TİHEK

مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا

تقرير حول دراسة انتهاكات
حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
التي ارتكبها نظام بشار الأسد في سوريا

انقرة

٢٠٢٥

TİHEK

مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا

ISBN: 978-625-98544-8-9

تقرير حول دراسة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبها نظام بشار الأسد في سوريا.

(C) منشرات مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا ٢٠٢٥

جميع حقوق هذا التقرير محفوظة وتعود لمؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا.

لا يجوز نسخ أي جزء من التقرير أو في صورة نسخة طبق الأصل أو النسخ الاحتياطي في وسائط الحاسوب الالكتروني دون الحصول على إذن من الناشر.

رقم شهادة النشر : ٤٥٤٨٢.

الطبعة الاولى / انقرة، ٢٠٢٥.

جهة الاتصال :

شارع مدحت باشا، الرقم : ٥٢

تشانكاياه / انقرة

رقم الهاتف : ٠٠ ٧٨ ٤٢٢ ٣١٢ ٩٠ + / baskanlik@tihek.gov.tr

الطبعة

İMAK OFSET

رقم شهادة المطبعة : ٧١٣٢٠

تقرير حول دراسة انتهاكات
حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
التي ارتكبها نظام بشار الأسد في سوريا

انقرة

٢٠٢٥

تـم تنفيـذ الأنشـطة المتعلقـة بإعـداد هـذا التقريـر، مـن قبـل «لجنـة دراسـة وإعداد تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسـان التي ارتكبها نظام بشـار الأسـد فـي سـوريا»، والتـي تـم تشـكيلها بموجـب القـرار رقـم ١٣١٧ /٢٠٢٤، الصـادر عـن «مجلـس حقوق الإنسـان والمسـاواة فـي تركيا» فـي اجتماعه رقـم ٢٣٨/٢٠٢٤، بتاريـخ ٣٠ كانـون الأول/ديسـمبر ٢٠٢٤. وقد تم إعداد التقريـر من قبـل الهيئة الأكاديمية المبينة اسـمائهم أدناه.

اللجنة

نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان والمساواة في تركيا محمد اجويت جارتي

عضو مجلس حقوق الإنسان والمساواة في تركيا ديلك إرتورك

رئيس مجلس حقوق الإنسـان والمسـاواة في تركيا في الدورة السـابقة الأستاذ الدكتور محرّم كيليتش

عضو مجلس حقوق الإنسان والمساواة في تركيا في الدورة السابقة إسماعيل أياز

عضـو مجلس حقوق الإنسـان والمسـاواة فـي تركيا في الدورة السـابقة محمد أمين غنتش

الهيئة الأكاديمية

الأستاذ الدكتور المشارك محمد حسين مرجان (منسق الهيئة الأكاديمية)

الأستاذ الدكتور المشارك علي عثمان قرا أوغلو

الأستاذ الدكتور المشارك حقي هاكان إركينر

الأستاذ الدكتور المشارك مراد أصلان

الأستاذ الدكتور المشارك شوآي نيلهان أجيكالين

الدكتور المحاضر محمد إحسان أوزدمير

فريق الزيارات الميدانية

نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان والمساواة في تركيا محمد اجويت جارتي (حلب – دمشق)

عضو مجلس حقوق الإنسان والمساواة في تركيا ديلك إرتورك (حلب – دمشق)

المنسق صالح غوناي (حلب – دمشق)

المستشارة السابقة لرئيس مجلس حقوق الإنسان والمساواة في تركيا عايشةغول طاشقابو دوران (حلب – دمشق)

خبير حقوق الإنسان فرات بولات (حلب – دمشق)

مساعد خبير حقوق الإنسان محمد طارق أونالدي (حلب – دمشق)

الأستاذ الدكتور المشارك محمد حسين مرجان (دمشق)

الأستاذ الدكتور المشارك مراد أصلان (حلب)
الدكتور المدرس محمد إحسان أوزدمير (حلب – دمشق)

تم إجراء المقابلات مع الضحايا السوريين من قبل مساعد خبير حقوق الإنسان محمد طارق أونالدي.

أما الأعمال المتعلقة بإعداد التقرير، فقد أُنجزت من قبل منسق وحدة العلاقات الدولية والمشاريع صالح غوناي، والمستشارة السابقة لرئيس مجلس حقوق الإنسان والمساواة في تركيا عايشةغول طاشقابو دوران، وخبير حقوق الإنسان فرات بولات، وخبير حقوق الإنسان سعيد جيلان، ومساعد خبير حقوق الإنسان أيشنور دمير، ومساعدة خبير حقوق الإنسان بتول فليأوغلو، ومساعد خبير حقوق الإنسان محمد طارق أونالدي.

الفهرست

الاختصارات 6

كلمة الرئيس 8

المقدمة 10

الأساس القانوني 10

الهدف ونطاق الشمولية 10

المنهجية والقيود 14

١. الخلفية التاريخية والسياسية لنظام الأسد في سوريا 22

١.١. لمحة عامة عن تاريخ سوريا 22

١. ٢. تأسيس حزب البعث و نشأته 26

١. ٣. تأسيس نظام الأسد والاستبداد في سوريا 30

١. ٤. الانتفاضات الشعبية في العالم العربي 35

١. ٥. الانتفاضات، مجازر النظام، والحرب الأهلية، والهجرة في سوريا 39

٢. انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سوريا 46

٢. ١. الضحايا المدنيين 48

٢.٢. الهجمات على البنية التحتية المدنية والممتلكات العامة 50

حق التعليم 57

٣.٢. استخدام الأسلحة المحظورة (البراميل المتفجرة، القنابل العنقودية، الهجمات الكيميائية) 59

٤.٢. الاختفاء القسري والحرمان التعسفي من الحرية 64

٥.٢. التعذيب وسوء المعاملة 70

٦.٢. النزوح (أوضاع اللاجئين والنازحين داخليًا) 78

التهريب البشري والاتجار بالبشر 84

٧.٢. انتهاكات حقوق الإنسان ضد العاملين في القطاع الصحي والإعلاميين 87

٨.٢. مشكلة المساعدات الإنسانية 91

٢. ٩. حرية الدين والمعتقد 97

٣. الدراسة الميدانية لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا 104

١.٣. الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المدنيين 104

٢.٣. استخدام الأسلحة المحظورة 115

٣.٣. الاعتقالات والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري 121

الاعتقالات التعسفية والإعدامات الميدانية 122

التعذيب وسوء المعاملة 129

الإخفاء القسري 145

٤. مسؤولية نظام الأسد على الصعيدين الدولي والوطني 154

١.٤. المسؤولية الجنائية الدولية 155

١.١.٤. المسؤولية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية 156

٢.١.٤. إنشاء المحاكم المختلطة 162

٤. ٢. المسؤولية الجنائية القومية 166

١.٢.٤. المسؤولية في نطاق الولاية القضائية العالمية على المستوى الوطني 166

٢.٢.٤. تطبيقات العدالة الانتقالية 167

٣.٢.٤. الملاحقات الجنائية أمام محاكم الدول الأخرى 171

النتيجة 182

الملحق (١): الحرب الأهلية السورية وقرارات الأمم المتحدة المهمة المتعلقة بها 187

قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بشأن الحرب الأهلية السورية (٢٠١٢–٢٠٢٠) 190

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتخذة خلال فترة الحرب الأهلية في سوريا (٢٠١١-٢٠٢٣) 191

الملحق الثاني: المقابلات التي أُجريت مع الضحايا 193

المراجع 311

الاختصارات

وكالة الأناضول للانباء	**AA**
قانون مطالبات التعويض للأجانب	**ATCA**
الأمم المتحدة	**BM**
المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة	**OHCHR**
المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	**UNHCR**
الاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة / اتفاقية مناهضة التعذيب	**CAT**
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	**CEDAW**
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العرقي	**CERD**
القانون الدولي الإنساني العرفي (دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر)	**CIHL**
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	**CPRD**
اتفاقية حقوق الطفل	**CRC**
موسوعة تركيا الوقفية للشؤون الإسلامية	**DİA**
المحرر	ed.
بعثة التحري عن الحقائق	**FFM**
المركز العالمي لمسؤولية الحماية	**GCR2P**
مجلس حقوق الإنسان	**HRC**
منظمة مراقبة حقوق الإنسان	**HRW**
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	**ICCPR**
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	**ICESCR**
اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين	**ICMP**

اللجنة الدولية للصليب الأحمر	**ICRC**
النازحون داخلياً / المهاجرين داخل البلاد	**IDP**
آليـة التحقيـق الدوليـة المسـتقلة والمحايـدة التابعـة للأمـم المتحـدة بشـأن سوريا	**IIIM**
المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين	**IIMP**
فريق الارتباط بالأسلحة الكيميائية	**IIT**
مؤسسة حقوق الإنسان والحريات والمساعدات الإنسانية	**İHH**
آلية التحقيق المشتركة	**JIM**
المادة	**m. / art.**
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة	**OCHA**
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية	**OPCW**
أطباء من أجل حقوق الإنسان	**PHR**
الصفحة	**.s. / p**
مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	**SETA**
شبكة حقوق الإنسان في سوريا	**SNHR**
مرصد حقوق الإنسان السوري	**SOHR**
مؤسسة تركيا الوقفية للشؤون الدينية	**TDV**
مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية	**TESEV**
المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة	**TİHEK**
بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة	**UNSMIS**
البنك الدولي	**WB**

كلمة الرئيس

الأستاذ الدكتور فخرالدين ألتون

رئيس المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة

الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم، قد جعلت وضع معايير حقوق الإنسان العالمية لحماية الكرامة الإنسانية، أمراً ضرورياً. أما الدمار الذي تسببته الحروب، فقد جعل ضمان هذه الحقوق على المستوى الدولي أمراً لا مفر منه.

تحدد مبادئ باريس، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، مهام وصلاحيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي السياق العالمي فاننا نشهد على أن هذه المؤسسات أصبحت فاعلاً أساسياً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

بصفتنا المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، نقوم بأداء مهام هامة للغاية حيث نهدف إلى تطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، وضمان حقوق الأفراد في المعاملة المتساوية، ومنع تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة. وبناءً على ذلك، نتابع بصورة دورية التطورات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ونُعد تقارير في مجالات موضوعية مختلفة.

كل هذه الجهود تُظهر لنا بوضوح أن الانتهاكات الجسيمة لا تزال مستمرة في مناطق مختلفة من العالم اليوم. ومن بين قائمة الدول التي تشهد انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والواسعة ضد المدنيين، فان سوريا تحتل مكانها في تلك القائمة بلا شك. فقد تحولت الأحداث التي بدأت سلمياً في عام ٢٠١١، إلى حرب أهلية نتيجة هجمات نظام بشار الأسد.

في هذه المرحلة، شهدت سوريا واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية التي عرفها التاريخ الحديث. وخلال هذه الفترة، فقد مئات الآلاف من الأبرياء حياتهم، وتشرد أكثر من ٧,٥ مليون مدني، وفقد آلاف المدنيين الأبرياء الذين اضطروا لترك منازلهم، حياتهم أثناء محاولتهم البحث عن مأوى في مياه البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة. إلى جانب ذلك، تم تدمير المدن والمعابد والمباني التاريخية، وشهدت البلاد حروباً وحشية بالوكالة.

أسفرت أعمال العنف الشديدة التي نفذها النظام في سوريا عن أزمة إنسانية خطيرة، حيث استهدف المدنيين الذين يجب حمايتهم وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

وذكرت التقارير الدولية أن الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب مثل استخدام الأسلحة الكيميائية، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاعتداءات الجنسية، وقصف التجمعات السكانية، واستهداف المؤسسات الصحية، تُرتكب بشكل منهجي.

ففي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، ومع خروج دمشق من سيطرة النظام، انتهى الحكم القمعي لحزب البعث في سوريا الذي استمر ٦١ عاماً. وبعد الثورة، أصبح من الضروري أن تقوم الآليات القضائية الدولية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها بشار الأسد ومسؤولو النظام وملاحقة مرتكبيها وذلك من اجل ضمان العدالة. وفي هذا السياق، يكتسب توثيق الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبها النظام، أهمية كبيرة.

تم إنشاء لجنة خاصة داخل المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، بهدف إبراز الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبها نظام بشار الأسد في سوريا والمساهمة في مساعي تحقيق العدالة.

لقد قامت لجنتنا خلال عملية إعداد التقرير بالتواصل المباشر مع المؤسسات العامة، واستشارة آراء الأكاديميين المتخصصين في هذا المجال، وإجراء زيارات ميدانية لتحديد الانتهاكات في موقعها، وتسجيل شهادات الضحايا.

لقد أثبتت التطورات في سوريا، جارتنا التي تربطنا بها روابط عميقة، مرة أخرى أن سياسة تركيا الخارجية التي تمنح الاولوية للقيم الإنسانية، تقف في الطرف الصحيح من التاريخ.

وعليه، فانه من خلال هذا التقرير، نسعى ليس فقط لتوثيق الأرقام، بل أيضاً لتسجيل المآسي والقصص الإنسانية وراء الدمار في إطار قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

واخيراً نأمل أن يساهم هذا التقرير في دعم كفاح حقوق الإنسان والعدالة في سوريا، بما في ذلك الحفاظ على السلام والاستقرار ووحدة الأراضي، وبناء دولة ديمقراطية، تعددية، هادئة ومزدهرة.

وبهذه المناسبة، أتقدم بخالص الشكر لأعضاء اللجنة الكرام، والأكاديميين، وجميع زملائي العاملين الذين ساهموا بمعرفتهم وخبراتهم في إعداد هذا التقرير.

الأساس القانوني

بواجبات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على ما يلي : «تُبدِي هذه المؤسسات آراءها وتوصياتها وتقدم اقتراحاتها وتقاريرها إلى الحكومة والبرلمان وجميع الهيئات المعنية الأخرى، بناءً على طلبها أو بمبادرة منها، في الأمور المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.»[1]

ينص البند (ل) من الفقرة الأولى للمادة التاسعة من قانون المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، رقم ١٠٧٦، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٦١٠٢/٤٠/٠٢، ورقم ٠٩٦٩٢، على ما يلي: «إعلام الرأي العام، ونشر تقارير خاصة تتعلق بمجال اختصاصها عند الحاجة، بالإضافة إلى التقارير السنوية الدورية»، وينص البند (م) على: «متابعة وتقييم التطورات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، والتعاون مع المؤسسات الدولية في مجال اختصاصها ضمن نطاق التشريعات ذات الصلة». وتُعتبر هذه المهام من بين واجبات المؤسسة

وبموجب اللوائح المذكورة أعلاه، تقرر تشكيل لجنة لإعداد تقرير موضوعي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها نظام بشار الأسد في سوريا، وذلك بموجب القرار رقم ٢٠٢٤/١٣١٧المتخذ في الاجتماع رقم ٢٠٢٤/٢٣٨ لمجلس حقوق الإنسان والمساواة التركي بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤.

الهدف ونطاق الشمولية

كانت الانتفاضات التي شهدتها شعوب تونس ومصر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بمثابة إعلان عن حدوث واحدة من أهم التحولات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث. فعدم قدرة الزعماء الذين حكموا لفترات طويلة، مثل زين العابدين بن علي ومحمد حسني مبارك، على مواجهة إرادة الشعب، بالإضافة إلى صمت السلطات الرسمية خلال عملية الثورة، كانا يعنيان الى فتح الباب أمام عملية تحول سريعة في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، أثارت نهاية عهد مبارك في مصر، إلى صحوة كبرى في العالم

1 الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية، القرار رقم ١٣٤/٤٨ A/RES/، ١٩٩٣، المادة ٣.

العربي، مما دفع الشعوب في البلدان الأخرى إلى التحرك ضد الأنظمة المماثلة والمطالبة بنظام ديمقراطي من خلال النزول إلى الشوارع. واجهت الأنظمة الاستبدادية، التي نشأت باستغلال المناخ السياسي للحرب الباردة، والتي أقرت إلى حد كبير بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحديًا غير مسبوق في هذا العصر الجديد. وعلى الرغم من وقوع العديد من الانتفاضات والمقاومات ضد هذه الأنظمة في الماضي، إلا أنها لم تكن كافية بإحداث تغييرات جذرية تُذكر. وغالباً ما كانت الاحتجاجات التي قادها كيان سياسي أو أيديولوجي واحد، عاجزة عن كسب تأييد جماهيري واسع، مما جعل قمعها من قبل الحكومات ذات الإدارة المركزية القوية سريعة. أما ما ميّز انتفاضات عام ٢٠١١ وجعلها أقوى وأكثر تأثيراً، فهو توحّد جميع شرائح المجتمع حول قيمة مشتركة، واتخاذهم إجراءات جدية ضد الأنظمة القمعية

في سوريا، التي تُعد إحدى أبرز محطات الرغبة في اجراء التغييرات في الشرق الأوسط، سارت العملية في اتجاهٍ مخالفٍ للتوقعات، نتيجةً لقمع النظام للمتظاهرين والمجازر التي ارتكبها. وقد أدت أساليب النظام للحفاظ على وجوده في مواجهة مطالب الشعب بالديمقراطية إلى معاناةٍ تُعدّ من أشدّها في تاريخ الإنسانية. فمنذ مارس/آذار ٢٠١١، قُتل مئات الآلاف جراء القصف الجوي والأسلحة الكيميائية والتعذيب، وفي الوقت نفسه اضطر ملايين السوريين إلى النزوح. وساهم الدعم الصريح الذي قدّمته روسيا وإيران لإدارة دمشق، و إلى جانب غياب الإرادة الحقيقية لدى الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأوروبية لتغيير النظام بسبب التوازن السياسي في المنطقة، قد فاقم من حدة المعاناة في البلاد. واستغلّت إدارة بشار الأسد تقاعس المجتمع الدولي، وشرعت ودون ادنى تردد بتدمير شعبها وبلدها من خلال ممارسة جميع أشكال انتهاكات حقوق والقوانين لضمان مستقبل النظام

تُقدّم الرموز التقليدية للنظام في سوريا، مؤشّرات مهمة حول خلفية الإرهاب الذي مارسته الدولة عقب الانتفاضات. وبعد استيلاء النخبة البعثية على السلطة عبر انقلاب الـ ٨ مارس/آذار ١٩٦٣، شهدت الحياة السياسية السورية تحوّلًا جذريًا. وأدى هذا التطوّر، الذي قضى على إمكانية إقامة إدارة تعددية وديمقراطية في سوريا، إلى دخولها في مرحلة جديدة مع ازدياد تأثير النفوذ العسكري من الأقلية العلوية المنتمين إلى حزب البعث، في الساحة السياسية خلال فترة قصيرة. وفي عام ١٩٦٦، استولى الجنرالات البعثيون العلويون على السلطة عبر انقلاب تم داخل الحزب، ووضعوا أسس حكم الأقلية القمعية. وتوجت هذه العملية عبر الانتقال إلى مرحلة جديدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠، حيث تم تاسيس أحد أقوى الأنظمة الاستبدادية في المنطقة

أسس حافظ الأسد في سوريا، فهماً تتكر فيها حق وجود أي حركة معارضة. ومع تعزيز سلطته من خلال دستور عام ١٩٧٣، اتبع الأسد استراتيجية صارمة للقضاء على أي محاولة أو تشكيل معارض للنظام، مستعينًا بأجهزة الأمن المكونة في غالبيتها من العلويين. فبدأ بقمع الجماعات اليسارية غير الموالية له، ثم استهدف الليبراليين، وأخيرًا المحافظين والمتدينين، مرتكباً بذلك العديد من المجازر خلال العقد الأول من حكمه. وبشكل خاص، اعتباراً من النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، اعتمد سياسة إبادة منهجية ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، مما أسفر عن مقتل عشرات الآلاف من الأبرياء بطريقة ضرب فيها الحقوق والقوانين عرض الحائط. وفي هذا السياق، يُعد مجزرة حماة عام ١٩٨٢ واحدة من أشد الأحداث أيلامًا، مُظهرةً مدى قدرة نظام الأسد على القضاء على المعارضة. وحتى المعلومات التي تم التوصل إليها عن مصير موظفي الدولة الذين اعترضوا على المجزرة المرتكبة في حماة وحدها بعد سقوط إدارة بشار الأسد في ٨ كانون الاول/ ديسمبر، توفّر إطارًا واضحًا يبيّن حجم الانتهاكات التي ارتكبها النظام

لقد ورث الابن عقلية والده حافظ الأسد، المتمثلة في القضاء على اي عنصر يُعتبره تهديدًا، وذلك من أجل الحفاظ على حكم الرجل الواحد، وقد تجلّى ذلك بوضوح في الأحداث التي أعقبت الانتفاضات التي بدأت عام ٢٠١١. اذ لم يتردد جيش النظام في قصف المناطق المعارضة بأثقل الأسلحة جواً وبراً، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، في ارتكاب مجازر عشوائية بحق الناس. وإلى جانب المجازر التي نُفذت بدعم من قبل إيران وحزب الله وروسيا، شهدت سوريا خلال الفترة الممتدة حتى سقوط النظام في ٨ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٢٤، العديد من انتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية. ومن أبرز هذه الانتهاكات التي ارتكبت خلال تلك الفترة: التهجير القسري، والتجويع، ومصادرة الممتلكات، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والتحرش، والاغتصاب. إن الأزمة السورية، بوصفها واحدة من أكبر استراتيجيات القمع والمجازر التي نفذت من قبل الدولة في العصر الحديث، تشكّل مثالًا على كيف يمكن لحاكم وفريقه أن يدوسوا على القيم الأخلاقية والإنسانية والقانونية من أجل الحفاظ على حكم نظام الرجل الواحد.

تُعد التطورات التي ظهرت ما بعد عام ٢٠١١، والتي تتجلى كانعكاس لتاريخ النظام الأسد ورموزه، من التطورات التي تستدعي دراسة مفصّلة في إطار حقوق الإنسان والقانون الدولي، الى جانب انها تعتبر ذات أهمية بالغة لفهم نوع المعاناة التي تسبب بها النظام. وفي هذا الصدد، تسعى المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة (TİHEK) جاهدة لتحقيق مهمة حيوية تتمثّل في إظهار انتهاكات الحقوق في سوريا وتوثيقها تاريخيًا. وتسعى هذه الدراسة، إلى تصنيف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والتي ارتكبتها إدارة بشار الأسد خلال الانتفاضات المبكرة والحرب الأهلية التي تلتها، فضلاً عن ان هذا التقرير هو انعكاس لموقف تركيا المبدئي تجاه القضية السورية. ومنذ اليوم الأول لاندلاع الأحداث، دأبت تركيا على النضال النشط والفعال على الساحة الدولية لوضع حد لهجمات النظام وممارساته اللاإنسانية، ومدافعةً عن إرادة الشعب. وفتحت تركيا من جهة أبوابها وآوت أعدادًا كبيرة من النازحين والذين يواجهون خطر الموت من السوريين، وتبنت مهمة فعّالة من جهة اخرى من اجل تطهير سوريا من التنظيمات الإرهابية وإرساء الاستقرار في البلاد.

ومع سقوط نظام الأسد وبدء المرحلة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع، أصبح من الضروري عرض انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السابق، وتقديم الادلة الدامغة للمجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، أعدّت المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، هذا التقرير بهدف توثيق الانتهاكات التي ارتكبها نظام الأسد، وللاطلاع عن كثب على هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها سوريا، ودعم النضال الشريف للشعب السوري، وتخفيف معاناتهم

يُقدّم في القسم الأول من التقرير، الذي يتألف من أربعة أقسام رئيسية، الإطار العام حول تاريخ سوريا الحديث، كما يتم تناول الديناميكيات التي مهدت لصعود حزب البعث. وبعد ذلك، يُبيّن كيف تم تأسيس حكم حافظ الأسد، وما قام به الابن بشار الأسد، الذي سار على خطى والده، للحفاظ على النظام وحماية حكم الرجل الواحد. كما يُستعرض في هذا الجزء انعكاسات دوافع الحركات الاحتجاجية في العالم العربي على سوريا، وأسباب السياسات السيئة للنظام تجاه مطالب الديمقراطية بشكل عام

في القسم الثاني من التقرير، يتم تناول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سوريا بشكل مفصّل. ففي هذا الجزء، يُقدّم أمثلةً ورؤيةً قانونيةً للانتهاكات التي تستهدف المدنيين، بما في ذلك تدمير البنية التحتية، واستخدام الأسلحة المحظورة، والاختفاء القسري. كما يتناول القسم المعني بشكلٍ شامل، الانتهاكاتٍ الأخرى التي استهدفت المدنيين، مثل التعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، والتهجير، وعرقلة المساعدات الإنسانية.

في القسم الثالث من التقرير، تم تخصيصه لعرض المشاهد والشهادات بصورة مباشرة من أجل تقديم الانتهاكات التي وقعت في سوريا بصورة أوضح ومن مصادرها الاصلية. وخلال العمل الميداني، تم بيان أسماء الأشخاص المعنيين الذين تمت الإشارة إليها في اللقاءات التي جرت مع الشخصيات السياسية. أما في المقابلات التي جرت مع الضحايا والشهود، فانه تم تفضيل عدم ذكر أسماءهم بصورة مباشرة. وعلى الرغم من أخذ موافقة هؤلاء الأشخاص قبل المقابلات، فقد تقرر ذكر الأسماء بصورة مشفرة وذلك نظرًا لمخاطر الأمنية التي يمكن أن يتعرضوا لها وكذلك الصدمات النفسية التي قد تنتج عن المواقف التي تعرضوا لها

في القسم الأخير من التقرير الذي يسلّط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، تم التركيز على مساءلة نظام الأسد على المستويين الدولي والوطني. وفي هذا الإطار، تُناقش مساءلة النظام أمام المحكمة الجنائية الدولية وآلية مقاضاته بالتفصيل في القسم المعني. كما يتناول هذا القسم من التقرير، بشكل شامل قضايا المسؤولية بموجب الولاية القضائية العالمية في سياق المسؤولية الجنائية الوطنية، وممارسات العدالة الانتقالية، والإجراءات الجنائية أمام محاكم الدول الأخرى.

وأخيرًا، يُقدّم التقرير توصيات متنوعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والحكومة السورية.

المنهجية والقيود

لقد تم بذل أقصى درجات الدقة والعناية طوال عملية الكتابة لضمان بناء التقرير على أساس قوي من الناحيتين الأكاديمية والقانونية، كما أتاحت الزيارات الميدانية الثلاث الفرصة للحصول على ميزة كبيرة للوصول إلى المصادر الأولية

في هذا السياق، أُجريت الدراسة الميدانية الأولى في غازي عنتاب بتاريخ ٢٠-٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥. وخلال الزيارة، تم عقد لقاءات مع مسؤولي جمعية القانون المدني (جمعية المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا)، وتم الاستماع إلى شهادات الضحايا المقيمين في المدينة، بشان الانتهاكات

وأُجريت زيارات ميدانية تركزت على حلب وإدلب في الفترة ما بين ٥ و ٧ شباط / فبراير ٢٠٢٥. وفي هذا الإطار، قامت بعثتنا في ٥ شباط / فبراير ٢٠٢٥ بزيارة ثلاثة مخيمات غير نظامية ومخيمين نظاميين في أعزاز. وخلال هذه الزيارات، تمت المعاينة والمراقبة الميدانية وكذلك تم إجراء مقابلات مع الأشخاص المهجّرين قسريًا.

وفي ٦ شباط / فبراير ٢٠٢٥، تم زيارة مقبرة جماعية في حلب يُقدّر عدد المدفونين فيها بحوالي ١٦ ألف شخص، بإشراف النائب العام لحلب، جمعة حسين أحمد. وخلال الزيارة، أُجريت فحوصات ميدانية في المقبرة الجماعية وتم توثيقها بالصور

في ٧ شباط / فبراير ٢٠٢٥، قامت بعثتنا بزيارات إلى بلدات خان شيخون ومعرة النعمان التابعة لإدلب، ومدينة حريتان التابعة لحلب. وخلال هذه الزيارات، تم توثيق الدمار الذي أحدثه النظام، فضلاً عن أُجراء مقابلات مع الضحايا والمسؤولين

وخلال الزيارات، أُجريت أيضًا لقاءات مع المسؤولين المحليين والنخب السياسية. وفي هذا السياق، تم عقد اجتماع مع أحمد زيدان، قائد شرطة أعزاز السابق في محافظة حلب، بتاريخ ٥ فبراير/شباط ٢٠٢٥. وخلال هذا اللقاء، تم تزويد السيد زيدان بمعلومات حول مؤسستنا والتقرير الجاري إعداده، واستُشير أحمد زيدان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها نظام الأسد في المنطقة

وفي نفس اليوم، تم عقد لقاء في مدينة أعزاز التابعة لمحافظة حلب، مع رئيس المجلس المحلي في مدينة أعزاز ، محمد حمدان يوسف. وخلال اللقاء، تم تزويده بمعلومات

حول مؤسستنا والتقرير الجاري إعداده. كما تم جمع معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبب بها نظام الأسد في المنطقة وأنشطة المجلس المحلي.

في ٦ شباط / فبراير ٢٠٢٥، تم زيارة رئيس عدلية حلب، أحمد عبد الرحمن مجيري المحمد. وخلال الزيارة، تم الحصول على معلومات حول الأشخاص الذين تعرّضوا للتعذيب على يد نظام الأسد ، و آخرين تعرضوا للاختفاء القسري، وآخرين صودرت ممتلكاتهم ، كما تم تشاطر معلومات حول إجراء دراسات أكثر شمولاً في المستقبل بشان التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان

في ٦ شباط / فبراير ٢٠٢٥، قامت بعثتنا بزيارة القنصل العام لحلب، هاكان جنغيز، وتم خلالها الحصول على معلومات حول الوضع الراهن في مدينة حلب

أخيرًا، تم تنظيم زيارة ميدانية مركزها دمشق في الفترة ما بين ٢١ و ٢٨ شباط / فبراير ٢٠٢٥. وخلال هذه الزيارة، تم الانتقال إلى العاصمة دمشق بالإضافة إلى محافظات ريف دمشق، حمص وحماة. وقد حضر الزيارة أعضاء من المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، بالإضافة إلى خبراء من المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة وأعضاء الفريق الأكاديمي المكلف بإعداد التقرير. وخلال العمل الميداني، وتم زيارة أكبر عدد ممكن من المناطق لإجراء عمليات الرصد الفعّالة، مع التركيز بشكل خاص على زيارة سجن صيدنايا، الذي يُعَدّ رمزًا لمواقع انتهاكات النظام. كما تم التوجه إلى المناطق التي تضم مقابر جماعية تم تحديدها وتوثيقها.

في هذا السياق، تم زيارة مدينة دوما في منطقة الغوطة الشرقية بسوريا بتاريخ ٢٤ شباط / فبراير ٢٠٢٥. وخلال الزيارة، أُجريت دراسات ميدانية في دوما التي تعرّضت لقصف مكثف، وحصار، وهجمات بالأسلحة الكيميائية. كما أُجريت مقابلات مع المسعفين الأوائل وضحايا الهجوم الكيميائي، وتم الحصول على معلومات من شهود العيان الذين شهدوا على استخدام الأسلحة الكيميائية. وقام الفريق أيضًا بتفقد الوفد أنفاقًا تحت الأرض استخدمها السكان المحليون أثناء الحصار. وفي ذات اليوم اي في ٢٤ شباط / فبراير ٢٠٢٥، تمت زيارة منطقتي جوبر وحيّال أسل في ضواحي دمشق، حيث أُجريت تفقدات في المناطق التي هجّرت من سكانها جراء الاشتباكات والقصف. وقد لوحظ حجم الدمار الكبير الذي خلّفه لقصف الأحياء، وتم توثيقه بالصور

وفي ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٢٥، تم زيارة سجن صيدنايا القريب من دمشق، حيث أُجريت مقابلات مع الضحايا الذين قضوا فترة طويلة فيه. وخلال الزيارة، تم فحص ظروف السجن بشكل مفصّل، ووصف الضحايا اساليب التعذيب اللاإنسانية التي استخدمها نظام الأسد. كما تم رصد الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام في الموقع. وفي نفس اليوم، كانت الوجهة الأخرى زيارة مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق، حيث تمت دراسة الظروف المعيشية في المخيم بشكل مفصّل، وإجراء مقابلات فردية مع الضحايا المهجّرين قسريًا

وفي ٢٦ شباط / فبراير ٢٠٢٥، تم زيارة سجن البالونة في حمص والقيام بتفقدات ميدانية فيه. وخلال الزيارة، تم دراسة ظروف السجن بشكل مفصل، وأُجريت لقاءات مع المسؤولين للحصول على المعلومات المتعلقة بالسجن. وفي نفس اليوم اي في ٢٦ شباط / فبراير ٢٠٢٥، تم زيارة مركز مدينة حمص السورية، حيث قام الوفد بالاطلاع على أحوال الأهالي والمنطقة المتضررة من الاشتباكات والقصف، وكذلك على آلالاف من المنازل المدمرة على يد نظام الأسد في المنطقة. كما تم توثيق حجم الدمار بالصور، وإجراء مقابلات مع ضحايا القصف

خلال الزيارات، تم لقاء مسؤولين رفيعي المستوى وبيروقراطيين تم تعيينهم من قبل الحكومة الجديدة في سوريا. وفي هذا الإطار، أُجريت بتاريخ ٢٣ شباط / فبراير ٢٠٢٥ لقاءات مع وزير الداخلية ووزير العدل في الحكومة السورية الجديدة، علي عبد الرحمن كده وشادي محمد الويسي، ورئيس منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) حينها (رائد صالح ونائبه حينها منير مصطفى. كما تم عقد لقاء مع القائم بأعمال السفارة التركية لدى دمشق، بورهان كور أوغلو. وخلال هذه اللقاءات، تم تزويدهم بمعلومات حول مؤسستنا والعمل الجاري لإعداد التقرير. كما تم الحصول على معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبب بها نظام الأسد في المنطقة، والجرائم التي ارتكبها النظام، والأشخاص المهجّرين قسريًا، والمقابر الجماعية المكتشفة في سوريا، واستخدام الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال المنفذة في إطار إعادة إعمار سوريا.

زيارة TİHEK إلى القائم بأعمال السفارة التركية لدى دمشق، بورهان كور أوغلو.
الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

زيارة TİHEK ، لوزير الداخلية علي كده. الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥

زيارة TİHEK، لوزير العدل شادي الويسي. الصورة: TİHEK ، ٢٠٢٥.

زيارة TİHEK لرئيس منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) حينها رائد صالح.
الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٥، تم زيارة محافظ ريف دمشق، عامر الشيخ. وخلال الزيارة، تم الحصول على معلومات عن أهالي المنطقة المتضررة من الاشتباكات والقصف. وفي هذا السياق، أشارت التقارير إلى أن الأحياء السكنية في المنطقة تعرضت للتدمير جراء قصف قوات النظام، فيما استولى جنود بشار الاسد على ما تبقى من المباني السليمة، وهجّر الأهالي منها قسراً

وخلال شهر شباط/ فبراير ٢٠٢٥، أُجريت الدراسات الميدانية في سوريا في فترة لم يتم فيها استبداد الأمن فيها بشكل كامل. وبعد مرور شهرين فقط على الثورة التي اندلعت في كانون الاول / ديسمبر ٢٠٢٤، أُجريت الزيارات في بيئة كانت محفوفة بالمخاطر. كما أن وجود عناصر مسلحة ناشطة في مناطق مختلفة من البلاد، خلال فترة إجراء الدراسات الميدانية زاد من المخاطر الأمنية. ونظراً لاستمرار وجود تنظيم «PYD/YPG» الإرهابي في محافظة حلب، أُجريت الزيارات في بيئة محفوفة بالمخاطر. أما في محافظتي حمص وحماة، فقد تعذّر الوصول إلى بعض المناطق بسبب وجود مسلحين مناصرين لنظام الأسد المخلوع، لم تتم زيارة تلك المناطق بسبب المخاطر الأمنية المحتملة. وفي الوقت نفسه، وبسبب تزايد المخاطر الأمنية مع حلول الظلام، كان لا بد من إتمام الزيارات في ساعات مبكرة. وبعد إتمام الدراسات الميدانية، اندلعت اشتباكات عنيفة في محافظتي اللاذقية وطرطوس وانتشرت بسرعة إلى مدن أخرى، مما أبرز هشاشة الوضع الأمني في سوريا في الفترة المبكرة التي أعقبت ٨ كانون الاول/ ديسمبر.

وخلال الدراسات الميدانية، تم إجراء مقابلات مع الضحايا والمسؤولين الحكوميين بهدف جمع البيانات التي تسهم في إعداد هذا التقرير. اضافة الى انه تم دعم هذه المقابلات بالملاحظات المباشرة التي الحصول عليها. وأُجريت تلك المقابلات مع الأشخاص المنتمين إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى وتضم الضحايا الذين تعرضوا بشكل مباشر لانتهاكات حقوق الإنسان، والمجموعة الثانية، تضم المسؤولين والبيروقراطيين السوريين الناشطين على مستويات مختلفة في مجال حقوق الإنسان في سوريا

وسلطت المقابلات الضوء بشكل خاص على الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي طالت المدنيين، واستخدام الأسلحة المحظورة، والاعتقالات، والتعذيب وسوء المعاملة، والاختفاء القسري. وقدمت المقابلات التي أُجريت مع (٣٠) ضحية بيانات مهمة توضح حجم الدمار الذي تُلحقه هذه الانتهاكات بالفرد والمجتمع

.I

الخلفية التاريخية والسياسية لنظام الأسد في سوريا

- نظرة عامة على تاريخ سوريا
- تأسيس حزب البعث ونشأته
- تأسيس نظام الأسد والاستبداد في سوريا
- الانتفاضات الشعبية في العالم العربي
- الثورات في سوريا، ومجازر النظام، والحرب الأهلية، والهجرة

١. الخلفية التاريخية والسياسية لنظام الأسد في سوريا

لقد دفعت الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط على مر التاريخ، العديد من القوى العالمية ان تصب اهتمامها على هذه المنطقة. وتقع سوريا في مركز هذه المنطقة، اذ تتميز بهياكلها السياسية المتغيرة تاريخيًا، وتنوعها الاجتماعي الذي يحمل آثار حضارات مختلفة، وبنيتها القانونية المتطورة. وبدأت عملية تشكيل الدولة الحديثة مع انهيار الإمبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين، واستمرت في إطار يهيمن عليه هيكل حكومي استبدادي حتى عام ٢٠١١. ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة عامة على تاريخ سوريا يعد مفيدًا لفهم الفترات اللاحقة

١.١. لمحة عامة عن تاريخ سوريا

تُعرف هذه المنطقة في المصادر الدينية باسم «بلاد الشام»، ويُعتقد وفقًا للمصادر الدينية أنها ستكون ساحة معركة الحرب الكبرى المعروفة باسم «الملحمة الكبرى في الشام».[2] وهذه الحرب، التي تصفها الحضارة الغربية باسم «هرمجدون»، تُعد وفق التفسيرات الدينية نذيرًا لقيام الساعة. ومن الجدير بالذكر أن ساحة المعركة هذه، لن تقتصر على سوريا فحسب، بل ستشمل فلسطين ولبنان والأردن أيضًا. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الاعتقاد إلى أن تصبح المنطقة موضع اهتمام ديني وطائفي مختلف.[3]

فقدت سوريا بعد ان كانت مركزًا للخلافة بعد أن فتحها على يد الأمويين عام ٦٣٤، دورها المحوري لصالح بغداد بعد هزيمة الخلافة العباسية للأمويين عام ٧٥٠. وفي الفترة التي استمر فيها التنافس بين مدارس دمشق وبغداد، اندلعت الحروب الصليبية عام ١١٧٥ بقيادة صلاح الدين الأيوبي. وبعد غزو مغولي قصير، خضعت المنطقة لحكم السلاجقة. وبعد أن خضعت لحكم المماليك التركمان في مصر وتعرضت لغزوات تيمورلنك، أصبحت سوريا جزءًا من أراضي الدولة العثمانية عام ١٥١٦.

في عهد حكم الإمبراطورية العثمانية، قُسمت سوريا إلى ولايات مثل دمشق وحلب وحمص، وأُديرت ضمن هيكلية تابعة للإدارة الإقليمية للإمبراطورية. وخلال تلك الفترة، تميزت الأراضي السورية بكونها مسرحاً لنسيج اجتماعي متعدد الثقافات جمع بين المجموعات العرقية والدينية مختلفة. وعاش السنّة العرب والشيعة والمسيحيون والدروز والأكراد وغيرهم في إطار نظام «الملل» العثماني التقليدي، مع الاحتفاظ بقدر من الاستقلال الإداري وفقًا لديناميكيتهم الداخلية

2 شان، عبد القادر، أطول مسرح في القرن: كل جوانب الثورة السورية ٢٠١١-٢٠١٦، الطبعة الأولى، منشورات يابي بوزوم، إسطنبول، ٢٠١٦، ص: 32.
3 شان، المرجع السابق، ص: 33.

وقد صُمم الحكم الذاتي الإداري المعلن على أساس التعددية الثقافية، بما يتماشى مع التنوع الديني والطائفي والعرقي، ولم يتدخل العثمانيون في معتقدات وهويات المجموعات السورية المختلفة. وبفضل أراضيها الخصبة وإنتاجها الزراعي، أصبحت سوريا ولاية مزدهرة تُمارس فيها التجارة بحرية وتنتج ثروتها الخاصة. وفي هذا الإطار، احتلت سوريا في العهد العثماني مكانة مهمة في التجارة الدولية عبر موانئها المطلة على البحر الأبيض المتوسط، كما حافظت مدن مثل دمشق وحلب على حيويتها الثقافية والاقتصادية باعتبارها نقاط التقاء رئيسية على طرق التجارة

وحافظ السوريون على روابطهم التي تربطهم مع المراكز الحضرية الكبرى مثل دمشق والقاهرة وحلب وإسطنبول، كما تمكنوا ايضاً من تولي مناصب داخل الهرم الإداري للدولة العثمانية. وقد ساهم ذلك في إرساء علاقة أكثر تكاملًا بين سوريا والنظام الإداري والاجتماعي العثماني. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، وبالتزامن مع السياسات المركزية التي انتهجتها الدولة العثمانية، أصبحت الاتجاهات الرامية للتحديث والمركزية في البنية الاجتماعية في سوريا، اكثر وضوحاً.

لقطة من سوق الحميدية في العهد العثماني، دمشق، أوائل القرن العشرين.

تعـزز نفـوذ القوميــة العربيــة مــع اعتنــاق العــرب الذيــن تلقّــوا تعليمهــم فــي فرنســا، الأيديولوجيــات التحرريــة، شــأنهم فــي ذلــك شــأن حركــة «تركيــا الفتــاة». وقــد وجــدت النخبــة العربيــة أنفســهم عالقيــن بيــن مفهــوم «العثمانيــة» ومفهــوم «الوطــن العربــي»، ومــع مــرور الوقــت تبنّــت النخبــة القوميــة العربيــة بقــوة أكبــر عقــب الاســتفزازات البريطانيــة والفرنســية فــي الحــرب العالميــة الأولــى. وبمعنــى آخــر، أنهــم واكبــوا «روح العصــر». ومــن ناحيــة أخــرى، بــدأت «القوميــة العربيــة» التــي روّج لهــا المســيحيون الســوريون عبــر الدعــوة إلــى اللغــة العربيــة، تدخــل مرحلــة جديــدة بعــد مــراسلات الشــريف الحســين أميــر مكــة مــع الســفير البريطانــي فــي مصــر مكماهــون. وكان الشــريف الحســين يــرى فــي نفســه جديــراً بالخلافــة، وســعى إلــى تنصيــب ابنيــه عبــد الله وفيصــل ملكيــن علــى التوالــي علــى الأردن وســوريا، غيــر أنــه لــم يُــدرك حينهــا الألاعيــب الممارســة مــن قبــل البريطانييــن والفرنســيين

شــوارع دمشــق فــي عهــد الدولــة العثمانيــة، ١٩٠٥.

مــع انهيــار الإمبراطوريــات فــي أعقــاب الحــرب العالميــة الأولــى، دخلــت ســوريا مرحلــة جديــدة بــدأت فيهــا تتكشــل ملامــح النظــام السياســي الجديــد. ووفقًــا لاتفاقيــة ســايكس-بيكو المبرمــة عــام ١٩١٦، قــررت بريطانيــا وفرنســا تقســيم الأراضــي العربيــة التــي انفصلــت عــن الدولــة العثمانيــة إلــى مناطــق نفــوذ خاصــة بهمــا. وبموجــب هــذا الاتفــاق، تــم التنــازل عــن ســوريا ولبنــان لفرنســا، ممــا مهــد الطريــق لظهــور القوميــة العربيــة.[4] ومــع تصاعــد النزعــة القوميــة اللغويــة، اتجــه المجتمــع نحــو تبنّــي الأيديولوجيــات القوميــة المســتوردة مــن أوروبــا، غيــر أن هــذه القوميــة فــي ذلــك الوقــت لــم تكــن «قوميــة ســورية» بــل "قوميــة عربيــة.»[5] وفــي الواقــع، يُعــد هــذا أحــد الفــوارق الجوهريــة بيــن الهويــة الســورية المعاصــرة وتلــك التــي كانــت ســائدة فــي مطلــع القــرن العشــرين

مــع انســحاب الجيــش العثمانــي مــن المنطقــة عــام ١٩١٨، تــم إنشــاء حكومــة عربيــة مؤقتــة فــي ســوريا خصصهــا الشــريف الحســين أميــر مكــة لابنــه فيصــل، غيــر أن مؤتمــر ســان ريمــو عــام ١٩٢٠، أقــرّ مــن قبــل عصبــة الأمــم إدارة الانتــداب الفرنســي علــى البــلاد. وقــد قســم الفرنســيون، ســوريا إلــى ســت وحــدات مســتقلة، موزعيــن هيكلهــا الإداري علــى أســس دينيــة وعرقيــة.[6] وأدى هــذا التقســيم المصطنــع إلــى تأخيــر عمليــة تطويــر الهويــة الوطنيــة الســورية. وبموجــب الاتفــاق المبــرم بيــن البريطانييــن والفرنســيين، تــم تســليم مصيــر ســوريا إلــى الفرنســيين.

4 فيليب شكري خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسات القومية العربية، ١٩٢٠-١٩٤٥، الطبعة الأولى، برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٧.
5 سيل، باتريك، الصراع على سوريا: دراسة في السياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨، ١. باسكي، مطبعة جامعة ييل، نيو هافن، ١٩٨٧.
6 خوري، المرجع السابق.

كان الانتداب البريطاني على الأردن وفلسطين يهدف إلى نقل النفط العراقي والإيراني إلى البحر الأبيض المتوسط وإقامة اتصال مباشر مع الهند. وقد أدت هذه السياسة إلى ترسيخ الانفصال بين الأردن وسوريا، وأجبر الفرنسيون في سوريا على الانفصال عن لبنان لصالح الموارنة، مُبشّرين بذلك بعهد ثقافي وسياسي جديد لا يزال صداه يتردد حتى يومنا الحاضر. علاوة على ذلك، أدى الوعد الذي قطعه فيصل، لليهود من خلال «الترحيب الحار» بالمهاجرين اليهود مقابل تسجيل مملكته، إلى نشوء القضية الفلسطينية، التي لا تزال إرثًا حتى يومنا الحاضر. وعقب هذه التطورات، و كما هو الحال في الدول العربية الأخرى، بدأت الهوية والتركيبة السياسية تتشكل ضمن حدود الدولة القومية، من خلال خطاب وطني قائم على ما يُسمى بالقومية العربية.[7] وقبل الحرب العالمية الثانية، وبينما زادت التعاطفات الألمانية رداً على الاستعمار الفرنسي، بدأت عملية الاستقلال مع ضعف الفرنسيين بعد الحرب

ان فكرة الاستقلال في سوريا الخاضعة للانتداب الفرنسي، حظيت بتبنٍّ من قِبل فئات المجتمع المختلفة على أسسٍ أيديولوجية متباينة، مما أدّى إلى نشوء حركة وطنية متعددة الأبعاد. وقد سُجِّلت الثورة السورية الكبرى التي اندلعت بين عامي ١٩٢٥-١٩٢٧، كتمرّدٍ جماهيري ضد نظام الانتداب. وبعد قمع التمرد، قامت فرنسا بإجراء بعض الإصلاحات الإدارية، غير أنّها لم تُقدِّم استجابة جدّية لمطالب الاستقلال.

عقب الحرب العالمية الثانية واضطرار فرنسا إلى الانسحاب من المنطقة، أصبحت سوريا في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٦، دولةً مستقلة. غير أنّ مرحلة ما بعد الاستقلال لم تشهد استقرارًا سياسيًا؛ إذ استمرّ الجيش في التدخّل في الحياة السياسية، فدخلت البلاد منذ عام ١٩٤٩ في دوامة من الانقلابات العسكرية. وبعد تصاعد الصراع على السلطة في دمشق، والاستقطاب الناتج عن التنافس بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية، ازدادت وتيرة الانقلابات، وتحولت التنوّعات العِرقية والطائفية من مصدر قوة إلى مصدر تنافسي. ومع ترك الهوية الوطنية السورية وراء ظهورهم، أصبحت الهويات الفرعية الطائفية والعرقية هي المهيمنة، وحاولت الهوية التي سيطرت على الجيش، السيطرة على الدولة عبر سلسلة من الانقلابات.[8]

كما هو الحال في سائر الدول العربية، ومع انتشار فكرة القومية العربية في خمسينيات القرن العشرين كتيار مناهض للاستعمار، أصبح حزب البعث في سوريا، العنصر الأقوى في الحياة السياسية.[9] وبانقلاب عام ١٩٦٣ استولى الحزب على السلطة، فاعتمد سياسات اقتصادية اشتراكية، وأقام هيكلية دولة مركزية، وأنشأ جهازًا أمنيًا قويًا

في هذه المرحلة تم قمع المعارضة السياسية، وأصبحت حالة الطوارئ أمرًا دائماً، كما فُرضت قيود شديدة على الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير. وقد أعاد نظام البعث بناء علاقة الدولة بالمجتمع في إطار هرمي قسري بالكامل. واستنادًا إلى الدروس المستفادة من المراحل السابقة، سعت حركة البعث، التي غرست القومية بروح اشتراكية، مستهدفًا بذلك إيصال الطبقات الدنيا من

7 جورج، آلان، سوريا: لا خبز ولا حرية، نيويورك: زيد بوكس، لندن، ٢٠٠٣.
8 فان دام، نيكولاوس (٢٠١١)، الصراع على السلطة في سوريا: السياسة والمجتمع في ظل حكم الأسد وحزب البعث، لندن: آي. بي. توريس.
9 بيريت، توماس (٢٠١٣)، الدين والدولة في سوريا: علماء السنة من الانقلاب إلى الثورة، دراسات كامبريدج للشرق الأوسط، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، https://doi.org/10.1017/CBO9781139207720.

المجتمع إلى السلطة، إلا أنها تعرضت لاستغلال النخبة العسكرية التي سعت إلى تقاسم الحكم عبر الانقلابات. ومع ما عُرف بـ»الحركة التصحيحية» التي قادها حافظ الأسد في عام ١٩٧٠، اتخذ النظام السياسي في سوريا طابعًا أكثر تسلطًا واستبداداً،[10] إذ أنشأ الأسد نظامًا يتمحور حول أيديولوجيات حزب البعث، ووسّع من نطاق جهازه الأمني، وأنشأ شبكة مراقبة تخترق جميع جوانب المجتمع.

١. ٢. تأسيس حزب البعث و نشأته

يُعدّ الفكر البعثي حركةً بارزةً نشأت في ظلّ صعود الحركات المناهضة للاستعمار وتعاظم الفكر القومي العربي، مخلّفاً آثارًا عميقة على البنية و المشهد الاجتماعي والسياسي في الشرق الأوسط. أدى التجسيد السياسي القوي للمقاومة الفكرية التي شهدتها المجتمعات العربية في مواجهة الوضع الراهن الذي سيطر عليه البريطانيون والفرنسيون في منطقة ما بعد العثمانيين، إلى ظهور أيديولوجية البعث وانتشارها السريع بين شرائح المجتمع المثقفة. وتأسس حزب البعث في سوريا عام ١٩٤٣ على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وبدأت تكتسب زخمًا مبكرًا بين الشريحة الوطنية المثقفة في البلاد، بفضل جهود ومساهمات زكي الأرسوزي. وقد عكست التركيبة الداخلية للمؤسسين البنية الديموغرافية لسوريا نفسها؛ فـ «عفلق» ينحدر من أسرة مسيحية، و»البيطار» من عائلة سنّية، و»الأرسوزي» من أصول نصيرية. أما القاسم المشترك بينهم فكان أنهم تلقّوا تعليمهم الجامعي في فرنسا، ثم عادوا إلى وطنهم ليعملوا في مجال التعليم، ويطوّروا فكر البعث، ويبنوا الإطار الأيديولوجي الذي ترك بصمته العميقة في التاريخ السياسي السوري.[11]

في مرحلة تشكّل البعث كان الدافع الأساسي الذي حرّك ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، هو البحث عن هوية جديدة بدأت ملامحها تتشكل في أواخر العهد العثماني، واستمرّت بالتبلور في ظل الانتداب الفرنسي. وإن الانسجام بين القومية العربية السياسية المنبثقة من مصر، والقومية التي ركزت على اللغة والثقافة في سوريا، ساهم في تقريب الشخصيات المؤسسة لحزب البعث من هدف توحيد العرب تحت هوية واحدة.[12] على الرغم من التنوّع العرقي والديني والثقافي في المنطقة سعى عفلق والبيطار إلى بناء نظام يستند إلى هوية عربية مشتركة مستلهمين في ذلك كثيرًا من الرموز والمفاهيم التقليدية التي تمنح الفكر البعثي بعدًا أصيلاً ومتجذرًا في الثقافة العربية. وفي هذا السياق، شكّل الخطاب الذي ألقاه عفلق في ٥ نيسان/أبريل ١٩٤٣ بعنوان «في ذكرى النبي العربي»، خطوة مهمّة في استراتيجيتهما الهادفة إلى تحقيق قبول مجتمعي واسع

10 ويدين، ليزا، «الأيديولوجيا والفكاهة في الأوقات المظلمة: ملاحظات من سوريا»، التحقيق النقدي ٣٩، العدد: ٤، ٢٠١٣، (٨٤١ – ٧٣)، https://doi.org/10.1086/671358؛ دام، الصراع على السلطة في سوريا.

11 ديفلين، جون ف. (١٩٧٦)، حزب البعث: تاريخ من نشأته إلى عام ١٩٦٦، ستانفورد: مطبعة مؤسسة هوفر، ١٩٧٦، ص: ٧.

12 ميرجان، محمد حسين (٢٠٢٣)، «البعثية في العالم العربي: من الخيال السياسي والاجتماعي الرومانسي إلى الواقع الاستبدادي»، الفكر المعاصر في العالم الإسلامي: الفكر الإسلامي المعاصر في العالم العربي، (تحرير) لطفي سونار، مطبوعات رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة، ٢٠٢٣، ص: ٦٦.

وتجنّب اندلاع أزمة الشرعية. وقد تضمن هذا الخطاب عبارات مفعمة بالمدح للنبي محمد ﷺ الأمر الذي مثّل مؤشرًا بالغ الأهمية على المرجعية التي استند إليها حزب البعث في بحثه عن الهوية السياسية العربية في بداية مرحلة تاسيسه. وجاء في كلمة عفلق: «إنه كان يمثّل جميع العرب واليوم جميع العرب يمثّلونه» موضحًا بذلك أن النبي ﷺ هو رمز للعروبة ومؤكدًا على ضرورة أن يفهمه المسيحيون العرب ويحبّوه حبًا خالصًا ومطلقاً باعتباره جزءًا من هويتهم السياسية الجديدة.[13]

عند تشكّل ايديولوجية حزب البعث، كان التأكيد على الهوية العربية الواحدة، مصدر إلهام للمؤسسين كما كان باعثًا على الحماسة لدى الفئات المثالية في المجتمع السوري. فقد دعا عفلق والبيطار إلى توحيد المنطقة في إطارٍ واحدٍ متكافئ تحت مظلة واحدة، محتضنة هوية عربية مشتركة لا تقتصر على المناطق أو تُقيَّدها الاختلافات الثقافية أو الدينية.[14] وفي السنوات اللاحقة كان الدافع الرئيسي وراء إشارة معظم القادة البارزين المدافعين عن الافكار القومية في العالم العربي، إلى حلم الدولة العربية الواحدة، ينبع من تأثير المبادئ التأسيسية لحزب البعث

إن الفهم الذي تبنّاه عفلق لم يكن يهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية في سوريا فحسب، بل كان يحمل رسالة أوسع من ذلك تتمثّل في إعادة تشكيل كامل المنطقة الجغرافية العربية. وفي هذا الإطار، كان عفلق يصف حزب البعث بأنه حركة تقدمية تسعى إلى بناء هوية يصوغها العرب بوعي قومي مشترك، وتهدف إلى تحرير المنطقة من الاستعمار عبر نضالٍ يفضي إلى إقامة نظام جديد.[15] وانطلاقًا من هذه الأهداف الجوهرية، أعلن مؤسسو حزب البعث في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٤٣، بيانهم الرسمي الأول، بهدف تحقيق استجابة واسعة والتأثير على المشهد السياسي في سوريا بخطاب قوي. وقد ورد في ذلك البيان الذي تضمّن الرسائل الأولى للحركة، توضيح الإطار العام والفكر الأساسي لحزب البعث على النحو الآتي:

> "نحن نمثل الروح العربية في مواجهة الشيوعية المادية.
>
> نحن نمثل التاريخ العربي الحي في مواجهة الرجعية الميتة والتقدّم المصطنع.
>
> نحن نمثل الأمة العربية جمعاء في مواجهة القومية الحرفية التي تتناقض مع الأفعال ولا تتجاوز حدود الكلام.
>
> نحن نمثل رسالة العروبة في مواجهة صنعة السياسة•
>
> نحن نمثل الجيل العربي الجديد.»[16]

عند النظر إلى المناخ الاجتماعي السائد في أوائل أربعينيات القرن العشرين، وهي المرحلة التي ظهر فيه حزب البعث كحركة سياسية، لم يكن من السهل أن تجد المبادئ التي طُرحت آنذاك قبولًا

13 عفلق، ميشيل، في سبيل البعث: الكتابات السياسية الكاملة، بغداد: المكتبه الوطنية، ١٩٨٧، الجلد ١، ص: ١٤١ – ٤٤.
14 حوراني، ألبرت، الفكر العربي المعاصر، الترجمة. لطيف بوياجي وحسين يلماز، مطبوعات الإنسان، إسطنبول، ٢٠١٤، ص:٣٨٧.
15 عفلق، المرجع السابق، ص:٤٤.
16 القيادة القومية، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣-١٩٧٥: دراسة تاريخية تحليلية موجزة (دمشق: حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية)، ١٩٧٨، ص:١٥.

واسعًا وسريعاً من قبل الجماهير. فنتيجةً للأجواء التي خلّفتها الحرب العالمية الثانية وما رافقها من تغيّرات سريعة في الديناميكيات السياسية الإقليمية والدولية إلى جانب ظهور تيارات سياسية بديلة استمدّت قوتها من الفكر الإسلامي أو المحافظ أو الليبرالي، لم يتمكّن حزب البعث رغم طموحاته الكبيرة من حصد دعمٍ واسع في بداياته. ومع انعقاد مؤتمره الأول في نيسان/أبريل عام ١٩٤٧، تحوّل حزب البعث رسميًا إلى حزب ليتبوأ مكانه في الحياة السياسية السورية ويُكمل انتقاله من حركةٍ اجتماعية إلى تنظيمٍ سياسي متكامل.[17] وعلى الرغم من الجاذبية التي خلقتها الدعوة إلى القومية العربية وتوحيد العرب تحت هوية واحدة، فإن افتقار عفلق إلى الكاريزما اللازمة لتوحيد المجتمع كان من أبرز الأسباب التي ادت الى انخفاض نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب نسبيًا في انتخاباته الأولى.[18] ورغم أن الحزب افتقر إلى الدعم اللازم لإقامة حضور جدي على الساحة السياسية في سنواته الأولى، إلا أن زيادة عدد السكان الحضريين المتعلمين وانتشار الأفكار القومية بين هذه الشريحة، فضلاً عن ضم شرائح مختلفة من المجتمع إلى كوادر البعث، أدى إلى تسريع مسيرة وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا بشكل كبير

ان الانقلابات التي شهدتها سوريا عام ١٩٤٩، لم تمنع فقط البلاد من الدخول في مسار سياسي مستقر بعد الاستقلال، بل فتحت أيضًا الباب أمام الجيش ليعزّز نفوذه ويتدخّل في المجالين السياسي والاجتماعي.[19] وفي المراحل اللاحقة، أدّى عجز الحكومات المتعاقبة عن تحقيق الرفاه المنشود للشعب، وعدم قدرتها على إرساء نموذج حكم طويل الأمد، إلى زيادة الالتفاف الشعبي حول خطاب حزب البعث بشكلٍ ملحوظ. وقد ساهمت السياسة التي انتهجها الرئيس المصري جمال عبد الناصر وما أحدثته من صدى واسع في المنطقة، في تقريب العلاقة بين قادة حزب البعث وعبد الناصر. فالدعم الذي قدّمه البعثيون لعبد الناصر، الذي تبنّى مواقف جريئة في معاداة إسرائيل والدعوة إلى توحيد العرب تحت راية واحدة، تُوّج عام ١٩٥٨ باتحاد مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة.[20] وعلى الرغم من أن هذه الخطوة كانت أول محاولة جذرية لتحقيق الوحدة العربية، أثارت آمالًا كبيرة ورفعت من سقف التوقعات، الا إن موقف النخب السياسية في كلٍّ من مصر وسوريا حالت دون استمرار هذا الاتحاد طويلًا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وقع انقلاب عسكري في سوريا أنهى الوحدة، وأعلن الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة. وبعد هذا التطوّر الذي زاد من تأثير حزب البعث في الحياة السياسية ونجح في تنظيم صفوفها داخل الجيش، حشد قيادة حزب البعث أعضاءها لملء الفراغ السياسي القائم في البلاد، ليبدأ عهد جديد في السياسة السورية مع الاعلان عن انقلاب نفّذه الضباط البعثيون في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣.

ولم يقتصر الانقلاب على توسع نفوذ حزب البعث في سوريا فحسب، بل إن الزيادة الملحوظة في عدد البعثيين من الطائفتين العلويين والدروز داخل الجيش، على وجه الخصوص، بشّرت

17 ديفلين , المرجع السابق، ص:١٥.
18 رابينوفيتش، إيتامار، سوريا في ظل البعث ١٩٦٣-١٩٦٦: التكافل بين الجيش والحزب، مطبعة جامعات إسرائيل، القدس، ١٩٧٢، ص:٨.
19 ميرجان ,.Ag.e , ص٧٢:-٧٣.
20 كابيسزوسكي، ديانا، ماكلين، لورين م، ريد، بنيامين ل، البحث الميداني في العلوم السياسية: الممارسات والمبادئ، (مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٥)، ص:٣٤٩.

بتحول جديد في إدارة البلاد. فقد كان من بين أعضاء اللجنة العسكرية التي نفّذت انقلاب الثامن من آذار/مارس، أربعة عشر ضابطًا، خمسة منهم من أصول علوية، وهو ما مثّل أبرز مؤشر على الانقسام داخل حزب البعث.[21] وكان تصاعد نفوذ العسكريين داخل الحزب وسيطرتهم على المناصب الحساسة، مؤشراً على ابتعاد النظام الجديد عن المبادئ التأسيسية لحزب البعث القائمة على التعددية، واتجاهه نحو نظام استبدادي مغلق.[22] علاوة على ذلك، أن تراجع مكانة عفلق والبيطار داخل الحزب، وتجاهل أفكارهما رغم كونهما المنظّرين المؤسسين للحزب، عكس انحرافًا فكريًا واضحًا في مسار حزب البعث. وعلى خلاف النهج الذي تبنّاه عفلق والبيطار القائم على الحفاظ على القيم الثقافية الأصيلة والطابع المحافظ للمجتمع، بدأت ملامح نزعة علمانية واضحة تتغلغل في أوساط الحزب.[23]

بلغت حملة تطهير الكوادر النصيرية لقادة حزب البعث السابقين وتأسيس محور جديد، ذروتها بانقلاب داخلي عام ١٩٦٦، حين نُقلت الإدارة من الجناح المدني إلى العسكريين. وفي المرحلة الجديدة التي قادها صلاح جديد ومحمد عمران وحافظ الأسد، كان واضحًا أن الحياة السياسية في سوريا ستشهد تحولًا كبيرًا على المستويين المؤسسي والأيديولوجي. فقد شرعت هذه النخبة البعثية الجديدة في تنفيذ خطة لإعادة هيكلة الدولة، واتخذت في الوقت نفسه إجراءات وقائية لإقصاء أي تهديد محتمل قد يصدر عن التيارات المعارضة داخل الحزب. ومع أن الفريق العلوي تمكن من إحراز تفوق على المجموعات المؤيدة لعفلق والبيطار داخل حزب البعث، فإن ذلك لم يعنِ نهاية الصراع على السلطة لا داخل الحزب ولا على مستوى البلاد. وقد عمّق الخلاف الذي نشأ بعد الهزيمة التي مُني بها أمام إسرائيل عام ١٩٦٧، إلى حد كبير الصراع بين «جديد» و «الأسد» والذي استمر طوال حوالي ثلاثة اعوام.[24] وعلى الرغم من محاولات «جديد» المتكررة لإحباط تحركات حافظ الأسد، إلا أن تعزيز موقف أنصار الأسد داخل الحزب والضرر الذي لحق بالكاريزما السياسية لـ «جديد»، مهّد الطريق أمام الأسد للاستيلاء على السلطة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠ ومحاولته إقامة نظام جديد.[25]

21 فان دام، نيكولاوس (٢٠٠٠)، الصراع على السلطة في سوريا، (ترجمة سميح إيديز-أصلي فالاي تشالكيفيك)، منشورات إليتيشيم، اسطنبول، ٢٠٠٠، ص: ٦٥.
22 ديفلين , المرجع السابق،٢٨١.
23 ميرجان , المرجع السابق، ص:٧٥.
24 رابينوفيتش , المرجع السابق، ص:٢١٦.
25 ميرجان، محمد حسين، سوريا: النظام والسياسة الخارجية، مطبوعات آچيلم، إسطنبول، ٢٠١٢، ص: ٦٤.

١. ٣. تأسيس نظام الأسد والاستبداد في سوريا

بعد الاستقلال، لم تتمكن سوريا من إقامة حكومة مستقرة بسبب الانقلابات والتغييرات الحكومية التي أعقبت ذلك. وفي بلدٍ تحول فيه حالة عدم الاستقرار إلى استقرار، شكّل استيلاء حافظ الأسد على السلطة بعد ان قضى على جميع منافسيه، نقطة تحول مهمة في التاريخ السوري. وبعد الفوضى التي عمّت خمسينيات القرن الماضي، والصراعات الداخلية داخل حزب البعث خلال ستينيات القرن الماضي، أقدم الأسد منذ اللحظة التي تولّى فيها الحكم، على تنفيذ خطوات جذرية تهدف إلى بناء نظام قوي وطويل الأمد. وفي هذا السياق، اتخذ الأسد جملة من الإجراءات لتجنّب مواجهة الأزمة الشرعية، فبدأ بادلاء فتوى تؤكد أن الطائفة العلوية تُعدّ فرعًا من فروع الإسلام، ثم عمد إلى قمع المعارضة داخل الحزب وتقليص المخاطر المحتملة مما مهد الطريق لتأسيس نظام حكم الرجل الواحد. كما نجح الأسد في استقطاب النخبة الاقتصادية الى صفوفه، من خلال إقامة علاقات وثيقة مع البرجوازية السنية، فضلاً عن انه حرص على تعيين مسؤولين علويين في المناصب الحساسة داخل الأجهزة الأمنية لضمان عدم تعرّض النظام لأي تهديد وجودي.[26]

تحوّل نظام الأسد إلى نظامٍ استبدادي بمعنى الكلمة مع دخول الدستور الجديد حيّز التنفيذ عام ١٩٧٣. ورغم محاولة إضفاء طابع من الشرعية على النظام عبر الإيحاء بأنه يقوم على مبادئ حزب البعث الأساسية، فإن الواقع العملي كان مختلفًا تمامًا. فالاستراتيجية التي اتبعها الأسد لتفادي أي أنحراف في الأيديولوجية، تمثلت في إظهار أن الدستور مبني على مبادئ حزب البعث. وكان ميشيل عفلق قد حدّد هذه المبادئ بثلاثة شعارات هي: الوحدة، والحرية، والاشتراكية.[27] وقد أُدرجت هذه المبادئ في ديباجة الدستور لإعطاء الانطباع بأن النظام الجديد يتحرك ضمن إطار الاستمرارية الأيديولوجية. ومن خلال النصين القائلين إن «دين رئيس الدولة هو الإسلام» وإن «الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»،[28] بنى الأسد نظام الحكم الفردي في إطار استراتيجية تبدو متوافقة مع الرموز الدينية للمجتمع السوري

26 المرجع السابق، ص٦٩ : -٧١ .
27 عفلق، المرجع السابق،٦٠ -٦١.
28 دستور الجمهورية العربية السورية الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٠٣/١٣ (الدستور السوري لعام ١٩٧٣)، المادة الثالثة.

طبّق حافظ الأسد تدريجيًا نموذج إداري مركزي قوي في السنوات الأولى من حكمه، مستخدمًا فريقًا أساسيًا يضم معارفه القدامى وأصدقاءه المقربين وأقاربه.[29] وقد واصل الأسد الإشارة الى استمراريته في تطبيق أيديولوجية حزب البعث، مستخدمًا الهوية المؤسسية للحزب كأداة تسهّل ترسيخ النظام الاستبدادي. وإن النص الوارد في المادة رقم الثامنة من الدستور والذي ينص على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع»، كشف بوضوح عن مخطط نظام الأسد حول شكل النظام. وهكذا تحوّل فكر حزب البعث الشامل الذي أسّسه عفلق والبيطار، إلى نظامٍ ديكتاتوري لا يفسح المجال أمام أي حركةٍ سياسية أخرى، مع قومية مُغطاة بأيديولوجية حزب البعث، وكذلك تركيز مُبهم على العدالة الاجتماعية.[30]

أحكم نظام البعث قبضته على المشاركة السياسية والمجتمع المدني، بل كاد أن يُدمّرهما. وبدلاً من إرساء الشرعية الاجتماعية، منظومةً شمولية قائمة على الخوف، تتجسّد في دولة أمنية بوليسية تعتمد على أجهزة الاستخبارات. وادى انتشار المخبرين، ونشاط الأجهزة السرية، إلى ترسيخ انعدام الثقة المتبادل في العلاقات الاجتماعية، ودفعهم إلى تجنّب النقاشات ذات الطابع السياسي، مما جعل إعادة تشكّيل هياكل المجتمع المدني أمرًا شبه مستحيل.[31] وقد أنشأ حزب البعث شبكة «المنظمات الشعبية» التي تولّت السيطرة رسميًا على جميع الوظائف الاجتماعية في البلاد، وشملت تقريبًا كل فئات المجتمع المدني من الفلاحين، والنساء حتى الشباب والرياضيين. ولم تكن المهمة الأساسية لهذه المنظمات، تمثيل مصالح أعضائها، بل الحفاظ على قسم «الولاء الأبدي لقائدنا» وخدمة أيديولوجية الحزب وأهدافه. وقد ازداد عدد المنتسبين إلى الحزب والمنظمات الشعبية بشكلٍ كبير خلال حكم حزب البعث، حتى أصبح بحلول عام ١٩٨٤، واحد من كل أحد عشر بالغًا عضوًا في الحزب. ومع مرور الوقت تحولت هذه المنظومة إلى شبكة محسوبية تُستخدم في توزيع المنح الدراسية والموافقة على القروض وسائر الخدمات الحكومية. وأصبح العامل الحاسم في اتخاذ القرارات، ليس الالتزام الأيديولوجي بل الولاء الشخصي وتصرّفات المسؤولين التعسفية. حتى ان النقابات التي كانت تُعد منظماتٍ مستقلة نسبيًا تحولت مع مرور الوقت إلى جمعيات نقابية تابعة للدولة، وبدلاً من تمثيل مصالح أعضائها من القاعدة إلى القمة، تولت مهمة فرض مصالح الدولة من القمة إلى القاعدة.[32]

29 زيسر، إيال (٢٠٠٧)، قيادة سوريا: بشار الأسد والسنوات الأولى في السلطة، آي. بي. توريس، لندن، ٢٠٠٧، ص: ٩ - ٨.
30 ميرجان , المرجع السابق، ص.٧٧ :
31 Hans Günter Lobmeyer, “Suriye: Leviathan’ın Diyarı”, Ferhad İbrahim ve Heidi Wedel (der.), Ortadoğu’da Sivil Toplumun Sorunları, (çev.) Erol Özbek, İstanbul, İletişim Yayıncılık, ١٩٩٧, ص:٩٥, ١٠١; Köse, a.g.e, ص:٩٥.
32 Lobmeyer, a.g.e, ص:٩٩, ٩٨, ٩٧, ٩٦, ٩٥.

عندما وصل حزب البعث إلى السلطة، كان هدفه إنشاء دولة تقوم على نظام الحزب الواحد، وإقصاء القوى السياسية الأخرى عن المشهد السياسي.[33] غير أنّه وعلى وجه الخصوص في عهد حافظ الأسد، تم تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية عام ١٩٧٢ وذلك من اجل إدخال هيكلية التعددية الحزبية إلى النظام السياسي. وضمت «الجبهة الوطنية التقدمية»، ستة أحزاب سياسية تحت قيادة البعث. وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب الشرعية المتشكلة ضمن الجبهة الوطنية التقدمية شكلت ائتلافًا مع حزب البعث، إلا أنها ظلت غير فعّالة بالقدر الكافي. وقد ساهم وجود هذه الأحزاب في إضفاء مظهراً ديمقراطياً على البنية الاستبدادية للنظام.[34] وعلى الرغم من وجود مجلس الشعب (البرلمان) الذي يُنتخب كل خمس سنوات من قبل الشعب، الا إن هيمنة حزب البعث بألاغلبية المطلقة لم يكن بالإمكان تغييرها. والأهم من ذلك أن البرلمان افتقر إلى أي سلطة تشريعية فعلية، بل اقتصر دوره على المشورة الشكلية ، وعليه فقد بقيت هذه المؤسسات معطلة وبلا وظيفة حقيقية.[35]

حتى حزب البعث نفسه فقد مع مرور الوقت أهميته، إذ تمركزت بؤرة النظام السياسي بالكامل حول شخص واحد وهو «الأسد». حتى مؤتمرات الحزب تحوّلت إلى لقاءات وحدة وتضامن، خالية من الانتقادات، حيث تم التكريس على «السياسات الحكيمة» التي ينتهجها الأسد دون أي نقاش.[36]

وعلى خلاف الأنظمة الاستبدادية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، بُنيت البنية المؤسسية للنظام الجديد في سوريا على أساس الولاء المطلق، حيث سعى حافظ الأسد من خلال شبكة استخبارية قوية إلى فرض سيطرة كاملة على الشعب. وأعطى الأسد الأولوية لبقاء نظامه، فنفذ بلا هوادة سياسة قمع وحشي ومجازر للقضاء على أي تهديد محتمل في الساحة السياسية أو الاجتماعية. واتُّبعت إستراتيجية منهجية للقضاء على جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تمثل المعارضة الأكثر تنظيمًا في مواجهة نظام الحكم الفردي للأسد. وفي هذه المرحلة، التي اتسمت بانتهاك صارخ للقانون ولحقوق الإنسان، استخدم النظام كل أشكال العنف دون أي تقييد.[37]

و دخلت سياسة القمع ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين مرحلة جديدة، لا سيما في صيف عام ١٩٨٠. وفي السابع من تموز/يوليو من ذلك العام، أُقرّ في مجلس الشعب القانون رقم (٤٩)، ممهدًا الطريق امام ارتكاب مجزرة ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين. وقد نصّ القانون الذي سنّه الأسد للحفاظ على نظام حكمه الفردي، معتبرًا الإخوان تهديدًا وجوديًا، على ما يلي: «كل من ينتمي إلى تنظيم الإخوان المسلمين يُعدّ مجرمًا ويُعاقَب بالإعدام.» وهكذا فتح الأسد الباب أمام مرحلة من شأنها حرمان أعضاء الإخوان المسلمين في سوريا من حقهم في الحياة. وفي إطار إستراتيجيته المنهجية للإبادة، لم يعتمد الأسد على الأجهزة الأمنية وحدها، بل أشرك أيضًا أعضاء حزب البعث في تنفيذ المجازر، فتم تسليحهم مع أنصار النظام ليمارسوا سياسة القمع والعنف المنظّمة ضد الإخوان المسلمين.[38]

33 Hinnebusch, a.g.e, ص:١٨٠.
34 Ataman, a.g.e, ص Lobmeyer, a.g.e, ص:١٣; ص:٩٥.
35 Lobmeyer, a.g.e, ص Ataman, a.g.e, ١٠٤, ص:٩٥;ص:١٣.
36 Lobmeyer, a.g.e, ص:٩٥.
37 Ömer Faruk Abdullah, Suriye Dosyası, (çev.) Hasan Basri, Akabe Yayınları, İstanbul, ١٩٨٥, ص:٩٣ -١٠٣.
38 Patrick Seale, Asad: The Struggle for the Middle East, University of California Press, Berkeley, ١٩٩٥, ص :٣٢٧.

وفي الوقت الذي استمر فيه العنف ضد جماعة الإخوان المسلمين، أطلق الأسد في المقابل حملة تشويه تهدف إلى النيل من سمعة الجماعة في المجتمع. فقد صوّر الإخوان على أنهم أداة للإمبريالية وعملاء للقوى الخارجية، واعتبرهم تهديدًا للأمن القومي السوري، ساعيًا بذلك إلى الحفاظ على سلطته وهيبته أمام الشعب.[39] ولم يتردد الأسد في القيام بأعمال تتعارض مع القانون وتنتهك حقوق الإنسان من أجل إبقاء نظامه قائمًا، فارتكب عام ١٩٨٢ في مدينة حماة مجزرة مروّعة، وقُتل فيها عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء بدافع طموحاته السياسية وهوسه بالحفاظ على الحكم

تصاعدت حملة القمع الدامية التي شنّها حافظ الأسد ضد جماعة الإخوان المسلمين في عموم البلاد، وتحوّلت في مدينة حماة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٢، إلى انتفاضة ضد النظام. وفي المقابل ومن اجل قمع التمرد، حاصرت ألوية الدفاع والقوات الخاصة بقيادة رفعت الأسد، شقيق حافظ الأسد، المدينة وقصفتها قصفًا عنيفًا. وخلال العملية التي استمرت واحدًا وعشرين يومًا، تعرّضت المدينة لهجوم مشترك من قبل القوات البرية والجوية، مما أدى إلى سقوط الآلاف من الأشخاص، ووقوع دمار واسع النطاق. واشارت التقديرات إلى أن حصيلة ضحايا المجزرة تراوحت بين ٩.٠٠٠ – ٣٠.٠٠٠، وكان من بين القتلى أطفال ونساء وشيوخ.[40]

وأثناء الهجمات، تعرّض المدنيون لقصفٍ عشوائي، وحُرموا من تلقي الرعاية الطبية، وتُرك الجرحى ليموتوا دون إسعاف. وظلت الجثث تحت الأنقاض لأيامٍ عدة دون أن يتمكن أحد من انتشالهم ودفنهم، الا انه وردت انباء عن دفن بعض تلك الجثث في المقابر الجماعية، حتى انه وقعت حالات دُفن فيها الأشخاص وهم مازالوا على قيد الحياة. وفي الوقت ذاته، تعرضت المساجد والكنائس في المدينة لأضرار جسيمة، إذ دُمّر العديد من دور العبادة تدميرًا كاملًا

بعد أحداث حماة، لم يترك حافظ الأسد أي مجالاً لظهور معارضة منظّمة في سوريا، وعبر انتهاجه سياسة التخويف، اصبح الشخصية المهيمنة المطلقة على المجتمع. وبصفته المحور الأساسي للنظام السياسي، لم يكتفِ الاسد بالتحكّم في السلطة التنفيذية، بل أخضع أيضًا السلطتين التشريعية والقضائية لسيطرته المباشرة، وأقام آلية رقابة شاملة على جميع السوريين عبر الجيش وأجهزة المخابرات (المخابرات السورية). ولم يتسامح الأسد مطلقًا مع أي بوادر معارضة سواء ان كان من داخل حزبه أو خارجه، ضد نظام الحكم الفردي الذي أسسه. اذ نفى حافظ الأسد شقيقه رفعت، الذي قاد وحدات الجيش خلال مجزرة حماة عام ١٩٨٢، إلى الخارج عام ١٩٨٤ لأعتباره منافسًا محتملاً له.[41] وقد عزز الأسد نظامه، الذي اكتسب شرعيته، من خلال أيديولوجية حزب البعث، وكذلك البيروقراطية الأمنية النصيرية، وظلّ متمسكًا بهذا البناء الصارم حتى وفاته في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠.

39 ميرجان ,.Ag.e , ص:.٧٤
40 Ahmet Emin Dağ, Suriye Bilad-i Şam'ın Hazin Öyküsü, İHH İnsani Yardım Vakfı, ٢٥١٣, ص١١٢ :-.١١٥
41 Van Dam, المرجع السابق،.١٧٣

صور من مجازر حماة عام ١٩٨٢.[42]

42 https://tr.wikipedia.org/wiki/١٩٨٢_Hama_Katliam%C٤%B١

وخلف حافظ الأسد، نجله بشار الأسد في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأثارت التحولات الجذرية في المشهد السياسي العالمي، آمالًا بانفتاحٍ سياسي واقتصادي من خلال الرسائل التي بعث بها في بداية حكمه. وقد عُرفت هذه المرحلة في الغرب باسم «ربيع دمشق»، إذ رأت فيها الأوساط الدولية مؤشرًا على إمكانية أن يتخذ الزعيم الجديد خطوات نحو الديمقراطية في سوريا.[43] وكان من الأسباب التي غذّت آمال التطبيع والديمقراطية في سوريا، أن بشار الأسد لم يكن ذا خلفية عسكرية، وأن دخوله المعترك السياسي جاء بعد استدعائه إلى البلاد إثر وفاة شقيقه باسل في حادث سير عام ١٩٩٤، حيث كان يتلقى تعليمه في المجال الطبي في بريطانيا. غير أنّ بشار الأسد، رغم إظهاره نيةً لإجراء بعض الإصلاحات بمساعدة مجموعة من الشباب البعثيين الذين تلقوا تعليمهم في الخارج مثله، الا انه لم يتمكن من وضع أي استراتيجية تنفيذية للإصلاح، لأن الكادر الرئيسي لوالده ظلت في مواقعها وتشغل ذات المناصب، ولأن كبار الجنرالات في النظام لم يكونوا متحمسين لأي تغيير حقيقي.[44]

اتبع بشار الأسد، الذي واصل النظام الذي أُسّس في عهد والده تحت ضغط الجناح المتشدّد في حزب البعث، في السياسة الخارجية نهجًا أكثر انفتاحًا من والده، لكنه داخل البلاد حافظ على النهج القمعي ذاته الذي لا يترك مجالًا لأي معارضة. ففي سوريا، حيث يُستشعر فيه حضور النظام باستمرار من خلال الاستخبارات، استمرت في ممارساتها غير القانونية تمامًا كما كانت في عهد الأب الأسد. وفي هذا النظام الذي تُعتَبر فيه تقارير عناصر المخابرات حقائق نهائية لا تقبل النقاش، ترسّخ مبدأ تقديم أمن النظام ومصالحه على أمن الشعب السوري ومصالحه. وهكذا، عندما اندلعت الانتفاضات الشعبية في مطلع عام ٢٠١١ في تونس ثم امتدت إلى باقي المنطقة، كانت استجابة نظام الأسد للتظاهرات السلمية بأسلوبٍ قمعيٍ وغير متكافئ دليلاً واضحًا على أن بقاء النظام هو الأولوية المطلقة دون سواها

١. ٤. الانتفاضات الشعبية في العالم العربي

كانت الانتفاضات العربية، هي موجة من الحركات الاجتماعية التي بدأت في تونس عام ٢٠١٠ وسرعان ما امتدت إلى العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تشكّلت هذه الحركات على أساس مطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي، فانتهت في بعض الدول بتغييرات في الأنظمة الحاكمة، بينما أدّت في دول أخرى إلى حروبٍ أهلية طويلة الأمد. وتُعدّ سوريا من أكثر البلدان التي شهدت نتائج قاسية ومدمرة خلال هذه المرحلة. إذ لم تقتصر أزمتها على العوامل الداخلية فحسب، بل تحولت إلى صراعٍ متعدد الأبعاد شاركت فيه القوى الإقليمية والدولية.

43 جورج، آلان (٢٠٠٣)، سوريا: لا خبز ولا حرية، نيويورك: زيد بوكس، لندن، ٢٠٠٣، ص: ٣١.
44 زيسر، إيال (٢٠٠٥)، "بشار الأسد: داخل أو خارج النظام العالمي الجديد؟"، واشنطن كوارترلي ٢٨، العدد: ٣، الصحابيه. ١١٧، https://doi.org/10.1162/0163660054026506.

وتتناول هذه الفقرة من التقرير نشأة الربيع العربي، وانتشاره في المنطقة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتأثيره في سوريا، ومسار تحول الأزمة، وتداعياتها على المستويين الإقليمي والعالمي.

وبدأت الحركة عندما أقدم البائع المتجول التونسي محمد البوعزيزي في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٠، على حرق نفسه لتتحول سريعًا إلى مظاهراتٍ جماهيرية تطالب بالإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية وإنهاء الحكم الاستبدادي في البلاد.[45] ويمكن تحليل تحول هذا الحدث الفردي إلى حركة جماهيرية واسعة غيّرت من مصير المنطقة باكملها، ضمن إطار عوامل متعددة الجوانب. و للوهلة الأولى، قد يوحي إحراق شاب تونسي نفسه، بعملية أدت إلى تغييرات في القيادة في الدول العربية. غير أن الواقع أعمق من ذلك بكثير، إذ تستند ظاهرة الربيع العربي إلى جذور سياسية واجتماعية واقتصادية مزمنة.[46] وكانت المجتمعات في معظم دول الربيع العربي، تتعرض ولفترة طويلة للقمع من قبل الانظمة الاستبدادية التي تحكمها، وبالتالي فانه ادالى استمرار الأزمات السياسية قائمة فيها. فقد ألغى قادة مثل حسني مبارك في مصر، وزين العابدين بن علي في تونس، ومعمر القذافي في ليبيا، الممارسات الديمقراطية بالكامل عبر تعليق الانتخابات، واستخدام العنف من قبل القوات الأمنية، وتقييد نشاط المجتمعات المدنية.[47] واعتمدت هذه الأنظمة على مؤسساتٍ استبدادية لقمع المعارضة، في حين اثرت فئةً محدودة عبر شبكاتٍ فاسدة، على حساب أغلبيةٍ واسعة من الشعب التي أصبحت ضحيةً للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المذكورة.[48] ويمكن القول إن غياب التعددية السياسية تجلى بشكل مختلف في كل بلدٍ، فجرى تبريره في مصر عبر قوانين حالة الطوارئ المستمرة، وفي سوريا عبر حظر التجول والتضييق الأمني، وفي تونس عبر هيمنة الحزب الواحد في ظل الاتحاد الدستوري الديمقراطي.[49] وبعبارةٍ أخرى، انه على الرغم من ان كل بلد يتمتع بديناميكية تاريخية وسياسية خاصة بها، إلا أن جميع دول الربيع العربي عانت من السياسات الاستبدادية المماثلة.

ثانيًا، تُعدّ الظروف الاقتصادية الهيكلية بلا شك أحد أهم أسباب الانتفاضات العربية. واضطرت البلدان التي اندلعت فيها هذه الاحتجاجات، والتي بدأت في تونس وانتشرت بسرعة الى باقي الدول، إلى تحمل ظروف اقتصادية صعبة لسنوات عديدة.[50] ففي هذه الدول ارتفعت معدلات البطالة على مرّ السنين، بينما انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد،[51] مما أدى إلى تفاقم البطالة وتحولها إلى ظاهرةٍ مزمنة. وتشير إحصاءات عام ٢٠١١ إلى أن معدل

45 هاوارد، فيليب ن.، مزمل، م. ح.، الموجة الرابعة للديمقراطية؟ الوسائط الرقمية والربيع العربي، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٣.
46 عجم أوغلو، دارون وجيمس أ. روبنسون، لماذا تفشل الأمم: أصول القوة والازدهار والفقر، العملة التاجية، ٢٠١٣.
47 براونلي، جيه، مسعود، طارق إي، رينولدز، أ. الربيع العربي: مسارات القمع والإصلاح، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٥.
48 فولبي، فريدريك، "تفسير (وإعادة تفسير) التغيير السياسي في الشرق الأوسط خلال الربيع العربي: مسارات التحول الديمقراطي والاستبداد في المغرب العربي"، التحول الديمقراطي، المجلد ٢٠، العدد ٦، ٢٠١٣، ص: ٩٦٩– ٩٩٠.
49 لوست، إيلين، «لماذا الآن؟ التحولات الجزئية والانتفاضات العربية»، مجلة الديمقراطية المقارنة، المجلد: ٩، العدد: ٣، ٢٠١١، ص: ٣– ٨.
50 أجيكالين، شواي ن.، بولوجيك، جمال أ. ، فهم الربيع العربي من خلال نظرية الفوضى - الانتفاضة أم الثورة، بانيرجي، س.، إرتشتين، ش.، تكين، أ. (المحررون) نظرية الفوضى في السياسة (فهم أنظمة كومبليكس)، سبرينغر، دوردريخت، ٢٠١٤.
51 مالك، عادل.، عوض الله، بسم.، «اقتصاديات الربيع العربي»، التنمية العالمية، المجلد: ٤٥، ٢٠١٣، ص: ٢٩٦– ٣١٣.

البطالة بين الشباب في تونس، بلغ نحو ٣٠%، في حين ارتفعت البطالة بين الفئة العمرية ١٥-٢٩ عامًا في مصر، إلى نحو ٢٥%.[52] وإلى جانب ذلك زادت أزمة الغذاء التي ضربت البلدان العربية من سوء الأوضاع الاقتصادية، إذ واجهت العديد من الدول، وعلى رأسها تونس، نقصًا في تامين السلع الغذائية الأساسية والمواد التموينية، مما زاد من الاستياء الشعبي.[53] كما ساهمت عوامل غير متوقعة مثل التغير المناخي والجفاف في سوريا، في تعميق هذه الأزمة

وأخيرًا، فانه من العوامل الجوهرية التي ادت الى اندلاع الانتفاضات، هو ظهور الانقسامات الاجتماعية العميقة نتيجةً للسببين الرئيسيين المذكورين أعلاه. هذا، ويرى العديد من الباحثين، أثناء بحثهم في أسباب عدم حدوث هذه الثورات في سنواتٍ سابقة، أن الظواهر الاجتماعية كانت عاملًا حاسمًا في تفسير التوقيت. ومن أبرز هذه الظواهر، شعور الشباب بالإحباط.[54] ففي الكثير من بلدان العالم العربي، وخصوصًا بين الفئة الشبابية، تزايد الشعور بالإحباط، إزاء الحكومات الفاسدة التي عجزت عن تلبية الاحتياجات الأساسية، وضمان الاستقرار الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، أدى ارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم، إلى تأجيج حدة السخط الاجتماعي. كما أن العيش تحت رحمة الأنظمة الاستبدادية التي قمعت المعارضة وقيّدت المشاركة الشعبية، عمّقت من حدة هذا الإحباط بسبب غياب الحريات السياسية.[55] وهكذا أصبح إحراق محمد البوعزيزي نفسه في تونس، رمزًا لهذا الاضطراب الاجتماعي الواسع النطاق، وتحولت الحادثة إلى شرارةٍ أطلقت موجةً من الاحتجاجات المطالِبة بالمزيدٍ من العدالة الاجتماعية والمساواة والإصلاح السياسي، انتشرت في جميع أنحاء المنطقة عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

إلى جانب أسباب وعواقب الاحتجاجات والثورات الشعبية المنظمة في العالم العربي، كانت سرعة وتأثير الاحتجاجات التي بدأت في تونس ، ثم انتشرت إلى دول أخرى في المنطقة، من أكثر الجوانب إثارة للجدل. وتشير بعض الدراسات إلى ظهور ما يشبه «تأثير الفراشة» عند دراسة سرعة انتشار الاحتجاجات وعمليات وصولها إلى الجماهير.[56] وفي هذا السياق، لعبت وسائل الإعلام التقليدية، ومن ثم منصات التواصل الاجتماعي الدور الأبرز دون شك. ففي البداية انتشرت حادثة إحراق البوعزيزي نفسه، التي كانت الشرارة الأولى في تونس، عبر قنوات إعلامية تقليدية مثل قناة الجزيرة، مما دفع الشباب إلى التوجه نحو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.[57] وبعد

52 أوغبونايا، أوفيم موريس (٢٠١٣)، "الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا: تحليل مقارن للأسباب والمحددات"، البدائل: المجلة التركية للعلاقات الدولية، المجلد: ١٢، العدد: ٣، ٢٠١٣، ص: ٤ – ١٦.

53 ماركو لاجي، كارلا ز. برتراند ويانير بار-يام، «أزمات الغذاء وعدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط»، طبعة مسبقة من أرشيف أرشيف: ١١٠٨٢٤٥٥، ٢٠١١.

54 هاشمي، نادر، "الربيع العربي، والسياسة الخارجية الأمريكية، ومسألة الديمقراطية في الشرق الأوسط"، مجلة دنف الدولية للقانون والسياسة، المجلد: ٤١، العدد: ١، ٢٠١٢.

55 دهيلون، ن.، يوسف، ت.، (محرر) جيل في الانتظار: الوعد غير المحقق للشباب في الشرق الأوسط، رومان وليتل فيلد، ٢٠١١.

56 أجيكالين، وبولوجيك، المرجع السابق، ص: ٢.

57 أيدن، أونور، أسطورة ثورة وسائل التواصل الاجتماعي والانتفاضات العربية، في أوزكان، م. وميركان، ح.م. (المحرران) إعادة التفكير في الانتفاضات العربية: العملية والجهات الفاعلة، الطبعة الأولى. مطبوعات كُرَة، ٢٠٢٠.

هذه الحادثة مباشرة، شهدت تونس في مطلع عام ٢٠١١ ، زيادة بنسبة ٥٠% في عدد مستخدمي الفيسبوك.[58] وإلى جانب تونس، تجدر الإشارة إلى أن التأثير الأبرز لوسائل التواصل الاجتماعي على اتساع نطاق الاحتجاجات وانتشارها، كان جليًا خلال مظاهرات ميدان التحرير في مصر، إذ كان هاشتاج #مصر و#٢٥ يناير (وسم الثورة المصرية) من أكثر الهاشتاجات انتشاراً في جميع أنحاء العالم. اضافة الى إرسال أكثر من ١.٤ مليون تغريدة تتحدث عن مصر في الفترة ما بين ٢٦ و ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠١١.[59] ويمكن كذلك رؤية أرقام مماثلة في اليمن وليبيا والبحرين وسوريا

وفي ضوء هذه البيانات يجب التأكيد على حقيقتين أساسيتين فيما يتعلق بتأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الربيع العربي. فللمرة الأولى خلال هذه الموجة من الأحداث، ظهر شكل جديد من الاتصال الجماهيري يجمع بين وسائل الإعلام التقليدية والمنصات الرقمية.[60] ومن ناحية أخرى، برزت انتقادات حول هذا التأثير، إذ تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من المشاركات نُشرت من عناوين IP مسجلة خارج المنطقة، مما ساهم في نشر المعلومات المضللة، وأدّى إلى تصاعد التوترات الطائفية داخل وسائل التواصل الاجتماعي بدرجة غير متوقعة.[61]

نتيجةً لذلك، تباينت التبعات الإقليمية والعالمية للثورات العربية، وتداعياتها سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل في كل دولة شهدت الاحتجاجات. ففي بعض هذه الدول حدثت تحولات سياسية، بينما تحولت العملية في دولٍ أخرى إلى صراعاتٍ طويلة الأمد. ولا شك أن سوريا تُعد من بين الدول التي شهدت أطول فترة من الصراعات بين بلدان الربيع العربي. وفي القسم التالي سيتم تناول الأزمة السورية من حيث أطرافها وتداعياتها وانعكاساتها المختلفة

58 كنستانتين آل، مارن شورش، أسماء بن حاج القيلاني، وفولكر وولف، «فيسبوك ووسائل الإعلام في تونس»، الإعلام في العمل. مجلة متعددة التخصصات حول الإعلام التعاوني. المجلد: ١، ٢٠١٨، ص:١٣٥ -١٦٨.

59 تشولهوان كريس بانغ، جايونغ لي، وراجاف راغف راو، « الحركة الاحتجاجية المصرية في فضاء تويتر: دراسة لمساري المشاعر المزدوجة في التواصل»، المجلة الدولية لإدارة المعلومات، المجلد ٥٨، عام ٢٠٢١، رقم المقالة: ١٠٢٣٢٨.

60 كاستيلز، مانويل، شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، جون وايلي وأولاده، ٢٠١٥.

61 لينش، مارك، الانتفاضة العربية: الثورات غير المكتملة في الشرق الأوسط الجديد، هاشيت المملكة المتحدة. ٢٠١٣.

١. ٥. الانتفاضات، مجازر النظام، والحرب الأهلية، والهجرة في سوريا

على الرغم من وجود أوجه شبه كبيرة بين الشعب السوري الذي عاش تحت حكم نظام البعث القمعي منذ عهد حافظ الأسد، وبين شعوب دول الربيع العربي الأخرى، فإن الانتفاضات في سوريا وُصفت في البداية بأنها أحداث غير متوقعة، بسبب القمع الدموي لانتفاضة حماة عام ١٩٨٢.[62] أما العنصر المفاجئ الآخر في الحالة السورية فتمثّل في أن الاحتجاجات التي بدأت في تونس وأدت إلى تغييراتٍ في الأنظمة في دول مثل مصر وليبيا واليمن، تحولت في سوريا إلى حربٍ أهلية طويلة الأمد. فقد بدأت الاحتجاجات السلمية في درعا عام ٢٠١١، لكنها سرعان ما تحولت إلى مواجهاتٍ مسلحة عقب التدخل العنيف لنظام بشار الأسد. واصبحت السياسات القمعية للنظام، والعنف الذي مارسته القوات الأمنية ضد المتظاهرين، وعدم استجابته لمطالب الإصلاح السياسي، جميعها تحولت إلى عوامل أساسية دفعت البلاد نحو الحرب الأهلية.[63] ويمكن القول إن السبب الأهم لاختلاف تأثير الربيع العربي في سوريا عن غيرها من الدول هو الهشاشة الطائفية والإثنية العميقة التي كانت موجودة أصلًا داخل البلاد.[64]

تُعدّ سوريا من أكثر المجتمعات في المنطقة تنوعًا من الناحية الدينية والعرقية. فمنذ انقلاب عام ١٩٧٠، حكمت عائلة الأسد والنخبة العلوية، التي لا تشكل سوى نحو ١١% من السكان، البلاد من خلال نظامٍ قمعي، في حين يشكل السنّة حوالي ٧٥% من السكان، إلى جانب أقلياتٍ مسيحية ودرزية.[65] ومن الناحية العرقية، كانت سوريا منذ قرون موطنًا للأكراد والتركمان والأرمن والعرب والشركس.[66] لذلك، ساهم هذا التنوع الديني والعرقي في إشعال الصراع داخل البلاد بوتيرة غير متوقعة وغير مسبوقة. وإلى جانب ذلك، فإن موجة الجفاف الشديد الذي ضرب البلاد بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، والذي يُعدّ الأسوأ في تاريخها الحديث، أدّى إلى وقوع مئات الآلاف من الأسر الزراعية في براثن الفقر، ودفع سكان الريف إلى النزوح الجماعي نحو أحياء الصفيح في المدن، مما زاد من حدة التوترات وساهم في تفاقم الانتفاضات في سوريا

وكانت أولى الاحتجاجات الكبرى اندلعت في منطقة درعا الريفية الفقيرة الواقعة جنوب سوريا، في مارس/آذار ٢٠١١. فقد أشعل اعتقال مجموعةٍ من الأطفال وتعذيبهم بسبب كتابتهم شعاراتٍ مناهضة للنظام، شرارة الغضب الشعبي، مما دفع الأهالي إلى الخروج إلى الشوارع. وخلال التدخل الأول لقوات الأمن قُتل أربعة عشر مدنيًا.[67] وقد أدى الرد العنيف للأجهزة الأمنية، من خلال تنفيذ اعتقالاتٍ جماعية وإطلاق النار أحيانًا على المتظاهرين، إلى انتشار الاحتجاجات السلمية

62 فيدل، كاترين نينا، مذبحة حماة - الأسباب، مؤيدو التمرد، العواقب، ٢٠٠٦
63 Lisa Anderson, "Demystifying the Arab Spring", *Foreign Affairs, Cilt:* ٩٠, Sayı: ٣, ٢٠١١, ص ٢:-٧.
64 Bassam Haddad, "Syria, the Arab Uprisings", *Middle East Policy,* Cilt: ١٩, Sayı: ٤, ٢٠١٢, ص١٢٥:-١٣٢.
65 Ignacio Alvarez-Ossorio, "The Sectarian Dynamics of the Syrian Conflict", *The Review of Faith & International Affairs,* Cilt: ١٧, Sayı: ٢, ٢٠١٩, ص٤٧: -٥٨.
66 Kevin Mazur, "State Networks and Intra-Ethnic Group Variation in the ٢٠١١ Syrian Uprising", *Comparative Political Studies,* Cilt: ٥٢, Sayı: ٧, ٢٠١٩, ص٩٩٥:-١٠٢٧.
67 https://www.hrw.org/news/٢٠١١/٠٣/٢٨/syria-security-forces-fire-protesters/

في غضون أسابيع قليلة إلى مختلف مدن البلاد. وفي أعقاب تلك الأحداث، خرجت في ١٨ آذار/مارس تظاهرات مناهضة للنظام عقب صلاة الجمعة في المناطق الوسطى من سوريا، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن سبعةٍ وثلاثين متظاهرًا.[68]

اما في نيسان/أبريل عام ٢٠١١، فرض نظام الأسد حصارًا عسكريًا على مدينة درعا ذات الغالبية السنية وبدأ عمليةً عسكرية ضدها. وقد أدّى تطويق المدينة والقمع الدموي للاحتجاجات الشعبية فيها، إلى تصعيد الوضع بصورة تدريجية، مما مهد الطريق لتحولها في نهاية المطاف إلى حربٍ أهلية.[69] وكانت الأساليب التي استخدمها بشار الأسد لقمع المظاهرات، السبب المباشر في اندلاع الربيع العربي داخل سوريا.[70]

في أيار/مايو عام ٢٠١١، ومع اشتداد حدة المواجهات في سوريا، اقتحمت الدبابات محافظتي درعا وحمص وبدأ بقمع المتظاهرين. وصرحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي، أن العمليات التي نُفّذت باستخدام الدبابات والمدفعيات والأسلحة الثقيلة، ولا سيما في مدينة حماة، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٢٠ شخصًا.[71] ولم لم يقتصر إطلاق النار على استهداف المتظاهرين العُزّل الذين لم يُشكّلوا أي تهديد لقوات الأمن فحسب، بل شمل أيضًا العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين كانوا يحاولون اسعاف الجرحى و مساعدة المدنيين الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية أثناء حصار المدينة.[72] وخلال هذه الفترة، قُتل عدد كبير من المدنيين في الهجمات التي استهدفت المظاهرات ومواكب التشييع على حد سواء؛ فمثلًا في ١٩ نيسان/أبريل قُتل ما لا يقل عن ١٣ شخصًا في ساحة برج الساعة الجديدة في حمص، وفي ١٩ تموز/يوليو قُتل ١٦ شخصًا خلال جنازة قرب مسجد خالد بن الوليد.[73]

وخلال هذه الفترة ايضاً، ارتكبت عدة ألوية تابعة للجيش السوري والخاضعة لسيطرة بشار الأسد، إلى جانب ميليشيات الشبيحة، وأجهزة الاستخبارات، انتهاكاتٍ خطيرة لحقوق الإنسان ضد الاحتجاجات المناهضة للحكومة.[74] فقد نفذت قوات النظام عمليات إعدامٍ ميدانية، ومارست العنف بصورةٍ منهجية ومتزايدة، واعتقلت أعدادًا كبيرة من المواطنين. كما استُخدمت العمليات العسكرية وحصار المدن كوسائلٍ للعقاب الجماعي ضد المدنيين، كما تم تقييد الوصول إلى المستشفيات بشكلٍ كبير أو منعه تمامًا.[75]

68 https://www.hrw.org/news/٢٠١١/٠٣/٢٤/syria-security-forces-kill-dozens-protesters/

69 كولداس، أوموت، كوبرولو، نور، «الانتفاضة العربية؟ الديناميكيات الداخلية والإقليمية والدولية للحركات الاجتماعية في العالم العربي"، مجلة الشرق الأوسط الأكاديمية ,المجلد: ٦,العدد: ١، ٢٠١١، ص: ٣٤.

70 كويلو، مراد، "بنية حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب في سوريا وعملية غصن الزيتون"، مجلة آسام (مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية) الدولية المحكمة، العدد: ١١، ٢٠١٨، ص: ٧٠-٨٦.

71 (OHCHR) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير بتاريخ ٢٠١١/٨/٢، وتقول بيلاي: «إن العالم يراقب المذبحة في سوريا على الرغم من محاولات قطع الوصول إليها».

72 هيومن رايتس ووتش، «الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات الأمن السورية»، ص:٢ -١.

73 https://www.hrw.org/report/2011/11/11/we-live-war/crackdown-protesters-governorate-homs-syria

74 «بشار الأسد: مجرم ضد الإنسانية - تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا»، تقرير الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ص٥ :-٧. www.fidh.org/IMG/pdf/reportSyria2807eng.pdf،

75 «بشار الأسد: مجرم ضد الإنسانية» تقرير الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ص :٥ www.fidh.org/IMG/pdf/reportSyria2807eng.pdf

إن حقيقة أن الاحتجاجات كانت في الغالب تنظم من قبل المجموعات السنية، وأن القوات الأمنية التي نفذت القمع الدموي باسم نظام الأسد كانت في الغالب من العلويين، دفعت بهذه المرحلة للانجرار إلى حد الحرب الأهلية في غضون تسعة أشهر تقريباً.

تولّى «الجيش السوري الحر»، وهو جماعة ثورية متمرّدة أُنشئ من جنودٍ منشقين عن الجيش السوري، في تموز/يوليو عام ٢٠١١ قيادة المعارضة المسلحة التي تقاتل في البلاد.[76] وخلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ اشتدت حدّة المعارك، ولا سيما في مدينة حلب، فيما فشلت جميع محاولات وقف إطلاق النار والمبادرات السلمية التي قادتها جامعة الدول العربية وعدد من الأطراف الدولية الأخرى. وقد شهد عامَا ٢٠١٣ و٢٠١٥ مرحلتين حاسمتين في مسار الصراع السوري. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٣ أعلن زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو بكر البغدادي دمج قواته مع جبهة النصرة تحت اسم «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)»، وبدأ داعش بالتنافس على الهيمنة في شرق سوريا، بدءًا من وادي الفرات ومتمركزاً في مدينة الرقة، و امتدادًا على طول الحدود العراقية السورية. وأدى ذلك إلى تصاعد حدة هجمات داعش وتغيير مسار الحرب الأهلية، وغيّر من مجراها بشكلٍ جذري.[77] ومع التقدم السريع لداعش في المنطقة، وممارسته العنف بوحشية، لاسيما ضد بعض المجموعات العرقية والدينية المختلفة، بات تدخل المجتمع الدولي والجهات الفاعلة العالمية في الحرب الأهلية السورية أكثر وضوحًا خلال عامٍ واحد. وفي الواقع، في صيف عام ٢٠١٥، نشرت روسيا قواتٍ ومعداتٍ عسكرية إلى قاعدة حميميم الجوية قرب اللاذقية، وبدأت في أيلول/سبتمبر من العام ذاته بشنّ غاراتٍ جوية على مواقع المعارضة.[78] وعلى الرغم من أن المسؤولين الروس زعموا في البداية أن الغارات الجوية استهدفت تنظيم داعش، الا إن معظم الهجمات كانت موجهة ضد فصائل المعارضة المناهضة للأسد وضد المدنيين، وهو ما قلب موازين الحرب لصالح النظام.[79] وبفضل هذه الغارات والدعم العسكري الروسي الاستراتيجي، تمكّن نظام الأسد من استعادة السيطرة على مناطق حيوية مثل حلب وإدلب.

إلى جانب ذلك، ادت الهجمات التي شنّها كلٌّ من قوات نظام الأسد، وتنظيم داعش و YPG (وحدات حماية الشعب)، على مناطق مثل الرقة، ودير الزور، وتدمر، الى انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان، ودمار واسع النطاق. ففي تلك الفترة ارتكب تنظيم داعش الارهابي، مجازر مروعة ضد السكان المدنيين في المناطق التي سيطر عليها، في حين واصل نظام الأسد قصف المدنيين بالغارات الجوية. وبسبب وقوع السكان بين فكي كماشة الطرفين، وجد المدنيون أنفسهم محاصرين

76 أوباغي، إليزابيث، تقرير أمن الشرق الأوسط ٩: الجيش السوري الحر، واشنطن العاصمة: معهد دراسة الحرب، واشنطن، ٢٠١٣.
77 شامية، لونا، سزينيس، زولتان، «ظهور الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)»، AARMS – البحوث الأكاديمية والتطبيقية في العلوم العسكرية والإدارية العامة، المجلد: ١٤، العدد: ٤، ٢٠١٥، ص٣٦٣ :-٣٧٨.
78 حكيم أوغلو، كبرى تشاغلار، "سياسة روسيا في سوريا في سياق الأزمة السورية"، مجلة جامعة أتاتورك للعلوم الاقتصادية والإدارية ,المجلد: ٣٥، العدد: ٤، ٢٠٢١، ص١٤٠٥:-١٤٢٢.
79 فيليبس، كريستوفر، معركة سوريا، مطبعة جامعة ييل، نيو هافن، ٢٠١٦، ص٧٨:-٨٥.

تمامًا.[80] وفي دير الزور، لم يتمكن نحو ٤٠٠ ألف مدني تحت حصار تنظيم داعش، من الحصول على الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية لفترة طويلة بسبب القصف الجوي الذي يشنه نظام الأسد؛ فضلاً عن ان النظام تعمد في منع وصول المساعدات الإنسانية.[81]

وفي غضون ذلك، دعمت الولايات المتحدة الامريكية والتحالف الغربي، جماعات إرهابية مثل PYD (حزب الاتحاد الديمقراطي)، و YPG (وحدات حماية الشعب)، وقسد (قوات سوريا الديمقراطية) في شرق سوريا، بحجة محاربة الارهاب، مما أدى فعليًا إلى تقسيم البلاد على أرض الواقع.[82] وعلى الصعيد الإقليمي، كانت تركيا، التي تمتد حدودها مع سوريا بطول ٩٠٠ كيلومتر، الدولة المحورية في مواجهة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع، كما كانت في طليعة الدول التي حاربت جميع التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم داعش.[83] اضافة الى ذلك، تسببت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في خسائر بشرية كبيرة خلال عملياتها الجوية المكثفة ضد داعش في شرق سوريا. وخلال عملية الرقة التي انتهت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، دُمّر جزء كبير من المدينة بالكامل. ووفقًا لتقارير منظمة العفو الدولية، فإن أكثر من ٨٠% من مدينة الرقة قد دُمّر خلال عمليات القصف الجوي التي نُفذت تحت ذريعة «تحرير الرقة»، وأسفرت عن مقتل أكثر من ١٦٠٠ مدني.[84]

وكان الربيع العربي، الذي شكّلته الحركات الشعبية التي انطلقت من تونس عام ٢٠١١ وانتشرت بسرعة إلى الدول العربية الأخرى، نقطة تحول أثّرت بعمق على البنى السياسية والديناميكيات الاجتماعية في المنطقة. فهذه الحركات، التي انطلقت في البداية تحت شعار الديمقراطية والحرية، الا انها سلكت مساراتٍ مختلفة من بلدٍ إلى آخر، وفي بعض البلدان، تعمقت هذه الحركات بشكلٍ ملحوظ، مما أدى إلى حروبٍ أهليةٍ معقدة. وكانت سوريا من أكثر الدول التي تأثرت بتداعيات الربيع العربي، إذ إن الانتفاضات الشعبية تحولت بسرعةٍ إلى حربٍ أهليةٍ دامية، بخلاف بعض الدول العربية الأخرى. ولم يقتصر هذا الصراع على السياسة الداخلية السورية فحسب، بل ازداد تعقيدًا بفعل تدخل القوى الإقليمية والدولية على حد سواء

لقد غيّرت الأزمة السورية التوازنات الإقليمية، تاركةً آثارًا طويلة الأمد على مستقبل الشرق الأوسط. فقد أدى هذا المسار إلى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة، ودفع القوى العالمية إلى صياغة استراتيجيات عسكرية وسياسية جديدة. ولم تقتصر هذه الاستراتيجيات على التدخلات العسكرية فحسب، بل تجلّت أيضًا من خلال فرض اساليب مختلفة، على سبيل المثال :

80 هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي ٢٠١٨: سوريا، https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/syria (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥)،

81 المجلس الأطلسي، عن البراميل المتفجرة والجينز. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/of-barrel-bombs-and-jeans/ (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).
هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي ٢٠١٨: سوريا، https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/syria (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥)،

82 بلانش، فابريس، الطائفية في الحرب الأهلية السورية، معهد واشنطن، واشنطن، ٨١٠٢، ص: ٠٤–٥٤.

83 يشيلتاش، مراد، كارداش، تونكاي، أورتادوغودا غوتش و استقلال، سيتا، انقرة، ٧١٠٢، ص: ٠٥١–٠٦١.

84 منظمة العفو الدولية ومنظمة " ايرورس"، sptth://:www.amnesty.org/ne/countries/middle-east/-elddim/acirfa-htron-dna-tsae-elddim/noitacol/ne/gro.ytsenma.www//:sptth/airys-troper/airys/ (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/٤٢).

العقوبات الاقتصادية والمناورات الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية. وفي الوقت ذاته، أدّى تصاعد نفوذ التنظيمات الإرهابية في المنطقة إلى خلق تهديدٍ خطيرٍ للأمن العالمي، مما جعل جهود المجتمع الدولي لإيجاد حلٍّ للأزمة السورية أكثر تعقيدًا. وبعبارةٍ أخرى، فإن الأزمة السورية غيّرت خلال الأعوام الأربعة عشر الماضية الديناميكيات الإقليمية والدولية على نحوٍ لم يكن متوقعًا

و لا تقتصر أهمية الحرب الأهلية السورية على الأطراف الفاعلة فيها ونطاقها فحسب، بل تشمل أيضًا الأزمة الإنسانية الحادة التي تسببت فيها. فقد تحولت أزمة اللاجئين الناتجة عن الصراعات الدائرة في سوريا، إلى واحدةٍ من أكبر الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث. ووفقًا لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، اضطر نحو ٦.٨ ملايين سوري إلى مغادرة بلادهم بسبب الحرب، فيما شُرّد ملايين آخرون داخل الأراضي السورية.[85] وفي هذا السياق، يجب التأكيد على أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها نظام الأسد، واستخدامه الأسلحة الكيميائية، فضلًا عن الهجمات التي شنّتها القوات الروسية والإيرانية ضد المدنيين، كانت من أبرز أسباب تفاقم هذه المأساة. وقد تأثرت بشكلٍ مباشر من تدفّق اللاجئين دولٌ مثل تركيا[86] ولبنان والأردن، إضافةً إلى عددٍ من الدول الأوروبية. ولا شك أن أزمة اللاجئين هذه تحمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة،[87] إذ إن موجات النزوح الجماعي التي شهدها الشرق الأوسط، ولا سيما سوريا، وما رافقها من قصصٍ مأساوية، جعلت من الهجرة القسرية إحدى أبرز القضايا والبنود المدرجة على اجندة العالم.[88] وقد أدت الهجمات والقصف والصراعات في المنطقة إلى خلق أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد خلّف النزوح السوري، الذي كان له أثرٌ بارزٌ على النازحين في الخارج، أثرًا بالغًا في تاريخ الهجرة العالمي، لا سيما فيما يتعلق بالنازحين داخليًا والمآسي والمعاناة التي عاشوها. اذ كشفت عمليات التفتيش الميدانية التي أجرتها هيئة حقوق الإنسان في سوريا (TİHEK) أن مدينتي خان شيخون[89] ومعرة النعمان في إدلب[90]، اللتين هُجّرتا من سكانهما وتحولتا إلى بلدات أشباح بسبب الاشتباكات والقصف، وحريتان في حلب، وحي الأصالة وجوبر في دمشق، أمثلة على آثار الدمار المادي والمعنوي العميق الذي خلفه النظام. وقد أدّى هذا الحجم الهائل من الدمار إلى ارتفاع معدلات النزوح القسري بصورة غير غير مسبوقة، وتعرّض العديد من النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة لمواقف مأساوية على طرق الهجرة بسبب أوضاعهم الهشّة ومحدودية قدرتهم على الصمود.

85 UNHCR ، حالة الطوارئ في سوريا. (تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٥ / ٤ / ٢٠). https://www.unhcr.org/syria-emergency.html

86 تُعدّ تركيا، اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، الدولةَ التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم، إذ تؤوي ما يزيد على ٣,٦ ملايين لاجئ سوري، وبذلك أصبحت دولةً محورية في مجال المساعدات الإنسانية وإدارة شؤون اللاجئين. انظر: وزارة الداخلية التركية، تقرير إحصاءات الهجرة، ٢٠٢٤. وفي هذا السياق، أنفقت تركيا أكثر من ٤٠ مليار دولار لتقديم المساعدة للاجئين، بما في ذلك منح صفة الحماية المؤقتة وتوفير خدمات الصحة والتعليم. انظر: سنم جاويك، إفه سَوين، "A Quest for Soft Power: Turkey and the Syrian Refugee Crisis"، مجلة إدارة الاتصال، المجلد ٢١، العدد ٤، ٢٠١٧، ص: ٣٩٩–٤١٠. ورغم التحديات، تواصل تركيا الدفاع عن الدعم الدولي وسياسات العودة الآمنة.

87 أجيكالين، شواي ن. وآخرون، "قياس التكامل الاجتماعي: المرأة السورية في تركيا"، مجلة دراسات اللاجئين، المجلد: ٣٤، العدد: ٣، ٢٠٢١، ص: ٢٩٦٠– ٢٩٨٣.

88 TİHEK، تقرير حماية وتعزيز حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٣، انقرة، ٢٠٢٥، ص: ٢٩.

89 ومن خلال المعاينات الميدانية تبيّن أن عدد سكان المدينة قبل الحرب كان حوالي ٨٠ ألفًا.

90 ومن خلال المعاينات الميدانية تبيّن أن عدد سكان المدينة قبل الحرب كان حوالي ١٣٠ ألفًا.

لقد شكّل سعي السوريين للبحث عن ملاذ آمن مرحلة اختبارٍ حقيقي للمجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والإنصاف. كما مثّلت طريقة تعامل الدول مع اللاجئين والجهود التي بذلتها في هذا الإطار، معيارًا واضحًا يكشف مدى جديّتها واستعدادها للمساهمة في إيجاد حلولٍ حقيقية للمشاكل التي تسببتها تلك الأزمة الإنسانية.[91]

وفي ذات الوقت، أدّت هذه الحركة الواسعة إلى إعادة إحياء مرحلةٍ جرى فيها النظر إلى قضية الهجرة ضمن إطارٍ أمني، خصوصًا في أوروبا. اذ اتّبعت الدول الأوروبية سياساتٍ أمنية تجاه طالبي اللجوء السوريين، مما نتج عنها انتهاكاتٌ لحقوق الإنسان، وعلى رأسها حقهم في الحياة. وما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ والاشهر الثلاثة الاولى من عام ٢٠٢٢، تم إنقاذ ١,٠٤٣ سوري من مجموع ٥,١٨٩ مهاجرًا ولاجئًا غير نظامي تم إرجاعهم قسرياً من قبل اليونان.[92] وقد أدى النهج الأوروبي في الشان الامني وممارساته في الإرجاع، إلى أن يكون اللاجئون الذين نجحوا من دخول القارة، في وضع ضحايا للإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب. كما إن العائق الأكبر الذي يبقي هذه الأزمة، مستمرة ويمنع النازحين قسراً من العودة إلى ديارهم هو استمرار وجود نظام الأسد

في ظل هذه التحولات والأزمات، انهت ثورة دمشق التي اندلعت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، نظام الأسد القائم منذ منذ عقود طويلة، والحرب الأهلية التي انحدرت إلى دوامة من العنف في سوريا. ورُفعت القيود السياسية في سوريا، واتُخذت الخطوات الأولى لإنشاء إدارة جديدة في دمشق تكون أكثر شمولاً وتمثيلًا لجميع شرائح المجتمع. ولا شك أن أبرز القضايا التي ستكتسب أهمية كبرى مع الحكومة الجديدة في دمشق هي مسألة التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبها نظام الأسد على مدى سنواتٍ طويلة

91 بلغ عدد السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا عام ٢٠٢١ حوالي ٣,٧٣٧,٣٦٩. ووفقًا للبيانات الحديثة، فإن عدد السوريين ضمن نطاق الحماية المؤقتة في تركيا يبلغ ٢,٦٠٥,٥٠٨. انظر(: https://www.goc.gov.tr/gecici-koruma5638اعتبارًا من ٢٠٢٥/٧/١٧) (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٧/٢٢).

92 TİHEK، تقرير حول تقييم إجراءات الإعادة القسرية لطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين من منظور حقوق الإنسان، ص: ٣٦.

II.

انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سوريا

- وفيات المدنيين.
- الهجمات على البنية التحتية المدنية والممتلكات العامة.
- الحق في التعليم.
- استخدام الأسلحة المحظورة (البراميل، القنابل العنقودية، الهجمات الكيميائية).
- الاختفاء القسري والحرمان التعسفي من الحرية.
- التعذيب وسوء المعاملة.
- إعادة التوطين (وضع اللاجئين والنازحين داخليًا).
- تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.
- انتهاكات حقوق الإنسان ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية والإعلام.
- قضايا المساعدات الإنسانية.
- حرية الدين والمعتقد

٢. انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سوريا

ومع انتقال حركة الربيع العربي إلى سوريا، انتشرت الاحتجاجات السلمية التي بدات في مدينة درعا في آذار/مارس ٢٠١١، في جميع أنحاء البلاد عقب ورود تقارير تفيد بتعرض مجموعة من الأطفال، من بينهم طفلان يبلغان من العمر ١٣ و١٤ عامًا، للتعذيب وقتلهم ثم بتر أطرافهم وإعادت جثثهم إلى منازلهم، من قبل قوات النظام. وكان قد أعيد أحد هذين الطفلين المعروف باسم «حمزة الخطيب»، والذي تعرّض للتعذيبٍ الوحشي حيث بترت اطرافه من قبل قوات النظام، جثة هامدة إلى أسرته في أيار/مايو ٢٠١١. وقد أدى ذلك إلى انفجار الغضب الشعبي وامتداد الاحتجاجات إلى مختلف أنحاء البلاد، بعد أن تزعزع التوازن الاجتماعي الذي صنعه نظام حزب البعث على مدى عقود من خلال الفقر والفساد والاعتقالات السياسية وزرع الخوف في قلوبهم.[93] وخرج الشعب السوري إلى الشوارع مطالبًا بحقوقه، غير أن النظام، بدلًا من الاستجابة لمطالبه المشروعة كما حدث في بعض الدول الأخرى، اختار مواجهة شعبه بالعنف، لتتحول الأحداث تدريجيًا إلى حربٍ أهلية. وأسفرت الحرب عن مقتل أكثر من نصف مليون مدني، وتشريد ملايين آخرين، واختفاء الآلاف، وتعرض آلافٍ للتعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة. ومع أن مطالب الشعب السوري كانت تقوم على أحد المبادئ الأساسية التي نصّ عليها دستور عام ١٩٧٣، وهي الحرية. وجاء في المبدأ الرابع من المبادئ الأساسية في ديباجة الدستور: «الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية صيغة مثالية تُمكّن المواطنين من ممارسة حريتهم، وتحويلهم إلى أفراد ينتجون ويبنون ويدافعون عن وطنهم ويضحون من أجله بما يليق بالكرامة الإنسانية. أن تُصان حرية الوطن إلا على أيدي مواطنين أحرار، ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرّره الاقتصادي والاجتماعي.»[94]

إن ادراج الحقوق القانونية في الدساتير لا يعني بالضرورة تطبيقها على أرض الواقع، إذ إن المبدأ الوارد في دستور سوريا لعام ١٩٧٣ لم يكن متطابقًا مع ما كان يجري فعليًا في البلاد، فلم تكن هناك بيئة سياسية تليق بكرامة الإنسان ولا إجراءات تؤدي إلى التحرر الاقتصادي والاجتماعي المنشود. ورغم أن نظام الأسد وعد منذ عام ٢٠٠٠ بجملة من الإصلاحات، فإن تجاهله المستمر لمطالب الشعب وتزايد طابعه القمعي، أدخلا سوريا في طريقٍ لا عودة منه. وقد اعتقد النظام أنه يستطيع احتواء الأزمة عبر تعديلٍ دستوري سنة ٢٠١٢، ظنًّا منه أن تضمين مفاهيم مثل «حقوق

93 تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ٥٤ (٢٠٢١) الصادر **عن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية**، A/HRC/٤٦/٥٤، بتاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠٢١، ص:٢.

94 دستور سورية لعام ١٩٧٣: « الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية صيغة مثالية تُمكّن المواطنين من ممارسة حريتهم، وتحويلهم إلى أفراد ينتجون ويبنون ويدافعون عن وطنهم ويضحون من أجله بما يليق بالكرامة الإنسانية. أن تُصان حرية الوطن إلا على أيدي مواطنين أحرار، ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرّره الاقتصادي والاجتماعي.»

الإنسان» في النصوص قد يوقف الثورة، غير أن حقوق الإنسان ليست مفهومًا نظريًا فحسب، بل واقعٌ يتطلب تطبيقًا عمليًا. وقد ورد في ديباجة دستور عام ٢٠١٢ المبادئ التالية: «إن استكمال الدستور هو النصر النهائي لنضال الشعب في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو التجسيد الملموس للانجازات، واستجابةٌ للتغيرات والتحولات، ووثيقة تنظم مسيرة الدولة نحو المستقبل، وتراقب عمل مؤسساتها، وتشكل مصدرًا للتشريع. كل ذلك ممكنٌ من خلال نظامٍ أساسي يقوم على مبادئ الاستقلال والسيادة والإرادة الشعبية المستندة إلى الانتخابات، والتعددية السياسية والحزبية، والوحدة الوطنية، والتنوع الثقافي، والحريات العامة، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والمواطنة، وسيادة القانون. فالمجتمع والمواطن هما غاية كل جهدٍ وطني، وان صون شرف المجتمع والمواطنين، ما هي الا علامة لحضارة البلد والمعيار الاساسي لسمعة الدولة.[95] ومع ذلك، وكما سنبيّن في الأقسام اللاحقة، فبدلًا من الوفاء بالوعود الواردة في الدستور، انتهك نظام الأسد الدستور نفسه وسطر تاريخًا مليئاً بالجرائم والانتهاكات، حتال طالت انتهاكاته أهم مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات التي تُعد سوريا طرفًا فيها. وفي نهاية المطاف، انهار النظام في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وفرّ بشار الأسد مع عائلته إلى روسيا، أما القيادة الجديدة برئاسة أحمد الشرع فقد أعلنت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ تعليق العمل بالدستور القائم تمهيدًا لإعداد دستورٍ جديد، وخلال فترة حكم الأسد، ورغم أن الدستور كان ساري المفعول وملزمًا، الا إن النظام تجاهل نصوصه والاتفاقيات الدولية التي كانت سوريا طرفاً فيها، مما ألحق أضرارًا جسيمة بالمدنيين كما سيتضح في الأقسام التالية»

يتناول هذا القسم تقييمًا لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبها النظام في سوريا، بما في ذلك مقتل المدنيين، والهجمات التي استهدفت البنية التحتية المدنية والممتلكات العامة؛ واستخدام البراميل المتفجرة، والقنابل العنقودية، والأسلحة الكيميائية، وعمليات الإختفاء القسري، وتقييد الحرية بشكلٍ تعسفي، إضافةً إلى التعذيب وسوء المعاملة، والنزوح القسري، والاعتداءات على العاملين في القطاع الصحي والإعلامي، وقضايا تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية، فضلًا عن انتهاكات حرية الدين والمعتقد

95 دستور عام ٢٠١٢/٢/٢٦ المبادئ التالية: «إن استكمال الدستور هو النصر النهائي لنضال الشعب في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو التجسيد الملموس للانجازات، واستجابةٌ للتغيرات والتحولات، ووثيقة تنظم مسيرة الدولة نحو المستقبل، وتراقب عمل مؤسساتها، وتشكل مصدرًا للتشريع. كل ذلك ممكنٌ من خلال نظامٍ أساسي يقوم على مبادئ الاستقلال والسيادة والإرادة الشعبية المستندة إلى الانتخابات، والتعددية السياسية والحزبية، والوحدة الوطنية، والتنوع الثقافي، والحريات العامة، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والمواطنة، وسيادة القانون. فالمجتمع والمواطن هما غاية كل جهدٍ وطني، وان صون شرف المجتمع والمواطنين، ما هي الا علامة لحضارة البلد والمعيار الاساسي لسمعة الدولة.»

٢. ١. الضحايا المدنيين

تنشأ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني في القانون الدولي من المعاهدات الملزِمة المبرمة بين الدول. ولا سيّما بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، إذ ازداد عدد اتفاقيات حقوق الإنسان متعددة الأطراف، وقد اضطلعت الأمم المتحدة بأدوارٍ مهمة في كلٍّ من إعداد هذه الاتفاقيات وتنفيذها. ونتيجةً لذلك، أُبرمت عشرات الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف التي تتناول، بوجهٍ عام، الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصولاً إلى الاتفاقيات الخاصة بجريمة الإبادة الجماعية، ومناهضة التعذيب، وحقوق ذوي الإعاقة، والنساء، والأطفال. ومن ناحية أخرى، تمّ تدوين قواعد القانون الدولي العرفي المتعلقة بالقانون الإنساني عام ١٩٤٩، فظهرت على إثر ذلك أربع اتفاقيات منفصلة تُعرف باتفاقيات جنيف. ومن بين تلك الاتفاقيات، تنصّ اتفاقية جنيف الرابعة على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وتجدر الاشارة الى أنّ كلًّا من هذه اللوائح وأحكام قانون حقوق الإنسان قابلة للتطبيق في النزاع الدائر بين قوات النظام والمعارضة في سوريا. إذ إنّ قواعد القانون الإنساني تتجلى في النزاعات المسلحة، في حين تظل قواعد قانون حقوق الإنسان سارية التطبيق في الوقت ذاته

مقتل طفل في الغارة الجوية التي شنّتها طائرات حربية تابعة للجيش السوري على المناطق السكنية في بلدة كفر بطنا بريف دمشق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. الصورة: وكالة الأناضول للانباء.[96]

96 https://www.aa.com.tr/en/middle-east/1-176-civilians-killed-in-syria-in-september-ngo/656318(تاريخ الاطلاع: ١٥/٤/٢٠٢٥).

إنّ النزاعات الدائرة في سوريا بين قوات نظام الأسد والجماعات المعارضة، تُوصَف على أنها «نزاعات مسلّحة غير دولية». ووفقًا للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف، فإنّ أحكام هذه الاتفاقيات قابلة للتطبيق أيضًا في النزاعات المسلحة غير الدولية. وبناءً على ذلك، عندما ينشأ نزاع مسلّح غير ذي طابع دولي في أراضي أحدى الأطراف المتعاقدة، يلتزم كل طرف من أطراف النزاع، كحدٍّ أدنى، بتطبيق الأحكام التالية:

١) يجب معاملة الأشخاص غير المشاركين مشاركةً فعلية في الأعمال المسلحة، وأفراد القوات المسلحة الذين ألقوا اسلحتهم، وكذلك أولئك الذين أصبحوا «عاجزين عن القتال(*hors de combat*) « بسبب المرض أو الاصابة أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، في جميع الأحوال معاملةً إنسانية دون أي تمييز سلبي قائم على العِرق أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيارٍ مماثل. وفي هذا الصدد، تُعد الأفعال التالية محظورة في جميع الأوقات والأماكن، وستظل كذلك محظورة تجاه الأشخاص المذكورين أعلاه:

أ) العنف الموجّه ضد الحياة والسلامة البدنية؛ لا سيّما جميع أشكال الجرائم، وبتر الأعضاء، والمعاملة القاسية أو الوحشية، والتعذيب؛

ب) أخذ الرهائن؛

ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية؛ لا سيّما المعاملات المهينة والمذلّة؛

د) إصدار الأحكام و تنفيذها دون ان يكون مستنداً الى المحاكمة أمام محكمة نظامية تكفل جميع الضمانات القضائية التي تعترف بها الأمم المتحضّرة كضمانات أساسية

٢) يجب جمع المرضى والمصابين وتقديم العناية والرعاية اللازمتين لهم. ويجوز لهيئة إنسانية محايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع. وينبغي لأطراف النزاع أن تبذل قصارى جهدها لتنفيذ جميع أو بعض الأحكام الاخرى في هذه الاتفاقية من خلال ابرام اتفاقات خاصة. ولا يؤثر تطبيق الأحكام السابقة على الوضع القانوني لأطراف النزاع.[97]

ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) في التقرير الذي أعدّته، أنّه استنادًا إلى بيانات جُمعت من ثمانية مصادر مختلفة تمّ توثيق ما مجموعه ٣٥٠.٢٠٩ حالة وفاة محددة الهوية في الأراضي السورية خلال الفترة ما بين الـ ١ آذار/مارس ٢٠١١ وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٢١. ويعود ذلك، إلى أنّ نظام الأسد لم يسمح للمفوضية بدخول الأراضي السورية وإجراء تحقيقات ميدانية فيها، ولذلك استند التقرير إلى ثمانية بيانات منفصلة من مصادر ميدانية مستقلة. ووفقًا للتقرير لا يُعتبر القتيل «محدد الهوية» إلا إذا تمّ تسجيل اسمه الكامل، وتاريخ وفاته، والمحافظة التي وقعت فيها الوفاة،

97 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب،١٩٤٩ ، (تاريخ الاطلاع: ١٧ / ٢ / ٢٠٢٥) https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1949/en/32227.

وأُقصيت من التحليل جميع السجلات التي تفتقر إلى أيٍّ من هذه المعلومات. وخلال الفترة المذكورة قُتل ٢٧.١٢٦ طفلًا، ما يعني أنّ واحدًا من بين كل ١٣ ضحية كان طفلاً. وبالمثل فقد ٢٦.٧٢٧ امرأة وفتاة حياتهن، وهو ما يُظهر أيضًا أنّ واحدة من كل ١٣ حالة وفاة كانت امرأة. أما أعلى حصيلة للضحايا فقد سُجّلت في محافظة حلب حيث بلغ عدد القتلى ٥١.٧٣١ شخصًا. وتأتي بعد ذلك المناطق التي شهدت معدلات وفيات مرتفعة وكانت على النحو الآتي: ٤٧.٤٨٣ حالة وفاة في ريف دمشق، ٤٠.٩٨٦ في حمص، ٣٣.٢٧١ في إدلب، ٣١.٩٩٣ في حماة، و٣١.٣٦٩ في طرطوس.[98]

ووفقًا للتقرير فإنّ من بين الوفيات المسجّلة البالغ عددها (٣٥٠.٢٠٩) حالة وفاة، تمّ التعرف على (١٤٣.٣٥٠) منها (أي بنسبة ٤٠.٩%) على انها من بين المدنيين. غير أنّ السجلات المصنّفة كوفيات مدنية تعبّر عن الحد الأدنى من العدد القابل للتحقق، أي أنها دون العدد الحقيقي للمدنيين الذين لقوا حتفهم. كما يُقدّر أنّه، بالإضافة إلى هذا العدد، تشير التقديرات الى (١٦٣.٥٣٧) حالة وفاة مدنية أخرى غير موثقة. وبناءً على ذلك، تشير التقديرات الموثوقة بنسبة ٩٥%، الى أن إجمالي الخسائر بين المدنيين يبلغ (٣٠٦.٨٨٧) شخصًا. وهذا يعني، انه استنادًا إلى البيانات المرصودة وافتراض دقة نموذج جمع البيانات المستخدم، أنّ العدد الحقيقي للوفيات بين المدنيين، وباحتمال يصل نسبته الى (٩٥%)، يتراوح ما بين (٢٨١.٤٤٣) و(٣٣٧.٩٧١) حالة وفاة. ويُمثل هذا الرقم أنّ متوسط عدد المدنيين الذين فقدوا حياتهم يوميًا خلال تلك السنوات العشر بلغ (٨٣) شخصًا، منهم (١٥) امرأة (نساء وفتيات) و(١٨) طفلًا. اضافة الى انه تمثل هذه الخسائر المدنية على مدى العقد المذكور ما نسبته (١.٥%) من إجمالي عدد سكان سوريا عند اندلاع النزاع، الأمر الذي أثار مخاوف جدية بشأن عدم التزام الدولة وبعض الجماعات المسلحة بقواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية المدنيين.[99]

إلى جانب الأمم المتحدة، سعت بعض المنظمات الأخرى أيضًا الى احصاء عدد الوفيات المسجلة في الحرب الدائرة في سوريا. ووفقًا للمركز العالمي لمسؤولية الحماية (GCR2P)، فقد لقي ما لا يقل عن (٥٨٠.٠٠٠) شخص حتفهم في الأراضي السورية خلال الفترة ما بين عام ٢٠١١ حتى نهاية عام ٢٠٢٤.[100] كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان (SOHR)، ومقره المملكة المتحدة، بأن عدد القتلى في سوريا يبلغ نحو (٦١٧.٩١٠) أشخاص، من بينهم (١٦٤.٢٢٣) من المدنيين.[101] ومن ناحية أخرى، أشار تقرير صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) لعام ٢٠٢٤ إلى أنّ ما لا يقل عن (٢٣١.٢٣٨) مدنيًا قد قُتلوا في سوريا منذ عام ٢٠١١، من بينهم (٣٠.١٩٣) طفلًا، و(١٦.٤٥١) امرأة. ووفقًا للتقرير نفسه، فإنّ قوات نظام الأسد مسؤولة عن مقتل (٨٧.٠٢%)

98 تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨ (٢٠٢٢) بعنوان الوفيات بين المدنيين في الجمهورية العربية السورية: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٦٨/A/HRC/٥٠، لعام ٢٠٢٢، ص:٦.

99 تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ص٧ :-٨.

100 المركز العالمي لمسؤولية الحماية، (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٧ /٢٠٢٥) https://www.globalr2p.org/countries/syria/

101 SOHR، الثورة السورية بعد ١٣ عامًا: نحو ٦١٨ ألف قتيل منذ اندلاع الثورة في آذار/مارس ٢٠١١. (تاريخ الاطلاع:٢٠٢٥/٢/١٨). https://www.syriahr.com/en/328044/

من إجمالي الوفيات بين المدنيين.[102] وكما يتضح من هذه التقارير، لا يمكن تحديد عدد القتلى بدقة، إذ إنّ الوثائق التي ظهرت بعد سقوط نظام الأسد، إلى جانب السجون السرية والمقابر الجماعية، تزيد من صعوبة تحديد العدد الحقيقي. وبشكلٍ تقريبي، يمكن القول إنّ ما مجموعه (٦٠٠.٠٠٠) شخص فقدوا حياتهم، بينهم ما يقارب من (٣٠٠.٠٠٠) من المدنيين

منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ٢٠١١ وحتى سقوط النظام عام ٢٠٢٤، وقعت الغالبية العظمى من الوفيات بين المدنيين على شكل مجازر جماعية. فعلى سبيل المثال، يُقدَّر أنّ نحو (٤.٠٠٠) شخص فقدوا حياتهم في شباط/فبراير عام ٢٠١٢، بسبب الحصار المفروض على حي بابا عمرو في مدينة حمص وتعرّضه لهجمات بالدبابات.[103] وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٢، أدّت الهجمات بالمدفعية والصواريخ التي شنّها جيش النظام وميليشيات الشبيحة على حي الحولة في محافظة حمص إلى وقوع مجزرة جماعية راح ضحيتها ما لا يقل عن (١١٠) مدنيين، من بينهم (٥٠) طفلًا.[104]

في عام ٢٠١٣، واصل النظام هجماته على حق المدنيين في الحياة. ففي شهر كانون الثاني/يناير، أسفر القصف الجوي الذي استهدف جامعة حلب عن مقتل (٨٧) طالبًا. وفي الشهر نفسه، عُثر في حي بستان القصر بمدينة حلب على جثث (٢٣٠) مدنيًا كانوا قد احتجزوا من قبل قوات النظام.[105] وفي أيار/مايو، حوصرت قريتا البيضا ومدينة بانياس التابعتان لمحافظة طرطوس، وتعرضت المنازل فيهما لإطلاق نار كثيف، مما أدى إلى مقتل ما مجموعه (٢٤٨) مدنيًا.[106] وفي نيسان/أبريل، أدت المداهمة التي نُفذت في منطقة الصنمين بمحافظة درعا إلى مقتل أكثر من (١٠٠) مدني، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن.[107] وفي الشهر نفسه، ظهرت في نيسان/أبريل ٢٠٢٢ لقطات تُظهر قيام قوات النظام بإعدام أكثر من (٤٠) مدنيًا رمياً بالرصاص في حي التضامن بدمشق، ثم حرق جميع الجثث.[108] وفي أيار/مايو ٢٠١٤، قُتل (٤٠) مدنيًا في هجوم بالبراميل المتفجرة على مدينة حلب. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، أسفر هجوم بالبراميل المتفجرة على مخيم العابدين للنازحين في محافظة إدلب عن مقتل (٦٠) مدنيًا.[109]

في عام ٢٠١٥ واصل النظام هجماته ضد المدنيين.[110] ففي كانون الثاني/يناير، أدى إلقاء البراميل

102 SNHR. ، في الذكرى الثالثة عشرة لانطلاق الانتفاضة الشعبية ٢٠٢٤، (تاريخ الاطلاع:٢٠٢٥/٢/١٨)، ص٥ : (تاريخ الاطلاع: ٢٤ /٦/ ٢٠٢٥) . https://snhr.org/wp-content/uploads/2024/03/R240209E-1.pdf

103 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/baas-rejiminin-temsilcisi-esed-ailesi-katliamlarla-hafizalara-kazindi/3418840

104 https://www.mfa.gov.tr/no_147_26-mayis-2012_-suriye-yonetimi_nin-humus_un-el-hule-ilcesi-halkina-karsi-gerceklestirdigi-katliam-hk_.tr.mfa(تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

105 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/baas-rejiminin-temsilcisi-esed-ailesi-katliamlarla-hafizalara-kazindi/3418840 . (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

106 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/esed-rejiminin-katliamlarindan-banyasin-taniklari-ilk-kez-konusurken-aa-vahsetin-izlerini-goruntuledi/3424985 (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

107 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/baas-rejiminin-temsilcisi-esed-ailesi-katliamlarla-hafizalara-kazindi/3418840 (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

108 https://www.trthaber.com/haber/dunya/esed-rejiminin-2013teki-katliam-goruntuleri-ortaya-cikti-676842.html (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

109 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/baas-rejiminin-temsilcisi-esed-ailesi-katliamlarla-hafizalara-kazindi/3418840 .(تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

110 https://www.hrw.org/world-report/2015/country-chapters/syria (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

المتفجرة على مدينة الحسكة إلى مقتل (١٦٠) مدنيًا. وفي شباط/فبراير، تمّ إعدام (٤٨) مدنيًا رميًا بالرصاص في الهجوم الذي استهدف قرية حردتنين. وفي حزيران/يونيو، أسفرت الغارة الجوية التي شنّتها قوات النظام على بلدة الجانودية في محافظة إدلب عن مقتل أكثر من (٥٠) مدنيًا. أمّا في آب/أغسطس، فقد تسبّب إلقاء برميلين متفجرين على مدينة دوما بريف دمشق، في مقتل (١٢٧) مدنيًا.[111]

ومن خلال ممارساته التي شهد عليها العالم، انتهك نظام الأسد الحق في الحياة المنصوص عليه في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها سوريا. ويأتي في مقدمة هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، إذ انضمت سوريا الى هذه الاتفاقية في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٦٩، غير أنها لم تقبل بآلية الشكاوى الفردية. وتنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذه الاتفاقية، التي تنظم الحق في الحياة، على ما يلي: «لكل إنسان الحق في العيش منذ اللحظة الاولى من ولادته. ويحمي القانون هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا.»[112] وبالمثل، فقد انتهك نظام الأسد المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة (التي تنص شأنها شأن المواد المشتركة في سائر اتفاقيات جنيف على حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة). إذ تحظر هذه المادة صراحة، قتل المدنيين غير المشاركين في الأعمال القتالية.[113] ومن جهة أخرى، فإن عمليات القتل الواسعة والممنهجة التي استهدفت المدنيين، تعد من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتعتبر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من القواعد الآمرة في القانون الدولي ((peremptory norms أوjus cogens)). ووفقًا للتعريف المُتعارف عليه، فإن القاعدة الآمرة في القانون الدولي هي القاعدة التي يقبلها ويعترف بها المجتمع الدولي بأسره، ولا تُقبل أي استثناءات منها، ولا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة تتمتع بذات الطبيعة من القانون الدولي. ويعد مسؤولو نظام الأسد، وغيرهم من المتورطين في ارتكاب هذه الجرائم، مسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٢.٢. الهجمات على البنية التحتية المدنية والممتلكات العامة

إنّ العنف المرتكب ضد المدنيين يظهر في أشكال متعددة، وغالبًا ما يُعرّف بأنه صدمات جسدية تُلحَق بالأفراد. غير أنّ هذا النوع من العنف يشمل أيضًا الهجمات التي تستهدف تدمير البنية التحتية المدنية، وتعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، وخدمات المياه والصرف الصحي، ووسائل الاتصال، والهياكل الاجتماعية. إذ تؤثر هذه الهجمات تأثيرًا عميقًا على حياة السكان المدنيين وسبل عيشهم وصحتهم ورفاههم. وينص القانون الدولي على وجوب حماية التجمعات السكنية المدنية والبنية التحتية المدنية لضمان استمرارية الحياة اليومية، فضلًا عن حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة. وفي سوريا، أستعاد نظام الأسد المخلوع وميليشياته، المدعومة من قبل إيران وروسيا، السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي، بما في ذلك مدن ذات أهمية استراتيجية مثل حلب، وحمص، وحماة، وقد تحولت المدن والقرى خلال تلك العمليات إلى أنقاض.

111 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/baas-rejiminin-temsilcisi-esed-ailesi-katliamlarla-hafizalara-kazindi/3418840 (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

112 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،١٩٦٦ ، ص: ١٧١. (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/١٨). https://www.refworld.org/legal/agreements/unga/1966/en/17703

113 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة ٣.

مخيم اليرموك للاجئين، حيث يقيم فيها في الغالب لاجئون فلسطينيون، دمشق. الصورة:TİHEK . ٢٠٠٥.

ووفقًا لتقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، فمنذ شهر آذار/مارس من عام ٢٠١١ ، تم تنفيذ (٨٩٧) هجومًا استهدف المرافق الصحية، و(١.٤٥٣) هجومًا استهدف أماكن العبادة مثل المساجد والكنائس، و(١.٦٧٥) هجومًا استهدف المدارس. كما تم تنفيذ (٨٦%) من هذه الهجمات من قبل قوات نظام الأسد والعناصر الداعمة له.[114] وكما يتضح من هجوم عام ٢٠١٣ الذي استهدف المبنى التاريخي المعروف باسم الجامع الأموي في حلب (أو الجامع الكبير)، فإن نظام الأسد تعمّد على ضرب عدد من المعالم الدينية والتاريخية. كما وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) على مدى أحد عشر شهرًا نتائج الهجمات التي شنّها نظام الأسد والقوات المدعومة له من قبل روسيا، على محافظة إدلب، حيث تبين تضرر مئات المناطق السكنية والمدارس والأسواق والمستشفيات.[115] ومن ناحية أخرى، أعدّ البنك الدولي (WB) في عام ٢٠٢٢ تقريرًا لتقييم الأضرار التي لحقت بـ (١٤) مدينة كانت الأكثر تدميرًا وهي: «عفرين، وحلب، ودرعا، وداريا، ودير الزور، والحسكة، وحمص، وإدلب، ومنبج، وتدمر، والرقة، والرستن، وتل أبيض، والزبداني». ووفقًا للتقرير، قُدّر اجمالي حجم الأضرار في المدن والقطاعات التي خضعت للتقييم، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، بما يتراوح (٨.٧) و (١١.٤) مليار دولار. وقد نُسب ٦٨% من إجمالي الأضرار، أي ما يعادل (٥.٨) و (٧.٨) مليار دولار، إلى قطاعات البنية التحتية المادية، و٣٠% أي ما بين (٢.٧) و (٣.٣) مليار دولار إلى القطاعات الاجتماعية، و٢% أي ما بين (١٧٥)

114 SNHR ، في الذكرى الثالثة عشرة لانطلاق الانتفاضة الشعبية، ص: ٢٢.
115 منظمة مراقبة حقوق الإنسان، استهداف الحياة في إدلب: هجمات سوريا وروسيا على البنية التحتية المدنية،٢٠٢٠، ص: ١–٥. (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥) https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2020/10/syria1020_web.pdf

و(٢٧٨) مليون دولار إلى القطاعات الأخرى. وكانت الزراعة وسلاسل الإمداد الغذائي من أكثر المجالات تضررًا من النزاع، حيث تكبدت أسواق الخضار بالجملة في سوريا أضرارًا جسيمة، إذ تبيّن أن ٨٢% من الأسواق التي شملها التقييم قد تضررت جزئيًا أو دُمرت بالكامل. كما تلعب الظروف الأخرى التي تؤثر في اداء القطاعات دورًا مهمًا، فعلى سبيل المثال، رغم أن جزءًا كبيرًا من البنية التحتية في قطاع المياه والصرف الصحي لم يتضرر ماديًا، إلا أن كفاءة ٥١% من الأصول قد تراجعت وظيفياً، وأصبح ١١% منها خارج نطاق الخدمة تمامًا، مما يشكل مشكلة كبيرة في المدن الأكثر تضررًا.[116]

ومن ناحية أخرى، فإن استهداف منشآت الكهرباء في البلاد من قبل قوات النظام أدى إلى اضطرابات كبيرة في حياة المدنيين.[117] فقد ورد في تقريرٍ أصدرته الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) عام ٢٠١٤ بشأن المرافق الحيوية للسكان المدنيين، أنّ النظام استهدف في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ محطة توليد الكهرباء في حي الوعر بمدينة حمص بقذائف الهاون مما تسبب في أضرارٍ جسيمة، كما استهدف في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ محطة توليد الكهرباء في بلدة حريتان بريف حلب ببراميلٍ متفجرة، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن ريف حلب الشمالي.[118]

كما ان الهجمات التي استهدفت البنية التحتية للطاقة الكهربائية في البلاد، ادت الى تقيّد وصول السكان المدنيين إلى الكهرباء. وقد أدى بدوره إلى تطبيق نظام بطاقات لتوزيع الكهرباء في مختلف أنحاء البلاد.[119] وذكر تقرير آخر صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) أن هذه الاضطرابات التي جرت في إمدادات الكهرباء صعّبت أيضًا من عملية ضخ المياه من محطات المياه، مما حد وصول المدنيين إلى المياه. وبدوره، ادت تلك التطورات الى تسجيل زيادة في أسعار الوقود والخبز، الأمر الذي جعل الحياة اليومية للسكان المدنيين تزداد صعوبة يومًا بعد يوم.[120]

كما إن إلحاق الضرر بالممتلكات المدنية أو بالمؤسسات المخصصة للاستخدام المدني خلافًا لمتطلبات الضرورة العسكرية يُعد جريمة حرب. فتحظر اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧، إلحاق الأذى بممتلكات المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. وتنص المادة رقم (٥٢) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على حظر توجيه الهجمات المباشرة ضد الأعيان المدنية، وتعتبر تدمير الأعيان المدنية دون ضرورة عسكرية، جريمة حرب. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة الثامنة من نظام روما الأساسي، الذي أُعد عام ١٩٩٨، ودخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢، والذي ينظم

116 سوريا - تقييم مشترك للأضرار الواقعة في المدن المختارة، واشنطن العاصمة، مجموعة البنك الدولي. http://documents.worldbank.org/curated/en/099173502272397116 . (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥).

117 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/elektrik-kesintilerinin-zirve-yaptigi-samda-muma-ragbet-artti/2795833 .(تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥)

118 https://snhr.org/public_html/wp-content/pdf/english/Targeting-October.pdf (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/١٩).

119 https://snhr.org/wp-content/pdf/english/The_Most_Notable_Human_Rights_Violations_in_Syria_in_September_2021_en.pdf (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥).

120 https://snhr.org/wp-content/pdf/english/The_Most_Notable_Human_Rights_Violations_in_Syria_in_September_2021_en.pdf (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥).

جرائم الحرب، بأن التدمير الواسع النطاق وغير المشروع والتعسفي للممتلكات يُعد جريمة حرب.[121] كما وضعَت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) قواعد مهمة في هذا السياق ، إذ يتألف مشروعها بشأن القانون الدولي الإنساني العرفي (CIHL)، المنشور عام ٢٠٠٥، من ١٦١ قاعدة، وتتناول بعض هذه القواعد مباشرة حماية الممتلكات والمنشآت العامة، لا سيما القاعدة رقم (٥٠) التي تحظر الاستهداف المباشر للأعيان المدنية، وتمنع تدمير الممتلكات دون ضرورة عسكرية.[122]

حي العسالي الذي دمره النظام بالكامل، دمشق. الصورة:TİHEK ، ٢٠٢٥.

حق التعليم

إنّ حق التعليم يُعدّ من بين حقوق الإنسان التي انتهكتها قوات النظام خلال الحرب الأهلية. فقد أدّت الهجمات على البنية التحتية المدنية، وسياسات التهجير، والاعتداءات التي استهدفت المناطق التي يُنظر إليها على أنها معارضة للنظام، إلى مقتل عدد كبير من المدنيين. علاوة الى ذلك، فانه دُمّرت المدارس في المناطق السكنية، وقُتل العديد من الطلاب والمعلمين خلال تلك الهجمات.

كما حرم الكثير من النازحين داخل البلاد، من حقهم في التعليم بسبب عوامل كثيرة منها ضعف البنية التحتية والمرافق، ونقص الإمكانيات المادية، وعدم امتلاك وثائق الثبوتية. ونتيجةً لممارسات النظام، حُرم جيلٌ كامل من الحق في التعليم، وهو أحد الحقوق الأساسية المنصوص عليها في جميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

121 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨، (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥)
https://www.refworld.org/legal/constinstr/unga/1998/en/64553

122 هنكارتس، جان ماري، دوسوالد بيك، ل. (٢٠٠٥)، القانون الإنساني الدولي العرفي، المجلد: ١، مطبعة جامعة كامبريدج، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/١٩).https://www.refworld.org/reference/research/icrc/2005/en/98261

ولقد أثرت النزاعات الدائرة، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وتدمير المرافق الطبية، والمنازل والمدارس، على الحقوق الأساسية للمدنيين السوريين، وفي مقدمتها حقهم في الحياة، وحقهم في الصحة، فضلًا عن حقهم في التعليم.[123] وقد ورد في تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية رقم (A/HRC/٤٤/٦١)، أنّ اللجنة أجرت بحوثًا حول الهجمات التي استهدفت المدارس. ووفقًا لنتائج التحقيق، فقد تم تنفيذ (٥٨) هجومًا على المدارس في منطقتي حلب وإدلب في الفترة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وتبيّن أن (٥٥) من هذه الهجمات نُفّذت من قبل قوات النظام.[124] كما ذكرت اللجنة بأنّ هجومًا شنّته القوات الحكومية على مدرسة في مدينة سرمين في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، أسفر عن مقتل (١٢) مدنيًا، بينهم خمسة أطفال. وبيّنت تحقيقات اللجنة بشأن الهجمات التي نفذها النظام في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠، أنّ ثلاثة مدارس تضررت نتيجة قصفٍ صاروخي اطلقت صباحًا، وأن عددًا من المعلمين والطلاب الذين كانوا داخل المدارس قُتلوا أو اصيبوا جراء الانفجارات. وفي اليوم ذاته، أدى القصف الجوي الذي استهدف مدرسة «منيب قميشة» الابتدائية الواقعة في القسم الشرقي من معرة مصرين إلى مقتل (١١) مدنيًا، بينهم ستة أطفال، وإصابة (٣٠) آخرين، من بينهم (١٤) طفلًا. ونتيجة لهذه الهجمات أصبحت المدارس غير صالحة للاستخدام.[125]

ووفقًا لنتائج التحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، حول الهجمات التي استهدفت المدارس في مدينة حلب، فقد تبيّن أنّ مدرسة في مدينة الأتارب تعرّضت لعدة هجمات أدّت إلى تدميرها بالكامل، مما جعلها غير صالحة للاستخدام، وأسفر الهجوم عن مقتل شخصين بالغين وإصابة ثمانية أطفال. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، تم تنفيذ هجومٍ بري مباشر استهدف مدرسة اليرموك في قرية كفرنتين، حيث كانت تضم داخلها ما لا يقل عن (٧٥) طالبًا وثلاثة معلمين، فضلاً عن استهداف المسجد القريب منها. ونتيجة لذلك، أصبح مبنى المدرسة غير صالح للاستخدام.[126] وقد أدّى مقتل عدد كبير من الطلاب والمعلمين، وانعدام الأمان الشخصي، وتدمير المدارس إلى حرمان المدنيين السوريين من حقهم في التعليم

ومن القضايا المهمة الأخرى في سياق ممارسة الحق في التعليم والوصول إليه، الانهيار الاقتصادي الناجم عن الصراع الدائر في البلاد. ووفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي عام ٢٠١٧، كان ٦٠% من سكان البلاد يعانون من الفقر. وأشارت الدراسة ايضاً إلى أنّ (٦.١) ملايين سوري لم يكونوا يذهبون إلى العمل أو المدرسة ولا يتلقون أي نوع من التعليم.[127] وقد أدت الظروف المعيشية السيئة

123 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقم A/HRC/٤٦/ ٥٤، رقم A/HRC/٤٤/ ٦١، الفقرة ٣٩. https://docs.un.org/en/A/HRC/46/54

124 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقم A/HRC/٤٦/ ٥٤، رقم A/HRC/٤٤/ ٦١، فقرة ٤٨. https://docs.un.org/en/A/HRC/44/61 A/HRC/44/61

125 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقم A/HRC/٤٦/ ٥٤، رقم A/HRC/٤٤/ ٦١، فقرة ٥٣. https://docs.un.org/en/A/HRC/44/61 A/HRC/44/61

126 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقم A/HRC/٤٦/ ٥٤، رقم A/HRC/٤٤/ ٦١، فقرة ٥٨. https://docs.un.org/en/A/HRC/44/61 A/HRC/44/61

127 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقم A/HRC/٤٦/ ٥٤، رقم A/HRC/٤٦/ ٥٤، الفقرة ٤١. https://docs.un.org/en/A/HRC/46/54

والصعوبات الاقتصادية، إضافةً إلى قيام النظام بمنع أو تقييد وصول المساعدات الإنسانية العابرة للحدود إلى بعض المناطق، إلى تفاقم أزمة الوقود، وارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية، مما حدّ من إمكانية وصول الكثيرين إلى التعليم، ولا سيما النازحين داخليًا المقيمين في المخيمات.[128] ومن جهة أخرى، دفعت الأزمة الاقتصادية العديد من الشباب إلى ترك الدراسة والانخراط في الحياة العملية، فيما أُجبرت العديد من الفتيات على الزواج في سنّ مبكرة.[129]

كما أثّرت الصعوبات التي واجهها المدنيين السوريين في الوصول إلى وثائقهم المدنية، مثل بطاقات الهوية، وشهادات الميلاد، والسجلات المدرسية، سلبًا على الأفراد الساعين للاستفادة من حقهم في التعليم في جميع أنحاء البلاد.[130] وقد أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أنّ غياب وثائق الميلاد قد يعرّض الأطفال لخطر عدم القدرة على إثبات جنسيتهم، مما يجعلهم عرضة لخطر انعدام الجنسية. وذكر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، رقم (A/HRC/٤٦/٥٤) والصادر عام ٢٠٢١، أنّ (٢.٨) مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس. وأكد التقرير ايضاً على أنّ حرمان الأطفال من حقهم في التعليم، سيؤثر سلبًا على قدراتهم على التمتع بالعديد من الحقوق الأساسية الأخرى في المستقبل.[131]

٣.٢. استخدام الأسلحة المحظورة
(البراميل المتفجرة، القنابل العنقودية، الهجمات الكيميائية)

يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام بعض أنواع الأسلحة في النزاعات المسلحة، ويعود السبب الرئيسي في حظر هذه الأسلحة إلى كونها تُسبب معاناة وآلامًا لا داعي لها، فضلًا عن عدم قدرتها على التمييز بين المقاتلين والمدنيين. ومن هذا المنطلق، تُعد بعض الأسلحة مخالفةً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وهي المبادئ التي تشكّل أساس هذا القانون وتهدف إلى الحد من الآثار الإنسانية للحرب. ويمكن بيان المبادئ الثلاثة الأساسية للقانون الدولي الإنساني على النحو الآتي:

١) مبدأ التمييز: يتعيّن على أطراف النزاع المسلح التمييز في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين. ويجب أن تُوجَّه الهجمات إلى المقاتلين فقط، أما الهجمات التي تستهدف المدنيين فهي محظورة تمامًا (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة رقم ١)

٢) مبدأ التناسب: يُحظر تنفيذ الهجمات التي من شأنها أن تُحدث تفاوتًا شديدًا بين الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة وما قد ينتج عنها من خسائر بشرية وإصابات وأضرار في الممتلكات المدنية. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة رقم ١٤)

128 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقمA/HRC/٤٦ /٥٤، قمA/HRC/٥٥ /٦٤، الفقرة ١٥.
https://docs.un.org/en/a/hrc/55/64
129 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقمA/HRC/٤٦ /٥٤، رقمA/HRC/٤٩ /٧٧، فقرة ١٣.
https://docs.un.org/en/A/HRC/49/77
130 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقمA/HRC/٤٦ /٥٤، فقرة ٦٢.
https://docs.un.org/en/A/HRC/46/54
131 تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقمA/HRC/٤٦ /٥٤، فقرة ٦١.
https://docs.un.org/en/A/HRC/46/54

٣) مبدأ الحيطة والحذر: يتعيّن على أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات والتدابير الممكنة لحماية السكان المدنيين والممتلكات المدنية الخاضعة لسيطرتهم من آثار الهجمات (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة رقم ٢٢).[132]

في بداية النزاعات المسلحة في سوريا، شنت قوات نظام الأسد هجمات عشوائية على المناطق المكتظة بالسكان. وكانت هذه الهجمات تُنفذ بشكل متكرر باستخدام نيران المدفعية وقذائف الهاون والصواريخ والدبابات والغارات الجوية، بالإضافة إلى ذخائر غير موجهة مباشرة إلى الهدف (مثل «البراميل المتفجرة» التي تُلقى من المروحيات، والصواريخ البدائية، والذخائر العنقودية، والقنابل الحرارية، وغيرها من الأسلحة شديدة الانفجار ذات التأثيرات الواسعة)، مما تسبب في إصابات بالغة ومعاناة لا داعي لها. الا انه عقب تدخل الاتحاد الروسي في النزاع إلى جانب نظام الأسد في ايلول/ سبتمبر ٢٠١٥، أصبح استخدام الأسلحة المحظورة أكثر تنوعًا. وبالفعل، لاحظت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، التي ترفع تقاريرها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في تقارير مختلفة أن نظام الأسد يستخدم مجموعة متنوعة من الأسلحة التي تُسبب معاناةً غير ضرورية للمدنيين، وهي أسلحة عشوائية لا تميز بين الأهداف. ومن بين هذه الأسلحة يمكن الإشارة بشكل خاص إلى قنابل (GBU-٣٩)، وصواريخ «هيلفاير Hellfire»، والقنابل العنقودية (RBK-٢٥٠ وRBK-٥٠٠)، والذخائر المدعومة بالصواريخ المبتكرة، وقنابل (KAB/٢٥٠-OFAB-٥٠٠)، والصواريخ الباليستية OTR-٢١ «توشكا»، وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة «غراد Grad-BM٢١»، والقنابل العنقودية من نوع (Ura-gan M٢٧K٩)، والذخائر المدفعية الموجهة من نوع (كراسنوبول Krasnopol).[133]

أطفال متأثرون بالهجوم الكيميائي في الغوطة الشرقية. الصورة: وكالة الأناضول للانباء[134]

132 المرجع السابق.

133 تقارير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، A/HRC/٣٦/A/HRC/٣٧, A/HRC/٣٩/٥٥, A//٧٢, ٦٥, A/HRC/٤٣/HRC/٤٣, A/HRC/٤٤/٥٧, A/HRC/٤٤/٥٧, A/HRC/٤٩/٦١, ٧٧/٦١ https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/١٩).

134 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/ab-suriyede-rejimin-kimyasal-silah-saldirisi-gibi-suclarinin-pesini-birakmayacagini-bildirdi/2216376

ذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) بأن أول استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا، كان بتاريخ ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢، ومنذ ذلك التاريخ تم تنفيذ ما مجموعه (٢٢٢) هجومًا كيميائيًا، منها ٩٨٪ بواسطة نظام الأسد، و٢٪ بواسطة تنظيم داعش.[135] كما أفادت الشبكة، أن نظام الأسد نفذ خلال ١٢ عامًا ما مجموعه (٢١٧) هجومًا كيميائيًا، أسفر عن مقتل ما مجموعه (١.٥١٤) شخصاً، من بينهم (١.٤١٣) مدنياً، من بينهم (٢١٤) طفلاً، و(٢٦٢) أمرأة، الى جانب اصابة ما مجموعه (١١.٠٨٠) أخرين.[136] علماً بان هذه الهجمات الكيميائية استهدفت غالبًا في دمشق وريفها، بالإضافة إلى إدلب، وحماة، وحلب، وحمص، ودرعا، ودير الزور.[137]

قامت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بتحليل الأدلة المتعلقة بالهجمات المنظمة بالأسلحة الكيميائية في سوريا اعتباراً من ٢١ أغسطس/آب ٢٠١٣، وهو تاريخ الهجوم الكيميائي الأكثر فتكًا، وحتى ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٨، عندما استخدم النظام غاز الكلور في منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة.[138] ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ ليلة الأربعاء، المصادف للـ ٢١ آب/ أغسطس ٢٠١٣، شنّ النظام هجمات كيميائية على مناطق مكتظة بالسكان في الغوطة الشرقية، والغوطة الغربية بريف دمشق، والتي أسفرت عن حرمان (١,١٤٤) شخصًا من غاز الأكسجين مما أدى إلى موتهم خنقاً.[139]

وفور صدور هذه الادعاءات، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة فورًا بعثة للتحقق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وقد خلصت بعثة الأمم المتحدة الى وجود أدلة قوية على استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع المستمر في سوريا. وعلى وجه الخصوص، فانه تم الحصول على أدلة واضحة ومقنعة في حالات مثل الغوطة، بينما في حالات أخرى مثل (خان العسل وجوبر)، لم يتم التوصل إلى نتيجة حاسمة بسبب الأدلة الموثوقة ولكن غير الكاملة. ويمكن تلخيص استنتاجات تقرير بعثة الأمم المتحدة على النحو التالي :

١) الغوطة (٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣): كشفت بعثة الأمم المتحدة أنّ الأدلة الواضحة والمقنعة، وتحديدًا غاز السارين، قد استُخدمت على نطاق واسع ضد المدنيين والأطفال. وقد أكدت البعثة أنّ الصواريخ القادرة على حمل رؤوس كيميائية والتي انفجرت عند الاصطدام بالأرض احتوت على غاز السارين. كما تم رصد تلوث بيئي بالغاز في المنطقة التي سقطت فيها الصواريخ. وقد دعمت أكثر من خمسين مقابلة مع الناجين والعاملين في المجال الصحي النتائج الطبية والعلمية، وكانت النتائج الإيجابية لغاز السارين في عينات الدم والبول أقوى دليل على وقوع الهجوم الكيميائي.

٢) خان العسل (١٩ مارس/آذار ٢٠١٣): أكدت بعثة الأمم المتحدة، استنادًا إلى المعلومات الموثوقة، استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الجنود والمدنيين على حد سواء. فقد أكدت الشهادات المستقاة من

135 اعتبارًا من تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. انظر: SNHR، بين الألم والمعاناة: اثنا عشر عامًا من جرائم الأسلحة الكيميائية في سوريا. ٢٠٢٤، ص: ٢ (تاريخ الاطلاع:٢٠٢٥/٦/١٢). https://snhr.org/wp-content/uploads/2024/11/S241110E.pdf

136 SNHR، بين الألم والمعاناة: اثنا عشر عامًا من جرائم الأسلحة الكيميائية في سوريا، ص: ٢ (تاريخ الاطلاع:٢٠٢٥/٦/١٢). https://snhr.org/wp-content/uploads/2024/11/S241110E.pdf

137 SETA، دور الأسد ومكانته ومستقبله في الحرب الأهلية السورية، اسطنبول، ٢٠١٨، ص: ١٢.

138 https://www.hrw.org/news/2018/04/04/syria-year-chemical-weapons-attacks-persist(تاريخ الاطلاع:٦/١٢/ ٢٠٢٥).

139 https://snhr.org/blog/2024/08/20/the-11th-anniversary-of-the-two-ghoutas-attack-despite-perpetrating-its-largest-most-lethal-chemical-weapons-attack-on-syrian-citizens-the-syrian-regime-is-still-protected-by-its-impunity/ (تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

الطاقم الطبي وفرق الإنقاذ العسكرية على وجود أعراض التسمم بالفوسفات العضوي. ومع ذلك، لم يتم التحقق بشكل قاطع بسبب عدم وجود عينات مستقلة وبيئية مأخوذة من موقع الحادث.

٣) جوبر (٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٣): جمعت بعثة الأمم المتحدة في هذا التاريخ أدلة على احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الجنود، وجاءت نتائج فحص عينات الدم، إيجابية اي وجود غاز السارين. ومع ذلك، لم تُثبت نتائج فحص السارين إلا في عينة واحدة من العينات التي جمعتها الأمم المتحدة بعد أربعة أيام. ونظرًا لنقص الأدلة والعينات البيئية، لم يتسن التأكد بشكل قاطع من وجود صلة بين الضحايا وموقع الحادث

٤) سراقب (٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٣): أشارت التحقيقات إلى احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق محدود، وعلى الارجح ضد المدنيين. ومع ذلك، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من إقامة صلة مؤكدة بين الحادث، وموقعه، والضحايا المتوفين. وقد أظهرت اختبارات غاز السارين في عينات الأعضاء المأخوذة أثناء التشريح نتائج إيجابية، لكن غياب الأدلة البيئية حال دون التأكيد النهائي للنتيجة.

٥) أشرفية صحنايا (٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٣): عثُرت على أدلة محتملة على استخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق محدود ضد الجنود، وأثبتت عينات الدم التي أكدتها الأمم المتحدة عن نتائج إيجابية اي وجود غاز السارين. ومع ذلك، جاءت العينات التي جمعتها الأمم المتحدة بعد أسبوع وشهر سلبية، لذا لم يتم التوصل إلى نتيجة قاطعة.

٦) البحارية (٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٣): لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في هذا التاريخ من تأكيد مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، إذ أثبتت عينات الدم التي جمعتها الأمم المتحدة عن نتائج سلبية بشان وجود آثار للأسلحة الكيميائية.

٧) الشيخ مقصود (١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣): نظرًا لعدم توفر معلومات كافية حول هذا الحادث، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تأكيد مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية.[140]

إلى جانب هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، قامت وسائل الإعلام أيضًا بإجراء دراسات حول تنفيذ هجوم بالأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بهجوم خان شيخون،[141] الذي أثار جدلاً حول وجود مخزون من الأسلحة الكيميائية لدى المعارضين، وصل فريق وكالة الأناضول للانباء (AA) إلى موقع الحادث، ورصد أنّه لا توجد أي منشآت عسكرية في خان شيخون، وأن المواقع التي تم قصفها تحتوي فقط على صوامع الحبوب.[142] وقدمت وكالة الأناضول للانباء حينها في حزيران/ يونيو ٢٠١٧، شهادات الشهود والصور المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، وإلى بعثة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، والمحكمة الجنائية الدولية.[143]

140 بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، التقرير النهائي، ٦٨/A/-٦٦٣ S/٢٠١٣/٧٣٥، ٢٠١٣، ص: ٢١–٢٣، https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2013_735.pdf (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٠).

141 في إطار الزيارات الميدانية التي أُجريت ضمن نطاق التقرير، تمّت مقابلة أ.ي. الذي فقد ٤٢ فردًا من عائلته في الهجوم بالأسلحة الكيميائية على خان شيخون، كما جرى الرجوع إلى شهاداته المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. وترد المعلومات التفصيلية حول الموضوع في القسم المعنون بـ»الملحق ٢: المقابلات التي أُجريت مع الضحايا.»

142 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriye-insan-haklari-agi-dogu-gutadaki-kimyasal-silah-saldirisinin-sorumlulari-yargilansin/1561433(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥) ; https://www.aa.com.tr/tr/dunya/aa-ekibi-han-seyhun-a-girdi/789915 (E.T. 13/6/2025).

143 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriye-insan-haklari-agi-dogu-gutadaki-kimyasal-silah-saldirisinin-sorumlulari-yargilansin/1561433(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

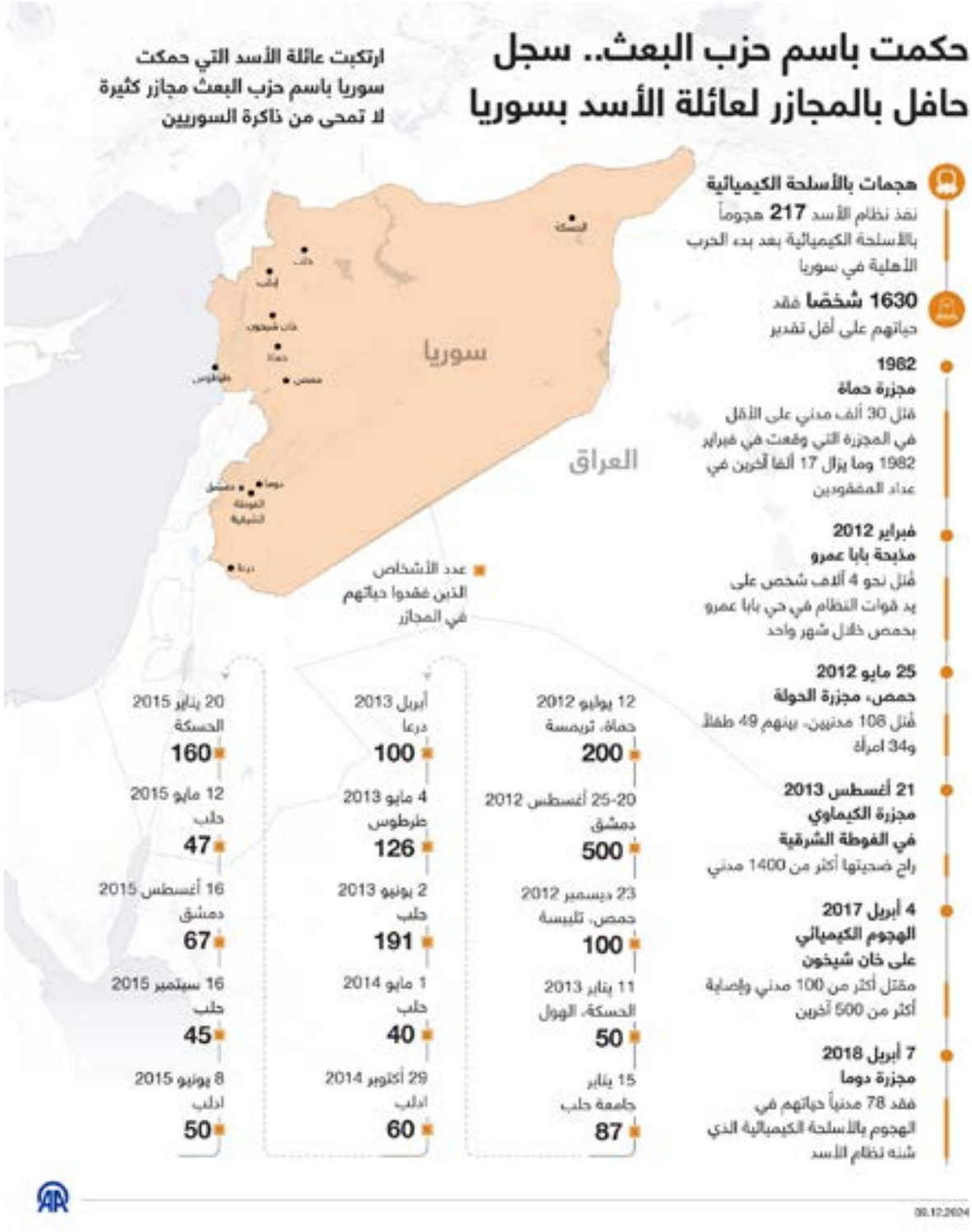
حكمت باسم حزب البعث.. سجل حافل بالمجازر لعائلة الأسد بسوريا
ارتكبت عائلة الأسد التي حكمت سوريا باسم حزب البعث مجازر كثيرة لا تمحى من ذاكرة السوريين
هجمات بالأسلحة الكيميائية
نفذ نظام الأسد 217 هجوماً بالأسلحة الكيميائية بعد بدء الحرب الأهلية في سوريا
1630 شخصًا فقد حياتهم على أقل تقدير
1962
مجزرة حماة
قتل 30 ألف مدني على الأقل في المجزرة التي وقعت في فبراير 1982 وما يزال 17 ألفا آخرين في عداد المفقودين
فبراير 2012
مذبحة بابا عمرو
قُتل نحو 4 آلاف شخص على يد قوات النظام في حي بابا عمرو بحمص خلال شهر واحد
25 مايو 2012
حمص، مجزرة الحولة
قُتل 108 مدنيين، بينهم 49 طفلاً و34 امرأة
21 أغسطس 2013
مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية
راح ضحيتها أكثر من 1400 مدني
4 أبريل 2017
الهجوم الكيميائي على خان شيخون
مقتل أكثر من 100 مدني وإصابة أكثر من 500 آخرين
7 أبريل 2018
مجزرة دوما
فقد 78 مدنياً حياتهم في الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي شنه نظام الأسد
سوريا
العراق
الحسكة
حلب
إدلب
خان شيخون
حماة
طرطوس
حمص
دوما
دمشق
الغوطة الشرقية
درعا
عدد الأشخاص الذين فقدوا حياتهم في المجازر
12 يوليو 2012
حماة، تريمسة
200
20-25 أغسطس 2012
دمشق
500
23 ديسمبر 2012
حمص، تلبيسة
100
11 يناير 2013
الحسكة، الهول
50
15 يناير
جامعة حلب
87
أبريل 2013
درعا
100
4 مايو 2013
طرطوس
126
2 يونيو 2013
حلب
191
1 مايو 2014
حلب
40
29 أكتوبر 2014
ادلب
60
20 يناير 2015
الحسكة
160
12 مايو 2015
حلب
47
16 أغسطس 2015
دمشق
67
16 سبتمبر 2015
حلب
45
8 يونيو 2015
ادلب
50
08.12.2024

تم اعتماد حظر الأسلحة الكيميائية في القانون الدولي من خلال اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣. ويبلغ عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية حاليًا ١٩٣ دولة. وانضمت سوريا إلى الاتفاقية في ١٤ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٣.[144] ورغم أن انضمام سوريا جاء بعد الأحداث المذكورة أعلاه، فقد كان الحظر على الأسلحة الكيميائية قائماً بالفعل وفقاً للأعراف الدولية الإنسانية والقواعد القانونية المستقرة، وكذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ومن جهة أخرى، تم إنشاء منظمة دولية لتطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وهي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، المكلفة بتطبيق الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٧. ومن جهتها أنشأت أنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضًا بعثة لتقصي الحقائق (Fact-Finding Mission-FFM)، وذلك للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وتتمثل مهمة البعثة في تحديد ما إذا كانت المواد الكيميائية السامة قد استخدمت كسلاح في سوريا أم لا. وحتى اليوم (٢٠١٤-٢٠٢٥)، أصدرت البعثة (٢١) تقريرًا يغطي (٧٤) ادعاء منفصل لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وخلصت بأنّ الأسلحة الكيميائية قد استخدمت على الأرجح في (٢٠) حالة. ومن من بين هذه الحالات، استُخدم الكلور في ١٤ حالة، والسارين في ثلاث حالات، وغاز الخردل في ثلاث حالات أخرى.[145] وبالرغم من تقديم هذه التقارير إلى الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الا انه لم يتم اتخاذ أي إجراءات قانونية جادة بحق المسؤولين سواء ان كان عقب الاعلان عن تقارير الأمم المتحدة أو تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

٤.٢. الاختفاء القسري والحرمان التعسفي من الحرية

وان من أهم أبعاد الصراع السوري والمشاكل التي يتعين معالجتها بعد انتهاء الصراع ،هو مصير الأشخاص الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً نتيجةً للاختفاء القسري. فقد كان الاختفاء القسري ممارسة متكررة من قبل نظام الأسد سواء قبل الحرب الأهلية السورية أو أثناءها. حتى إن جهاز الاستخبارات المعروف باسم «المخابرات»، اشتهر بسمعة سيئة بسبب حالات الاختفاء القسري التي مارسها. وفي هذا السياق، يمثل المفقودين الذين ظهروا في سجن صيدنايا والسجون الأخرى، والذين قطعت الاخبار عنهم لسنوات طويلة، جزءًا صغيرًا من هذه المشكلة. اذ ما زال مصير ومكان آلاف الأشخاص في سوريا مجهولًا. ووفقًا لبيانات اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين (ICMP)، هناك (١٣٠,٠٠٠) شخص في عداد المفقودين في سوريا ولا توجد اي معلومات عن مصيرهم. وتشير اللجنة ايضاً إلى أنّ النزاعات في سوريا أسفرت عن فقدان ما لا يقل عن (١٣٠,٠٠٠) شخص، الا ان جنسيات المفقودين لم تكن من بين السوريين فقط، بل أيضًا من حملة جنسيات أكثر من (٦٠) دولة، بما في ذلك السوريين الذين فقدوا أثناء الهجرة. وفي العديد من الحالات، لا تعرف عائلات المفقودين الناجية ما إذا كان الشخص المفقود قد فقد داخل سوريا أم خارجها، وفي حالات اخرى، قد يكون أكثر من شخص من العائلات الكبيرة قد اختفى وفي أماكن مختلفة.[146]

144 . اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ١٩٩٧.

145 . OPCW، تقارير بعثة تقصي الحقائق، ٢٠١٤-https://www.opcw.org/fact-finding-mission.٢٠٢٤(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٠).

146 . اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، سوريا- وكالة أنباء الشرق الأوسط. https://icmp.int/what-we-do/geographic-programs/syria-mena/(تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٥ / ٢ / ٢٠).

صور المفقودين المعلقة في ساحة المرجة بدمشق، من قبل أشخاص يبحثون عن أقاربهم المفقودين.
الصورة: وكالة الأناضول للانباء.[147]

ووفقًا للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، هناك أكثر من (١٠٠,٠٠٠) شخص مفقود في سوريا. وأوضحت اللجنة أن هذا الرقم يستند إلى بيانات المنظمات العاملة ميدانيًا في سوريا، مشيرةً إلى أنّ النظام السوري المخلوع (نظام الأسد) يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك. وتشير اللجنة ايضاً إلى أنّ الأدلة تُظهر أنّ الحكومة السورية (نظام الأسد) كانت على علم بالأشخاص المحتجزين وسجلت هذه المعلومات بدقة، لكنها بدلاً من التحقيق في الجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز، واصلت إخفاء هذه المعلومات عن أفراد العائلات. ومن خلال هذا الفعل، عمدت الحكومة إلى إطالة معاناة مئات آلاف من الأسر عمدًا، وتركت القضايا القانونية الطارئة المتعلقة بالحالة المدنية وحقوق الملكية دون حل. الى جانب ذلك، أثّر ذلك بشكل كبير على قدرة الأسر، خاصة تلك التي تعيلها النساء، على مواجهة الحياة اليومية وعلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ويُمثل الاختفاء القسري صدمة وطنية ستؤثر على المجتمع السوري لعقود قادمة. ومن جهة أخرى، هناك آلاف الأشخاص لا يزالون في عداد المفقودين، ليس فقط بسبب الاعتقالات دون تواصل، بل لأسبابٍ أخرى أيضًا. وبسبب استمرار الصراعات، فإن الدمار الواسع النطاق والنزوح الجماعي على أرض الواقع، إلى جانب الأشخاص المفقودين أو المفترض أنهم أموات، يعقد قدرة الأسر على تحديد مكان أقاربها المفقودين.[148]

147 https://www.aa.com.tr/tr/pg/foto-galeri/20241216111254_suriyeliler-samin-merce-meydanina-astiklari-ilanlarla-yakinlarini-ariyor(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٠).

148 . اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، تقرير بعنوان: «المفقودون والمختفين في سوريا: هل من سبيل للمضي قدمًا؟ توصيات لإنشاء آلية ذات ولاية دولية". ٢٠٢٢، ص: ٢ – ٣. https://www.ohchr.org/sites/default/files/202206/PolicyPaperSyriasMissingAndDisappeared_17June2022_EN.pdf (تاريخ الاطلاع: ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٥).

ولطالما كانت حالات الاختفاء القسري على الأراضي السورية دائم الحضور في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد صرّحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها المختلفة، بأن ظاهرة الاختفاء القسري قد وصلت إلى مستوياتٍ مُقلقة. وفي قرارها رقم (٢٢٨/٧٦)، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولية النظام السوري (الأسد) عن استخدامه الممنهج للاختفاء القسري، واعتبرت ممارسة النظام السوري للاختفاء القسري جرائم ضد الإنسانية، وأدانت بشدة الاختفاء المستهدف للشباب والأطفال، واستغلال اتفاقات وقف إطلاق النار كفرصة للتجنيد القسري واحتجازهم تعسفيًا. وأشارت الجمعية العامة إلى تقرير لجنة التحقيق ونتائجها المنشورة في مارس/آذار ٢٠٢١. ووفقًا لأحدث نتائج لجنة التحقيق، استمرّت قوات النظام السوري عمداً إخفاء مصير ومكان الأشخاص المختفين قسرًا، مما ادى الى اطالة معاناة مئات آلالاف من الأسر. وتشير الأدلة الى أنّ النظام السوري كان يمتلك بيروقراطية مُعقّدة ودرجة عالية من السيطرة المركزية على هوية المُحتجزين ومكان احتجازهم. كما نظرت الجمعية العامة في الاقتراح الذي قدمته اللجنة لإنشاء آلية مُنفصلة تُعنى بحالات الاختفاء القسري.[149]

في الواقع، أنشأت الجمعية العامة، «المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP)» بموجب قرارها رقم (٣٠١/٧٧). وأسست هذه المؤسسة المستقلة كاستجابةً للنداءات العاجلة لعائلات المفقودين، وبهدف تحديد مصير ومكان آلاف الأشخاص المفقودين في سوريا. ويمنح وثيقة تأسيس «المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP)» الصلاحيات التالية: ١) توضيح مصير ومكان وجود جميع الأشخاص المفقودين في سوريا، ٢) تقديم الدعم الكافي للضحايا، بما في ذلك الناجون وأسر المفقودين. وتنفذ أعمال المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP) بمشاركة كاملة وفاعلة من الضحايا، وبالتعاون المستمر مع المجتمع المدني السوري، وبالتنسيق والتكامل الوثيقين مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وتشمل صلاحيات المؤسسة جميع الأشخاص المفقودين في سوريا بغض النظر عن سبب فقدانهم، أو توقيته، أو انتماءاتهم السياسية، أو جنسيتهم. وتتمثل مهمة المؤسسة في البحث عن الحقيقة، فضلاً عن انها تهدف إلى دعم حق العائلات في معرفة مصير أحبائهم.[150]

كما ذكرنا أعلاه، ان للمؤسسة مهمتان أساسيتان: الأولى تتعلق بعملية البحث عن الأشخاص المفقودين، والثانية تتعلق بتقديم الدعم للضحايا. وقد حدّدت الجمعية العامة في قرارها رقم : (٦٢٧/٧٨)، المبادئ المتعلقة بطريقة تنفيذ هاتان المهمتان. وبناءاً على ذلك، فانه يمكن تلخيص المبادئ والأسس والإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق على النحو الآتي:

(أ) إعداد خريطة شاملة للجهات الفاعلة التي تمتلك أوتشارك في انشطة تتعلق بالمعلومات أو البيانات ذات الصلة بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، مع مراعاة نوع البيانات والمخاوف المتعلقة بحمايتها؛

149 الجمعية العامة للامم المتحدة، حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية،٢٠٢١ ، ص: ١٤– ١٩.
150 الجمعية العامة للامم المتحدة، المؤسسة المستقلة للأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، A/RES/٧٧/ ٢٠٢٣, ٣٠١.

(ب) تصميم نظام لإدارة المعلومات والبيانات يتيح دمجها أو فصلها عند الحاجة، مع إيلاء الأهمية الخاصة للموافقة المستنيرة، والخصوصية، والسرية؛

(ج) وضع أنظمة وإجراءات لمعالجة المخاوف المتعلقة بحماية وأمن الأشخاص الذين يتواصلون مع المؤسسة؛

(د) وضع آليات تضمن سهولة وصول الضحايا والناجين وأسرهم إلى المعلومات؛

(هـ) وضع إجراءات مناسبة لتسجيل حالات الأشخاص المفقودين، سواءً ان كان قد أُبلغ عنها حديثًا أو أُبلغ عنها سابقًا، إلى سلطات أو مؤسسات أخرى؛

(و) إعداد وتنفيذ خطة شاملة للبحث تتضمن دمج وجمع جميع المعلومات المتعلقة بالمفقودين والاستفادة من جميع التقنيات المتاحة، فضلاً عن انها تشمل تحديد مواقع المقابر الجماعية وحمايتها؛

(ز) إبرام اتفاقات تعاون مع الجهات المعنية لتسهيل تبادل المعلومات والبيانات، ولتفويض بعض الأنشطة إلى مؤسسات أخرى

(ح) إطلاع المؤسسة على المعلومات والبيانات من خلال إجراء تحليل هيكلي وسياقي لها؛
(ط) وضع آليات تضمن لمّ شمل الأشخاص المفقودين الذين تبيّن أنهم على قيد الحياة مع أسرهم، وتسهيل إطلاق سراح الأشخاص المحرومين تعسفيًا من حريتهم؛

(ي) اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحديد هوية الأشخاص الذين عثروا عليهم متوفين، وضمان إعادة رفاتهم إلى أسرهم دون تأخير؛

(ك) تصميم أنظمة مناسبة لحفظ وأرشفة المعلومات والبيانات المتعلقة بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية على المدى الطويل، وكذلك ضمان سلامة هذه البيانات وحمايتها.[151]

ومن ناحية أخرى، يمكن تلخيص المبادئ والإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بأنشطة دعم الضحايا على النحو الآتي:

(أ) إجراء مسح لتحديد احتياجات الأسر؛

(ب) تحليل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على المستويين الوطني والدولي، وتقييم أشكال الدعم التي تقدمها حاليًا لتحديد نقاط القوة والضعف؛

(ج) تصميم نظام إحالة فعّال وعملي وسهل الوصول وشفاف يعمل على توجيه الأسر إلى الخدمات القائمة بمشاركتهم المباشرة؛

(د) صياغة اتفاقات التعاون التي تعقدها المؤسسة مع الجهات المعنية باستخدام المعلومات المُستقاة من عمليات المسح هذه، وضمان إحالة الحالات إلى المواقع ذات الصلة للحصول على أنواع الدعم

151 الجمعية العامة للامم المتحدة، تطبيق القرار المتعلق بتاسيس المؤسسة المستقلة للأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، A//٧٨/٦٢٧، ٢٠٢٣، ص: ١٢– ١٣.

التـي لا تسـتطيع المؤسسـة تقديمهـا مباشـرةً؛

(هـ) وضـع بروتوكـولات واضحـة تتيـح للأفـراد الحصـول علـى أشـكال مختلفـة مـن الدعـم مـن خلال المؤسسـة؛

(و) تقديـم الدعـم النفسـي-الاجتماعي - القانونـي للأسـر، وتوجيههـا إلـى جهـات أخـرى للحصـول علـى الدعـم التكميليـة؛

(ز) تقديم الدعم الـى الأسر بشـأن الحصـول علـى الوثائـق الضروريـة (مثـل المسـتندات المتعلقـة بوضـع الشـخص المفقـود)، ومـن خلال هـذه الوثائـق، مسـاعدتها فـي ممارسـة حقوقهـا الأخـرى ذات الصلـة، مثـل التعليـم والسـكن والأراضـي وحقـوق الملكيـة الأخـرى؛

(ح) تحسين التعاون والتنسيق من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات الفاعلة التي تقدم الدعم للأسر.[152]

وفـي هـذا السـياق، لعبـت المؤسسـة دورًا فـي البحـث عـن مئـات الأشـخاص وقدّمـت الدعـم لعائلاتهـم. ومـن الأسـاليب التـي ينتهـك بهـا نظـام الأسـد المبـادئ القانونيـة الأساسـية بشـكل متكـرر الاحتجـازات والإعدامـات والاعتقـالات التعسـفية. وينشـأ هـذا الوضـع أحيانًـا نتيجـةً للاختفـاء القسـري، وأحيانًـا أخـرى تحـدث النتيجـة نفسـها بسـبب التعسـف، حتـى رغـم معرفـة مـكان الضحيـة. اذ يتـم تجاهـل حـق الضحايـا الأساسـي فـي الدفـاع عـن النفـس، فـضلاً عـن تمديـد فتـرة احتجازهـم لأسـباب سياسـية، ويالحرمـان مـن الاتصـال بأقاربهـم وذويهـم. والأسـوأ مـن ذلـك، أنّ الضحايـا يتعرضـون للتعذيـب فـي مراكـز الاحتجـاز أو فـي السـجون، وغالبًـا مـا يـؤدي ذلـك إلـى وفاتهـم. وحتـى عندمـا يُفـرج عـن هـؤلاء الاشـخاص بعـد فتـرة طويلـة مـن الاحتجـاز، فـإنّ الانتهـاكات التـي تعـرّض لهـا خلال فتـرة الاعتقـال أو الاحتجـاز قـد تسـببت فـي صدمـات جسـدية ونفسـية دائمـة للناجيـن وعائلاتهـم. علاوة علـى ذلـك، فـان معانـاة عوائـل الاشـخاص الذيـن قضـوا حياتهـم فـي الاسـر أو اختفـوا أو كان مصيرهـم مجهـولاً بعـد عمليـة اعتقالهـم، كانـت كبيـرة وبالغـة لا يمكـن الاسـتهانة بهـا. وقـد تسـببت هـذه الانتهـاكات فـي صدمـة اجتماعيـة عميقـة، وتحولـت إلـى ممارسـات تسـتغل المعاييـر الاجتماعيـة والثقافيـة بغـرض إذلال المعارضيـن وتعريـض الرجـال والنسـاء والأطفـال علـى حـد سـواء للمعاملـة اللاإنسـانية والمهينـة

تنـاول التقريـر المُقـدم إلـى مجلـس حقـوق الإنسـان فـي نهايـة يناير/كانـون الثانـي ٢٠٢٥ بشـكل موسـع عمليـات الاحتجـاز والاعتقـال التعسـفي التـي نفذهـا النظـام السـوري المخلـوع منـذ عـام ٢٠١١. ووفقًـا للتقريـر، فـإن المؤسسـات التـي كانـت تنفـذ عمليـات الاعتقـال والاحتجـاز لصالـح الحكومـة السـورية السـابقة، تُقسـم عمومًـا إلـى أربـع فئـات. الفئـة الأولـى والأكثـر بـروزًا هـي أجهـزة الاسـتخبارات، وتشـمل إدارة المخابـرات العسـكرية، وإدارة المخابـرات الجويـة، وإدارة المخابـرات العامـة، وإدارة الأمـن

152 الجمعية العامة للامم المتحدة، تطبيق القرار المتعلق بتاسيس المؤسسة المستقلة للأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، ص: ١٣–١٤.

السياسي. أما الفئة الثانية فهي القوات العسكرية التي لا تتبع مباشرة لأجهزة المخابرات لكنها تشارك في عمليات الاحتجاز والاعتقال، وتشمل الفرقة الرابعة المتميزة والحرس الجمهوري، والوحدات العسكرية النظامية العاملة على الحواجز أو المشاركة في عمليات الاعتقال، إضافة إلى الشرطة العسكرية المسؤولة عن ادارة مرافق الاحتجاز العسكرية، والمستشفيات العسكرية. اما الفئة الثالثة فتضم أجهزة الشرطة المدنية مثل فرع الأمن الجنائي. وأخيرًا، توجد فئة من الجهات الموالية للحكومة، وتشمل المجموعات المسلحة المعروفة باسم «الشبيحة»، وكذلك «اللجان الشعبية» التي تم دمجها لاحقًا مع «قوات الدفاع الوطني» وغيرها من الميليشيات الموالية للنظام. ومع ذلك، فانه من المهم الإشارة إلى أن هذا الهيكل الرباعي بأكمله كان خاضعًا لسلطة الرئيس المخلوع بشار الأسد، إذ يقف رئيس الدولة على رأس هرم الأجهزة الأمنية في الجمهورية العربية السورية. ووفقًا للمادة رقم (١٠٣) من دستور عام ١٩٧٣، والمادة رقم (١٠٥) من دستور عام ٢٠١٢، فإن الرئيس هو القائد العام للجيش والقوات المسلحة، كما أن مكتب الأمن القومي، الذي يتولى بدور التنسيق المركزي بين أجهزة المخابرات والأمن، كان يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس الدولة.[153]

بدأت عمليات الاعتقالات والاحتجازات غير القانونية التي نفذها النظام السابق منذ الأيام الأولى للأندلاع الانتفاضات. ففي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، نفذت القوات الموالية للحكومة أول عملية احتجاز واسعة النطاق والمعروفة من قبل اللجان الشعبية في محيط درعا. اذ اقتحمت وحدات تابعة للنظام إلى المناطق السكنية في المدينة، ثم انتشرت وحدات استخباراتية في المنطقة، ومن ثم فرضت القوات الحكومية حصارًا عليها، اذ قطعت الكهرباء والمياه وخطوط الاتصال عنها. وخلال العملية، تم اعتقال أكثر من (٥٠٠) شخص، بينهم أطفال، نُقلوا لاحقًا إلى فروع أمنية مختلفة في العاصمة دمشق للتحقيق معهم. وبعد أسبوع، وفي الساعات الأولى من صباح ١٤ أيار/مايو ٢٠١١، نُفذت عملية مماثلة واسعة النطاق في مدينة جسر الشغور بمحافظة إدلب. كما اعتقلت قوات الأمن أكثر من (٤٠٠) شخص خلال مداهمات ليلية نفذتها أعقاب تظاهرة كبيرة تم تنظيمها في اليوم السابق.

ووفقًا للتقرير، تصل تقديرات العدد الإجمالي للأشخاص الذين احتجزتهم قوات الحكومة السابقة في جميع الازمان أعتباراً من عام ٢٠١١ إلى (٩٠,٠٠٠) شخص، مع أن بعض التقديرات كانت تشير الى ارقام أعلى من ذلك. وتشير بيانات اللجنة ومصادرها الخارجية أنّ عمليات الاعتقال بلغت ذروتها في عام ٢٠١٢، لكنها استمرت على مستوى مرتفع طوال فترة النزاع. ولم تكشف الحكومة السابقة علناً عن بيانات شاملة حول الأشخاص المحتجزين والمفرج عنهم في مختلف

153 اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، «شبكة عذاب»: الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة من قبل القوات الحكومية السابقة في الجمهورية العربية السورية – التقرير المرافق للوثيقة A/HRC/٤٦/ A/HRC/٥٨/CRP.٣،٥٥، ٢٠٢٥ ، ص: ٧ – ١٠.

أقسام نظام الاحتجاز، كما لم تستجب منذ عام ٢٠١١ لطلبات اللجنة المتعلقة بالحصول على هذه المعلومات. ومع ذلك، تُظهر الأدلة أنّ جميع المحتجزين كانوا يُسجّلون بدقة في سجلات مفصلة. وفي تصريح نادر عام ٢٠١٤، أبلغ السفير السوري لدى الأمم المتحدة الجمعية العامة بأن الحكومة السابقة «حققت في (٣٠,٠٠٠) حالة». ووفقاً للتصريحات الصادرة عام ٢٠٢١، أعلنت الحكومة بأنّ (٣٤٤,٦٨٤) معتقلًا ومدانًا قد استفادوا من قرارات العفو الصادرة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠.[154] ويشير هذا، إلى أنّ ما لا يقل عن (٣٠٠,٠٠٠) شخص سُلبت حريتهم، اما بالاعتقال أو السجن لأسباب سياسية خلال العقد الماضي. وبعد سقوط النظام في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، فتحت الحكومة الجديدة العديد من السجون وأفرجت عن السجناء السياسيين، إلا أنّ مصير آلاف الأشخاص لا يزال مجهولًا حتى اليوم

ولا تُعدّ سوريا طرفًا في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ٢٠٠٦، غير أنّ حالات الإختفاء القسري والحرمان التعسفي من الحرية التي ارتكبها النظام السوري السابق تُعد انتهاكًا لقواعد القانون الإنساني العرفي الدولي. إذ تنص القاعدة رقم (٩٨) من قواعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) على حظر الاختفاء القسري في النزاعات الدولية وغير الدولية على حد سواء، فيما تحظر القاعدة رقم (٩٩) الحرمان التعسفي من الحرية في جميع أنواع النزاعات الدولية وغير الدولية.

٥.٢. التعذيب وسوء المعاملة

لم يُكشف سجل نظام الأسد في التعذيب وسوء المعاملة بشكل أساسي من خلال الصور التي تم الحصول عليها من سجن صيدنايا، بل كانت منظمات المجتمع المدني ولجان الأمم المتحدة قد وثّقت ممارسات النظام تلك قبل ذلك بسنوات. فقد أجرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المكلّفة بتقديم تقاريرها إلى مجلس حقوق الإنسان مقابلات مع (٧,٨٧٤) ضحية من ضحايا التعذيب وسوء المعاملة، في محاولة لرسم صورة شاملة عن ممارسات النظام في هذا الصدد. غير أنّ محدودية عدد الأشخاص الذين أمكن الوصول إليهم، وعدم معرفة العدد الحقيقي للذين لقوا حتفهم في السجون، وإحجام كثير من ضحايا الاعتداءات الجنسية عن الحديث، جعلت من الصعب على التقرير أن عرض الحجم الكامل للانتهاكات. ومع ذلك، فقد خلص التقرير على أنّ نظام الأسد استخدم أكثر أساليب التعذيب قسوة، فضلاً عن ارتكابه جرائم يمكن وصفها على انها بمستوى الجرائم ضد الإنسانية.

وفقًا للتقرير الذي يغطي الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٠، تعرّض الرجال والنساء والأطفال المحتجزون للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال من العنف

154 اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، «شبكة عذاب»: الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة من قبل القوات الحكومية السابقة في الجمهورية العربية السورية – التقرير المرافق للوثيقة A/HRC/٤٦/ ٥٥، ص: ١٩ – ٢١.

الجنسي. وحسب المقابلات التي جرت مع الاشخاص المعرضين للتعذيب، فان (٤٧٤) شخصًا هم من الذين تعرضوا الى التعذيب بصورة مباشرة، و(٤٦٣) شخصًا هم من ضحايا المعاملة اللاإنسانية، بينما شهد (١,١٧٠) شخصًا على هذه الانتهاكات أو امتلكوا معلومات موثوقة بشأنها. وفي هذا الصدد، وثّق التقرير على نطاق واسع ومفصل ما لا يقل عن (٢٠) أسلوبًا وحشيًا مختلفًا من أساليب التعذيب استخدمتها الحكومة السابقة. وشملت هذه الأساليب الصدمات الكهربائية، وحرق أجزاء من الجسم، وخلع الأظافر والأسنان، وعمليات الإعدام الوهمية، وحشر المعتقلين في إطارات السيارات، وتعليق الأشخاص من أحد اطرافه أو كليهما لفترات طويلة. وغالبًا ما اقترنت هذه الأساليب بالضرب المبرح وباستخدام أدوات مختلفة كالعصي أو الأسلاك الكهربائية. لقد كان التعذيب جسديًا ونفسيًا في آن واحد، تاركًا آثارًا مدمّرة طويلة الأمد على الضحايا وغالبًا ما يؤدي إلى وفاتهم. كما أن الظروف اللاإنسانية الموثقة في مراكز الاحتجاز الحكومية كانت وحدها كافية لتشكيل حالة من التعذيب. أما حوادث العنف الجنسي فكانت تُبلّغ بدرجة أقل بكثير، نتيجة الخوف من الوصم الاجتماعي والثقافي، ومع ذلك أجرت اللجنة مقابلات مع (٩١) ضحية العنف الجنسي، بينما شهد (٢١١) شخصًا أو قدّموا معلومات موثوقة بشأن حالات من هذا النوع في مراكز الاحتجاز الحكومية. وتتم ممارسة الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى، بما في ذلك الاعتداءات الجنسية والإهانات ذات الطابع الجنسي، بشكل ممنهج ضد النساء والرجال والأطفال، بهدف انتزاع المعلومات أو معاقبة الضحايا أو إذلالهم أو إذلال عوائلهم. ومن بين الضحايا الذين وثّقهم التقرير أطفال لا تتجاوز أعمارهم الـ (١١) عامًا.[155]

وفي مئات الحالات الموثقة، أدّت الانتهاكات إلى وفاة المعتقلين أثناء الاحتجاز. فقد أفاد معتقلون سابقون بأن زملاءهم في الزنازين قضوا نحبهم أثناء جلسات الاستجواب أو بعد تعرّضهم للضرب المبرح داخل السجون أو أنهم ماتوا متأثرين بإصابات بالغة ناجمة عن التعذيب أو سوء المعاملة. اضافة الى حالات وفاة وقعت بين بعض المعتقلين نتيجة ظروف الاحتجاز اللاإنسانية مثل الاكتظاظ الشديد، ونقص المواد الغذائية، وانعدام المياه الصالح للشرب. كما انه لم يتم تقديم الرعاية الطبية للمعتقلين بشكل كاف أو كانت معدومة، مما ادى الى الاصابة بالأمراض القابلة للوقاية مثل الإسهال والأوبئة المنتشرة في الزنازين غير الصحية والمكتظة، وبدوره ادى إلى مزيد من الوفيات. وقد جمعت اللجنة (٤٦٢) شهادة تتعلق بحالات وفاة داخل مراكز الاحتجاز الحكومية، حيث ان (٣٢٪) من المستجوبين رأوا الجثث بأعينهم أو شهدوا مباشرة على وفاتهم، بينما حصل (١٢٪) على شهادات وفاة المقتولين، و(٢٪) فقط تمكنوا من الحصول على كل من شهادة الوفاة والجثمان معاً، أما النسبة المتبقية (٥٤%) فقد حصلت على معلومات حول الأحداث من خلال التقارير أو الشهادات. ومع ذلك لا يُعرف العدد الحقيقي للمعتقلين الذين لقوا حتفهم أثناء الاحتجاز. حتى أدنى التقديرات تشير إلى أن عشرات الآلاف من الاشخاص لقوا حتفهم تحت إشراف وحدات حكومية منذ عام ٢٠١١. كما تدعم

155 اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، «شبكة عذاب «: الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة من قبل القوات الحكومية السابقة في الجمهورية العربية السورية – التقرير المرافق للوثيقة A/HRC/٤٦/ ٥٥، ص: ٩.

هذه التقديرات شهادات العديد من المنشقين عن الأجهزة الأمنية. وحسب المعلومات الواردة من مصادر مختلفة، فانه يتم تسجيل جثث المعتقلين المتوفين، في المستشفيات العسكرية ومن يتم نقلهم إلى مقابر جماعية. واستنادًا إلى تصريحات مسؤولين منشقين وصور الأقمار الصناعية التي جُمعت على مدى عقد من الزمن، والمعلومات التي تم الحصول عليها من أسر الضحايا، تم تحديد موقعين لمقابر جماعية خاصة في «نهجا» و»القطيفة» في ضواحي دمشق. ومنذ عام ٢٠١١ تورطت جميع وحدات القوى الأمنية السورية في الانتهاكات المذكورة أعلاه. وأكد ضباط سابقون في أجهزة الاستخبارات السورية، أن تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم كان ممنهجًا، وتورط فيه مسؤولون رفيعو المستوى.[156] وقد خلصت اللجنة في تقريرها اللاحق الذي يغطي الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠ -٢٠٢٣ ، إلى أن القوات الحكومية السابقة، واصلت ارتكاب أعمالها في التعذيب وسوء المعاملة.[157]

أنشأ النظام عددًا كبيرًا من مراكز التعذيب الرسمية وغير الرسمية في مختلف محافظات البلاد. ووفقًا للتقرير الصادر عن الآلية الدولية المستقلة والمحايدة المعنية بسوريا (IIIM)، الذي استند على شهادات الضحايا، استُخدم (٩٤) مركزًا من أصل (١١١) مركزًا مختلفًا تم تحديدها في جميع أنحاء البلاد للتعذيب.[158] وعند فحص مراكز التعذيب في سوريا، تبين أنّ أغلبها كانت على شكل مراكز استخبارات عسكرية، أو مراكز استخبارات تابعة لسلاح الجو، أو مراكز استخبارات عامة، أو سجون مدنية، أو مراكز شرطة عسكرية، أو مراكز فرع الأمن السياسي، أو وحدات عسكرية، أو مستشفيات عسكرية، أو سجون عسكرية، أو مراكز شرطة. كما كشفت مقابلات أجرتها المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة (TİHEK) مع ضحايا سوريين للتعذيب أنّ مباني مدنية لا تحمل أي علامات مميزة كانت تُستخدم من قبل نظام حزب البعث كمراكز سرية للتعذيب. أما أبرز مراكز التعذيب التي استخدمها نظام الأسد على نطاق واسع فهي على النحو التالي :

دمشق

- سجن صيدنايا العسكري (الفرع رقم ١)
- فرع الاستخبارات العسكرية ٢٣٥ «فرع فلسطين»
- مستشفى تشرين العسكري
- مركز الشرطة العسكرية في القابون
- معتقل استخبارات القوات الجوية في قاعدة المزة الجوية
- فرع المداهمة/الاقتحام ٢١٥ – شعبة المخابرات العسكرية

156 اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، «شبكة عذاب «: الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة من قبل القوات الحكومية السابقة في الجمهورية العربية السورية – التقرير المرافق للوثيقةA/HRC/٤٦ /٥٥، ص: ٩.

157 لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، «لا نهاية في الأفق»: التعذيب وسوء المعاملة في الجمهورية العربية السورية ٢٠٢٠–٢٠٢٣، A/HRC/٥٣/CRP..٢٠٢٣،٥.

158 الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا(IIIM) ، تقرير نظام الاحتجاز الحكومي السوري كأداة للقمع، الملحق ب، أسماء مراكز الاحتجاز وإحداثياتها الجغرافية. ٢٠٢٤، https://iiim.un.org/wp-content/uploads/2024/12/IIIM_DetentionReport_Public_ Annex-B_Mapping-Geolocation-1.pdf (تاريخ الاطلاع: ١٣ / ٦ / ٢٠٢٥).

- سجون المخابرات الجوية فرع باب توما
- الفرع الداخلي في أمن الدولة ٢٥١ التابع لجهاز الاستخبارات العامة (فرع الخطيب)
- المخابرات العامة، فرع التحقيق ٢٨٥
- المخابرات العسكرية، فرع دمشق ٢٢٧
- المخابرات العسكرية، فرع التحقيق ٢٤٨
- المخابرات العسكرية، فرع دمشق ٢٩١
- مستشفى الشهيد يوسف العظمة العسكري.

ريف دمشق

- سجن عدرا المركزي

حلب

- سجن حلب المركزي
- فرع ٢٩٠ التابع لشعبة المخابرات العسكرية في حلب

إدلب

- فرع الامن العسكري ٢٧١ في إدلب

حماة

- فرع أمن الدولة في حماة ٣٢٠

حمص

- فرع الامن العسكري ٢٦١ في حمص
- سجن البالونة العسكري

اللاذقية

- الفرع ٢٢٣ التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية في محافظة اللاذقية

الرقة

- فرع الأمن الجنائي في الرقة
- فرع المخابرات العامة ٥٣٣ في الرقة
- وحدة المفرزة في الرقة

دير الزور

- فرع الامن العسكري ٢٤٣ في دير الزور

صورة من داخل أحد عنابر سجن صيدنايا. الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

اما بشأن توثيق جرائم حرب نظام الأسد، فانه في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، أحدث تقريرٌ إخباريٌّ صدى واسع لدى الرأي العام والأجندة العالمية.[159] وحسب هذا التقرير، فرّ مصور سابق في الشرطة العسكرية السورية، يحمل الاسم المستعار «قيصر» (Caesar) [160]، وحاملاً معه (٥٥) ألف صورة[161] تعود لـ (١١) ألف ضحية. وتم حفظ الصور التي التقطها «قيصر» مع فريق عمله على مدى عامين، بشكل منظم على الذاكرات المحمولة (فلاش ميموري).[162] وبعد فراره من سوريا، تواصل «قيصر» مع «الحركة الوطنية السورية»، وسلّمها الى المعارضة السورية لحين ُعرضها لاحقًا.[163]

جثث تعود لأشخاص قُتلوا تحت التعذيب على يد نظام الأسد. الصورة: وكالة الأناضول للانباء.[164]

وعليه، قامت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، بدراسة الصور الواردة في ملف «قيصر» ضمن ثلاث فئات. وتشمل الفئة الأولى (٢٨,٧٠٧) صورة تعود لأشخاص تبيّن أنهم توفّوا أثناء احتجازهم تحت إشراف الحكومة، سواء في أحد مراكز الاعتقال المختلفة أو بعد نقلهم إلى مستشفى عسكري. أما الفئة الثانية فتضم صورًا لجثث أفراد من الجيش أو قوات الأمن. وتشمل الفئة الثالثة صورًا متنوعة لمسارح الجرائم التي التُقطت عقب الهجمات، مثل مشاهد الانفجارات وعمليات اغتيال العناصر الامنية، والحرائق وغيرها من الحوادث المماثلة.[165]

159 نُشرت الصور المعنية لأول مرة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من قبل وكالة الأناضول، https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/suriye-de-savas-sucu-belgeleri/189119 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٣).

160 https://www.hrw.org/report/2015/12/16/if-dead-could-speak/mass-deaths-and-torture-syrias-detention-facilities (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).

161 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriyede-insanlik-sucu-yeni-fotograflarla-belgelendi/157365 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).

162 SETA، البعد الحقوقي للحرب الأهلية في سوريا: فقدان الإنسانية، ص: ٣٥.

163 المرجع السابق

164 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriyede-insanlik-sucu-yeni-fotograflarla-belgelendi/157365 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).

165 https://www.hrw.org/report/2015/12/16/if-dead-could-speak/mass-deaths-and-torture-syrias-detention-facilities (تاريخ الاطلاع: 12/6/2025).

لقد سلّطت الصور المروّعة، التي كشفت بوضوح تاريخ وسجل النظام في انتهاكات حقوق الإنسان، الضوء على المسؤولية الجنائية لبشار الأسد وغيره من كبار مسؤولي النظام، وضرورة تحرّك الآليات الدولية المختصة ضمن إطار صلاحياتها.[166] وفي ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٤، أدلى «قيصر» بشهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي قائلًا: «الأشخاص الذين ترونهم في الصور... لا أحد هنا يستطيع أن يعيد إليهم حياتهم، لكنني جئت لأقول إن في سجون بشار الأسد لا يزال أكثر من ١٥٠ ألف شخص، ومصيرهم سيكون كمصير أولئك الذين التقطت صورهم.»[167]

واحتفظ «قيصر» بهويته الحقيقة سرًّا حتى المقابلة التي أجرته معه قناة الجزيرة القطرية عام ٢٠٢٥، حيث كشف أن اسمه الحقيقي هو فريد المذهان.[168] وقد أوضح أن الأوامر بتصوير جثث المعتقلين الذين قُتلوا صدرت من مسؤولين رفيعي المستوى داخل النظام.[169] وتُعدّ هذه الصور دليلاً يوثّق انتهاكات نظام الأسد الصارخة لحقوق الإنسان

وتُشكل الإجراءات التي اتخذها النظام السوري السابق انتهاكًا جوهريًا للعديد من أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي مقدّمتها حق الشخص في الحياة، والحق في محاكمة عادلة، والحق في الحرية والأمن الشخصي. كما تُعدّ هذه الأفعال مخالفة لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤(CAT) .[170] وقد دفعت انتهاكات نظام الأسد كلًّا من كندا وهولندا إلى رفع دعاوى ضد سوريا أمام محكمة العدل الدولية في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٣ بتهمة انتهاك أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب. واستشهدت كندا وهولندا بشكل رئيسي بتقارير اللجنة المستقلة المذكورة آنفًا والمقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، زاعمتين أن سوريا انتهكت التزامات اتفاقية مناهضة التعذيب. وبموجب الالتزامات إرغا أومنِس(erga omnes) ترى الدولتان المدعيتان أن لهما الحق في رفع الدعوى، معتبرتين أن مبرر الحكومة السورية المتمثل في «مكافحة الإرهاب» باطل قانونيًا، إذ إن حظر التعذيب يُعدّ من القواعد الآمرة والالزامية في القانون الدولي (*jus cogens*) التي لا يجوز انتهاكها تحت أي ظرف من الظروف. وقد عرضت الدولتان في دعواهما، أوضاع الاحتجاز والاعتقال في سوريا،

166 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/iskencenin-fotograflarini-anlatti/135412 تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).
167 المرجع السابق.
168 https://www.aljazeera.com/program/newsfeed/2025/2/7/syrian-whistleblower-caesar-reveals-himself-to-al-jazeera (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٣).
169 https://www.aa.com.tr/tr/ayrimcilikhatti/ayrimcilik/esed-rejiminin-iskencelerini-duyuran-sezar-oldurulenlerin-fotograflanmasi-emri-en-ust-kademeden-geliyordu/1823582 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).
170 اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، https://www.refworld.org/legal/agreements/unga/1984/en/13941، (تاريخ الاطلاع: ٢٢ / ٢ / ٢٠٢٥).

وأساليب التعذيب وآثاره، مستشهدين بشكل متكرر إلى تقارير الأمم المتحدة.[171] وطلب المدعيان من المحكمة اتخاذ تدابير احترازية. وبناءً على ذلك، يتعين على سوريا وقف ومنع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وإنهاء الاعتقالات والاحتجاز التعسفي والإفراج عن الأفراد المحتجزين بصورة غير قانونية، وتضع حدًا للاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وتمنع طمس او إخفاء أدلة التعذيب، وتكشف عن أماكن دفن الأشخاص الذين قضوا حياتهم تحت التعذيب.[172]

كما هو الحال في جميع القضايا التي تنظر فيها المحكمة بشأن التدابير الاحترازية، فقد حددت المحكمة أولاً (prima facie) مدى اختصاصها القضائي بالنظر في هذه القضية، ومدى حقيقة وجود خطر ووقوع الضرر الذي لا يمكن جبره، ودرجة عاجليتها. وبعد أن قضت المحكمة باختصاصها الظاهر في النظر بالقضية، قررت اتخاذ التدابير الاحترازية المؤقتة التالية : ١) وفقاً لالتزاماتها بموجب «اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، يجب على الجمهورية العربية السورية اتخاذ جميع التدابير في حدود سلطتها لمنع وقوع اعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وضمان عدم قيام الموظفين العموميين أو المؤسسات أو الأفراد الخاضعين لسلطتها أو اشرافها أو نفوذها بممارسة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.. ٢) يجب على الجمهورية العربية السورية أن تمنع طمس أو اخفاء الأدلة المتعلقة بمزاعم ارتكاب أفعال تندرج في نطاق اتفاقية مناهضة التعذيب، وأن تتخذ تدابير فعالة لضمان الحفاظ على هذه الأدلة.[173] وكما أشرنا سابقًا، فإنّ نظام الأسد استمر في ارتكاب أعمال التعذيب وسوء المعاملة حتى الإطاحة به على يد القوى المعارضة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وبالتالي فان نظام الاسد لم يمتثل لقرارات المحكمة بشأن التدابير الاحترازية. غير أنّ سوريا اليوم تدخل مرحلة جديدة تحت حكم سلطة مختلفة، إذ أنهت الحكومة الجديدة ممارسات النظام السابق، وأفرجت عن المعتقلين السياسيين المحتجزين في سجون التعذيب. لذا، فإنّ مستقبل القضية الراهنة المعروضة أمام محكمة العدل الدولية ومصيرها القانوني ما يزال محل اهتمام ومتابعة

171 محكمة العدل الدولية، تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كندا وهولندا ضدّ الجمهورية العربية السورية، المحكمة الدولية للعدل(ICJ) ، طلب مشترك لبدء الإجراءات. ٦/٨/ ٢٠٢٣،
https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/188/188-20230608-REQ-01-00-EN.pdf

172 محكمة العدل الدولية، تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كندا وهولندا ضدّ الجمهورية العربية السورية، المحكمة الدولية للعدل(ICJ) ، طلب مشترك لبدء الإجراءات، ص. ٨، فقرة .٣٣

173 محكمة العدل الدولية، تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (كندا وهولندا ضدّ الجمهورية العربية السورية)، المحكمة الدولية للعدل(ICJ) ، قرار مؤرخ في ٢٠٢٣/١١/١٦، فقرة ٨٣ .
https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/188/188-20231116-pre-01-00-en.pdf

٦.٢. النزوح (أوضاع اللاجئين والنازحين داخليًا)

و من أكثر جوانب الصراع السوري مأساويةً الهجرة القسرية، سواءً داخل البلاد أو خارجها. اذ انخفض عدد سكان سوريا البالغ حوالي ٢٢.٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، بشكل حاد بعد اندلاع الحرب الأهلية إذ اضطر ملايين الأشخاص إلى بسبب النزوح القسري للملايين من الاشخاص. ويظهر بعض هذا النزوح على شكل البحث عن ملجأ آمن في بلد آخر، والبعض الاخر على شكل نزوح داخلي إلى مناطق أكثر استقرارًا وامانًا في البلاد. ووفقًا لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، اضطر أكثر من (١٤) مليون سوري منذ عام ٢٠١١ إلى مغادرة منازلهم بحثًا عن الأمان. ويُقدّر عدد النازحين داخليًا بأكثر من (٧.٤) ملايين شخص، فيما يحتاج نحو ٧٠٪ من السكان إلى مساعدات إنسانية، فضلاً عن ان ٩٠٪ منهم تحت خط الفقر. وقد قدّم السوريون طلبات لجوء في أكثر من (١٣٠) دولة حول العالم، فيما تستضيف الدول المجاورة ــ تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر ــ ما يقرب من ٥.٥ ملايين لاجئ سوري. وتُعد ألمانيا أكبر دولة مضيفة تقع خارج المنطقة، إذ تستقبل أكثر من (٨٥٠,٠٠٠) لاجئ سوري.[174] أما عدد السوريين المقيمين في المخيمات على مستوى العالم، فيُقدّر عددهم بنحو (٢٥٩,٤٧٥) شخصًا.[175]

ومنذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١١، كانت تركيا الدولة التي قدّمت أكبر دعم للشعب السوري واستقبلت العدد الأكبر من اللاجئين. وقد أُدرج السوريون الذين دخلوا الأراضي التركية في إطار «الحماية المؤقتة» المنصوص عليها في المادة رقم (٩١) من قانون الأجانب والحماية الدولية.[176] ووفقًا لبيانات رئاسة إدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية، بلغ عدد السوريين المقيمين في تركيا ذروته عام ٢٠٢١ بـ (٣,٧٣٧,٣٦٩) شخصًا، ثم بدأ العدد في الانخفاض تدريجيًا ليصل في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٢٥، إلى (٢,٨٣٨,٢٩٢) شخصًا.[177]

174 UNHCR، شرح أزمة اللاجئين السوريين. ٢٠٢٤، (تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٥ / ٢ / ٢٣).
https://www.unrefugees.org/news/syria-refugee-crisis-explained/

175 (اعتبارًا من ٣١ / ٥ /) (٢٠٢٥تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥). https://data.unhcr.org/en/situations/syria

176 تنظيم المادة ٩١ التي تحمل عنوان الحماية المؤقتة هو على النحو الآتي: (١) يمكن توفير الحماية المؤقتة للأجانب الذين أُجبروا على مغادرة بلدهم، والذين لا يستطيعون العودة إليه، والذين يصلون إلى حدودنا أو يعبرونها بشكل جماعي بقصد العثور على حماية عاجلة ومؤقتة. (٢) تُنظَّم بقرار يصدر عن رئيس الجمهورية إجراءات قبول هؤلاء الأشخاص في تركيا، وإقامتهم فيها، وحقوقهم وواجباتهم، والإجراءات المتعلقة بمغادرتهم لتركيا، والتدابير المتخذة ضد الحركات الجماعية، والتعاون والتنسيق بين المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية، وتحديد مهام وصلاحيات المؤسسات والمنظمات التي ستتولى العمل في المركز والمحافظات. قانون الأجانب والحماية الدولية، رقم القانون: ٦٤٥٨، تاريخ القبول: ٢٠١٣/٤/٤، الجريدة الرسمية المنشور فيها: التاريخ: ٢٠١٣/٤/١١، العدد: ٢٨٦١٥.

177 مديرية إدارة الهجرة، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٣) ,.https://www.goc.gov.tr/gecici-koruma5638

اتبعت تركيا سياسة الباب المفتوح تجاه السوريين الذين لجؤوا إلى حدودها، وتصرفت في إطار مبدأ عدم إعادة أي شخص قسرًا إلى بلاده دون رغبته. وقد تم توفير الحماية اللازمة لهؤلاء الأفراد من خلال ايواءهم في المخيمات والخيام ومدن الحاويات المنشرة في جميع أنحاء البلاد. وفي وقت لاحق، واعتبارًا من ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، تم إعداد «توجيه بشأن إنشاء وإدارة وتشغيل مراكز الإيواء المؤقتة»، وعليه، في المرحلة الاولى تم إنشاء (٢٦) مركزًا للإيواء المؤقت في (١٠) مدن. وبحسب البيانات الراهنة، يوجد (١٣) مركزًا للإيواء المؤقت في (١١) مدينة، حيث تُلبّى احتياجات السوريين مجانًا وبالكامل في هذه المراكز.[178] اما الاحتياجات تلك فتشمل النظافة، والأمن، والبنية التحتية، والسكن، والمساعدات العينية، والخدمات الفنية، والإطفاء، والغسيل، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم، والدورات المهنية، والخدمات الاجتماعية والدينية، وخدمات الترجمة.[179]

وخلال هذه العملية، لم تقتصر الجهود المبذولة من قبل تركيا التي تُعد الدولة المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم، على ضمان حقهم في الإيواء فحسب، بل شملت أيضًا تنفيذ أعمال هامة تهدف إلى ضمان اندماج اللاجئين في الحياة الاجتماعية، وتوفير فرص عمل لهم، وتقديم الدعم اللازم في إطار حقهم في تلقي التعليم والصحة. علماً ان تلك الأنشطة التي قدمتها تركيا حظيت في هذا المجال بتقدير كبير على المستوى الدولي. وقد صرّح المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) "ينس لركه»، قائلًا: «إن استضافة تركيا للاجئين القادمين من مختلف أنحاء العالم تمثل مثالًا استثنائيًا يجب ان يحتذى به من قبل بقية الدول».[180] كما قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠١٣ أنطونيو غوتيريش: «تركيا اليوم مثال يحتذى به فيما يتعلق بكيفية حماية اللاجئين. لقد فتحت أبوابها لعدد كبير من اللاجئين السوريين وقدمت لهم خدمات ووفرت لهم جميعاً أعلى معايير المساعدة. ومساهمتنا نحن كمفوضية سامية لشؤون اللاجئين، مقارنة بما قامت به تركيا، لا تعدو سوى كونها قطرة في البحر».[181]

في البلدان المتضررة من الأزمة السورية، أدّت حالات النزوح الطويلة الأمد والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، إلى آثار مدمّرة. ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، فإن ٩٠٪ من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون اليوم في ظروف فقر شديد. ومنذ حزيران/يونيو ٢٠٢١، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٣٢٪ ، واضطرت ٩٤٪ من الأسر اللاجئة إلى الاستدانة

178 تقرير نفقات السنة المالية لعام ٢٠٢٤ بشأن المخصصات المحولة إلى «الحساب الخاص» على أن يتم تسجيلها كنفقات في ميزانية الرئاسة لتشغيل وإدارة مراكز الإقامة المؤقتة (تاريخ الاطلاع: ٨ / ٧ / ٢٠٢٥).
https://www.goc.gov.tr/kurumlar/goc.gov.tr/Mali-Tablolar/2024/03-MART/10-Mart/2024-Yili-Gecici-Barinma-Merkezleri-Ozel-Hesap-Giderleri-ve-Odenek-Tablosu.pdf

179 https://www.iletisim.gov.tr/images/uploads/dosyalar/Gu%CC%88venli_Liman_Dijital_1.pdf ص(E.T. 8/7/2025) 20:

180 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/turkiye-insani-yardimlarda-olaganustu-bir-ornek/1235386 (تاريخ الاطلاع: ٨ / ٧ / ٢٠٢٥).

181 https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/bmden-turkiyeye-ovgu/266808 (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٦ / ٢٠٢٥).

لتلبية احتياجاتها الأساسية. اما اللاجئين المتواجدين في الأردن، فقد ذكر ثلث هؤلاء اللاجئين بأن أوضاعهم المالية قد تدهورت خلال الاثني عشر شهرًا الماضية. وتشير أحدث التحليلات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن متوسط ديون الأسر قد يصل إلى (١,٢٦١) دينارًا أردنيًا (اي ما يعادل ١,٧٧٨ دولارًا أمريكيًا). وبالمثل، فإن الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع التركي قد أثرت أيضًا على اللاجئين السوريين المقيمين في البلاد.[182] ولا شك أن لجائحة كوفيد-١٩، والأزمات الإقليمية، وعدم وفاء الاتحاد الأوروبي بتعهداته في تقديم المساعدات، دورًا في تفاقم هذا الوضع. ومع ذلك، فإن الدول المستضيفة للاجئين السوريين، وعلى رأسها تركيا، لم تتبع سياسة الإعادة القسرية، نظرًا لانتهاكات نظام الأسد لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. بل على العكس، طورت العديد من الدول سياسات اندماج وسعت إلى تحقيق التعايش الاجتماعي للسوريين. وتُعَد تركيا وألمانيا أبرز مثالين في هذا المجال، إذ ترى هاتان الدولتان أن عودة السوريين ممكنة إلا في حال توفر بيئة آمنة في سوريا

المخيمات العشوائية الواقعة في أعزاز. الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

يعيش في سوريا أكثر من مليوني شخص، أي ما يعادل ٣١٪ من إجمالي عدد النازحين داخليًا، والذين يتجاوز عددهم الـ (٧.٤) ملايين، ومعظمهم من النساء والأطفال، في مخيمات صُمِّمت في الأصل كمأوى مؤقت وقصير الأجل كخيار أخير. وتُعدّ أماكن الإقامة المؤقتة، والمستوطنات العشوائية، والمخيمات المخططة، ومراكز الإيواء الجماعي من الحلول الأخيرة التي يلجأ إليها النازحون، وغالبًا ما تتسم بنقص أنظمة إدارة المخيمات، وسوء ظروف السكن، والاكتظاظ الشديد، والتفاوت في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وهذا الوضع يزيد من خطر التعرّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي، خصوصًا بالنسبة للنساء والأطفال، ويجعل النازحين داخل المخيمات أكثر ضعفاً واعتمادًا على المساعدات الإنسانية. ومن ناحية أخرى، يعيش أكثر من ٥ ملايين

182 3RP: الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة، نظرة عامة استراتيجية إقليمية ٢٠٢٤. (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٥). https://reporting.unhcr.org/syria-situation-regional-refugee-and-resilience-plan

شخص، أي ما يعادل ٦٩٪ من إجمالي عدد النازحين داخليًا، خارج المخيمات. ووفقًا لبيانات فريق العمل المعني بالسكان (Population Task Force) الصادرة في حزيران/يونيو ٢٠٢٤، يتركز معظم النازحين المقيمين خارج المخيمات في محافظات حلب (٢٠%)، وريف دمشق (١٩%)، وإدلب (١٥%)، ودمشق (١٢%)، واللاذقية (٩%). ويتألف هذا الجزء من السكان في الغالب من أشخاص نزحوا نتيجة النزاعات، وكثير منهم يعيش حالة نزوح طويلة الأمد أو تعرض للنزوح أكثر من مرة. ويعاني النازحون المقيمون خارج المخيمات من ضغوط نفسية واجتماعية بسبب اضطراب أنماط حياتهم اليومية، وتعرّضهم لعمليات الإخلاء القسري، وعدم القدرة على الوصول إلى ملكية الأراضي، فضلاً عن انهيار البنية الاجتماعية.[183]

تعرضت مخيمات اللاجئين لهجمات متكررة من قبل نظام الأسد، مما أدى إلى انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليًا. وقد تسببت الهجمات التي استهدفت النازحين داخل البلاد (IDP) الذين لجؤوا إلى المخيمات المنتشرة في مناطق مختلفة من سوريا أملاً في العثور على مكان أكثر أمانًا في ظل أستمرار الصراع الدائر، في خلق مناخ من الخوف داخل تلك المخيمات. كما أن قيام نظام الأسد بمنع دخول المواد الأساسية إلى هذه المخيمات، مثل الأدوية والمواد الغذائية،[184] فاقم من حدة الأزمة القائمة. واضطر سكان المخيمات في الوقت ذاته إلى مواجهة الكوارث الطبيعية.[185] وخلال الزيارات الميدانية التي أجرتها مؤسستنا، أُثيرت هذه القضايا أيضًا في الاجتماعات التي عُقدت مع السلطات المحلية في أعزاز، حيث تمت مناقشة الصعوبات التي يواجهها النازحون داخليًا.
ذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) أن عدد الهجمات التي استهدفت مخيمات النازحين داخليًا بين آذار/مارس ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بلغت ٧٩ هجومًا، وأن بعض هذه المخيمات قد تكون تعرضت للهجوم أكثر من مرة.[186] وقد تسببت عمليات القصف الموجهة ضد مخيمات النازحين إلى المزيد من الخوف بين النازحين، فضلاً عن تفاقم الوضع الإنساني بدرجة كبيرة.[187] ويمكن الإشارة إلى الهجمات التي نُفذت بواسطة الطائرات المسيرة على مخيمات اللاجئين الواقعة في محافظة إدلب السورية، كمثال على تلك الاعتداءات.[188]

183 OCHA، أولويات الاستجابة الإنسانية: الجمهورية العربية السورية، يناير/كانون الثاني - مارس/آذار ٢٠٢٥، ٢٠٢٥. (تاريخ الاطلاع: ٢ / ٣ / ٢٠٢٥).
https://www.unocha.org/attachments/f52c8967-2d37-4d7e-9137-6123313b2c24/Humanitarian%20Response%20Priorities_Jan%20-%20Mar%202025%20-%20Syrian%20Arab%20Republic%20%281%29.pdf

184 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriyedeki-rukban-kampi-bir-ramazani-daha-esed-rejimi-guclerinin-kusatmasinda-geciriyor/2871839.(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).

185 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/idlibde-yerinden-edilen-50-bin-sivilin-cadiri-sular-altinda-kaldi/2113566 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).

186 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري هو المسؤول الأرجح عن قصف مخيم للنازحين في إدلب ومقتل ١١ طفلًا سوريًا، ٢٠١٩، ص: ١٤.

187 المرجع السابق، ص: ١٦.

188 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/idlibde-multeci-kamplarina-saldiri/810754.(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).

وكانت مخيمات إدلب تعتبر من الأماكن الآمنة نسبيًا من قبل النازحين داخليًا.[189] ومنذ أواخر عام ٢٠١٢، فقد تحوّلت منطقة «أطمة» الواقعة في شمال إدلب، قرب الحدود التركية،[190] إلى تجمع كبير من المخيمات التي اتسعت تدريجيًا بمرور الوقت.[191] وقد لجأ آلاف السوريين إلى هذه المنطقة هربًا من مناطق الصراع في محاولةً للتشبث بالحياة،[192] وازداد عددهم بسرعة خلال السنوات الأخيرة. وذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) في تقريرها الصادر بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ، أن عدد سكان المخيمات يقارب نصف مليون شخص،[193] بينما ذكرت وكالة الأناضول للانباء في خبرها بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٥، بأن نحو مليوني مدني يعيشون حاليًا في المنطقة.[194]

وكما هو الحال في سائر مخيمات اللاجئين، كانت أعمال الإغاثة الإنسانية في مخيمات «أطمة» ذات أهمية بالغة للمدنيين الذين يشكّل أغلبيته من النساء والأطفال.[195] وقد أدّى الحرمان من الخدمات الأساسية في مخيمات «أطمة»، إلى سلسلة طويلة من الانتهاكات،[196] بينما تسببت الغارات الجوية والقصف الذي استهدف المنطقة في زراعة الخوف والذعر الدائميين من الموت في نفوس اللاجئين.[197] أما بالنسبة للمدنيين الذين يعيشون في الخيام، فقد زادت صعوبة العثور على فرصة عمل، من وطأة المصاعب والاعباء الاقتصادية التي يواجهونها، مما ادى بدوره الى تفاقم معاناتهم.[198]

يعتبر «مخيم قاح» من بين المخيمات التي أُنشئت في شمال محافظة إدلب أواخر عام ٢٠١٢.[199] وكانت منطقة «كاح» من المناطق التي تعرضت أيضًا للهجمات المتكررة، مما جعل أمنها عرضةً للتهديد المستمر.[200] وأدّى الهجوم الذي شنّه نظام الأسد وحلفاؤه على المخيم في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، إلى نزوح نحو ٨٠٪ من سكانه خوفًا من احتمال وقوع هجمات جديدة تستهدف المخيم.[201]

وعلى الرغم من استمرار النزاع في سوريا، فقد حدثت خلال فترة حكم الأسد بعض حالات العودة المحدودة إلى البلاد، غير أنّ تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أنّ انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضد السوريين العائدين إلى أراضيهم ما زالت مستمرة، ولم تتحقق اي من الضمانات التي وعد بها نظام الأسد. واعتبارًا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، أكّدت

189 المرجع السابق.
190 المخيم يقع مقابل حي بوكلماز في مدينة ريحانلي بولاية هاتاي https://www.aa.com.tr/tr/pg/foto-galeri/atme-kampinda-yaklasik-80-bin-suriyeli-hayatini-surduruyor-.(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).
191 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري هو المسؤول الأرجح عن قصف مخيم للنازحين في إدلب ومقتل ١١ طفلًا سوريًا، ٢٠١٩، ص: ٢.
192 https://www.aa.com.tr/tr/pg/foto-galeri/atme-kampinda-yaklasik-80-bin-suriyeli-hayatini-surduruyor- (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢).
193 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري هو المسؤول الأرجح عن قصف مخيم للنازحين في إدلب ومقتل ١١ طفلًا سوريًا، ٢٠١٩، ص: ٢.
194 https://www.aa.com.tr/tr/ramazan-2025/idlibde-yuzbinlerce-cadir-kamp-sakini-bir-ramazani-daha-evlerinden-uzakta-karsilamaya-hazirlaniyor/3495842 (تاريخ الاطلاع: ٦/١٦/ ٢٠٢٥).
195 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/idlibdeki-kamplarda-yasayan-sivilleri-aclik-korkusu-sardi/2284921 (تاريخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).
196 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري هو المسؤول الأرجح عن قصف مخيم للنازحين في إدلب ومقتل ١١ طفلًا سوريًا، ٢٠١٩، ص: ٢.
197 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/atme-kampinda-bombardiman-endisesi/16862 (تاريخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).
198 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/idlibdeki-kamplarda-yasayan-sivilleri-aclik-korkusu-sardi/2284921 (تاريخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).
199 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري هو المسؤول الأرجح عن قصف مخيم للنازحين في إدلب ومقتل ١١ طفلًا سوريًا، ٢٠١٩، ص: ٤.
200 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/aa-idlibde-vurulan-cadir-kampi-havadan-goruntuledi/1651790 (E.T. 16/6/2025).
201 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري هو المسؤول الأرجح عن قصف مخيم للنازحين في إدلب ومقتل ١١ طفلًا سوريًا، ٢٠١٩، ص: ١٠.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، على عودة أكثر من (٣٨٨,٦٧٩) سوريًا من الدول المجاورة إلى سوريا منذ عام ٢٠١٦، غير أنّ المقابلات التي أجرتها المفوضية مع العائدين، إضافةً إلى البيانات الميدانية، أظهرت أنّ نظام الأسد ينتهك تقريبًا جميع الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان التي تُعدّ سوريا طرفًا فيها. ففي الواقع، تُعدّ سوريا طرفًا في ثماني اتفاقيات أساسية لحقوق الإنسان، وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC) والبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CPRD). ومن جهة أخرى، لم يقتصر انتهاك نظام الأسد على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فحسب، بل شمل أيضًا دستور سوريا لعام ٢٠١٢، إذ تنصّ أحكام الدستور على مجموعة من الحقوق، من بينها الحق في عدم التعرّض للتمييز، وحرية التنقل، بما في ذلك الحق في دخول البلاد، وحرية التعبير والتجمع السلمي، والحق في عدم التعرّض للاعتقال التعسفي أو للتعذيب أو للمعاملة المهينة، فضلاً عن التزام الدولة بضمان كرامة جميع المواطنين وأمنهم، بل إنّ المادة رقم (٣٨) من دستور عام ٢٠١٢ تنصّ صراحةً على أنه لا يجوز منع المواطنين من العودة إلى سوريا، وأنّ لهم الحق في التنقل داخل البلاد أو مغادرتها ما لم يرد خلاف ذلك بقرار من محكمة أو نيابة مختصة، أو في إطار القوانين المتعلقة بالصحة والأمن العام.[202]

من أهم المشاكل التي يواجهها السوريون العائدون إلى بلادهم هي انتهاكات حق الملكية. اذ ان المشاكل الهيكلية المتعلقة بملكية الأراضي وحقوق الملكية كانت موجودة في سوريا قبل عام ٢٠١١، إلا أن تدمير الممتلكات على نطاق واسع، والنزوح الجماعي، وازدياد المستوطنات غير النظامية، وفقدان الوثائق المتعلقة بالمساكن والأراضي والملكية، إلى جانب سن قوانين إضافية مثل القانونين رقم (١٠) لعام ٢٠١٨، ورقم (٢٦) لعام ٢٠٢٣، قد عمّق من حدة هذه المشاكل بشكل كبير. وقد تركت هذه الانتهاكات آثارًا جسيمة خصوصًا على اللاجئين والنازحين داخليًا، الذين حُرموا بسبب فرارهم، من القدرة على إدارة ممتلكاتهم وحمايتها، اضافة الى انهم عانوا أيضًا من عواقب سياسات الهندسة الديموغرافية التي انتهجتها الأطراف المختلفة لترسيخ سيطرتها على الأراضي السورية. وقد أفاد العديد من العائدين الذين تمت مقابلتهم بأن منازلهم قد دُمّرت أو نُهبت بسبب الصراع، ورغم أن بعضهم حاول ترميمها، فإن الغالبية العظمى منهم لم يتمكنوا من العودة إلى مساكنهم واضطروا إلى البحث عن أماكن سكن جديدة. كما أكد جميع العائدين أنهم لم يتلقوا أي دعم مالي من السلطات المحلية لإعادة بناء منازلهم أو ترميمها أو الحصول على سكن بديل.[203]

202 UNHCR ، الوضع الإنساني المتردي الذي يواجه العائدين السوريين. ٢٠٢٤، (تاريخ الإطلاع: ٢٠٢٥ / ٦ / ٢٤)، ص: ٤ - ٨
https://www.refworld.org/reference/countryrep/ohchr/2024/en/147588

203 UNHCR، الوضع الإنساني المتردي الذي يواجه العائدين السوريين. ٢٠٢٤، (تاريخ الإطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥)، ص: ١٧–١٨
https://www.refworld.org/reference/countryrep/ohchr/2024/en/147588

التهريب البشري والاتجار بالبشر

في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان التي تشهدها سوريا، ينبغي أيضًا تناول قضيتي تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في سياق النزوح القسري. إذ استغلّ المهرّبون وتجار البشر الوضع الهش الذي يعيشه السوريون واستفادوا من ضعفهم، مما مهّد الطريق لانتهاك العديد من الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدّمتها الحق في الحياة

وفي اللائحة المدرجة في المادة رقم (٣) التي تحمل عنوان «التعاريف» من بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،[204] يُعرَّف تهريب المهاجرين، بأنه «تأمين الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة اخرى لا يحمل جنسيتها أو لا يقيم فيها إقامة دائمة، وذلك بغرض الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو مادية أخرى»

وفي حالات تهريب المهاجرين التي تستهدف السوريين، تُستخدم أحيانًا طرق أقل شهرة. ومن الأمثلة على ذلك الانتقال من سوريا إلى ليبيا عبر السودان أو دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم العبور إلى الجزائر وإسبانيا.[205] وقد حاول السوريون، نتيجة الأزمة المستمرة في بلادهم، اللجوء إلى دول يمكنهم فيها حماية حقوقهم الأساسية، إلا أنهم واجهوا خلال هذه الرحلة العديد من الانتهاكات. كما تعرّض المهاجرون الذين غادروا بلادهم تاركين عائلاتهم وراءهم، سعيًا إلى حياة أفضل في دول أخرى، لانتهاكات متعددة أثناء محاولاتهم الوصول إلى وجهاتهم

ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، تصدّرت الأخبار المأساوية المتعلقة بضحايا تهريب المهاجرين عناوين وسائل الإعلام وأثارت الرأي العام. ومن بين هذه القصص المأساوية قصة الطفل آيلان. ففي الثاني من سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، لقي خمسة أشخاص، من بينهم الطفل السوري إيلان البالغ من العمر ثلاث أعوام، وشقيقه الأكبر، ووالدته، حتفهم عند غرق القارب المطاطي الذي استقلوه في محاولة للهرب من الحرب والوصول إلى اليونان.[206] وقد هزّت صورة جسده الصغير الملقى على الشاطئ ضمير العالم، وجعلت منه رمزًا لمعاناة اللاجئين السوريين. كما اكتسبت حادثة آيلان، أهمية رمزية خاصة في إظهار الاثر الخطير لتهريب المهاجرين وآثارها المدمّرة على السوريين.

ومن القضايا المرتبطة بتهريب المهاجرين مسألة الإعادات القسرية (عمليات الصدّ على الحدود). وضمن إطار تقرير مؤسستنا بعنوان «تقييم عمليات الإعادة القسرية بحق طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين

204 المنظمة الدولية للهجرة، قاموس مصطلحات الهجرة، الطبعة الثانية - (المحرر) ريتشارد بيروشود – جيليان ريدباث – كروس، ص: ٦٩.

205 https://www.aa.com.tr/en/europe/15-individuals-arrested-for-allegedly-smuggling-migrants-from-syria-to-eu-europol/2936765 (E.T. 12/6/2025).

206 https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/dunyayi-sarsan-aylan-bebegin-olumunun-dorduncu-yili/1570828 (تاريخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).

من منظور حقوق الإنسان»[207] أُجريت مقابلات مع عدد من طالبي اللجوء والمهاجرين في مدينة إزمير. وقد ذكر الأشخاص الذين كانوا على متن القارب حينها، ومن بينهم سوريون، أنهم «كانوا ينوون العبور إلى اليونان مستقلين القارب الذي غرق، وأنّ المهرّب الذي تعاملوا معه، يعتقدون انه سوري الجنسية وموجود في مدينة إسطنبول، وأنهم دفعوا له مبلغ (٣٠٠٠ يورو) مقابل العبور إلى اليونان. وأضافوا أنهم حاولوا العبور على متن قارب كبير يضم نحو (٢٥٠) طالب لجوء ومهاجرًا غير نظامي، من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، وأنّ افراد شرطة الحدود اليونانية التي صعدت على قاربهم، قامت بالاعتداء عليهم بالهراوات، وصادرت هواتف معظمهم بالقوة، ومنعتهم من التقدّم عبر إحداث موجات عاتية في البحر، ثم أعادتهم إلى المياه الاقليمية التركية. وبعد الإعادة القسرية، اتصل أحد طالبي اللجوء الموجودين على القارب، بقيادة خفر السواحل التركي، التي وصلت إليهم في وقت قصير جدًا وتمكّنت من إنقاذ حياتهم.»[208]

اضطر السوريون الذين سعوا للحصول على الأمان في أوروبا، إلى دفع مبالغ طائلة للمهربين، بل واقترض بعضهم لتغطية تكاليف الرحلة.[209] ومن أخطر ما يواجهه السوريون في هذا السياق هو احتمال تحوّل عمليات تهريب المهاجرين إلى حالات اتجار بالبشر.[210]

في هذه المرحلة، يجب تعريف مفهوم الاتجار بالبشر أولاً. وتنص المادة رقم ٣ (أ) من البروتوكول[211] المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمتمم لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ما يلي : يعرف الاتجار بالبشر بأنه «تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو نقل ملكيتهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بغرض استغلالهم، والقيام بذلك سواء ان كان التهديد بالقوة أو استخدامها، أو بوسائل اخرى مثل الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة عجز الشخص، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر". ويُضاف الى نص المادة الاحكام التالية : " يشمل مصطلح "الاستغلال" على الأقل استغلال دعارة الآخرين أو غير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي، أو العمل القسري أو الخدمة القسرية، أو العبودية أو الممارسات المشابهة للعبودية، أو الاستعباد أو إزالة الأعضاء.»

تصدّر حاملي الجنسية السورية مابين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، قائمة ضحايا الاتجار بالبشر في تركيا من حيث الجنسية، حيث تم تسجيل (٤٥٥) ضحية، أي بنسبة (٣٤.١%) من إجمالي عدد الضحايا.[212] ويُظهر التوزيع الإحصائي للبيانات المذكورة بحسب السنوات ما يلي.[213]

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
١٥٨	١٥٩	٣٧	١٥	٨٦

207 TİHEK ، مؤسسة حقوق الإنسان والحريات في تركيا، تقرير حول تقييم إجراءات الإعادة القسرية لطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين من منظور حقوق الإنسان، (تاريخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).
https://www.tihek.gov.tr/kategori/pages/siginmacilar-ve-duzensiz-gocmenlere-yonelik-geri-itme-eylemlerinin-insan-haklari-perspektifinden-degerlendirilmesi-raporu

208 TİHEK ، مؤسسة حقوق الإنسان والحريات في تركيا، تقرير حول تقييم إجراءات الإعادة القسرية لطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين من منظور حقوق الإنسان، ص: ٤٦.

209 https://www.icmpd.org/news/press-releases/the-least-bad-option-for-many-syrians-exploitation-is-the-only-way-to-survive.(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

210 المرجع السابق.

211 المنظمة الدولية للهجرة، قاموس مصطلحات الهجرة، الطبعة الثانية - (المحرر) ريتشارد بيروشود – جيليان ريدباث – كروس، ص: ٦٩.

212 TİHEK، مؤسسة حقوق الإنسان والحريات في تركيا، التقرير الوطني التركي حول مكافحة الاتجار بالبشر، انقرة، ٢٠٢٣، ص: ٣٧.

213 TİHEK، مؤسسة حقوق الإنسان والحريات في تركيا، التقرير الوطني التركي حول مكافحة الاتجار بالبشر، ص: ٣٧.

ثمة ارتباط وثيق بين الاتجار بالبشر والركود الاقتصادي الذي شهدته سوريا. فقد جعل هذا الركود السوريين أكثر عرضة لظواهر مثل عمالة الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكال أخرى من الاستغلال.[214] وبسبب عجز الأسر عن تحقيق دخل كافٍ، أصبح الأطفال السوريون يواجهون مخاطر متعددة، من بينها عمالة الأطفال والاستغلال الجنسي.[215] وقد أكدت منظمات مثل المفوضية السامية للأمم على التهديدات التي (UNICEF) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNHCR) المتحدة لشؤون اللاجئين يشكلها انتشار عمالة الأطفال، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالبشر بين الأطفال النازحين داخل سوريا.[216] كما تناول تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، المعنون «الاتجار بالأطفال والنزاعات المسلحة»، حالات الاتجار بالأطفال التي تعرّض لها الأطفال داخل سوريا.

214 https://www.unrefugees.org/news/syria-refugee-crisis-explained/#WhatisthecurrentsituationinSyria (تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

215 https://www.icmpd.org/news/press-releases/the-least-bad-option-for-many-syrians-exploitation-is-the-only-way-to-survive.(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

216 https://www.unhcr.org/news/stories/million-children-are-now-refugees-syria-crisis (تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

٧.٢. انتهاكات حقوق الإنسان ضد العاملين في القطاع الصحي والإعلاميين

يعتبر العاملون في القطاع الصحي من بين الفئات الاكثر تأثراً بعواقب الصراع في سوريا. ووفقًا لتقرير «تشاتام هاوس»، فقد تم تنفيذ ما يقارب من (٦٠٠) هجوم على المنشآت الصحية حتى شهر حزيران/يونيو عام ٢٠٢١، مما أسفر عن مقتل (٩٣٠) من العاملين في المجال الطبي.[217] واستنادًا إلى البيانات المفتوحة والمصادر الميدانية، فقد وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) منذ آذار/مارس عام ٢٠١١، المعلومات المتعلقة بأفراد الطواقم الطبية الذين قتلوا في سوريا. ووفقًا للمنظمة فإن النظام السوري السابق وحلفاؤه الروس يتحمل مسؤولية مقتل (٩٢%) من وفيات الكوادر الطبية اعتباراً من آذار/مارس عام ٢٠٢٤. وخلال فترة الصراع في سوريا استهدف النظام السوري بشكل منهجي المرافق الطبية والعاملين في القطاع الصحي، فقام بقتل الأطباء والممرضين وغيرهم من العاملين الصحيين الذين كانوا يقدمون الرعاية للمرضى في المستشفيات والعيادات والميادين. كما تعرض العاملون في القطاع الصحي للاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والسجن والتعذيب والإعدام. وقد وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، مقتل (٩٤٩) عاملًا صحيًا منذ اندلاع الصراع عام ٢٠١١ حتى آذار/مارس عام ٢٠٢٤، وسجلت في السنوات الأولى من الصراع أعلى معدلات من الوفيات الجماعية، إذ قتل (١٩٠) عاملًا صحيًا في عام ٢٠١٢ وحده. وسجلت أعلى معدلات من الوفيات خلال السنوات الأربع الأولى من الصراع. وكانت هذه الوفيات ناجمة في الغالب عن القصف والغارات الجوية وإطلاق النار، إضافة إلى حالات الخطف والاعتقال التي انتهت بالتعذيب أو الإعدام. وفي عام ٢٠١٥ أُفيد بأن أكثر من (٩٥%) من الأطباء في مدينة حلب، إما فروا أو اعتقلوا أو قتلوا. أما الانخفاض في عدد وفيات العاملين الصحيين بعد عام ٢٠١٥، فلا يعكس انخفاضًا في حدة الصراع، بل يشير إلى التراجع الكبير في عدد العاملين الصحيين الذين لم يغادروا البلاد. ووفقًا لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان فإن محافظات حلب وإدلب وريف دمشق كانت من أكثر المناطق التي سجلت فيها وفيات العاملين الصحيين، إذ نفذ النظام السوري في هذه المناطق عمليات عسكرية واسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، تعرضت مدينة حلب بين عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٥ ، لهجمات مكثفة بالقنابل البرميلية، وبالمثل كثف النظام السوري منذ عام ٢٠١٣ هجماته في ريف دمشق وإدلب، مما أدى إلى مقتل العشرات من العاملين في القطاع الصحي.[218]

217 إكزايز، عبد الكريم، الهجمات على الرعاية الصحية في الصراع السوري، برنامج الصحة العالمي،٢٠٢١ ، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٨)، https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-11/2021-11-23-attacks-on-healthcare-in-syria-ekzayez.pdf

218 أطباء لحقوق الإنسان والكوادر الطبية مستهدفون في سوريا. (تاريخ الاطلاع: ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٥)، https://phr.org/our-work/resources/medical-personnel-are-targeted-in-syria/

سيارات الإسعاف التي جعلها نظام الأسد غير صالحة للاستخدام. معرّة النعمان الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

مستشفى الوطن في معرّة النعمان الذي تعرض لهجوم من قبل نظام الأسد وتم تحويله إلى مقر عسكري.
الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

تُعدّ الهجمات التي تُشنّ ضد العاملين في المجال الصحي من جرائم الحرب، وهي تمثل انتهاكًا لأحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وفي الواقع، وبالإشارة إلى الاتفاقيات المذكورة، قد أكد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، على ضرورة منع الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الصحي.[219] فالاتفاقيتان الأولى والثانية من اتفاقيات جنيف، اللتان تهدفان إلى حماية الجرحى والمرضى وضحايا حوادث البحر وتأمين رعايتهم، توفران أيضًا الحماية للعاملين في المجال الطبي.[220] وهؤلاء الأشخاص لا يجوز استهدافهم في مناطق النزاع، ويجب السماح لهم بأداء مهامهم الطبية. ويشير هذا المبدأ إلى وجوب وجود قدر من الاستقرار في وضع الكوادر الصحية، فضلاً عن ان القانون الإنساني الدولي يقر بوجود طواقم طبية دائمية، وأخرى مؤقتة. وفي كلتا الحالتين، يجب أن يكون الأفراد المعنيون قد تم تعيينهم رسميًا من قبل أحد أطراف النزاع. ويحظى الطاقم الطبي المؤقت بالحماية فقط أثناء تأديته لمهامه، أما إذا وقع الطاقم الطبي الدائمي في أيدي العدو، فلا ينبغي اعتباره أسير حرب، ويمكن احتجازه فقط إذا كانت هناك حاجة لخدماته في رعاية أسرى الحرب. وتكفل الاتفاقيتان الأولى والرابعة من اتفاقيات جنيف، الحماية أيضًا للمدنيين الذين يقدمون الرعاية للمقاتلين الجرحى أو المرضى ولغير المقاتلين،[221] بما في ذلك حق المدنيين المقيمين في مناطق النزاع في جمع الجرحى والمرضى وتقديم الرعاية لهم. أما البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، فقد وسّع نطاق الحماية ليشمل جميع الأشخاص الذين يؤدون الواجبات الطبية، والغى التمييز بين الكوادر العسكرية والمدنية.[222] هذا، وانتهك النظام السوري السابق في جوهره الأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية العاملين في المجال الطبي. وفي هذا الصدد، تتحمل سلطات نظام الأسد المسؤولية عن جرائم الحرب التي ارتكبتها.

تشكل الجرائم المرتكبة ضد العاملين في مجال الإعلام ايضاً، جزءاً مهماً من الجرائم التي ارتُكبت في سوريا. وإن افتقار الهجمات الموجهة ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام للمشروعية، ينبع من الحماية الممنوحة للمدنيين والأعيان المدنية بموجب القانون الإنساني الدولي، إذ تقوم على مبدأ مفاده أنه حتى في حال استخدام وسائل الإعلام لأغراض دعائية، لا يمكن اعتبارها هدفًا عسكريًا إلا في الحالات الاستثنائية. وبعبارة أخرى، ورغم عدم وجود وضع قانوني خاص بالصحفيين أو بالمعدات التي يستخدمونها،

219 . قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الجرحى والمرضى، والعاملين في المجال الطبي، وأفراد الإغاثة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، RES/٢٢٨٦، ٣ / ٥ / ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٨ / ٢ /٢٠٢٥،
https://www.refworld.org/legal/resolution/unsc/2016/en/110092

220 اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، ١٩٤٩، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٨) https:// www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1949/en/18884 اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار، ١٩٤٩، (تاريخ الأطلاع: ٢٨/ ٢/ ٢٠٢٥) https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1949/en/19862

221 . اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب ، ١٩٤٩، (تاريخ الاطلاع:٢٨ /٢/ ٢٠٢٥).
https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/١٩٤٩/en/٣٢٢٢٧

222 البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩ وبروتوكول حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية ١٩٧٧، (تاريخ الاطلاع: ٢٨/٢/٢٠٢٥) https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1977/en/104942

فإنهم يتمتعون بالحماية العامة المقررة للمدنيين والأعيان المدنية طالما أنهم لا يشاركون فعليًا في الأنشطة العسكرية. وتشمل هذه الحماية كلًا من الصحفيين المستقلين ومراسلي الحرب التابعين لأحد أطراف النزاع. وبالمثل، فإن مقار وسائل الإعلام من الاماكن المشمولة بالحماية أيضًا، إذ تُعد مؤسسات الإذاعة والتلفزيون من الأعيان المدنية وتتمتع بالحماية العامة المقررة لها. وفي الواقع، فإن مبدأ حظر الهجمات ضد الأعيان المدنية، قد ترسخ بقوة في القانون الإنساني الدولي منذ أوائل القرن العشرين، وأُعيد التأكيد عليه في البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ وفي نظام روما الأساسي.[223]

خلال فترة حكم نظام الأسد ارتُكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، حيث شملت هذه الانتهاكات الإعدامات الميدانية، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والإخفاء القسري، والهجمات على مقار المؤسسات الإعلامية، وانتهاكات حرية التعبير، وقد لوحظت هذه الممارسات في جميع مراحل الحرب الأهلية. ووفقًا لتقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) فقد قُتل ما بين آذار/مارس عام ٢٠١١ – مايو/ أيار عام ٢٠٢٤، (٧١٧) صحفيًا وعاملًا في المجال الاعلامي، من بينهم (٩) صحفيين أجانب، و(٥٣) صحفيًا قضوا حياتهم تحت التعذيب. كما يقبع (١.٦١٢) صحفيًا وإعلاميًا معتقلاً داخل السجون. وتشير الشبكة السورية إلى أن نظام الأسد، كثّف نظام الأسد ضغوطه على الصحفيين والإعلاميين من خلال سلسلة من القوانين والمراسيم الرئاسية، مخالفًا بذلك الدستور السوري لعام ٢٠١٢. ومن بين تلك القوانين أبرزها القانون رقم (٢٠) لعام ٢٠٢٢، والمرسوم الرئاسي رقم (١٧) لعام ٢٠١٢. غير أن النظام بدلاً من تخفيف القيود المفروضة على الصحفيين والإعلاميين، زاد من حدتها بإصداره قانونًا جديدًا في ٢٣ نيسان/ ابريل عام ٢٠٢٤. ووفقًا للشبكة السورية لحقوق الإنسان، تولّت وزارة الإعلام، التي تم أنشاؤها بموجب المواد المخالفة للدستور رقم (٤) و(٨) و (٩) من القانون رقم (٢٠٢٤/١٩)، الإشراف على جميع الأنشطة الصحفية والاعلامية في البلاد. وهذا سيضمن نشر دعاية نظام الأسد، وسيُحظر أي نشاط صحفي يتعارض مع أهدافه. وبالتالي، ستخضع جميع أنشطة إنتاج المعلومات ونشرها، بدءًا من المطبوعات وحتى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، للرقابة الوزارة، وهو ما شكّل انتهاكًا صارخًا لأبسط حقوق الإنسان وحرية التعبير.[224]

223 ألكسندر بالغي-غالوا، حماية الصحفيين ووسائل الإعلام في فترة النزاع المسلح، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد: ٨٦، الرقم : ٨٥٣، ٢٠٠٤، ص: ٣٧ – ٦٧. (الترجمة، ICRC: https://casebook.icrc.org/case-study/protection-journalists). (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/١).

224 SNHR، في اليوم العالمي لحرية الصحافة: تم توثيق مقتل ٧١٧ صحفياً وعاملاً في وسائل الإعلام على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مارس/آذار ٢٠١١، من بينهم ٥٣ لقوا حتفهم بسبب التعذيب، ٢٠٢٤. https://snhr.org/wp-content/uploads/2024/05/S240419E.pdf. (تاريخ الاطلاع: ١ / ٣ / ٢٠٢٥).

٨.٢. مشكلة المساعدات الإنسانية

لقد فاقم الحرب الاهلية في سوريا والتي استمرت ١٣ عامًا، الأزمة الإنسانية في البلاد. وبلغت الحاجة إلى المساعدات الإنسانية مستوىً بالغ الأهمية، حتى انه بالرغم من انتهاء الحرب الاهلية، الا ان الحاجة إلى المساعدات الإنسانية ما زالت مستمرة. ومع ذلك، فقد أدى توقف النزاع المسلح وسقوط نظام الأسد إلى حل مشكلة عرقلة المساعدات الإنسانية. بينما وفقًا لمنظمة العفو الدولية، مع استمرار الحرب، قيّد نظام بشار الأسد تدفق المساعدات الإنسانية.[225] وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فانه اعتبارًا من فبراير/شباط ٢٠٢٤، ان عدد السوريين المحتاجين الى المساعدات الانسانية بلغ (١٦.٧) مليون سوري. ويُشكل نقص أو فقدان الوثائق الشخصية، بالإضافة إلى غياب أو فقدان أو إتلاف وثائق السكن والأراضي والممتلكات، مشكلةً خطيرةً لمئات الآلاف من النازحين داخليًا، مما يُسبب آثارًا جسدية ونفسية بالغة. ومن ناحية أخرى، فقدت الليرة السورية منذ شباط/فبراير عام ٢٠٢٣ نحو نصف قيمتها أمام الدولار الأمريكي. كما أن محدودية التمويل وهجرة الكفاءات من الموارد البشرية المؤهلة أدت إلى تدهور جودة الخدمات وتقييد إمكانية الوصول إليها، مما يعرّض المزيد من الأشخاص للخطر. إضافة إلى ذلك، فإن تزايد عدد المقيمين داخل المخيمات، تظهر الحاجة الملحة إلى تحسين الخدمات وتوفير الحد الأدنى من المعايير لضمان ظروف معيشية كريمة. كما إن الأزمة المتعددة الجوانب في سوريا، أثرت بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر احتياجًا للمساعدة، بما في ذلك ذو الإعاقة، حيث إن حرمان الأفراد من الخدمات الأساسية يجعلهم أكثر ضعفًا، مما يُثقل كاهل التماسك الاجتماعي. وبدون تمويل عاجل ومستدام، قد تتدهور الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والكهرباء والتعليم. وفي هذه المرحلة يمثل الاستثمار في الخدمات الأساسية أمرًا حيويًا لمنع تفاقم الأزمة وظهور أزمة إنسانية أكبر.[226]

وبالطبع، لم تنتهِ الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، مع سقوط نظام الأسد في ٨ كانون الأول عام ٢٠٢٤، بل على العكس، لم يعد هناك أي عائق أمام إعادة إعمار سوريا وتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان الوصول مجددًا إلى الاحتياجات الأساسية. غير أن البلاد التي تحولت إلى أنقاض بعد الحرب، تفتقر إلى التمويل الكافي والموارد البشرية اللازمة لتحقيق ذلك. ووفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) الصادر في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٢٥، بعنوان «الأولويات الإنسانية»، لا يزال عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية (١٦.٥) مليون شخص، ويجب

225 منظمة العفو الدولية، سوريا ٢٠٢٣، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/١).
https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/syria/report-syria/

226 OCHA، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٢٤. (تاريخ الاطلاع: ٢ / ٣ / ٢٠٢٥). https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-2024-humanitarian-needs-overview-february-2024-enar

تأمين المساعدات العاجلة لـ (٦.٧) ملايين، منهم خلال الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير – آذار/مارس ٢٠٢٥، وهو ما يتطلب تمويلًا قدره (١.٢) مليار دولار. وينبغي تخصيص هذا المبلغ في المجالات ذات الأولوية التالية: الحماية العامة، وحماية الأطفال، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأنشطة إزالة الألغام، وتنسيق المخيمات وإدارتها، والتعافي وسبل العيش، والتعليم، والأمن الغذائي والزراعة، والصحة، والتغذية، والمأوى، والمواد غير الغذائية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والتنسيق والخدمات المشتركة، والاتصالات الطارئة والخدمات اللوجستية.[227]

ووفقًا لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الصادرة في ٢٠ شباط/فبراير عام ٢٠٢٥، فقد عاد منذ مطلع كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٢٤، نحو (٢٩٢,١٥٠) سوريًا إلى بلادهم عبر الدول المجاورة. وإضافة إلى ذلك، ووفقًا لأحدث البيانات التي جمعتها المفوضية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فانه حتى ٩ شباط/فبراير عام ٢٠٢٥، فقد عاد نحو (٨٢٩,٤٩٠) نازحًا داخليًا إلى مناطقهم الأصلية منذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٢٤. وبذلك يكون أكثر من مليون سوري قد عادوا إلى مناطق سكنهم منذ سقوط نظام الأسد. وتواصل المفوضية تقديم المساعدات والخدمات الأساسية في مجال الحماية للعائدين وغيرهم من السوريين الأكثر ضعفًا من خلال شبكة مراكزها المجتمعية المنتشرة في جميع أنحاء سوريا. وفي عام ٢٠٢٥ أعادت المفوضية تشغيل أربعة مراكز مجتمعية جديدة، ليصل عدد المراكز العاملة في سوريا إلى (١٠٦) مراكز. وتشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أن الحاجة إلى المساعدات الإنسانية والدعم النفسي والاجتماعي، قد ازدادت مع عودة السوريين إلى مناطقهم الأصلية، فضلاً عن أن المشاكل المتعلقة بتوثيق الحالة المدنية وملكية العقارات والحصول على فرص عمل، تعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع السوري. ومع ذلك، ونتيجة لارتفاع الإيجارات وخيارات السكن المحدودة، يضطر العديد من العائدين إلى مشاركة السكن مع عائلات أخرى أو العيش مع أفراد الأسرة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاكتظاظ وانعدام الخصوصية والتوترات.[228]

227 OCHA، أولويات الاستجابة الإنسانية: الجمهورية العربية السورية، يناير/كانون الثاني - مارس/آذار ٢٠٢٥. (تاريخ الاطلاع: ٢ / ٣ / ٢٠٢٥). https://www.unocha.org/attachments/f52c8967-2d37-4d7e-9137-6123313b2c24/Humanitarian%20Response%20Priorities_Jan%20-%20Mar%202025%20-%20Syrian%20Arab%20Republic%20%281%29.pdf

228 UNHCR، التحديث الإقليمي السريع رقم ١٥، الوضع في سوريا والأزمة، ٢٠٢٥. (تاريخ الإطلاع: ٢ / ٣ / ٢٠٢٥). https://reporting.unhcr.org/syria-situation-crisis-regional-flash-update-15

وبموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، يُحظر إحداث حالة من التجويع أو استخدامها كأسلوب من أساليب الحرب. ووفقًا للقاعدة رقم (٥٣) التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، فانه «يُحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب». وارتباطًا بذلك تنص القاعدة رقم (٥٤) على أنه «يُحظر مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تعطيل اي من الاهداف الاساسية المندرجة ضمن الاهداف التي لا يمكن الاستغناء عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة». وفي جوهر الأمر فإن منع تجويع المدنيين لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية. ومن هذا المنطلق، تنص قواعد القانون الإنساني الدولي العرفي على وجوب عدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية أو عمل العاملين في مجالها. فوفقًا للقاعدة رقم (٥٥)، فانه «يتعين على أطراف النزاع السماح بمرور المساعدات الإنسانية بسرعة ومباشرة ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين وتسهيل وصوله، شريطة أن تُقدَّم هذه المساعدات بطريقة محايدة ودون تمييز، ودون أن يُخل ذلك بحق الأطراف في المراقبة». وأخيرًا تنص القاعدة رقم (٥٦)، على أنه «يتعين على أطراف النزاع ضمان حرية تنقل العاملين المصرح لهم العمل في مجال المساعدات الإنسانية لتمكينهم من أداء واجباتهم، ولا يجوز تقييد هذه الحرية إلا لأسباب عسكرية ضرورية وبصورة مؤقتة».[229] علاوة على ذلك، تنصّ القواعد المُستمدة من القواعد الآمرة أيضًا على أن تعمّد إخضاع السكان للتجويع بشكل منهجي، يشكل جريمة ضد الإنسانية. ويظهر نص مماثل في المادة رقم (٧) من نظام روما الأساسي التي تتناول الجرائم ضد الإنسانية

منذ بداية النزاع المسلح في سوريا استخدم نظام الأسد سياسة التجويع كسلاح في الحرب، حيث تعمد منع وصول الاشخاص إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، والماء، والدواء، والكهرباء، والوقود، ووسائل الاتصال أو تقييدها بشكل تعسفي. وقد حاصر النظام المناطق السكنية ذات الكثافة السكانية العالية ومنع بشكل منهجي وصول منظمات الإغاثة الإنسانية إلى تلك المناطق

229 هنكارتس، جان ماري، دوسوالد بيك، ل.، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد: ١، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، ٢٠٠٥، https://www.refworld.org/reference/research/icrc/2005/en/98261 (تاريخ الاطلاع: ٣ / ٣ / ٢٠٢٥).

وذكرت التقارير، انه تم توثيق تعرض أكثر من أربعين منطقة سكنية كانت تحت الحصار خلال فترة النزاع، وتبين أن معظم هذه المناطق تقع في ضواحي دمشق وحمص. وان أكثر من (١.٣) مليون شخص يعيش تحت الحصار، في حين واجه نحو (١.١) مليون شخص آخر خطر الحصار.[230] ويُقدّر أن نحو (٤٠٠) ألف مدني كانوا تحت الحصار في منطقة الغوطة الشرقية وحدها،[231] حتى ان بعض حالات الحصار استمرت لفترات طويلة، إذ يُعرف حصار الغوطة الشرقية بأنه الأطول، حيث دام لمدة خمس سنوات (ما بين ٢٠١٣ -٢٠١٨).[232]

ومنع نظام الأسد دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، وقطع الامدادات الأساسية للحياة مثل الغذاء والدواء والكهرباء والماء والوقود، مما أجبر المدنيين على مواجهة خيار مميت بين الجوع والمرض والقصف. ففي الغوطة الشرقية وبينما يكافح الناس للبقاء على قيد الحياة بوجبة واحدة يوميًا، سُجِّلت وفيات الكثير من الأطفال بسبب سوء التغذية.[233] ونتيجةً للحصار، فقد ما لا يقل عن (٣٩٧) مدنيًا حياتهم، من بينهم (٢٠٦) أطفال، و(٦٧) امرأة، معظمهم بسبب نقص الغذاء والدواء.[234] وفي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، الذي فرض عليه النظام أيضًا حصارًا بين عامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤، توفي (١٩٤) شخصًا جوعًا، بينهم (١٢) طفلًا ورضيعًا، و(٤١) من كبار السن.[235]

وفي المناطق التي فرض عليها نظام الأسد الحصار في سوريا، صدرت فتاوى تجيز أكل لحوم الحمير والقطط والكلاب بسبب الجوع الشديد. وبعد الحصار لجأ الناس إلى أكل أوراق التوت والأعشاب البرية في محاولة للبقاء على قيد الحياة.[236]

230 تشوبرسكي، م.، عيتاني، ف.، نيمو، ب.، هيغنز، إي.، بيلز، اقتحام حلب، تقرير الحصار، ص: ١٢ – ١٥. http://www.jstor.org/stable/resrep03700.6

231 https://syriaaccountability.org/ghouta-siege-un-must-respond-to-government-sanctioned-starvation-and-civilian-harm/ (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٥/١٦).

232 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لجنة التحقيق الدولية المستقلة في الجمهورية العربية السورية، الحصار كسلاح حرب: تطويق، تجويع، استسلام، إخلاء، ٢٠١٨، ص: ٣.

233 https://syriaaccountability.org/ghouta-siege-un-must-respond-to-government-sanctioned-starvation-and-civilian-harm/ (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٥/١٦)؛ https://www.aa.com.tr/tr/analiz-haber/cehenneme-donusen-cennet-dogu-guta/1070583 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٥/١٧).

234 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، حصار الغوطة الشرقية في دمشق شكل من أشكال العقاب الجماعي ، ٢٠١٧، ص: ٢.

235 https://www.amnesty.org.uk/yarmouk-camp-starvation-siege-syria تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٨

236 https://www.aa.com.tr/tr/dunya/abluka-altindaki-suriyelilere-kedi-kopek-eti-yenilebilir-fetvasi/209764 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٨/١). **انظر أيضًا**-https://www.aa.com.tr/tr/dunya/fetva-kusatma-altinda-yasayanlari-kapsiyor/207861(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٨/١).

الدمار الذي سببه نظام الأسد في منطقة اليرموك حيث حُكم على المدنيين بالموت جوعاً.

الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

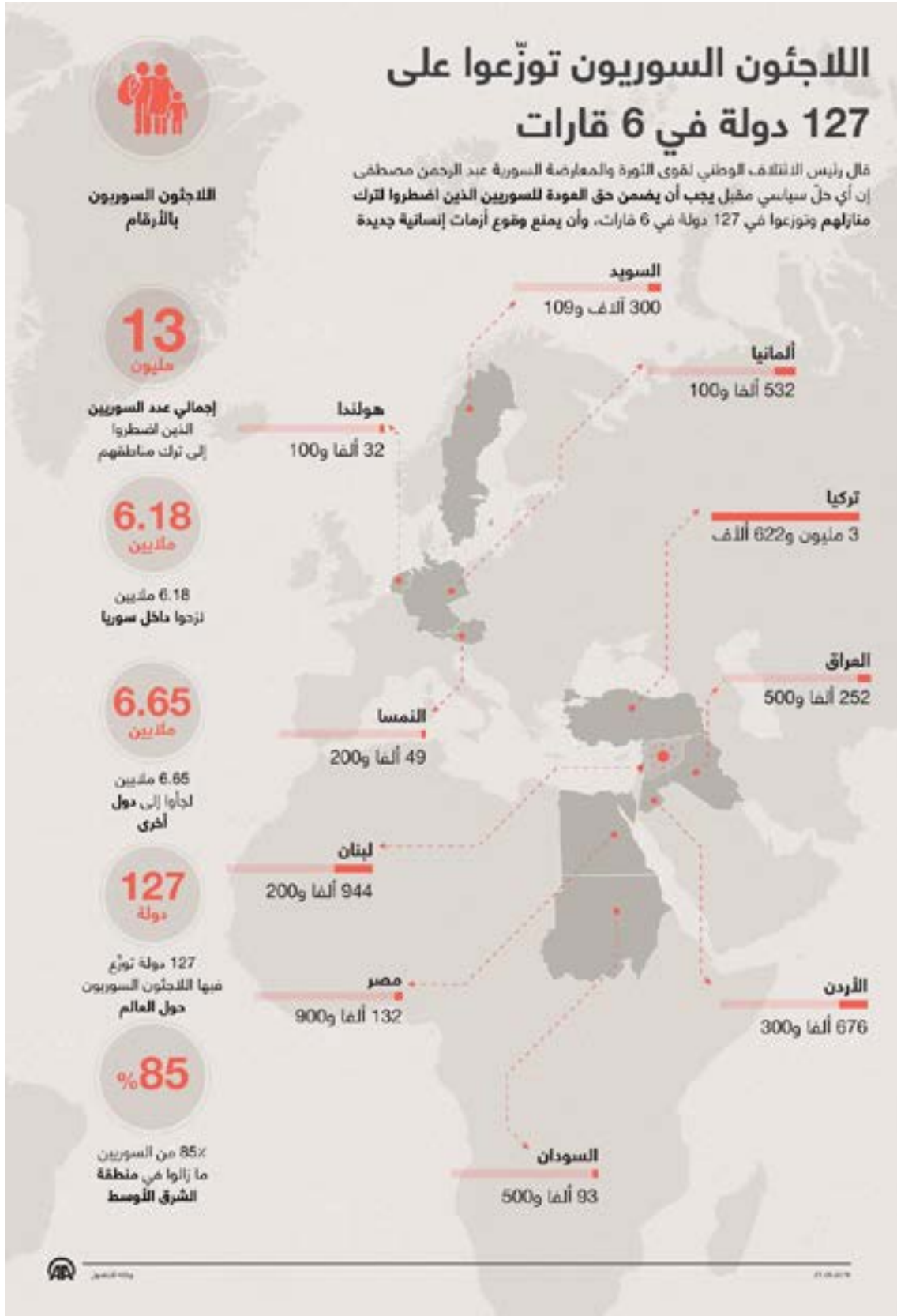
اللاجئون السوريون توزّعوا على 127 دولة في 6 قارات
قال رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عبد الرحمن مصطفى إن أي حلّ سياسي مقبل يجب أن يضمن حق العودة للسوريين الذين اضطروا لترك منازلهم وتوزعوا في 127 دولة في 6 قارات، وأن يمنع وقوع أزمات إنسانية جديدة
اللاجئون السوريون بالأرقام
13 مليون
إجمالي عدد السوريين الذين اضطروا إلى ترك مناطقهم
6.18 مليون
6.18 مليون نزحوا داخل سوريا
6.65 مليون
6.65 مليون لجأوا إلى دول أخرى
127 دولة
127 دولة توزّع فيها اللاجئون السوريون حول العالم
%85
85٪ من السوريين ما زالوا في منطقة الشرق الأوسط
السويد
300 ألف و109
ألمانيا
532 ألفا و100
هولندا
32 ألفا و100
تركيا
3 مليون و622 ألف
العراق
252 ألفا و500
النمسا
49 ألفا و200
لبنان
944 ألفا و200
مصر
132 ألفا و900
الأردن
676 ألفا و300
السودان
93 ألفا و500

٢. ٩. حرية الدين والمعتقد

ينبغي إدراج حرية الدين والمعتقد ضمن الانتهاكات التي يرتكبها نظام الأسد في سوريا. وينبغي ادراج هذه الانتهاكات[237] في سياق علاقة عائلة الأسد بالطائفة النصيرية.[238] فالمجتمع السوري في ظل حكم حزب البعث اتسم ببنية مجزأة وغير متجانسة، تميزت بانقسامات عميقة تاريخيًا. وقد نتج هذا الانقسام عن عوامل جغرافية إلى جانب الاختلافات العرقية والدينية والطبقية.[239]

وبينما كان العرب السنة يتمتعون تقليديًا بمكانة دينية وسياسية مهيمنة، أصبحت الطائفة النصيرية مع وصول حزب البعث إلى الحكم قوة مؤثرة في السياسة والجيش والبيروقراطية في البلاد. وقد كانت الأقليات، مثل النصيريين، حضيت بتمثيل مبالغ فيه في قلب النظام البعثي. كما عمد النظام إلى تصوير السنة كجماعة اجتماعية غير جديرة بالثقة، في حين سعى الى ترسيخ الاعتماد على الأقليات من خلال تصويرهم كحماة له. وأدى ذلك إلى خلق مناخ دائم من انعدام الثقة والعداء داخل المجتمع، مما جعل إعادة بناء السلام الاجتماعي أمرًا بالغ الصعوبة. وقد تعمّد النظام البعثي تعميق الانقسامات العرقية والطائفية بهدف إضعاف التضامن الاجتماعي.[240]

وقام نظام الأسد بتعيين أعداد كبيرة من أبناء الطائفة النصيرية في المناصب الحساسة مثل أجهزة الأمن والمخابرات والجيش، وبهذه الطريقة تمكن النصيريون، رغم كونهم أقلية في سوريا، من فرض هيمنتهم خلال فترة حكم الأسد.[241] وفي الواقع، كان استقرار حافظ الأسد في السلطة من سبعينيات القرن الماضي إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، بفضل هذه الكوادر.[242] ومن هذا المنطلق تشكل النظام في سوريا على أساس الانتماء العرقي والطائفي.[243] أما أتباع مذهب الطائفة النصيرية، الذين كانت علاقاتهم بالعالم الخارجي محدودة، فانهم ينظرون إلى أنفسهم على انهم متفوقين على أتباع المذاهب والمعتقدات الأخرى،[244] وهذه النظرة المتعالية كانت من أبرز الأسباب التي أدت إلى الانتهاكات الموجهة ضد «الآخر.»

237 الشخص الذي يُقال إنه مؤسس النصيرية هو أبو شعيب محمد بن النصير النميري (ت ٨٨٣/٢٧٠). انظر TDV، DİA، مقالة ابن نصير. (تاريخ الإطلاع : ٢٠٢٥/٧/٩). https://islamansiklopedisi.org.tr/ibnun-nusayr

238 للحصول على المزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر القسم بعنوان «1. الخلفية التاريخية والسياسية لنظام الأسد في سوريا».

239 هينبوش، ريموند أ. (١٩٨٢)، سوريا في ظل البعث: تشكيل الدولة في مجتمع مجزأ، الدراسات العربية الفصلية، الصيف، المجلد. ٤، رقم ٣، ص: ١٧٨؛ أتامان، محي الدين (٢٠١٢) الصراع على السلطة في سورية: نظام البعث، والمطالب الاجتماعية، والمجتمع الدولي. مؤسسة البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، ص: ١٠.

240 أتامان، المرجع السابق، ص: ١٠؛ هينبوش، المرجع السابق، ص: ١٨١–١٨٢؛ كوس، طلحة (٢٠٢٥)، خارطة الطريق لتحقيق السلام والاستقرار في سوريا، الأكاديمية الوطنية للاستخبارات، ٢٠٢٥، ص: ٩.

241 SETA، دور الأسد ومكانته ومستقبله في الحرب الأهلية السورية، اسطنبول، ٢٠١٨، ص: ١٩.

242 المرجع السابق، ص: 10.

243 المرجع السابق، ص:9.

244 مؤسسة الأبحاث التركية، الجماعات العرقية والدينية في سوريا، ٢٠٢٥، ص ٩.

في أعقاب فترة حكم حافظ الأسد استمرت الانتهاكات ذات الطابع الطائفي التي ارتكبها أبناء الطائفة النصيرية خلال عهد بشار الأسد في تأجيج التوتر داخل البلاد. ولقد تميز الحكم القائم على المذهب النصيري في عهد بشار الأسد، بعدم الاحترام والتعصب وانعدام التسامح تجاه الفئات التي اعتبرها «الآخر»، مما مهّد الطريق لارتكاب انتهاكات ضد الجماعات الدينية والعرقية المختلفة. كما إن احتفاظ فئة معينة بالسلطة من خلال استخدام القوة وارتكاب انتهاكات لحقوق الآخرين كان أحد الأسباب الأساسية لاندلاع الاحتجاجات في سوريا عام ٢٠١١.[245]

عقب اندلاع الاحتجاجات سعى نظام بشار الأسد، إلى تأجيج العداء بين الطائفتين السنية والنصيرية من خلال تنفيذ الميليشيات المعروفة باسم «الشبّيحة» المؤلفة في معظمها من أبناء الطائفة النصيرية، هجمات ضد المدنيين السنة.[246] وقد استخدم النظام عمدًا تعبير «الإرهاب السني» لوصف الاحتجاجات، بهدف تضليل الرأي العام الدولي من جهة، وترهيب الأقلية النصيرية من جهة أخرى.[247] كما وصف النظام، المحتجين بأنهم «السنة المتطرفون» لتحقيق أهدافه المماثلة.[248] وأسهمت جهود النظام في التلاعب، إلى جانب التدخلات الخارجية والصراعات التي شهدتها المنطقة، في تمزيق البنية الاجتماعية الهشة داخل البلاد، مما أدى إلى تحول الاحتجاجات التي بدأت عام ٢٠١١، إلى حرب اهلية طائفية بحلول عام ٢٠١٣.[249]

وعقب اندلاع الحرب الأهلية، واصل النظام انتهاكاته القائمة على أساس ديني وعرقي بوتيرة متصاعدة. ونتيجة لسياسته، وكما هو موضح في التقرير، انتهك النظام بشكل ممنهج الحقوق والحريات الأساسية، وعلى سبيل المثال، الحق في الحياة، وحظر التعذيب، والحق في الحرية والأمن، من خلال إجراءاته التي استهدفت أتباع مختلف الديانات والطوائف. علاوة على ذلك، منع النظام أعضاء مختلف الديانات والطوائف من ممارسة شعائرهم الدينية.

ومن بين الانتهاكات التي ارتكبها النظام ضد حرية الدين والمعتقد، قصف أماكن العبادة التي تُمارس فيها الشعائر الدينية، وهو انتهاك يحول دون ممارسة الحياة الدينية بحرية. فالاعتداءات التي استهدفت المساجد، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا أو إصابات في صفوف المدنيين،[250] تشكل مثالًا على الهجمات التي خرق فيها النظام بعدة أفعاله عددًا من القواعد والمعايير الدولية، ونتجت عنها انتهاكات جسيمة. كما تعرضت المساجد ذات الأهمية التاريخية والثقافية الكبيرة في سوريا للتدمير سواء ان كان بصورة جزئية أو كلية

245 SETA، المرجع السابق، ص: ١٠.
246 مؤسسة الدراسات التركية، المرجع السابق، ص: ٧.
247 http://aa.com.tr/tr/analiz/gorus-idlib-in-bize-anlattiklari-/1764689، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٧/٩).
248 مؤسسة الدراسات التركية، المرجع السابق، ص: ٦.
249 المرجع السابق، ص: ٦.
250 انظر https://www.trthaber.com/haber/dunya/esed-rejiminden-hamada-camiye-saldiri-403843.html .تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٧/١٨ https://www.yenisafak.com/dunya/esed-cami-vurdu-5-olu-20-yarali-2313709 /تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٧/١٨.

جراء هجمات النظام.[251] ومن بين الأبنية التي دمرها نظام الأسد بالقصف في مدينة معرة النعمان، والتي تعد جزءًا من معالم التراث الثقافي للمدينة، كان «جامع معرة النعمان الكبير».[252]

كما ان تدمير نظام الاسد، لآلاف المدارس، حرم الاطفال من حقهم في تلقي التعليم. وعليه، فقد استُخدمت العديد من المساجد إلى جانب وظيفتها الأساسية كمكان للعبادة، كمدارس يتلقى فيها الأطفال التعليم.[253] ومن بين المساجد التي تم تحويل جزء منها إلى مدارس، «مسجد عثمان بن عفان» الواقع في حي مساكن هنانو،[254] والذي تعرض لهجوم من قبل قوات نظام الاسد، في ٤ شباط/فبراير عام ٢٠١٤. وفي تقرير أعدته الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، وردت قائمة بأسماء أشخاص بينهم نساء وأطفال فقدوا حياتهم نتيجة القصف الذي وقع أثناء تلقيهم التعليم في المدرسة الواقعة داخل المسجد.[255]

لم يقتصر استهداف النظام على المساجد فحسب، بل شمل أيضًا أماكن العبادة الخاصة بالمسيحيين، حيث وفقًا لتقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، نفّذت قوات بشار الاسد، ما بين آذار/مارس عام ٢٠١١ – أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٩، (٧٥) هجوماً، استهدف (٤٨) موقعًا مخصصًا لعبادة المسيحيين.[256]

وقد فاقم من وطأة هذه الانتهاكات، استهداف قوات النظام لدور العبادة والمدنيين خلال الفترات التي تعتبر ذات أهمية خاصة للمسلمين، مثل شهر رمضان الكريم وعيد الأضحى المبارك.[257] ووفقًا لتقرير أعدته الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، فإن البيانات المتعلقة بعدد المدنيين الذين قُتلوا على يد نظام الأسد خلال شهر رمضان الكريم وأعياد الأضحى المبارك بين عامي ٢٠١١ -٢٠١٩ جاءت على النحو التالي:

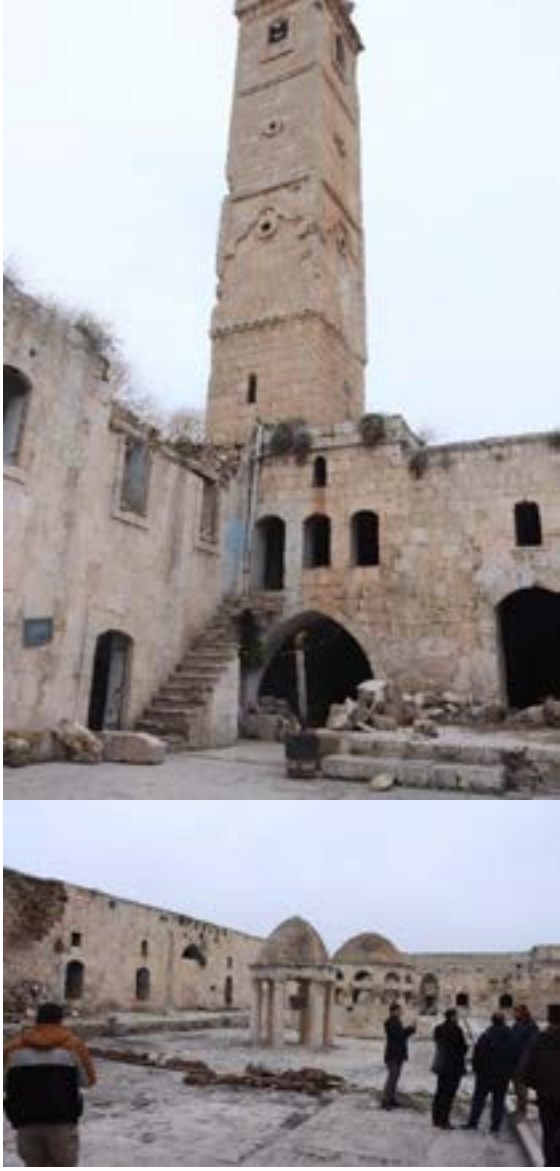

الجامع الكبير في معرّة النعمان الذي قصفه نظام الأسد.

الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

251 انظر https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriyede-rejim-camileri-vuruyor/10748 تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٧/١٨.
https://snhr.org/blog/2014/10/13/the-syrian-regime-targets-a-hospital-a-clinic-a-market-a-school-and-two-mosques-in-saraqeb/ تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٧/١٨.
https://snhr.org/blog/2014/03/26/41626/ تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٧/١٨.

252 https://www.tihek.gov.tr/tihek-heyetinden-suriyede-bessar-esed-rejimi-tarafindan-gerceklestirilen-insan-haklari-ihlallerine-yonelik-raporlama-calismalari-kapsaminda-idlipe-bagli-maaret-el-numan-kentine-ziyaret/ عالطالا خيرات: ١٨/٧/٢٠٢٥.

253 SNHR، سوريا بلا مساجد ٢٠١٤، ص: ١.

254 يقع في شرق حلب ويعتبر من أكثر أحياء المدينة اكتظاظاً بالسكان.

255 SNHR، القوات الحكومية تستهدف أماكن العبادة عمداً (قصف مسجد يحتوي على مدرسة) ٢٠١٤.

256 SNHR، استهداف أماكن العبادة المسيحية في سوريا يشكل تهديدا للتراث العالمي، ٢٠١٩، ص: ٥.

257 SNHR، ٢٠٦٧٨ قُتل مدنيون خلال شهري رمضان وعيد الفطر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩، كما تم استهداف مئات المساجد، ٢٠١٩، ص: ١.

NO
MUSLIMS

التوقيت الزمني المقدس	عدد الضحايا المدنيين
شهر رمضان الكريم (٢٠١١-٢٠١٩)[٢٥٨]	١٦.١١٤
عيد الأضحى المبارك (٢٠١١-٢٠١٩)[٢٥٩]	١.٤٧٥

واشارت المقابلات التي أجرتها مؤسستنا مع الضحايا السوريين، الى أن العديد من الأشخاص تعرضوا للتعذيب لأسباب دينية، وتم منعهم من أداء شعائرهم الدينية. ووفقًا لهذه الشهادات، فقد ذكروا بأن الأشخاص المحتجزين في السجون تعرضوا للتعذيب بسبب اداءهم للصلاة،[260] اذ انه كان يحُظر عليهم الذهاب إلى المساجد أو أداء الصلاة،[261] وأن من كان يصلي في المسجد أو داخل السجن كانوا يعيشون في خوف دائم من تعرضهم للتعذيب.[262] كما وردت إفادات تقول بأن بعض الأشخاص اعتُقلوا لمجرد أنهم أطلقوا لحاهم أو كانوا يؤدون الصلاة.[263] وبالمثل، أُشير في هذه المقابلات، إلى أن النظام كان يوجّه إهانات إلى القيم الدينية المقدسة،[264] ويجبر المحتجزين على إنكار معتقداتهم الدينية.[265]

هذا، ولم تقتصر انتهاكات حرية الدين والمعتقد التي تعرض لها السوريون على ما يحدث داخل البلاد، بل طالت أيضًا أولئك النازحين السوريين ايضاً. فبالنسبة للسوريين المهجرين داخليًا وخارجيًا، فهم ايضاً تعرضوا لانتهاكات تتعلق بحرية الدين والمعتقد. وقد أدت موجة اللجوء الواسعة الناجمة عن الحرب الأهلية السورية، إلى تصاعد حدة العنصرية المعادية للمسلمين في أوروبا،[266] حيث واجه اللاجئون السوريون في الدول الأوروبية، أشكالًا متعددة ومختلفة من التمييز والاضطهاد نتيجة تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا.[267]

258 المرجع السابق، ص: ٥.
259 المرجع السابق، ص: ٨.
260 محضر رقم ٢٥.
261 محضر رقم ٩.
262 انظر: محضر رقم ٥، محضر رقم ١٤، محضر رقم ٢٥.
263 جاء ذلك خلال اللقاء الذي اجري مع قائد شرطة أعزاز السابق أحمد زيدان، في إطار الزيارة الميدانية التي قامت بها مؤسستنا الى المنطقة.
264 محضر رقم ٥.
265 محضر رقم ١٤.
266 https://www.setav.org/yorum/musluman-yasamayan-ulkelerde-bile-islamofobi-var (عالطالا خيرات:١٧/٧/٢٠٢٥)
267 https://www.aa.com.tr/tr/ayrimcilikhatti/musluman-karsitligi/fransada-toplum-disina-itilen-suriyeli-multeciler-entegrasyon-sorunu-yasiyor/1815533 (تاريخ الاطلاع١٧ :/٧/٢٠٢٥).

III.

الدراسة الميدانية لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا

- انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المدنيين.
- استخدام أسلحة محظورة.
- الاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري.
- الاحتجاز التعسفي والإعدام خارج نطاق القضاء.
- التعذيب وسوء المعاملة.
- الاختفاء القسري.

٣. الدراسة الميدانية لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا

أجرت مؤسستنا دراسة ميدانية داخل سوريا لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في عهد بشار الأسد وإجراء تحقيقات ميدانية بشأنها. وفي هذا القسم تم دعم انتهاكات حقوق الإنسان، التي نوقشت بالتفصيل في القسم الثاني من المنظور القانوني، بالبيانات الأولية التي جُمعت خلال الزيارات الميدانية. ويعرض هذا القسم مباشرةً ملاحظات وشهادات شهود ومسؤولين من الإدارة الجديدة بشأن انتهاكات النظام السابق، كاشفاً بذلك عن حجم تلك الانتهاكات التي ارتكبها النظام.

ويتم تقييم المعلومات التي تم جمعها من خلال الشهادات والملاحظات أثناء الزيارات الميدانية من المنظور القانوني، ويتم كذلك تقديمها في هذا القسم تحت ثلاثة عناوين فرعية: ١) الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المدنيين، ٢) استخدام الأسلحة المحظورة، ٣) الاعتقالات وسوء المعاملة والاختفاء القسري

٣.١. الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المدنيين

في هذا الجزء سيتم عرض الممارسات العدوانية للنظام الموجهة ضد المدنيين والانتهاكات المتعلقة بحقوق الملكية بالاستناد إلى شهادات الشهود. ومن المؤكد أن هذا العدوان قد أدى إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة بين المدنيين، وإلى عمليات نزوح قسري، وانتهاكات في حقوق الملكية. علاوة الى ذلك، تُعد استهدافات النظام للبنية التحتية الأساسية، ولا سيما في قطاع الصحة، ومحاولاته إخفاء أو طمس الأدلة المتعلقة بهجماته، من بين العناصر المهمة الأخرى التي سيتم تسليط الضوء عليها في هذا القسم.

ولوحظ أن نظام الأسد قام بقصف المدن بشكل عشوائي ودون تمييز بين الأهداف ان كانت مدنية ام لا. وقد أثبتت عمليات التفتيش الميدانية أن المناطق السكنية أصبحت غير صالحة للسكن نتيجة القصف. ويصف شهود عيان استهداف المدنيين على النحو التالي:

«ففي الطريق الرئيسي كانت الرشاشات تطلق النار. وكانوا يرمون أشياء تشبه البراميل المتفجرة. وكانوا يستهدفون السيارات. وكنا نختبئ تحت الأشجار أو نحاول الهروب ونحن تحت نيران الرصاص.» (ح. ای. آ)

«كان القصف عشوائيًا تمامًا. وكانوا يطبقون سياسة الأرض المحروقة، يريدون حرق وتدمير كل شيء. اذ كان هدفهم السيطرة على حلب بأي ثمن كان، حيث ضربوا حياة الناس عرض الحائط ولم يولوا لهم اي اهمية على الإطلاق. وفي النهاية، جمعوا الناس في الحافلات الخضراء ورحّلوهم إلى الشمال... اما عن المنازل التي تعود ملكيتها لشخصي، فقد تم تدمير اثنين منها بالكامل وأصبحتا ركاماً. ومنزلي الواقع في حلب فقد دُمّر بصاروخ سكود عام ٢٠١٣، أما بيتي الواقع في القرية فهو أيضًا مهدّم، ولا أستطيع العودة إلى أيٍّ منهما. لقد فقدت المواشيَّ وكذلك شاحنتي ولم يبقَ لي أي مصدر رزق.» (م. آ. ج)

لقد ذكر أن النظام انتهج سياسة تهدف إلى اخلاء المناطق التي تنتشر فيها المعارضة. وتُطبّق هذه السياسة عادة بعد أن تنتقل السيطرة على المناطق الخاضعة للمعارضة، إلى يد النظام. اضافة الى ذلك، يبدو أن المناطق التي يمكن وصفها بالخطوط الحدودية قد دُمرت بالكامل، وذلك لإجبار سكان المدن على النزوح. ويمكن القول إن هذه الممارسة كانت تهدف من جهة إلى معاقبة السكان المحليين، ومن جهة أخرى إلى إنشاء مناطق عازلة تخدم مصالح النظام. وقد اتُّبعت هذه السياسة في المدن التي تقع بين إدلب وحلب مثل معرّة النعمان وسراقب وخان شيخون، وكذلك في أحياء تحيط بدمشق مثل العسالي والقابون وجوبر، أو في أحياء ذات مواقع استراتيجية في حمص مثل الخالدية وجورة الشياح. وقد عبّر شهود من إدلب وحمص، بما يتوافق مع أقوال ضحايا آخرين، عن سياسة التهجير التي انتهجها نظام الأسد على النحو التالي:

«استخدمت (قوات النظام) كل أنواع الأسلحة مثل الطائرات، وقذائف المدفعية، وصواريخ أُطلقت من البحر. وانتهجوا سياسة الإحراق والتدمير، أي تكتيك ‹الأرض المحروقة›. ولم يعد هناك سبيل للبقاء في قُرانا. فخرجنا مع عائلاتنا ونحن نَحمل ما علينا من ثياب فقط ولجأنا إلى هنا، الى شمال سوريا. وكان هدفنا أن ننعم ببعض من الأمان لأنفسنا ولعائلاتنا ونحافظ على شرفنا. لقد تركنا أملاكنا وممتلكاتنا وسبل عيشنا وحياتنا وراء اظهرنا؛ وكنا نريد فقط سلامة وأمن أطفالنا وعائلاتنا. لقد استخدم نظام الأسد كل الأساليب المنهجية الممكنة ضِدّنا. وحتى ونحن هنا لم يَكفّ عن القصف؛ هاجمنا بالطائرات والصواريخ والدبابات وقذائف المدفعية دون توقف. والآن بلدنا مدمر تمامًا. قُرانا وبيوتنا كلها سُوّيت بالأرض، ولم يبق في المنطقة منزل قائم. حتى الأشجار قطعوها، وبعد رحيلنا، اقتلعوا الأشجار من جذورها. وكان هدفهم اخلاء هذه المنطقة من سكانها، وحرمانها من البشر، وتحويلها إلى أرضٍ قاحلة. لقد كانوا بقادتهم وضبّاطهم يقولون ‹سنحرثها وندفنكم فيها، وسنزرع مكانها أشياء أخرى.› وفعلاً قاموا بحراثتها.» (آ. آ. آ)

«انظروا، هذه والدة (يو). لقد كان (يو) صحفيًا وصديقي في ذات الوقت.... اعتُقل عام ٢٠١٢. وعندما رأت والدته جثة ابنها بين صور «قيصر» احترق قلبها على فلذة كبدها ألمًا. .. لقد احترق منزلها وقامت الام باصلاحها، وبالرغم من هذا ما زالت تعيش في حي الخالدية. ماهي جريمتها ؟ ..هل جريمتها هي كونها من الخالدية! ..عندما استعاد النظام السيطرة على الحي، زعم باننا «إرهابيين»، وطُردنا من الخالدية... تخيّلوا، الآن في الخالدية لا كهرباء، ولا ماء، ولا حتى برج اتصالات واحد. وكانت مبررات النظام، أنه يعتبر سكان هذا الحي «إرهابيين». ولم يعد سوى ٢-٣٪ من سكان الحي؛ ولا يزال ٩٧٪ نازحين. عمّتي عادت إلى هنا، رمّمت منزلها. وهي الآن ستحدثكم بنفسها عما شاهدته اثناء استعادت النظام السيطرة على المنطقة. لقد مُزّقنا تمزيقًا. لقد كان حي الخالدية كأنه المكان الذي أصابه غضب السماء. وفي حمص هناك أحياء أخرى مثل بابا عمرو والرستن وتلبيسة، كلها مناطق شهدت الحركة الاحتجاجية السلمية. وبعد المعارك، اصبح الحال فيها مثل حال الخالدية تمامًا.» (م. ت.)

مدينة حمص، إحدى المدن التي شهدت أشد آثار الدمار الذي خلفته الحرب.

الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

كما ذكر شهود العيان سابقاً، أن القصف العشوائي الذي نفذه نظام الأسد دمّر مناطق سكنية تعود للمدنيين، كما دمر بنيتها التحتية، مما حال دون وصولهم إلى الخدمات الأساسية. اضافة الى ان السوريون الذين دُمرت أماكن إقامتهم وواجهوا خطر القتل، أُجبروا على النزوح القسري في إطار سياسة التهجير القسري. ونتيجة هذا النزوح القسري، اضطر كثير من النازحين إلى التنقل عدة مرات حفاظًا على حياتهم، مما أدى إلى تشكّل مسار هجرة رئيسي باتجاه شمال سوريا. وقد عبّر السوريون المقيمون في مخيمات أعزاز عن حالة نزوحهم على النحو التالي:

«بدأت حركة النزوح منذ نحو خمس إلى ست اعوام. وكان النظام يقصف بالطائرات وراجمات الصواريخ، واستخدم أيضًا الأسلحة الكيميائية. وأجبرنا على ترك منازلنا، فقاموا بتدميرها وقصفها بالطائرات (...) وحينها سألنا انفسنا: إلى أين سنذهب؟ فقررنا التوجه شمالًا. وذهبنا أولًا إلى ريف حلب، ومكثنا هناك حوالي عشرة أيام، لكنهم بدأوا بقصف المنطقة أيضًا بالطائرات والصواريخ. عندها انسحبنا نحو الشمال، باتجاه شمال سوريا. وأخذنا عائلاتنا معنا... لم يكن لنا طلب سوى حماية أطفالنا.» (ح. اى. آ)

«بدأ القصف بالطائرات وقذائف المدفعية. اضطررنا إلى ترك منازلنا قسرًا، كان ذلك في منتصف فصل الشتاء. خرجنا بثيابنا فقط، دون أن نحمل معنا شيئًا، لم نأخذ بطانيات أو فرشًا أو أيًا من احتياجاتنا، كنا نفكر فقط في النجاة بحياتنا... تعرّضنا لنحو (١٨٠) إلى (١٩٠) غارة جوية... بعض من جيراننا قُتلوا نتيجة إصابتهم بصواريخ أو براميل

متفجرة... أثناء النزوح كان أصعب ما واجهناه هو النيران التي تطلقها المروحيات، إذ كانت المروحيات تطلق النيران من رشاشاتها وتقطع الطرق الرئيسية. لقد كانوا يقصفون كل من يبقى في المنزل مستخدمين البراميل المتفجرة، ويطلقون النار كذلك على كل من يخرج منها. لذلك كنا نحاول الهروب في ساعات مبكرة، بين الفجر وشروق الشمس، ففي ذلك الوقت كانت الهجمات تهدأ قليلًا. ولم يكن يُرى أحد في الطرقات، لا مشاة ولا سيارات، فالكل كان مختبئًا... وعندما سيطر النظام على الريف الشرقي (الذي يطلق عليه ايضاً «شرقي سككي» أو «شرق سكي») انتقلنا أولًا إلى محيط معرّة النعمان، وعندما سيطر على تلك المنطقة أيضًا اتجهنا نحو عفرين، ثم جئنا إلى هنا. فعلى سبيل المثال، عندما كنا قرب معرّة النعمان، في إحدى الليالي سقط (٤٠٠) صاروخ تقريبًا، بالإضافة إلى ثلاث صواريخ أرض-أرض، مع قصف بالطائرات والمروحيات... كان الهجوم عنيفًا جدًا لدرجة أننا لم نستطع البقاء هناك. وفي ريفنا كانت الهجمات عموماً أخف، لكن تلك الليلة لم نتمكن من البقاء بسبب شدة القصف على معرّة النعمان.» (ج. آ)

«كان هناك من سبقونا في الرحيل، لكن منطقتنا كانت تستضيف أيضًا نازحين قدموا من مناطق أخرى. فقد كان في قريتنا أناس من مدينة حماة وريفها، ومن حمص ودمشق. وعندما شنّ الجيش الهجوم الأخير، تقدّم باتجاه حلب حتى وصل إلى الجهة الشرقية من الطريق السريع. وعندها نزح الجميع من هناك، بمن فيهم ضيوفنا. لقد توجه ثلاثة ملايين شخص تقريباً نحو الشمال (...) كان نزوحنا قد تم على مراحل عدّة. ففي البداية هربنا نحو ريف حلب الغربي، وظننا أن المنطقة هناك أكثر أمنًا، لكن القصف استمر على طول الخط. فقلنا: «لا خيار لنا سوى التوجه إلى الحدود التركية. (...)» وعندما اقتربنا من سرمين أو الدانا، لقي الكثيرون حتفهم على الطرق. بعضهم لم يمت في بيته بل مات في حوادث سير وقعت أثناء النزوح. هناك قصص كثيرة لا تُحصى...» (آ. آ. آ.)

إلى جانب سياسة التهجير القسري وتهجير السكان عبر القصف، استخدم نظام الأسد أيضًا أسلوب الحصار لتجويع السكان وإجبار المدن على الاستسلام، وهو أحد الانتهاكات التي ارتكبها النظام. وقد استُخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع في مناطق مختلفة من سوريا، ولا سيما في الغوطة الشرقية وحمص ومخيم اليرموك. وقد عبّر السكان المحليون عن أوضاعهم في حمص ومخيم اليرموك على النحو التالي:

«غادرنا حمص عام ٢٠١٤، وكنت من بين من شملتهم عملية الإجلاء القسري الأولى الكبرى في سوريا. فعندما غادرنا شعرنا بانهيار كامل. وفي الحقيقة، كنت قد فقدت الكثير من وزني حتى وصلت إلى (٣٥) كيلوغرامًا بسبب الجوع... لم يبق طعام ولا شراب، وفي النهاية كنا نأكل أوراق الأشجار والأعشاب. وعندما سيطر النظام على حي الخالدية عام ٢٠١٣، حوصرنا في الأحياء المجاورة، جورة الشياح، وعربين وحمص القديمة. بقينا محاصرين لعامين دون أن نتحرك. كدنا نموت من الجوع، كان حصارًا كاملًا وشاملاً. وبقدرة الله فقط بقينا على قيد الحياة.» (م. ت.)

الدمار الذي لحق بمخيم اليرموك. الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

«نعم، (تعرّضت للنزوح القسري). وكان الدخول إلى المخيم والخروج منه ممنوعًا، لم يكن هناك طعام أو شراب، وكان الناس يجمعون الطعام من صناديق القمامة وبقايا الأسواق. استمر الحصار قرابة عام كامل. وفي النهاية، دمّروا المخيم بأكمله بحجة أن داخلَه بقي نحو مئة مسلح فقط. وكما ترون .... لم يتبقَّ منه سوى الخراب. الآلاف بل عشرات الآلاف قضوا نحبهم... أطفال، شيوخ، نساء، مرضى، شيوخ لا يقدرون حتى على المشي... جميعهم فقدوا حياتهم. حتى المساجد قُصفت، رحمهم الله جميعًا. فعلى سبيل المثال، في مسجد عبد القادر وقعت مجزرة، ولم يبق مسجد واحد سالمًا.» (اى. س.)

إلى جانب الدمار الناتج عن القصف وسياسة تهجير السكان المطبقة، ذكرت التقارير، أن منازل ومتاجر السوريين قد دُمّرت أو نُهبت بالكامل. فبعد أن اضطر المدنيون إلى مغادرة مناطقهم، تعرّضت المنازل والمحال التي لم تُدمّر كليًا لعمليات نهب وسرقة واسعة، حيث نُزعت النوافذ والأبواب وحتى القضبان الحديدية للمباني مرارًا وتكرارًا. وأفادت التقارير ايضاً، بأن الميليشيات شبه العسكرية التابعة للنظام، والمعروفة باسم «الشبّيحة»، كانت تتولى تنفيذ هذه الأعمال. وقد ارتبطت عمليات النهب هذه من جهة بطابعها العقابي تجاه السكان، ومن جهة أخرى بقيمتها المادية، إذ كانت المواد المسروقة تُباع وتُستغل تجاريًا. ومن حلب إلى ضواحي دمشق لوحظ أن النوافذ والأبواب وأنابيب المياه وسائر المواد ذات القيمة المادية في المنازل المدمّرة، قد سلبت . بالإضافة إلى تفكيك أعمدة الكهرباء والأسلاك الكهربائية المنتشرة على جوانب الطرق وسرقتها.

كما أُشير إلى أن المواد المسروقة كانت تُجمع في مدينة حمص من قبل أشخاص مقرّبين من النظام، حيث كانت تُحوَّل إلى مكاسب مادية. وقد عبّر الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات عن هذه الانتهاكات في حقوق الملكية على النحو التالي:

«بعد عمليات التدمير تلك، قامت ميليشيات الشبيحة، التي يطلق عليها ايضاً 'الجيش الوطني'، بنهب المنازل، وتفكيك كل شيء حتى أسلاك الكهرباء وأنابيب المياه، تاركينها هياكل عارية. وحالياً كثير من الناس، ومنهم شقيقي، يريدون العودة من تركيا، لكنهم لا يستطيعون لأنهم لم يعودوا يملكون منازل. اذ لم يبقَ للناس مكان يعودون إليه.» (ن. آ.)

«عندما سيطر النظام على الحي، دخلت ميليشيات الشبيحة ونهبوا ممتلكات المدنيين. لقد سرقوا كل شيء، من أسلاك الكهرباء إلى الصنابير وخزانات المياه ...لم يتركوا شيئًا. وفوق ذلك تعرّضنا لقصف مرعب بالطائرات والدبابات.» (م. ت.)

«استولى النظام أيضًا على شاحنتنا المبردة التي كانت بحوزتنا، واختفى إلى الأبد... دمّر منزلنا في القرية، ومنزلنا في حلب أيضًا، وفي النهاية لم يبقَ لنا شيء (...) نعم، كل شيء ضاع. والآن لا نرجوا إلا رحمة الله... لدينا أرض في القرية لكنها بلا بيت، ومنزلنا في حلب مهدّم كذلك... لقد كان لدي منزلان، وكلاهما أصبح أنقاضًا... الشاحنة والحيوانات... كلها ذهبت. استولت وحدة تُعرف باسم 'الفرقة الرابعة' على الشاحنة. حتى أبواب ونوافذ المنزل المصنوعة من الحديد سرقوها. لم يتركوا لنا شيئًا. جئنا إلى أعزاز وبدأنا من الصفر، والحمد لله ما زلنا على قيد الحياة.» (م. آ. ج)

ومن أبعاد انتهاكات الملكية الأخرى لنظام بشار الاسد، هو البيع الاحتيالي لعقارات هجّرها النظام قسرًا، أو لم يعد بمقدورهم العودة خوفًا من بطشهم. ومن خلال عمليات البيع المتسلسلة، هدف النظام إلى قطع الطريق أمام المالكين الأصليين ومنعهم لاحقًا من المطالبة بحقوقهم في الملكية

سعى النظام إلى إضفاء صبغة قانونية على انتهاكاته لحقوق الملكية من خلال سنّ تشريعات ولوائح قانونية تُسهّل مصادرة ممتلكات النازحين، والمهاجرين، والقتلى، والمختفين قسرًا، والمعتقلين نتيجة الهجمات. غير أن هذه التشريعات قوبلت بانتقادات واسعة لأنها تُعدّ من نواحٍ كثيرة انتهاكًا صارخًا للحقوق الأساسية، وتُكرّس الاستيلاء غير المشروع على أملاك المدنيي.[268]

بموجب المادة رقم (٦٣) من قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠١٢، مُنحت وزارة المالية صلاحية مصادرة أموال الأشخاص الذين يُعتبرون خاضعين لقانون مكافحة الإرهاب. مما يمنح هذا القانون للنظام سلطة واسعة جدًا لتفسير لمفهوم «الإرهاب»، مما أتاح له استخدامه كأداة لمعاقبة المعارضين والمشاركين في الاحتجاجات.[269] وبهذا الشكل، جُرّد العديد من المدنيين الذين شاركوا في المظاهرات أو عُرفوا بمواقفهم المعارضة للنظام من حقوقهم في الملكية

اما القانون الأكثر إثارةً للجدل بين القوانين التي أصدرها النظام فيما يتعلق بحقوق الملكية المدنية

268 https://snhr.org/wp-content/uploads/2022/10/R221009E.pdf
269 https://www.hrw.org/news/2018/05/29/qa-syrias-new-property-law

هو القانون رقم (١٠) لعام ٢٠١٨، المعروف ايضاً باسم «قانون التنظيم العمراني». وقد تم سنّ هذا القانون بحجة إعادة الإعمار. وبموجب أحكامه، يُلزم أصحاب العقارات الواقعة ضمن مناطق التنظيم العمراني التي يحددها النظام، بتقديم ما يثبت ملكيتهم للجهات المختصة خلال مدة لا تتجاوز الـ (٣٠) يومًا. وقد وُجّهت انتقادات واسعة لهذا النص، إذ إن معظم السوريين الذين اضطروا إلى مغادرة البلاد بسبب الحرب الأهلية لا يملكون أي وثائق ثبوتية، أو يخشون العودة لتقديم الطلبات خوفًا من الاعتقال بدعوى معارضتهم للنظام. كما ينصّ القانون على أن من لا يلتزم بالمدة المحددة يُجرّد من ملكيته مباشرة، دون أن يُمنح حق الاعتراض على القرار. وإضافة إلى ذلك، ورغم أن نحو ثلث المنازل في البلاد قد دُمّرت، الا إن القانون لم ينص على أي تعويض أو ضمانات للمالكين الذين تهدمت منازلهم، وهو ما زاد من حدة الانتقادات الموجهة إليه.[270]

ويُعتبر قانون التنظيم العمراني لعام ٢٠١٨ قد وُضع في جوهره بهدف فتح الطريق امام النظام لمصادرة أملاك المواطنين. وعند دراسة هذا القانون وسائر القوانين التي أُقرت خلال فترة الحرب الأهلية في إطار «حق الملكية»، يتضح أن النظام أزال فعليًا أي عائق قانوني يحول دون استيلائه على ممتلكات الأفراد. كما يُلاحظ وجود علاقة مباشرة بين الهجمات التي شنها النظام ومصادرة ممتلكات المدنيين. فعلى سبيل المثال، خلال المراحل الأولى من الحرب الأهلية، تعرّضت مدينة حمص — التي كانت تضم نسبة كبيرة من المتظاهرين — لهجمات متكررة. ووفقًا لتقرير «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» (SNHR)، فإن هذه الهجمات، عند تحليلها من منظور انتهاك حق الملكية، تجاوزت بكثير أي مبرر عسكري يمكن الاستناد إليه. وقد خلص التقرير إلى أن الهدف من تلك الهجمات لم يكن تحقيق مكاسب عسكرية، بل الاستيلاء على ممتلكات السكان المدنيين في المنطقة.[271]

ومن منطلق المقابلات التي أُجريت مع الساسة والبيروقراطيين الممثلين للإدارة الجديدة، يمكن القول إنّ أكثر انتهاكات الملكية تمت عن طريق عمليات البيع الاحتيالية التي وقعت في حلب وريف دمشق. وقد أشار المدّعي العام في حلب، جمعة حسين الأحمد، إلى أنّ محافظة حلب تُعدّ المنطقة التي تشهد النسبة الأعلى من عمليات البيع الاحتيالية في عموم سوريا، مبيّنًا أنّ الغالبية الساحقة من هذه المبيعات جرت لصالح مؤيدين للنظام وإيرانيين. كما أوضح المدّعي العام أنّ ما بين ٩٠% -٩٥% من منازل المهجّرين في حلب، قد تم بيعها عبر تزوير الوثائق، أو إساءة استخدام سلطات موظفي دوائر السجل العقاري، أو انتحال هوية / بصمة المالكين الأصليين للعقار. وبعد تلك التطورات، اتاح النظام القانوني القائم للمشتري الأخير في سلسلة المبيعات الاحتيالية، إذا كان حسن النية، أن يكتسب حق الملكية، إلا أن هذا لم ينطبق على كل معاملة بيع، إذ كان يُقيَّم وجود حسن النية بناءً على ظروف كل حالة على حدة. ومن جانبه لفت محافظ ريف دمشق، عامر الشيخ، الانتباه إلى وجود مبيعات احتيالية ومتسلسلة مشابهة، مضيفًا أنّ قوات النظام صادرت نحو ٦٠% من منازل المدنيين في منطقة معضمية الشام وحوّلتها إلى ممتلكات خاصة بها

270 https://www.hrw.org/news/2018/05/29/qa-syrias-new-property-law
271 https://snhr.org/wp-content/uploads/2023/12/R230815E-1.pdf

الأنفاق التي حفرها أفراد الدفاع المدني في دوما لحماية المدنيين وتأمين مرور سيارات الإسعاف.
الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

وذكرت التقارير، أنّ المؤسسات الصحية وكوادرها العاملة، وكذلك فرق الدفاع المدني وسيارات الإسعاف، كانوا من بين الأهداف المستهدفة مباشرة في الهجمات. وقد تم إجراء معاينة ميدانية في مستشفى معرة النعمان المركزي الذي استهدفه النظام بينما كان عدد من المرضى بداخله، ولوحظ أستهداف المراكز الطبية وكوادرها من العاملين الصحيين ايضًا في القصف. وذكرت ايضاً، بأنّ العديد من الأشخاص فقدوا حياتهم في المدن السورية المختلفة بسبب النقص الحاد في الخدمات الطبية. وخلال المقابلات التي أُجريت في الغوطة الشرقية، تبيّن أنّ النظام تعمّد استهداف النظام الصحي بغرض الضغط على المجموعات العسكرية وإجبارها على مغادرة المدن. كما اشارت أيضًا الى أنّ الأهالي، قاموا بنقل المرافق الطبية إلى باطن الأرض كإجراء احترازي ضد قصف المستشفيات، وأغلقوا الأجزاء العلوية بالأنقاض للتمويه. وقد عبّر أحد سكان دوما (م.) ومسؤول الدفاع المدني السوري في دوما (ع.ز.) عن الانتهاكات المتعلقة بالقطاع الصحي بالكلمات التالية:

«أعتقد أن الهدف الرئيسي من القصف كان إصابة النفق وتعطيل المركز الطبي الموجود في نهايته. وكان النظام يضغط بكل قوته على المجموعات المسلحة ويستهدف كل مركز طبي يقع في مرمى البصر. حتى ان مراكز الدفاع المدني كانت من بين اولى الاماكن المستهدفة في القصف. اذ قاموا بقصف جميع المراكز الطبية الموجودة في الحي دون استثناء. وبعد أن تم إجلاؤنا إلى الشمال، إلى المنطقة الآمنة، دخلوا ايضاً إلى المنطقة، وغيّروا ملامحها بالكامل.» (م.)

«كان هناك نقص حاد في الموارد الطبية. فمنذ عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٨ كانت الغوطة الشرقية تحت الحصار. وخلال تلك الفترة كنا محرومين من جميع معدات الوقاية الشخصية ومستلزمات السلامة، بل وحتى من أبسط أنواع الأدوية. وإنّ معظم حالات البتر التي وقعت في تلك الفترة كانت نتيجة لانهيار البنية التحتية للرعاية الصحية وعدم القدرة على توفير العلاج اللازم.... ولقد عانى جميع أصدقائنا في الغوطة الشرقية معاناة شديدة في تلك الأيام.» (آ. ز)

أُفيد بأنّ نظام الأسد حاول تضليل المجتمع الدولي للتغطية على انتهاكاته، إذ اتّضح أنّه كان ينسب القصف الذي استهدف المناطق المدنية والهجمات الكيميائية، إلى فصائل المعارضة في محاولة للإفلات من المسؤولية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ النظام سعى إلى طمس الأدلة، وتلفيق أدلة مزيفة، وإجبار المدنيين على الإدلاء بشهادات كاذبة، في محاولة لإخفاء جرائمه ومواصلة ممارساته. وقد عبّر الشهود عن هذا الوضع بالكلمات التالية:

«في عام ٢٠١٧ استُشهد اثنان من إخوتي بينما كانا في المنزل في حيّ حيدرية، فقد قُصف المنزل جواً، وكان هناك نساء وأطفال أيضًا في المنزل. .. لقد نقلنا الجرحى إلى مستشفى الرازي، وهناك قالوا لنا: «قولوا لوسائل الإعلام، إنّ الجيش الحر هو من قصف المنزل». (ح.م.)

«أعرف هذا المحل، انه مغلق منذ سنوات... لقد كسروا القفل ودخلوا إلى الداخل، واحضروا الأدوات والمعدات ووضعوها في داخل المحل، ثم استدعوا الكاميرات وقالوا: «انظروا، الإرهابيون كانوا يصنعون هنا أسلحة كيمائية، كانوا سيُسممون المدينة بأكملها.»... لقد كان كلّه هراء ولا

يمت بالحقيقة باي صلة. ثم عادوا متذرعين بإجراء مقابلات. وبدأت بالتهرب. أجبروني مرة على الكلام. الا انني رفضت الكلام بعد ذلك لأنها كلّها أكاذيب. أنت تعرف الحقيقة لكن إن تكلمت ستُضطر للكذب؛ وإن قلت الحقيقة فان مصيرك سيكون اما التعذيب أو السجن أو حتى الموت. لو اعتُقل أحد من سكان بنايتنا فقد يُلقى في أحد سجون دمشق؛ ومصيره سيكون كمصير الـ (٣٤٠) ألف سوري الذين ما زالوا مفقودين حتى يومنا الحاضر.» (م.)

حي جوبر في دمشق، الذي دمّره نظام الأسد بالكامل.
الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

حي جوبر في دمشق، الذي حوله نظام الأسد الى انقاض وهجّر سكّانه.
الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

تم اثبّات أنّ النظام ارتكب انتهاكات واسعة النطاق بحقّ المدنيين. فقد أدّت عمليات القصف العشوائية والعنيفة إلى انهيار البنية التحتية وتعطيل الوصول إلى الخدمات الأساسية. ولوحظ أنّ هذه الأوضاع ترافقت مع خسائر بشرية كبيرة، وسياسة تهدف إلى اخلاء المناطق من سكّانها. وقد أسفرت عملية وسياسة التهجير هذه عن موجات نزوح دورية أو متعددة المراحل، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم مشاكل الملكية ونتج عنه انتهاكٌ لحقّ التملّك بسبب عمليات البيع الاحتيالية التي نظّمها النظام. علاوة على ذلك، تبيّن أنّ المدنيين، خلال مراحل النزوح، كانوا يُعاملون كتهديد ويتحوّلون إلى أهداف مباشرة. واستنادًا إلى المعطيات، يُستنتج أنّ النظام انتهك أحكام القانون الدولي، من خلال استخدم الحصار والتجويع المتعمّد، واستهداف المنشآت الصحية والطواقم الطبية.

مدينة معرّة النعمان التي هجّر نظام الأسد سكّانها وجرى تفريغها من أهلها.

الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

٢.٣. استخدام الأسلحة المحظورة

في هذا القسم، يتم تحليل الملاحظات الميدانية وبيانات المقابلات المتعلقة باستخدام النظام للأسلحة المحظورة دولياً أثناء الحرب، كما ورد بالتفصيل في القسم الثاني، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، والقنابل العنقودية، والأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، أُجريت تحقيقات ميدانية في كلٍّ من مدينة خان شيخون بمحافظة إدلب ومنطقة الغوطة الشرقية، اللتين استُخدمت فيهما الأسلحة الكيميائية. وقد اجريت هذه التحقيقات بمساعدة خبراء تابعين لمنظمات قامت بتوثيق استخدام الأسلحة الكيميائية عن كثب، وتم الاعتماد على معلومات هؤلاء الخبراء ومشاهداتهم في توثيق هذه الانتهاكات.

مقابلة مع عبد الحميد يوسف272، الذي فقد زوجته وأطفاله و(٤٧) فرداً من عائلته في الهجوم الكيميائي الذي شنّه نظام الأسد على خان شيخون. الصور: شبكة CBS News273 و TİHEK، ٢٠٢٥.

المحامي والناشط في مجال حقوق الإنسان (م.ح)، وهو أحد شهود وضحايا الهجوم الكيميائي على خان شيخون، يصف الهجوم ونتائجه على النحو الآتي:

> (...)»تعرّضت خان شيخون منذ بداية الثورة السورية للعديد من القصف والمجازر، وسقط فيها عدد كبير من الشهداء والمدنيين، كان أغلبهم من الأطفال والنساء. وعلى وجه الخصوص، في المجزرة التي استخدمت فيها الاسلحة الكيميائية تحديداً، حيث استُشهد أكثر من (١٠٠) شخص، وجُرح أكثر من (٥٠٠) آخرين. وسقطت القنبلة الكيميائية تحديداً على هذا الطريق، في هذه النقطة بالذات. (...) لقد أُطلقت هذه القذيفة من طائرة تابعة لنظام الأسد صباح يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ ما بين الساعة السابعة والسابعة والربع صباحاً... هذا هو الحي الذي تعرّض سكانه لغاز السارين السام. ففي هذا الهجوم، قضى نحو (١٠٠) شخص حياته خنقاً. ومعظم الذين كانوا يعيشون في هذه المنازل التي ترونها

272 في هذا التقرير، تم تشفير الاسماء الحقيقية للضحايا والشهود الذين تم اجراء مقابلة معهم. الا انه نظراً لكون « عبد الحميد يوسف « حظى بالشهرة لدى الراي العام، فانه تم الكشف عن اسمه الحقيقي عقب الحصول على موافقته.

273 https://www.cbsnews.com/news/heartbreaking-photo-shows-father-saying-goodbye-to-babies-after-chemical-attack-syria/

كانـوا أطفـالاً. حتـى ان بعـض العـائلات أُبيـدت بالكامـل؛ الأطفـال والنسـاء والمسـنّون ماتـوا خنقـاً. ..أنـا وثّقـت هـذه المجـزرة وجمعـت الأدلـة مـن هنـا، وسـلّمت مـا جمعتـه مـن أدلـة إلـى الجهـات المعنيـة التـي كانـت تجـري التحقيـق. (...) أنـا أيضـاً تعرّضـت للهجـوم الكيميائـي أثنـاء جمـع الأدلـة، لأنّ منزلـي قريـب مـن المـكان، وعانيـت مـن آثـار المـواد الكيميائيـة لثلاثـة أيـام. ومازالـت آثـار المـواد الكيميائيـة تؤثـر علـى حيـاة النـاس حتـى اليـوم، ولا سـيّما الأطفـال الذيـن عانـوا لسـنوات مـن مشـاكل فـي التنفّس. فالنسـاء الحوامـل أيضـاً تضـرّرن؛ حيـث بعضهـن وُلـدن أطفـال مشـوّهين... هنـاك حـالات كثيـرة، خصوصـاً بيـن كبـار السـنّ الذيـن عانـوا طـويلاً مـن ضيـق التنفّس وتوفّـي بعضهـم لاحقـاً. اضافـة الـى أنّ الذيـن تعرّضـوا لخطـر الاختنـاق فـي تلـك اللحظـة، مازالـوا يعانـون مـن صدمـات نفسـية حتـى اليـوم. وعليـه، فـان سـكان خـان شـيخون اضطـرّوا إلـى مغـادرة المدينـة.» (م. ح.)

المنطقة السكنية المدنية في خان شيخون التي سقطت فيها القنبلة التي استخدمها نظام الأسد في الهجوم الكيميائي.
الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

الشخص (أ.ي)، الذي تعرّض مباشر للهجوم وفقد جميع أفراد أسرته، يصف لحظة الهجوم وكيف قضي على سكان الحي نتيجة تعرضهم الغازات السامة على النحو الآتي:

«عند الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، شنّت طائرات حربية تابعة للنظام أربع غارات جوية محمّلة بغاز السارين. في البداية لم نفهم أنّه غاز السارين، لأنّنا لم نسمع صوت انفجار. سقطت القذيفة على بعد نحو مئة متر من هنا، عند التقاطع المقابل للمخبز. وهناك بدت على الناس علامات الاختناق، وكان إخوتي أيضاً هناك. رحمهم الله، لقد استُشهدوا. (...) في البداية ظننا أنّ الأمر ليس حقيقياً، لكننا أدركنا خطورته خلال وقت قصير، فأخذت أطفالي، التوأم (أ.) و (أ.)، وقلت لزوجتي: «هيا بنا .. سنغادر هذا المكان.» كانت سيارتنا قريبة، لكننا لم نتمكن من التحرك فوراً. غادرت متجهاً نحو هذا الطريق. كان جيراننا يصرخون: «تعال وساعدنا!» .. وعندما اقتربت منهم، رأيت الزبد يخرج من أفواههم، وكانوا يرتجفون بشدة ونظراتهم جامدة. نقلناهم إلى السيارات وساعدنا جيراننا الآخرين. ثم ذهبت إلى منزل عائلتي، فوجدت أخي (ي.) يحاول إنقاذ ابنه (أ.) ذات الأعوام الخمسة، لكنه لم يكن قادراً على التنفس واستُشهد هو أيضاً. ثم توجهت إلى منزل أخي الآخر (أ.)، فوجدته قد فارق الحياة، كان أمام الباب. وكانت زوجته (ي.)، وابنة أختي البالغة من العمر (١٥) عاماً أيضاً هناك، جميعهم كانوا يعيشون في هذا المبنى. سلّمت أطفالي إلى زوجتي وقلت لها: «ابتعدي من هنا.» ظننت أنّها ابتعدت عن المنطقة. حاولت إنقاذ إخوتي لكنني لم أتمكن، ثم فقدت وعيي ووجدت نفسي على الأرض. نقلوني إلى المركز الطبي، أولاً نقلت إلى مستشفى الرحمة في خان شيخون، لكن المستشفى كان ممتلئاً بالجرحى فلم يتمكنوا من استقبالي. وبعد ذلك نُقلت إلى وحدة طبية في جرجناز، وكان الوضع هناك مأساوياً أيضاً؛ الناس يختنقون ويُغشى عليهم، كانت مجزرة بكل معنى الكلمة. قمعظم جيراننا ماتوا داخل السيارات. وبعد بضعة أيام عدت وعرفت أنهم استُشهدوا. وبعد اتمام علاجي غادرت مستشفى جرجناز، وعدت إلى منزلي. كنت كأنني فقدت ذاكرتي، ثم بدأت أستعيدها شيئاً فشيئاً. سألت عن إخوتي، فقالوا إنّ (ي.) و (أ.) وزوجة اخي (ي.) وآخرين قد استُشهدوا. ثم بدأت أبحث عن أطفالي وزوجتي، ولم أجدهم. وسألت الكثيرين، لكنهم لم يكونوا في أي مستشفى. سألت أقاربي ومعارفي، بحثنا في كل مكان، ثم اكتشفنا أنهم كانوا قربنا، في القبو تحت المنزل. وعندما عادت الطائرات للقصف مجدداً، لجأوا إلى القبو. وهناك كانت زوجتي وأطفالي وأربعة أطفال من جيراننا... جميعهم استُشهدوا هناك. رحمهم الله.» (آ. ى.)

مقابلة أُجريت في موقع سقوط القنبلة مع عامر زريفة، أحد أفراد الدفاع المدني الذين نفّذوا الاستجابات الأولى للهجوم الكيميائي الذي شنّه نظام الأسد على دوما. الصور: واشنطن بوست و TİHEK، ٢٠٢٥.[274]

قال جميل، أحد سكان المبنى المستهدف بالهجوم الكيميائي المنظم في ٧ أبريل/نيسان ٢٠١٨ في دوما، أن السكان، وخاصة أولئك الذين كانوا في الطابق الرابع، أصيبوا بالاختناق بسبب الدخان السام، وتم نقل مئات سكان الحي إلى المستشفى. أما عامر زريفة، المسؤول عن منطقة دوما في الدفاع المدني السوري، والذي اضطلع بدور نشط في جمع الأدلة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية وإيصالها إلى الجهات المختصة، فقد وصف الوضع على النحو التالي:

«أُلقيت هذه القنبلة من مروحية قتالية، استهدفت هذه المنطقة وسقطت تماماً هنا. ووثّقنا لحظة سقوطها، وكنت أقف في هذا المكان تحديداً حين صوّرتُ بالفيديو تلك اللحظة، مسجلاً حالة القنبلة ونوع الغاز المتسرّب من البرميل. وجمعتُ الأدلة والعينات من هذا المنزل، وفي ذلك اليوم خاطرْتُ بحياتي وحياة أسرتي لنقل العينات إلى شمال سوريا، حتى تصل بأمان إلى مختبرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) وتخضع للفحص. وبفضل ذلك تمكّن الخبراء من تحديد نوع المادة الكيميائية المستخدمة، وبالتالي الجهة المسؤولة عن الهجوم. وقدّمتُ شهادتي لعدد من الفرق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، منها آلية التحقيق المشتركة (JIM)، وبعثة تقصّي الحقائق (FFM)، وفريق تحديد المسؤولية (IIT). وأكّدت التقارير التي أُعدّت لاحقاً أن المادة المستخدمة كانت غاز الكلور عالي التركيز، وأن الجهة المنفّذة هي نظام بشار الأسد. بل إنّ كل المعلومات، حتى نوع الطائرة ورمزها، وصلت إلى الجهات المختصة. (...) لقد جمعنا العينات بطريقة مهنية عالية، ونقلناها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل آمن. وأثبتت الفحوص المخبرية نوع المادة الكيميائية، كما استُند إلى شهاداتنا لتحديد هوية الجاني. (...) عندما بدأنا الصعود عبر

274 https://www.washingtonpost.com/world/2023/01/27/syria-chemical-weapons-douma-opcw/

السلالم، كانت الجثث ممدّدة من مدخل المبنى وحتى الطابق الرابع، وهذا الطابق الذي نقف فيه الآن هو الرابع. لقد كان المبنى مسكون بالكامل من قبل المدنيين، اذ لا يحتوي على أي هدف عسكري أو عنصر مسلح. وحتى السكان المقيمين في المبنى المجاور كانوا مختبئين في الأقبية. فجميع الذين قُتلوا في الهجوم بالأسلحة الكيميائية كانوا مدنيين. (...) وكانت المنطقة تحت تهديد عسكري شديد، ولهذا نزل الناس فعلاً إلى الأقبية ليحتموا من شظايا القنابل المتطايرة. لكن عندما استنشقوا الغاز السام، كان أول ما خطر ببالهم أن «الغاز أثقل من الهواء، فلنصعد إلى الأعلى.» فقرّروا الصعود إلى الطابق الرابع، لكن كلّما صعدوا ازدادت كثافة الغاز، وكأنهم كانوا يسيرون بأقدامهم نحو الموت. وفي هذا الطابق الرابع بالذات، كان الفراغ المتواجد وسط السلم والممتد من اعلى البناية حتى اسفلها، هو مصدر موتهم. لو نظرتم إلى مقاطع الفيديو والصور التي التقطناها في ذلك اليوم، لرأيتم الضحايا ممدّدين على الدرج من مدخل المبنى وحتى الطابق الرابع. حتى أولئك الذين كانوا في الأقبية حاول بعضهم الوصول إلى الوحدة الصحية أو المستشفى التي تبعد نحو خمسين متراً من هنا، لكنهم لم يتمكّنوا؛ بعضهم مات في الطريق، وبعضهم في النفق المؤدي إلى المستشفى الميداني الذي أنشأته الفصائل المعارضة تحت الأرض.» (آ. ز.)

لقد أُجريت تحقيقات في مواقع عديدة استُخدمت فيها قنابل البراميل على نطاق واسع، لا سيما في بلدات حريتان وكفر حمرة وعندان في حلب؛ وفي جوبر والقابون وحرستا في العاصمة دمشق؛ وفي دوما بريف الشام؛ وفي حي الخالدية بحمص؛ وفي منطقتي سراقب ومعرة النعمان بإدلب. وقد لوحظ بوضوح حجم الدمار الهائل الذي خلّفته قنابل البراميل والقنابل العنقودية المستخدمة هناك. وكما أُشير إليه في القسم السابق، فإنّ الهدف من الإلقاء المتكرر لقنابل البراميل كان على الأرجح إثارة الرعب ودفع السكان إلى النزوح، أي تنفيذ سياسة التهجير من المناطق من سكانها. وبهذا كان يُراد إجبار المدنيين على مغادرة مناطقهم وتقليص الدعم اللوجستي للعناصر المسلحة، أو سحب التأييد الشعبي عن هذه العناصر لدفعها إلى الخروج من المنطقة. كما أُشير أيضًا إلى أنّ استخدام قنابل البراميل كان يهدف أحيانًا إلى طمس آثار استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة. ومهما كانت الغاية المقصودة، فإنّ المقابلات التي أُجريت مع النخب والضحايا تؤكد أنّ مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة شهدت استخدام أسلحة كيميائية وقنابل براميل وقنابل عنقودية وغيرها من الأسلحة المحظورة.

«نرى الآن أن المنطقة كانت تتعرض لهجمات همجية بالبراميل المتفجرة بهدف منع إيصال الناس والجرحى إلى المستشفيات الميدانية، ولإيقاف وصول فرق الدفاع المدني للمساعدة ولطمس آثار الجريمة. ولإزالة كل أدلة استخدام الأسلحة الكيميائية كانوا يضرمون النار في الحي بأكمله ويسُوونه بالأرض. وعند وصولنا الى المنطقة، ما زالت الآلام والصعوبات التي عانيناها أثناء محاولتنا جمع الجثث حاضرة أمام ناظري. رحم الله الشهداء، وأسكنهم فسيح جناته، وألهم أهلهم الصبر؛ وآمل أن يتحقق يومًا ما العدل لهؤلاء الضحايا وأهاليهم.» (ع.ز.)

تشير شهادات الشهود إلى أنّ المدنيين لجأوا إلى عدّة وسائل للحماية من هجمات البراميل المتفجّرة. فقد ذكر مدير أمن أعزاز السابق أحمد زيدان، أن البراميل المتفجرة تُلحق أضرارًا مباشرة في مكان سقوطها،

ولذلك، بمجرد ورود أنباء من المطار عن إقلاع الطائرات، ينسحب الاهالي إلى الملاجئ والأقبية لحماية أنفسهم من البراميل. أمّا في الغوطة الشرقية، وبهدف الحماية من الآثار المدمرة للبراميل، فقد حُفرت أنفاقٌ تسع لمرور المركبات عبرها، وتضم مستشفى لعلاج مصابي الهجمات. وقد أُجريت معاينات ميدانية داخل هذه الأنفاق مع المسؤولين، وجُمعت معلومات تفصيلية حول بنيتها ووظيفتها

«كان النفق متصلاً بالشبكة، وامتدت إلى عمق ٢٥ مترًا في بعض الأماكن، وانه تم استخدامها من قبل المدنيين كمأوى. وكان هذا العمق كافيًا للحماية من البراميل المتفجرة والصواريخ التي تسقط من الطائرات.(...) هذا المدخل حفره السكان الموجودون هنا في تلك الأيام. وكان الهدف هو منع الطيران الحربي من استهداف مدخل الوخدة الصحية. وفي كل مرة كانت تقع فيها حملة عسكرية كثيفة، كانت سيارات الإسعاف تتجمّع أمام المستشفى، أمّا النفق فكان يُستخدم فقط للنقل الطارئ. ولأنه كان محفورًا بين مبنيين، لم تكن الطائرات المسيّرة الاستطلاعية تراه. وكانت سيارات الإسعاف تدخل من هنا، وتنقل الجرحى إلى قسم الطوارئ، ثم تخرج من مخرج آخر لتتفادى قصف المستشفى أو الوحدة الطبية. (...) لقد حُفر النفق فقط لنقل الجرحى عبر طريق آمن إلى المستشفى، أي لغرض صحي وإنساني بحت، ولم يكن له أي وظيفة عسكرية أو هجومية. ولماذا حُفر؟ لكي يتمكّن عمال الإنقاذ من حماية أنفسهم من شظايا البراميل المتفجّرة والوصول بالمصابين إلى العلاج بأمان.» (آ. ز.)

الأنفاق التي حفرها أفراد الدفاع المدني في دوما لحماية المدنيين.

الصورة :TİHEK، ٢٠٢٥.

وبالإضافة إلى ذلك، هاجر المدنيون إلى مناطق أكثر أمانًا لتجنب هجمات البراميل المكثفة. وأدى هذا الوضع، كما حللناه بتفصيل أكبر في القسم السابق، فقد أدّى ذلك إلى موجاتٍ متكرّرة من النزوح القسري، نتجت عنها معاناة إنسانية متعدّدة الأوجه. ويروي أحد الضحايا المقيمين حاليًا في مخيمات أعزاز عملية الهجرة القسرية التي تعرض لها بسبب البراميل على النحو التالي:

«قبل مجيئنا إلى أعزاز، عدنا لفترة قصيرة إلى حلب وأقمنا في منزل لأحد الأقارب. وبعد أن بقينا هناك لبعض الوقت، اضطررنا مرة أخرى إلى المغادرة خلال فترة النزوح الجماعي من حلب، إذ كان النظام يلقي مئتي برميل متفجر كل يوم. وكان ذلك في عام ٢٠١٦. حيث أعلن النظام الوحشي الذي كان يقصف يوميًا بمئتي برميل كان يقول: «لن أتوقف حتى أسوّيها بالأرض.» (...) كان النظام يلقي مئتي برميل متفجر في اليوم الواحد. واستخدموا كل أنواع الأسلحة: صواريخ سكود، القنابل الفراغية، القنابل العنقودية... ولم يبق سلاح إلا واستخدموه في حلب. (...) وفي النهاية تمت السيطرة على حلب، وأُجبر الناس على ركوب الحافلات الخضراء ونُقلوا إلى الريف الشمالي. في تلك الفترة جئنا إلى أعزاز واستقرّينا هنا.» (م.آ.ج)

وبناءً على التحقيقات الميدانية وشهادات الضحايا والشخصيات المرموقة، يتضح أن نظام الأسد يلجأ بشكل متكرر إلى الاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة في قصفه، ولا يتردد في استخدام الذخائر العنقودية، والأسلحة الكيميائية لارتكاب مجازر بحق المدنيين. ويمكن القول إنّ استخدام الأسلحة الكيميائية في مناطق مثل خان شيخون والغوطة الشرقية، إلى جانب تدمير المدن وتهجير ملايين الأشخاص من منازلهم، يُشكّل أوضح مثال على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا

٣.٣. الاعتقالات والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري

يندرج هذا العنوان تحت ثلاثة محاور: ١- الاعتقالات التعسفية والإعدامات الميدانية، ٢- التعذيب وسوء المعاملة، ٣- الاختفاء القسري. في المحور الأول، يتم تحليل حالات الاعتقال التعسفي التي يتعرض لها السوريون، وما يتبعها من تعذيب، وعدم عرض المعتقلين على القضاء أو تأخير عرضهم، وما ينتج عن ذلك من إعدامات خارج نطاق القضاء. وفي محور التعذيب وسوء المعاملة، يتم تناول ما يتعرض له السوريون من معاملة قاسية أثناء التحقيق والاستجواب أو فترة الاحتجاز. أما في محور الاختفاء القسري، فيُحلل وضع الأشخاص الذين يُعتقلون ولا يُعرف مكان احتجازهم، ولا تملك عائلاتهم أي معلومات عن مصيرهم، إضافة إلى دراسة موضوع المقابر الجماعية

صورة تُظهر جدارًا في أحد أنقاض مخيم اليرموك يصوّر مجزرة التضامن، حيث أُلقي المدنيون في حُفَرٍ وأُحرقوا.
الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

الاعتقالات التعسفية والإعدامات الميدانية

مارس نظام الأسد اعتقالات تعسفية وإعدامات خارج نطاق القضاء، متهمًا أفرادًا بارتكابهم الجرائم، بذريعة الحماية والحفاظ على الأمن العام. وقد كانت الاعتقالات التعسفية تحدث أحيانًا نتيجة تصرفات عشوائية من قبل عناصر الأمن المنتشرين عند نقاط التفتيش، وأحيانًا أخرى بناءً على شكوى أو بلاغ مقدم ضدهم. وأفاد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، والذين تعرضوا للاعتقال، بأن أسباب اعتقالهم مرتبطة عمومًا بالانتماء إلى منظمة إرهابية، أو حيازة رموز تتعلق بالمعارضة، أو التواصل مع شخصيات معارضة، أو المشاركة في مظاهرات، أو الإخلال بالأمن العام، أو التحدث أو المشاركة في أنشطة مناهضة للنظام وحافظ الأسد وبشار الأسد. واللافت في هذا السياق أنّ مراكز التحقيق لم تكن تُجري تحقيقًا حقيقيًا حول وقوع الجريمة المنسوبة، بل كانت تُجبر الضحايا على الاعتراف بها عبر سوء المعاملة والتعذيب. كما أشار الضحايا إلى أن محاولات أفراد عائلاتهم للاستفسار عن مصير المعتقلين كانت تنتهي غالبًا باعتقالهم أيضًا. ومن خلال ذلك، يتبين أن الاحتجاز والاعتقال قد يتم أحيانًا بناءً على إدانة أحد أفراد الأسرة فقط ، مما يُخالف مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية. وقد عبّر الضحايا الذين أجريت معهم المقابلات عن وقوع هذه الاعتقالات التعسفية بوضوح في شهاداتهم

«تم اعتقالي عند نقطة التفتيش أثناء عودتي من الجامعة إلى المنزل، في كانون الاول/ ديسمبر عام ٢٠١٢، في إدلب. وبالطبع، أوقفوني عند إحدى نقاط التفتيش وانا في طريقي من جامعتي في حلب إلى منزلي في إدلب. اما سبب اعتقالي كان وجود حاسوب محمول معي، وربما لاحظوا أن بعض الملفات فيه تحتوي على صور أو رموز تتعلق بالثورة السورية مثل المظاهرات أو الأعلام. لذلك تم اعتقالي. ولاحقاً ذهب والدي ليستفسر ويحصل على معلومات عني، فاعتقلوه هو الاخر. في البداية اعتقلنا فرع الأمن في إدلب، ثم نقلونا إلى فرع المخابرات العسكرية، وبعدها إلى الفرع ٢١٥ في دمشق. وخلال عملية النقل لم يُذكر أي سبب أو مبرر، كل شيء كان تعسفيًا. أي أن اعتقالي كان تعسفيًا بالكامل. (...) لم يكن هناك أي مبرر رسمي على الإطلاق، لا امر قضائي صادر من المحكمة ولا أي وثيقة أخرى. كل شيء كان تعسفيًا. (...) قال لنا المحققون: «لا يهم ما قلتموه في الفروع السابقة، هنا كل شيء يبدأ من جديد. أنتم متهمون.» لم يوضحوا لنا ما هي تهمتنا. لقد سخروا منا باقوالهم: «الآن سنستدعي «عزرائيل»، لأن هناك أشخاصًا جددًا.» جاء الشخص الذي يلقبونه بعزرائيل وانهال علينا بالضرب على وجوهنا وظهورنا وأيدينا. كنا مدنيين عاديين لا نحمل أي سلاح ولم نؤذِ أحدًا، لكنهم أرغمونا على الاعتراف قسرًا بأننا «هاجمنا نقطة التفتيش تلك». كما استجوبونا بشأن أشخاص آخرين اعتُقلوا من نفس المدينة. وسألونا عن اسم نقطة التفتيش، ثم اتهمونا قائلين: «أنتم من استهدف هذه النقطة.» وسجّلوا ذلك. وبعد انتهاء التحقيق قالوا لنا هذا فقط.» (آ. س.)

مقابلة أُجريت مع أحد الضحايا السوريين في مكتب الهيئة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في غازي عنتاب.
الصورة:TİHEK ، ٢٠٢٥.

"وجّهوا إليّ تهمة ملفقة بالانتماء إلى جماعات مسلحة. (...) لم يكن هناك شيء من هذا القبيل (في سوريا) (لم يكن ذلك يستند لأي قرار قانوني)، لأنه في الأساس لا يوجد شيء اسمه قانون. يمكن لأي شخص أن يقدّم بلاغًا ضدك، أو قد يحدث التباس بسبب اسم العائلة أو التشابه في الأسماء... مثلاً، الشخص الذي يبحثون عنه قد يكون قريبك، فيأتون ويأخذونك أنت بدلاً عنه.» (او. ت)

«كنت أعمل في شركة عامة في حمص، وكنت مشغولًا بإنجاز بعض المعاملات. قالوا لي: «تحتاج إلى توقيع من مكتب الأمن السياسي ... لا توجد مشكلة ... خذ الورقة واذهب لتوقيعها». ذهبت إلى هناك لأحصل على التوقيع. دخلت المكتب وقلت لأحدهم: «أريد فقط أن أوقّع هذه الورقة»، فقال لي: «انتظر قليلًا». أغلق الباب وخرج. بعد فترة جاء أربعة عناصر، عصّبوا عينيّ، وكبّلوا يديّ وأخذوني إلى الفرع، إلى فرع الأمن السياسي. وكانت التهمة الموجهة لي هي المشاركة في المظاهرات، وإهانة رئيس الجمهورية، وأمور من هذا القبيل. كلّها كانت تتعلق بالحركة الثورية في سوريا. (...) أخذوني إلى فرع الأمن السياسي وبقيت هناك نحو ساعة. طرحوا عليّ عدة أسئلة حول هذه التهمة، ولم يكن هناك لا قرار قضائي ولا أي وثيقة رسمية، كان الأمر تعسفيًا بالكامل. وأخذوا معلوماتي الشخصية وأقوالي. ثم أنزلوني إلى التحقيق. أول ما فعلوه أنهم جرّدوني من ملابسي تمامًا، فتشوا ثيابي، ثم بدأوا بضربي بشكل مباشرة. وبدأوا بشتمي، وأهانتي وأهانت عائلتي، بل حتى سبّوا الله، وهددوني. استمر ذلك قرابة ساعتين، ثم القوني في الحبس الانفرادي. (...) عندما دخلنا أول مرة، كنا مكبّلي الأيدي من الخلف، على ركبنا ورؤوسنا منحنية. وهذه المرة لم يعصبوا أعيننا، لكن كان هناك جنود وموظفون في الغرفة. كانوا يقولون: "وقّع

هنا!» دون أن نعرف على ماذا نوقع. فقط كانوا يصرخون: «وقّع!» وعندما ينادون أحدًا باسمه ويقولون له "تعال إلى هنا!»، يبدأ بالضرب فور وقوف الشخص على قدميه. لقد كانت أجسادنا مغطاة بالكدمات من جراء التعذيب السابق. انتظرنا على هذا الحال راكعين لثلاث ساعات تقريباً. أي شخص يقف أو يتحرك أو يكلّم صديقه كانوا يضربونه على رأسه أو ظهره. (...) بهذه الطريقة بقينا قرابة خمسة أشهر. (...) وأخيرًا، ومع اقتراب نهاية الاستجواب، كنتُ أتعرض للضرب أمام المحقق، وعيني معصوبتين. سألني المحقق: «هل ستعترف أم لا؟». فقلت له وانا منهك من التعب: «حسناً، سأعترف». وبدأ يكتب ويكتب، وقام بتسجيل شيئاً ما. سألته: «هل تعبت؟» فقال: «نعم». قلت له: «اعلم أن كل ما قلته كذب، أنا لم أفعل شيئًا، لكنني تعبت من الضرب والتعذيب». فقال لي: «افعل ما تشاء، لا يهمني، هنا ستعترف. ستوقّع على الإفادة. ومن ثم ستمثل امام القاضي العسكري... وقالها بالحرف الواحد : «بإمكانه ان يشنقك أو يقطعك إربًا، هذا ليس من شأني. همي الوحيد هو تامين توقيعك على هذا الاعتراف. لا يهمني إن كنتَ قد ارتكبتَ الجريمة أم لا». (ق. ت)

من خلال الشهادات السابقة يتّضح أن فترات الاحتجاز والتحقيق والاستجواب كانت طويلة للغاية. فقد ذكر الضحايا الذين شاركوا تجاربهم معنا أن هذه الفترة، رغم أنها محددة قانونًا بمدة زمنية معينة، الا انه لم يكن يُلتزم بها أبدًا، إذ كان الأفراد يُحتجزون في مراكز التحقيق أو لدى الأجهزة الأمنية لأشهر بل لسنوات. وخلال هذه المدة، لا يُعرض المعتقل على المحكمة، ولا تُقدَّم له أو لعائلته أي معلومات عن موعد مثوله أمام القضاء. كما لا تُبلَّغ العائلة ما إذا كان الشخص قد اعتقل من قبل القوات الأمنية أو بمكان وجوده، ولا ما إذا كان مذنبًا أم لا، فيُعزل تمامًا عن محيطه الاجتماعي. ويصف (ح.م.) الذي أُوقف عند حاجز أمني بتهمة التواصل مع أحد أصدقائه في الطفولة لانضمامه إلى الجيش السوري الحر واتهامه بتسريب معلومات إليه، طول فترة احتجازه والغموض الذي اكتنفه، وحالة عزلته من عائلته والمجتمع بالقول :

«... (خلال فترة اعتقالي) لم أُعرض على أي محكمة، ولم ألتقِ بأي أحد. لم يكن الاعتقال رسميًا، ولم يكن هناك محامٍ. أي شخص كان يحاول أن يسأل عنك أو يقول: «أين هذا الرجل؟»، كانوا يتهمونه بذات التهمة التي وُجهت إليك. أي أنه لم يكن هناك اعتقال رسمي أصلًا. وعندما تنتهي المدة، كان الفرع يرسل كتابًا إلى بقية الأجهزة الأمنية. فجميع فروع الأمن في سوريا تتبع ذات المنطق: مثلًا، يرسل فرع حلب مذكرة إلى الإدارة العليا يقول فيها: «لدينا هذا الشخص، وهذه حالته، فماذا نفعل؟ هل نحيله إلى القضاء العسكري؟ هل نطلق سراحه؟ أم نحيله إلى فرع آخر؟» بعد ذلك يأتيهم ظرف مختوم من رؤسائهم فيه أمر: «حوّلوه للمحاكمة»، أو «أرسلوه إلى المحكمة العسكرية،» أو «أطلقوا سراحه.» لا فرق إن كنت مدنيًا، إذا وُضعت في فرع عسكري فسيُحال أمرك حتمًا إلى المحكمة العسكرية. (...) أخذونا بسيارة إلى فرع فلسطين. (...) وفي الفناء قالوا لنا: «اسمعوا، عندما تدخلون إلى هنا يتغيّر كل شيء. بمجرد دخولكم تختفون، ولن يستطيع أحد العثور عليكم. وإذا خرجتم، فذلك يعني أنكم وُلدتم من جديد». (...) (بعد تعذّيبي في الحبس الانفرادي لخمسة عشر يومًا) وبعد مدة أعادوني إلى التحقيق. بدأوا يسألونني: «هل تعرف فلانًا وفلانًا؟» بعضهم

كنت أعرفهم، والبعض الاخر، لا. قلت لهم: «من لا أعرفه، بالفعل فانني لا أعرفه.» فضربوني مجددًا وأعادوني إلى الزنزانة. (...) الأشهر الثلاثة الأولى مرّت كلها على هذا النحو، تحت التعذيب المستمر. وبحسب القوانين السورية، لا يجوز احتجاز أي شخص في الفروع الأمنية أكثر من تسعين يومًا، ويجب خلال هذه المدة أن يُعرض على قاضٍ أو يُطلق سراحه، سواء كان متهمًا بالإرهاب أو بأي تهمة أخرى. لكن ما كانوا يفعلونه هو أنه كل تسعين يومًا كانوا يجدّدون تسجيلك من جديد، وكأنك اعتُقلت حديثًا، ويمنحونك رقمًا جديدًا. (...) في السنة الأولى بقيت في الزنازين الانفرادية نحو أربعة أو خمسة أشهر، ثم نُقلت من مكان إلى آخر لشهرين أو ثلاثة، وبعدها خضعت للتحقيق أربعة أو خمسة أشهر أخرى، وفي السنة الأخيرة نسوني تمامًا.» (ح. م.)

لكي يُعتبر الفعل جريمة، يجب ــ وفقًا لمبدأ الشرعية ــ أن يكون مُعرَّفًا مسبقًا في القانون، وأن يشكّل خرقًا له، وأن يتضمّن عنصر القصد أو الخطأ. ومن خلال شهادات الضحايا يتّضح أنّ هذا المبدأ قد انتُهك، إذ كانت تُنسب بتهمٌ جنائية إلى أفعالٍ لم تُوصف بوضوح أو شفافية على أنها جرائم، ومن ثمّ تُبرَّر بها عمليات الاعتقال. وقد ذُكر على وجه الخصوص أنّ الشبان الذين يؤدّون الصلاة أو يُطلِقون لحاهم في سنّ مبكرة كانوا يُراقَبون من قبل الأجهزة الأمنية، ومع مرور الوقت تُربَط هذه الأفعال بما يُسمّى بالانتماء إلى جماعات إرهابية. كما أُشير إلى أنّ الاعتقالات التعسفية لم تكن تراعي السن، حيث كان القاصرون أيضًا يُعتقلون ويُعرَّضون للتعذيب، وقد عبّر الأشخاص الذين أُخذت شهاداتهم عن ذلك بقولهم:

"عندما كان شابٌّ يستيقظ لأداء صلاة الفجر أو يواظب عليها، كانوا يعتبرون ذلك جريمة كبيرة، لأن هذا الشاب ــ في نظرهم ــ متديّن ومرتبط بدينه، وبالتالي يشكّل خطرًا عليهم، فهو شخص واعٍ ويدرك ما يفعلونه. في ثمانينيات القرن الماضي كان عدد الذين يذهبون إلى صلاة الفجر قليلًا، خصوصًا من فئة الشباب، ولذلك إذا كان شابٌّ يذهب إلى صلاة الفجر كانوا يعتقلونه فورًا بتهمة "الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين». كانت صلاة الفجر، أو المواظبة على أداء الصلوات الخمس في المسجد، تُعدّ جريمة، ولا سيّما بالنسبة للشباب. (...) بعد المدرسة كنت أذهب إلى محلّ لتصليح الأجهزة المنزلية أعمل فيه. وعندما يحين وقت الأذان، ولأنّ المحلّ لا يوجد فيه مرحاض، كنت أذهب إلى مسجد قريب لأتوضّأ وأصلّي ثم أعود إلى العمل. وكان صاحب المحل يسمح لي بذلك. في أحد الأيام جاء إمام المسجد إلى المحل وقال لي: "يا أُ، لا تذهب إلى المسجد للصلاة بعد الآن، من الأفضل أن تصلّي هنا.» فسألته: «لماذا؟» قال لي: «أنت تلفت الانتباه، إنهم يسألون عنك، يقولون: من هذا الفتى؟ لماذا يأتي إلى هنا؟ وماذا يعرف؟ لذلك لا تصلِّ في المسجد.» منذ ذلك اليوم تركت صلاة الجماعة. (...) في الآونة الأخيرة بدأت مراكز الشرطة والفروع الأمنية تحتفظ بسجلات كاملة لأولئك الذين يواظبون على صلاة الفجر أو على الصلوات الخمس. يراقبونهم مراقبة تامة: أين يجتمعون، مع من يتحدثون، يسجلون كل التفاصيل. هكذا كان الحال في سوريا في كل مكان، في كل مكان بالضبط.» (او. ت.)

وبالموازاة مع ما ورد في الشهادة السابقة، ذكر مدير الأمن السابق في أعزاز أحمد زيدان أنه اعتُقل في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ بسبب إطلاقه لحيته وأدائه الصلاة، وأنه تعرّض للتعذيب في جميع الفروع الأمنية التي نُقل إليها. وأوضح أن إطلاق اللحية وأداء الصلاة كانا يُعدّان دليلًا على الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما كان يُصنَّف على أنه جريمة إرهاب. وأشار إلى أن النظام استخدم أساليب تعذيب تفوق حدود الإدراك البشري، حتى جعل الإنسان يكره كونه إنسانًا، مؤكدًا أن هذه الممارسات بدأت منذ انتفاضة حماة عام ١٩٨٠ وازدادت حدّتها بعد عام ٢٠١٢. كما أكّد المدير السابق أن الاعتقالات التعسفية والإعدامات الميدانية أصبحت أمرًا شائعًا في أنحاء البلاد، وأن المعتقلين تعرّضوا لأبشع أنواع التعذيب في سجون مثل صيدنايا وتدمر، حتى بات ذلك واقعًا مألوفًا.

المخيمات العشوائية التي يعيش فيها آلاف الأشخاص في أعزاز. الصورة:TİHEK ، ٢٠٢٥.

أوضح رئيس المجلس المحلي في أعزاز محمد حمدان يوسف أنه، استنادًا إلى فترات استجوابه واعتقاله التي تعود إلى المرحلة الثانوية عام ١٩٧٢، ثم عامي ١٩٨٥ و٢٠١١، لا يرى أي اختلاف بين انتهاكات حقوق الإنسان في عهدي حافظ الأسد وبشار الأسد. وذكر أنه في المرتين الأوليين وُجّهت إليه تهمة دعم جماعة الإخوان المسلمين ماليًا دون أي دليل، بينما في اعتقال عام ٢٠١١ اتُّهم بالعمل ضد النظام. وأكّد يوسف أن هذه الاعتقالات كانت تُنفَّذ على أساس سياسي وبطريقة تعسفية، مشيرًا إلى ما تعرّض له من تعذيب خلال الاستجواب وفي السجن

يُلاحظ أن جزءًا من حالات الاعتقال التعسفي التي جرت خارج إطار النظام القضائي انتهت بإعدامات ميدانية دون محاكمة. وتشير الشهادات التي جُمعت من عدد من الأشخاص إلى أن الاستجوابات في هذه الاعتقالات كانت تهدف إلى إجبار المعتقلين على الاعتراف بالتهم المنسوبة إليهم. وأفاد الضحايا بأن التحقيقات التي كانت تُجرى أمام المحاكم العسكرية غالبًا ما كانت تنتهي بالإعدام دون صدور حكم قضائي عادل. وذكر «أ.ت.» الذي اعتُقل عام ٢٠١٤ أن شقيقه الأكبر

الذي اعتُقل عام ٢٠١٢ بتهمة المشاركة في الاحتجاجات أُعدم، إلا أنه لم يعلم بذلك إلا بعد سقوط النظام في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، موضحًا أنهم لم يتمكنوا سابقًا من الحصول على أي معلومة عنه بسبب الطبيعة المغلقة التي كانت تُدار بها المحاكم العسكرية

«صدر حكم الإعدام عن المحكمة الميدانية العسكرية. هذه المحاكم لا يستطيع لا محامٍ ولا قاضٍ الاقتراب منها، فهي من الناحية القانونية منظومة مغلقة تمامًا. كانت المحكمة الميدانية تتكوّن من ثلاثة أشخاص: مدير السجن، وقاضٍ عسكري، وضابط استخبارات أو مسؤول من أحد فروع الأمن. كانت إجراءات إصدار حكم الإعدام بسيطة للغاية: يُستدعى السجين، يُسأل عن اسمه والتهمة الموجهة إليه، ثم يُقال له: «هل هذا صحيح؟» فيجيب بـ «نعم» أو «لا»، وينتهي الأمر عند هذا الحد. كانت تُطرح فقط هذه الأسئلة الثلاثة، ثم يُطلب من السجين التوقيع على وثيقة تتضمن قرار الإعدام. هكذا كانت تعمل المحكمة الميدانية. لم يكن هناك أحد «مفقود» في تلك المحاكم، لأنهم لم يكونوا يُخفون الناس سرًّا، بل كانوا يُعدمونهم مباشرة.» (او. ت.)

أشار (م.أ.)، الذي أُلقي القبض عليه عام ١٩٨٠ وهو في الخامسة عشرة من عمره وسُجن قرابة ٢٥ عامًا، إلى أن الاعتقالات التعسفية والإعدامات الميدانية ليست من سمات فترة بشار الأسد فحسب، بل تعود جذورها إلى عهد والده حافظ الأسد، مؤكدًا أنه حتى الإفراج من السجن كان يتم بطريقة تعسفية. وبالمثل، أوضح (ق.ت.) أن النظام القضائي في سوريا كان يعمل شكليًا فقط، إذ لم يكن هدفه تحقيق العدالة، بل كان يقتصر على المصادقة على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب أثناء التحقيق. أما (ر.م.) فقد أشار إلى أن النظام القضائي كان يتأثر بشبكات التواصل الاجتماعي، بينما لفت (م.أ.) الانتباه إلى أن الأحكام القضائية كانت قابلة للتغيير في حال تقديم الرشوة

مقابلة مع أحد الضحايا السوريين في جمعية القانون المدني. الصورة: TİHEK، ٢٠٢٥.

"وفقًا للقانون السوري، كان قد حُكم علي بالإعدام. لكن بما أنني كنتُ قاصرًا، كان ينبغي أن تُخفَّف عقوبتي إلى ست سنوات، غير أنهم خفّضوها إلى اثنتي عشرة سنة بدلًا من ذلك، لأنني لم أكن قد بلغت سنّ الرشد بعد. ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ كان من المفترض أن أمكث في السجن اثنتي عشرة سنة، إلا أنهم احتجزوني أكثر من أربعٍ وعشرين سنة. لقد كان ظلم مضاعف ! ماذا يعني أن يكون المرء في السجن لما يقارب من ٢٥ عامًا ؟ إنه عمر إنسان باكمله، ربع قرن! (...) دخلتُ سجن تدمر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠. (...) أنا واثنان وأربعون آخرون نُقلنا من حلب إلى هنا. كان بيننا ثمانية أو تسعة أشخاص دون الثامنة عشرة. أما الباقون فقد أُعدموا جميعًا. لم يعدمونا لأننا كنا دون السن القانونية، لكن ستةً وثلاثين شخصًا حوكموا في محكمة عسكرية وأُعدموا. (...) ما كان يُسمّى محكمة لم يكن في الحقيقة عملية قضائية على الإطلاق. كان القاضي رجلًا قصير القامة يُدعى سليمان الخطيب، وإلى جانبه رجل ضخم يُعرف بـ"المعاون». كانوا يسألون السجين الداخل فقط: «ما اسمك؟» فإذا وُجدت تهمة في الملف، كانوا يصدرون الحكم دون أي تحقيق. وكان بعض السجناء يدلون باعترافات كاذبة وهم تحت التعذيب. فعلى سبيل المثال، كانوا يسألون أحدهم: «هل قتلتَ فلانًا؟» فكان يرد بالايجاب لعدم تحمله شدة التعذيب. كانت تلك المحاكم من أفظع ما يكون. هناك من أُعدم لمجرد أنه رأى حلمًا! كان ذلك نظامًا من الطغيان لم يشهد له التاريخ مثيلًا. (...) لم تتوقف عمليات النقل إلى تدمر، بل استمرت حتى عام ٢٠٠٠. ووفقًا للإحصاءات، دخل السجن خلال العشرين عامًا الاخيرة ما بين (٤٠-٥٠ ألف) شخص، ربما خرج منهم (٢.٠٠٠ – ٧.٠٠٠) فقط، أما الباقون فقد أُعدموا أو ماتوا. ربما ما يقارب تسعين بالمئة من الذين دخلوا بين عامي ١٩٨٠ -٢٠٠٠، قد دُفنوا هناك. وكانت عمليات الإعدام في المرحلة الأولى، أي ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٢ تقريبًا، تُنفذ أربع أو خمس مرات في الأسبوع. (...) المجموعة التي جئتُ معها كانت تضم ثلاثةً وأربعين شخصًا، أُعدم منهم ستةٌ وثلاثون. (...) في شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٤، استدعَونا وقالوا إنهم سيطلقون سراحنا. وكنا مئةً وخمسين شخصًا. أعادوا خمسين إلى الزنازين، وأفرجوا عن خمسين. كان بيننا ستة أو سبعة معتقلين قدامى. فصلونا وذلك استعدادًا لاجراء مقابلات تلفزيونية. وكانت بُثينة شعبان تأتي، ومعها لواء يُدعى حسن... لا أذكر، هل كان اسمه حسن حلّوف؟ كانوا يأتون ويُجرون معنا المقابلات. يصوّروننا لإرسال التسجيلات إلى كبار المسؤولين. يقولون لنا: «تحدثوا عن عفو الرئيس، قولوا إنكم نادمون...» ولكن بعد أربعٍ وعشرين سنة، أي ندم يمكن أن تُظهره؟! تحدثتُ بالفعل، لكن قلبي لم يكن مطمئنًا. بدأوا يطرحون أسئلة جديدة، الا ان إجاباتي لم تُعجب بثينة شعبان، فقالت: "أعيدوه إلى السجن. «فاحتجزوني من الشهر الثامن (آب) حتى الشهر الثاني عشر (كانون الأول)، ثم أعادوني إلى القصر الرئاسي. (...) في النهاية، اضطرّوا إلى الإفراج عني رغمًا عنهم، وقد أعاننا الله على ذلك، فالحمد لله." (م. آ)

«ثم أقتادونا إلى القاضي. كان هناك قاضٍ مدني وآخر قاضٍ عسكري. القاضي المدني وجّه إلينا تهمًا مختلفة مثل «المشاركة في المظاهرات»، وأضاف القاضي العسكري تهمًا أخرى. عندما قلت له: «سيدي، أنا لا أقرّ بهذه الأمور؛ كلّها توقيعات عملتها تحت الضرب و التعذيب.» ردّ علي: «لقد اعترفت بهذه الجرائم، ولن أقبل بأي شيء آخر.» ورغم أنني

قلت: «سيدي، كل اقوالي كانت بالجبر والإكراه؛ وانهم ضربوني بقوة حتى كدت أموت.» لم يكترث بما قلت. وقلت في نفسي: «لو وقفتَ مكاني ولو ساعةً واحدة فقط، لربّما اعترفتَ بعشرات الأضعاف — ربما عشرين ضعفًا.» لكن القاضي نفذ ما يريد. وأدانني وأحالني إلى السجن.» (ق. ت.)

«خرجتُ بفضلِ أحد أصدقاء زوجي. كان محاميًا. خرجتُ قبل أن تُغلق قضيتي. (...) كان لزوجي صديقٌ يعمل في طرطوس، وكان يتّصل بنا بين الحين والآخر يسأل عن أحوالنا ويعرض علينا المساعدة. وفي تلك الفترة كانت أختي مع الأطفال. وحين يسال الناس اختي: «أين (ر.) ؟» كانت ترد قائلة: «(ر.) اعتُقلت.» فقال المحامي صديق زوجي: «لماذا لم تُخبروني؟ كيف حدث هذا؟» بعدها تدخّل بطريقةٍ ما، وتابع القضية قبل ان تغلق. لقد كان له صديقٌ قاضٍ، وله بعض العلاقات والاتصالات في دمشق. وبفضله خرجتُ.» (ر. م.)

التعذيب وسوء المعاملة

تشير الشهادات إلى أن سوء المعاملة والتعذيب تعتبر من الممارسات الشائعة في السجون السورية، حيث تبدأ أثناء الاحتجاز وتشتد أثناء الاستجواب ثم تتحوّل إلى روتينٍ داخل السجن. فالأشخاص الذين يُعتقلون على خلفيّة أيّ ادعاء يتعرّضون أثناء التحقيق للتعذيب بهدف إثبات صحّة ذلك الادعاء ويُجبرون على الإقرار بالتُّهم المنسوبة إليهم والاعتراف بها. ولهذا الغرض يُنقل الأفراد إلى مراكز تحقيق تقع في مدنٍ مختلفة، وفي كلّ مركزٍ يُعاد استجوابهم بعد تعريضهم لأنواعٍ متعدّدة من التعذيب. وخلال عمليات النقل بين هذه المراكز التابعة للوحدات الأمنية المختلفة في مدنٍ متعدّدة، يتعرّض المعتقلون لممارساتٍ لا إنسانية ولعنفٍ جسديٍّ ونفسيٍّ شديد. ويصف (أ.س.) الذي كان طالبًا جامعيًا عام ٢٠١٢، حالته أثناء نقله بين مراكز التحقيق في ظل الظروفٍ السيئة وسوء المعاملة والتعذيب الذي تعرّض له على النحو الآتي:

كانوا يقولون لنا: «اعترفوا بأنكم حملتم السلاح وهاجمتم نقاط التفتيش والمناطق العسكرية.» لكننا لم نكن نعترف لأننا لم نفعل شيئًا من ذلك، ولهذا السبب استمرّ التعذيب. وفي النهاية أرسلونا إلى دمشق. وعندما أخذونا إلى دمشق وضعونا في مركبة تشبه مركبة نقل الأغنام. كان أرضها مليئًا بروث الغنم. جعلونا نستلقي على الأرض وأيدينا مربوطة خلف ظهورنا ولم نكن قادرين على الحركة. كنّا حقًا محشورين مثل الأغنام. تحرّكت السيارة، ولم نكن نعلم إلى أين نحن ذاهبون. في البداية قالوا لنا بسخرية: «أنتم ذاهبون إلى عائلاتكم،» لكننا أدركنا لاحقًا أن ذلك لم يكن صحيحًا. انطلقت السيارة من إدلب، ومررنا بمخيم يُسمّى «مسطومة،» وهناك أنزلونا من تلك المركبة ووضعونا في شاحنة كبيرة مكشوفة تشبه شاحنات النقل، واستمرّ بنا الطريق على هذا الحال. بعد ذلك دخلنا مناطق خاضعة لسيطرة النظام، كانت تلك المناطق تحت سيطرته الكاملة. وفي إحدى نقاط التفتيش أوقفونا، وتقدّم أحد عناصر الأمن الذي كان ينتعل حذاءً عسكريًا، نحو المركبة. (...) كنّا في تلك المركبة

نحو خمسةٍ وعشرين شخصًا. لم أستطع سماع العدد بدقة، لكن كان معنا معتقلون آخرون، وبعضهم يجلس قرب أطراف السيارة. وتشبث هذا الشخص بجانب السيارة وبدأ يضرب الناس على رؤوسهم بحذائه العسكري. كان يضربهم بعنف حتى إنّ الدم كان يسيل بغزارة من رؤوس كثيرين. (...) بعد ذلك أخذونا من إدلب إلى مركز الشرطة العسكرية في حماة، وبقينا هناك نحو يومين. ثم نقلونا إلى سجن «البالونة» العسكري في حمص، وبقينا فيه يومين أيضًا، وبعدها أُرسلنا إلى مركز الشرطة العسكرية في القابون بدمشق، ثم أُحِلنا إلى الفرع ٢١٥. كانت جميع هذه المراحل مليئة بالألم والتعذيب. حتى أثناء التنقّل كنّا نتعرّض للتعذيب. ما زلت حتى الآن أحمل آثار التعذيب على جسدي، انظروا، هذه احداها، وهذه آثار أخرى. (...) لم تكن طريقة النقل طبيعية أبدًا. فعندما وصلنا إلى حماة، احتجزونا نحو يومين داخل سيارات تشبه مركبات نقل الأغنام. وعندما نُقلنا من حماة إلى حمص، استخدموا طريقة يسمّونها "السلاسل.» والسلسلة تعني صفًا من الناس يُربط بعضهم ببعض على شكل سلسلة. وضعونا في مركبة مغلقة تشبه «شاحنة تبريد» أو «شاحنة نقل اللحوم.» كانت السيارة ممتلئة لدرجة أننا بالكاد كنا نتنفس. كانت أيدينا مربوطة بهذه الطريقة ومغلّفة بأصفادٍ بلاستيكية كانت مع الوقت تترك آثارًا على المعصمين. وحتى الآن، بعد مرور نحو أحد عشر أو اثني عشر عامًا، لا تزال تلك الآثار واضحة. وعندما وصلنا إلى حمص، أمرونا بخلع ملابسنا بالكامل، وفتشونا ونحن عراة تمامًا. مكثنا في حمص يومين، وخلال هذه المدة استمر التعذيب. ثم نُقلنا من حمص إلى مركز الشرطة العسكرية في القابون، ومن هناك إلى الفرع ٢١٥. وعندما وصلنا إلى الفرع ٢١٥ بدأ التعذيب من جديد. قالوا إنهم لا يعترفون بأيّ شيء قيل في الفروع السابقة، وإن التحقيق سيُعاد من البداية. وعندما دخلت الفرع ٢١٥ لأول مرة ظننت أنّه مسلخ. هذا المكان الذي أسميته "مسلخًا" كانت تفوح منه رائحة كتلك الرائحة التي تفوح عند ذبح الحيوانات. كانت تفوح منه رائحة الدم والجثث المتعفّنة. ظننت في البداية أنه مكان لذبح الأغنام أو الأبقار، لأننا لم نكن نرى شيئًا، كانت أعيننا معصوبة، وأنزلونا إلى الطابق السفلي. وعند نزولنا الدرج دخلنا قاعة كبيرة مكتظة بالبشر. كان المكان مزدحمًا للغاية. كان الطقس باردًا جدًا في ذلك الوقت، لكن الناس هناك كانوا شبه عراة، لا يلبسون إلا الملابس الداخلية. إنّ التعذيب الذي رأيناه في إدلب أو في الفروع الأخرى كان لا يُقارن بما رأيناه في الفرع ٢١٥. هناك قال لنا المعتقلون الآخرون: «هذا هو الفرع ٢١٥. من يدخل هنا يختفي، ومن يخرج يُولد من جديد.» كانت هذه العبارة تعبّر عن مدى صعوبة الخروج من هناك. (آ. س.)

تُعتبر مرحلة الاستجواب بمثابة تعذيب جسدي ونفسي شديد. وقد أُشير إلى أنّ هناك تصنيفًا لدرجات شدّة التعذيب بين التحقيقات التي تُجرى في الوحدات الأمنية المنتشرة في مدن مختلفة. وفي هذا السياق، يُعتبر مركز أمن البالونة بمدينة حمص، الذي تضمّه اللجنة الرباعية المكوّنة من الاستخبارات العسكرية والاستخبارات الجوية والأمن السياسي وأمن الدولة، من أكثر الأماكن رعبًا من حيث ممارسات التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالتوازي مع الرعب الذي أثاره الفرع ٢١٥ المذكور أعلاه، يتطرّق (ق.ت.) بالتفصيل إلى اختلاف مستويات التعذيب بين مراكز الأمن والتحقيق، وإلى السمعة السيئة التي اكتسبها مركز البالونة بسبب ما ارتبط به من ممارسات تعذيبية.

«كل يوم تقريبًا، كانت مجموعة تتكون من سبعة أو ثمانية شبيحة تدخل، حاملين عصيًا غليظة، وأحيانًا قضبانًا حديدية. كان كانوا يضربوننا ثم يغادرون المكان وكأنهم أنهوا ممارسة نوعًا من التسلية، واستمرّ هذا الحال على هذا النحو. بقيت في تلك الظروف ما يقارب ثلاثة أشهر. وفي نهاية الأشهر الثلاثة أُحِلنا إلى لجنة مكوّنة من أربعة أشخاص تُسمّى «اللجنة الرباعية،» وهي لجنة أمنية في حمص تضمّ الاستخبارات العسكرية والاستخبارات الجوية والأمن السياسي وأمن الدولة. وعندما كنا نتحدث مع بعضنا البعض في أمن الدولة، كنا نقول: «نتمنى أن يرسلونا إلى دمشق أو صيدنايا، لكن ليس إلى تلك اللجنة الرباعية.» لأن ذلك المكان اسمه كان «اللجنة الرباعية،» وكان يُقال عنه إن من يقع هناك كأنما سقط في الجحيم. ثم في أحد الأيام وضعونا في الحافلات، كنّا حوالي مئة وخمسين شخصًا. ونحن نصعد إلى الحافلة تلقّينا ضربًا يعادل كل ما تعرّضنا له سابقًا من تعذيب. سارت الحافلة نحو ساعة أو أكثر، وكنا نظن أننا متجهون إلى دمشق. كانت أعيننا معصوبة وأيدينا مكبّلة إلى الخلف، وأولئك الواقفون فوق رؤوسنا كانوا يضربوننا بأسلاك كهربائية وعصيّ غليظة وهراوات. لم نكن نعلم أين نحن. ثم توقفت الحافلة وأنزلونا منها، فقال الناس: «يبدو أنّ هذا هو مكان اللجنة الرباعية.» وتبيّن لاحقًا أنّ المكان هو سجن عسكري يُدعى «البالونة.» ويُقال إنّ السجن العسكري الأول في سوريا هو صيدنايا، والثاني تدمر، والثالث البالونة، وكان أيضًا مقرّ اللجنة الأمنية في حمص. وعندما قال الناس: «البالونة، اللجنة الرباعية... هذا باب الجحيم بعينه»، وفي تلك اللحظة فقد الجميع آخر ما تبقّى لديهم من أمل.» (ق. ت.)

ممرّ الزنازين في سجن الشرطة العسكرية الشهير بالتعذيب في سوريا، سجن البالونة.
الصورة: المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، ٢٠٢٥

المدخل الرئيسي لسجن الشرطة العسكرية في البالونة.

الصورة: المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، ٢٠٢٥.

يتضح من إفادات الضحايا أنّ الأفراد كانوا يُحتجزون في مراكز التحقيق والاستجواب عادةً في زنازين انفرادية تقع تحت الأرض، أو في أماكن ضيقة يُحبس فيها عدد كبير من الأشخاص معًا. وقد أجمع الضحايا على أن الظروف المادية في الزنازين التي احتُجزوا فيها أثناء الاستجواب كانت سيئة للغاية، وأُجريت معاينة ميدانية لتقييم الوضع. ووُصفت الزنازين الانفرادية بأنها أماكن تفتقر إلى التهوية الكافية، وكذلك الى ضوء النهار، ونتيجة لذلك، وصف بانه المكان الذي فقد فيه الإحساس بالزمن. كما انه لم يكن من الممكن الاستلقاء أو النوم في الزنازين الانفرادية أو الغرف الضيقة التي كان يُحتجز فيها الضحايا، بسبب اكتظاظها بعدد كبير من الأشخاص في آن واحد. وفي نهاية المطاف، كان الأفراد يُنقلون إلى المحاكم العسكرية التي تعمل شكليًا فقط، وذلك بعد أن يعترفوا بالتهم المنسوبة إليهم أو بعد أن يُفترض اعترافهم بها، ومن هناك يُرسلون إلى السجون. وخلال المدة التي تسبق هذا التحويل، أي أثناء التحقيق في التهم الموجهة إليهم، كان الأفراد يتعرضون في مختلف مراكز الأمن لأشدّ أنواع التعذيب، ويخوضون صراعًا من أجل البقاء على قيد الحياة. ويعبّر (او.ت.) عن هذه الحالة بالكلمات التالية:

«أخذوني إلى زنزانة انفرادية مساحتها لا تتجاوز خمسة أمتار مربعة، خمسة أو ستة أمتار تقريبًا... طولها نحو ٢,٧٥ مترًا وعرضها ١,٧٥ مترًا... كنا سبعة أشخاص. وكانت الزنزانة تحت الأرض ولم يكن يخترقها أي ضوء سوى قدر ضئيل يدخل عبر فتحة تهوية صغيرة في الممر. وكانت فتحة تهوية تلك تُفتح الى الخارج، وتدفع الهواء وكانت شبيهة

بالمروحة (توربين). حتى في أيام الشتاء الباردة كانوا يتركون جهاز التهوية يعمل ليلًا عن عمد حتى تبرد أجسادنا بالكامل. لم يكن لدينا ما يحمينا، فقط بطانية رقيقة لا تكفي لحجب برودة الأرض، وكانت هناك ايضاً بطانية أخرى، ولكن كان يجب على سبعة أشخاص أن يتقاسموا تلك البطانية ويستلقون فوق بعضهم البعض. وكنا مضطرين لأن نستلقي الواحد فوق الآخر؛ واحد يستلقي مستديرًا ويشد ساقيه والآخر يضع رأسه عند قدميه، لقد كان المكان مكتظ بشدّة لدرجة أن النوم كان صعبًا جدًا لأن ليس هناك مجال للتحرّك، وحتى لو تخدر الجسد فلا تستطيع أن تتحرّك. كما عانينا في الزنزانة من أمراض جلدية؛ كانت هناك قمل وصراصير، وكانت الزنزانة قذرة للغاية لدرجة أننا عندما نصحو في الليل نكاد لا نتحرّك من شدة الازدحام، وحتى لو شعرنا بالحكّة فلا نجد مكانًا لنحكّه بسبب القمل والأمراض الجلدية. لقد بقينا في الزنزانة المنفردة نحو ستة عشر يومًا تقريبًا، وأصيب جسدي كله بطفحٍ جلدي أحمر، أشبه بالحساسية. (...) وتقريباً كانوا كل يوم أو يومين يأخذون بعض منا الى الخارج. وكان هناك ثلاثة أو أربعة قاصرين في مثل عمري اي تقريبًا (١٦-١٧ سنة). وكان بينهم متزوجون وكبار في السن أيضًا. واحضروا كذلك رجلاً عمره نحو خمسين عامًا ومقعدًا لا يستطيع المشي؛ اتهموه ايضاً بـ «الإرهاب». كان لديه دكان بقالة صغير وكان ينظف المسجد ويؤذن، ولم يكن له شأن آخر، وكان وضعه الصحي سيئًا لدرجة أنه لا يستطيع حمل حتى عصا المشي، فكيف يحمل سلاحًا؟ ومع ذلك أجبروه بالضرب على الاعتراف، وبعد ذلك لم يرحموه إطلاقًا. كانوا كل يوم أو كل يومين يأخذون بعض السجناء من الزنزانة ويضعون آخرين بدلهم. فعلى سبيل المثال، عندما تأتي حافلة نقل السجناء بعد صلاة الفجر نعلم أنّ هؤلاء سيُرسلون إلى الفروع في دمشق، وربما إلى سجن صيدنايا ... لا يعلم مصيرهم الا الله ...اذ كنا ننظر اليهم بانهم ذاهبون إلى موتٍ محقق. وإذا وصلت حافلة النقل بعد الظهر، فكان يعني انهم سيأخذونهم إلى سجن حمص المركزي، أو محكمة حمص، أو السجن العسكري في حمص (البالونة)، وكان ذلك أيضًا سجناً سيئ السمعة ومعروف عنه بالتعذيب والانتهاكات. كما ان السجين اذا اكمل ٢١ يومًا في فرع أمن الدولة، فانه يتم نقله إما إلى فروع دمشق أو إلى المحكمة العسكرية أو إلى سجن بالونة العسكري. وبعد مرور ٢١ يومًا استيقظت عند وقت صلاة الفجر؛ وعادةً كان الوضوء ممنوعًا، كنا ندخل المرحاض ونخرج خلال ثوانٍ، وإن وجدوا ماءً على اليد أو الوجه، فانه يعتبر سبباً للضرب، وعليه، فاننا كنا نقوم بالتيمم بحجر ونصلي في الزنزانة المنفردية. (...) ضربوني قبل الاستجواب، وفي الغالب يبدأ التعذيب عندما يدخل الشخص غرفة الاستجواب. وبدأوا يسالونني عن اسمي ويستفسرون عن محل سكني ودخلي. ثم قالوا: «اسمك كذا، هل أنت منتمٍ لهذه المجموعة المسلحة؟» فقلت «أنا مجرد طالب.گ كنت في السادسة عشرة من عمري.» (...) قلت لهم: «أنا تلميذ ثانوي، لا علاقة لي بأي مجموعة مسلحة، ولم أحمل سلاحًا. ولدي سجل في المدرسة، يمكنكم سؤال المدير أو زملائي.» فكان ردّهم: «كذاب، أنت كنت عضوًا في مجموعة مسلحة» وبدأوا بالضرب قائلين: «فعلت هذا وفعلت ذاك.» ثم عادوا إلى نفس الأسلوب من التعذيب. وضعوا إطارًا من إطارات السيارة على قدميّ، وأجبروني على الاستلقاء ووجهي للأسفل، وبدأوا بضربي. كان شخصان

يقومـان بالتعذيـب والمحقـق جالـس علـى الطاولـة يـدون الإجابـات التـي أعطيهـا. وعندمـا تتعرض للضـرب لا مهـرب، يجـب أن تجيـب، فـإذا سـألوا "هـل اسـتخدمت الـسلاح؟» تضطـر أن تقـول «نعـم اسـتخدمت الـسلاح.» اذ يوصلـون الأمـر إلـى حـد أن تضطـر الـى الاجابـة بـ «نعـم» لـكل شـيء وتعتـرف. واخيـراً، تقـول «حسـناً اكتـب مـا تشـاء،» وقلـتُ : «حملـتُ الـسلاح، فقـط أوقفـوا الضـرب.» كانـت الرحمـة منزوعـة مـن قلوبهـم ... وكانـوا يهـددون ويتوعـدون باسـتمرار. وثـم بـدأوا يوجهـون الأسـئلة، وفـي النهايـة قلـت «نعـم، كنـت عضـوًا فـي مجموعـة مسـلحة لكنـي لـم أرفـع الـسلاح.» لقـد وصلـت الـى مرحلـة كنـتُ الفـق عنـد الإجابـة. علـى سـبيل المثـال، قلـت "نعـم كنـت أقـوم بتمويلهـم.» فقالـوا : «حسـنًا، سنسـجل أنـك جمعـتَ أمـوالًا وحولتَهـا إلـى جماعـات مسـلحة». وقالـوا أيضًـا: «هـل شـاركت فـي المظاهـرات؟» فأجبـت «نعـم.» كلمـا قلـت «لا، لـم أفعل» استمروا بضربي حتى أقول «نعم.»

قـد سـلّط الضحايـا الضـوء علـى التعذيـب الشـديد الـذي تعرضـوا لـه خلال هـذه العمليـة، والعـدد الكبيـر مـن الأشـخاص الذيـن فقـدوا أرواحهـم نتيجـةً لذلـك. ويذكـر (ق.ت.) أنـه شـهد أشـخاصًا يفقـدون أرواحهـم بسـبب الظـروف السـيئة فـي مراكـز الأمـن والتعذيـب الـذي تعرضـوا لـه أثنـاء الاسـتجواب، وواصـل حديثـه بالعبـارات التاليـة:

»ثـم بعـد أن أخـذوا منـا كل المعلومـات وانتهـت الإجـراءات، ثـم بـدأ الهجـوم؛ فـكل موظـفٍ يدخـل الـى الداخـل يلتقـط أي شـيء يقـع فـي يـده، ويبـدأ بالضربالمبـرح. وفـي تلـك الاثنـاء لقـي ثلاثـة أشـخاص حتفهـم فـي الحـال، وكان الثلاثـة مـن أصدقائنـا الذيـن تعرّفنـا عليهـم فـي فـرع أمـن الدولـة. اثنـان منهـم كانـا شـابين، والثالـث كان مسـنًا. وحاولـوا تبريـر ذلـك بقولهـم: «توقـف قلبـه، الرجـل كان مريضًـا أصلًا.» وقالـوا أيضًـا: «منـذ البدايـة كان مريضًـا، أخذنـاه وهـو فـي حالـة مزريـة.» وكان هنـاك رجـل فـي السـتين مـن عمـره جـاؤوا بـه عندمـا كنـا فـي الأمـن السياسـي، وكان ينقـل الفاكهـة والخضـار مـن منطقـة حمـص. كان الرجـل منهـكًا ومتعَبًـا مـن الأسـاس... ذهـب إلـى التحقيـق ثـم أعـادوه وقـد بـدت عليـه علامـات الإنهـاك الشـديد، ألقـوه فـي الداخـل وكأنـه جثـة. لـم يكـن قـادرًا علـى الـكلام ولا علـى أيّ ردّة فعـل، كان فقـط يئـنّ بصـوتٍ خافـت. وبعـد سـاعة أو سـاعتين توقّـف الأنيـن أيضًـا، نظرنـا إليـه فوجدنـا أنّ قلبـه توقّـف وأنفاسـه انقطعـت، لقـد مـات... نعـم، دخـل تحقيقًـا واحـدًا فقـط وانتهـى كل شـيء. طرقنـا بـاب الزنزانـة وقلنـا: «هنـاك ميـت.» فجـاء الضابـط، نظـروا اليـه نظـرة سـريعة ثـم بـدأوا بضربنـا، بـل حتـى ان الميـت لـم يسـلم منهـم فقـد اخـذ هـو الاخـر نصيبـه مـن الضـرب، وشـتموه وقالـوا: «الرجـل كان مريضًـا منـذ البدايـة، إرهابـي، وقلبـه لـم يتحمـل وانفجـر.» سـمعنا مثـل هـذه العبـارات عندمـا كنـا فـي الأمـن السياسـي، لكـن موضوعنـا الآن هـو اللجنـة الرباعيـة، أي الرباعيـة. فـور دخولنـا إلـى الداخل...وتحديداً فـي تلـك اللحظـة، وقبـل أن نُسـتدعى حتـى للتحقيـق، مـات مـن بيننـا ثلاثـة أشـخاص. هاجمونـا مـرة أخـرى بعصـيٍّ وخراطيـم وأسلاك كهربائيـة، بعضهـم

يضرب بالخرطوم، والبعض الاخر بالكابل الكهربائي، وبعضهم بالعصي. كانت أعيننا معصوبة، وكنا عراة بالكامل، ولا يُعرف إلى أين ستقع الضربة، قد تصيب الرأس أو اليد أو الظهر. كان بعض الناس يموتون، وكنا نحن نحني رؤوسنا للامام قليلًا حتى نقلّل من اثر الضربة. واخيراً، فصلوا القتلى عنا، ثم صعدوا بنا إلى الطوابق العليا، وهناك أخذوا معلوماتنا الشخصية، وبعد ذلك أنزلونا مجددًا إلى الأسفل، إلى عنبرٍ كبير. كان العنبر مساحته نحو مئة متر مربع (عشرة في عشرة أمتار)، لكن كان فيه أكثر من أربعمئة شخص. كنا مكدّسين فوق بعض، وكأننا قطيع من الحيوانات يُحشر في حظيرة. وفي وسط العنبر كان هناك مرحاض، لكنه كان بلا ماء في أغلب الأوقات. بقيت هناك حوالي خمسة أشهر، في ذلك العنبر، وخلال هذه المدة كلها لم أرَ الماء تقريبًا. لم نكن نرتدي سوى الملابس الداخلية، أما الأغطية التي جاؤوا بها فكانت مبللة ومليئة ببول وقاذورات الآخرين. وهكذا عشت خمسة أشهر على هذا الحال...

«كان المحقّق المسؤول عني من شعبة الاستخبارات العسكرية. قبل كل تحقيق كانوا يعذبونني بأساليب مختلفة مثل الضرب، و»الدولاب» (وضع الشخص داخل إطار سيارة وضربه)، و «الساتورية» (الجلد بالحزام أو العصا)، و»الشبْح» (تعليق الشخص من معصميه بعد تقييدهما بالأصفاد). وبعد ذلك، اقتيدتُ إلى المحقق. لقد كان المحقّق يطرح أسئلة غير منطقية على الإطلاق، على سبيل المثال : «ما هي السيارات التي فجّرتموها؟ أيّ من النساء اغتصبتم ؟ ما هي ممتلكات الدولة التي نهبتموها؟»، أتحدث عن أواخر عام ٢٠١٢، أي قبل أن تبدأ المواجهات المسلّحة أصلًا. كنا بطبيعة الحال ننكر كل شيء، فيعودون بعد ذلك لضربنا مجددًا. ثم وضعوني في زنزانة، وكانت قذرة إلى حد لا يُطاق، ورائحتها لا تُحتمل، والرطوبة داخلها تخنق الأنفاس. كان البول والقاذورات منتشرة في أرضيتها. بقيت هناك نحو خمسة عشر يومًا. لم يجرأ أحد يقترب ليسأل إن كنت حيًا أو ميتًا. كانوا يقدمون لنا الخبز الواحد مرة في اليوم، لكن لم يكن لدينا الرغبة حتى في أكله. في ذلك المكان حتى لو قدّموا لنا لحم الخروف ما كنا لنشتهيه. كنا نعيش على حافة الموت. كان هناك من يموت من الجوع، ومن يمرض مرضًا شديدًا، ومن تتلف كليتاه، ومن تسقط أسنانه، ومن يفقد قدرته على الكلام. أكثر من خمسة عشر شخصًا ماتوا بسبب الجوع والضرب والضغط النفسي. كان بعض الناس يتلقون ضربات قوية على الرأس فيعيشون يومًا أو يومين ثم يموتون.» (ق. ت.)

اما المرحلة الثانية من التعذيب فترتبط بوضع السجن. وقد أفاد الضحايا بأن وجود التعذيب في السجن وشدّته أصبحا أمرًا روتينيًا متكررًا. وأُشارت التقارير إلى أن الأفراد تعرّضوا أو شهدوا أثناء مرحلتي التحقيق والسجن أنواعًا مختلفة من العنف، حيث لم يقتصر الأمر على العنف الجسدي فحسب، بل شمل أيضًا أشكال العنف النفسي والإهمال والعنف الجنسي والاقتصادي، وغالبًا ما كانت هذه الأشكال تتداخل وتتزامن فيما بينها. ومن بين السجون التي ذُكر أنها تُمارَس فيها أنواع متعددة من التعذيب، وردت أسماء سجون صيدنايا وتدمر والبالونة بشكل متكرر

ويمكن القول إنّ أساليب تعذيب مختلفة قد تُمارَس على الضحايا بشكل متكرّر وتؤدي في كثير من الأحيان إلى الوفاة. وقد أُشير إلى أنّه في مراكز التحقيق والسجون، إلى جانب سوء المعاملة والضرب الروتيني، تُستخدم أنواع محددة من التعذيب الجسدي على نطاق واسع. اذ ذكر الضحايا أن أكثر أساليب التعذيب شيوعًا هي «الشبْح» (تعليق المعتقل من معصميه بعد تقييدهما بالأصفاد)، و»بساط الريح» (ربط اليدين والرجلين وضرب المعتقل وهو ممدّد على الأرض)، و»الدولاب»

(وضع الشخص داخل إطار سيارة وتعذيبه)، و»الكرسي» (كرسي التعذيب)، و»الخِزق» (التعذيب عبر فتحة الشرج)، بالإضافة إلى الصعق الكهربائي. وقد أكّد الضحايا، كما ورد في الإفادات السابقة، أنّ اساليب التعذيب القاسية هذه، أدّت إلى موت عدد من المعتقلين. وقد فصّل (أ.أ.) و(أ.س.) و(م.أ.) و(ح.م.) في شهاداتهم أساليب التعذيب الجسدية التي تعرّضوا لها أو شهدوها على النحو الآتي:

«تعرضت للضرب بأسلاك الكهرباء. ضربوني بالكابل نحو ثلاثمئة وخمسين مرة تقريبًا. (...) كانوا يستخدمون إطار السيارة أيضاً؛ يقطعون حواف الإطار ويجعلونه مفتوحة من الوسط، ثم يضعون الإطار حول الرأس ثم يشدّونه للخلف كما لو كان قيدًا. وكانوا يعذّبون الناس بهذا الإطار. كان ذلك يحدث تقريبًا يوميًا، وبمعنى آخر : من جاء دوره سيكون هو الضحية القادمة؛ يمرّ يومان فيأتي دورك. في الواقع كانت أسوأ عمليات التعذيب تجري غالبًا في فروع الأمن (مراكز التحقيق). وبما أنه لم يكن هناك رقابة كانت عمليات التعذيب الشديدة تتم في مراكز التعذيب الموجودة تحت الأرض. اذ كان هناك الصدمات الكهربائية، والكرسي، والشبْح (تعليق بالأصفاد من المعصمين)، والغطس بالماء (الغرق)... (...) كانت الوفيات جرّاء التعذيب في الفرع الأمني كثيرة جدًا؛ تقريبًا كل يوم. مثلاً في الفرع الذي كنت فيه كان يموت يوميًا سبعة أو ثمانية أشخاص. كان في الفرع تعذيب شديد لدرجة أني أحيانًا أرى الجثث: بعضهم بلا ذراع، وبعضهم بلا ساق، هكذا. في السجن كانت الوفيات أبطأ. أما موت الإخوة هناك فكان موجعًا لأنهم انهاروا من كثرة التفكير وبسبب الضغوط المفرطة، أي التعذيب النفسي والجسدي ونقص الطعام وضغط الفكر. الناس لا يطيقون؛ البعض لا يقدر، ينهار نفسيًا.» (آ. آ.)

«كان التعذيب يبدأ عادة بطريقة «الشبْح» ثم يتواصل بحرماننا من الطعام. (...) في إحدى المرات، بعد التعذيب، لم أعد قادرًا على المشي. كانوا قد ضربوا أسفل قدميّ حتى لم أعد أستطيع الحركة. ثم وضعوا على الأرض قطعًا من الخشب والزجاج وأمروني أن أجري فوقها أو أن ألعقها وأزيلها بلساني. كان هذا أيضًا من أساليب التعذيب لديهم. بالطبع هناك تفاصيل أخرى، فقد كان هذا التعذيب يتكرر باستمرار.» (آ. س.)

«في البداية يحضرون إطار سيارة (الدولاب). ثم يضعون رأوسنا فيه، ثم ترفع ساقينا وتمرّر من داخله ويأخذ وضع مثنٍّ؛ ثم يأتون فيركلونك. وعندما تتلقى ركلة تسقط على ظهرك. ترفع ساقينا إلى الأعلى. ثم يجلبون الفلاكة (آلة ضرب الاقدام). ويمسك أحدهم من جهة والآخر من جهة أخرى. لكي لا تتحرّك ساقينا ثم يربطون بحبل محكمًا ويمرّرون قدمينا من داخله، بل يمرّرون كلتا قدمينا معًا ويشدّون الحبل بقوّة. كما ان هذا النوع من الضرب، أي الضرب بالفلاكة، أشد ألمًا من الجلد بالسوط. تخيّل أن حبلًا أو سلكًا يجذب بهذه الشدّة فيقطع دوران الدم عن ساقيك، وينخر لحمها، وينسلخ الجلد عن العظم. اذ يتمزق لحم ساقيك بفعل الشد. وفي الوقت نفسه، يقف على الجانب الآخر اثنان أو ثلاثة أشخاص، يضربون كما يشاؤون بالسوط أو بالكابل. هذه هي السياط، وطريقة «الدولاب» وطريقة «بساط الريح» (ربط اليدين والرجلين وإلقاء الشخص على الأرض وضربه). كان تطبيق «بساط الريح» في الفرع. في طريقة «بساط الريح» يمدّون الإنسان على لوح في وضعية متقاطعة مثل الصليب، ثم يقلبونك راساً على عقب ؛ رأسك وساقك مرفوعتان، ورأسك منخفض نحو

الاسفل. ثم يتم تقييد يديك وقدميك، ويبدأ التعذيب. قد يؤدي ذلك إلى القتل. (...) ..وهناك أيضًا «الكرسي»، أي كرسي التعذيب؛ كرسي كبير مصنوع من حديد... يضمّون ساقيك إلى الخلف ويقيدونها هناك. ثم يرفعون ذلك الكرسي ويحنيان ظهرك إلى الخلف حتى يتكسّر عمودك الفقري. ويربطون صدرك بظهرك ويكسرون عظامك. يدورون بك كلاعب الجمباز، كلعبة... ثم يدفعونك حتى ينكسر ظهرك. ... ويدفعون ظهرك حتى تصدر صوت «طقطقة.» ثم يرفعون قدميك ويضربونك بالسلك أو بالسوط. كانت هذه طرق التعذيب في الفروع. (...) ومن بين طرق التعذيب الأخرى كان هناك ما يسمّى «الخازوق»، ويمكننا القول انها اشبه بأساليب تعذيب النازيين؛ كأنما ما كان يُفعل لليهود في محاكم التفتيش، لعنهم الله ... اذ يقومون بوضع المعتقل في وضع الجلوس على الخازوق ويخرجونه من الأعلى، وعلى الفور يموت المعتقل. أما عندنا فلا تموت فورًا. يجلبون قارورة زجاجية، مثل قارورة البنزين أو قارورة الخمر؛ يكسرون عنقها ويضعونها أمامك، يمسكونك ويجعلونك تجلس فوقها. اذ يمتلئ الجزء الداخلي من القارورة بقطع الزجاج المكسور، ثم يمارس الضغط حتى يصاب جلدك بالجروح وتتدفق منها الدماء. هذه الطريقة بالقارورة حدثت أيضًا في الفرع.» (م. آ.)

«تكونأ أساليب التعذيب على مراحل: اطار السيارة، الكهرباء... لكن هناك طرق تعذيب أخرى مختلفة أيضًا. على سبيل المثال، يربطون العضو الذكري ويجعلونك تشرب كميات كبيرة من الماء، ثم يعطونك حبوبًا مدرّة للبول، فيضطر الإنسان إلى التبول لكنه لا يستطيع لأن عضوه مربوط. هذا النوع من التعذيب أشد من ذلك التعذيب الذي يستخدم فيه اطار السيارة، وأقسى من الكهرباء، وأسوأ من كل شيء. وفوق ذلك يربطونك بطريقة تجعل يديك وقدميك مشدودتين، اي ان اليدين والمفاصل في وضع مضغوط. وبطبيعة الحال ان جسم الانسان يمتص الماء، فتصل السوائل إلى الكلى، ومن ثم يحتاج للتبول. وخلال التعذيب يجبروك على شرب لتر أو لترين من الماء حتى تمتلئ معدتك. ومع المدرّ تشعر بألمٍ لا يُطاق في الجنبين والظهر، وفي كل أنحاء جسدك. في تلك اللحظة تقبل بأي شيء يطلبونه، توقّع وتبصم. أنا من شدّة الألم جننت، لو قالوا لي: «أنت أسامة بن لادن،» لقلت: «نعم، أنا و زوجتي أسامة بن لادن.»... لا يهم مادام الامر سينتهي عند هذا الحد. فالموت أهون من التعذيب. مرّة واحدة فقط عشت هذا الأمر. مرة واحدة طبقوه عليّ. قلت لهم: «سأضحي بنفسي من أجلك، طالما أنها الأخيرة. ماذا تريدون؟ أوقّع، أبصم، أحضروا ما تشاؤون وأنا أبصم. اكتبوا ما تريدون. حتى انني مستعد أتحمل أي تهمة مجهولة.» وعندما فكّوا الرباط تبوّلت في الحال وسقطت على ركبتي. ثم أخذوني إلى الداخل. انهم يعرفون فن التعذيب جيدًا، لديهم خبرة في هذا المجال، انهم يتفننون في التعذيب. ومن بين هذه الأساليب أيضًا، ربط الكهرباء بالخصيتين، وهذه واحدة من طرق التعذيب.» (ح. م.)

في هذا النوع من العنف النفسي، يتعرض الأفراد للتهديد بأقاربهم وأحبّائهم، ويُزوَّدونهم بمعلومات مضللة بشأن احتجازهم، ويتعرضون للتنمر والإذلال. وقد ذكر الضحايا أنّهم في بعض الأحيان احتُجزوا مع أفراد من عائلاتهم وأُجبروا على مشاهدة تعذيب بعضهم البعض. وأشار (أ.س.)، الذي احتُجز مع والده في ذات المكان، إلى أنّهم كانوا يُمتحنون ببعضهم البعض، بينما تحدّثت (ر.م.) عن تعرّضها للتهديد بأطفالها في الخارج، ووصفت ما عاشته من العنف النفسي بالكلمات التالية:

«تعرّض والدي خلال هذه المرحلة لتعذيب شديد. ولقد توفي والدي في السجن. وقيدوا يديه وتركوه واقفًا على قدميه لمدة يومين متتاليين، لم يكن يستطيع أن ينام أو يجلس، كانت يداه مرفوعتين للأعلى طوال تلك المدة. بهذه الطريقة عذبوا والدي. كانوا يريدون الضغط عليّ بتعذيبه، ويضغطون عليه بتعذيبي. على سبيل المثال، كانوا يقولون له: «ابنك فعل كذا وكذا وكذا،» ثم يعذبونه. (...) أحيانًا كانوا يجمعوننا (أنا ووالدي) ويعذبوننا أمام بعضنا البعض. (...) في الستين يومًا الأولى لم نكن معًا في المكان نفسه، لكننا كنا نتمكن أحيانًا من رؤية بعضنا البعض خفية. في إحدى المرات قال لي والدي، رحمه الله: «إذا كان من الممكن أن تُطلَق سراحك وتخرج، فسأبقى أنا في الداخل.» كان والدي قلقًا عليّ دائمًا، وأنا أيضًا كنت قلقًا عليه. كان التعذيب وحشيًا للغاية. كان والدي يبلغ الخمسين من عمره، وكانوا يضربون أجزاء مختلفة من جسده بأقسى الأدوات الممكنة.» (آ. س.)

«كان المحقق - الضابط المسؤول - يستدعونني كثيرًا. في البداية يمارسون حرباً نفسية؛ كانوا يرهبونني بعبارات مثل: "لن ترى أولادك مرةً أخرى؛ سنرسلك إلى دمشق أو صيدنايا، سيموتون جوعاً، ولن تلتقيهم أبدًا.» كانوا يعرفون أن نقطة ضعفي هي أولادي. كانوا قد حصلوا بالفعل على كل المعلومات. كانوا يعرضون علي كيف يُعذب الناس ويقولون: «ها هوذا، انت أيضًا ستعذّب بهذا الشكل.» كنا نرى أنهم يعذبون الرجال. وكانوا يهددونني قائلين: "نعم، أنت قلت ذلك أيضًا، أليس كذلك؟ سنفعل بك الشئ ذاته.»... وبمعنى آخر، كانت الحرب النفسية هي الأشدّ بالنسبة لي. لا أعلم عن غيري شيئاً، لكن هكذا كانت تجربتي. (...) خاصة في الليالي، لم نكن نستطيع النوم بسبب أصوات تعذيب الرجال؛ صراخهم واستغاثتهم حيث كانوا يطلبون العون من الله ومنا.» (ر. م.)

زنزانة في سجن صيدنايا تضم تسعة عشر شخصًا معًا.
الصورة: المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، ٢٠٢٥.

يمكن وصف مشاهد المعتقلين للحظات تعذيب رفاقهم كأحد أبعاد العنف النفسي. وقد ذكر احد الضحايا، بما يتوافق مع ما ورد في الجملة الأخيرة لـ (ر.م.) أعلاه، أنهم لم يكونوا يستطيعون النوم بسبب سماعهم أصوات المعذَّبين. كما أفادوا بأنهم شهدوا على الإعدامات داخل السجون أو كانوا يسمعون أصواتهم كل ليلة. وعلى وجه الخصوص، يُظهر الفحص الميداني الذي أُجري في سجن صيدنايا، بمرافقة شخصين احتُجزا هناك لسنوات طويلة، أنّ السجناء يُجبرون في ساحات الإعدام على مشاهدة إعدام بعضهم البعض. ويصف المعتقل (أ.أ.) في صيدنايا، هذه الحالة بما يتطابق مع ما ورد في شهادات بقية المعتقلين على النحو الآتي:

«في الطابقين الأولين كان يُعدم يوميًا ثلاثة أو أربعة أشخاص. كنا نسمع كل ليلة أصوات «السلاسل» (ربط السجناء بعضهم ببعض بالسلاسل أثناء اقتيادهم). كان ذلك يحدث حوالي الساعة العاشرة أو الحادية عشرة ليلًا. كانت هناك طرق مختلفة للإعدام، حتى إنني سمعت أن بعضهم أُعدم بالسحق. لكن في الغالب كان الإعدام يتم شنقًا. لقد شهدت على إعدام شخص بالحبل، وأحد أصدقائي شهد إعدامًا آخر تمّ بحقن دواء في الوريد.» (آ. آ.)

أشار شهود عيان إلى أنّ التحدث أو التواصل مع الأشخاص الذين يشاركونهم الغرفة في السجن كان ممنوعًا تمامًا، وأنّ من لا يلتزم بذلك كان يتعرّض للتعذيب. ولمنع السجناء من معرفة أيّ معلومات عن بعضهم أو التواصل فيما بينهم، كانت السلطات تمنحهم أرقامًا في مراكز التحقيق، فيُنادَى كلّ فردٍ برقمٍ بدلاً من اسمه. وقد أُكّد على أنّ الغاية من ذلك هي تجريد الأفراد عن أسمائهم وهويتهم وعن من يُحتجزون معهم، بهدف خلق حالةٍ من العزلة التامة والوحدة النفسية. وقد لفت الضحايا الانتباه إلى العنف النفسي الناتج عن هذا العزل بالكلمات التالية:

"(...) سألوني: «ما اسمك؟» قلت اسمي، فقالوا: «لا، انسَ ذلك من الآن فصاعدًا.» وأعطوني رقمًا. وفرضوا عليّ هوية جديدة قائلين: «اسمك من الآن فصاعداً، هذا...» ثم دخلت غرفة الاستجواب فسألوني اسمي مرة أخرى فقلت: «ح.» فقالوا: «أأنت حمار؟ ماذا قلنا لك! اسمك ٣٤٠٠. هذا الرقم هو اسمك.» هناك يصبح الإنسان مجرد رقم، وإذا مُتّ يُمحى رقمك وتنتهي المسألة. في الأيام اللاحقة كانوا يسألون: «من أنت؟» فأجيب: «٣٤٠٠». «حسنًا، ارجع!» وبعد ذلك تتقبل الأمر وتبدأ تنسى اسمك وماضيك وهويتك. مرت الأشهر الثلاثة الأولى كلها تحت وطأة التعذيب. (...) في فرع فلسطين هناك أكثر من جناح. ينقلونك من جناح إلى آخر، وتدخل معك قوات الأمن. هناك نقلة كل أسبوع تقريبًا. على سبيل المثال، أنا اليوم في هذه الغرفة، أظل فيها أربعة أو خمسة أيام، ثم ينقلونني إلى غرفة أخرى. بهذه الطريقة لا تستطيع تكوين أي صداقة أو التعرف على من حولك. ربما وضعوا هذا النظام لئلا يخرج أحد وينقل أخبارًا. على سبيل المثال، يجبرونك على الانتظار، ثم يجلسون وينصتون اليك، ثم في اليوم التالي يضعونك في مكان آخر، عند الطاولة. بمعنى آخر، فلا يمكنك أن تعرف من يكون صاحبك الجالس بقربك. يقولون لك: «نحن نُدخل أشخاصًا آخرين بينكم." على سبيل المثال، فلو جاء صديقك أو معلمك وتكلم معك بكلمة واحدة فانك ستشعر بالخوف منه، وهو منك. وعليه فانه لا يمكنك أن تتكلموا

مع بعض باي شيئ، ولا حتى باستطاعتك البوح باي سرّ. الكلام ممنوع. اما عن الصلاة فانني أنوي في داخلي، واقف للصلاة بعيني. وسألت أحدهم وقلت: «أنا أصلي.» فقال: «حينئذٍ سيقضون عليك.» فالافضل ان تقول: «أنا أبو جهل.» وتضيف : «انا لا أؤمن باي ديانة.» اثناء تنقلاتي، كانت كل اتصالاتي وأحوالي بهذا الشكل. (...) في السجن حتى الحراس كانوا جبابرة لدرجة أنه تخيّل: لم نرَ وجه الحارس الذي كان يأتينا بالطعام طوال عامين، ما إن نسمع خطواته حتى كان علينا الالتصاق بالحائط فورًا. طوال عامين لم نعرف وجه من كان يأتينا بالطعام، لم نعرف من هو، لم نعرفه أبدًا." (ح. م.)

«يقينا على هذا الحال نحو خمسة أشهر تقريبًا. كانوا ينادوننا بأرقامٍ مكوّنة من رقمين، ولم يكن أحد يعرف من يكون الآخر. نعم، كانوا يعطونك رقمين فقط، ويستخدمون ذلك الرقم بدل اسمك، وبهذا كنت تُحرَم حتى من هويتك.» (ق. ت.)

من الممكن القول إن حالة الغموض التي يعيشها الفرد بشأن مصيره، وشعوره بأنه قد نُسي، تُستخدم كأداة من أدوات العنف النفسي. فالمعتقلون بعد تعرضهم للتعذيب خلال فترة زمنية معينة، يُتركون لاحقًا في مراكز التحقيق أو في السجون في حالة من الإهمال والنسيان من حيث الإجراءات القضائية المتعلقة بهم. ويعبّر نوح عن هذه الحالة بالكلمات التالية:

«في سنتي الأولى قضيت أربعة أو خمسة أشهر في زنازين انفرادية، وتعرضت لعمليات نقل دامت شهرين أو ثلاثة، ثم أمضيت أربعة أو خمسة أشهر في التحقيق، وفي السنة الأخيرة نسوني تمامًا. كان ذلك أقسى أنواع التعذيب، لأنك عندما تُستجوب تفهم أن هناك شيئًا يحدث وتقول لنفسك: «لماذا يحققون معي؟» لكن عندما لا يسأل عنك أحد ولا يهتم لأمرك، يكون ذلك عذابًا أكبر. تظل تفكر كل يوم: «لماذا وضعوني هنا؟» على سبيل المثال، يأخذون بصمات الناس وكأنهم سيأخذونهم إلى المحكمة أو إلى مكان آخر، لكننا لا نعرف إن كانوا يطلقون سراحهم أم يعدمونهم. أنت فقط تجلس وتنتظر دورك، تتساءل: هل سيأتي دوري؟ استمريت على هذا الحال حتى أيامي الاخيرة ولم يأتِ دوري. دخلت في اكتئاب شديد إلى درجة أنني لم أعد أتكلم. عندما ارتفعت حرارتي بقيت على تلك الحالة نحو شهر كامل.» (ح. م.)

يشير نوع العنف القائم على الإهمال، إلى تجاهل احتياجات الأفراد الأساسية مثل التغذية والصحة والمأوى، وعدم أخذ هذه الاحتياجات بعين الاعتبار. وقد ذكر الضحايا أن ظروف الإقامة في السجن كانت بعيدة كل البعد عن تلبية الاحتياجات الشخصية اليومية كالنظافة والملبس والاستحمام واستخدام المراحيض، وأكدوا أنهم تعرضوا لإهمال متعمد فيما يتعلق بسوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية، مما أدى إلى وفاة عدد من المعتقلين داخل السجون. وأوضح الضحايا أنهم أُصيبوا بأمراض مزمنة نتيجة الظروف المعيشية الصعبة في السجن، وفقدوا الكثير من اوزانهم بسبب الجوع، وأن ذلك في النهاية أثّر سلبًا على صحتهم النفسية، معبّرين عن معاناتهم بالكلمات التالية:

«كنا طوال اليوم لا نأكل سوى شريحة واحدة من البطاطا. أحيانًا كانوا يضعون قليلًا من المربى

على الخبز، ولكنهم كانوا يتعمدون وضع كمية قليلة جدًا. بل إن هذا الطعام كان في بعض الأحيان مضرًا بالصحة، إذ كان يسبب الإسهال، مما يضعف الجهاز المناعي. وعندما يُصاب المرء بالإسهال يفقد جسمه كمية كبيرة من السوائل فينهار الجهاز المناعي تمامًا. (...) وضعونا في زنازين صغيرة جدًا. على سبيل المثال، في غرفة مساحتها تبلغ أربعة أمتار في خمسة أمتار حشروا فيها عشرات الأشخاص. كانت المساحة التي تخص كل واحد منا نحو خمسةٍ وعشرين سنتيمترًا مربعًا فقط، أي أكبر قليلًا من بلاط ارضي واحد. وبغضّ النظر عن الطول أو الوزن، لم يكن لكل شخص سوى مساحة بحجم بلاطة واحدة فقط. كان الناس مكتظين لدرجة أن الجلوس كان صعبًا. كنت مضطرًا للجلوس وركبتيّ مرفوعتان. وكان القمل والأمراض والأوساخ منتشرة في كل مكان. كانت البقع تظهر باستمرار على بشرتنا. وكان الذهاب إلى المرحاض شبه مستحيل. كانوا يسمحون لنا باستخدام المرحاض مرتين فقط في اليوم، ومع ذلك كان هناك تحديد زمني. أثناء الذهاب إلى المرحاض كانوا يجلبون جالونًا كبيرًا بسعة عشرين أو خمسٍ وعشرين لتراً يُستخدم للتبول، وكان يُمرَّر بين الجميع. وعندما يمتلئ الجالون كان البول يفيض ويتساقط على بقية المعتقلين. كنت أجلس في الزاوية، وعندما يصلني الجالون كانت القاذورات تتجمع على الأرض. كان المكان في غاية القذارة، والبول والقاذورات يتساقطون على الرأس والجسد. في تلك اللحظات كانت الصراصير والقمل والحشرات في كل مكان. لم يكن تنظيف الجسد ممكنًا إطلاقًا. على سبيل المثال، إذا وُجد قمل على جسدك لم يكن بإمكانك سوى سحقه بأصابعك. في الفرع ٢١٥ لم يكن يُسمح بأي شكل من أشكال القيام بالنظافة الشخصية. حتى عندما يُسمح لك بالذهاب إلى المرحاض، لا يمنحونك إلا بضع ثوانٍ فقط. كان الحارس يقف يعدّ بصوت مرتفع ليُعجّلك: «واحد، اثنان، ثلاثة...» وإذا لم تخرج خلال بضع ثوانٍ يطرق الباب بقوة ويخرجك. لم يكن هناك سوى خمسة مراحيض، بينما كان المئات من الأشخاص مضطرين لاستخدامها. (...) كان الإسهال هناك مرضًا قاتلًا، لأن الجسم بعد التعذيب والإرهاق الطويل يبدأ بفقدان السوائل فتنهار مقاومته تمامًا. (...) عندما دخلت السجن كان وزني أربعةً وثمانين كيلوغرامًا، وعندما أُفرج عني أصبح تسعةً وأربعين كيلوغرامًا فقط.» (آ. س.)

«كان الطعام سيئًا جدًا وكنا نتضور جوعاً. كانت المأكولات قليلة جدًا ويأتون بها في أواني بلاستيكية، وكانت كميتها زهيدة، على سبيل المثال، كانت حصّة الفرد اليومية من الأرز أو البرغل لا تتجاوز نصف كوب. (...) كان كثير من الناس يموتون من الأمراض وكنا نرى وفاتهم. (...) وكان الطعام نفسه وسيلة من وسائل التعذيب؛ أحيانًا كانوا يقصدون أن يقدموا الطعام بعد أن يُحرق عمدًا، وإذا أُعطي الطعام في يومٍ ما فإنهم يتركوننا جياعًا تمامًا في اليوم التالي. وعادةً ما كان الطعام يُقدّم مسلوقًا بالماء فقط دون ملح أو توابل، وكان عديم الطعم لدرجة أن الناس كانوا يشمئزون منه. إذا تأخّر الإفطار الصباحي كنا نشعر بالدوار والغثيان، وإذا لم نتلقَّ طعامًا طوال اليوم، كان الكثير منا يُغمى عليه. كنا نحاول البقاء على قيد الحياة بشرب الماء فقط، لكن الماء الذي نشربه كان أيضًا ملوّثًا، وكنا نسمع أصوات فئران داخل خزانات الماء. حتى الاستحمام كان عسيرًا للغاية؛ كان يُسمَح لنا بالاستحمام كل خمسة عشر يومًا، لكن أحيانًا كان بعض المساجين يرفضون الذهاب إلى الحمام لأنهم لم يعودوا يرجعون بعد ذهابهم إليه، نعتقد أنهم قد قُتلوا.» (آ. آ.)

«على سبيل المثال، عندما يُضرب شخصاً ما بطبيعة الحال يتمزق جلده، فيحدث جرح. وعندما يجرح، يلتهب ويتعفن. وتبدأ الديدان بالانتشار في جسده. أي إن ما يحدث عادةً للإنسان في القبر بعد زمنٍ طويل، يحدث هنا وهو حيّ. الديدان تأكلك وأنت ما زلت تتنفس. تقول لهم: «أخي، يجب أن تأخذونا إلى الطبيب.» الطبيب موجود، لكن ليس من أجلنا. رأيته بعيني، يأتي الطبيب، يعطي للمريض بضع حبات دواء صفراء، وهذا كل شيء. (...) كانت كل الأمراض موجودة هناك.

يحتجزونك لتتألم وتموت. إن أذن الله تعيش، هذه مشيئة الله. هم يضعونك هناك لتفنى. أكثر الأمراض انتشارًا كان الجرب، والقمل، وسوء التغذية، والربو... من كان يعاني من الربو أو ضيق التنفس كان يموت من الرائحة. تخيّل أن في بعض الأيام لا ماء في الغرفة، وماء الشرب هو نفسه ماء الحمّام أو المرحاض. وأنا أستحي وأنا أقول هذا. في الزنزانة، في اليوم الأول والثاني والثالث بلا ماء، وفي اليوم الرابع اضطررت أن أشرب بولي. عندما ييأس الإنسان يفعل مثل هذه الأمور. (...) أما الطعام فكان أحيانًا حبة بطاطا واحدة في اليوم. مثلاً كنّا نتقاسم حبة بطاطا واحدة بين شخصين. في الأيام الأولى كنت اشعر بالغثيان من الجوع، ثم بعد ذلك تتضور جوعاً. كانوا يعطوننا في اليوم قطعتين أو ثلاث قطع صغيرة من الخبز أو نصف حبة بطاطا. كمية قليلة جدًا، يكفيك بالكاد للبقاء على قيد الحياة. كانوا يعرفون بالضبط كم يحتاج الإنسان ليبقى حيًا، فإن كان يبقى حيًا بملليلتر واحد من الطعام أعطوه ذلك الملليلتر فقط، لا أكثر. عندما دخلت السجن كان وزني تسعين كيلوغرامًا، وكنت رياضيًا، وعندما خرجت أصبح وزني خمسين كيلوغرامًا، لقد فقدت أربعين كيلوغرامًا.» (ح. م.)

من خلال شهادات الضحايا يتبيّن أن المعتقلين في السجون تعرّضوا أو شهدوا على تعرّض غيرهم للعنف الجنسي. وقد ذكرت (ر.م.) أنها تعرّضت شخصيًا للعنف الجنسي، بينما أشار (م.أ.) إلى أنه كان شاهدًا على تعذيب جنسي تعرّض له أحد المعتقلين، وعبّر عن ذلك بالكلمات التالية:

»كنتُ امرأة أعيش مع أربعة أيتام بعد وفاة زوجي، ولم يكن لي أيّ علاقة بأيّ أمر. اعتقلني النظام ظلمًا ومن دون سبب. تعرّضت للتعذيب والإهانات والانتهاكات (الجنسية). (...) بقيت تحت التعذيب مدة تسعة أشهر. (...) أما أشدّ أنواع التعذيب الذي تعرّضت له فكان الاغتصاب، هذا ما يمكنني قوله. كنا تقريبًا بين عشر إلى خمس عشرة امرأة، في غرفة صغيرة. كان بيننا من هي أكبر مني سنًا، ومن كانت فتاة صغيرة تذهب إلى المدرسة. على سبيل المثال، بعضهن أُلقي القبض عليهن لأن هناك علامة مرسومة على أيديهن.» (ر. م.)

«كان هناك أخ من طرطوس أعرفه، ربما استُشهد الآن. تركته هناك عندما غادرت هنانَو بعد ثلاثة أشهر، كان في الغرفة الثالثة. هذا الأخ كان معزولًا تمامًا. كل يوم خميس، عندما كانوا يسكرون، كانوا يخرجونه ويغتصبونه ويفعلون به كل أنواع الفواحش. ثم يعيدونه وهو يبكي، مكسورًا ومحطمًا. كان مسكينًا وممزقًا تمامًا. وحتى الآن، رغم أنني خارج السجن منذ عشرين عامًا، كلما أتذكر ذلك أجد نفسي أواجه حياتي كلها من جديد، لأن الذاكرة أو الدماغ يسجّل كل شيء.» (م. آ.)

ثبت أن المعتقلين وعائلاتهم تعرّضوا أيضًا للعنف الاقتصادي. فقد استُخدمت الرشوة كوسيلة لإنهاء الاعتقال، حيث كان يُطلب من المعتقلين أو من ذويهم مبالغ مالية ضخمة. وأشار بعض السجناء إلى أن هذا الطريق، الذي رأوا فيه مفتاحًا للحرية، غالبًا ما كان ينتهي بالفشل، إذ كان السجناء وعائلاتهم يُخدَعون ويُستغلّون من خلاله. وأوضح (أ.أ.)، الذي قضى فترة اعتقاله بين عامي ٢٠١٢ -٢٠١٩ في سجن صيدنايا، أن خروجه من السجن لم يكن ممكنًا إلا بعد دفع المال، وعبّر عن تلك التجربة بالكلمات التالية:

«خرجت من السجن عن طريق تقديم الرشوة، اي مقابل اثني عشر ألف دولار. كانت مسألة الرشوة تحدث أحيانًا. كانت مدة حكمي خمس عشرة سنة، وقد أمضيت سبع سنوات منها. صدر عفو فخُفّض الحكم إلى اثنتي عشرة سنة. استمر هذا المسار سنتين، وتمّ عبر محاميّ نوع من «الاتفاق.» لكن هذا لم يكن ينجح دائمًا، فإذا لم يُوجد مثل هذا الطريق كان الإفراج مستحيلًا. كان الناس يستخدمون هذا الأسلوب من قبل أيضًا. سمعنا أن بعض الأشخاص دفعوا مبالغ طائلة أملاً في الإفراج عنهم، لكنهم مع ذلك لم يخرجوا من السجن. كان ذلك أسلوبًا للاحتيال على الناس، اذ انه من أكبر عمليات الاحتيال في العالم. حتى والدي تعرّض للأمر نفسه. فعندما علم في أول سنتين أنني معتقل، تواصل مع أحد الأشخاص الذي قال له إنه يستطيع إخراجي من السجن والسماح له بزيارتي مقابل ألفي دولار. لكن للأسف كان ذلك أيضًا عملية احتيال.» (آ.آ.)

«المعاناة التي تحملناها والصعوبات التي عشْناها كثيرة جداً. في الواقع إنّ شعب سوريا بأسره يعيش داخل سجنٍ ضخم. كأنه سجنٌ كبير... نعم، الناس يأكلون ويشربون ويخرجون ويزورون أقاربهم، لكن في أي لحظة قد يتم توقيفهم عند الحاجز، ثم رميهم في السجن. عندها سيضطرّ البعض لدفع آلاف الدولارات ربما ليتعرّفوا عن مكانه، وحتى لو حدث هذا، فسيضطرّون لدفع مبلغٍ إضافي لكي يزوروه.» (م.آ.)

«كانت طريقة عمل فروع الأمن كالتالي: «كانوا يوقفون اي شخص كان، حتى ان كانوا يعلمون علم اليقين أن ذلك الشخص لم يرتكب اي جريمة؛ والهدف من ذلك انتزاع المال من عائلته. يرسلون رجلًا لإبلاغ الأسرة، فيخبرهم أن ابنهم محتجز في فرع أمني ما، وأنه وردت عنه أنباء، ثم يتواصلون مع الأسرة للمطالبة بأموال مقابل تلك «الأخبار؛» كان ذلك أشبه بآلية رشوة. (...) وبالطبع لا يفرجوا عنه مباشرةً، بل كانوا يطيلون الإجراءات أولًا حتى يستخرجوا أكبر قدر ممكن من المال من عائلته. وبعد أن تُستكمل التحقيقات ويوقّع المعتقل على مستندات تفيد بأنه قبل جميع التهم الموجهة إليه، يُعطى الأمر للأجهزة العسكرية قائلاً: «أخرِجوه.» (او.ت.)

«وضعوني في سيارة. رُكِبت وأنا عيني مفتوحتان. كان هناك شخص يجلس بجانب السائق، فقلت له: «لماذا احتجزتموني هكذا؟ مر أكثر من شهر، وعائلتي لا تعلم عني شيئًا.» فردّ قائلًا كلمات من قبيل: «والله ملفنا بيدنا، ويقولون عنك إنك إرهابي.» ثم قال: «إن شئت تدفع، وانا أخرجك من هنا.» فقلت: «أعطيك ما تطلبه، فقط خلّصني من هنا.» كانت كل تلك اصناف التعذيب التي تعرضت لها كانت كافية بما فيه الكفاية. همس في أذني: «في الواقع ممنوع عليّ أن أقول هذا، الآن نحن ذاهبون إلى أمن الدولة. عندما كنت في الأمن السياسي كنت نوعاً ما في الجنة مقارنةً بأمن الدولة. سأحاول أن أُخلصك إن دفعت.» فقلت: «حسنًا، سأدفع، فقط خلّصني.» (...) بقيت في السجن نحو سنة وثلاثة أشهر، وفي النهاية صدر قرار المحكمة بما يُسمّى «الإفراج» عني؛ أقصد شيء شبيه بـِ(المحاكمة دون توقيف). لكن في الحقيقة عليك أن تدفع للوسيط حتى تخرج؛ لا يوجد طريق قانوني لذلك. هكذا تم الترتيب وأفرج عني في حزيران/يونيو ٢٠١٤. (...) كان الأمر مجرد نوع من السمسرة؛ تدفع المال وتخرج.» (ق.ت.)

من الواضح أن ظروف مراكز التحقيق والسجون والتعذيب تركت أثرًا عميقًا في ذاكرة السوريين، وأثّرت سلبًا في صحتهم النفسية. فقد أظهرت الشهادات أن حالات الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي وسوء أوضاع السجون وأنواع العنف المختلفة التي تعرّض لها المعتقلون لا تزال تلقي بظلالها على حياتهم حتى بعد الإفراج عنهم. وقد وصف الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات استمرار تأثير هذه المعاناة على حياتهم بالكلمات التالية:

«تخيّل أن تبقى بعيدًا عن عائلتك خمسةً وعشرين عامًا... لنفترض أنك بدأت حياتك في سن العشرين، وقد عشت مع أسرتك فقط خمس سنوات قبل ذلك. فماذا يتبقى؟ كنا هناك معًا أربعًا وعشرين ساعة في اليوم، والعقل كان يسجّل كل شيء. أنا متأكد أن في الدماغ منطقة مخصصة للذاكرة، وهذه المنطقة ما زالت تحتفظ بكل شيء. ما زلت أرى السجن في أحلامي، إلى الآن.» (م.آ.)

«عندما جئت إلى تركيا لأول مرة كنت منهار نفسيًا تمامًا. بعد ذلك ذهبنا إلى الجمعية وتلقّينا دعمًا نفسيًا. منذ ذلك الحين أصبحت لديّ ذكريات اشبه بالكوابيس. بعد خروجي من السجن لم أكن أريد أبدًا أن تُفتح النوافذ، ولا أن يدخل الضوء، ولا أن يقترب مني أحد، أبدًا. لكنني الآن تجاوزت تلك المرحلة. (...) بالطبع، بالتأكيد ما زالت آثار التعذيب مستمرة. فمجرد حديثي الآن عن ذلك يجعلني أرتجف من الداخل، وأتذكر كل شيء. بدأتُ أخاف من الرجال أيضًا، ولم أعد أثق بأي رجل. لأنني رأيت كيف كانوا يعاملون النساء هناك، فظننت أن كل الرجال مثلهم... أنا أرملة منذ عام ٢٠١١، مضت أربعة عشر سنة، ولم أفكر أبدًا في الزواج ولم أرغب في ذلك أبداً. لقد قابلت الكثير من الرجال، لكنني لم أتزوج. لا أدري، أشعر بالخوف من التواصل مع الرجال مرة أخرى. طبعًا ما زلت أتذكّر كل تفاصيل ممارسات التعذيب تلك، ولا تفارق ذاكرتي أبدًا.» (ر.م.)

«ما زلتُ حتى الآن لا أجرؤ على الخروج والبحث عن عمل. أخاف أن أخرج ولا أستطيع العودة. الألم النفسي أشدّ من الألم الجسدي؛ فعلى سبيل المثال، إذا جُرحَت يدك أو كُسرت ساقك فربما تعتاد الأمر مع الوقت، لكن الألم النفسي ليس كذلك. أحاول تجاوزه مع

أطفالي، بالإيمان وبالقرآن. (...) ما زلت أتلقى العلاج لأن صوتي يختفي أحيانًا. لا أستطيع الكلام، وانما أعبّر عن مشاعري بالكتابة. أخاف من كل شيء. حتى الآن، لو جلسنا مثلاً وجاءت مجموعة من الدولة، أشعر بالرعب ذاته الذي عشته من قبل. لا يفهم هذا إلا من مرّ به. حتى عندما يمرّ شرطي بقربي أو أرى شخصًا يحمل سلاحًا، أرتجف خوفًا، لأنهم قد يطلقون النار علي لأتفه الأسباب. كانوا يضربوننا حتى الموت، لكن الله لم يقبض روحي حتى الان، يبدو أن هناك ما تبقى من العمر. كثيرون ماتوا بعد يومين أو ثلاثة من شدة الضرب. كان الضرب عنيفًا إلى درجة أن المرء قد يموت من شدتها.» (ح.م.)

الإخفاء القسري

يُعَدّ الإخفاء القسري أحد أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بنظام الأسد. وقد أكّد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنّ العائلات والرأي العام يواجهون صعوباتٍ كبيرة في الحصول على أيّ معلوماتٍ تتعلق بمصير الأشخاص الذين يعتبرهم النظام تهديدًا ويتمّ اعتقالهم. فمعرفة المكان الذي اقتيد اليه المعتقل، أو الجهة التي يجرى فيها التحقيق معه، أو ما إذا كان سيُحاكَم أمام القضاء أم لا، تُعدّ أمورًا في غاية الصعوبة. ويمكن القول إنّ الإخفاء القسري، الذي تقوده عادةً عناصر الأمن التابعة لأجهزة الاستخبارات المختلفة في سوريا، ظاهرة واسعة الانتشار وتثير الخوف العميق في نفوس السوريين. وكما ورد في القسم السابق، فإنّ معرفة الجهة أو السجن الذي يُحتجز فيه المعتقل لا تكون ممكنة إلا من خلال دفع الرشاوى. وقد عبّر الضحايا عن حالة الغموض التي يعيشها ذوو المعتقلين والمفقودين بالكلمات التالية:

«خلال تلك الخمسة والأربعين يومًا لم أُعرض على أيّ محكمة ولم ألتق او اتحدث بأحد. كان الاعتقال غير رسمي، لم يكن هناك محامٍ ولا أي إجراء قانوني. اذ ان أيّ شخص يحاول الاتصال بك أو يسأل عنك: «أين هذا الرجل؟» كانوا يتهمونه بنفس التهمة التي وُجهت إليك. أي أنه لم يكن هناك اعتقال رسمي على الإطلاق. وعند انتهاء المدة، كان الفرع يرسل رسالة إلى باقي الأجهزة الأمنية.» (ح.م.)

أكّد الأشخاص الذين اجريت معهم المقابلة، بما يتفق مع اقوال (ح.م.)، أن مجرد بحث ذوي المعتقلين عن أقاربهم الذين اعتقلتهم قوات الأمن، يُعدّ جريمة تُعرّضهم للاعتقال. وفي هذا السياق، أوضح (أ.س.) أنّ والده الذي حاول البحث عنه تم اعتقاله هو الآخر بشكلٍ تعسفي، وأنه بعد فترةٍ من احتجازهما في السجن نفسه، انقطعت أخباره تمامًا، ثم علم لاحقًا، من خلال الوثائق المسرَّبة، أنّ والده توفي داخل السجن، وعبّر عن ذلك بالكلمات التالية:

«كان الوسط الذي تواجدنا فيه بحد ذاته نوعًا من التعذيب. وان من اصعب الامور كان انه لم نكن نُحتجز في زنزانة محددة، وذلك بسبب أنه لم يكن مكانًا رسميًا، وبمعنى آخر لا أحد يعرفه أو يعلم عنه شئ، كان مكانًا بلا اسم. (...) خلال تلك الفترة لم تكن عائلتي تملك أيّ معلومة عني، بل وصلتهم أخبار تفيد بأنني قد متّ. بعد ذلك أُحلت إلى محكمة الإرهاب ونُقلت إلى سجن عدرا. (...) لكن والدي بقي في الفرع الآخر. أنا أُفرج عني، أما والدي فتوفي هناك. اكتشفت ذلك بعد خروجي من السجن. أحد الذين كانوا معي في المعتقل قال

لـي: «والـدك توفـي بعـد مغادرتـك.» وبعدهـا رأيـت صـور والـدي فـي "ملفـات قيصـر.» وحينهـا، لـم أكـن اعلـم عـن تفاصيـل وفاتـه اي شـئ.» (آ.س.)

كمـا تمّـت الإشـارة اليـه فـي العنوانيـن الفرعييـن السـابقين، يتعـرض الأفـراد للتعذيـب، وقـد يفقـدون حياتهـم نتيجـةً للاحتجـاز التعسـفي والإعـدام خـارج نطـاق القضـاء. ونتيجـةً لذلـك، يتـمّ تزويـر سـبب الوفـاة وإخفـاء المعلومـات المتعلقـة بهـا. ويصـف (هـ.م.) حالـة وفـاة أحـد الأفـراد الناتجـة عـن عـدم مشـاركة معلومـات حـول احتجـازه مـع عائلتـه، ومنعـه مـن التواصـل مـع محاميـه عبـر القنـوات الرسـمية، وحالـة وفاتـه نتيجـة تعرضـه للمعاملـة السـيئة والتعذيـب فـي السـجن، إلـى جانـب عـدم إعـادة الجثـة إلـى عائلتـه، كمثـال علـى الاختفـاء القسـري:

«كل بضـع كلمـات تخـرج مـن افواههـم يقولـون: «سـنقضي عليـك.» لقـد رأيـت كيـف يقضـون علـى النـاس هنـاك. انهـم لا يقومـون بـإطلاق النـار مباشـرة أو بالإعـدام العلنـي، بـل يقضـون عليك بطريقـة أخـرى. انهـم يوقعونـك فـي الفـخ، يقولـون: «اذهـب إلـى المرحـاض!» ذات الارضيـة المنزلقـة والمبللـة بالمـاء وبمـواد أخـرى. وعندمـا تمشـي يضربونـك بأنبـوب معدنـي علـى رأسـك. وفـي تقريـر الطبيـب الشـرعي يُكتـب أنّ سـبب الوفـاة هـو أثـر الارتطـام، فيقولـون: «انزلقـت رجلـه، وضـرب رأسـه فـي ارضيـة الحمـام ومـات.» هـل فهمـت المنطـق؟ لا يطلقـون عليـك النـار وانمـا يخفـون الأمـر بهـذه الطريقـة. أحيانًـا يمـوت الإنسـان مـن كثـرة الضربـات. ثـم يضعـون الجثـث فـي غرفـة فـي فـرع فلسـطين يطلقـون عليهـا "غرفـة الملـح.» وهنـاك تتحلّـل الجثـث وتنبعـث روائـح كريهـة جـداً. بقيـت هنـاك مـدة طويلـة فأدركـت كيـف تسـير الأمـور.» (ح. م.)

أظهـر التحقيـق الـذي أُجـري فـي سـجن صيدنايـا، أنّ السـلطات لا تُبلـغ عـائلات المعتقلين بوجودهـم داخـل السـجن، وأنّ جثـث المعتقلين الذيـن يموتـون بسـبب المـرض لا تُسـلَّم لعائلاتهـم، بـل يتـمّ التخلّـص منهـا عبـر الإحـراق أو الإخفـاء الكامـل. كمـا صـرّح محافـظ ريـف دمشـق السـابق، عامـر الشـيخ، الـذي كان معتـقلًا فـي سـجن صيدنايـا بيـن عامـي ٢٠١١ -٢٠١٤، بـأنّ نسـبة مـن يدخلـون إلـى بعـض السـجون السـورية ويخرجـون منهـا لا تتجـاوز ٢% مـن المجمـوع الكلّـي، وأنّ الجثـث تُحـرَق عمـدًا لإخفـاء الأدلـة. وقـد أكّـد شـهود عيـان أنّ بيـن أقاربهـم وأصدقائهـم أشـخاصًا اختفـوا قسـرًا، وأنّهـم لـم يتمكّنـوا حتـى اليـوم مـن معرفـة مصيرهـم، معبّريـن عـن ذلـك بالكلمـات التاليـة:

«هنـاك شـخص مفقـود مـن عائلتـي، إنـه صهـري (م.ز.أ.) اختفـى فـي عـام ٢٠١٢ أو ٢٠١٣. ومنـذ ذلـك اليـوم لـم نسـمع عنـه أي خبـر. تـم اعتقالـه فـي فـرع الاسـتخبارات العسـكرية فـي الحسـكة. (...) كان يعمـل فـي مكتـب البريـد هنـاك. فـي أحـد الأيـام اعتُقـل فجـأة ولـم نعـرف عنـه شـيئًا بعـد ذلـك. (...) فـي الحقيقـة لـم يكـن قـد ارتكـب أي جريمـة مباشـرة، لكـن شـقيقه كان علـى صلـةٍ بمجموعـاتٍ معارضـة، ولهـذا السـبب اعتقلـوه أيضًـا. بعـد اختفائـه بشـهرين تلقّينـا بعـض الأخبـار عنـه، ثـم انقطعـت تمامًـا. حتـى إننـا ذهبنـا لاحقًـا إلـى سـجن صيدنايـا واطّلعنـا علـى السـجلات، لكننـا لـم نجـده.» (آ.آ.)

«أُعتقـل أخـي الأكبـر فـي الثالـث عشـر مـن كانـون الأول/ديسـمبر عـام ٢٠١٢. انتظرنـا خروجـه كمـا خـرج بعـض السـجناء مـن صيدنايـا، لكننـا لـم نجـد لـه أي أثـر. وبعـد ذلـك، عندمـا أجرينـا بحثًـا عـن

الذين ماتوا في السجن المدني بدمشق، علمنا أنه أُعدم بعد سنتين ونصف من اعتقاله. كانت التهمة الموجّهة إليه هي حمل السلاح والمشاركة في المظاهرات. أُعدم في الثاني والعشرين من آب/أغسطس عام ٢٠١٤، لكننا لم نتمكن من معرفة هذه المعلومة إلا في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٢٤.»(او.ت.)

«على سبيل المثال، ابن أختي كان طالبًا في الجامعة، فاعتُقل. حُكم عليه بالسجن اثنتي عشرة سنة، اثنتا عشرة سنة كاملة! (...) وحتى الآن لم نسمع عنه أي خبر.» (ح.ای.آ.)

«في سوريا يوجد مئات الآلاف من الشهداء ومئات الآلاف من المعتقلين. في خان شيخون وحدها يوجد نحو خمسمائة معتقل، معظمهم لم يخرجوا من سجن صيدنايا، وقُتلوا تحت التعذيب. نحن وثّقنا أسماء مئتين وخمسين معتقلًا في صيدنايا. كنا ننتظر تحرير سوريا لنرى إطلاق سراحهم، لكننا اكتشفنا أن أياً منهم لم يعد على قيد الحياة.» (م.ح.)

في أغلب الأحيان، يبقى مكان دفن الأشخاص الذين انقطعت أخبارهم، بعد فترة الاعتقال، مجهولًا. وبما يتوافق مع شهادات الشهود المذكورين أعلاه، فقد أكّد السياسيون والبيروقراطيون الذين يمثلون الإدارة الجديدة، في اللقاءات التي أُجريت معهم أنّه تمّ اكتشاف مقابر جماعية في سوريا، وأن هذه المقابر تضمّ جثث الأشخاص الذين قُتلوا تحت التعذيب في الفروع الأمنية أو أُعدموا رمياً بالرصاص. وأشار المحامي العام في حلب، جمعة حسين الأحمد، إلى أنّه توجد مقابر جماعية في حلب أيضًا، لكن العدد الأكبر منها يقع في دمشق ومحيطها. وفي السياق نفسه، أوضح رئيس الدفاع المدني السوري السابق ووزير إدارة الطوارئ والكوارث، رائد الصالح، أنّ المقابر الجماعية يمكن تصنيفها إلى فئتين: كبيرة وصغيرة الحجم. وأكّد أنّه تمّ توثيق (٥٣) مقبرة جماعية كبيرة في مختلف أنحاء سوريا، منها (١١) مقبرة في دمشق وحدها. وأضاف أنّه تمّ العثور أيضًا على مقابر جماعية أصغر حجمًا، تحتوي عادةً على نحو (٢٠) جثة، منتشرة في مختلف المحافظات والمدن والأحياء وحتى حول بعض المنازل. كما تبيّن أنّه لم يُباشَر بتحقيقٍ شامل حول هذه المقابر بسبب ضعف الإمكانيات التقنية، وأنّ وجودها يُحافظ عليه بسرّية تامّة لمنع طمس الأدلة. الا انه تم فحص مقبرة جماعية كبيرة في خان العسل بإشراف النائب العام في حلب. وأوضح النائب العام أن الجثث نُقلت بشاحنات ودُفنت في حفر حُفرت بالحفارات، وأن عدد القتلى في هذه المقبرة الجماعية يُقدر بنحو (١٦) ألف شخص

فحوصات أجرتها بعثة المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في المقبرة الجماعية الواقعة بالقرب من خان العسل قرب حلب.
الصورة: المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة .

«يتجلى بُعدٌ آخر للاختفاء القسري عندما يُدمّر نظام الأسد، بعد سيطرته على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، المقابر وينقل الجثث إلى أماكن أخرى. ويمكن القول إنّ هذه الممارسات كانت تحدث خصوصًا في المناطق التي تبادلت السيطرة بين النظام والمعارضة. وقد وردت شهادات تؤكّد أنّ قوات النظام دمّرت مقابر تابعة للمعارضين وأخفت الجثث في كلٍّ من حمص، وخان شيخون، وحلب، والغوطة الشرقية. وأشار الشهود إلى أنّ قوات النظام نفّذت هذه الأفعال بدافع الانتقام والإهانة، أو بقصد طمس الأدلة، ولا سيما في المقابر التي دُفن فيها ضحايا الأسلحة الكيميائية.» (آ.ز)

«بسبب تعرض مقبرة المدينة القديمة «مقبرة الشهداء» لقصف النظام، اضطررنا لفتح مقبرة جديدة. (...) ثم اعترفنا بهذا المكان كمقبرتنا الرسمية، وفي ٨ نيسان/ابريل، أي بعد يومٍ من الهجوم الكيميائي، دفنا ضحايا الغاز إلى جانب الشهداء الآخرين هناك. وبعد أن غادرنا المدينة دخل نظام سوريا المكان. حُفرت القبور وأُخرجت رفات جميع ضحايا الهجوم الكيميائي وباقي الشهداء ونُقلت إلى مكانٍ مجهول. الآن لا يبدو المكان كمقبرة. وحتى اليوم لا نعلم أين تلك الجثث أو ما الذي حل بها. الهدف كان واضحًا: محو كل أثر قد تُمكّن فرق التحقيق من استنتاج أنّ هؤلاء الأشخاص قتلوا بالغاز السام، وإتلاف الأدلة تمامًا.» (أ.ز.)

«ترى هنا قبرًا مفتوحًا، كان مدفونًا فيه أحد الشهداء، لكن جثمانه نُقل إلى مكان آخر. هذه هي بقايا جثامين الشهداء، وهذه الحجارة تعود إليهم وما زالت في مكانها. كما ترى، تعرّض المكان لهجماتٍ عدة. النظام الظالم لم يترك الأموات وشأنهم، حتى الشهداء لم يسلموا من ظلمه وبطشه.» (م.ح.)

قبور تعود لضحايا أُخرجت جثامينهم ودُنِّست من قبل جنود النظام.

معرّة النعمان. الصورة: (TİHEK)، ٢٠٢٥.

واصل نظام الأسد انتهاكاته لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات وسوء المعاملة والاختفاء القسري. وقد تم توثيق تورط النظام في عدد كبير من حالات الاعتقال التعسفي والإعدام دون محاكمة. وفي إطار الاعتقالات التعسفية، يتم تجاهل مبدأ الشرعية، فيُحتجز الفرد بغضّ النظر عن إقراره بالتهم المنسوبة إليه أو إنكاره لها، ويُنقل من فرع أمني في مدينة إلى فرع آخر في مدينة مختلفة، ليتعرض خلالها الى شتى أنواع التعذيب ويُحتجز في ظروف غير إنسانية. وخلال فترة التحقيق، يُعزل الشخص تمامًا عن محيطه الاجتماعي، ويواجه خطر الموت في أي لحظة، من دون أي تواصل أو تبليغ له أو لأسرته، كما يواجه كل من يحاول الاستفسار عن وضعه خطر الاعتقال هو الآخر

يبدو أن سوء المعاملة والتعذيب يُمارسان كإجراء روتيني أثناء التحقيق والاحتجاز، وقد تبيّن وجود أنماط متعددة من اشكال العنف والتعذيب الممنهج. كما يُستدل على أن الأفراد لا يتعرضون فقط للعنف الجسدي والتعذيب، بل أيضًا لأنواع أخرى من العنف النفسي، والإهمال، والعنف الجنسي، والاقتصادي. وتشكل هذه الممارسات اعتداء صارخ لكرامة الإنسان التي تسعى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وكذلك المادة الخاصة بحظر التعذيب في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إلى حمايتها، وبالتالي فإنها تمثل انتهاكًا مباشرًا لهذا الحظر. كما أن غياب الإجراءات القضائية الشفافة بشأن المحتجزين، وانقطاع الأخبار عن المعتقلين، وتنفيذ الإعدامات بحقهم، ووجود المقابر الجماعية، كلها تُعدّ شواهد على حالات الإخفاء القسري. وتشير المعاينات الميدانية وشهادات شهود العيان، إلى مسؤولية النظام بشكل واضح عن تلك الممارسات. وانطلاقًا من ذلك، سيتناول القسم التالي مسؤولية نظام الأسد على المستويين الدولي والوطني

النظام السوري يمارس التعذيب لمئات الآلاف في سجونه

يمارس نظام الأسد في مناطق سيطرته التعذيب الممنهج لقرابة 500 ألف معتقل في 6 سجون مركزية و18 مركز استجواب

فرع فلسطين (235) و17 مركز استجواب في عموم البلاد

نور الخطيب، مسؤولة قسم المعتقلين والمختفين قسريا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

"استطعنا في الوقت الراهن من تحديد هوية **128 ألف معتقل** ومن المؤكد أن الرقم أكبر بكثير"

"من بين المعتقلين **82 ألف ضحايا الإخفاء القسري** أي لا معلومات عن مصيرهم بعد الاعتقال"

"في سجون الأسد **7 آلاف و721 امرأة** بعضهن تقبعن في سجون الأجهزة الأمنية وأخريات في السجون"

.IV

مسؤولية نظام الأسد على الصعيدين الدولي والوطني

- المسؤولية الجنائية الدولية.
- المسؤولية أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- إنشاء محاكم مختلطة.
- المسؤولية الجنائية الوطنية.
- المسؤولية بموجب الولاية القضائية العالمية على المستوى الوطني.
- ممارسات وتطبيقات العدالة الانتقالية.
- المحاكمات الجنائية أمام محاكم دول أخرى.

٤. مسؤولية نظام الأسد على الصعيدين الدولي والوطني

خلال الحرب الأهلية التي اشتدت منذ عام ٢٠١١، ارتكبت القوات الحكومية والجماعات المسلحة التابعة لها في سوريا عددًا هائلًا من الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وبناءً على ذلك، لا بدّ من تناول مسألة المساءلة القانونية ليس فقط لأولئك الذين نفذوا هذه الأفعال فعليًا، بل أيضًا لأولئك الذين أصدروا الأوامر، أو شاركوا من خلال أفعالهم أو امتناعهم عن أداء واجباتهم، من كبار المسؤولين وغيرهم من المنتمين إلى صفوف نظام الأسد

انتهك نظام الأسد القانون الإنساني الدولي بشكل خطير وجسيم من خلال خرقه لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، من خلال ارتكاب مجازر وابادات جماعية ضد السكان المدنيين، وفرضه للحصار والتجويع، وشنّه هجماتٍ ممنهجة، وقصفه أماكن محمية كالمستشفيات والمدارس. وتشكل هذه الأفعال انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحياة، وحظر التعذيب، والحق في محاكمة عادلة، وتُعدّ الجرائم التي ارتكبها النظام وأتباعه من ضمن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي الدولي. وهكذا فإن الجرائم التي اقترفها أفراد تابعون للنظام السوري خلال فترة الحرب الأهلية تندرج ضمن أخطر فئات الجرائم في إطار القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تقتصر المسؤولية على الجناة المباشرين فحسب، بل تمتد لتشمل القادة والضباط وكافة المسؤولين في سلسلة الأوامر والإشراف ممن يتحملون المسؤولية عن أفعالهم أو تقصيرهم في منعها. وإن ضمان المساءلة القانونية الفعالة لأعضاء النظام السوري يتطلب تعاونًا دوليًا واسعًا، وإرادة سياسية حقيقية، واعتمادًا على قاعدة أدلة قوية. ويُعدّ كلٌّ من تعزيز تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية، وإنشاء محكمةٍ دوليةٍ هجينةٍ خاصة بسوريا، من أفضل السبل لتحقيق العدالة وكشف الحقيقة على المدى الطويل

ويُعد استخدام الأسلحة الكيميائية، والتعذيب الشديد والمنهجي، والإعدامات خارج نطاق القضاء، والإخفاء القسري، والهجمات الممنهجة ضد المدنيين، بما في ذلك تلك التي نُفذت عبر استخدام البراميل المتفجرة، والهجمات على المنشآت الصحية، والعنف الجنسي المنهجي، والتطهير العرقي، جميعها من الجرائم التي ارتكبها نظام حزب البعث بقيادة بشار الأسد في سوريا. وتُصنَّف هذه الأفعال، بموجب اتفاقيات جنيف والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. أما من حيث الملاحقة القانونية، فإن الآليات التي يتيحها القانون تنقسم إلى آليات القانون الجنائي الدولي وآليات متوافرة في التشريعات الوطنية ضمن القوانين الجنائية الداخلية

١.٤. المسؤولية الجنائية الدولية

وكما هو معلوم، تُعَدّ الدول أهم الكيانات القانونية الدولية في القانون الدولي، وظلت كذلك لفترة طويلة حيث كانت تُعتبر الكيانات القانونية الدولية الوحيدة.[275] وأدى الاعتراف بالدول ككيانات بموجب القانون الدولي، إلى اعتبار القانون الدولي مجالاً قانونياً يقتصر على العلاقات بين الدول.[276] وبالتالي، لا يُعترف بالأفراد كأشخاص قانونيين دوليين، بل يُعرّفون كأشخاص تابعين للدولة

من أهم المحطات التاريخية التي مهدت لامتلاك الأشخاص الطبيعيين للحقوق والالتزامات في إطار القانون الدولي كانت المحاكم التي أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية في طوكيو ونورمبرغ.[277] وإن إقرار المسؤولية الجنائية للأفراد الذين تصرفوا باسم الدولة من خلال المحاكم الجنائية الدولية ، قد عمّق إلى حدّ كبير علاقة الأفراد بالقانون الدولي. وعقب ذلك أصبحت مسألة المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد موضوعاً يثير مزيداً من النقاش والتركيز.

لا يمكن بطبيعة الحال التفكير في إفلات الجرائم التي تهزّ الإنسانية جمعاء والتي تقع في نطاق الساحة الدولية، من العقاب. لقد أحرز القانون الدولي تقدماً كبيراً ولا يزال يحرز تقدماً في تلبية هذه الحاجة من خلال القانون الجنائي الدولي. وبالطبع، ولا شك أن الدول لا تتحمل المسؤولية الجنائية بموجب مبدأ المساواة في السيادة بين الدول في القانون الدولي. ومع ذلك، فأن عدم معاقبة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، وتلبية حاجة الضحايا إلى العدالة، يُعدّان أيضاً ضرورة لا مفرّ منها. ومن أجل ذلك تمّ إرساء مبدأ مسؤولية الأفراد في القانون الجنائي الدولي

275 أكسار، يوسف (٢٠١٩)، القانون الدولي الاول، دار نشر سئچكين، انقرة، ٢٠١٩، ص: ٢٠٢.
276 أزاركان، إيزيلي (٢٠٠٣)، «المسؤولية الجنائية الدولية للفرد وقضية ميلوسيفيتش»، مجلة كلية الحقوق بجامعة سلجوق، المجلد: ١١، العدد: ٣-٤، قونيا، ٢٠٠٣، ص: ٣، ٢٦٥– ٢٨٧.
277 أكسار، المرجع السابق، ص: ٢٣٥.

تُعد المحكمة الجنائية الدولية أهم آلية في القانون الجنائي الدولي لمعاقبة هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد ادى توقيع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما)، الى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، وبذلك يهدف الى ضمان عدم انتهاج المجتمع الدولي الموقف المتفرج ازاء الانتهاكات الجسيمة. وفي هذا الفصل، سيتمّ تناول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ووظيفتها، ثمّ سيتمّ بحث اختصاص المحكمة من حيث الأشخاص (Ratione Personae)، ومن حيث المكان (Ratione Loci)، ومن حيث الموضوع (Ratione Materiae)، ومن حيث الزمان (Ratione Temporis) ، وفي هذا الإطار، سيتمّ بيان الطرق التي يمكن بموجبها مساءلة الأفراد عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، كما ستُناقَش إمكانية إثارة المسؤولية ضمن نطاق المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلّق بالأحداث التي وقعت في دولة سوريا

١.١.٤. المسؤولية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية

إن من أكثر الوسائل فعالية في المجتمع الدولي[278] لجبر الأضرار الناجمة عن استخدام القوة والنزاعات المسلحة وإشباع حاجة الضحايا إلى العدالة، هو محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الذين استخداموا القوة بشكل غير قانوني أو الانخراط في النزاعات المسلحة بطريقة غير مشروعة. ولا شك أن المحاكم الجنائية ذات الطابع الدولي تؤدي دوراً حاسماً في أداء هذه الوظيفة، إذ إن إحجام الدول عن محاكمة مواطنيها على الجرائم الدولية أمام المحاكم الوطنية جعل من المحاكم الجنائية الدولية ضرورةً ملحةً.[279] وفي هذا الإطار، نشأت محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية، ومحكمة طوكيو العسكرية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بوصفها محاكم جنائية دولية مؤقتة لتلبية هذه الحاجة.[280] وقد حقق القانون الجنائي الدولي تطوراً تاريخياً مهماً، إذ عالج خللًا جوهريًا، بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة سيُبيَّن مضمونها لاحقاً.

حتى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لم يتمكّن القانون الجنائي الدولي لفترة طويلة من إقامة محكمة جنائية دولية دائمة، بل تمّ بدلاً من ذلك إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة مرتبطة بوقائع محدّدة، مثل المحاكم التي ذُكرت أسماؤها سابقاً، وكان الهدف منها معاقبة الجرائم الدولية المرتكبة. أمّا السبب الأساسي وراء عدم إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لوقتٍ طويل، فهو رغبة الدول في عدم التنازل عن حقوقها السيادية في هذا الصدد.[281] إذ إنّ إنشاء محكمة ذات طابع دولي من شأنه

278 إركينر، حقي هاكان، مجلة كلية الحقوق بجامعة مرمرة للدراسات القانونية ,المجلد: ١٦,العدد: ١- ٢,إسطنبول، ٢٠١٠، ص: ٣٩– ٧٥.
279 أكسار، يوسف، القانون الدولي الثاني، دار نشر سئچكين، أنقرة، ٢٠١٩، ص: ١٦٠.
280 كابلان، فاتح خليل (٢٠١٣)، «جريمة الإبادة الجماعية في قرارات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة»، مجلة محكمة المنازعات ,المجلد : ٣,انقرة، ٢٠١٣، ص: ١٠٦– ١٢٩.
281 علي بابا، أرزو (٢٠٠٠)، «إنشاء المحكمة الجنائية الدولية»، مجلة كلية الحقوق بجامعة انقرة، المجلد: ٤٩، العدد: ١، انقرة، ٢٠٠٠، ص: ١٨١– ٢٠٧.

أن يحدّ من أحد أبرز مظاهر سيادة الدولة، وهو سلطة القضاء والعقاب، ولذلك اتّخذت الدول موقفاً متحفظاً في هذا الشأن.[282] وأخيراً، تمّ اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نتيجة المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الذي عُقد في روما بين ١٥ -١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٨، وقد أُطلق على هذا النظام اسم «نظام روما الأساسي.»[283] ونصّ النظام في مادته رقم (١٢٦) على أنّ المحكمة ستباشر عملها بعد تصديق ستين دولة على النظام، وقد تحقق هذا العدد، فباشرت المحكمة أعمالها في الأول من تموز/يوليو عام ٢٠٠٢. أما عن تركيا فليست طرفًا في هذا النظام الأساسي. وتجدر الإشارة إلى أنّ دولة سوريا، موضوع هذا التقرير، ليست أيضاً من الدول الأطراف في النظام الأساسي. ونظرًا لأن هذا الأمر يتجاوز نطاق هذا البحث، فانه بدلًا من شرح هيكلية المحكمة، سيتم وصف الجرائم التي يمكن للمحكمة التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، ومن يمكنهم التحقيق معهم ومقاضاتهم، فضلاً عن الإجراء المحتمل لتنفيذ هذه العملية

وان الجرائم التي تندرج ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية هي: جريمة العدوان، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب.[284] وعند النظر في طبيعة هذه الجرائم، يتبيّن أنّها ذات طابعٍ عالمي، إذ إنّ ارتكابها يترتّب عليه نتائج تمسّ المجتمع الدولي بأسره، كما أنّ معاقبة مرتكبيها تُعدّ شأناً يهمّ المجتمع الدولي برمّته.[285]

تصنف جريمة العدوان ضمن الجرائم الخاضعة لاختصاص المحكمة في المادة الخامسة من النظام الأساسي، غير أنّ ممارسة المحكمة لاختصاصها في ما يتعلّق بهذه الجريمة كانت مشروطة بتعريفها وفقاً لأحكام المادتين رقم (١٢١) و(١٢٣) من النظام الأساسي، وببيان الظروف التي تمكّن المحكمة من ممارسة هذا الاختصاص في ضوء التعريف المعتمد.[286] وقد تمّ تحقيق هذا الشرط بإضافة المادة رقم (٨) مكرّر إلى النظام الأساسي. ووفقاً لما جاء فيها، تتحقّق جريمة العدوان من خلال قيام شخصٍ يتمتّع بسلطة تمكّنه من السيطرة الفعّالة على الأفعال السياسية أو العسكرية لدولةٍ ما أو من توجيهها، بالتخطيط أو الإعداد أو الشروع أو التنفيذ لعملٍ عدوانيٍّ من حيث طبيعته وخطورته ومداه يشكّل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة. وقد أصبحت المحكمة الجنائية الدولية قادرةً، اعتباراً من ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٨، على ممارسة اختصاصها بشأن جريمة العدوان.[287] أمّا جريمة الإبادة الجماعية فقد عُرّفت بوضوحٍ لا لبس فيه في المادة السادسة من النظام الأساسي، حيث سُردت على شكل فقرات الأفعال التي يمكن أن تشكّل أركان هذه الجريمة،[288] ويُعتبَر ارتكاب أيٍّ من تلك الأفعال كافياً لقيام جريمة الإبادة الجماعية.[289]

282 كروفورد، جيمس (١٩٩٥)، «آفاق إنشاء محكمة جنائية دولية»، المشكلات القانونية الحالية، العدد: ٤٨، المجلد: ٢، ١٩٩٥، ص: ٣٠٣– ٣٢٦.
283 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخ في ١٧/٧/ ١٩٩٨.
284 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٥.
285 تشيتين، موغ (٢٠١٠)، «المحكمة الجنائية الدولية وحالة تركيا»، مجلة نقابة المحامين في أنقرة، المجلد، ٢٠١٠، ص: ٣٣٥– ٣٦٠.
286 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٥/٢.
287 أكسار، المرجع السابق، ص: ١٧١.
288 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٦.
289 ساريغوزيل، حاجي، «المحكمة الجنائية الدولية»، مجلة المحكمة المختصّة بحلّ النزاعات ,المجلد: ٣,انقرة، ٢٠١٣، ص: ٢٣٠– ٢٧٣.

ان الجرائم التي تكتسب أهمية في سياق هذا التقرير، هي بعض الأفعال التي تُعدّ جرائم حرب في حالة نشوب نزاعٍ مسلحٍ لا يحمل طابعاً دولياً، ولا سيّما الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية. وقد نصّت الفقرة (ب) من المادة رقم (٨/٢) من النظام الاساسي، على أنّ للمحكمة ولاية قضائية على الأفعال التي تُشكّل انتهاكاً جسيماً للمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. وبناءً على ذلك، تكون للمحكمة صلاحية النظر في القضايا التي يُرتكب فيها أيّ من الأفعال الآتية ضدّ الأشخاص الذين لا يشاركون بفعالية في الأعمال القتالية، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم أو الذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو الاحتجاز أو لأيّ سببٍ آخر، كما تختص المحكمة أيضًا بالنظر في القضايا التالية: ١- الاعتداء على حق الشخص في الحياة والانسان، ولا سيّما القتل بجميع أنواعه، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب؛ ٢- الاعتداء على الكرامة الإنسانية، وبشكل خاص الأفعال المهينة أو الحاطّة بالكرامة؛ ٣- أخذ الرهائن؛ ٤- إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات من دون صدور قرارٍ من محكمةٍ تتوافر فيها الضمانات القضائية الأساسية المعترف بها بموجب القانون[290]. ومن المعروف لدى الجميع أنّ حكومة الأسد وقواتها العسكرية قد انتهكت هذه الأفعال مراراً وتكراراً أثناء الحرب الأهلية في سوريا. وبناءً عليه، يمكن القول إنّ للمحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً قضائياً في النظر في هذه الأفعال.

من المؤكد أنّ الجرائم ضدّ الإنسانية تكتسب أهمية كبيرة في سياق هذا التقرير، إذ إنّ السبب الجوهري لوجود هذا النوع من الجرائم هو أنّ بعض الأفعال التي تُرتكب في زمن السلم أو التي تنفّذها الدولة ضدّ مواطنيها لا يمكن تصنيفها كجرائم حرب أو كجرائم عدوان،[291] فعلى سبيل المثال، لا يمكن تصنيف المجازر التي ارتكبها النازيون بحقّ اليهود والمسنّين والغجر كجرائم عدوان أو جرائم حرب من حيث مطابقتها للركن المادي للجريمة.[292] وقد جرى تعريف الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، في الأنظمة الأساسية لمحاكم نورمبرغ وطوكيو ويوغوسلافيا السابقة ورواندا، غير أنّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد قطع شوطاً كبيراً في هذا المجال، حيث تضمّن أوسع نطاقٍ من الأفعال التي تشكّل هذه الجريمة. ووفقاً لذلك، يُعدّ القتل المرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي مجموعة مدنية؛ والإبادة الجماعية؛ والاستعباد؛ والترحيل أو النقل القسري للسكان؛ والسجن أو الحرمان من الحرية البدنية على نحو يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ والتعذيب؛ والاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والبغاء القسري، والحمل القسري، والتعقيم القسري أو غير ذلك من أشكال العنف الجنسي على نفس الدرجة من الخطورة؛ والاضطهاد ضد أي جماعة أو مجموعة محددة على أسس سياسية أو عرقية أو وطنية أو إثنية أو ثقافية أو دينية أو جنسية أو غيرها من الأسباب المقبولة عالمياً بموجب القانون الدولي فيما يتصل بأي فعل من الأفعال المشار إليها في هذه الفقرة أو أي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة؛ والاختفاء القسري؛ وجريمة الفصل العنصري؛ وغيرها من الأفعال اللاإنسانية ذات الطبيعة المماثلة التي تلحق عمداً معاناة خطيرة أو أذى خطيراً بالجسم أو الصحة العقلية

290 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢/٨ (ب).
291 سونغا، ليال س.، المسؤولية الفردية في القانون الدولي عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، دار مارتينوس نيهوف للنشر، دوردريخت، ١٩٩٢، ص: ٤٣٢.
292 أكسار، المرجع السابق، ص: ١٧١.

أو البدنية، ضمن الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، وتقع ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة. ومن الثابت أنّ حكومة الأسد في سوريا، من خلال قوات الشرطة والجيش والميليشيات المدنية التابعة لها، قد ارتكبت أكثر من واحدٍ من هذه الأفعال ضدّ السكان المدنيين على نحوٍ واسعٍ ومنهجي، مما يقتضي القول إنّ للمحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً قضائياً للنظر في هذه الجرائم.

تصبح المحكمة قادرة على ممارسة مهامها القضائية في حال ارتكاب الجرائم المذكورة أعلاه، ويشمل اختصاصها من حيث الأشخاص والأفراد الطبيعيين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين.[293] وتتمتع المحكمة بسلطة قضائية ليس فقط على مرتكبي الجريمة، بل أيضًا على من يشاركون فيها، أو يساعدون في ارتكابها، أو يأمرون (يحرضون)، أو يشجعون، أو يشاركون في محاولة ارتكاب الجريمة.[294] والاستثناء الوحيد لهذا المبدأ هو في حال كان مرتكب الجريمة لم يُكمل الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة.[295] ويجب التنويه إلى أنّ هذا الاستثناء لا يمنع فقط المحكمة من ممارسة اختصاصها، بل يمكن للأشخاص المعنيين أن يُحاكموا أمام المحاكم الوطنية في حال كانت لديهم الأهلية الجنائية وفقاً لقوانين الدولة التي يُحاكمون فيها. ومن المسائل ذات الأهمية الكبرى فيما يتعلّق بالاختصاص الشخصي، أنّ المحكمة تمارس ولايتها على جميع الأشخاص دون تمييزٍ في الصفة الرسمية، إذ نصّ النظام الأساسي انه بغض النظر أنّ كان الشخص رئيس دولة أو حكومة أو عضواً في الحكومة أو البرلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً لا يشكّل بأيّ حالٍ من الأحوال مانعاً من ممارسة المحكمة لاختصاصها القضائي.[296] وعلى العكس من ذلك، فإنّ القادة العسكريين أو من يشغلون مناصب تؤهلهم لممارسة سلطةٍ فعّالة على القوات المسلحة، يتحمّلون المسؤولية الجنائية إذا ارتكبت القوات الخاضعة لسيطرتهم الجرائم المذكورة آنفاً نتيجة عدم ممارستهم السيطرة الكافية عليهم، ويكون القائد أو الفرد مسؤولاً جنائياً في الحالات التي (أ) كان ينبغي للقائد أو الفرد أن يعلم أو كان على علم بأن القوات المسلحة كانت ترتكب أو على وشك ارتكاب مثل هذه الجرائم، بناءً على الظروف والأحوال، و (ب) فشل القائد العسكري أو الفرد في اتخاذ التدابير اللازمة والمعقولة لمنع أو وقف ارتكاب الجريمة أو الإبلاغ عن الحادث إلى السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.[297] وفي المبدأ المنصوص، تُصنّف هذه المسؤولية المشار إليها في النظام الأساسي ضمن المسؤولية الموضوعية.[298] وأخيرًا، ينص النظام الأساسي على أن تصرف الشخص بناءً على أمر رئيسه وارتكابه جريمةً بالامتثال للأمر ذي الصلة، لا يُعفيه من المسؤولية إلا إذا نُفّذ الأمر بموجب التزام قانوني، ولم يكن معروفًا عدم مشروعيته، ولم يكن واضحًا عدم مشروعيته.[299]

من المسائل ذات الأهمية في سياق موضوع هذا البحث، هو تحديد رعايا الدول والأشخاص الموجودين على أراضيها (سواء ان كانوا مواطنين أو أجانب) وأراضيها (برية أو جوية أو بحرية) والفترة

293 ساريغوزيل، المرجع السابق، ص: ٢٤١.
294 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢/٢٥–٣.
295 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢٦.
296 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢٧.
297 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢٨.
298 أكسار، المرجع السابق، ص: ١٦٧.
299 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٣٣.

الزمنية التي سيشملها اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أن باشرت المحكمة مهامها في ١ يوليو/تموز ٢٠٠٢، وبموجب المادة رقم (١١) من النظام الأساسي، تتمتع المحكمة بالاختصاص على الأحداث التي تقع بعد ذلك التاريخ.[300] أمّا بالنسبة إلى الدول التي انضمت لاحقاً إلى النظام الأساسي، فإنّ القاعدة العامة تقضي بأنّ المحكمة لا تمارس اختصاصها إلا على الجرائم التي ارتُكبت بعد انضمام الدولة إليها، غير أنّه يُمكن استثناءً أن تقبل الدولة، من خلال تقديم إعلانٍ رسمي، ممارسة المحكمة لاختصاصها على الجرائم التي ارتُكبت قبل التصديق على النظام الأساسي.[301] وفي ضوء هذه المعطيات، ورغم أنّ دولة سوريا ليست طرفاً في النظام الأساسي، فإنّه في حال أبدت الحكومة الجديدة إرادتها في الانضمام إلى النظام الأساسي وقدّمت إعلاناً بقبول اختصاص المحكمة بأثرٍ رجعي فيما يتعلّق بالأحداث التي وقعت أثناء الحرب الأهلية السورية، فسيُصبح من الممكن للمحكمة أن تمارس ولايتها القضائية على المسؤولين عن تلك الأحداث.

تُعَدّ مسألة تحديد الدول التي يمكن للمحكمة أن تمارس ولايتها القضائية بشأنها، من المسائل ذات الأهمية الكبرى. وكما ذُكر سابقاً، فإنّ الولاية القضائية للمحكمة بالنسبة إلى الدول الأطراف في النظام الأساسي، تنشأ تلقائياً اعتباراً من تاريخ انضمامها إليه.[302] وبناءً على ذلك، فإنّ المحكمة تتمتع بالاختصاص القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تُرتكب داخل اراضي الدول الأعضاء. وإضافةً إلى ذلك، حتى إذا لم تكن الدولة التي وقعت فيها الجريمة طرفاً في النظام الأساسي، فإنّ المحكمة تملك الاختصاص أيضاً في حال كانت الدولة التي ينتمي إليها مرتكب الجريمة من رعاياها، طرفاً في النظام.[303] وإن حقيقة أن اختصاص المحكمة، كقاعدة عامة، ينشأ فقط فيما يتصل بأحداث تقع على أراضي دولة عضو في النظام الأساسي أو فيما يتصل بمواطن دولة عضو في النظام الأساسي، فانه يتم تفسيرها في العقيدة كإشارة إلى أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليس عالميًا بل هو ذو طبيعة إقليمية أو شخصية.[304]

وتجدر الاشارة إلى أنّ الدولة غير الطرف في النظام الأساسي يمكنها من خلال تقديم إعلانٍ رسمي إلى المحكمة، أن تقبل ولايتها القضائية بشأن جريمةٍ محددة أو واقعةٍ معينة دون أن تصبح طرفاً في النظام الأساسي، وبذلك تمنح المحكمة صلاحية النظر في تلك الحالة الخاصة.[305] وبطبيعة الحال أنّ هذا الإجراء يحمل طابعاً تحفيزياً بالنسبة إلى الدول التي تتردّد في الانضمام إلى النظام الأساسي، ولكنه يُرتكب في إقليمها جرائم ذات طابعٍ عالمي، إذ يهدف إلى منع إفلات الجرائم المرتكبة في أراضي الدول غير الأعضاء من العقاب

ويُستثنى من شروط اختصاص المحكمة المذكورة أعلاه قيام مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بإحالة جريمة أو أكثر يُثبت ارتكابها إلى

300 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١١.
301 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢/١١.
302 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١٢.
303 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢/١٢ (ب).
304 شو، مالكولم ن.، القانون الدولي، الاكاديمية التركية للعلوم، انقرة، ٢٠١٨، ص: ٢٨٨.
305 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١٢/ ٣.

المدعي العام للمحكمة، وإحالة الأمر إلى المحكمة.[306] فبموجب أحكام هذا الفصل، يمتلك مجلس الأمن سلطة تحديد ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل عدواني، وله أن يتخذ التدابير اللازمة لإنهاء هذا الوضع واستعادة السلم والأمن الدوليين. وتنصّ المادة رقم (١٣) من الفقرة (ب) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أيضًا على أنه يجوز لمجلس الأمن الدولي، عملًا بأحكام الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بتهديد السلم والإخلال به وأعمال العدوان، إحالة الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية إذا ثبت ارتكاب جريمة أو أكثر. ومن خلال تطبيق هذا الإجراء، تصبح الجرائم المرتكبة في اراضي دولةٍ غير طرف في النظام الأساسي، حتى لو ارتكبها مواطنون من دولةٍ غير طرف، خاضعةً لاختصاص المحكمة، شريطة أن تكون هذه الجرائم من بين الجرائم التي تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذه الحالة، تُصبح المحكمة مخوّلةً للنظر في الحالة المعنية وإجراء المحاكمات بشأنها، حتى وإن لم تكن الدولة المعنية طرفاً في النظام الأساسي.[307]

وأخيراً، يجب التأكيد على أنّه إذا كانت الدولة المختصة تجري تحقيقاً أو محاكمةً بشأن جريمةٍ منصوصٍ عليها في النظام الأساسي، فإنّ المحكمة الجنائية الدولية لا تمارس ولايتها القضائية في تلك الحالة، إلا إذا ثبت أنّ الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على المضي في التحقيق أو المحاكمة.[308] ويُعرف هذا المبدأ في المبدأ بمبدأ التكامل.[309]

إنّ دولة سوريا ليست من بين الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولذلك، وعملاً بالقاعدة العامة، فإنّ المحكمة لا تمتلك الولاية القضائية بشأن الجرائم التي ارتكبتها حكومة الأسد داخل الأراضي السورية. غير أنّه في حال قام مجلس الأمن الدولي، ضمن الشروط المشار إليها أعلاه، بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة، فإنّ الأخيرة ستصبح مختصة بالنظر في تلك الجرائم، إلا أنّ هذا الاحتمال يبدو ضعيفاً نظراً لامتلاك روسيا، الداعمة لحكومة الأسد، حقّ النقض (الفيتو) داخل المجلس. ومع ذلك، يمكن أن تصبح المحكمة مختصّة أيضاً إذا ما قامت الحكومة السورية الجديدة بالانضمام إلى النظام الأساسي وقدّمت إعلاناً بقبول اختصاص المحكمة بأثرٍ رجعي يشمل الأحداث التي وقعت قبل التصديق على النظام، كما سبق بيانه. وفي هذه الحالة، ستتمكّن المحكمة الجنائية الدولية من مباشرة التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها حكومة الأسد منذ عام ٢٠١١، وقد تصدر المحكمة حينئذٍ مذكرة توقيف بحقّ بشار الأسد نفسه. وهنا سيُطرح بطبيعة الحال تساؤل حول ما إذا كانت روسيا، وهي دولة غير طرف في النظام الأساسي، ستقوم بتسليم الأسد إلى المحكمة أم لا

306 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١٣ (ب).
307 شو، المرجع السابق، ص: ٢٨٨.
308 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١٧.
309 أكسار، المرجع السابق، ص: ١٧٩؛ ساريغوزيل، المرجع السابق، ص: ٢٥٠.

٢.١.٤. إنشاء المحاكم المختلطة

عند ارتكاب الجرائم التي تندرج ضمن نطاق القانون الجنائي الدولي المعاصر، فبأمكان للسلطات القضائية الوطنية التحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم. و في بعض الحالات، قد تكون سلطة الدولة غير كافية لإجراء مثل هذه المحاكمات، أو قد لا ترغب في القيام بذلك. علاوة على ذلك، إن الغضب الناجم عن الأحداث الإجرامية قد يتجاوز الأبعاد الوطنية إلى حد كبير. وللأسباب المذكورة وغيرها الكثير من الاسباب، يجري النظر في مقاضاة هذه الجرائم أمام المحاكم الجنائية الدولية.

تُقسّم المحاكم التي تتولّى إجراء المحاكمات الجنائية ذات الطابع الدولي، في المبدأ إلى فئتين رئيستين، هما المحاكم الدائمة والمحاكم المؤقتة الخاصة.[310] فالمحكمة الدائمة هي نوعٌ من المحاكم الجنائية الدولية لا يُنشأ لأجل واقعة محددة، بل تتميّز بطابعها الدائمي والمستقر، ومثال ذلك المحكمة الجنائية الدولية التي تمّ شرح مضمونها سابقاً. أمّا المحاكم المؤقتة أو الخاصة (ad hoc) ، فهي التي تُنشأ للنظر في واقعة معيّنة وفي الجرائم المرتكبة خلال فترةٍ زمنيةٍ محددة، وتنتهي مهمتها بانتهاء النظر في القضايا الموكلة إليها. وقد جرى اعتماد هذا النوع من المحاكم في القانون الجنائي الدولي إلى أن تمّ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

إنّ الرأي الذي تبنّى هذا التصنيف يفرّق بدوره بين نوعين من المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة او الخاصة، إذ يُقسِّمها إلى محاكم جنائية دولية مؤقتة، ومحاكم جنائية مختلطة (هجينة).[311] ومن الأمثلة على ذلك، المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة محاكم نورمبرغ، و محاكم رواندا، و محاكم يوغوسلافيا السابقة. أمّا عن المحاكم المختلطة، فهي محاكم جنائية دولية تتميز بخصائص مختلطة، تجمع بين السمات الوطنية والدولية. ووفقاً لأحد الآراء، فإنّ بعض هذه المحاكم، يغلب عليها الطابع الوطني أكثر من الطابع الدولي، وعليه فقد قُدِّمت حججٌ تُفيد بأن مصطلح «المحاكم الدولية» هو التعبير الأدقّ لوصف هذا النوع من المحاكم.[312]

تُعدّ المحاكم المختلطة نوعاً خاصاً من المحاكم المؤقتة، إذ تُنشأ للنظر في النزاعات أو الأحداث التي تقع في مكانٍ محدّد وضمن اطار زمني معيّن. ويهدف إنشاء المحاكم المختلطة، إلى

310 كوبرولو، تيموتشين، "المحاكم المختلطة في القانون الجنائي الدولي"، كتاب أعمال الندوة الدولية الأولى حول القانون الدولي والعلوم الاجتماعية في أستانا، منشورات أستانا إنقرة، ٢٠٢١، ص: ٦١٤– ٦٣٠.

311 كوبرولو، المرجع السابق، ص: ٦١٧– ٦١٨.

312 رومانو، سيزار ب. ر. ف. د. ، المحاكم الجنائية الدولية، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٤؛ شو، المرجع السابق، ص: ٢٩٣.

تحقيق التوازن بين البعدين الوطني والدولي وضمان شرعية العملية القضائية في كلا المستويين، وذلك في اطار مواجهة المخاطر السياسية والمالية الجسيمة التي قد تترتّب على إدارة الإجراءات القضائية من خلال السلطات الوطنية وحدها بعد النزاعات.[313] وعند دراسة نماذج المحاكم المختلطة، نجد أنّها تُقام وتباشر عملها عادة في الأماكن التي ارتُكبت فيها الجرائم موضوع المحاكمة. وبعد انتهاء النزاعات، قد بعد انتهاء النزاعات، قد تظهر أوجه قصور عديدة في قدرة المحاكم الوطنية على مقاضاة الجرائم. ومن بين أوجه القصور، قصور القواعد القانونية، وانتشار الفساد، وعدم كفاية الكوادر المؤهلة، وصعوبة الوصول إلى العدالة.[314] و في الواقع، بما أن الحوادث غالبًا ما تنطوي على جرائم تُصدم البشرية تهزّ الضمير الإنساني، ولكونها تؤي في داخلها الجرائم الاستثنائية، فمن الطبيعي أن تواجه هذه المحاكم تحديات على مستوى الخبرة القانونية والاجتهاد القضائي. لذلك تبذل الجهود لتجاوز هذه المشاكل من خلال تعيين قضاة دوليين ذوي خبرة ومؤهلين على المستوى الدولي، وكذلك سدّ الثغرات الناجمة عن القواعد القانونية الوطنية عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.[315]

في تلك المحاكمات التي تُجرى خلال مرحلة الانتقال من النزاع إلى عملية السلام، قد يؤدّي الاعتماد على المحاكم الوطنية فقط إلى مشاكل تتعلق بشرعية العملية، نظراً لظهور مخاوف من إمكانية سيطرة أعضاء الحكومة السابقة عليها والتأثير في مجريات المحاكمة أو التلاعب بها. وعلى النقيض من ذلك، وكما هو الحال في محاكمة صدام حسين، فإن استخدام الحكومة المُشكّلة حديثًا للمحاكمات كأداة للقضاء على الخصوم السياسيين بدلًا من ضمان العدالة يُشكّل تهديدًا كبيرًا.[316] وفي مواجهة هذه المخاطر والتحديات، أُنشئت المحاكم المختلطة بهدف تحقيق توازنٍ بين العنصرين الوطني والدولي، وضمان إجراء محاكماتٍ فعّالةٍ ونزيهةٍ تُسهم في ترسيخ العدالة والانتقال السلمي نحو الاستقرار.

من أبرز عيوب المحاكم المختلطة أنّها قد تواجه مشكلات في حال طغيان العنصر الدولي فيها على العنصر الوطني. إذ يُقال إنّ منح الأولوية الكاملة للقانون أو للإجراءات الدولية في هذه المحاكم قد يُضعف ثقة المجتمع المحلي بها، ويجعل من الصعب تحقيق قبولٍ شعبيٍّ واسع لعملها. ويُشار في هذا السياق إلى أنّ أحد أسباب نظرة الشكّ التي أبداها سكان كوسوفو تجاه المحكمة

313 . شو، المرجع السابق، ص: ٢٩٣.
314 . مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «أدوات سيادة القانون للدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع: تعظيم إرث المحاكم الهجينة»، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨، ص: ١.
315 . «أدوات سيادة القانون للدول الخارجة من الصراعات: تعظيم إرث المحاكم الهجينة»، ص: ٤.
316 . الرشيدي، مدويس، "المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة للبنان: الدروس المستفادة من إنشاء وتكوين واختصاص محكمة دولية"، مجلة أنقرة للقانون، المجلد: ٩، العدد: ١، انقرة، ٢٠١٢، ص: ١–٢٥.

المختلطة المنشأة هناك، هو الشعور بغياب التوازن بين الطابعين الوطني والدولي.[317] لذلك ينبغي أن تُحدَّد بعنايةٍ بالغة مسألة إنشاء المحكمة المختلطة، بما في ذلك القواعد القانونية والإجرائية التي ستتبعها، ونسبة القضاة والموظفين الدوليين فيها، فضلاً عن ضمان استقلالها وحيادها وسائر الجوانب التي تمسّ نزاهتها وشرعيتها.

ولغرض تكوين فكرةٍ أوضح عن هيكلية المحاكم المختلطة التي تنظر في القضايا الدولية والمحلية على حد سواء ، سيكون من المناسب دراسة نموذجٍ منها، وهو المحكمة الخاصة بسيراليون.

في سيراليون، اندلعت حربٌ أهليةٌ عنيفة عام ١٩٩١ عندما بدأ أحد الفصائل، بدعمٍ من ليبيريا، حركةَ تمرّدٍ هدفها الإطاحة بالحكومة القائمة والاستيلاء على السلطة. واستمرّ هذا التمرد الذي اشعل فتيل الحرب الاهلية، حتى عام ٢٠٠٢. انتهت الحرب الأهلية عام ٢٠٠٢، مخلفةً ما بين ٥٠ ألفًا ـ ٧٠ ألف قتيل، وتشريد نحو مليونين ونصف المليون من السكان الذين اضطروا إلى ترك أماكن إقامتهم بسبب الحرب الأهلية.

عقب انتهاء الحرب الأهلية، وبسبب ضعف النظام القضائي في سيراليون، وجّه رئيس الدولة أحمد تيجان كباح، نداءً إلى الأمم المتحدة طالب فيه بإنشاء محكمة ذات طابعٍ وطني ودولي في ذات الوقت. وعلى إثر ذلك، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (١٣١٥)، بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، الذي فوّض فيه الأمين العام للأمم المتحدة ببدء مفاوضات مع حكومة سيراليون لإنشاء المحكمة.[318] وبناءً على الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون، تمّ إنشاء المحكمة الخاصة بسيراليون بهدف التحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت أثناء الحرب الأهلية ومحاكمة المسؤولين عنها.

يعَدّ هيكل المحكمة بحيث يكون مُهيأٌ بشكلٍ استثنائي لتوفير فهمٍ واضحٍ لطبيعة المحكمة الهجينة أو المحاكم المختلطة. وعليه، تتكوّن المحكمة من دوائر قضائية، ونيابة عامة، وديوانٍ إداري. ويضمّ كلُّ قسمٍ قضائي ثلاثةَ قضاة، ويعيّن الأمين العام للأمم المتحدة اثنين منهم، بينما تعيّن حكومة سيراليون قاضيًا واحدًا.[319] أمّا دائرة الاستئناف فتتألف من خمسة قضاة، يعيّن الأمين العام للأمم المتحدة ثلاثةً منهم، وتعيّن حكومة سيراليون قاضيين. وعند نظر الطعون، تسترشد دائرة الاستئناف بقرارات دوائر الاستئناف في المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ويتمّ تعيين المدّعي العام للمحكمة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات،

317 ديكنسون، لورا أ.، «وعد المحاكم الهجينة»، المجلة الأمريكية للقانون الدولي، المجلد: ٩٧، العدد: ٢، ص: ٢٩٥– ٣١٠.
318 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، https://digitallibrary.un.org/record/420605 (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٤/٢٣).
319 شو، المرجع السابق، ص: ٢٩٤.

ويكُلّف بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون السيراليوني التي ارتُكبت منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.[320] كما ان المدعي العام كان يتلقى المساعدة فيما يتعلق بأداء مهامه، من مساعده وفريق من الموظفين المحليين السيراليونيون.[321]

وتنصّ المواد (من ٢ الى ٤) من النظام الأساسي للمحكمة، على اختصاصها القضائي الموضوعي بالجرائم ضدّ الإنسانية، وانتهاكات المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني، وكذلك على غيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. أمّا المادّة اللاحقة، المادة الخامسة، فقد ادرجت بعض الجرائم المنصوص عليها في القانون السيراليوني، وتنص على أن المحكمة تتمتع باختصاص موضوعي على هذه الجرائم.

يتّضح مما سبق أنّ المحكمة الخاصة بسيراليون، سواء من حيث طريقة إنشائها أو من حيث تركيبتها القضائية أو القواعد القانونية التي تستند إليها، تجمع في بنيتها بين العناصر الوطنية والدولية في آنٍ واحد. ومن هذه الناحية تُعدّ المحكمة الخاصة بسيراليون نموذجاً مثالياً لنوع المحاكم المختلطة، إذ يتيح مجردُ دراسة هذه المحكمة فهماً عميقاً وشاملاً لطبيعة المحاكم الهجينة ومضمونها.

إنّ مسألة إمكانية إنشاء محكمةٍ جنائيةٍ دوليةٍ مختلطة في أعقاب الحرب الأهلية السورية، تُعدّ موضوعاً يستحقّ النقاش. وبالنظر إلى التطوّرات الأخيرة الجارية في سوريا، يبدو أنّ البلاد تشهد وللمرة الأولى منذ سنوات طويلة مرحلةً من إعادة بناء سلطةٍ ذات سيادةٍ كاملة. ولا شكّ أنّ سوريا دولةٌ عريقة ذات نظامٍ قانونيٍّ راسخ، الأمر الذي يدفعنا للقول انه بالإمكان محاسبة مرتكبي جرائم الحرب التي ارتُكبت أثناء الحرب الاهلية في سوريا في إطار الولاية القضائية الوطنية. غير أنّ البعد الدولي لهذه الجرائم، التي تجاوزت حدود سوريا وهزّت ضمير الإنسانية جمعاء، يجعل من الصعب إنكار الحاجة إلى مشاركةٍ قضائيةٍ ذات طابعٍ دولي. وكما أُشير سابقاً، فإنّ إجراء محاكماتٍ ضمن إطار المحكمة الجنائية الدولية يبدو أمراً عسيراً في ظلّ الظروف الراهنة. لذلك، فإنّ إنشاء محكمةٍ مختلطة من شأنه أن يُتيح الفرصة لإجراء محاكماتٍ فعّالة. اضافة الى أنّه قد يُسهم إنشاء محكمة مختلطة، في تبديد الانطباع بأن الدولة السورية ليس لها دور في الإجراءات، إذ تُجرى المحاكمات دوليًا بالكامل داخل المحكمة الدائمة. وبطبيعة الحال، يُعدّ تحقيق توازن دقيق بين العناصر الوطنية والدولية أمرًا بالغ الأهمية في هذا الصدد، مع الأخذ في الاعتبار أنّ إنشاء مثل هذه المحكمة سيكون عمليةً معقّدةً وطويلةً تتطلّب وقتاً وجهداً كبيرين.

320 النظام الاساسي للمحكمة الخاصة بسيراليون، المادة ١٥.
321 النظام الاساسي للمحكمة الخاصة بسيراليون، المادة ١٥/ ٤.

٤. ٢. المسؤولية الجنائية القومية

في القضية المعروفة باسم قضية «بوزكورت – لوتوس» التي فصلت فيها المحكمة الدائمة للعدل الدولي، تقرّر أنّ سلطة الدولة تتضمّن عنصرين أساسيين: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فمن حيث السلطة التشريعية، فان الدولة لا تخضع لأيّ قيد، إنها تتمتع بالحرية الكاملة في سنّ القوانين، وتنظيم ما تشاء من موضوعات بالطريقة التي تراها مناسبة.[322] اما نطاق السلطة التشريعية، فيقتصر على السلطة التنفيذية، إذ إنّ القاعدة العامة تقضي بأنّ تطبيق التشريعات واللوائح التي تضعها الدولة يقتصر على بلدها فقط.[323] وتُعدّ سلطة العقاب واحدةً من أبرز مظاهر سيادة الدولة، فبموجبها تمارس الدولة حقّها في محاكمة ومعاقبة الأفراد الذين ينتهكون قوانينها الجنائية، شريطة ألّا تتجاوز حدود سلطتها التنفيذية في هذا الصدد. إنّ ممارسة الدولة لهذه السلطة القضائية والعقابية على الأفراد تُشكّل مضمون الولاية القضائية الوطنية، أمّا بالنسبة إلى الأفراد، فإنّ هذه العلاقة تُعرف بمصطلح المسؤولية الجنائية القومية. وفي هذا القسم، سيتمّ تناول مفهوم العدالة الانتقالية، ثمّ يُعرّف المبادئ المتعارف عليها فيما يتعلق بالاختصاص القضائي الدولي. ومن بين هذه المبادئ، سيتم التركيز على مبدأ العالمية، وشرح لوائح وانظمة ومواقف الدول المختلفة تجاه الاختصاص القضائي العالمي.

٤.٢.١. المسؤولية في نطاق الولاية القضائية العالمية على المستوى الوطني

لقد اعتمدت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم مبدأ الولاية القضائية العالمية في ضوء التطورات المعاصرة في القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم التي تهز ضمير الإنسانية وتنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وعملاً بهذا المبدأ، أعتمدت الكثير من الدول، اللوائح التي تمنحها الحق في ممارسة الاختصاص القضائي في محاكمة هذه الجرائم، بغض النظر عن مكان وقوعها في العالم ومهما كانت جنسية مرتكبيها أو ضحاياها، وتضمن معاقبة الجناة. وكما هو موضح أدناه، فإن ممارسة الدول لهذه الولاية القضائية العالمية، التي تنشأ في ظروف استثنائية، هي مجرد ممارسة للولاية القضائية على المستوى الوطني. وقبل عرض مفهوم الولاية القضائية العالمية وبيان أبعاده، سيتمّ تناول مفهوم العدالة الانتقالية، على أن يُناقش في القسم (٤.٢.٣) لاحقاً مضمون مبدأ الولاية القضائية العالمية وتنظيماته لدى مختلف الدول والمنظمات.

322 أكسار، المرجع السابق، ص: ٢٧٤.
323 أكسار، المرجع السابق، ص: ٢٧٤ - ٢٧٥.

٢.٢.٤. تطبيقات العدالة الانتقالية

إنّ عملية انتقال الدول من بيئة يسودها النزاعات، كالحروب الأهلية أو الأنظمة الديكتاتورية، إلى بيئة يسودها السلم، تُعدّ من أكثر المراحل تعقيداً. وتنبع هذه الصعوبة من تعدّد التحدّيات المرتبطة بمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال فترات النزاع، وإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية بحقّ المسؤولين عنها، والعمل على جبر الأضرار التي لحقت بالضحايا. وتُعدّ العدالة الانتقالية نظاماً نشأ استجابةً للحاجة إلى معالجة هذه التعقيدات، إذ تهدف إلى تعويض الانتهاكات الجسيمة للحقوق، وكشف الحقيقة، وتحقيق المصالحة وإعادة بناء السلم الاجتماعي.[324] وتقوم العدالة الانتقالية على مجموعةٍ من الآليات التي سيُعرض مضمونها بالتفصيل لاحقاً، وتسعى من خلالها إلى بلوغ أهدافها المتمثّلة في إرساء العدالة والحقيقة والمساءلة.[325] وقد اقتصرت العدالة الانتقالية في بداياتها على معالجة الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة القمعية أو الديكتاتورية، إلا أنّ نطاقها توسّع لاحقاً ليشمل أيضاً جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقع أثناء النزاعات المسلحة.[326]

قبل تناول الآليات التي تقوم عليها العدالة الانتقالية، لا بدّ أولاً من تحديد تعريفها ومفهومها. ومن أبرز التعريفات الواردة في هذا السياق ذلك الذي قدّمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية، حيث عرّف العدالة الانتقالية بأنها «استجابةٌ للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.»[327] أما الأمانة العامة للأمم المتحدة فقد قدّمت تعريفاً أكثر تفصيلاً، إذ اعتبرت أنّ العدالة الانتقالية تشمل جميع العمليات والآليات التي تُعنى بمواجهة إرث الانتهاكات الجسيمة الماضية الواسعة النطاق، بهدف تحقيق المساءلة والمصالحة وخدمة قضية العدالة.[328] ووفقاً لتعريفٍ آخر، تُفهم العدالة الانتقالية على أنها مفهومٌ للعدالة يرتبط بفترات التحوّل السياسي، والتي تشكلت من خلال المعالجات القانونية للانتهاكات المرتكبة من قبل الأنظمة القمعية السابقة.[329]

324 أوزجان، إلياس (٢٠٢٢)، "العدالة الانتقالية ولجان الحقيقة في مرحلة بناء السلام: نموذج الأرجنتين وتشيلي"، مجلة دراسات السلام ونضال أيضاً، المجلد ١٠، العدد ٢، يالوفا، ٢٠٢٢، ص: ٢٢١– ٢٥٢.

325 أوسطا، ميرفي يوجي ()، «تحليل موجز لمنظمة داعش الإرهابية في إطار العدالة الانتقالية»، مجلة كلية العلوم السياسية بجامعة إسطنبول للحضارة، المجلد: ٩، العدد: ٢، إسطنبول، ٢٠٢٤، ص: ١٠٥ – ١٢٤.

326 فيشر، مارتينا، «العدالة الانتقالية والمصالحة: النظرية والتطبيق»، تعزيز تحويل الصراع: دليل بيرغوف الثاني، (المحرر) ب. أوستن، م. فيشر، هـ. ج. جيسمان، دار نشر باربرا بودريتش، فرانكفورت، ص: ٤٠٦–٤٣٠.

327 «ما هي العدالة الانتقالية»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ecitsuj-lanoitisnart-tahw/gro.jtci.www//:sptth (تاريخ الاطلاع: ٠٢ / ٣ / ٢٠٢٥).

328 الأمانة العامة للأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع: تقرير الأمين العام، تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة رقم S/٢٠٠٤/ ٦١٦،٢٠١٦ ، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/٢٠)، https://www.unhcr.org/media/rule-law-and-transitional-justice-conflict-and-post-conflict-societies-report-secretary

329 Ruti G. Teitel, "Transitional Justice Genealogy", *Harvard Human Rights Journal,* Sayı: 16, 2003, ص:69.

طريقة تنفيذ العدالة الانتقالية، تشكل الأساس الجوهري لهذا المفهوم. ويجب أن تُنفذ العملية الانتقالية بدقةٍ وعناية فائقتين، لأن الدول الخارجة من النزاع أو الحكم الاستبدادي، تحمل في داخلها عبئاً ثقيلاً يتمثل في أخطاء الماضي.[330] وتنفذ هذه العملية، كما ذُكر سابقاً، من خلال الآليات التي تقوم عليها العدالة الانتقالية.[331] ويُقال إن للعدالة الانتقالية أربعة عناصر أساسية: العدالة، والحقيقة، والجبر، والضمان.[332] ويقصد بعنصر العدالة، مقاضاة ومعاقبة ومحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترات النزاع أو الحكم القمعي ومعاقبتهم، أما عنصر الحقيقة فيتمثل في الكشف عن الانتهاكات التي وقعت في تلك المرحلة، ويشير عنصر الجبر إلى تعويض عن الأضرار الناجمة عن تلك الانتهاكات خلال هذه الفترة، في حين يعني عنصر الضمان، الى ضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات المذكورة مرة اخرى.[333]

ونشأت العدالة الانتقالية بهدف معالجة الانتهاكات الواسعة والمنهجية لحقوق الإنسان التي تقع في بيئات النزاع، وتهيئة الطريق من اجل إحلال وارساء السلام. وأثناء سعيها لبناء الحقيقة والسلام الاجتماعي، تستخدم هذه العدالة عدداً من الوسائل والأساليب المختلفة. وقبل تفسير آليات العدالة الانتقالية، فانه من الضروري تحديد الإطار في فهم العدالة على أن يتم متابعة المسارات والأساليب التي يجب اتباعها في العدالة الانتقالية. وبناءً على ذلك، يبرز نوعان من مفاهيم العدالة: العدالة الجزائية والعدالة التصالحية. فالعدالة الجزائية أو العقابية، كما يوحي اسمها، تمثل مجمل الاليات القضائية التقليدية التي تعطي الاولوية لمعاقبة المجرمين والتعامل معه على هذا الاساس. أما العدالة التصالحية، فتمثل نهجاً يركّز على بناء السلام الاجتماعي من خلال لجان الحقيقة والمصالحة، وبتقليص الجانب الجذري للعدالة الجزائية.[334] كما ينبغي تقييم اختيار النهج المُتبع خلال الفترة الانتقالية بناءً على الخصائص الفريدة لكل نزاع ومنطقة جغرافية.[335] وبرأينا، فإن النهج الذي يعتمد فقط على العدالة الجزائية يحمل في طياته خطر إخماد رغبة المجرمين في التعاون في كشف الحقيقة؛ ومن ناحية أخرى، فإن التركيز فقط على العدالة التصالحية قد يتسبب في شعور أقارب الضحايا، وكأن حاجتهم إلى العدالة لم تتحقق بالكامل. ولهذا السبب، سيكون من المناسب أخذ كلا النهجين بعين الاعتبار ودمجهما بشكل مناسب وفقًا لخصائص الحدث

تُصنف آليات العدالة الانتقالية عمومًا تحت أربعة محاور رئيسية هي: المحاكمات، ولجان الحقيقة، والتعويضات، والعفو.[336] وإلى جانب هذه الآليات، يُشار أحياناً إلى وسائل أخرى مثل الإصلاحات

330 أرديتش، زينب، «البحث عن آليات العدالة الانتقالية في القضية الكردية في تركيا: معالجة انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية»، أطروحة دكتوراه، جامعة سَسِكس، ٢٠١٨، ص: ١٧.

331 أوسطا، المرجع السابق، ص: ١٠٥.

332 إردولن، يونس إمره، «التطهير في عدالة فترة الانتقال إلى الديمقراطية وفقًا لفقه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان»، رسالة ماجستير، جامعة غلطة سراي، ٢٠٢٤، ص: ١٤.

333 إردولن، المرجع السابق، ص: ١٥.

334 أوزجان، المرجع السابق، ص: ٢٢٤– ٢٢٥.

335 أوزجان، المرجع السابق، ص: ٢٢٥.

336 غولنر، سردار، «السعي لتحقيق العدالة في الانتقال من الماضي المتضارب إلى المستقبل التصالحي: نظرة عامة على العدالة الانتقالية وآلياتها»، مجلة القانون الدولي والسياسة ,المجلد: ٨,العدد: ٣٢، ٢٠١٢، ص: ٤٣ – ٧٦.

الهيكلية[337] في مؤسسات الدولة أو تقديم الاعتذارات الرسمية أمام الرأي العام[338] بوصفها من الأدوات المساندة لتحقيق العدالة والمصالحة

تُعدّ آلية المحاكمة أقدم آليات العدالة الانتقالية، وهي تُعبّر عن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة خلال فترة النزاعات أو في ظل الأنظمة القمعية، وتحديد مسؤوليتهم الجنائية.[339] وتُظهر هذه آلية التقاضي بوضوح رفض السياسات السابقة وترسيخاً لمبدأ عدم الإفلات من العقاب، من خلال أساليب عقابية جذرية، تضمن ردعًا لهذه الأفعال مستقبلًا.[340] وتجدر الإشارة إلى أن تقرير الأمم المتحدة المعنون «الأدوات القانونية في الدول ما بعد النزاع: مبادرات الملاحقة القضائية» يُعد خريطة طريق مهمة فيما يتعلق بكيفية تفعيل هذه الآلية.[341] وقد تم حتى اليوم اعتماد أربعة نماذج مختلفة ضمن إطار آلية التقاضي، وهي كالاتي: نموذج محكمة نورمبرغ، والمحاكم المؤقتة الخاصة (ad hoc)، ونموذج المحكمة الجنائية الدولية، ونموذج المحاكم المختلطة.[342]

تُعد لجان الحقيقة، هيئات تُنشئها الحكومات التي تتولى إدارة العمليات الانتقالية، بهدف التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال فترات النزاع أو الحكم الاستبدادي، وكذلك كشفها وتوثيقها وإعداد تقارير بشأنها.[343] وتعمل هذه اللجان على تلبية الدافع الإنساني الطبيعي لمعرفة الحقيقة، وتسعى من خلال كشف الوقائع إلى تضميد جراح الضحايا وتحقيق المصالحة المجتمعية،[344] وهو ما يجعلها أداةً تنتمي بطبيعتها إلى مفهوم العدالة التصالحية.[345] وانه من غير الشك، أن لجان الحقيقة تؤدي أيضاً دوراً مهماً في تمهيد الطريق نحو معاقبة المسؤولين وحصول المتضررين الى التعويضات.[346] وبطبيعة الحال، لا يمكن تحقيق العدالة ما لم يتم معرفة الحقيقة أولاً. وقد أُنشئت لجان الحقيقة في عدد من الدول خلال العقود الأخيرة، من بينها جنوب أفريقيا، والأرجنتين، وتشيلي، والسلفادور، وغانا، وغواتيمالا، وليبيريا، والمغرب، وبنما، والبيرو، والفلبين، وسيراليون،

337 أرديتش , المرجع السابق، ص: 50.
338 . كوتش، جيزيم، «القضاء الخاص من أجل السلام في كولومبيا: تحليل في سياق العدالة الانتقالية»، رسالة ماجستير ,جامعة إسطنبول بيلغي، ٢٠٢٣، ص: ٥٧.
339 غولنر، المرجع السابق، ص: ٥٣.
340 . كوتش , المرجع السابق، ص: ٥٠.
341 . مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع: مبادرات الملاحقة القضائية، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦. للوصول إلى نص التقرير ذي الصلة، انظر: https://digitallibrary.un.org/record/580041?v=pdf(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/٢١).
342 . غولنر، المرجع السابق، ص:٥٥.
343 . تيتل، ص: ٧٨.
344 أرديتش، المرجع السابق، ص:٤٢.
345 غولنر، المرجع السابق، ص: ٥٧.
346 . أوزجان، المرجع السابق، ص: ٢٢٧.

وكوريا الجنوبية، وتيمور الشرقية.[347] ومن بين هذه التجارب، تُعد لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا نموذجاً بارزاً حققت نجاحاً كبيراً، وساهمت في تعزيز مكانة لجان الحقيقة ضمن آليات العدالة الانتقالية

كما يوحي اسمها، تُعدّ التعويضات آليةً للعدالة الانتقالية تهدف إلى جبر الخسائر التي تكبدها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ويُنظر إلى التعويضات على أنها أمر تتجاوز من كونها مجرد دفع مبالغ مالية، إذ يمثل اعتراف المجتمع بالأضرار التي لحقت بالضحايا، وإبداء الندم حيالها، والتعبير عن الإرادة الصادقة في إصلاحها.[348] ومن هذا المنطلق، فإن التعويضات تتضمن في جوهرها معنى المصالحة والترضية المعنوية إلى جانب الجبر المادي

يُعدّ العفو العام من أكثر آليات العدالة الانتقالية استخداماً، وله مكانة بارزة ومهمة في هذا السياق.[349] ويُعرَّف العفو العام بأنه «تدبير قانوني يُمنح في ظروف استثنائية وخاصة، وتتمثل وظيفته الأساسية في استبعاد إمكانية الملاحقة القضائية وعواقب أنواع معينة من الجرائم ضد شخص أو أشخاص محددين، سواءً أكان ذلك مشروطًا أم غير مشروط.»[350] ورغم معارضة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والجهات الدولية الفاعلة الأخرى تتخذ موقفاً معارضاً من العفو في كثير من الحالات، إلا أنه يُلاحظ أنه خلال الفترات الانتقالية، عندما يكون السلام والعدالة على طرفي نقيض، يُفضّل العفو غالبًا لتحقيق السلام.[351] ومع ذلك، تتعرض آلية العفو لانتقادات حادة على أساس أن منح العفو لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان قد يحول دون تحقيق العدالة الحقيقية والمصالحة الفعلية.[352] وأخيراً، يُشار إلى أن العفو يُعد أكثر آليات العدالة الانتقالية تطبيقاً على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم، لما له من مرونة وسهولة في التنفيذ.[353]

ولقد تعرض الشعب السوري منذ عام ١٩٧١ ، للقمع في ظل حكمٍ ديكتاتوري تمارسه عائلة الأسد. وقد عانى الشعب خلال تلك العقود من صنوفٍ متعددةٍ من القمع والاضطهاد. فقد أقام النظام، بدوافع مذهبية وسياسية وطائفية، سياسة تمييزٍ ممنهجة ضد كل من لا ينسجم مع توجهه المذهبي أو الإيديولوجي، وفرض سيطرته بالقوة على المجتمع السوري. وفي عام ٢٠١١، ومع اندلاع احتجاجات الربيع العربي، امتدت موجة التغيير إلى سوريا، لكنّها سرعان ما تحولت إلى حربٍ أهلية

347 بايندر، كريستينا، «مقدمة لمفهوم العدالة الانتقالية»، العدالة الانتقالية - تجارب من أفريقيا وغرب البلقان، ٢٠١٣، ص: ٩ – ٢٩.
348 كوربان، ديلك، يجين، مسعود، على حافة العدالة: الدولة والأكراد بعد الهجرة «القسرية»: تقييم لقانون التعويض رقم ٥٢٣٣ - نموذج فان، مطبوعات تيسيف، إسطنبول، ٢٠١٢، ص: ٣٠.
349 غولنر, المرجع السابق، ص: ٥٢.
350 فريمان، مارك، «برامج العفو ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج» (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٠).
351 أرديتش، المرجع السابق، ص: ٥٤ – ٥٥.
352 كوتش، المرجع السابق، ص: ٤٧.
353 غولنر، المرجع السابق، ص: ٦٦.

دامية استمرت أكثر من ثلاثة عشر عاماً، ارتكبت خلالها قوات النظام جرائم خطيرة هزّت ضمير الإنسانية جمعاء. وأخيراً، تمكّنت القوى المعارضة من إسقاط نظام الأسد وتشكيل حكومةٍ سوريةٍ جديدة. وتُعدّ الدولة السورية، التي عانت طويلاً من حكم ديكتاتوري وصراعاتٍ اتسمت بانتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان، تمر حاليًا بمرحلة انتقالية نحو بناء السلام. ومن ثمّ، فإنّ الظروف الحالية في البلاد تُعدّ ملائمة لتطبيق العدالة الانتقالية وآلياتها. ولقد كشف سقوط النظام عن حقائق مروّعة تتعلق بحقيقة ممارسات النظام في سجن صيدنايا وغيره من أماكن الاحتجاز، من تعذيبٍ وانتهاكات لحقوق الانسان، وهي أمور تتطلّب التحقيق والتوثيق والمساءلة. لذا فإنّه من الممكن والضروري تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا، في سبيل كشف الحقيقة ومعاقبة الجناة تمهيداً لاحلال وترسيخ السلام في الدولة السورية. كما أن معالجة الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد تستلزم اعتماد مقاربةٍ شاملة تجمع بين المساءلة القضائية على المستويين الدولي والوطني، وبين آليات تعافي اجتماعي وإعادة بناء الثقة. كما إن العمل المتزامن والمتكامل لهذه الآليات سيضمن حصول الضحايا على حقوقهم، ويسهم في إعادة ترميم النسيج الاجتماعي ومنع تكرار مثل تلك الانتهاكات مستقبلاً.

٣.٢.٤. الملاحقات الجنائية أمام محاكم الدول الأخرى

تُعبِّرُ السلطة، عن مفهومٍ يُشيرُ إلى قدرة الدولةِ في تنظيمِ أو التأثيرِ على الأشخاصِ الطبيعيّينَ والممتلكات والأحداثِ ضمنَ إطارِ قواعدِ القانونِ الدوليّ. ويرتبطُ هذا المفهومُ ارتباطًا مباشرًا بالمبادئِ الأساسيّةِ للقانونِ الدوليّ، المتمثّلةِ في سيادةِ الدولةِ، والمساواةِ بينَ الدولِ، ومبدأِ عدمِ التدخّلِ في الشؤونِ الداخليّةِ للدولِ. وتُعرَّفُ السلطة بأنّها شكلٌ من أشكالِ استخدامِ القوّةِ بهدفِ تعديلِ العلاقاتِ القانونيّةِ القائمةِ أو إنهائِها، وبذلك تُعَدُّ أحدَ العناصرِ الجوهريّةِ لسيادةِ الدولةِ.354 وتتجلّى ممارسةُ الدولةِ لسلطتها من خلالِ أنشطةِ السلطاتِ التشريعيّةِ والتنفيذيّةِ والقضائيّةِ. وفي جميعِ الأحوالِ، تمارسُ هيئات الدولة المُخوّلة، والسلطات العامة المُعترف بها والمُحددة بموجب النظام القانوني ذي الصلة، تأثيرات مُتنوعة على الحياة الاجتماعية من خلال أداء الواجبات والوظائف المُوكلة إليها.355 وفي هذهِ الدراسةِ، سيتمُّ أوّلًا تناولُ مفهوم السلطة والمبادئِ المتعلّقةِ بالاختصاصِ القضائيّ للدولةِ، مع التركيزِ على مبدأِ العالميّةِ، كما سيتمُّ بحثُ هذا المبدأِ من حيثُ تطبيقُه في الدولِ ذاتِ الأهميّةِ بالنسبةِ لموضوعِ الدراسةِ

354 شو، المرجع السابق، ص: ٤٦١.
355 شو، المرجع السابق، ص: ٤٦١.

بموجبِ مبدأِ سيادةِ الدولـةِ، تمتلكُ الدولـةُ الحـقَّ الحصـريَّ فـي سـنِّ وتنفيـذِ التشـريعاتِ الجزائيّـةِ والمدنيّةِ المتعلّقـةِ بالأشـخاصِ والأمـوالِ والممتلكات، بهـدفِ الحفـاظِ علـى النظـامِ العـامّ داخـلَ اراضيهـا.356 وفـي هـذا الإطـارِ، تتمتّـعُ الدولـةُ بصلاحيـةِ تحديـدِ كيفيـةِ تطبيـقِ القواعـدِ القانونيّـةِ التـي تضعُهـا بحرّيّـةٍ تامّـةٍ، ويُشـكّلُ هـذا الأمـرُ، الأسـاسَ الـذي تقـومُ عليهـا السـلطةُ القضائيّـةُ الوطنيّـةُ للدولـةِ

فـي هـذا الإطـار، تُعتَبَـرُ السـلطةُ القضائيّـةُ للدولـةِ محصـورةً أساسًـا ضمـنَ حـدودِ إقليمِهـا، غيـرَ أنّـهُ مـا لـم يوجـدْ فـي القانـونِ الدولـيِّ نـصٌّ مُلـزِمٌ بـخلافِ ذلـك، فـإنّ للـدولِ سـلطةَ التقديـرِ فـي توسـيعِ نطـاقِ ولايتِهـا الجزائيّـةِ خـارجَ حدودِهـا فـي ظـلِّ شـروطٍ معيّنـةٍ. ويُعَـدُّ حـقُّ الدولـةِ فـي تحديـدِ الأشـخاصِ أو الأماكـنِ أو الوقائـعِ التـي تُطبَّـقُ عليهـا القواعـدُ الجزائيّـةُ مظهـرًا مـن مظاهـرِ ممارسـتِها لسـيادتِها

ومـع ذلـك، واسـتنادًا إلـى مبـدأِ المصلحـةِ العامّـةِ الـذي يُشـكل أساسًـا فـي تطبيـقِ القانـونِ الجزائـيّ، فـإنّ قيـامَ الـدولِ بتطبيـقِ قوانينِهـا الجزائيّـةِ علـى الأفعـالِ المرتكَبـةِ خـارجَ نطـاقِ سـيادتِها لا يكـونُ فـي الغالـبِ مجديًـا مـن الناحيتَيـنِ العمليّـةِ والاقتصاديّـةِ. فمثـلُ هـذهِ الممارسـاتِ، رغـمَ مـا قـد تُحقّقُهُ مـن فائـدةٍ محدودةٍ، تنطـوي علـى إمكانيـة خلـق صعوبـات قانونيـة جسـيمة فـي إجـراءاتِ التقاضـي، وأعبـاءٍ ماديّـةٍ، فـضلًا عـن إمكانيّـةِ إثـارةِ توتّـراتٍ فـي العلاقـاتِ الدوليّـةِ.357 ولهـذا السـببِ، اتّجهـتِ الـدولُ إلـى تقييـدِ نطـاقِ سـريانِ القواعـدِ الجزائيّـةِ وفقًـا لأسـسٍ ومعاييـرَ محـدّدةٍ

ويتـم تقييـم هـذه القيـود علـى نطـاق تطبيـق القوانيـن الجنائيـة فـي العقيـدة، و فـي إطـار خمسـة مبـادئ أساسـية هـي: مبـدأ الإقليميـة، ومبـدأ المواطنـة، والمواطنـة السـلبية، ومبـدأ الحمايـة، ومبـدأ العالميـة

مبـدأ الإقليميّـة: يُعَـدّ اسـتخدامُ الولايـةِ القضائيـة القائمـة علـى الأسـاسِ الإقليمِـي، جانبًـا من جوانب ممارسـة الدولـة لسـيادتها داخـل إقليمهـا، وتُشـكّل الأسـاس الـذي لا غنـى عنـه لممارسـة سـلطاتها القانونيـة.358 ومـن أبـرزِ مظاهـرِ سـيادةِ الدولـةِ امتلاكُهـا سـلطةَ القضـاءِ الجزائـيّ. ففـي القانـونِ الدولـيِّ الجزائـيّ، تسـتندُ سـلطةُ الـدولِ فـي المحاكمـةِ الجنائيّـةِ فـي الغالـبِ إلـى مبـدأِ السـيادةِ، وتُمـارسُ الدولـةُ التـي وقعـتِ الجريمـةُ فـي إقليمِهـا هـذهِ الصـلاحيّـةَ. وهكـذا فـإنّ ممارسـةَ الدولـةِ لسـلطتها علـى الأفعـالِ الواقعـةِ ضمـنَ أراضيهـا تسـتندُ إلـى مبـدأِ الإقليميّـةِ. غيـرَ أنّ بعـضَ الحـالاتِ الاسـتثنائيّةِ تُجيـزُ للـدولِ الأخـرى ممارسـةَ السـلطة القضائيّـةِ خـارجَ الإقليـمِ الـذي وقعـت فيهـا الجريمـةِ، ولا سـيّما فيمـا يتعلّـقُ بالجرائـمِ الجسـيمةِ (مثـال علـى ذلـك؛ جرائـمِ الحـربِ أو الجرائـمِ ضـدَّ الإنسـانيّةِ أو أعمـالِ الإرهـابِ)، حيـثُ يمكـنُ للـدولِ المعنيّـةِ المطالبـةُ بممارسـةِ السـلطة القضائيّـةِ عنـد انتهـاك مصالـح الـدول المعنيـة. وفـي مثـلِ هـذهِ الحـالاتِ،

356 أكسار، يوسف، القانون الدولي الاول، أنقرة: دار نشر سچكين، الطبعة الخامسة، ٢٠١٩، ص: ٢٧٥.
357 بسيوني، م. شريف ٢٠٠٨، القانون الجنائي الدولي، دار مارتينوس نيجهوف للنشر، ٢٠٠٨، ص: ١٢١– ١٢٣.
358 شو، المرجع السابق، ص: ٤٦٦.

قد يُستندُ في ذلكَ إلى آثارَ الجريمةِ التي امتدّت إلى دولٍ أخرى أو أنّ الجناةَ موجودونَ في دولةٍ أخرى. وفي التطبيقِ العمليّ، تُعَدُّ قواعدُ القانونِ الدوليّ وقراراتُ المحاكمِ مرجعًا أساسيًّا في فضِّ تعارضِ السلطات القضائيّةِ بينَ الدولِ. وفي هذا السياقِ، يتعيّنُ على الدولِ عندَ ممارسةِ سلطتها الجزائيّةِ أن توازنَ بينَ احترامِ نطاقِ سيادتِها والالتزامِ بالترتيباتِ الدوليّةِ ذاتِ الصلةِ.[359]

مبدأ المواطنة: ينص مبدأ المواطنة، على تُطبَّقُ القواعدُ الجزائيّةُ استنادًا إلى جنسيّةِ الجاني أو الضحيّةِ. ويعني ذلكَ أنّ للدولةِ سلطةَ تطبيقِ قوانينِها الجزائيّةِ على مواطنيها بغضِّ النظرِ عن مكانِ وجودِهم.[360] وبناءً عليه، تستطيعُ الدولةُ ممارسةَ سلطتها القضائيّةِ لمعاقبةِ المواطنِ على أفعاله الاجرامية التي يرتكبها دونَ الحاجةِ إلى وجودِه في الدولةِ التي ارتكبَ فيها الفعلَ. وفعلياً، يُطبَّق هذا المبدأ بكثرة، لا سيما في قضايا الجرائم الخطيرة والخيانة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ورغم محدودية تطبيق هذا المبدأ في النظام الأنجلو ساكسوني، إلا أنه يحظى بقبول أوسع في الأنظمة القانونية الأوروبية القارية. ويُعَدُّ مبدأُ المواطنةِ ذا أهميّةٍ خاصّةٍ في القانونِ الدوليّ الجزائيّ، إذ يُسهِمُ في توسيعِ نطاقِ السيادةِ الجزائيّةِ للدولِ.[361]

مبدأ المواطنة السلبية: يُعرَفُ هذا المبدأُ المنصوص في القانونِ الجزائيّ الوطنيّ بمبدأِ الشخصيّةِ على أساسِ الضحيّةِ، إذ يستندُ إلى اختصاص الدولة التي يكون ضحية الجريمة مواطنًا فيها. ويُتيحُ هذا المبدأُ للدولةِ ممارسةَ سلطتها القضائيّةِ استنادًا إلى جنسيّةِ الضحيّةِ، بغضِّ النظرِ عن مكانِ ارتكابِ الجريمةِ أو عن هويّةِ مرتكبِها. ويرتبطُ هذا التوجّهُ في القانونِ الدوليّ بحقِّ الحمايةِ الدبلوماسيّةِ، وقد اكتسبَ أهميّةً خاصّةً في مجالِ مكافحةِ الإرهابِ والجرائمِ المرتكَبةِ ضدَّ المواطنينَ المقيمينَ في الخارجِ. فمنذُ ثمانينيّاتِ القرنِ الماضي، بدأتِ الدولُ في ممارسةِ ولايتِها القضائيّةِ خارجَ حدودِها ردًّا على الأعمالِ الإرهابيّةِ التي تستهدفُ رعاياها، وسنَّتْ في هذا السياقِ تشريعاتٍ قانونيّةً مناسبةً. كما يُعَدُّ الإجراءُ القضائيُّ الذي اتّخذتْهُ تركيا عقبَ هجومِ إسرائيلَ على سفينةِ «مافي مرمرة» مثالًا ملموسًا على تطبيقِ هذا المبدأِ.[362]

مبدأ الحماية: يُتيحُ مبدأُ الحمايةِ للدولةِ ممارسةَ سلطتها القضائيّةِ خارجَ حدودِها في اطار مواجهةِ الأفعالِ التي تُشكّلُ اعتداءً على مصالحِها الأساسيّةِ. ونظرًا لإمكانيّةِ تفسيرِ مصالحِ الدولةِ تفسيرًا واسعًا ضمنَ هذا الإطارِ، فإنّ هناكَ خطرًا من إساءةِ استخدامِ هذا المبدأِ. وتشملُ الجرائمُ التي تندرجُ عادةً ضمنَ نطاقِه في التطبيقِ العمليّ، على سبيل المثال، الخيانةِ، والتزويرَ، والتجسّسَ، أيْ تلكَ التي

359 أكسار، المرجع السابق، ص: ٢٧٧ - ٢٧٨.
360 شو، المرجع السابق، ص: ٤٧١.
361 أكسار، المرجع السابق، ص: ٢٧٨ - ٢٧٩.
362 أكسار، المرجع السابق، ص: ٢٨٣ - ٢٨٤.

تُرتكبُ ضدَّ الدولةِ. ويُعَدُّ من أبرزِ الأمثلةِ في هذا السياقِ، رغمَ الجدلِ القائمِ حولَ مدى توافقِه مع القانونِ الدوليّ، قيامُ إسرائيلَ باختطافِ مجرمِ الحربِ النازيّ أدولف آيخمان من الأرجنتين ومحاكمتِه. وقد اتّسعَ نطاقُ تطبيقِ مبدأِ الحمايةِ مع مرورِ الزمنِ ليشملَ حمايةَ المصالحِ الاقتصاديّةِ، وأصبحَ شائعًا على نحوٍ خاصٍّ في الأنظمةِ الأنجلوساكسونيّةِ. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور ممارسات ذات تفسير واسع النطاق قد تؤدي إلى نشوء صراعات الاختصاص على المستوى الدولي.[363]

مبدأ العالميّة: تُعتَبرُ السلطةُ القضائيّةُ العالميّةُ، التي تكتسبُ أهميّةً خاصّةً في سياقِ هذا البحثِ، نظامًا قانونيًّا يُتيحُ للدولِ ممارسةَ سلطتِها القضائيّةِ بشأنِ الجرائمِ التي تُرتكبُ خارجَ نطاقِ حدود سيادتِها الإقليميّةِ، متى كانتْ هذهِ الجرائمُ تمسُّ المجتمعَ الدوليَّ بأسرهِ. وفي هذا الإطارِ، يُقرُّ المبدأُ بحقِّ كلِّ دولةٍ في ممارسةِ ولايتِها القضائيّةِ على الجرائمِ التي تُنتهكُ بها المصالحُ المشتركةُ للمجتمعِ الدوليّ، مثلَ جرائمِ الإبادةِ الجماعيّةِ، والتعذيبِ، والاتّجارِ بالبشرِ.[364] وقد تجسّدَ هذا المبدأُ بوضوحٍ في اتفاقيّاتِ جنيف لعامِ ١٩٤٩، ولا سيّما في سياقِ ملاحقةِ الانتهاكاتِ الجسيمةِ ومعاقبتِها، كما مثّلَ تأسيسُ المحكمةِ الجنائيّةِ الدوليّةِ امتدادًا طبيعيًّا لهذا التطوّرِ. وقد اضطلعتْ محكمتا نورمبرغ وطوكيو بدورٍ رائدٍ في محاكمةِ الجرائمِ الدوليّةِ الخطيرةِ، كالجرائم المرتكبةِ ضدَّ الإنسانيّةِ، على أساسِ المسؤوليّةِ الفرديّةِ. وتشكلُ قضيّةُ آيخمان التي نظرتْ فيها إسرائيلُ، وكذلك قضيّةُ الكونغو التي تناولتْها المحاكمُ البلجيكيّةُ، مثالَينِ بارزَينِ على تطبيقِ مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ من قِبَلِ المحاكمِ الوطنيّةِ. وعلى سبيل المثال، في حكمِ آيخمان تحديدًا، أقرّتْ محكمةُ القدسِ باختصاصِ إسرائيلَ القضائيّ استنادًا إلى الطبيعةِ المخالفةِ للقانونِ الدوليّ لجرائمِ ضدَّ الإنسانيّةِ. ولقد سرّعت هذه التطورات جهود الدول لمواءمة قوانينها وتشريعاتِها الوطنيّةِ مع قواعدِ القانونِ الجنائيّ الدوليّ. ومع إنشاءِ المحكمةِ الجنائيّةِ الدوليّةِ، أصبحَ من الواضحِ أنّ الحصانةَ التي كانَ يتمتّعُ بها رؤساءُ الدولِ والمسؤولونَ الحكوميّونَ قد ضعفتْ بشكلٍ ملحوظٍ، بحيثُ لم يَعُدْ منصبُ رئيسِ الدولةِ أو الوزيرِ أو المسؤولِ الرفيعِ المستوى يُشكّلُ مانعًا من الخضوعِ للمحاكمةِ في الجرائمِ الدوليّةِ. ويُعَدُّ هذا التحوّلُ دليلًا واضحًا على تطوّرِ القانونِ الدوليّ نحوَ بنيةٍ ترتكزُ على الفردِ بوصفِه فاعلًا أساسيًّا في النظامِ القانونيّ الدوليّ.[365]

وتُسهِمُ هذهِ المبادئُ في إضفاءِ بُعدٍ دوليٍّ على القانونِ الجزائيّ، إذ تُعزّزُ التعاونَ بينَ الدولِ وتُوفّرُ في الوقتِ نفسِه وسيلةً فعّالةً لمكافحةِ مرتكبي الجرائمِ ومعاقبتِهم

363 . أكسار، المرجع السابق، ص: ٢٧٩ - ٢٨٠.
364 . شو، المرجع السابق، ص: ٤٧٧.
365 . كايا، بوراك، "مبدأ العالمية في القانون الجنائي الدولي"، مجلة أبحاث القانون الدولي والعلوم الاجتماعية, المجلد ٢, العدد : ١، ٢٠٢٠، ص: ٤٦–٦٠. أكسار، المرجع السابق، ص: ٢٨٢ - ٢٨٣.

اما فيما يتعلّقُ بموضوعِ هذهِ الدراسةِ، فانه من الضروريّ بحثُ مبدأِ العالميّةِ من زاويةِ بعضِ الدولِ أو التجمّعاتِ التي يكتسبُ فيها هذا المبدأُ أهميّةً خاصّةً. وسيتناولُ البحثُ أدناهُ دراسةَ مبدأِ العالميّةِ في كلٍّ من الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، والصينِ، وروسيا، والمجلس الأوروبي، وتركيا

الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ: بعدَ انتهاءِ الحربِ الباردةِ وظهورِ نظامِ القوّةِ الأحاديّةِ في النظامِ الدوليّ، ما زالتِ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ تُحافظُ إلى حدٍّ كبيرٍ على دورِها كقوّةٍ عالميّةٍ رائدةٍ، وعلى الرغمِ من الجهودِ التي يبذلُها الاتّحادُ الأوروبيُّ لتعزيزِ قدراتِه السياسيّةِ والاقتصاديّةِ والعسكريّةِ. ويَنعكِسُ هذا الموقعُ المتميّزُ للولاياتِ المتّحدةِ، في مواقفِها من القانونِ الدوليّ، ولا سيّما فيما يتعلّقُ بمبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، حيثُ تتّسمُ مواقفُها التاريخيّةُ الملفتة للانتباه في هذا المجالِ بالحذرِ بل وبالمعارضةِ أحيانًا.[366]

ففي عامِ ١٩٤٨، وخلالَ مرحلةِ إعدادِ اتفاقيّةِ منعِ جريمةِ الإبادةِ الجماعيّةِ والمعاقبةِ عليها، عارضتِ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ بشدّةٍ المقترحاتِ التي دعتْ إلى إدراجِ مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ ضمنَ نصِّ الاتفاقيّةِ. وقد وصفَ الوفدُ الأمريكيُّ هذا المبدأَ بأنّهُ «أحدُ أخطرِ وأشدِّ المبادئِ رفضاً في القانونِ الدوليّ.»[367]

واستمرَّ هذا النهجُ أيضًا، خلالَ عمليّةِ اعتمادِ نظامِ روما الأساسيِّ في عامِ ١٩٩٨. فعلى الرغم، من اعتماد ميثاق المحكمة الجنائية الدولية بمشاركة ١٢٠ دولة، كانت الولايات المتحدة واحدة من الدول السبع التي صوّتت ضد النص وعارضته بشدة خلال المفاوضات. كما ينبع هذا الموقف الأمريكي من مخاوف بشأن احتمال ملاحقة مسؤولين عسكريين ومدنيين أمريكيين جنائيًا على المستوى الدولي. وقد دفع خطر الملاحقة القضائية المحتملة، لا سيما للأفراد العاملين في عمليات حفظ السلام والتدخلات الدولية، الولايات المتحدة الامريكية إلى تبنّي موقفٍ حذرٍ إزاءَ مثلِ هذهِ الآليّاتِ.[368]

ومع ذلك، لوحِظَ في السنواتِ الأخيرةِ قدرٌ من المرونةِ في هذا الموقفِ التقليديّ للولاياتِ المتّحدةِ الامريكيةِ. فمنذُ مطلعِ الألفيّةِ الثانيةِ، ظهرتْ بعضُ الحالاتِ التي لجأتْ فيها الولاياتُ المتّحدةُ الامريكيةِ، وإنْ كانَ ذلكَ بشكلٍ محدودٍ، إلى تطبيقِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، ولا سيّما في الجرائمِ الدوليّةِ مثلَ الاتّجارِ بالبشرِ، والإرهابِ، والتعذيبِ. فعلى سبيلِ المثالِ، أُتيحَ للأجانبِ رفعُ دعاوى

366 كوجاه أوغلو، س. سنان، "السلطة العالمية"، مجلة اتحاد نقابات المحامين في تركيا, العدد: ٦٠، ٢٠٠٥، ص: ١٢.
367 شاباس، ويليام أ.، الإبادة الجماعية في القانون الدولي: جريمة الجرائم، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٩.
368 جولدسميث، جاك إل.، "المحكمة الجنائية الدولية التي تهزم نفسها بنفسها"، مجلة جامعة شيكاغو للقانون، المجلد: ٧٠، العدد: ١، ٢٠٠٣، ص: ٨٩– ١٠٤.

أمامَ المحاكمِ الأمريكيّةِ بشأنِ انتهاكاتٍ جسيمةٍ محدّدةٍ، استنادًا إلى قوانينٍ مثلَ «قانونِ حمايةِ ضحايا التعذيب لعامِ (١٩٩١) قانونِ الدعاوى المدنيّةِ للأجانب.»(ATCA)[369]

تُظهرُ هذهِ التطوّراتُ أنّ الولاياتَ المتّحدةَ الامريكية قد عدّلتْ جزئيًّا موقفَها الرافضَ بشكلٍ مطلقٍ لمبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، وبدأتْ بالاندماجِ بشكل انتقائيّ في منظومةِ العدالةِ الجنائيّةِ الدوليّةِ

الصين: تتضمّنُ التشريعاتُ الصينيّةُ المتعلّقةُ بمبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ أحكامًا صريحةً في قانونِ العقوباتِ لجمهوريّةِ الصينِ الشعبيّة(中华人民共和国刑法، ١٩٩٧) [370]، إلا أنّ هذهِ الولايةَ لا تُمنَحُ إلا في حالاتٍ محدّدةٍ. وقد وردتْ هذهِ الأحكامُ في الموادِّ السادسةِ، والسابعةِ، والثامنةِ، والتاسعةِ من القانون ذات الصلة. ووفقًا للمادةِ السادسةِ من القانون المعني، تتمتّعُ جمهوريّةُ الصينِ الشعبيّةُ بالاختصاصِ القضائيّ في الجرائمِ المرتكبةِ داخلَ أراضيها. أمّا المادةُ السابعةُ، فتطبّقُ القانونَ على مواطني جمهوريّةِ الصينِ الشعبيّةِ الذينَ يرتكبونَ في خارجِ أراضيها أو مياهِها الإقليميّةِ، أيّ جريمةٍ مذكورةٍ في القانون. وتنصّ المادةُ الثامنةُ، على أنّ الجرائمَ التي يرتكبُها أجانبُ خارجَ الصينَ ضدَّ مواطنٍ صينيّ أو بما يضرُّ بمصالحِ الصينِ، إذا كانتْ تُشكّلُ جريمةً خطيرةً بموجبِ القانونِ الصينيّ ولم يُحاكَمِ الجاني عنها في أيّ دولةٍ أخرى، فإنّ المحاكمَ الصينيّةَ تملكُ صلاحيةَ محاكمتِه. ورغم أنّ هذهِ المادةَ لا تشيرُ صراحةً إلى مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، إلّا أنّها تُفسَّرُ عمليًّا في إطارِ مبدأِ الحمايةِ، وبشكلٍ محدودٍ ضمنَ مفهومِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ. أمّا المادةُ التاسعةُ من القانون المعني، فتتناولُ الجرائمَ التي تلتزمُ جمهوريّةُ الصينِ الشعبيّةُ بملاحقتِها بموجبِ المعاهداتِ الدوليّةِ التي أبرمتْها أو انضمّتْ إليها، وذلك ضمنَ حدودِ الالتزاماتِ المقرّرةِ في تلكَ المعاهدات. ومن خلالِ هذهِ المادةِ، أُدرِجَ مبدأُ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، حيثُ تُمارسُ الدولةُ اختصاصَها القضائيَّ في الجرائمِ التي نصّتْ عليها الاتفاقيّاتُ الدوليّةُ التي هي طرفٌ فيها، بغضِّ النظرِ عن مكانِ ارتكابِ الجريمة. ومن الجدير بالانتباه، إلى أن نص المادة المذكورة، بدلاً من تحديد الجرائم التي ستخضع للولاية القضائية العالمية، اختار تحديد أن الولاية القضائية تنطبق على الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تُعد جمهورية الصين الشعبية طرفاً فيها. وهو ما يعكسُ نهجًا حذرًا ومقيدًا في هذا المجال. ومن الأمثلةِ على تلكَ الاتفاقيّاتِ، «اتفاقيّةُ مناهضةِ التعذيبِ لعامِ ١٩٨٤»[371]، التي تُعد الصين طرفاً فيها، والتي تتضمّنُ التزاماتٍ تقومُ على مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، وهو ما يشكّلُ أساسًا نظريًّا لتطبيقِ هذا المبدأِ في النظامِ القانونيّ الداخليّ الصينيّ

369 ستيفنز، بنيامين، «لاأخلاقية الربح: الشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان»، مجلة بيركلي للقانون الدولي، المجلد: ٢٠، العدد: ١، ٢٠٠٢، ص: ٤٥– ٩٠.

370 القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية الصادر بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٩٧، (中华人民共和国刑法).

371 اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما يُشارُ إلى أنّ الصينَ ليست طرفًا في نظامِ روما الأساسيّ، ولا تتعاونُ مع المحكمةِ الجنائيّةِ الدوليّةِ، وهو ما يُظهرُ نهجَها المتحفّظَ والحذر إزاءَ مفهومِ العدالةِ الجنائيّةِ العالميّةِ. وفي الواقع، أكّدَتِ الأدبيّاتُ الأكاديميّةُ أنّ الصينَ تلتزم التزامًا صارمًا بمبدأِ السيادةِ، ولا تلجأُ إلى تطبيقِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، إلّا عندما تتقاطعُ مع مصالحِها في الأمنِ القوميّ أو اعتباراتِها السياسيّةِ. وبناءً على ذلك، فإنّ مبدأَ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ في الصينَ، تُعتبر معيارية في الصين، إلا أنها تُطبق في إطار محدود وعملي إلى حد ما، سواء من حيث البنية التحتية القانونية أو الإرادة السياسية.[372]

روسيا: على الرغمِ من أنّ مبدأَ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ في الاتّحادِ الروسيّ، يجدُ أساسًا نظريًّا لهُ من خلالِ الأحكامِ الدستوريّةِ والاتّفاقيّاتِ الدوليّةِ التي تُعدُّ روسيا طرفًا فيها، إلّا أنّ تطبيقَهُ العمليَّ يبقى محدودًا للغايةِ. وتنصُّ الفقرةُ الرابعةُ من المادّةِ الخامسةَ عشرةَ من دستورِ الاتّحادِ الروسيّ، على أولويةِ مبادئِ القانونِ الدوليّةِ المقبولةِ عمومًا، والاتّفاقيّاتِ الدوليّةِ على التشريعِ الداخليّ، وبذلكَ تُتيحُ الفرصة لانعكاس الالتزاماتِ بموجب القانونِ الجنائيّ الدوليّ مباشرةً في النظامِ القانونيّ المحلي (دستورُ الاتّحادِ الروسيّ، المادّةُ ١٥/٤).[373]

يتشكل تنظَّيم أحكامُ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ للمحاكمِ الجنائيّةِ في روسيا، في المقام الاول في إطارِ قانونِ العقوباتِ للاتّحادِ الروسيّ (Уголовный кодекс Российской Федерации، ١٩٩٦)[374] وقانون الإجراءات الجنائية ((Уголовно-процессуальный кодекс Российской Федерации، (الاتحاد، ٢٠٠١).[375] وان كلا النصين المذكورين يبنيان الولاية القضائية الجنائية في المقام الأول على المبادئ الإقليمية والشخصية، ولكنهما يوفران أيضًا فرصًا محدودة لتطبيق الولاية القضائية العالمية من خلال الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدوليةِ التي تُعدُّ روسيا طرفًا فيها.

تنصُّ المادّةُ الحاديةَ عشرةَ من قانونِ العقوباتِ للاتّحادِ الروسيّ، على أنّ أيَّ شخصٍ يرتكبُ جريمةً داخلَ أراضي الاتّحادِ الروسيّ يخضعُ للمسؤوليّةِ الجنائيّةِ وفقًا لهذا القانونِ، بينما تنص المادّةُ الثانيةَ عشرةَ، على أنه لمقاضاة الجرائم التي يرتكبها مواطنون أجانب في بلد أجنبي، يجب أن تكون الجريمة منصوصًا عليها في الاتفاقيات الدولية (المملكة المتحدة والاتحاد الروسي، المادتان ١١ و١٢). ويُشكّلُ هذا الحكمُ أساسًا نظريًّا لتطبيقِ مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ فيما يتعلّقُ بالجرائمِ

372 كلارك، دونالد سي.، «النظام القانوني الصيني وعولمة القانون»، في العولمة ومستقبل القانون، (محرر) ديفيد ب. ويلكنز، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٢٠١٨، ص: ٢٦٣ – ٢٨٩.

373 البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩ وبروتوكول حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية ١٩٧٧، (تاريخ الاطلاع : ٢٨/٢/٢٠٢٥) https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1977/en/104942

374 قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الروسي الصادر بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٦٦. الرقم : ٦٣- Ф٣. (Уголовный кодекс Российской Федерации).

375 قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الروسي الصادر بتاريخ : ١٨ / ١٢ / ٢٠٠١. الرقم : ١٧٤- Ф٣. (Уголовно-процессуальный кодекс Российской Федерации).

المعترفِ بها دوليًّا، على سبيل المثال، التعذيبِ، والإبادةِ الجماعيّةِ، وجرائمِ الحربِ، والجرائمِ المرتكبة ضدَّ الإنسانيّةِ، غيرَ أنّ ممارسةَ هذهِ الصلاحيّةِ مشروطةٌ بوجودِ اتفاقيّةٍ دوليّةٍ ذاتِ صلةٍ. ومع ذلك، يتضمّنُ الفصلُ الرابعُ والثلاثونَ من القانونِ ذاته، وبالتحديد في الموادِّ من (٣٥٣ إلى ٣٦٠)، عددًا من الجرائمِ ذاتِ الطبيعةِ العالميّةِ مثل «الإبادةِ الجماعيّةِ» (المادّةُ ٣٥٧) و»استخدامِ وسائلَ وأساليبَ الحربِ المحظورةِ» (المادّةُ ٣٥٦). ومن خلالِ تعريفاتِ هذهِ الجرائمِ، يتّضحُ أنّ الولايةَ القضائيّةَ قد مُدِّدتْ بصورةٍ عالميّةٍ دونَ اي قيود على مكانِ ارتكابِ الجريمةِ

وممّا لا شكَّ فيه أنّ بعضَ الاتّفاقيّاتِ التي تُعدُّ روسيا الاتّحاديّةُ طرفًا فيها، مثلُ اتفاقيّةِ «مناهضةِ التعذيبِ» لعامِ ١٩٨٤، تنصُّ على مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، وتُلزمُ الدولَ الأطرافَ بممارسةِ الولايةِ القضائيّةِ على مرتكبي هذهِ الجرائمِ. ومع ذلك، وكما أُكّد في المبدأ، يبدو أن روسيا تتبنى نهجًا حذرًا للغاية بشأن الممارسة الفعلية لهذه السلطة. ويُجادل هذا المبدأ، موضوع أن روسيا لا تقبل المعايير الدولية المتعلقة بتوسيع نطاق ولايتها القضائية إلا بقدر ما تتوافق مع مصالحها السياسية.[376] كما أنّ توقيعَها على «نظامِ روما الأساسيِّ» لسنةَ ٢٠٠٠، ثمَّ الانسحاب منه في عامِ ٢٠١٦، يُعزّزُ من موقفَها المتحفّظَ تجاهَ العدالةِ الجنائيّةِ الدوليّةِ. وفي هذا الإطارِ، تبقى الولايةُ القضائيّةُ العالميّةُ في روسيا محدودةً للغايةِ سواءٌ على المستوى المعياريِّ أم العمليِّ، وتقتصرُ النصوصُ القانونيّةُ القائمةُ على مضمونٍ رمزيٍّ يرتبطُ بالالتزاماتِ الدوليّةِ أكثرَ من كونهِ آليّةً فعّالةً للتطبيقِ القضائيِّ.

مجلسُ أوروبا: لا يُعَدُّ مجلسُ أوروبا، منظمةً تُعنى بحمايةِ حقوقِ الإنسانِ فحسب، بل يُعَدُّ أيضًا كجهة فاعلة مهمة تعمل على تعزيز مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطوير بنيتها التحتية المعيارية، ولا سيّما في سياقِ الجرائمِ المرتكبة ضدَّ الإنسانيّةِ.[377]

وفي هذا الإطارِ، تؤكّدُ المحكمةُ الأوروبيّةُ لحقوقِ الإنسانِ (AİHM) على أهميّةِ تفعيلِ سُبُلِ الانتصافِ الداخليّةِ الفعّالةِ في مواجهةِ الانتهاكاتِ المنهجيّةِ للحقوقِ الأساسيّةِ، ولا سيّما الحقّ في الحياةِ (المادّةُ ٢) وحظرِ التعذيبِ (المادّةُ ٣).[378]

بموجبِ مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، يمكنُ محاكمةُ الجرائمِ المرتكبة ضدَّ الإنسانيّةِ، أمامَ محاكمِ أيِّ دولةٍ، وذلك لكونِ هذهِ الجرائمِ بالغةَ الخطورةِ إلى حدٍّ لا يمكنُ حصرُها ضمنَ حدودِ دولةٍ معيّنةٍ، ولأنّها تمسُّ البشرية جمعاءَ. وقد اعتمدت لجنةُ وزراءِ مجلسِ أوروبا بتاريخِ ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ ، قرارًا يتضمّنُ توصياتٍ للدولِ الأعضاءِ بشأنِ منعِ ارتكاب العنفِ ضدَّ النساءِ. وقد تضمّن القرارُ تدابيرَ خاصّةً ترمي إلى منعِ العنفِ ضدَّ النساءِ، ولا سيّما في فتراتِ النزاعِ وما بعدَ النزاعِ. وجاء في الفقرة (٦٩) من القرارِ أنّه ينبغي للدولِ الأعضاءِ أن تُعرّفَ جرائمَ الاغتصابِ،

376 ميلانوفيتش، ماركو، «من التسوية إلى المبدأ: توضيح مفهوم اختصاص الدولة في معاهدات حقوق الإنسان». مراجعة قانون حقوق الإنسان، المجلد: ٨، العدد: ٣، ٢٠٠٨، ص: ٤١١ - ٤٤٨.

377 كاسّيسي، ص: ٢٨٧.

378 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية كايا ضد تركيا، رقم الطلب: ٩٣/٢٢٧٢٩، بتاريخ ٢/١٩/ ١٩٩٨.

والاسترقاقِ الجنسيِّ، والحملِ القسريِّ، والتعقيمِ القسريِّ، وسائرِ أشكالِ العنفِ الجنسيِّ الجسيمةِ الأخرى، باعتبارِها انتهاكًا خطيرًا لحقوقِ الإنسانِ، وأن تُعاقِبَ على هذهِ الأفعالِ بصفتِها جرائمَ حربٍ، إذا ارتُكبت أثناءَ النزاعاتِ المسلّحةِ، أو بصفتِها جرائمَ ضدَّ الإنسانيّةِ إذا ارتُكبت في إطارِ هجومٍ واسعِ النطاقِ.[379]

وفي هذا السياق، فقد تبنّت العديدُ من الدولِ الأوروبيّةِ تطبيقاتِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ. إذ تُباشرُ بعضُ الدولِ الأوروبيّةِ، وعلى رأسِها ألمانيا، وفرنسا، مقاضاة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية حتى لو لم يكن الجاني أو الضحية من رعاياها. ويتماشى هذا مع التوجه القانوني العام لمجلس أوروبا، ومع مبدأ الالتزامات الإيجابية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

وعلى الرغمِ من افتقار مجلسَ أوروبا الى ولايةً قضائيّةً مباشرةً، فإنّ الخطابَ والمعاييرَ التي يعتمدُها في تشجيعِ مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ تُعدّ ذاتَ تأثيرٍ توجيهيٍّ على التشريعاتِ الوطنيّةِ للدولِ الأعضاءِ. ورغمَ أنّ وظيفةَ المجلسِ في حمايةِ حقوقِ الإنسانِ لا تتقاطعُ مباشرةً مع آليّاتِ العدالةِ الجنائيّةِ، فإنّ حساسيّتَهُ إزاءَ الجرائمِ المرتكبة ضدَّ الإنسانيّةِ، وسياساتِه الداعمةِ لتطبيقِ العقوباتِ الجنائيّةِ على مرتكبيها تُسهمُ في توسيعِ نطاقِ تطبيقِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ

تركيا: تمّ تنظيمُ مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ في القانونِ الجنائيّ التركيّ لأوّلِ مرّةٍ في المادةِ الرابعةِ من قانونِ العقوباتِ التركيّ المُلغى رقم (٧٦٥)، بينما جرى تضمينه حاليًّا بموجب المادةِ الثالثةِ عشرة من قانونِ العقوباتِ التركيّ رقم (٥٢٣٧). ووفقًا لهذهِ المادةِ، يمكنُ محاكمةُ بعضِ الجرائمِ الخطيرة المرتكبة في تركيا، بغضِّ النظرِ عن هوية مرتكبِ الجريمةِ أو مكانِ ارتكابِها. علماً بان تركيا تستطيعُ ممارسةَ ولايتها القضائيّةِ العالميّةِ دونَ اشتراطِ وجودِ رابطةِ جنسيّةٍ بينَ الفاعلِ أو الضحيّةِ والدولةِ.[380] وتشملُ الجرائمُ التي تندرجُ ضمنَ نطاقِ هذهِ المادةِ التعذيبَ، والإبادةَ الجماعيّةَ، والجرائمَ المرتكبة ضدَّ الإنسانيّةِ، بالإضافةِ إلى الأفعالِ التي تستهدفُ سيادةَ الدولةِ وكرامتها وهيبتَها. وفي العقيدة، يُقيَّم أن الفقرة الفرعية (ب) من البندِ الأوّلِ للمادةِ الثالثةَ عشرة، لا تُنظَّم في نطاق مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، بل بما يتماشى مع مبدأ حماية الدولة.[381]

تنصّ الفقرةُ الثانيةُ من المادةِ الثالثةَ عشرة من قانونِ العقوباتِ التركيّ على أنّ إجراءَ المحاكمةِ في تركيا بشأنِ بعضِ الجرائمِ، مشروطٌ بطلبٍ من وزيرِ العدلِ. وتُعدّ هذهِ القاعدةُ آليّةً لتحقيقِ التوازنِ السياسيّ في ممارسةِ الولايةِ القضائيّةِ بما يتماشى مع مبادئِ القانونِ الدوليّ. كما تهدفُ هذهِ الصياغةُ إلى تمكينِ تدخّلٍ منضبطٍ في إجراءاتِ التقاضيّ لتجنّبِ الدخول في اي مشاكل دبلوماسيّةٍ محتملة، والتي قد تواجهُ الدولةَ في علاقاتِها الخارجيّةِ. أمّا الفقرةُ الثالثةُ من المادّةِ نفسها، فتقضي بأنّه حتى وإنْ كانَ الفاعلُ قد حُكمَ لهُ بالبراءةِ أو أُدينَ عن الجريمةِ نفسِها في دولةٍ أخرى، فإنّ لتركيا الحقَّ في

379 لجنة وزراء مجلس أوروبا، التوصية رقم (٥) بشأن حماية المرأة من العنف في الدول الأعضاء، Rec(٢٠٠٢)٥، بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٢. الفقرة ٦٩.
380 أرتوك، م. أمين، كوكجن، أحمد، الأحكام العامة للقانون الجنائي، الطبعة ١٣، دار نشر العدالة ، انقرة، ٢٠١٩، ص: ١١١٠–١١١١
381 أرتوك و كوكجن، المرجع السابق، ص:١١١٠.

محاكمتِه مرّةً أخرى عن الفعلِ ذاته. وتُعدّ هذهِ القاعدةُ ذاتَ أهميّةٍ بالغةٍ لضمانِ فاعليّةِ مبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ، إذ إنّ بعضَ المحاكماتِ في دولٍ معيّنةٍ قد تكونُ صوريّةً، مما يجعلُ إعادةَ المحاكمةِ ضروريّةً لتحقيقِ العدالةِ بحذافيرها.382 ويُذكرُ أنّ مبدأ "ne bis in idem"، أي «عدمُ المحاكمةِ مرّتَينِ عن الجريمةِ نفسِها،» يُعدّ قاعدةً عامّةً في القانونِ الدوليّ، غيرَ أنّ هذا المبدأ يمكنُ منحه مرونة عندما يتعلّقُ الموضوع بحالات الانتهاك الجسيمة لحقوقِ الإنسانِ، وذلكَ بموجبِ التشريعاتِ التركيّةِ. كما أنّ التشريعات السارية في تركيا في هذا المجال، يتماشى مع التطوّراتِ الحديثةِ في القانونِ الدوليّ. ويُعدّ التطبيقُ الفعّالُ لمبدأِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ ضمانةً مهمّةً في مجالِ حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الجنائيّ الدوليّ. إنّ إدراجَ هذا المبدأِ في التشريعاتِ التركيّةِ يُعدّ خطوةً إيجابيّةً في سبيلِ مكافحةِ الجريمةِ على المستوى العالميّ وحمايةِ حقوقِ الإنسانِ. وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ الجرائمَ ذاتَ الطابعِ الدوليّ والواردةَ في قانونِ العقوباتِ التركيّ تنسجمُ بدرجةٍ كبيرةٍ مع نظامِ روما الأساسيّ، وعلى الرغمِ من أنّ تركيا ليستْ طرفًا في هذا النظامِ، فإنّها لم تُغفلِ التطوّراتِ الحاصلةَ في القانونِ الجنائيّ الدوليّ، وقد أدرجت في قانونِها الداخليّ، تعديلاتٍ تتماشى مع تلكَ التطوّراتِ.

وتُعتبر الولايةُ القضائيّةُ العالميّةُ من الصلاحيّاتِ التي تتبنّاها غالبيةُ الدولِ، إذ تمكّنُها من معاقبةِ الجرائمِ ذاتِ الطابعِ الدوليّ حتى وإنْ لم تُرتكبْ داخلَ أراضيها. وقد سُنّتْ في هذا الإطارِ العديدُ من القوانينِ التي تتيحُ ملاحقةَ هذهِ الجرائمِ بغضّ النظرِ عن مكانِ وقوعِها. وخلالَ الحربِ الأهليّةِ في سوريا، ارتكبَ نظامُ الأسد سلسلةً من الجرائمِ الفظيعةِ التي هزّتْ ضميرَ الإنسانيّةِ، من مجازرَ جماعيّةٍ، واستخدامِ الأسلحة المحظورة، وممارسة التعذيب المنهجيّ. وبناءً على ذلك، يمكنُ محاكمةُ مرتكبي هذهِ الجرائمِ واعتقالُهم ومعاقبتُهم في الدولِ المذكورة أعلاه، والتي تتمتع بالولاية القضائية العالمية على هذه الجرائم. ولا يكتسي كونُ الجريمةِ قد ارتُكبتْ في أراضي الدولةِ التي تُجري المحاكمةَ أو ضدَّ أحدِ مواطنيها أيَّ أهميّةٍ في هذا السياقِ. وعلى هذا الأساس، يمكنُ – من الناحيةِ النظريّةِ – محاكمةُ بشّار الأسد، المقيمِ في روسيا، عن الجرائمِ التي تندرجُ ضمنَ نطاقِ الولايةِ القضائيّةِ العالميّةِ كما هو منصوصٌ عليها في قانونِ العقوباتِ للاتحادِ الروسيّ، واعتقالُهُ ومعاقبتُهُ على هذهِ الأسسِ. غيرَ أنّه، نظرًا للدعمِ المستمرّ الذي قدّمتْهُ روسيا لنظامِ الأسد على مدى سنواتٍ طويلةٍ، يبدو من غيرِ المرجّحِ أنْ تُقدِمَ موسكو على اتخاذِ مثلِ هذهِ الخطوةِ في الوقتِ الحاليّ.

382 أرتوك و كوكجن، المرجع السابق، ص:١١١٢.

لقد أظهرت الأحداث التي وقعت في سوريا بين عامي ٢٠١١ -٢٠٢٤، بوضوحٍ تام، الأساليب القمعية والدموية التي استخدمها نظام الأسد من أجل البقاء في الحكم، مما يجعل هذا النظام واحداً من أكثر الأنظمة في الشرق الأوسط قسوةً وارتكاباً لانتهاكات حقوق الإنسان. ولقد رسّخ حافظ الأسد، من خلال الأيديولوجيا البعثية ومنظومته الأمنية القائمة على المذهب النصيري، نظاماً استبدادياً جعل من قمع المعارضة وإبادتها هدفاً دائماً، فمارس مختلف أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد تجسّد هذا النظام في شخص الدكتاتور ودائرته الضيقة التي وضعت أمن النظام ومصالحه فوق كل اعتبار، مما أدّى إلى مقتل مئات الآلاف من الأبرياء واضطرار الملايين إلى النزوح والهجرة. وإنّ الحراك الشعبي الذي استلهم روحه من الانتفاضات الشعبية في العالم العربي ومطالبهم بالديمقراطية والشفافية واحترام سيادة القانون، انطلق من رغبة السوريين في العيش بحريةٍ أكبر، إلا أنّ ردّ النظام العنيف وغير المتكافئ على تلك المطالب فتح الباب أمام اندلاع حربٍ أهليةٍ مدمّرة خلّفت وراءها مآسي عميقة يصعب تعويضها وإصلاحها

سعى بشار الأسد منذ عام ٢٠١١، جاهداً للبقاء في الحكم من خلال الحصول على الدعم الخارجي، وممارسته أبشع الفظائع و الانتهاكات بحق مواطنيه، تماشيًا مع عادات ورثها من أعراف النظام التقليدية. وخلال هذه الفترة التي دُمّرت فيها البنية التحتية المدنية تدميراً شبه كامل، استخدم النظام أسلحة محظورة على نطاق واسع لتدمير المناطق السكنية التي كانت تؤوي المعارضين. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي اعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية «خطاً أحمر»، فإن جيش الأسد لجأ إلى هذه الأسلحة لمعاقبة المعارضين السوريين، كما استخدم القنابل البرميلية والعنقودية مراراً وتكراراً. وفي الوقت ذاته، اعتمد النظام على سياسة الإخفاء القسري كأحد أكثر أدوات القمع استخداماً، وإلى جانب ان الاعتقالات التعسفية والإعدامات الممارسة خارج نطاق القضاء، أدت إلى إيذاء، بل وحتى قتل، عدد لا يحصى من الأبرياء. وخلال تلك الفترة ايضاً، أجبر ملايين السوريين على النزوح والهجرة، بينما عمد النظام إلى تغيير البنية الديموغرافية للبلاد بصورة غير قانونية من خلال منح الجنسية لعائلات شيعية قادمة من دول مثل إيران، والعراق، وباكستان، في محاولة لإعادة تشكيل التركيبة السكانية. علاوة على ذلك، فقد تمّت مصادرة ممتلكات اللاجئين والنازحين أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية، في انتهاكٍ صارخ لحقوق الملكية. ويُعدّ هدف قانون التنظيم العقاري رقم (١٠) الصادر عام ٢٠١٨ ، مثالاً واضحاً على هذه السياسة، إذ أتاح للنظام فرصة مصادرة أملاك المواطنين تحت غطاء إعادة الإعمار، بينما صعّبت الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون على أصحاب الأملاك تقديم طلباتهم واسترداد حقوقهم، مما أدى فعلياً إلى انتهاك واسع النطاق لحقوق الملكية للمدنيين.

بالاضافة الى ذلك، لم يقتصر استهداف نظام الأسد خلال الحرب الأهلية على المدنيين والبنية التحتية فحسب، بل شمل أيضاً الصحفيين والإعلاميين الذين حاولوا توثيق المجازر وانتهاكات حقوق الانسان ونقل الحقيقة إلى العالم. فقد سعى النظام إلى السيطرة على تدفق المعلومات، وتضليل الرأي العام العالمي بشأن حقيقة ما يجري في سوريا، مستخدماً لذلك مختلف الوسائل، من استهداف مباشر للصحفيين إلى شنّ حملات تضليل ودعاية هدفت إلى تشويه الوقائع وتغيير الصورة الذهنية عن الأزمة السورية. وإلى جانب ذلك، لم يتردد النظام وأجهزته الأمنية في استهداف المرافق الصحية والعاملين فيها، في محاولة لإضعاف المقاومة وإلحاق أكبر ضرر ممكن بالمدنيين. وتشكل شهادات الضحايا والشهود المباشرين لهذه الجرائم أدلة بالغة الأهمية لفهم ما ارتكبه جيش النظام وأجهزته الاستخباراتية من انتهاكات جسيمة ومنهجية ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

واستناداً إلى التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعتمدة على بيانات ميدانية، ارتكب نظام الأسد انتهاكات واسعة ومنهجية ضد المدنيين. وتشمل هذه الانتهاكات الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والإعدامات الميدانية، والإخفاء القسري، وسياسات التجويع. وعلى وجه الخصوص، يُظهر غياب إجراءات المحاكمة الشفافة للمعتقلين، ووقوع ممارسات التعذيب، والعثور على مقابر جماعية، أنّ النظام ارتكب جرائم محظورة بموجب القانون الدولي. كما وثّقت التقارير أن التعذيب الممنهج طال النساء والأطفال والرجال دون تمييز ودون الاكتراث بعمر الضحية أو جنسه، ولم يقتصر على الأذى الجسدي فحسب، بل شمل أبعاداً نفسية واقتصادية أيضاً. وبالمثل، استهدف النظام عمداً المنشآت المدنية المحمية مثل المستشفيات، والبنية التحتية، والمدارس، وقد رصدت الأمم المتحدة أدلة قوية تؤكد استخدامه للأسلحة المحظورة، منها الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة. وبمعنى آخر، تشكل هذه الأفعال انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك للمعايير الآمرة في القانون الدولي (jus cogens) مثل حظر التعذيب. كما أن استهداف الصحفيين والعاملين في المجال الطبي والمعارضين، يُظهر سعي النظام لإخفاء جرائمه ومنع توثيقها. ومع سقوط النظام وانتهاء هذه الانتهاكات، بات من الضروري تفعيل آليات المساءلة لضمان عدم الإفلات من العقاب. لذلك، ينبغي أولاً إنشاء نظم أرشفة مستقلة لحفظ الأدلة وتوثيقها، إلى جانب تأسيس مراكز إقليمية لإعادة تأهيل الضحايا جسدياً ونفسياً. مع اعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية وجهود إعادة الإعمار، فانه يجب في الوقت ذاته تطوير آليات قانونية تُمكّن من محاسبة نظام الأسد ومسؤوليه على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب السوري

يمكن تنفيذ الاجراءات المتعلقة بمساءلة نظام الأسد على المستويين الوطني والدولي. وتُظهر الأدلة المتوفرة أن نظام الاسد قد انتهك بصورة ممنهجة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، وارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. حيث تشمل جرائمه المجازر المرتكبة بحق المدنيين، والهجمات المستهدفة للمرافق الصحية، والعقوبات الجماعية، والإخفاء القسري، وهي أفعال تشكل أخطر أنواع الجرائم في القانون الجنائي الدولي. وبناءً على ذلك، فإن جميع الأفراد

الذين شغلوا مناصب في مختلف مستويات النظام، والضالعين في هذه الأفعال يتحملون المسؤولية بموجب القانون الدولي. ويمكن تنفيذ هذه المسؤولية إما عبر قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، أو من خلال إنشاء محكمة مختلطة خاصة بسوريا. كما يمكن للدول التي تتبنى مبدأ الولاية القضائية العالمية ، الشروع في إجراءات قانونية ضد أعضاء نظام الأسد، مع تفعيل آليات التعاون الدولي في هذا المجال. ومن الممكن أيضاً اتباع نهج ثالث يتمثل في تنفيذ هذه المسؤولية، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأدلة، بطريقة هجينة في إطار ممارسات العدالة الانتقالية التي تجمع بين الآليات الوطنية والدولية. وفي هذا السياق، يجب الشروع في عملية شاملة لإعادة بناء النظام القانوني والدستوري، وإنشاء آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان ومراقبتها، وضمان ملاحقة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة أمام محاكم ذات طابع دولي، إلى جانب تطوير سياسة عدلية تتوافق مع مطالب الضحايا في مجالات الحقيقة والتعويض وإعادة التأهيل، تمهيداً لبناء دولة القانون والعدالة في سوريا ما بعد النزاع

وتؤكد الملاحظات والمقابلات التي أُجريت خلال الزيارات الميدانية، والتي شارك فيها أعضاء من المجلس التركي لحقوق الإنسان والمساواة، وخبراء مؤسساتيين، وأكاديميون في فريق اعداد التقرير، على فداحة ممارسات وانتهاكات نظام الأسد. وقد كشفت الشهادات المباشرة، التي تُعد مصادر أولية، حجم المأساة التي عاشها الشعب السوري منذ عام ٢٠١١ بكل تفاصيلها المروعة. وأظهرت المشاهدات الميدانية وروايات الشهود أن ممارسات إذلال الكرامة الإنسانية حيث أصبحت سلوكاً ممنهجاً لدى النظام وأجهزته الأمنية. كما تبين من خلال المقابلات أن قوات الأمن التابعة للنظام مارست جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي ضد المدنيين الأبرياء، وجعلت من الاعتداءات الجنسية والاغتصابات، أفعالاً مألوفة ومتكررة. وقد تم من خلال الزيارتين الميدانيتين اللتين شملتا منطقتي حلب ودمشق على وجه الخصوص جمع بيانات بالغة الأهمية، توثّق حجم هذه الانتهاكات التي ارتكبها النظام ضد الشعب السوري

ويسعى هذا التقرير، الذي يكشف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبها نظام بشار الأسد بين عامي ٢٠١١ - ٢٠٢٤، إلى توثيق هذه الجرائم بالأدلة القانونية، مستنداً في ذلك إلى الملاحظات الميدانية وشهادات شهود العيان. وقد حاول التقرير أن يرسم صورة واقعية للمأساة التي عاشها الشعب السوري، مظهراً بوضوح مدى التعسف والوحشية التي مارسها النظام ضد مواطنيه. كما تناول التقرير نقاش حول محاكمة بشار الأسد والنخبة الحاكمة المتورطة في المجازر على المستويين الوطني والدولي، في إطار تحقيق العدالة والمساءلة. ويُعدّ كشف العديد من الوقائع التي كانت مخفية أو مشوّهة أو خاضعة للتلاعب حتى الآن، بعد التغيير الذي حدث في ٨ كانون الأول/ديسمبر، خطوة بالغة الأهمية لمستقبل سوريا، إذ تمثل بداية مرحلة جديدة للمضي نحو الحقيقة والمحاسبة وبناء دولة عادلة تحترم كرامة الإنسان وحقوقه

وأُعِدّ هذا التقرير من أجل الإسهام في استقرار سوريا وتخفيف معاناة شعبها، وهو يُعد ايضاً وثيقة بالغة الأهمية من شأنها أن تسهم على المستويين الإقليمي والدولي، في فهم حجم الانتهاكات التي شهدتها سوريا. ومع ذلك، فإن معالجة الصدمات التي خلّفها الماضي، وتخفيف آلام الضحايا،

ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل، تقتضي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن الحكومة في دمشق، اتخاذ سلسلة من الإجراءات خلال المرحلة الانتقالية، تضمن تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية وترسيخ السلام المستدام في سوريا

وأخيراً، واستناداً إلى النتائج المستخلصة من الانتهاكات والمجازر التي ارتكبها النظام، نقدَّم التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى الحكومة في دمشق في إطار هذا التقرير:

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

- تقديم الدول المعنية، الدعم بشأن تسليم مرتكبي الجرائم التي ارتكبها النظام إلى العدالة، ومحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية،
- الشروع في إجراءات قضائية ضد المتورطين في ارتكاب الجرائم لصالح نظام الاسد، في الدول التي تتمتع بالولاية القضائية العالمية،
- التحقيق مع قادة النظام المسؤولين عن الهجمات الكيميائية المرتكبة في سوريا، والتي أكدتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومحاكمتهم.
- رفع العقوبات والحظر الدولي وتوفير الموارد المالية الكافية لتسريع عملية إعادة الإعمار في سوريا .
- إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وسريعة في قضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بما يضمن إنصاف الضحايا وإزالة معاناتهم.

التوصيات الموجهة إلى الحكومة السورية

- التعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (IICI) والآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات غير الحكومية والفرق الدولية للطب الشرعي، في جمع وحفظ الأدلة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا،
- تزويد محققي الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجميع المعلومات والوثائق اللازمة لدعم التحقيقات المتعلقة بالهجمات الكيميائية في سوريا،
- تسريع إجراءات جمع الأدلة وإنشاء أنظمة أرشفة مستقلة لمنع التلاعب بالأدلة أو إتلافها،
- إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية بدقة ضد الأشخاص المسؤولين عن حالات الاختفاء،

- إنشاء هيئة رسمية مختصة بشؤون المفقودين، نظراً لارتباط هذه القضية بعدة مجالات مثل الطب الشرعي، وجمع الأدلة، والشهادات والبحوث الأرشيفية (ومن الأمثلة على ذلك: البوسنة والهرسك، وكولومبيا، وجنوب أفريقيا والعراق).
  - مواصلة التعاون مع المؤسسة المستقلة المعنية بالبحث عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP) والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في تنفيذ أنشطة المؤسسة،
  - القيام بإجراء البحوث مع المؤسسة حول مصير المفقودين والعثور عليهم، بما في ذلك العمل على تحديد هوية الضحايا في المقابر الجماعية، وإطلاع الرأي العام على نتائج هذه الجهود،
  - إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمفقودين من قبل المؤسسة المختصة، والعمل على تحديثها بشكل دوري ومنتظم.
- إنشاء آليات التعويض الفعّالة بهدف جبر الاضرار التي لحقت بالأشخاص الذين صودرت ممتلكاتهم أو بيعت بطرق احتيالية لأطراف ثالثة،
- إنشاء مراكز إقليمية لإعادة التأهيل الجسدي والنفسي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضحايا التعذيب والمعتقلين السابقين وأسر المختفين قسراً،
- صياغة دستور شامل يكرّس نظاماً سياسياً تعددياً قائماً على سيادة القانون والمواطنة،
- حظر أي شكل من أشكال التمييز الديني أو العرقي ضد أي فئة من فئات المجتمع،
- إنشاء هيئة مؤسساتي رسمي يتمتع بصلاحيات حماية ورصد حقوق الإنسان، وتتولى أيضاً مراجعة الطلبات المتعلقة بمكافحة التمييز ومنع انتهاكات حقوق الانسان خلال المرحلة الانتقالية،
- اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بمراقبة الحدود وغيرها من الإجراءات لمنع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر،
- إزالة جميع العقبات التي تحول دون عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم، وتنفيذ مشاريع تهدف إلى تنشيط الاقتصاد وإعادة إحياء القطاع الصناعي لضمان التنمية المستدامة.

الملحق (١): الحرب الأهلية السورية وقرارات الأمم المتحدة المهمة المتعلقة بها

مع اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عدداً من القرارات المتعلقة بالأعمال التي ارتكبها النظام السابق في البلاد. فقد دعا مجلس الأمن، في قراره رقم (٢٠٤٢) (لعام ٢٠١٢)، إلى وقف الأعمال القتالية في سوريا، وتنفيذ خطة السلام المكونة من ست نقاط والتي قدمها كوفي عنان. كما طالب المجلس بسحب القوات العسكرية والأسلحة الثقيلة التابعة للنظام من مراكز المدن، وقرّر إنشاء بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في سوريا.383 وفي العام ذاته، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٢٠٤٣)، والذي نصّ على إنشاء بعثة مراقبة الأمم المتحدة في سوريا (UNSMIS) لمدة «تسعين» يوماً بهدف الإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة تطبيقه.[384]

نتيجة للهجوم المنظم بالأسلحة الكيميائية من قبل قوات النظام على منطقة الغوطة الشرقية في دمشق في ٢١ آب / أغسطس ٢٠١٣، قتل عددٍ كبيرٍ من المدنيين. وعلى إثر ذلك، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢١١٨ (٢٠١٣)، حيث شدّد القرار على ضرورة محاسبة كل من استخدم الأسلحة الكيميائية، مشيرا إلى أنّ انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بتاريخ ١٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ يجعلها ملزمة بأحكامها، فضلا عن ادانتها للهجوم الذي وقع في الغوطة الشرقية. وأوضح القرار أنه في حال عدم امتثال سوريا لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فسيتم فرض عقوبات عليها وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[385]

سلط قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢١٣٩) (لعام ٢٠١٤) الضوء على حجم العنف الذي وصلت إليه سوريا، موضحاً أن أكثر من مئة ألف مدني قُتلوا خلال دوامة العنف. وقد أدان القرار بشدة الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي التي ارتكبها كل من النظام السوري والجماعات المسلحة. كما أبرز القرار بشكل خاص استخدام البراميل المتفجرة، والهجمات على المستشفيات والمدارس، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال في النزاع المسلح. ودعا جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة السورية، إلى إزالة جميع العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. وطالب بتأمين وصول المساعدات إلى المناطق المحاصرة (على سبيل المقال؛ حمص، واليرموك، والغوطة الشرقية)، ورفع الحصار المفروض، وضمان إجلاء المدنيين بشكل

383 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٠٤٢ (٢٠١٢)، بتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠١٢.
384 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بتاريخ ٢١ / ٤ / ٢٠١٢.
385 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢١١٨ (٢٠١٣)، بتاريخ ٢٧ / ٩ / ٢٠١٣.

آمن. كما شدد القرار على حق الشعب السوري في تحديد مستقبله ومصيره بشكل مستقل وضمن إطار ديمقراطي يعبّر عن إرادته الوطنية.[386]

على الرغم من أن القرار رقم (٢١٣٩) (لعام ٢٠١٤)، دعا بإزالة العقبات التي تعيق إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، نظراً لإن استمرار نقص المساعدات في المناطق المتضررة دفع مجلس الأمن الدولي إلى اعتماد القرار رقم (٢١٦٥) (لعام ٢٠١٤)، الذي سمح للمنظمات الإنسانية بإيصال المساعدات عبر المعابر الحدودية، باب السلام، وباب الهوى، واليعربية والرمثا. وقد نص القرار على أن إيصال هذه المساعدات يكفي أن يتم عبر إخطار السلطات فقط دون الحاجة للحصول على موافقة مسبقة. ويعتبر هذا الاجراء، الاول من نوعه حيث يسمح بإيصال المساعدات عبر الحدود دون موافقة النظام السوري، بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمدنيين المحاصرين والمتضررين من النزاع.[387]

اعتمد مجلس الأمن الدولي في عام ٢٠١٥ القرار رقم (٢٢٥٤)، الهادف إلى إنهاء الحرب الأهلية في سوريا، ووضع إطار سياسي انتقالي بإشراف الأمم المتحدة يضمن التوافق الدولي حول مستقبل البلاد. وقد دعا القرار، الأمين العام للأمم المتحدة إلى تسهيل بدء المفاوضات الرسمية بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ونص القرار على تشكيل حكومة انتقالية شاملة وشرعية في غضون ستة أشهر، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون ثمانية عشر شهراً وتحت إشراف الأمم المتحدة، واستناداً إلى دستور جديد. كما دعا القرار جميع الأطراف إلى إزالة العقبات أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، فضلاً عن مطالبتها بالإفراج عن المعتقلين تعسفياً، وأدانت الهجمات على المدنيين والمرافق الصحية وعمال الإغاثة.[388]

أنشأ مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم (٢٢٣٥) (لعام ٢٠١٥) آلية التحقيق المشتركة بهدف تحديد المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا. وفي عام ٢٠١٦، وعقب بعد أن بدأت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW Fact-Finding Mission) ، تحقيقاتها بشأن الادعاءات الجديدة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك غاز الكلور، في مناطق عدة من سوريا، وخصوصاً في محيط مدينة حلب وإدلب، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم (٢٣١٤) (لعام ٢٠١٦) بشأن تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. وقد أدان القرار مجدداً استخدام الأسلحة الكيميائية، مؤكداً على أن الدول أو الأطراف التي تستخدمها تتحمل المسؤولية الدولية الكاملة عن أفعالها بموجب القانون الدولي.[389]

في عام ٢٠١٨، وفي ظل تصاعد الخسائر البشرية بين المدنيين، لا سيما في الغوطة الشرقية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم (٢٤٠١) (لعام ٢٠١٨)، الذي دعا إلى وقفٍ إنسانيٍ لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً، بهدف إنهاء الهجمات المنظمة ضد المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، وتنفيذ عمليات الإجلاء الطبي للجرحى والمرضى.[390] وفي عام ٢٠٢٠، أصدر المجلس القرار رقم

386 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٣٩ (٢٠١٤)، بتاريخ ٢٢ / ٢ / ٢٠١٤.
387 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٦٥ (٢٠١٤)، بتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠١٤.
388 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بتاريخ ١٨ / ١٢ / ٢٠١٥.
389 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣١٤ (٢٠١٦)، بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠١٦.
390 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بتاريخ ٢٤ / ٢ / ٢٠١٨.

(٢٥٣٣) والذي يطالب فيه تنفيذ جميع قراراته السابقة المتعلقة بالأزمة السورية.[391]

سلطت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (A/RES/٦٦/١٧٦) (لعام ٢٠١١) الضوء على تصاعد أعمال العنف والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في سوريا خلال عام ٢٠١١. وأدان القرار بشدة الهجمات المنظمة ضد المدنيين والاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري وممارسات التعذيب وسوء المعاملة. كما دعا السلطات السورية إلى احترام الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها حرية التعبير والحق في تنظيم المظاهرات والتجماعات السلمية. كما طالب بتنفيذ خطة العمل ذات النقاط الست التي أقرتها جامعة الدول العربية بشكل فوري وكامل، فضلاً عن تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم الدعم لبعثة المراقبين العرب. وأكد القرار على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين، وضمان الوصول إلى الخدمات الصحية دون عوائق، وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. وشدد كذلك على أن تلبية المطالب المشروعة للشعب السوري يجب أن تتم عبر وسائل سلمية، وأن تُحلّ الأزمة السورية من خلال تسوية سياسية شاملة.[392]

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (A/RES/٦٧/٢٦٢) (لعام ٢٠١٣) بهدف التاكيد على الموقف الموحد للمجتمع الدولي إزاء ما خلّفته الحرب الأهلية في سوريا من انتهاكات لحقوق الإنسان، وسقوط ضحايا مدنيين، وعمليات نزوح قسري، وحالة عدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن الحرب الاهلية، وللدعوة إلى تحقيق الانتقال السياسي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، ووضع حد للإفلات من العقاب، ودعم ازمة اللاجئين السوريين. وأدان القرار استخدام النظام للأسلحة الثقيلة مثل البراميل المتفجرة، وصواريخ سكود، والقنابل العنقودية ضد المدنيين. ومع ذلك، تم تسليط الضوء على المخاوف بشأن الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والعنف، والهجمات المستهدفة للصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام، واستخدام الأطفال في الحرب.[393]

طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (A/RES/٧١/١٣٠) (لعام ٢٠١٦)، ضرورة الوقف الفوري والكامل لجميع الهجمات المنظمة ضد المدنيين، والبنى التحتية المدنية الحيوية في سوريا. وطالبت ايضاً بإنهاء جميع انواع الحصار، ولا سيما في مدينة حلب، وضمان وصول الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية إلى جميع المناطق بشكل سريع وآمن ودون اي عوائق. كما شدد القرار على وجوب التزام جميع الأطراف وبشكل تام، بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، معيداً الى الاذهان، بأن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين وغير المقاتلين. كما طالب القرار، بالتنفيذ الكامل والفوري لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، مؤكداً على أن الحل المستدام للأزمة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية سياسية شاملة يقودها السوريون أنفسهم. وأدان القرار ايضاً، عمليات التهجير القسري، مشدداً على ضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة متابعة تنفيذ القرار وتقديم التوصيات لضمان حماية المدنيين.[394]

391 قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)، بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٢٠.
392 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٦ (٢٠٢٢)، A/RES/٦٦/١٧٦، بتاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠١٢.
393 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢ (٢٠١٣)، A/RES/٦٧/٢٦٢، بتاريخ ٤ / ٦ / ٢٠١٣.
394 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٠ (٢٠١٦)، A/RES/٧١/١٣٠، بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠١٦.

قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بشأن الحرب الأهلية السورية (٢٠١٢–٢٠٢٠)

رقم القرار	تاريخ القرار	موضوع القرار
القرار رقم ٢٠٤٢ (٢٠١٢)	١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٢	يتضمن القرار، تدابير تهدف إلى تحقيق وقف إطلاق النار في سوريا، وإنهاء العمليات العسكرية، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان. كما تمّ تكليف فريق مراقبة أوّلي غير مسلح مكوّن من ثلاثين (٣٠) مراقباً من مراقبي الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ هذه الإجراءات.
القرار رقم ٢٠٤٣ (٢٠١٢)	٢١ أبريل/نيسان ٢٠١٢	إنشاء فرقة العمل المعنية بالمراقبة والتابعة الأمم المتحدة (يونسميس) وذلك بهدف مراقبة السلام والأمن في سوريا.
القرار رقم ٢١١٨(٢٠١٣)	٢٧ سبتمبر/ايلول ٢٠١٣	إدانة الهجوم المنفذ بالاسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة الشرقية، كما تقرّر أن تقوم سوريا بتفكيك ترسانة الأسلحة الكيميائية بشكلٍ خاضعٍ للرقابة بحلول عام ٢٠١٤.
القرار رقم ٢١٣٩ (٢٠١٤)	٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٤	الدعوة إلى الوقف الفوري للهجمات ضدّ السكان المدنيين، وإلى إيصال المساعدات الإنسانية بحريةٍ وسرعةٍ ومن دون أيّ عوائق.
القرار رقم ٢١٦٥ (٢٠١٤)	١٤ يوليو/تموز ٢٠١٤	تقرّر أن تقوم الأمم المتحدة وشركاؤها بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا دون الحاجة إلى موافقة الدولة، كما تمّ إنشاء آليةٍ لمتابعة وتنفيذ هذا القرار.
القرار رقم ٢٢٠٩ (٢٠١٥)	٦ مارس/آذار ٢٠١٥	إدانة استخدام غاز الكلور، بوصفه سلاحًا كيميائيًا.
القرار رقم ٢٢٣٥ (٢٠١٥)	٧ أغسطس/آب ٢٠١٥	إنشاء آلية التحقيق المشتركة لتحديد المسؤولين عن الهجمات المنظمة بالأسلحة الكيميائية.
القرار رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥)	١٨ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٥	الدعوة إلى الوقف الفوري للهجمات ضدّ المدنيين، وإطلاق سراح المحتجزين تعسّفًا، وإعلان وقفٍ لإطلاق النار.
القرار رقم ٢٢٦٨(٢٠١٦)	٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٦	الدعوة إلى وقف إطلاق النار وضمان الوصول إلى المساعدات الإنسانية.
القرار رقم ٢٣٢٨(٢٠١٦)	١٩ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٦	اتُّخذ هذا القرار، بسبب الكارثة الإنسانية التي وقعت في شرق حلب. كما أدانت الانتهاكات الجسيمة في حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام. وكذلك، تمّ التأكيد على وجوب إجلاء المدنيين بما يتوافق مع مبادئ القانون الإنساني.
القرار رقم ٢٣٣٦(٢٠١٦)	٣١ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٦	التأكيد مجددًا على ضرورة تنفيذ قرارات المجلس السابقة، والدعوة إلى تمكين منظمات الإغاثة الإنسانية من الوصول «السريع والآمن والمتواصل» إلى جميع أنحاء سوريا من أجل حماية المدنيين.
القرار رقم ٢٤٠١(٢٠١٨)	٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨	تجديد الدعوة إلى وقف إطلاق النار وضمان وصول المساعدات الإنسانية بسبب تزايد الخسائر في منطقة الغوطة الشرقية.
القرار رقم ٢٥٣٣(٢٠٢٠)	١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٠	الدعوة إلى تنفيذ قرارات المجلس السابقة وضمان وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتخذة خلال فترة الحرب الأهلية في سوريا (٢٠١١-٢٠٢٣)

رقم قرار	تاريخ القرار	موضوع القرار
القرار رقم ١٧٦/٦٦	١٩ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١١	وصفُ الإعداماتِ التعسفية، والاستخدامِ المفرطِ للقوة، وقتلِ المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، والاعتقالاتِ التعسفية، والتعذيب، والإخفاءِ القسري، والانتهاكاتِ الجسيمةِ ضدّ الأطفال التي ارتكبها النظام ضدّ الشعب، بأنها «مُثيرة لقلقٍ العميق»، وثم أدانها بشدّة.
القرار رقم ٢٥٣/٦٦	١٦ فبراير/شباط ٢٠١٢	أُدينت انتهاكاتُ النظام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وأكد على ضرورةِ محاسبةِ المسؤولين عنها. كما دُعِيَ إلى سحبِ الوحدات العسكرية من المدن، والسماح بتنظيم الاحتجاجات الشعبية السلمية، وعدمِ عرقلةِ أعمال توصيل المساعدات الإنسانية
القرار رقم ١٨٣/٦٧	٢٠ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٢	أُدينت انتهاكاتُ النظام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
القرار رقم ٢٦٢/٦٧	١٥ مايو/ايار ٢٠١٣	أُدينت الهجماتُ العشوائية التي شنّها النظام ضدّ السكان المدنيين، واستخدامُه للأسلحةِ الثقيلة مثل البراميل المتفجرة وصواريخ سكود والقنابل العنقودية.
القرار رقم ١٨٢/٦٨	١٨ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٣	أُدينت انتهاكاتُ النظام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتمّ التأكيدُ على ضرورةِ أن يُبدي المجتمعُ الدوليّ ردَّ فعلٍ حازمٍ تجاه هذه الانتهاكات. كما دُعِيَ مجلسُ الأمنِ التابع للأمم المتحدة، إلى اتخاذِ تدابيرَ فعّالةٍ من شأنها أن تُوقِفَ الانتهاكاتِ الجاريةَ في سوريا.
القرار رقم ١٨٩/٦٩	١٨ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٤	أُدينت انتهاكاتُ النظام بحقّ الأطفال، وقصفُه للبنيةِ التحتيةِ المدنية مثل المدارس والمستشفيات، فضلًا عن الإعداماتِ الجماعيةِ وفرض الحصار، وغيرها من انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الإنسانيّ الدولي.
القرار رقم ٢٣٤/٧٠	٢٣ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٥	أُدينت الانتهاكاتُ الجسيمةُ والواسعةُ والمنهجيةُ لحقوقِ الإنسانِ التي وقعت في السنةِ الخامسةِ من الحربِ الأهلية، ودُعِيَ إلى الالتزامِ بقواعدِ القانونِ الدوليّ لحقوقِ الإنسانِ والقانونِ الإنسانيّ الدولي.
القرار رقم ١٣٠/٧١	٩ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٦	أُدينت بشكلٍ خاصّ عملياتُ القصفِ المكثّف والحصار المفروض واستخدام الأسلحةِ الكيميائية في حلب، وكذلك استخدام فرض الحصار كتكتيكِ حربٍ موجّهٍ ضدَّ السكانِ المدنيين، كما أُعربَ عن بالغِ قلقه إزاءَ انتهاكاتِ القانونِ الإنسانيّ الدوليّ.
القرار رقم ٢٠٣/٧١	١٩ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٦	أدانَ القرارُ بشدّةٍ الانتهاكاتِ المنهجيّةَ لحقوقِ الإنسانِ التي ارتكبها النظامُ ضدَّ المدنيين، ودعا إلى المساءلةِ والمحاسبةِ. وقد تضمّن القرار عباراتٍ شديدةَ اللهجةِ، ولا سيّما بسببِ الهجماتِ العنيفةِ والخسائرِ البشريّةِ الواسعةِ التي شهدتْها مدينةُ حلب خلالَ عامِ ٢٠١٦.

رقم قرار	تاريخ القرار	موضوع القرار
القرار رقم ٢٤٨/٧١	٢١ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٦	تقرّرَ إنشاءُ آليةٍ دوليّةٍ محايدةٍ ومستقلّةٍ للتحقيقِ والملاحقةِ في أخطرِ الجرائمِ المرتكَبةِ منذُ آذار/مارس عام ٢٠١١.
القرار رقم ١٨٢/٧٣	١٧ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٨	أُدينت الاعتقالاتُ التعسّفيّةُ والإخفاءاتُ القسريّةُ والتعذيبُ وسوءُ المعاملةِ، وكذلكَ الهجماتُ على المستشفياتِ والمدارسِ والبنيةِ التحتيّةِ المدنيّةِ، إضافةً إلى استخدامِ غازِ الكلور كسلاح كيميائيّ، ضدَّ المدنيين.
القرار رقم ١٦٩/٧٤	١٨ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٩	أدان المجتمع الدولي علناً الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام، وصدرت دعوات لمكافحة الإفلات من العقاب.
القرار رقم ١٩٣/٧٥	١٦ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٢٠	أُدينت الانتهاكاتُ التي ارتكبها النظامُ بشأن حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الإنسانيّ الدوليّ
القرار رقم ٢٢٨/٧٦	٢٤ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٢١	أُدينت الانتهاكاتُ التي ارتكبها النظامُ بشأن حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الإنسانيّ الدوليّ. وشُدّد على أن هذه الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب، كما أكد على خطورة استخدام الأسلحة الكيميائية. وذُكر أن النظام يتحمل مسؤولية حماية السكان، وعليه الوفاء بها.
القرار رقم ٢٣٠/٧٧	١٥ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٢٢	أُدينت الانتهاكاتُ التي ارتكبها النظامُ بشأن حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الإنسانيّ الدوليّ، وتمَّ التأكيدُ على وجوبِ تحمل النظامِ بمسؤوليّتِه في حمايةِ شعبه. كما دعا المجتمعُ الدوليُّ إلى الالتزامِ بمعاييرِ القانونِ الإنسانيّ وقواعدِ حقوقِ الإنسانِ.
القرار رقم ٣٠١/٧٧	٢٩ يونيو / حزيران ٢٠٢٣	إنشاءُ هيئةٍ مستقلّةٍ تحت رعايةِ الأممِ المتّحدةِ من أجلِ المفقودينَ في سوريا.
القرار رقم ٢٢٢/٧٨	١٩ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٢٣	أُدينت الانتهاكاتُ التي ارتكبها النظامُ بشأن حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الإنسانيّ الدوليّ، وأُشيرَ إلى أنّ هذهِ الانتهاكاتِ قد تُعتبَرُ جرائمَ حربٍ وجرائمَ ضدَّ الإنسانيّةِ. كما أُعربَ عن بالغِ قلقه إزاءَ استمرارِ استخدامِ النظامِ للقوّةِ ضدَّ المدنيّينَ.

الملحق الثاني: المقابلات التي أُجريت مع الضحايا

المقابلات الجارية مع الضحايا السوريين في إطار أعمال لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها نظام بشار الأسد في سوريا

محضر رقم: ١

التاريخ: ٢٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٥

المكان: مكتب المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في غازي عنتاب

المحاور: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المستجوَب: (أ.س.)، يبلغ من العمر ٣٢ عاماً، مهندس كهرباء، مواطن سوري من مدينة إدلب.

الأسئلة:

المحاور: هل تمّ اعتقالك أثناء وجودك في سوريا؟ متى وأين تمّ ذلك؟

أ.س.: تمّ اعتقالي عند حاجز بينما كنت أعود من الجامعة إلى المنزل، في كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠١٢ في إدلب. كنت قادماً من جامعة حلب متوجهاً إلى منزلي في إدلب عندما أوقفوني عند نقطة التفتيش واعتقلوني. اما عن سبب احتجازي فهو لأنني كنت أحمل جهاز كمبيوتر محمول معي. ويبدو أنهم لاحظوا في بعض الملفات صوراً أو موادّ تتعلق بالثورة السورية، مثل الأعلام أو مشاهد من المظاهرات. لهذا السبب اعتقلوني. وبعد ذلك، ذهب والدي للاستفسار عني، فاعتقلوه هو الاخر. في البداية، اعتقلتنا فرع الأمن في إدلب، ثم نُقلنا لاحقاً إلى شعبة المخابرات العسكرية، وبعد ذلك إلى الفرع (٢١٥) في دمشق. وبالطبع، لم يُذكر لنا أي سبب أو مبرر أثناء عملية النقل، فكلّ شيء كان تعسفياً تماماً. بمعنى اخر، أن اعتقالي كان اعتقالاً تعسفياً بحتاً. كما تمّ اعتقال والدي أيضاً عندما طلب معلومات عني

المحاور: هل تمّ اعتقالك بطريقة رسمية وعلنية ؟

أ.س.: لا، لم يكن هناك أي مبرر رسمي إطلاقاً. لم يصدر أمر من محكمة ولا أي وثيقة أخرى. كلّ شيء كان تعسفياً تماماً. تمّ اعتقالي عند حاجز تفتيش

المحاور: هل تعرف مَن كان هؤلاء الأشخاص؟ هل كانوا ضباط من الشرطة أو الجيش أو جهة أخرى؟

أ.س.: نعلم أنهم كانوا عناصر أمن. و يُعرفون بأنهم تابعون لاحدى أجهزة الاستخبارات المختلفة في سوريا

المحاور: هل كان الاعتقال فردياً أم جماعياً؟

أ.س.: كان اعتقالاً فردياً.

المحاور: إلى أين تمّ اقتيادك؟

أ.س.: إلى فرع الأمن في إدلب. وبعد فترة قصيرة، تقريباً بعد أسبوع، نُقلنا إلى فرع الاستخبارات العسكرية في إدلب. مكثنا في إدلب حوالي خمسين يوماً. وبعد ذلك، نُقلنا إلى الفرع (٢١٥) في دمشق، وهو معروف أيضاً باسم فرع التدخل السوري

المحاور: هل تعرضتَ للتعذيب أو سوء المعاملة بعد احتجازك ؟

أ.س.: نعم، تعرّضنا لتعذيب شديد جداً. في سوريا توجد طرق مختلفة للتعذيب. فعلى سبيل المثال، هناك طريقة تُسمّى «الشبْح،» هل سمعتَ بها أو تعرفها من قبل ؟ الشبْح هو عملية ربط اليدين خلف الظهر وتعليقهما في مكان مرتفع. فمثلاً تُعلّق على باب وتُترك على هذه الحالة لساعات طويلة، أحياناً ساعة، أحياناً ساعتين، وأحياناً نصف ساعة. الأمر يعتمد على مزاج الشخص الذي يقوم بالتعذيب.

في البداية، تعرّضتُ للتعذيب في فرع القضاء، ثم في فرع الاستخبارات العسكرية في إدلب. هناك كانت تُستخدم طريقة تُسمّى «بساط الريح.» قالوا إن لها ترجمة بالتركية، لكنني لا أعرفها بدقة. في هذه الطريقة، تُربط الأرجل ويُثبَّت الجسد بهذه الوضعية ثم يُضرب الشخص. فعلى سبيل المثال، يُضرب بالاسلاك أو بالأنابيب أو بأدوات أخرى. كما كانوا يستخدمون أنابيب المياه في التعذيب أيضاً. عادةً يبدأ التعذيب بطريقة «الشبْح» ثم يُستكمل بحرماننا من الطعام. وتعرض والدي أيضًا لتعذيب شديد خلال هذه الفترة. لقد مات والدي في السجن. ربطوا يديه وتركوه واقفاً لمدة يومين كاملين. كان مضطراً للبقاء واقفاً طوال الوقت، لا يستطيع أن يجلس أو ينام، ويداه مرفوعتان. بهذه الطريقة عذّبوه. كانوا يعذّبون والدي ليضغطوا عليّ، ويعذبونني ليضغطوا عليه. فمثلاً كانوا يقولون له: «ابنك فعل كذا وكذا وكذا،» ثم يعذبونه

المحاور: هل كان والدك معك أثناء التعذيب؟

أ.س.: نعم، أحياناً كانوا يجمعوننا ويعذبوننا أمام بعض.

المحاور: هل تعتقد ان هذا كان جزءاً من التعذيب؟

أ.س.: نعم، بالتأكيد. فخلال الستين يوماً الاولى من احتجازي لم نكن معاً، لكن كنا أحياناً نرى بعضنا البعض سراً. ففي إحدى المرات قال لي والدي «رحمه الله:» «إذا كان من الممكن أن يتم إطلاق سراحك وتخرج، فانا مستعد للبقاء هنا.» كان والدي دائماً قلقاً عليّ، وأنا كنت قلقاً عليه أيضاً. كان التعذيب قاسياً جداً. كان والدي يبلغ من العمر خمسين عاماً، وكانوا يضربونه بأدوات قاسية جداً على مختلف أجزاء جسده. أما أنا، ففي إحدى المرات وبعد التعذيب لم أستطع المشي

بسبب تركيزهم في الضرب على أسفل القدم. حتى انني لم أعد قادراً على الحركة. ثم وضعوا على الأرض قطعاً من الخشب وقطع من الزجاج، وأجبروني على الجري فوقها أو لعقها حتى تنظف. كانت هذه أيضاً إحدى وسائل التعذيب. بالطبع هناك تفاصيل أخرى، فالتعذيب كان يتكرر باستمرار. وكما ذكرت سابقاً، كانوا يعذبونني أمام اعين والدي ويعذبونه أعيني. وكذلك المكان، بحد ذاته يعتبر تعذيب. فعلى سبيل المثال، لم نكن محتجزين في زنزانة محددة، وهذا ما جعل الأمر أصعب. لم يكن مكاناً رسمياً؛ اذ لا أحد يعرفه أو يتعرف عليه. كان مكاناً مجهولاً بلا اسم

المحاور: إذن، الأماكن الأولى التي تم احتجازك فيها في إدلب كانت رسمية وتتبع للأجهزة الأمنية، أليس كذلك؟

أ.س.: نعم، الأماكن في إدلب كانت رسمية. فعلى سبيل المثال، كنا نعلم أنه فرع من الفروع عسكرية أو قضائية. لكن عندما نُقلنا إلى دمشق، أدخلونا معصوبي الأعين ولم نكن نعرف أين نحن. الا انه بعد ذلك، علمنا من السجناء الآخرين أن المكان يُعرف باسم "الفرع ٢١٥.»

على سبيل المثال، بقيت هناك في زنزانة انفرادية لمدة أربعين يوماً. الزنزانة الانفرادية التي أتحدث عنها كانت مساحتها صغيرة جداً، حوالي متر ونصف المتر المربع (١,٥ م^2)، أي طولها متر ونصف، وعرضها متر مربع واحد فقط. لقد كانت أقصر وأضيق من طول الإنسان الاعتيادي. أحياناً كانوا يضعون فيها أربعة أشخاص. بقيت هناك حوالي خمسة وأربعين يوماً، وكان من المستحيل التحرك داخلها إطلاقاً. فعلى سبيل المثال، إذا أردت الذهاب إلى الحمّام، كانت المساحة ضيقة جداً بحيث لا يوجد حتى فراغ مساحته ثلاثين سنتيمتراً. أحياناً كنا شخصين أو ثلاثة أو أربعة في هذه المساحة الصغيرة. وفي أغلب الأحيان كنت مع أربعة أشخاص في نفس المكان. كنا نسمي هذه الزنازين «انفرادية،» لكنها في الحقيقة كانت صغيرة جداً. كنا مضطرين للجلوس فقط، والركبتان مرفوعتان للأعلى بسبب ضيق المكان. لم يكن هناك أي مجال للحركة. كان يسمح لنا بالذهاب إلى الحمّام مرتين فقط في اليوم. وإذا احتجنا إلى الحمّام في غير هذه الأوقات، كان علينا أن نقضي حاجتنا في نفس المكان أو في زجاجة بلاستيكية. لقد كان المكان قذراً جداً. وبعد بقائنا في هذا الوضع في فرع الاستخبارات العسكرية في إدلب، نقلونا إلى مكان آخر. لكننا لم نكن نعلم إلى أين نذهب. قالوا لنا: «مبروك، ستلتقون بعائلاتكم.» لكن هذا لم يكن صحيحاً.

وفي تلك الفترة، كان والدي يتعرض للتعذيب الشديد. كانوا يقولون لنا: «اعترفوا بأنكم حملتم السلاح، وهاجمتم الحواجز أو المناطق العسكرية.» ولاننا لم نفعل ما تم اسناده لنا، فاننا لم نعترف باي شئ. ولهذا استمرّ التعذيب. وفي نهاية المطاف، نقلونا إلى دمشق. أثناء الرحلة وضعونا في سيارة تشبه سيارة نقل الأغنام. اذ ان أرضية السيارة كانت مليئة بروث الأغنام. ألقونا على الأرض وأيدينا مربوطة من الخلف، ولم نكن قادرين على الحركة. كنا مكدّسين مثل الأغنام. انطلقت السيارة، لكننا لم نعرف إلى أين نذهب. في البداية قالوا لنا بسخرية: «أنتم ذاهبون إلى عائلاتكم.» لكننا أدركنا لاحقاً أن هذا غير صحيح. تحرّكت السيارة من إدلب، ومررنا بمخيم يُدعى «المسطومة.» أنزلونا من السيارة هناك، ووضعونا في شاحنة كبيرة مكشوفة تشبه سيارات النقل

العسكري، وواصلنا الطريق على هذا النحو. ثم وصلنا إلى مناطق خاضعة تماماً لسيطرة النظام. وعند أحد الحواجز توقّفنا، وجاء أحد عناصر الأمن يرتدي حذاءً عسكرياً نحو السيارة

المحاور: كم كان عددكم في السيارة؟

أ.س.: كنا حوالي خمسةٍ وعشرين شخصاً في تلك السيارة. لم أسمع العدد بدقة، لكن كان معنا معتقلون آخرون، وكان بعضهم يجلس قرب حافة السيارة. ومع اقتراب الضابط الامني نحو السيارة، أمسك بحافة السيارة وبدأ يضرب الناس على رؤوسهم بحذائه العسكري. وكان يضرب بقوة، وكان الدم يسيل من رؤوس الكثير من المعتقلين. كانت رؤوسهم ترتطم بحديد السيارة وهو يضربهم بالحذاء. بعد ذلك، نقلونا من إدلب إلى مركز الشرطة العسكرية في حماه. بقينا هناك حوالي يومين، ثم نقلونا إلى سجن عسكري في حمص يُسمّى «البالونة.» مكثنا هناك أيضاً يومين، وبعدها نُقلنا إلى مركز الشرطة العسكرية في منطقة القابون بدمشق. ثم أُحِلنا إلى (الفرع ٢١٥). كل هذه المراحل كانت مليئة بالألم والتعذيب. حتى أثناء النقل، كنا نتعرض للتعذيب. حتى انه ما زلت أحمل آثار ذلك على جسدي حتى اليوم. انظر، هذه العلامات... وهذه أخرى أيضاً

المحاور: هل ما زالت آثار التعذيب موجودة على جسدك؟

أ.س.: نعم، ما زالت الآثار موجودة على جسدي، ولدي أيضاً صور تثبت ذلك. فمثلاً، عندما اعتُقلت كان وزني ٨٤ كيلوغراماً، وعندما اطلق سراحي عني كان وزني ٤٩ كيلوغراماً فقط، أي أنني فقدت تقريباً نصف وزني. لديّ الصور؛ يُمكنني أن أريكم إياها إذا أردتم في رؤية حالتي. وكما ذكرت سابقاً، منذ وصولنا الى إدلب وحتى هذه اللحظة تعرّضنا لتعذيب شديد جداً، وكان يشمل التعذيب الجسدي والنفسي والصحي وحتى الغذائي. لقد كنا خلال اليوم الواحد لا نحصل إلا على قطعة صغيرة من البطاطا. أحياناً كانوا يعطوننا قطعة خبز عليها القليل جداً من المربى، وكانوا يفعلون ذلك عمداً. وفي بعض الأحيان كان الطعام فاسداً لدرجة انه كان يسبب لنا الإسهال، وبالتالي فانه كان يضعف من جهازنا المناعي. وكما هو معروف انه المرء عندما يصاب بالإسهال، كان الجسم يفقد الكثير من السوائل، فضلاً عن تسببه في انهيار تام للمناعة. وبعد المعاناة والتعذيب والظروف المروعة التي مررنا بها، نقلونا من حماه إلى حمص ثم إلى القابون. وبالطبع ان طريقة النقل لم تكن طبيعية أبداً. فعندما وصلنا إلى حماه، احتُجزنا في مركبات أشبه بمركبات نقل الأغنام، واستمر هذا لمدة يومين تقريبًا. وعندما نُقلنا من حماه إلى حمص، استخدموا ما يسمونه «السلسلة،» أي ربطونا بعضنا ببعض مثل السلسلة البشرية. ووضعونا داخل شاحنة مغلقة شبيه «بشاحنة التبريد» أو «نقل اللحوم». كانت الشاحنة مكتظة جداً لدرجة أننا لم نكن نستطيع التنفس تقريباً. كانت ايدينا مقيدتين إلى الخلف بواسطة أصفاد بلاستيكية ضيقة تركت آثاراً في معصمنا، وما زالت هذه الآثار موجودة حتى الآن رغم مرور ١١ أو ١٢ عاماً. وعندما وصلنا إلى حمص طلبوا منا خلع جميع ملابسنا بالكامل وفتشونا ونحن عراة تماماً. وبقينا في حمص لمدة يومين، وخلال هذه الفترة استمر التعذيب. وبعدها نقلونا إلى مركز الشرطة العسكرية في القابون، ومن هناك إلى (الفرع ٢١٥). وعندما دخلنا (الفرع ٢١٥)، بدأ التعذيب من جديد. وقالوا لنا إنهم لا

يعترفون بأي اعترافات صدرت منا في الفروع السابقة، وسيتم اعادة استجوابنا من جديد. عندما دخلت الفرع، لأول مرة شعرت وكأنني في مسلخ. لقد كان المكان تفوح منه رائحة الدم والمرض والجثث المتعفنة. ولكون اعيننا كانت معصوبة، فاننا لم نكن نرى اي شيئاً، ولهذا ظننت في البداية أنه مكان لذبح الأغنام أو الأبقار. وبعدها أنزلونا إلى الطابق السفلي. وعندما نزلنا عبر الدرج، وجدنا أنفسنا في قاعة كبيرة مكتظة بالبشر. كان الجو بارداً جداً في تلك الفترة، ومع ذلك كان معظم الناس شبه عراة، لا يلبسون إلا ملابسهم الداخلية. التعذيب الذي رأيناه في إدلب أو الفروع الأخرى لا يُقارن بما شهدناه هنا في (الفرع ٢١٥). واخبرنا بعض المعتقلين: «هذا هو (الفرع ٢١٥). من يدخل هنا يختفي من الوجود، ومن يخرج يعود كأنه وُلد من جديد.» هذه الجملة وحدها كانت كافية لتُظهر لنا مدى فظاعة المكان، وصعوبة الخروج منه. لقد وُضعنا في زنازين صغيرة جداً. فعلى سبيل المثال، كان العشرات من الاشخاص يحشرون في غرفة مساحتها لا تتجاوز (٤×٥) أمتار. وان المساحة المخصصة لكل شخص كانت نحو ٢٥ سنتيمتراً مربعاً فقط، أي بحجم بلاطة واحدة تقريباً. الناس كانوا مزدحمين إلى درجة أنه لم يكن بالإمكان حتى الجلوس بشكل مريح. لقد كنت أجلس وركبتاي مرفوعتان للأعلى. وكانت القاذورات والقمامة منتشرة في كل مكان، والبراغيث والقمل والحشرات تملأ المكان. كانت أجسادنا مغطاة بالبقع بسبب الأمراض الجلدية التي اصبنا بها. وكان الذهاب إلى الحمّام شبه مستحيل. اذ كانوا يسمحون لنا مرتين فقط في اليوم، وحتى في ذلك الوقت، كانت مدة استخدامه محددة جداً. كما انهم كانوا يجلبون برميلاً كبيراً سعته ٢٠ أو ٢٥ لتراً لاستخدامه للتبول، وكان يُمرّر بين السجناء. وعندما يمتلئ، كان البول يفيض ويسيل على أجساد المعتقلين. كنت أجلس في الزاوية، وعندما يصلني البرميل كانت القاذورات قد غطّت الأرض. المكان كله كان ملوثاً، وكان البول و القاذورات تُسكب على الرؤوس والأجساد. اضافة الى انتشار الصراصير والقمل والحشرات، في كل زاوية من زواياها، اذ لم يكن من الممكن تنظيف اجسادنا على الاطلاق. فعلى سبيل المثال، إذا وجدنا قمل على اجسادنا، لم يكن أمامنا إلا سحقها بأيدينا. في (الفرع ٢١٥) لم يُسمح لنا على الاطلاق القيام بأي نوع من النظافة الشخصية. حتى عندما كنا نذهب إلى الحمّام، كان الحارس يقف ويعدّ بصوت عالٍ: «واحد، اثنان، ثلاثة...» وإذا لم نخرج خلال ثوانٍ قليلة، كان يضرب الباب ليُجبرنا على الخروج فوراً. كان هناك خمسة مراحيض فقط، وكان المئات من المعتقلين مضطرين لاستخدامها

في إحدى المرات، عندما انقطع التيار الكهربائي، توقفت أجهزة التهوية في الطابق السفلي. وكان الازدحام شديداً لدرجة أنّ خمسةً وعشرين شخصاً ماتوا اختناقاً خلال ساعة واحدة فقط. لقد كنا نعيش في ظلامٍ دامس، لا نعرف إن كان الوقت نهاراً أم ليلاً، فلم يكن هناك أي منفذ لدخول اشعة الشمس، ولا حتى أي صوتٍ قادم من الخارج. الصوت الوحيد الذي كنا نسمعه هو صوت مروحة التهوية، وكانت تعمل بطريقةٍ مخيفة. اما عن مدة السماح باستخدام الحمّام، لم تكن تتجاوز عشر ثوانٍ، وكانت تتغير بحسب مزاج الحارس. لقد كانت هناك خمسة مراحيض مصطفّة الواحدة بجانب الاخرى، وكانوا يُدخلون خمسة أشخاص في الوقت نفسه ويُخرجونهم معاً. كما ذكرت سابقاً، لم نكن نرى اشعة الشمس أو أي ضوءٍ آخر أبداً. فالذهاب إلى الحمّام كان الفرصة الوحيدة للخروج من الزنزانة، لكن في طريقنا إلى هناك كنت أرى جثثاً كثيرة ملقاة على الأرض. لم تكن الجثث فقط في الممرات، بل حتى داخل دورات المياه . كما رأيتُ أيضًا أشخاصًا فقدوا قواهم ولم يعودوا قادرين على التحمل. وأغلبهم كان يعاني من الإسهال، وكان الإسهال في ذلك المكان بمثابة مرضٍ قاتل، لأن أجسادنا بعد التعذيب والإجهاد الشديد لفترات طويلة، كانت تبدأ بفقدان سوائلها وتنهار مقاومتها بشكل كامل

المحاور: كم من الوقت بقيت على هذا الحال؟

أ.س.: استمر ذلك لمدة شهرين تقريباً، أي الشهرين الاولين من احتجازي. وفي المجمل، بقيتُ في هذه الظروف أقل من ستة أشهر. لقد اعتُقلت في كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠١٢، واطلق سراحي في نهاية نيسان / أبريل عام ٢٠١٣. وكما ذكرت سابقاً، عندما نُقلنا إلى هذا الفرع كانت أعيننا معصوبة تماماً ولم نكن نرى شيئاً. قال لنا المحققون: «ما قلتموه في الفروع السابقة لا قيمة لها، فهنا يبدأ كل شيء من جديد، أنتم مذنبون.»

لم يوضّحوا لنا ما هي تهمتنا. سخروا منا قائلين: «الآن سننادي على عزرائيل، ونقول له هناك أشخاصاً جدداً.» ثم جاء من كانوا يلقبونه بـ»عزرائيل»، وبدأ يضربنا بعنف على وجوهنا وظهورنا وأيدينا. كنا مدنيين عاديين، لم نحمل سلاحاً ولم نؤذِ أحداً، ومع ذلك كانوا يجبروننا على الاعتراف قائلين: «اعترفوا أنكم هاجمتم نقطة التفتيش هذه.» كما استجوبونا بشأن علاقتنا بأشخاص آخرين من نفس المدينة تم اعتقالهم أيضاً. سألونا عن اسم نقطة تفتيش بعينها، ثم أجبرونا على الاعتراف، قائلين: «اعترفوا بأنكم ضربتم تلك النقطة.» وبدأوا بتسجيل ذلك ضدنا. هذا ما قالوه بعد انتهاء التحقيق

وبعد التعذيب وضعوا أمامي ورقة وطلبوا مني التوقيع عليها. وبعد أن وقّعت قالوا لي ساخرين: «أحمد، هل وقّعت؟» لم أكن أرى شيئاً، لكنهم قالوا: «اقسم.» لم اوقع الا انني تركت بصمتي مكان التوقيع. بعدها قالوا لي: «لقد وقّعت على حكم إعدامك.» كنت في حالة صدمة، ولم تكن لديّ أي قوة لأفعل شيئاً. قالوا: «هل تريد أن تعرف على ماذا وقّعت؟ ...لقد وقّعت على حكم إعدامك واعدام والدتك.»، لم أستطع قول أي شيء، فقد كنت قد فقدت القدرة على المقاومة. حتى لو أظهرت لهم أنني لا أصدقهم، كانوا سيواصلون تعذيبي. ثم، قبل أن يعيدونا إلى الزنزانة، صفونا في طابور

وانهالوا على الجميع بالضرب وكان الضرب عشوائياً. وبعد فترة نادوا على بعض الأسماء، وكان اسمي من بينها. قالوا إنهم سينقلونني إلى مكان آخر، لكنني لم أكن أعرف إلى أين. اضطررت إلى توديع والدي، وكان في حالة سيئة جداً، منهكاً جسدياً ونفسياً. علمت لاحقاً بعد إطلاق سراحي، أنهم نقلوه إلى محكمة أمن الدولة الموجودة في شارع الثورة بدمشق، وقد أخبرني بذلك أشخاص آخرين بعد خروجي من السجن. وطوال تلك المدة لم يكن لدى عائلتي أي علم عني، بل وصلت إليهم أحياناً إشاعات واخبار عن وفاتي. وبعد ذلك نُقلت إلى «محكمة الإرهاب»، ثم إلى سجن عدرا المركزي في دمشق. فظروف «سجن عدرا» كان أفضل بكثير من الفروع السابقة، فالسجين الذي يُنقل إلى «عدرا» يُعتبر أنه نجا من الموت. لم يكن هناك تعذيب في «عدرا»، لأنه ليس مركز تحقيق. لكن والدي بقي في الفرع ومات هناك. عرفت ذلك بعد خروجي من السجن حين قال لي أحد المعتقلين الذين كانوا معنا: «والدك مات بعد مغادرتك.» لاحقاً رأيت صور والدي بين صور «ملفات قيصر». ولم أستطع معرفة تفاصيل وفاته في ذلك الوقت. فبعد خروجي من السجن بدأت أعاني من مشاكل صحية عديدة، فنُقلت إلى مستشفى الشرطة، وهناك خضعت لعمليتين جراحيتين. أجريت عملية استئصال الزائدة الدودية، بالإضافة إلى انسداد في أمعائي. ونتيجةً لذلك، أصبحت الفضلات تخرج من جسدي عبر كيس موصول بالبطن بدلاً من المسار الطبيعي.

عندما دخلت السجن كان وزني ٨٤ كيلوغراماً، لكن عند إطلاق سراحي أصبح وزني ٤٩ كيلوغراماً فقط. وخلال تلك الفترة لم يكن أحد من عائلتي إلى جانبي. بعد العمليات الجراحية صدر قرار بإطلاق سراحي، لكن لم يُسلم لي هذا القرار بشكلٍ خطي، بل أبلغوني شفهياً فقط بأنه تم الأُفرج عني، ثم أرسلوني من دمشق إلى مسقط رأسي. وعندما وصلت إلى مسقط رأسي، نُقلت مباشرةً إلى المستشفى، حيث تولّى الأطباء والممرضون علاجي. فالعاملون في مجال الرعاية الصحية الذين اعتنوا بي في تلك الفترة، ما زالوا على قيد الحياة، ويمكنهم الادلاء بالشهادة وتزويدكم بالمعلومات عن حالتي الصحية. كما أن بعض الأشخاص الذين كانوا معي في السجن، شهودٌ على ما عشته هناك.

واخيراً، أرغب بتوثيق ما مررتُ به وما شهدتُ عليه بالأدلة دعماً لمساعينا في البحث عن العدالة. ونبذل قصارى جهدنا لضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات أمام المحاكم الدولية. شكرًا لكم على جهودكم ومساعدتكم. وفقكم الله

رقم المحضر: ٢

التاريخ: ٢٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٥

المكان: مكتب المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في غازي عنتاب

المحاور: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المستجوَب: (ر.م.)، ترك الدراسة في السنة الأولى من كلية الحقوق (بسبب الحرب)، يعمل في مؤسسة خيرية

الأسئلة:

المحاور: هل سبق أن اعتُقلت أو احتُجزت في سوريا؟

ر.م.: نعم، تم اعتقالي في أيار / مايو عام ٢٠١٢ في إدلب.

المحاور: هل كان الاعتقال جماعياً أم فردياً؟

ر.م.: كان فردياً. كان ظلماً... لم يكن لي أي علاقة بأي شيء.

المحاور: ما التهمة التي وُجّهت إليك؟

ر.م.: قالوا إنني على صلة بـ»مجموعات إرهابية» تقاتل ضد النظام.

المحاور: إلى أين أخذوكِ؟ هل إلى سجن أم إلى مقر أمني؟

ر.م.: أخذوني إلى سجن في مقر الأمن. كان داخل المدينة، في مبنى في المقر الأمني نفسه، وتحديداً في طابقٍ تحت الأرض

المحاور: هل تعرضتِ للتعذيب؟

ر.م.: بالتأكيد. أولاً، كنت امرأةً أرملة أعيش مع أربعة أطفال أيتام، ولم يكن لي أي علاقة بأي شيء. ومع ذلك، اعتقلني رجال النظام ظلماً. وتعرضتُ للتعذيب، والإهانات، والاستغلال والاعتداء (الجنسي)

المحاور: بعد اعتقالكِ، هل تم إبلاغ عائلتكِ؟

ر.م.: لا، لم يُبلَّغ أحداً. قلت لهم: «أطفالي في المنزل وحدهم، ولا أحد يرعاهم.» كنت أعيش في مدينة إدلب، بينما كانت عائلتي في القرية. والطريق بين إدلب والقرية كان مغلقاً. النظام كان يسيطر على تلك المناطق، وهم كانوا يسمون منطقتنا «مناطق معارضة»، فلم يكن هناك طريق أو

وسيلة اتصال. أخبرتهم أن أطفالي الصغار وحدهم في المنزل، لكنهم لم يكترثوا. عندما اعتقلوني، أخذوا هاتفي فوراً، وانتهى الأمر. بعد ذلك، رآهم الجيران في الشارع، وكان الأطفال يصرخون: «أمّنا أخذوها، لا نعرف عنها شيئاً.» فبدأ الجيران بالسؤال عني، وعندها علموا أنني اعتُقلت. وبقيتُ تحت التعذيب مدة تسعة أشهر

المحاور: هل كنت تتعرضين للتعذيب بشكل يومي ؟

ر.م.: لا، لم يكن يوميًا. أحيانًا كان يحدث يوميًا، وأحيانًا اخرى مرة كل يومين أو ثلاثة أيام. بالنسبة لي، كان أسوأ أنواعِ التعذيبِ التي تعرّضتُ له، الاغتصابُ الجنسيُّ. على حدّ ما، أتذكّر كنا حوالي عشرة إلى خمسة عشر شخصًا. كانت غرفةٌ صغيرةٌ، وكان من بينهم من هم أكبر مني سنًّا، وكانت هناك فتيات صغيرات يذهبن إلى المدرسة أيضًا. فعلى سبيل المثال، كان بعضهن قد رسمن علامة على أيديهن، وعليه تم اعتقالهنّ. كنا نحو خمسة عشر شخصًا تقريبًا. وأحيانًا، يخرجن بعضهن من السجون، فيأتين اخريات فتعلو الأعداد حتى تصل إلى عشرين. وأكثرُ من كان يستدعيني كان ضابطُ التحقيقِ المسؤول؛ في البداية يبدأون بحربٍ نفسيةٍ ضدّك، حيث كانوا يخوّفونَنا بعبارات مثل: «لن ترى أولادك مرّةً أخرى؛ سنرسلك إلى دمشق أو صيدنايا، سيبقون جياعًا، لن تلتقِ بهم مرة ثانيةً». كانوا يعلمون أنّ نقطة ضعفِي أولادي، فقد حصلوا على كلّ المعلومات عنّا مسبقًا. وكانوا يعرضون علي مشاهد يتعرّض فيها الناس للتعذيب ويقولون: «ها هو ذا، ستتعرضين لهذا التعذيب أيضًا». كنا نرى كيف يعذّبون الرجال، وكانوا يهدّدوننا قائلين: «نعم، أنت كذلك قلتِ ذلك، أليس كذلك؛ سنفعل بكِ الشئ ذاته». وكانت في الغالب حرباً نفسية. لا أدري، هذا ما اختبرته شخصيًا. أمّا ما كانوا يفعلونه مع الفتيات اللواتي كنّ بجانبي فلا أعلمه لأنّهم لم يتحدّثوا أمامي. كانوا يقولون لي: «اعترفي، اعترفي بأي شيءٍ». كانوا يصرّون: «نعم، اعترفي». فكنت أقول: «لم أفعل شيئًا». وكنت أجيب: «إن كنتم تريدون مني أن أعترف بما لم أفعله، حسنًا فليكن، سأقول إنّي شاركت في كلّ المظاهرات، وأنّي تسلّلت إلى كلِّ الأماكن، لكنّي في الحقيقة لم أفعل شيئًا». وكنت أجيبهم: «ما الذي أُقرُّ به؟ لا أعلم»

المحاور: اذاً كيف خرجتِ من السجن؟

ر.م.: خرجتُ بفضل صديق زوجي، كان محاميًا. خرجتُ قبل أن يُغلق ملفي رسميًا، أي أن القضية لم تكن قد انتهت بعد. كان لزوجي صديقٌ يعمل في طرطوس، وكان يتصل بنا بين الحين والآخر ليسأل عن أحوالنا ويساعدنا قليلاً. في ذلك الحين، كانت أختي مع أولادي. وعندما بدأ الناس يسألون عني، قالت لهم أختي: «ر. اعتُقلت». فاستغرب صديق زوجي وقال: «لماذا لم تخبروني؟ كيف حدث هذا؟». ثم تدخّل بطريقةٍ ما، وبدأ بمتابعة الموضوع. كان له صديق قاضٍ وله بعض العلاقات في دمشق. وبفضل تلك العلاقات تمكّن من إخراجي

المحاور: هل تتذكرين أسماء الأشخاص الذين قاموا بتعذيبك؟

ر.م.: أحدهم كان يُدعى يوسف، وآخر اسمه إياد، وكان هناك شخصٌ آخر من جسر الشغور... لا أعرف تمامًا ماذا حلّ بهم أو أين ذهبوا

المحاور: كيف كانت الظروف في مكان احتجازك؟ هل قُدِّم لكم الطعام والماء والضروريات الأساسية ؟

ر.م.: كانت الظروف سيئة للغاية. كما تعلمين، نحن النساء نمر بظروف صحية معينة كل شهر (الدورة الشهرية)، ولذلك كنا نتواصل معهم بخصوص احتياجاتنا الصحية، لكنهم لم يكونوا يعطوننا شيئًا ؛ نادرًا ما كانوا يقدمونه لنا إلا بعد ثلاثة أو أربعة أيام. لم نُعامل بأي احترام. كانوا يحتجزوننا في مكانٍ تحت الأرض. مكان لا يدخل إليه الضوء أو اشعة الشمس، ويفتقر للتهوية، والمراوح؛ كان المكان قاتم للغاية. كان التنفس فيه صعبًا.

خصوصًا في الليل، لم نكن نستطيع النوم بسبب أصوات التعذيب التي يتعرض لها الرجال. كنا نسمع الصراخ والاستغاثة... كانوا يستغيثون بالله وبنا

المحاور: لا نريد أن نرهقكِ بإعادة تلك الذكريات المؤلمة.

ر.م.: لقد تجاوزتُ تلك المرحلة. عندما جئتُ إلى تركيا أول مرة، كنت منهارة نفسيًا. الا اننا ذهبنا إلى الجمعية وتلقّينا دعمًا نفسيًا. وكانت تلك الفترة مليئة بالكوابيس والذكريات المرعبة. فبعد خروجي من السجن، لم أكن أطيق فتح النوافذ، ولا أريد ضوءًا، ولا حتى أن يقترب مني أحد، أبدًا. لكن الآن تجاوزتُ تلك المرحلة

لقد رويتُ للمرة الأولى ما حدث لي في السجن داخل الجمعية. كنت أشعر أن ما حدث لي كان خطأي أنا، كنت أحمّل نفسي الذنب عندما يعتدي عليّ أحد. كنت أتعذّب داخليًا. لكن الناس قالوا لي: «هذا ليس ذنبكِ»

المحاور: هل ما زالت آثار التعذيب مستمرة حتى الآن؟

ر.م.: بالتأكيد، نعم. فقط وأنا أروي لك ما حدث، أشعر وكأن النار تشتعل بداخلي من جديد، فذاكرتي تستعيد كل شيء. بدأت أخاف من الرجال، لم أعد أثق بأي رجل. لأنني رأيت كيف كانوا يعاملون النساء هناك. فجميع الرجال مثلهم بعيني..

أنا أرملة منذ عام ٢٠١١، مضت أربع عشرة سنة، ولم أفكر يومًا في الزواج، ولم أرغب به. تعرّفت إلى كثير من الرجال، لكنني لم أتزوج. لا أعلم، لكني أخشى من التواصل مع الرجال مجددًا. وبالطبع، فانني أعرف تفاصيل كل انواع العذاب، وما زلت أذكره. الحمد لله، لقد أنعم الله علينا بالنصر والحرية، وهذا منح أرواحنا راحةً وسكينة. كل ما نرجوه الآن أن نعيد الابتسامة الى وجوهنا من جديد. إنها حياةٌ جديدة فعلًا. أشعر وكأنني أفرغ ما في صدري من ألم. أنا، أو أي أم، أو أي معتقل... كلنا نقف بين يدي الله، وهو فوق عباده، العليّ الأعلى

رقم المحضر: ٣

التاريخ: ٢٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٥

المكان: مكتب المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في غازي عنتاب

المحاور: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُقابَل: (ل.أ.)، يبلغ من العمر ٥٩ عامًا، محامٍ وخبير في حقوق الإنسان.

الأسئلة:

المحاور: هل تم اعتقالك أو احتجازك في سوريا؟

ل.أ.: نعم، تم اعتقالي عندما كنت في الخامسة عشرة من عمري. بقيت معتقلًا لمدة أحد عشر عامًا.

المحاور: في الخامسة عشرة فقط؟

ل.أ.: نعم.

المحاور: متى وكيف تم اعتقالك؟

ل.أ.: اعتُقلت عام ١٩٨١، وأُطلق سراحي عام ١٩٩٢. أي إنهم أُخذوني عام ١٩٨١، وبقيت في السجن حتى الإفراج عني في عام ١٩٩٢.

المحاور: كيف جرت عملية الاحتجاز والاعتقال هذه ؟

ل.أ.: أقتادوني من المدرسة. كنت آنذاك طفلًا، كنت طالباً في الصف الأول الثانوي. لم يذكروا أي سبب، فقط قالوا: «إنه يُحب الكتب الدينية». في تلك الفترة كانت هناك بعض الجماعات الناشطة، مثل «المرسلين» أو غيرها من التنظيمات المشابهة، لكن في النهاية كنتُ مجرد طفلٍ في الخامسة عشرة من عمري ولم أكن بالغًا بعد

المحاور: هل تم هذا الاعتقال بموجب قرار صادر من المحكمة أم بأمر من السلطات السورية؟

ل.أ.: لا، بل على العكس تمامًا، أخذوني مباشرةً من المدرسة. أخذوني من الصف حاملاً معي دفاتري وكتبي. كانوا سيغلقون الصفوف العليا أو شيئًا من هذا القبيل... المهم أنهم أخذوني من المدرسة دون أي أمر رسمي. أخذوني أنا وصديقي

المحاور: هل تمكنت من إبلاغ عائلتك؟

ل.أ.: نعم، إدارة المدرسة أبلغت عائلتي بأنّ قوات الأمن جاءت وأخذتني، ولكن بعد ذلك لم تعد عائلتي تعرف عني شيئًا. من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٦ لم يكن لديهم أي فكرة عن مكاني، ولم تكن لديهم أي معلومة عني

المحاور: من الذين قاموا بأخذك؟ هل كانوا موظفين في الشرطة أم من المخابرات؟ في أي فرع بالتحديد؟

ل.أ.: كانوا من المخابرات. تعرضت للتعذيب في كلٍّ من حلب ودمشق. في دمشق لم يكن التعذيب جسديًا بل كان نفسيًا

جرّوني من مكان إلى آخر، وكانت الفترة طويلة جدًا. ما زلت أتذكر كل شيء، لكن من الصعب روايته. كنا حوالي (١٧) امرأة، مكثنا لمدة أربع سنوات ونصف السنة، في مكان لا يتجاوز مساحة كل واحدة منا فيه، بلاطة ونصف فقط. تخيّل تخصيص مساحة طولها نحو (٣٠) سنتيمترًا، وعرضها (٢٠) سنتيمترًا لكل شخص! ولم يتم تزوّيد النساء قط بمستلزمات النظافة اللازمة. كانت الارضيات موحلة دائمًا. ربما نسيت كثيرًا من التفاصيل، ولربما ذاكرتي تحاول أن تمحو تلك المرحلة. فأحد الأماكن التي احتُجزونا فيها كان في منطقة «كفر سوسة»، حيث يوجد فرع للمخابرات هناك. كانت أصوات التعذيب تُسمع باستمرار، ليلًا ونهارًا لا تتوقف. وطوال السنوات الأربع والنصف، كنا نسمع صراخ المعذّبين بآذاننا كل يوم تقريبًا. حتى من كان يذهب إلى الحمام لم يكن يسلم من صوت السياط والتعذيب، وهذا بحدّ ذاته كان نوعًا من التعذيب النفسي

المحاور: كم من الوقت قضيتَ في ذلك الفرع ؟

ل.أ.: أربع سنوات ونصف السنة. ثم أعلنا إضرابًا عن الطعام. ونتيجةً لذلك، أُبلغنا بأنه سيتم نقلنا إلى سجن «قطنا» في دمشق، وهو سجن تابع للشرطة المدنية. كان سجنًا مدنيًا تُحتجز فيه السجينات السياسيات إلى جانب الجنايات. وخلال تلك الفترة، أُحلت إلى المحكمة الميدانية وحُكم عليّ بالسجن لمدة أربع سنوات

المحاور: هل أُتيح لك التواصل مع محامٍ هناك؟

ل.أ.: لا، لم يُسمح لي بذلك أبدًا. فقط هنا، ولأول مرة، تم الاتصال بعائلتي وأُبلغوهم أنني في سجن «قطنا.» بعد ذلك سُمح فقط لوالديّ بزيارتي. تمكّنت من التحدث معه عبر نافذة مغطاة بشبك، وكانت المقابلة تحت مراقبة الشرطة، واستمرت ما بين ٣٠ إلى ٤٠ دقيقة

المحاوِر: حسنًا، كيف كانت التعذيبات التي تعرضت لها في السجن ؟ هل تودينّ أن ترويها لنا؟

ل.أ.: حسنًا، سأروي كل شيء. عندما أخذوني إلى حلب كنت في الخامسة عشرة من عمري. عذّبوني بالكهرباء؛ و كان لديهم جهاز مزود بأقطاب كهربائية مثبتة على أجزاء مختلفة من جسدي. نزعوا عن رأسي الغطاء، ثم صعقوني بالكهرباء. بعد ذلك استخدموا نوعًا من التعذيب يسمونه «بساط الريح»، وهو يُجبر المفاصل على التمدد بالقوة. اذ كانوا يربطون اليدين والرجلين من الخلف ثم يقومون بالضرب. كذلك تعرّضت لنوع آخر من التعذيب يسمّى «الدولاب» (وهو تعذيب يتم بإدخال الشخص داخل إطار سيارة). ومع ذلك، كان أقسى أنواع التعذيب هو التعذيب النفسي. على سبيل المثال، كانت عيناي معصوبتين طوال الوقت. وبالطبع هدّدوني بالتحرش، حتى ان تهديدات كادت أن تصل إلى حد الاغتصاب. لكن أكثر ما أثّر في نفسي، هو أنهم اغتصبوا صديقتي المقرّبة وقتلوها. كنت حينها صغيرة جدًا، وكنت أرى الدماء تسيل منها. ذلك المشهد ما زال محفورًا في ذاكرتي، ولا أستطيع حتى أن أرويه لأطفالي

وكان ضمن ذلك أيضًا محاولات اعتداء جنسي. لم أرَ كل شيء فعلياً، لكن كانوا يتحدثون عن أمور مقززة للغاية، ويمكن وصفها بأنها اعتداءات جنسية. وإذا سألت عن التفاصيل، فآثارها ما زالت شديدة حتى اليوم

المحاوِر: وماذا عن الطعام المقدم لكم في السجن؟

ل.أ.: والله، كانت الظروف في فرع الأمن قاسية للغاية. كان الشبان يدخلون ويخرجون، أما نحن فكنا لا نتحدث إلا بصوت خافت. كان الطعام سيئًا إلى درجة لا تُحتمل. حتى في هذا السن ما زلت أتذكر تلك الايام، حين قدموا لنا يومًا ما الفاصوليا البيضاء، وكان فوقها حشرات تشبه الصراصير. كانت رائحتها ومنظرها مقزز جدًا. كنا نضطر إلى تنظيفها وأكلها على هذه الحال. أما الخبز المقدم مع الطعام فكان يابساً جدًا بحيث يصعب كسره وأكله. هكذا كان حال الطعام في فروع الأمن، لكن عندما نُقلنا لاحقًا إلى السجون المدنية مثل قطنا ودوما، كان الطعام أفضل نسبيًا. هناك كنا نستطيع أن نطبخ بأنفسنا، وكانوا يعطوننا بعض المواد الغذائية

المحاوِر: أي أن ذلك المكان كان اقرب للسجن «العادي؟»

ل.أ.: نعم، كان سجنًا مدنيًا عاديًا. كنا نستطيع التحدث مع الحراس، وكان لدينا إمكانية لطهي الطعام. أي أنه كان على الأقل أكثر إنسانية بقليل

المحاوِر: وكيف خرجتِ من السجن؟

ل.أ.: خرجنا بعفو. أظن أنه كان عفوًا من حافظ الأسد. لقد كنتُ ضمن الفئة المشمولة بذلك العفو، وهو قرار إفراج عن بعض السجينات. لكن رغم أنه سُمّي «عفوًا»، إلا أنه لم يكن سهلاً أبدًا. قيل لرئيس الفرع: «أطلقوا سراح هؤلاء»، وبعد ذلك أفرجوا عنا. لكننا مكثنا في الاحتجاز وتحت الأرض فترة طويلة جدًا، وعانينا كثيرًا حتى تم الإفراج عنا

المحاوِر: أي أنه منذ البداية لم يكن هناك قرار رسمي، ولا أي وثيقة قانونية، أليس كذلك؟

ل.أ.: نعم، تم اعتقالي دون صدور أي حكم من محكمة. وخلالها تعرّضت للتعذيب جسدياً ونفسياً. ولم أكن بالغة بعد، كنت طفلة. هذا مهم جداً؛ في ثمانينيات القرن الماضي كنتُ أصغر سجينة. أذكر أنهم في التحقيقات بدمشق كانوا ينادونني دائماً بـ»الصغيرة». لم نكن نعلم من هم المسؤولون هناك، لم يُفصحوا عن أسمائهم أثناء الاستجواب، لكنني أعرف بعض أسماء من عذبوني، وخاصةً رئيس فرع حلب يُدعى عمر حامد. لا نعرف أسماء معظم الحراس، فالبعض كانوا يُعرفون بـ»عواني» أو بألقاب أخرى، لكن في الحقيقة لم نكن نعلم هويتهم الحقيقية. في تلك الفترة كانوا يضيفون علينا اتهامات كثيرة في كل تحقيق

وأنا الآن أتكلم كمحامية وقانونية: احتجاز طفل يقل عمره عن (١٨) عاماً بحد ذاته جريمة ضد الإنسانية. وان أخذ طفل قاصر وتعذيبه وإلقاؤه في السجن، هو انتهاك مروع لحقوق الانسان. حتى بالنسبة لمن هم فوق (١٨) عاماً لا يمكن قبول مثل هذه الممارسات، لكن ما يُمارَس على من هم دون (١٨) عاماً يُعدُّ انتهاكاً صريحاً لحقوق الطفل. هذا انتهاك مباشر لحرية الطفل وسلامة جسده

المحاوِر: هل سمعتِ عن تقارير تتعلق بآخرين قاصرين أيضاً في هذا الشأن؟

ل.أ.: كان أخي أيضاً طفلاً، عمره (١٦) عاماً. أخذوه هو أيضاً. وكان هناك آلاف الشباب مثله. في ثمانينيات القرن الماضي لم تكن هناك أي وسائل إعلام تقريباً، لم يكن أحد يسجل هذه القصص. لم يكن أحد يعلم ما الذي كان يحدث

المحاوِر: ولكن كان هذا محضوراً أيضاً بموجب القوانين السورية، أليس كذلك؟

ل.أ.: بالطبع، كان محضوراً أيضاً بموجب التشريعات السورية. إضافة إلى أن سوريا دولة وقّعت على اتفاقية حقوق الطفل. وكل من هو دون سن (١٨) عاماً يُعتبر «طفلاً» وفقاً للقانون، وتُفترض حمايته. لنفترض أن هناك اتهاماً ما؛ حتى في هذه الحالة، يجب أن يُحتجز القاصرون في أماكن مخصّصة مثل دور الإصلاح، لا في ظروف سجن قاسية. لكنهم ألقوا بنا في أقبية مظلمة وزنازين تحت الأرض. انها جريمة تتجاهل حرية الطفل وحقوقه الأساسية. قضيتُ أجمل سنوات حياتي في السجن. كما عانى آلاف الأطفال من هذه القسوة. لا يمكننا ان ننسى هذا أبدًا. أرجوا أن يكون هذا وصمة عار على هذا النظام

المحاوِر: هل كان لهذا التعذيب آثار مستمرة، من الناحية الجسدية أوالنفسية؟

ل.أ.: بالطبع، ان تلك الفترة التي قضيتها في السجن تركت في نفسي اثاراً عميقة. مرت ثلاثون سنة، لكني أحياناً ما زلت أبكي كما لو كان الأمر حدث بالامس..

الإنسان لا ينسى بسهولة. أنا الآن محامية وأمارس مهنتي. عندما رأيتُ السجينات يُطلق سراحهن يوم الثورة، شعرت فجأة بالاختناق وبدأت أبكي. تذكّرت تجاربي الشخصية، وكانت مشابهة لما مروا به. آمل ان تشكل هذه المعلومات دليلاً قوياً في المحاكم

شكرًا لكم، جزاكم الله خيرًا، وشكرًا جزيلاً.

محضر رقم: ٤

التاريخ: ٢٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٥

المكان: مكتب المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة (TİHEK) – غازي عنتاب

المحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُقابَل: أ.أ.، كان يعمل معلّمًا في سوريا ثم أُجبر على الالتحاق بجيش النظام.

الأسئلة:

المحاوِر: هل اعتُقلت سابقًا في سوريا؟

أ.أ.: نعم. في دمشق، في حي اللطيفة، بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٢ تم اعتقالي.

المحاوِر: ما سبب هذا الاعتقال؟

أ.أ.: بسبب انشقاقي عن الجيش.

المحاوِر: هل كان ذلك بأمر من المحكمة؟

أ.أ.: نعم، كان قرارًا رسميًا.

المحاوِر: في أي سجن احتجزت بعد اعتقالك؟

أ.أ.: في سجن صيدنايا. مكثت في فرع الأمن مدة (١٠) أيام، ثم نُقلت إلى سجن صيدنايا.

المُحاوِر: ما هي مدة بقائك في سجن صيدنايا ؟

أ.أ.: سبع سنوات، أي من ٢٠١٢/١٢/٣٠ وحتى ٢٠١٩/٠٨/٠١.

المُحاوِر: عندما دخلت السجن، هل تعرّضت للتعذيب أو سوء المعاملة؟

أ.أ.: طبعًا، هناك الكثير كي نتحدث عنه. فعلى سبيل المثال؛ التعذيب من ناحية الطعام، والتعذيب النفسي، وأبشع أنواع التعذيب عن طريق الضرب، والمراقبة المشددة بالكاميرات... حيث كانت جميع تحركاتنا تحت المراقبة. وأيضًا مثلًا، لم يكن يُسمح لنا بالكلام مع أصدقائنا. كنا خمسةً وعشرين شخصًا في الغرفة، وكان الحديث بيننا ممنوعًا

المُحاوِر: وهل كان المكان الذي تحتجز فيه يتعرّض لأشعة الشمس؟

أ.أ.: كان هناك باب حديدي في العنبر يُفتح للخارج، وفوقه فتحة تهوية صغيرة، الا انها كانت مغلقة أيضًا. ولم نكن نعرف إن كان هناك ضوء شمس أم لا

المُحاوِر: كم كانت مساحة المكان؟

أ.أ.: سبعة أمتار في سبعة أمتار، وكان هناك دورة مياه، مساحتها مترين مربعين.

المُحاوِر: وماذا عن الطعام؟

أ.أ.: كان الطعام سيئًا جدًا، كنا نعاني من الجوع. اذ كان الطعام قليلًا جدًا، وكانوا يُعدونه في أوعية بلاستيكية. والكمية ضئيلة جدًا، فعلى سبيل المثال، كانت كمية الأرز أو البرغل المقدم في اليوم، نصف كوب تقريبًا لكل شخص

المُحاوِر: هل كانت هناك أمراض؟

أ.أ.: طبعًا، كانت الأمراض موجودة في جميع الازمنة. لكن في الفترة الأخيرة كانوا مهتمين بموضوع الامراض اكثر بقليل. ومع ذلك، كانت الامراض قد تسببت بموت معظم المحتجزين. كنا نرى الوفيات بأعيننا

المُحاوِر: وهل كانت هناك وفيات بسبب التعذيب؟

أ.أ.: نعم، الوفيات بسبب التعذيب في فرع الأمن، كانت كثيرة جدًا، تقريبًا كل يوم. فعلى سبيل المثال، في الفرع الذي كنت فيه كان يموت سبعة أو ثمانية أشخاص يوميًا. وكان هناك الكثير من التعذيب في الفرع. حتى إنني كنت أرى الجثث أحيانًا؛ بعضهم بلا ذراع، وبعضهم بلا ساق. لقد كان الموت أبطأ في السجون. وكان موت الإخوة هناك مؤلمًا أكثر، لأنهم كانوا يموتون من كثرة التفكير، ومن شدة الضغط، أي من التعذيب النفسي والجسدي، ومن قلة الطعام والضغط الفكري. فالناس لم يكونوا يحتملون، فعلى سبيل المثال، بعضهم لم يكن يستطيع المقاومة أكثر، فينهار نفسيًا

المُحاوِر: كيف كان التعذيب في سجن صيدنايا؟ هل يمكننا ان نوصفه بأنه أشبه بدار الإصلاح؟

أ.أ.: كان هناك تعذيب شديد جداً. ولكن دعني أقول إننا كنا سجناء عسكريين. ولكوننا جنود، كنا في الطابق الثالث، اي في الطابق العلوي لسجن صيدنايا. كان الطابق عبارة عن ثكنة عسكرية. اذ كان شدة التعذيب الذي تعرضنا له، أخفّ عند مقارنته بالتعذيب الذي يتعرض له المدنيين الموجودين في القسم السياسي، في الطابق الأسفل. فكل طابق كان يختلف عن الآخر. فعند مقارنة شدة التعذيب في هذا الطابق مع شدته بالطابق الأول والثاني، فكان أخف. فعلى سبيل المثال، الطعام عندنا كان عبارة عن ثلاثَ وجباتٍ في اليوم. اما في الطابقين الأول والثاني كانوا يضعون الثلاث وجبات في نفس الوعاء. اذ يخلطون الوجبات الثلاث ويضعونها كلها معًا في الوعاء ذاته ويقدمونها دفعة واحدة. علاوةً على ذلك، لا يجلبون الوعاء بشكل مهذب، بل يرمونه، ويلقون الطعام على الأرض

المُحاوِر: ماذا عن التعذيب الجسدي؟

أ.أ.: بالطبع كان هناك ضرب. اذ كانوا يستخدمون إطار السيارة. يقطعون حواف الإطار ويسحبونه نحو الوسط، ومن ثم يمرّون الإطار من حوله، ويخرجون الرأس من خلاله، ويشدُّونه للخلف؛ كان أشبه بالقيود. كانوا يعذبوننا بهذا الشكل. كان هذا يحدث يوميًا تقريبًا. ببساطة، وكما يقال شعبياً، كان الأمر يتعلق بمن يأتي دوره. في بعض الاحيان يمر يومان، ثم يأتي دورك

المُحاوِر: هل تسبب التعذيب التي تعرضت له، بآثار دائمية في جسدك ؟

أ.أ.: هناك آثار صغيرة، لكن الضرر الأكبر في أسناني. ففي السجن فقدت ستة من أسناني. وبالطبع تسببت أيضًا بآثار نفسية عميقة. لديّ صورة، هي أول صورة التقطتها بعد خروجي من السجن مباشرة

المُحاوِر: كم كان وزنك قبل دخول السجن؟

أ.أ.: قبل دخولي السجن كان وزني ٧٨ كيلوغرامًا. وعندما خرجت كان وزني ٤٨ كيلوغرامًا.

المُحاوِر: وكيف خرجت من السجن؟

أ.أ.: عن طريق الرشوة، مقابل (١٢) ألف دولار. كانت هذه الرشوة تحصل أحيانًا، وكانت محكوميتي (١٥) سنة. قضيت سبع سنوات منها، ثم صدر عفو فصارت (١٢) سنة. واستمرّت هذه العملية سنتين. وبوساطة المحامي تم التوصل الى «الصفقة». الا انه ليس من الضروري ان يكتب لهذه الطريقة النجاح دائمًا، فإذا لم يُوجَد طريق كهذا لم يكن الإفراج ممكنًا. في الماضي أيضًا كان الناس يستخدمون هذه الطريقة

سمعنا أن بعض الناس دفعوا مبالغ كبيرة ليُطلَق سراحهم، ومع ذلك لم يخرجوا من السجن. كانت هذه وسيلة للاحتيال على الناس. كانت من أكبر عمليات الاحتيال في العالم. وقد واجه والدي الشيء نفسه. في أول سنتين، عندما علم والدي أنني في السجن، تواصل مع أحد الأشخاص. هذا الشخص قال له إنه يستطيع إخراجي من السجن مقابل (٢٠٠٠) دولار، وأنه سيتمكّن من زيارتي أيضًا. لكن للأسف لم يكن سوى عملية احتيال لا غير

هناك الكثير لأتحدث عنه بخصوص التعذيب. لقد تمّ احتجازي لمدة (١٤) يومًا في الزنزانات الموجودة تحت الأرض. وهناك بعض مقاطع الفيديو عن الزنزانات الأرضية في سجن صيدنايا، وأنا مكثت هناك بالضبط

المُحاوِر: ما هي مدة احتجازك هناك ؟

أ.أ.: طوال أربعة عشر يومًا بالضبط، كنتُ في زنزانة انفرادية تحت الأرض. لم أرَ ضوء الشمس أبدًا، ولم أكن أعلم إن كان الوقت نهارًا أم ليلًا. اختلّ نظام نومي تمامًا. عندما أستيقظ كنت أقرص نفسي، محاولًا معرفة إن كنت لا أزال حيًا ام لا. بقيت هناك لمدة (١٤) يومًا.

ثم لاحقاً، نُقلت إلى زنزانة أخرى بتهمة تعلّم القرآن الكريم. وهناك احتُجزت لمدة (١٠٠) يوم. كانت مساحة الزنزانة لا تتعدى (٧) أمتار في (٧) أمتار، لكنها في فصل الشتاء كانت باردة بشكلٍ مرعب. ولم يتم أعطاءنا غير أربع بطانيات عسكرية فقط. أمّا الطعام فكان قليلًا جدًا

المُحاوِر: هل تعرّضت للتعذيب؟

أ.أ.: نعم، تعرّضت للضرب بالاسلاك الكهربائية. لقد ضُربت بالسلك حوالي (٣٥٠) مرة.

اضافة الى ان الطعام أيضًا كان وسيلة من وسائل التعذيب. في بعض الاحيان، كان الطعام يحرق عمداً. إذا أعطونا طعامًا في يومٍ ما، نُترك جائعين تمامًا في اليوم التالي. وكان الطعام عادة يسلق بالماء فقط، دون ملح أو توابل. كما كان بلا طعم لدرجة أن الناس كانوا يشمئزون منه. وإذا تأخر الإفطار صباحًا كنا نشعر بدوخة وغثيان. وإذا لم نحصل على طعام طوال اليوم باكمله، كان كثير من الناس يغمى عليهم. وكنا نحاول البقاء على قيد الحياة بشرب الماء فقط، لكن الماء الذي كنا نشربه كان قذرًا ومُلوَّثًا للغاية. كنا نسمع صرير الفئران داخل خزانات الماء. حتى انه يمكنني وصف حاجتي للاستحمام، تحدياً كبيراً. لقد كان يُسمَح لنا بالذهاب إلى الاستحمام مرة كل (١٥)

يومًا. لكن أحيانًا كان بعض الناس يرفضون الذهاب إلى الحمام، لأن بعض السجناء الذين ذهبوا إلى الحمام لم يعودوا أبدًا. وحسب اعتقادنا أنهم يقتلون هناك. وفي سجن صيدنايا، لم نكن نرى الجنود في داخل السجن، بل عند البوابات فقط. وذلك لاننا كنا مضطرين دائمًا للمشي منحنين. كما اننا لم نكن أبدًا ننظر مباشرة إلى وجه الجندي. وأثناء السير خلف الجندي، كان علينا أن نحني رؤوسنا إلى الأمام. كان النظر إليهم ممنوعًا. كان جميع السجناء هناك قد تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي. وأنا أيضًا تعرّضت لتعذيبٍ شديد طوال السنوات السبع التي قضيتها في السجن.

المُحاوِر: هل لا يزال أحد افراد عائلتك معتقلاً؟

أ.أ.: نعم، هناك شخص مفقود. إنّه صهري (م.ز.أ.) لقد اختفى في عام ٢٠١٢ أو ٢٠١٣. ومنذ ذلك اليوم لم نسمع عنه أي خبر. كان قد اعتُقِل في فرع الاستخبارات العسكرية في الحسكة. ثم اختفى من هناك، وبعدها لم نعرف عنه شيئًا

المُحاوِر: متى اختفى؟

أ.أ.: في عام ٢٠١٣ تمّ اعتقاله في الحسكة. صهري من مواليد ١٩٨٢ ، كان يعمل في مكتب البريد. وفي أحد الأيام تمّ اعتقاله فجأة دون اي انذار، ومنذ ذلك الحين لم نسمع عنه أي شيء

المُحاوِر: حسنًا، لماذا أُعتقل ؟

أ.أ.: في الحقيقة، لم يرتكب بصورة مباشرة أي جريمة تذكر، لكن شقيقه كان على صلة بالمجموعات المعارضة، ولذلك تمّ اعتقاله أيضًا. فبعد اختفائه بشهرين، وصلنا خبر عنه، ثم لم نسمع أي شيء بعد ذلك. حتى إننا ذهبنا لاحقًا إلى سجن صيدنايا واطّلعنا على السجلات، لكننا لم نجده

المُحاوِر: وهل تعرّضت للتهجير أيضًا إلى جانب الاعتقال؟

أ.أ.: بعد خروجي من السجن جئت مباشرة إلى تركيا، لكن اهالي قريتنا التي تقع في ريف حلب، وهي معروفة بأنها منطقة معارضة، أُجبروا على النزوح

المُحاوِر: أثناء وجودك في السجن، هل تمّ حقنك بأي مادة سائلة أو كيميائية خلال التعذيب؟

أ.أ.: في القسم الذي كنا فيه لم تكن هناك مثل هذه الأمور. لكن حسبما سمعت من بعض الشبان، كانت في «المحاكم الميدانية» تُنفَّذ الإعدامات عن طريق الحقن بالإبر. وأيضًا في مستشفى تشرين

العسكري كانت تحدث مثل هذه الحالات. عندما كنا نذهب إلى المستشفى، كانوا يضعون الجثث في السيارات. وفي يوم من الايام، توجهت الى المستشفى لتلقي العلاج، بسبب الجروح التي ظهرت على جلدي، الا ان انحداري من اصول عسكرية، كان السبب وراء اعتنائهم بحالتي. فنحن لم نكن نحاكم في محكمة الإرهاب، لكن الذين في الطابقين الأول والثاني كانوا يُحاكمون بتهمة الإرهاب، ولذلك كانت ظروفهم قاسية جدًا. لم يكن يُسمح لهم باستخدام أسمائهم، بل كانت لهم أرقام فقط

المُحاوِر: هل هناك شيء آخر تودّ أن ترويه بخصوص التعذيب؟

أ.أ.: في الطابقين الأول والثاني كان يُعدم كل يوم ثلاثة أو أربعة أشخاص. كنا نسمع كل ليلة أصوات «السلاسل» (ربط السجناء بعضهم ببعض بالسلاسل). كان ذلك يحدث حوالي الساعة العاشرة أو الحادية عشرة مساءً. لقد كانت هناك طرق مختلفة لتنفيذ الإعدام. حتى إنني سمعت عن أشخاص أُعدِموا سحقاً بواسطة استخدام الضغط الآلي. وغالبًا ما كان الإعدام يتم شنقًا بالحبل. أنا بنفسي شاهدت شخصًا يُعدم شنقاً بالحبل، وأحد أصدقائي شهد على شخص أُعدِم بحقنه في الوريد

أما التعذيب الحقيقي فكان يحدث غالبًا في فروع الأمن (مراكز التحقيق أو الاستجواب). ولأنعدام الرقابة في هذه الاماكن، فكان يتم التعذيب في مراكز التعذيب الموجودة تحت الأرض حيث كانوا يستخدمون أشدّ الأساليب قسوة. على سبيل المثال؛ الصعقة الكهربائية، والكرسي الكهربائي، والشَبْح (أي تعليق السجين من معصميه)، والإغراق ... كنا خمسةَ عشرَ شخصًا في زنزانة طولها (١٨٠) سنتيمترًا، وعرضها (١٠٠) سنتيمتر. حتى الذهاب إلى دورة المياه لم يكن ممكنًا إلا لشخصين في الوقت نفسه. بينما كان اثنان يقضيان حاجتهما، كان الآخرون يستحمّون خلفهم مباشرة. كل هذا كان يحدث في مساحة ضيّقة جدًا. وعندما ينتهي من في دورة المياه من قضاء حاجتهما ويخرجان منها، كان من يستحمّون مضطرين للخروج أيضًا. كانت مدة الوقت محدودة جدًا، فقد كان يُسمح لنا بدقيقة واحدة فقط لقضاء الحاجة أو الاستحمام. وكان يجب علينا أن نُنهي كل شيء خلال دقيقة واحدة فقط. في مثل هذا الوقت القصير كان من المستحيل تقريبًا أن يستحم الإنسان أو يقضي حاجته كما يجب

محضر رقم: ٥

التاريخ: ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥

المكان: رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا (ADMSP)

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص الذي أُجري معه اللقاء: أ.ت.، يبلغ من العمر ٢٧ عامًا، سوري الجنسية.

الأسئلة:

المُحاوِر: هل تمّ اعتقالك أو احتجازك سابقًا في سوريا؟

أ.ت.: نعم، بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٩، في مدينة حمص، من قبل الفرع السياسي وفرع أمن الدولة (الأجهزة الأمنية)

المُحاوِر: ما السبب؟

أ.ت.: وجّهوا إليّ تهمة ملفّقة تتعلق بالانتماء إلى جماعات مسلّحة.

المُحاوِر: هل تمّ احتجازك بموجب قرار قضائي؟

أ.ت.: لا، لم يكن هناك أي شيء من هذا القبيل. لا توجد أي صلة قانونية في الاساس. قد يكون مجرد شخص يُبلغ عن أمر ما، أو قد يكون هناك التباس أو تشابه في الألقاب... على سبيل المثال، قد يكون المطلوب احد أقاربك، وبهذه الطريقة سيأتون ويقبضون عليك

المُحاوِر: ماذا حدث بعد اعتقالك؟ إلى أين اقتادوك؟

أ.ت.: في اليوم الأول أقتادوني إلى فرع الأمن السياسي في حمص. قضيت هناك ليلة واحدة. ثم في اليوم الثاني حوّلوني إلى فرع أمن الدولة وهو أيضًا في حمص

المُحاوِر: هل كان هؤلاء الموظفون ضباطًا عسكريين أم من الأمن الوطني؟

أ.ت.: كانوا ضباط أمن، من جهاز المخابرات. بعد أن حُوِّلنا إلى هناك، دخلنا المبنى، فنقلونا من فرع الأمن السياسي إلى فرع أمن الدولة بواسطة حافلة. أنزلونا إلى الطابق السفلي من

المبنى (تحت الأرض). في البداية فتّشونا ونحن شبه عراة، ثم أعادوا إلينا ملابسنا، وأجبرونا على الانتظار في الردهة، حفاة الأقدام، معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي.

المُحاوِر: هل تعرّضت للتعذيب؟

أ.ت.: نعم. في البداية كان معي عدد من الأشخاص الآخرين. كانوا ينادون الأسماء واحدًا تلو الآخر للتحقيق. بعضهم تعرّض للتعذيب، وبعضهم اكتفوا بسؤاله ثم أعادوه إلى الزنزانة. كنت من بين أولئك الأشخاص. كان في فريق التحقيق خمسة عناصر. جاء الأول وضربني بلكمة على وجهي. قال لي: «استلقِ على الأرض»، فاستلقيت. ثم قال: «ارفع ساقيك»، فرفعتُهما

بالطبع حينها كنت واقفًا على قدمي لمدة خمس أو ست ساعات، وربما أكثر. جئنا في ساعات الصباح، لكن التعذيب حصل في ساعات المساء. وبحسب صوت الأذان، كان الوقت على ما اعتقد المغرب أو العشاء. هجم عليّ خمسة ضباط دفعة واحدة. حيث ضغط أحدهم على كتفي، وأنا مستلقي على وجهي، والآخرون بدأوا يضربونني على ساقيّ بأنابيب بلاستيكية (عصيّ أخضر، صلب من البلاستيك)

لم يطرحوا عليّ أي سؤال، بل بدأوا بالضرب مباشرة. وكان الأمر قاسيًا جدًا لأنني كنت واقفًا منذ وقت طويل وقدماي كانتا باردتين، فكان الألم أشدّ. تلقيت ما يقارب خمسين إلى ستين ضربة. وكلما كنت أقول: «ماذا فعلت؟ لماذا تضربونني؟» كانوا يصرخون: «صمُت!»

وصلت إلى درجة لم تعد ساقاي قادرتين على حملي. ثم جلبوا إطار سيارة، وأدخلوا رأسي وساقيّ فيه. في تلك الأثناء كنت أسمع أصوات النساء القادمة من عنبر قريب، كانت أصوات بكاء، ومنها أدركت أن هناك ربما ثلاثين أو أربعين امرأة. كنت أصرخ واتوسل قائلاً: «بالله عليكم، ماذا يحدث؟ ما هذا؟ لماذا تضربونني؟» استمروا بالصراخ قائلين: «إصمُت!»

المُحاوِر: أثناء حدوث كل هذا، هل كنت لا تزال تجهل سبب اعتقالك؟

أ.ت.: نعم، لم أكن أعلم شيئًا. في اليوم الأول قالوا لي في الأمن السياسي إنهم سيطلقون سراحي إن لم يكن هناك ما يدينني. وخلال تلك الضربات الطويلة، قالوا لي في النهاية: «سنوجه لك خمس ضربات أخرى، ومن الأفضل أن تلتزم الصمت. وكلما أصدرت صوتًا سنضاعف عدد الضربات خمسًا.» أردت أن أصرخ لكني لم أجرؤ من الخوف، وإلا لكانوا ضربوني أكثر. في الوقت نفسه شعرتُ وكأن صدري سينفجر من شدة الألم والصراخ. وبعد الانتهاء من الضرب رفعوني وقالوا لي: «ارجع إلى مكانك.» كانوا يجعلوننا نسير على اقدامنا (قسرًا) وبخطى خفيفة، حتى إذا مثلنا أمام القاضي لاحقًا لا تظهر على أجسادنا آثار التعذيب. ما يريدونه هو أن يعترف الشخص (بالجريمة).

ثم عندما يمثلون أمام القاضي لا تظهر على اجسادهم آثار الضرب... وبهذا سيوافق القاضي على هذه الاعترافات على انها «حقيقية ولم تدلى تحت الضغط والعنف.» بقيت واقفًا في مكاني دون ان أتحرك. شعرت بالدوار لدرجة الغثيان، وقلت لأحدهم: «سأفقد وعي.» أصطحبوني إلى المغسلة، غسلت وجهي، ثم قالوا لي: «ارجع إلى مكانك.» وبقيت على هذا الحال حوالي ساعتين اضافيتين. ثم أخذونا للتحقيق. طبعًا كان هذا الضرب يهدف إلى الترهيب قبل الاستجواب. لقد ضربوني قبل أن يُستجوبوني، فعادةً يبدأ التعذيب حين يدخل الشخص إلى التحقيق. وبدأوا باستجوابي. سألونني عن اسمي، ومكان اقامتي، ودخلي. قالوا: «اسمك كذا، هل أنت تابع لهذه الجماعة المسلحة؟» فقلت: «أنا مجرد طالب.» كنت في السابعة عشرة من عمري.

المُحاوِر: بالنسبة للفترة التي تتحدث عنها، هل كنت لا تزال قاصرًا، أي عمرك كان ١٧ سنة؟

أ.ت.: نعم، كنت لا أزال أدرس في المدرسة الثانوية. قلت لهم أيضًا: «أنا تلميذ في الثانوية، وليس لي أي علاقة بأي مجموعة مسلّحة، ولم أحمل سلاحًا. لدي سجل في المدرسة، إن شئتم اسألوا المدير أو زملائي». لكنهم قالوا لي: «لا، تكذب! أنت كنت عضوًا في مجموعة مسلّحة.» وبدأوا يضربونني: «فعلت هذا، وفعلت ذاك.» وفي النهاية عادوا لنفس الطريقة (الضرب). وضعوا على ساقيّ إطار سيارة، طرحوني على بطني وبدؤوا بالضرب. اما عن عدد القائمين بممارسة التعذيب، فكان شخصان، فضلاً عن المحقّق الذي كان جالسًا على الطاولة ويسجّل الإجابات التي أعطيها. عندما تتعرَض للضرب فانه لا مفرّ من الإجابة، عليك أن تجيب. عندما يسألونك «هل استخدمت سلاحًا؟» تضطر أن تقول: «نعم، استخدمت سلاحًا.»، اذ تصل إلى مرحلة لاخيار امامك الا ان تجيب بـ «نعم» لكل شيء، وتعترف لأنك مضطر. تقول: «حسنًا اكتب ما شئت. قلت نعم لقد رفعت سلاحًا، كل ما اطلبه منكم أوقفوا الضرب.» انهم يفتقدون للرحمة، ويهددون باستمرار. ثم بدأوا يطرحون عليّ الأسئلة. في النهاية قلت: «نعم، كنت عضوًا في مجموعة مسلّحة لكني لم أرفع السلاح». لقد بدأت أختلق إجابات لا مكان لها في الحقيقة. على سبيل المثال، قلت لهم : «كنت من اقوم بتمويلهم.» فقالوا: «حسنًا، سنسجّل أنك كنت تجمع المال وتحوّله إلى الجماعات المسلحة.» سألوني: «هل شاركت في المظاهرات؟» فأجبت: «نعم.» كلما قلت «لا، لم أفعل» كانوا يواصلون الضرب حتى أقول «نعم» وأعترف. تعرّضت للتعذيب حوالي ساعة كاملة. مهما سألوك... فعلى سبيل المثال، سألوني عن «ماذا عن إخوتك؟» فاعترفت بهم أيضًا (كذباً). إخوتي كانوا يقيمون في المناطق التي تنتشر فيها المعارضة، وكانوا مطلوبين هم أيضًا. وكان أحد إخوتي قد اعتُقل حينها في سجن صيدنايا. لقد ابلغت عنهم أيضًا. حتى طلبوا مني الاعتراف على والديّ. وعلى وجه الخصوص كانوا يسألون: «هل أمك تصلي الفجر، وتدعو لأخوتك المسلّحين؟» لو

قلت «نعم»، لكان هذا دليلاً يستدعي استدعاء والدتي إلى المخابرات. فكنت أقول: «لا أعلم، أنا لا أستيقظ لصلاة الفجر». وكانوا يسألون: «هل يرسل والدك لهم مالًا، هل يموّلهم والدك، هل هو راضٍ عنهم؟» فأقول: «لا، علاقاتهم متوترة. والدي غاضب منهم»

المُحاوِر: وعلى وجه الخصوص، كانوا يعتبرون الذين يؤدّون صلاة الفجر تهديدًا، ما السبب في ذلك؟

أ.ت.: دعوني أشرح لكم بالحرف لماذا كانوا يولون أهمية لهذه الصلاة: إذا كان شابّ ما يستيقظ لصلاة الفجر أو يحرص على أدائها بانتظام، فهذا بالنسبة لهم يُعَدّ جريمة كبرى، لأن هذا الشابّ متديّن ومتمسّك بدينه، أي أنه يشكّل خطرًا عليهم. هذا الشخص واعٍ ويدرك ما يفعلونه. في ثمانينيات القرن الماضي كان القليل من الذين يذهبون لصلاة الفجر، خصوصًا من فئة الشباب... لذلك، إذا كان شابّ ما يذهب لصلاة الفجر كانوا يعتقلونه فورًا بتهمة «الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين». لقد كان الذهاب إلى صلاة الفجر، وأداء الصلوات الخمس بانتظام في المسجد، يُعتَبر جريمة، خاصة بالنسبة للشباب... فكان اداء الشباب لصلاة الفجر تُعَدّ بمثابة «جريمة» لا تغتفر

أنا في الأصل من مدينة تدمر. وبعد المدرسة كنت أذهب إلى محلّ لتصليح الأدوات المنزلية لأساعد صاحبه. وعندما يحين وقت الأذان، كنت أذهب إلى مسجد قريب لأن المحلّ لا يوجد فيه حمّام، فأتوضّأ هناك وأصلّي ثم أعود. وكان صاحب المحلّ يسمح لي بذلك. وذات يوم جاء إمام المسجد إلى المحلّ وقال لي: «يا (أ.)، لا تذهب بعد اليوم إلى المسجد لتصلّي، صلِّ هنا أفضل لك.» سألته: «لماذا؟» فقال: «لقد أصبحت محطّ أنظارهم.» أي إنهم يأتون ويسألون عنك: «من هذا الفتى؟ ولماذا يأتي إلى المسجد؟ وماذا يعرف؟» لذلك قال لي: «لا تصلِّ في المسجد.» ومنذ تلك اللحظة توقّفت عن الصلاة مع الجماعة

المُحاوِر: طبعًا هذه ليست جرائم قانونية، بل جرائم سياسية.

أ.ت.: في الآونة الأخيرة، كانت المخافر وفروع الأمن، تقوم بتسجيل كل من يحرص على صلاة الفجر أو على الصلوات الخمسة بانتظام بشكل كامل، وتضعهم تحت المراقبة الكاملة: أين يجتمعون، مع من يلتقون، يجمعون جميع التفاصيل. أي ان الوضع كان هكذا في كل مكان بسوريا. فجميع الاماكن في البلاد كانت تعاني من الشئ ذاته.

المُحاوِر: دعونا نستمر بموضوع الاستجواب.

أ.ت.: مر الوقت وكاد الاستجواب أن ينتهي، لكنهم عادوا يضغطون عليّ قائلين: «هل حملت سلاحًا؟ هل قتلت أحدًا؟» فكنت أجيب: «لا.» وفي النهاية قلت: «لو كنت أستطيع التحمل لما كنت سأعترف بأيٍّ من هذا. لكني لم أستطع التحمل، اكتب ما تشاء، أكتب أنني حملت السلاح، ولكن في الحقيقة لم أحمل السلاح، لكني لم اعد استحمل المزيد من الضرب.» بعد أن ضربوني قلت «نعم، حملتُ السلاح» مع

أنّي لم أحمل سلاحًا. في تلك اللحظة لم يُسجّل ضابط التحقيق ذلك بأنني «حملت سلاحًا». استدعوا أحد الحراس وأخذني إلى المغاسل. أمرني أن أخلع قميصي، وقال: «اجلس، لا تتحرّك.» كان في يده شيء ظننته هراوة كهربائية أو شئ من هذا القبيل، فإذا به ماكينة حلاقة، وبه قام بحلق رأسي.

أخذني إلى زنزانة انفرادية. كانت مساحتها لا تتجاوز (٥) أمتار مربعة، وربما (٥) أو (٦) أمتار مربعة... طولها حوالي (٢,٧٥) متر، وعرضها (١,٧٥) متر... كنا سبعة أشخاص هناك. كان المكان تحت الأرض. ولم يكن يتخلل الزنزانة أي ضوء، سوى بصيص خافت يأتي من فتحة تهوية صغيرة في الممر. وكان هناك منفذ هوائي نحو الخارج، كأنه مروحة شفط (توربين) تدفع الهواء. وفي أيام الشتاء الباردة كانوا يتركون نظام التهوية يعمل طوال الليل عمداً حتى تبرد أجسادنا تمامًا. لم يكن لدينا أي وسيلة نحتمي بها. كانت هناك بطانية رقيقة فقط، لكنها لم تكن تكفي لتمنع برودة الأرض. وكانت هناك بطانية أخرى، وكنا مضطرين نحن السبعة إلى تقاسمها. فكنا نستلقي متلاصقين فوق بعضنا البعض تقريبًا. على سبيل المثال، أحدنا كان ينام على جانبه ويثني ساقيه، والآخر يضع رأسه عند قدميه. كنا ننام جميعًا متلاصقين إلى درجة أن النوم نفسه كان صعبًا، فلم يكن هناك مكان لنلتفت أو نتحرك. حتى عندما يتخدّر اي عضو في جسمنا، لم نكن قادرين على الحركة إطلاقًا.

في الوقت نفسه كنا نعاني أيضًا من أمراض جلدية داخل الزنزانة التي كان ينتشر فيها القمل والحشرات، والصراصير أيضًا. كانت الزنزانة مكانًا قذرًا إلى درجة لا تُحتمل. وعندما نستيقظ في ساعات الليل، لم نكن نستطيع حتى التحرك من شدّة الازدحام. فعلى سبيل المثال، حتى لو شعرتُ بحكّة بسبب القمل والأمراض الجلدية، لم أكن أستطيع أن أحكّ

بقينا في الزنزانة الانفرادية حوالي (١٦) يومًا. امتلأ جسدي كلّه ببقع حمراء، كالحساسية. وفي النهاية جاء أحد الموظفين في السجن. لقد خاطرت بكل شيء وقلت له: «حسنًا، إما أن أتحمّل الضرب من جديد أو أغتسل. أجسادنا على هذا الحال، والأمراض تعود من جديد.» في ذلك اليوم رقّ قلبهم قليلًا، فجهّزوا لنا الحمّام. سمحوا لنا بالاغتسال لمدة عشر دقائق فقط ثم العودة. لم تكن كمية المياه الساخن كافية. فعلى سبيل المثال، استطعت أن أغسل رأسي فقط بالماء الساخن، وبقية جسدي اضطررت الى غسله بالماء البارد. ومع ذلك، على الأقل تمكّنا من تنظيف أنفسنا قليلًا

أعادونا إلى الزنزانة من جديد. في كلّ يوم أو كلّ يومين، كانوا يأخذون من بيننا بعض الأشخاص ويخرجونهم خارج الزنزانة. كان هناك (٣) أو (٤) أشخاص في سني تقريبًا، أي قُصَّر (١٦-١٧ سنة). وكان من بيننا أيضًا متزوجين وأشخاص أكبر سنًّا. اضافة الى انهم أحضروا ذات يوم رجلًا في الخمسين من عمره يعاني من إعاقة في المشي. ووجّهوا إليه أيضًا تهمة «الإرهاب». كان الرجل يملك دكّان بقالة صغيرًا، وفي الوقت نفسه ينظّف المسجد ويؤذّن للصلاة. ولم يكن له أيّ علاقة بشيء آخر. كانت حالته الصحية سيئة للغاية لدرجة أنّه لم يكن يستطيع حتى رفع عصاه، فكيف له أن يستخدم السلاح! ومع ذلك انتزعوا منه اعترافًا تحت التعذيب. وحتى بعد ذلك لم يشفقوا عليه أبدًا. في كلّ يوم أو كلّ يومين، كانوا يأخذون بعض المعتقلين من الزنزانة ويجلبون

آخرين بدلًا منهم. فمثلًا، بعد صلاة الفجر عندما تصل حافلة نقل المعتقلين كنّا نفهم أنّ هؤلاء أشخاص سيُنقلون إلى الفروع الأمنية الاخرى في دمشق. ومن ثم على الأرجح سيُرسلون إلى سجن صيدنايا. فمن المعروف ان من يذهب إلى هناك أمره متروك لـ «الله»، فذلك يعني ان الموت محتم. أمّا إذا وصلت حافلة النقل بعد الظهر، فكانوا يُنقلون إلى السجن المركزي في حمص، أو إلى المحكمة في حمص، أو إلى السجن العسكري في حمص (البالونة). وكان ذلك أيضًا سجنًا سيئًا تُمارس فيه شتى انواع التعذيب والانتهاكات. وبعد اتمام (٢١) يومًا في فرع الأمن السياسي، كانوا يُحوّلون المعتقل إمّا إلى فروع دمشق أو إلى المحكمة العسكرية أو إلى السجن العسكري في حمص. وبعد اتمام (٢١) يومًا، استيقظت وقت صلاة الفجر. كان الوضوء ممنوعًا عادةً. كنّا ندخل إلى الحمّام ونخرج في ثوانٍ، فإذا رأوا اي بلل على أيدينا أو وجوهنا، فانه يعني أننا عرّضنا أنفسنا للضرب. وعليه فكنا نتيمم بحجر ونصلّي في الزنزانة الانفرادية

أدّينا صلاة الفجر، ثم جلسنا ننتظر. كانوا (عناصر الأمن) يشتمون ويسيئون الى النبي محمد (ص) والقرآن. كانوا يكفرون بالله... وكان ذلك شائعًا جدًا بين الأجهزة الأمنية. إذا قلتَ: «لوجه الله...» يردّون: "الله؟ هنا لا يوجد إلا بشّار!» وإذا قلتَ: «بحق محمد (ص)...» يقولون: «محمد (ص)؟ لقد انصرف... بشّار منحه اجازة.» كانوا يتلفّظون بكلمات تصل إلى الكفر والسخرية. ومعظم الإهانات كانت حول الدين، الشرف، والقيم المقدّسة. الإنسان يُصدم عندما يسمعهم، كانوا يسبّون لأتفه الأسباب. كما كانوا يجبروننا على السبّ أيضًا. وطبعًا، إذا صدر أدنى صوت من الزنزانة الانفرادية أو ضبطوا أحدًا يصلّي، لم يكونوا يرحمونه. كان أحدنا يصلّي، والآخر يراقب الخارج (من الفتحة الصغيرة). مثلًا، إذا قال أحدهم «حان وقت الصلاة...» كانوا يمنعونه فورًا. مرّت بالتمام والكمال (٢١) يومًا. بعد صلاة الفجر جلست أدعو، وقلت: «تمنين من الله الخروج من السجن.» كان معي أشخاص اعتُقلوا من قبل ثم أُعيدوا مجددًا. لقد رحلوا. اخذت قسطاً من الراحة التي استغرقت ساعتين، ثم نمت ساعتين أخريين. وعندما استيقظت كان وقت الظهر قد حلّ، وأذّن المؤذّن. صلّينا وانتظرنا. بعدها بدأوا يقرأون الاسماء. وضعت أذني على الفتحة الصغيرة. وسمعت من بعيد، من آخر الممر، سمعت أنهم يقراون اسمي. أخذوني إلى المكان الذي فيه معتقلو الزنزانة الثالثة. أخرجونا، وقيّدوا أيدينا من الخلف بأصفاد بلاستيكية. أخرجوا الرجل المعاق أيضًا من نفس الزنزانة، وكانوا سينقلونه معنا. ولأنه لم يكن يستطيع المشي، حملناه نحن على الدرج. ثم وضعونا في الحافلات. في الحافلة، كان رفع الرأس ممنوعًا. كان عليك أن تُبقي نظرك نحو الأرض، نحو قدميك. وطوال الطريق لم أجرؤ حتى على النظر إلى النافذة التي بجانبي. لم أكن أرى إلى أين نذهب. كان هناك بعض الجنود المكلّفين بنا، يضربوننا بالعصيّ أو بالأسلاك. وقطعنا نحو نصف ساعة في الطريق، وأخيرًا وصلنا إلى السجن العسكري في حمص. نقلونا إلى سجن البالونة العسكري في حمص. هناك خضعنا مجددًا للتحقيق. وكان هناك مكان يسمّونه «اللجنة الرباعية»: المخابرات الجوية، أمن الدولة العسكري، الفرع السياسي... كانت هذه اللجنة هي التي تصادق على الإفادات.

عندما دخلنا السجن لاول مرة، اعادوا تفتيشنا مرة أخرى. جعلونا جميعًا نتعرّى، وطلبوا منا أن نستلقي على الأرض على بطوننا وأن نرفع أقدامنا. وكان جميع ضباط الشرطة العسكرية هناك يحملون أسلاكًا سميكة في أيديهم، وبدأوا يضربوننا. وعندما رأيت كيف كانوا يضربون الواقفين أمامي، حاولت أن أبقى في نهاية الصف، تراجعت قليلًا، لكن في النهاية بدأوا يضربونني انا أيضًا؛ تلقيت بين (١٢) و(١٥) ضربة بالكابلات على قدميّ. كان الضباط يتفاخرون وكأنهم في منافسة، يقول أحدهم للآخر: «أعطني كابلك، دعني أرى ان كان يؤلم مثل كابلي.» بعد انتهاء الضرب قالوا لنا: «ستصعدون إلى الطابق الثالث.» أمرونا أن نصعد الى الطابق الثالث، لقد طلبوا منا صعود الدرج ركضًا في صفّ واحد. كانت أيدينا مقيّدة، ومع ذلك كان علينا أن نركض. وصلنا إلى زاوية في الممرّ في الطابق العلوي؛ هناك كان يقف جنديان من الشرطة العسكرية وبأيديهم آلات حلاقة. كانوا يحلقون بالقوة حتى لمن شعره قصير، وبطريقة مهينة جدًا. كنت أعضّ سروالي من شدّة الألم. في تلك اللحظة نظرت إلى نهاية الممرّ، فرأيت امرأة معصوبة العينين، خرجت لتوّها من التعذيب، كانت في زاوية الممرّ ويداها مقيّدتان خلف ظهرها... كانوا يسألونني: «ما تهمتك؟» كنت أخاف أن أقول الانتماء إلى مجموعة مسلّحة أو الإرهاب، فكنت أقول: «تشابه في الأسماء.» لأنني إن قلت «متّهم بالإرهاب» سيعذّبونني مجددًا. أدخلونا إلى الجناح الأول، في نهاية الممرّ. كان في الجناح عدد كبير من الناس، لدرجة أنه لم يكن هناك مكان للاستلقاء. كنّا ننام مائلين على الجنب فقط. عندما وصلت في الليل لم أجد مكانًا فارغًا، ففتحت لنفسي مكانًا صغيرًا أمام باب الحمّام.

وعندما استيقظتُ في صباح اليوم التالي، رأيتُ الصديق الذي أُعتقل معي نفس اليوم. كان معي في نفس الزنزانة. ابتسم ولوّح لي. كانوا قد حلقوا رأسه، وكانت صحته متدهورة، الا اننا استطعنا التعرف على بعض. سألني: «لماذا تنام قرب دورة المياه ؟ لماذا تستلقي عند الباب؟» قلتُ: «لم أجد الليلة الماضية مقعدًا شاغرًا غير هذا.» قال هو وأصدقاؤه: «حسنًا، سنُفسِح لك مكانًا، ويمكنك الانضمام إلينا.» سألته: «ما الوضع هنا؟ هل يوجد تعذيب؟» قال: «هناك لجنة تحقيق. عليكَ إعادة اقوالك السابقة (الاعترافات التي ادليت بها في الفرع) حرفيًا. وإلا فان اضافة كلمةً أو أنقاص احداها، يعني التعرض للتعذيب من جديد.» علاوةً على ذلك، لا يُستدعى الشخص للاستجواب إلا بعد ٤٠ يومًا. وكانت المدة التي قضيتها الى ذلك الحين في هذه الزنزانة (٢٢ أو ٢٣) يومًا. وبعد يومين، صاح الجندي:)أ.ت!((اسم والدي). نهضتُ وفكرتُ: «لعلّهم أحضروا والدي... توجهت نحو الباب لأرى، لكنّ مدير الزنزانة قال: «ممنوع!.» جاء أحدُ أفراد فريق التحقيق ونادى)أ.ت!(لم أتوقع أن أُقتاد إلى الاستجواب بهذه السرعة. قالوا لي: «لا تخف، فقط كرّر اعترافاتك (السابقة) التي ادليت بها في الفرع كما هي، لن تتعرض للتعذيب.» عصبوا عينيّ، ثم قال الجنديّ لمسؤول الجناح: «عصب عينيه، حتى لا يرى الجنود.» وحينها قال لي مسؤول الجناح: «اقرأ القرآن،

واسأل الله الصبر. واصبر كما صبرت على التعذيب الذي تعرضت له في الفرع.» اقتادوني إلى غرفة الاستجواب، وكانت غرفة الاستجواب ملاصقةً للاجنحة. اذ تقع بعد الجناح الأول... الثاني... الثالث، ثم غرفة الاستجواب. كان هناك أربعة محققين بالداخل، كلّ منهم من فرع مختلف. بدأوا بالاستجواب. قال لي أحد المحققين: «أعرف كل شيء. فالافضل لك ان تعترف، والا فلن تخرج من هنا إلا جثة هامدة. وانه جيد أنك اعترفت من قبل»، ... اعترفت بجميع التهم المنسوبة الي، كما فعلت في السابق. لكن كان هناك محقق آخر؛ يستجوب معتقل لم يعترف لا في الفرع ولا هنا

قال لي المعتقل: «أنا لم أفعل شيئًا.» فقلت له: «أنا أيضًا لم أفعل شيئًا، لكنني اضطررتُ إلى الاعتراف فقط لأنني تعرضت للضرب في الفرع...»

تدخل محقق آخر وقال للآخر: «قل له إنه إرهابي، انظر هل سيعترف؟ أخوه إرهابي، عائلته إرهابية، وأخوه معتقل أصلًا. لماذا لا تجعله يعترف؟» فقال الآخر: «اجعله يعترف بطريقة معقولة، لكن بالقوة.» الشخص الذي كانوا يعذبونه كان في عمر ما بين (١٧) -(٢٠) سنة. المحقق الثاني جنّ جنونه. ترك ذلك المعتقل (الذي عمره بين ١٧ و ٢٠ سنة) وبدأ هذه المرة يركلني على رأسي. وفي النهاية جاء محقق آخر وقال لي: «سآخذك إلى مكان آخر.» ثم (المحقق الجديد) التفت إليّ وواصل استجوابي. وطوال الساعات الثلاث (وأنا جالس) كانوا يقفون ضاغطين على قدمي، وكان تحت قدمي أرض باردة كالجليد. قلت له: «أريد أن أغير وضعي في الجلوس، قدمي تنملت ولم أعد أشعر بها.» فقال لي: «حسنًا، لا مشكلة.» لكن شخصًا آخر جاء وصاح: «توقف! لا تتحرك، لا تغيّر وضعك.» ثم جاء شخص آخر وضربني وقال: «ألا تلاحظ أن المعتقل الذي بين يده (المحقق) ما زال لا يعترف؟» إنهم يرون ذلك إهانة لهم، إذ يعتبرون أنه إذا لم يعترف المعتقل الذي بيد المحقق، فإن المحقق «يفقد سمعته.» (المعتقل الآخر) قال لي: «إياك أن تتوقف، استمر...» أي أنه سواء اعترفت أم لم أعترف، فإن (التعذيب) سيستمر

المحاور: حتى اللحظة لم يكن هناك أي تواصل مع محامٍ أو امكانية الوصول الى أي إجراء قانوني، أليس كذلك؟

أ.ت.: لا، كانت الأمور تُدار فقط عن طريق المحسوبية والمعارف. كانت عائلتي تعرف أنني معتقل، لكنها لم تكن تعلم أين أنا

المحاور: كيف تعمل الوساطة؟ هل إذا دفع أحدهم مالًا؟ رشوة؟ أم أن ضباط فروع الأمن يتدخلون؟

أ.ت.: كانت طريقة فروع الأمن كالتالي: «إذا علموا أن شخصًا لم يرتكب جريمة، فإنهم مع ذلك يعتقلونه. الهدف كان الحصول على المال من عائلته. يرسلون شخصًا ليُخبر العائلة أن ابنهم في

الفرع الأمني الفلاني وأنهم سمعوا عنه أخبارًا، ثم يطلبون منهم المال مقابل إيصال هذه المعلومة. كان هذا نوعًا من آلية الرشوة. إذا وُجدت أدلة قاطعة ضد معتقل، مثل حيازة السلاح أو تنفيذ عملية قتل، فإن مدير الفرع الأمني لا يملك صلاحية إطلاق سراحه. أما إذا كان بريئًا، فكانوا يستخدمونه لتحقيق مكاسب مادية. وبالطبع لم يكونوا يفرجون عنه مباشرة، بل يطيلون العملية قدر الإمكان لابتزاز أكبر قدر من المال من عائلته. وبعد انتهاء التحقيق وتوقيعه على أوراق تفيد بأنه اعترف بجميع التهم، كان يُؤمر الجندي قائلين : «أخرِجه إلى الخارج.»

وإذا عدنا إلى التعذيب. بعد أن أخرجوني من الاستجواب سألوني «هل ننقلك إلى الزنزانة ؟» فقال المسؤول هناك «اذهبوا وعلّقوه.» كان هذا أسلوب تعذيب يُسمى «الشبح.» ينفّذ هذا الأسلوب بربط يدي الشخص وتعليقه في الهواء مع السماح فقط لأطراف أصابع قدميه بلمس الأرض

كانت طريقة «الشبح» التي تعرّضتُ لها مختلفة قليلًا. علّقوني عند باب الزنزانة وعذّبوني هناك. كان باب الزنزانة من الحديد، وكنتُ مضطرًا للإمساك به من الأعلى بيديّ، بينما كانت ركبتاي تستندان إلى القضبان السفلية. بقيتُ في هذه الوضعية نحو نصف ساعة. كان هذا الأسلوب أصعب بكثير من طريقة الربط التقليدية، لأن الحبل عندما يكون مربوطًا هو الذي يمسكك، أما هنا فكان عليّ أن أظلّ معلّقًا بقوة مستخدماً عضلاتي فقط. مع مرور الوقت بدأت يدَيّ تنزلقان، وفي النهاية سقطت على الأرض. عندما سقطت، جاء الجندي وبدأ يركلني وأمرني بأن أُعلّق نفسي من جديد. أي إنّ سقوطي نفسه كان سببًا إضافيًا للتعذيب

بعد حوالي نصف ساعة جاء أحد عناصر التحقيق، وقال إن سيارته تعطلت. فتح باب الزنازين المجاورة وسأل المعتقلين إن كان بينهم من يفهم في تصليح السيارات. فأجابه أحد السجناء: «أنا أفهم.» فبدأ المحقق يسأله عن أمور تتعلق بالسيارة. في تلك اللحظة انتظرتُ على أمل أن يلاحظني، لعلّه ينتبه إليّ ويُنقذني من التعذيب. التفت نحوي وسألني: "منذ متى وأنت هنا؟» فقلت: «لا أعلم، منذ وقت طويل.» فقال: «أنزلوه.» تفاجأ الجندي الواقف بجانبه، لكن بما أن المحقق أعطى الأمر، أنزلوني. غير أن الجندي نفسه عاد بعد فترة قصيرة وبدأ يضربني من جديد. سألني: «من أنزلك؟» قلت: «المحقق.» فقال بغضب: «وكيف تعرف المحقق؟» أجبته: «عرفت صوته لأنه كان هنا قبل قليل ويتحدث عن السيارة.» فقال الجندي: «حسنًا، إذًا لنأخذه من جديد إلى التحقيق ونجعله يوقّع.» كان المعتقل بعد توقيعه على جميع أقواله، يُؤخذ إلى ما تُسمى «زنزانة القمع»، وهي زنزانة خاصة يُحدَّد فيها ما إذا كان السجين سيُحال إلى المحكمة أم إلى مكان آخر. وهناك سنحت لي الفرصة للتحدث مع بقية السجناء، فسألنا بعضنا البعض عمّا مررنا به وما الذي اعترفنا به. وفي اليوم التالي بدأ التحقيق من جديد، بنفس الأسئلة ونفس الأساليب... استمر التعذيب الجسدي والنفسي معًا. وأثناء تعذيبي كنت أسمع أيضًا الأصوات التحقيق القادمة من الزنزانات المجاورة،

ممـا كان يضيـف ضغطًـا نفسيًا مضاعفًـا. كان التحقيـق يُعـاد مـرارًا وتكـرارًا. وعندمـا انتهـى التحقيـق، أخرجونـي إلـى الخـارج، وانتظـرت حوالـي نصـف سـاعة. ثـم جـاء جنـدي وسـألني: «مـاذا تفعـل هنـا؟» فقلـت: «المحقـق أخرجنـي.» فذهـب الجنـدي وسـأل المحقـق، فقـال: «حسـنًا، اجعلـوه يوقّـع.» ثـم أعادونـي مـرة أخـرى إلـى القسـم الضاغـط

المحاور: متى أُطلِق سراحك؟

أ.ت.: أفـرج عنـي فـي ١٢ كانـون الثانـي/ ينايـر ٢٠١٤. اذ اسـتمرّ اعتقالـي حوالـي (٤٥) يومًـا. كانـت مـدة الاعتقـال تتغيّـر عـادةً بحسـب فتـرة التعذيـب. مـرّت آخـر عشـرة أيـام بالنسـبة لـي بشـكلٍ أفضـل نسـبيًا، لأننـي لـم أتعـرض فيهـا للتعذيـب بعـد ذلـك. فـي النهايـة نقلونـا إلـى سـجن «عـدرا» فـي دمشـق. القاضـي العسـكري فـي حمـص رفـض قبولنـا، فأُحيلنـا إلـى محكمـة الإرهـاب فـي دمشـق. كان ذلـك سـجنًا مدنيًـا، لا يوجـد فيـه تعذيـب، وكانـت هنـاك إمكانيـة للطعـام والنظافـة. مكثـت هنـاك أربعـة أيـام. ثـم أخذونـي إلـى قصـر العـدل فـي دمشـق ومثلـت أمـام القاضـي. ولأول مـرة امتثلـت أمـام القاضـي، اي بعـد مـرور (٤٢) يومًـا، لأن محكمـة حمـص كانـت قـد رفضـت قضيتـي. وفـي مسـاء اليـوم التالـي، رأيـت الذيـن خرجـوا معنـا إلـى المحكمـة يدفعـون الرشـوة لافـراد لشـرطة ليتحدثـوا مـع عائلاتهـم. فقلـت إننـي لـم أسـتطع التواصـل مـع عائلتـي، ومقابـل رشـوة تمكنـت مـن الاتصـال بوالـدي. أخبرتـه أننـي فـي دمشـق، وأننـي قـد أخـرج خلال يومين، لكننـا بحاجـة إلـى محـامٍ ومـال لتحقيـق ذلـك

المحاور: وهل كان هناك أحد من عائلتك معتقلًا مثلك؟

أ.ت.: نعـم، أخـي الأكبـر اعتُقـل فـي ١٣ كانـون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٢. انتظرنـا خروجـه إلـى أن أُفـرج عـن السـجناء فـي سـجن صيدنايـا، لكننـا لـم نعثـر علـى أي أثـر لـه. لاحقًـا، عندمـا بدأنـا نبحـث عـن الذيـن ماتـوا فـي السـجون المدنيـة فـي دمشـق، علمنـا أنـه أُعـدم بعـد اعتقالـه بسـنتين ونصـف تقريبًـا. كانـت التهمـة الموجّهـة إليـه هـي حيـازة السـلاح والمشـاركة فـي الاحتجاجـات. أُعـدم فـي ٢٢ آب/ أغسـطس ٢٠١٤، لكننـا لـم نعـرف بهـذه المعلومـة إلا فـي ٨ كانـون الأول/ ديسـمبر ٢٠٢٤.

المحاور: وهل كان هناك حكم قضائي بحقك؟

أ.ت.: صـدر حكـم الإعـدام عـن المحكمـة الميدانيـة العسـكرية. لا يسـتطيع أي محـامٍ أو قـاضٍ الوصـول إلـى هـذه المحاكـم. كمـا ان النظـام كان مغلقـاً تمامًـا مـن الناحيـة القانونيـة. اذ تتكـوّن المحكمـة الميدانيـة مـن ثلاثـة أشـخاص: مديـر السـجن، وقـاضٍ عسـكري، وضابـط اسـتخبارات أو مسـؤول مـن أحـد فـروع الأمـن

وعند صدور حكم الإعدام، كانت الإجراءات بسيطة جدًا: يُستدعى السجين، يُسأل عن اسمه، ثم تُوجَّه إليه التهمة، ثم يُسأل: «هل هذا صحيح؟» فيجيب بـ»نعم» أو «لا.» هذا كل ما في الأمر. تُطرح فقط هذه الأسئلة الثلاثة، ثم يُجبر السجين على توقيع وثيقة تتضمن حكم الإعدام. هكذا كانت آلية المحكمة الميدانية. لم يكن هناك مفقودون في ذلك المكان، لأن أحدًا لم يختفي في السر، بل كان الجميع يُنفَّذ فيهم الحكم مباشرة

المحاور: نشكرك جزيل الشكر على هذه المعلومات. نأمل أن تُستخدم هذه الشهادات كأدلة في المحاكم، وأن تكون جزءًا من تقرير يُعرّف العالم بما حدث. الناس كانوا يعلمون بوقوع مثل هذه الأمور، لكنهم لم يكونوا يعرفون تفاصيلها. حتى خلال الثورة، لم يكن أحد يدرك أن التعذيب كان بهذا القدر من التنظيم والتفصيل والمنهج. لذا نشكرك مرة أخرى

أ.ت.: اشكركم لاتاحتكم لي هذه الفرصة. آمل أن لا تُنسى هذه الأحداث، وأن يتحقق العدل يومًا ما.

محضر رقم: ٦

التاريخ: ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥

المكان: رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا (ADMSP)

المحاور: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُقابَل: ق.ت.، يبلغ من العمر ٣٧ عامًا، مواطن سوري، فنّي كهرباء، موظّف حكومي في سوريا

الأسئلة:

المحاور: هل سبق أن اعتُقلت في سوريا؟

ق.ت.: نعم، بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٢.

المحاور: أين كنت تعمل في سوريا؟

ق.ت.: كنت أعمل في دائرة حكومية.

المحاور: أين تم اعتقالك؟

ق.ت.: تم اعتقالي في محافظة حمص. أقتادوني من الشركة، من داخل المؤسسة. كنت هناك في مهمة رسمية، وقد جئت من منطقة تدمر. وحينها كنت في ريف حمص. كان لدي عمل في شركة عامة بحمص، وكنت مشغولًا بإنجاز بعض المعاملات. أتابع بعض الأوراق. قالوا لي: «يجب أن تحصل على توقيع من مكتب الأمن السياسي، قلت، لا بأس، خذ الوثيقة واذهب ليوقّعوها.» ذهبت إلى هناك لأحصل على التوقيع. دخلت المكتب وقلت لأحدهم: «أريد فقط أن أوقّع هذه الورقة،» فقال لي: «انتظر قليلًا.» ثم أغلق الباب وغادر. بعد فترة قصيرة جاء أربعة عناصر، عصّبوا عينيّ، وقيّدوا يديّ، وأخذوني إلى الفرع، فرع الأمن السياسي. كانت التهمة المشاركة في المظاهرات، والإساءة إلى رئيس الجمهورية، وأمورًا من هذا القبيل. كلّها كانت تتعلق بالحركة الثورية في سوريا. تلك كانت التهمة

أخذوني إلى فرع الأمن السياسي، وبقيت هناك حوالي ساعة. طرحوا عليّ أسئلة تتعلق بهذه التهمة، من دون وجود أي قرار قضائي أو أي وثيقة رسمية. كان الأمر تعسفيًا بالكامل. خلال تلك الساعة أخذوا بياناتي الشخصية وأقوالي، ثم أنزلوني إلى الطابق السفلي للتحقيق

أولًا ، جرّدوني من ملابسي بالكامل، وتركُوني عاريًا تمامًا. فتّشوا ثيابي وبدؤوا بضربي مباشرة. شتموني، وأهانوني أنا وعائلتي، بل وصل بهم الأمر إلى شتم «الله»، وأطلقوا التهديدات. استمر ذلك نحو ساعتين. بعد ذلك رموني في زنزانة انفرادية

الزنزانة الانفرادية التي أقصدها كانت بالقرب من الحمّام، لا تتجاوز مترًا ونصف المتر. كنا فيها سبعة أو ثمانية أشخاص. كانت ضيّقة إلى درجة أننا لم نكن نستطيع النوم؛ كنا نجلس ملتصقين ببعضنا. أذكر أنه لم يكن هناك ماء. أما الطعام فكان شبه معدوم، أحيانًا حبتا زيتون، وأحيانًا اخرى كمية صغيرة جدًا من المربّى. أي أنه لم يكن هناك طعام حقيقي على الإطلاق

كنا نُؤخَذ إلى التحقيق كل يوم أو كل ليلة تقريبًا. كيف كنا نعرف أن الليل قد حلّ؟ من خلال توقف أصوات الأبواق وحركة الناس في الخارج، وسكون المكان، عندها كنا ندرك أن الليل قد حل. كانوا يأخذوننا إلى التحقيق في الليل. كانوا يعذبوننا وعيوننا معصوبة؛ وينهالون علينا بالضرب، وبالصعق الكهربائي، وبالاعتداء على كل مكان في جسدنا، وبالشتائم والإهانات... ثم كانوا يدخلوننا إلى غرفة التحقيق ويسألون أسئلة مثل: «من وجّهك؟ من أعطاك التعليمات؟» استمرّ هذا الوضع في فرع الأمن السياسي، وبقيت هناك مدة شهر ونصف الشهر

بعد ذلك أقتادوني إلى فرع أمن الدولة. عندما كانوا ينقلونني من الأمن السياسي إلى أمن الدولة سلّموني أمتعتي، فظننت أنه قد يفرج عني. لقد أعطوني كيس يحتوي على أشيائي وبعض أغراضي. كان معي في ذلك الوقت مال، حوالي ألف دولار تقريبًا، إضافة إلى نحو خمسين ألف ليرة سورية. لكن عندما أعادوا إليّ الأمانة، لم يكن داخلها الا القليل من تلك المبالغ قد لا تصل إلى ألف ليرة سورية، وقالوا: «هذه هي أمانتك.» وعندما سألت: «وأين الباقي؟» تجاهلوني وقالوا: «هذا كل شئ .» كنت قد خرجت لقضاء بعض اعمالي في حمص، ومرّ شهر ونصف الشهر وأنا مفقود، ولم تكن عائلتي تعلم عني شيئًا

المحاور: إذن، لم يُبلغ أحدٌ عائلتك، أليس كذلك؟

ق.ت.: لا، لم يُبلَّغ لا العائلة ولا أي شخص آخر. بعد ذلك وضعوني في سيارة. كنت أركب وعيناي مفتوحتان. كان هناك شخص يجلس بجانب السائق، فقلت له: «لماذا تحتجزونني بهذه الطريقة؟ لقد مضى أكثر من شهر، وعائلتي لا تعرف عني شيئًا.» فقال لي: «والله عندك ملف، ويقولون إنك إرهابي.» وأضاف: «إذا أردت، أدفع ...وأنا سأخرجك.» فقلت له: «سأعطيك ما تشاء، فقط خلّصني.» كل ما عانيته من تعذيب كان كافيًا وزيادة. فقال لي: «في الحقيقة لا يُسمح لي أن أقول هذا، نحن الآن في طريقنا إلى أمن الدولة. عندما كنت في الأمن السياسي، كنت في نعيم مقارنة

بما يحدث في أمن الدولة. سأحاول أن أخلّصك إذا دفعت مبلغ من المال.» فقلت له: «حسنًا، سأدفع، فقط أريد أن أنجو.»

ثم وصلنا إلى أمن الدولة. وعصبوا عينيّ مرة أخرى، وقيدوا يديّ، واقتادوني إلى الداخل. وكما هو الحال في كل مرة أول ما يقومون به هو تجريدنا من ملابسنا، ويأمروننا بأن نستدير نحو الحائط، ونرفع ساقنا وذراعينا. كانت مواقف مهينة للغاية. كان الموظفون يصرخون، وأحيانًا يقترب أحدهم مني ويهددني قائلًا: «هنا ستشتاق حتى لما تعرضت له من قبل.» ويقولون: «الآن سترى الظلم الحقيقي.» فقلت: «الله يعيننا»

وهناك أيضًا أخذوا بياناتي الشخصية من جديد، ثم انتقلوا مباشرة إلى أسلوب التعليق المعروف باسم «الشبح.» كنتُ قد عُلقت على طريقة «الشبح».. واقفًا على أطراف أصابعي ..عاريًا تمامًا ومعصوب العينين... كان تعليقي بهذا الشكل. ولم يكن يُسمح لي بالذهاب إلى الحمّام إلا مرتين في اليوم فقط، في الصباح الباكر، وفي الساعات الاخيرة من مساء ذلك اليوم. وعندما كنت أدخل الحمّام، كان يقف عند الباب أحد الحراس يراقبني. وما إن أخطو إلى الداخل حتى تبدأ الشتائم والإهانات، وكانوا يأمروننني أن أُنهي حاجتي بسرعة وأخرج فورًا

كانوا يعطونني وجبة طعام واحدة فقط في اليوم، وكانت تلك الوجبة قليلة جدًا لا تكفي حتى طفلًا صغيرًا. فعلى سبيل المثال، قليل من البرغل وفوقه حبتا حمص فقط... كانت كمية لا تشبع طفلًا في الثانية من عمره. وهكذا مرّ أكثر من عشرة أيام وأنا معلّق دون أي تحقيق... فقط أنتظر دون استجواب. وكلما كان الحرّاس يمرورون في الممر، يضربونني بما في أيديهم — عصًا أو سوطًا – لا يهم. كنا معلّقين في ممر ضيّق جدًا، ربما طوله مئة متر فقط، وكان هناك عدد كبير من الناس معلّقين مثلي

وبعد ذلك أقتادوني إلى التحقيق. وكان التحقيق بنفس الطريقة: يسألونني باستمرار، «من شارك معكم في المظاهرات؟ من وجّهكم؟ من حرّضكم؟» ثم يعيدونني إلى التعليق (بطريقة الشبح) بعد كل جلسة. وفي النهاية، عندما تعبوا من استجوابي، وضعوني في زنزانة جماعية. كانت تلك الزنزانة بمساحة نحو أربعة في أربعة أمتار، وكان فيها أكثر من سبعين شخصًا. تخيّل، أربعة في أربعة أمتار، وأكثر من سبعين شخصًا... كان الوضع هناك لا يختلف عن سابقاته أيضًا. كان كل يوم تقريبًا، يدخل مجموعة من الشبيحة مكوّنة من سبعة أو ثمانية أشخاص، يحملون عصيًا غليظة، وأحيانًا قضبانًا حديدية، فيضربوننا ثم ينصرفون، وكأنهم خرجوا في نزهة للتسلية. وهكذا استمر الأمر

وبقيتُ نحو (٣) أشهر تحت هذه الظروف. وفي نهاية الأشهر الثلاثة نُقِلنا إلى ما يُسمى «اللجنة الرباعية»؛ وهي لجنة أمن تقع في محافظة حمص. كانت تتألف من أربعة جهات: المخابرات العسكرية، والمخابرات الجوية، والأمن السياسي، وأمن الدولة. عندما كنا نتحدث في أمن الدولة بيننا كنا نقول: «نأمل أن ينقلونا إلى دمشق أو سجن صيدنايا، فقط لا تُرسِلونا إلى اللجنة الرباعية.» لأن اسمها «اللجنة الرباعية» ويُقال إن من يُرسَل إليها يذهب إلى الجحيم

بعد ذلك، وفي أحد الأيام وضعونا في الحافلات. وكنا حوالي مئةٍ وخمسين شخصًا. وحتى قبل أن نصعد إلى الحافلة، تلقّينا ضربًا يوازي كل ما تعرّضنا له من قبل. تحركت الحافلة حوالي ساعة أو أكثر، وكنا نظن أننا متجهون إلى دمشق. كانت أعيننا معصوبة وأيدينا مكبّلة خلف ظهورنا. وكان الحراس الواقفين فوق رؤوسنا، يواصلون ضربنا بالأسلاك الكهربائية، والعصي الغليظة، والهراوات. لم نكن نعرف بالضبط إلى أين يقتادوننا. ثم توقفت الحافلة وأنزلونا منها. قال بعض الناس: «يبدو أننا وصلنا إلى مكان اللجنة الرباعية.» لكن تبيّن لاحقًا أن المكان هو السجن العسكري المعروف باسم «البالونة.» في سوريا يُعتبر السجن العسكري الاول هو «سجن صيدنايا»، ثم سجن «تدمر»، والثالث هو البالونة. وكان هذا المكان في الوقت ذاته مقرّ اللجنة الأمنية في حمص. وعندما سمع الناس اسم «البالونة» و»اللجنة الرباعية» قالوا: «انه باب الجحيم بعينه ...» وهكذا، فقد الجميع آخر بصيص من الأمل

كان الأمر كذلك بالفعل. اذ ان كل الضرب والتعذيب التي تعرضنا لها سابقًا، بدت بسيطة مقارنةً بما رأيناه هنا، كأن أمًّا توبّخ طفلها بقسوة طفيفة. ومع دخولنا، أُجبرنا على الانتظار، وكانت أيدينا خلف ظهورنا، جاثين على ركبنا، ورؤوسنا منحنية. هذه المرّة لم يعصبوا أعيننا، وكانت الغرفة مليئة بالجنود والموظفين. وقالوا على الفور، «وقّع على هذا» ونحن لا نعلم على ماذا نوقع، كانوا يصرخون فقط «وقّع!»، ومع سؤالهم عن اسمائنا، نادوا علينا قائلين «تعال هنا»، ومع نهوضنا ينهالون علينا بالضرب. وبسبب ممارسات التعذيب السابقة كانت أجسادنا أصلاً مليئة بالكدمات. بقينا هكذا راكعين على ركبنا نحو (٣) ساعات متواصلة. كل من وقف أو تحرّك أو تحدّث إلى زميله كان يُضرب فورًا على رأسه وظهره

ثم أخذوا كل البيانات المتعلقة بنا، وانتهت الإجراءات. وبعد ذلك بدأت هناك موجة جديدة من الضرب؛ كل موظف يدخل كان يلتقط كل ما تقع في يده ويضرب بها. في تلك اللحظة مات ثلاثة أشخاص في ذلك المكان، وكان الثلاثة من زملائنا الذين تعرفنا عليهم في أمن الدولة. كان اثنان منهم شابين وواحد مسنًّا. وعلى الفور اختلقوا الاعذار وقالوا: «توقف قلبه، الرجل كان مريضًا أصلًا.» وقالوا: «لقد كان مريضاً منذ البداية، نحن استلمناه وهو في هذه الحالة.» وبينما كنت لا أزال في الأمن السياسي، أُحضروا رجل في الستينيات من عمره. كان من محافظة حمص، ويعمل في نقل الفواكه والخضروات. كان منهكًا ومتعبًا من الأساس. كنا نحاول أن نرفع معنوياته وندعمه، وندعم بعضنا بعض، لكن الوضع كان يفوق طاقتنا. وفي احدى الليالي أخذوه إلى التحقيق، ثم أعادوه. قبل أن يُأخذ إلى التحقيق كنا قد تحدثنا معه وقال وهو الدموع تنهمر من عينيه قائلًا:

«عائلتي تنتظرني، أولادي ينتظرونني.» وقال إن ابنته كانت تصرّ عليه أن يجلب لها نوعًا خاصًا من الفاكهة، وكانت تقول له: «بابا، أحضر لنا الفاكهة.» وكان يروي ذلك وهو يبكي: «ابنتي الآن تنتظرني، عائلتي تنتظرني، لا أحد معهم، الله وحده يعلم ما حلّ بهم، ليس لهم أحد.» ...ذهب إلى التحقيق ثم أعادوه، وكان في حالة يُرثى لها، رموه داخل الزنزانة كما ترمى قطعة من القماش. لم يكن قادرًا على الكلام ولا على الاستجابة، فقط كان يئنّ بصوت ضعيف. وبعد ساعة أو ساعتين انقطع الأنين. نظرنا إليه فوجدنا قلبه قد توقف ولم يعد يتنفس، لقد فارق الحياة

المحاور: هل فارق الحياة بعد جلسة التحقيق الاولى؟

ق.ت.: نعم، دخل جلسة تحقيق واحدة، وانتهى كل شيء. طرقنا باب الزنزانة وقلنا: «أحدهم فارق الحياة». فجاء عناصر الامن، نظروا إليه نظرة سريعة وبدأوا يضربوننا. بل وضربوا الميت نفسه وشتموه. قالوا: «هذا الرجل كان مريضًا منذ البداية، إرهابي، وقلبه لم يستحمل فانفجر.» سمعنا مثل هذه الكلمات أيضًا عندما كنا في الأمن السياسي، لكن الآن الموضوع هو اللجنة الرباعية، أي «الرباعية.»

ومع اللحظة الاولى من دخولنا الى المكان مباشرة، حتى قبل أن نقتاد إلى التحقيق، مات منا ثلاثة أشخاص. اذ هاجمنا الرجال الذين يحملون الخراطيم، والأسلاك، والعصي، من جديد، فكانوا يضربون بعضنا بالخرطوم، والبعض الاخر بالاسلاك الكهربائية، وبالعصي. وكنا حينها معصوبي الأعين، وعراة تمامًا، وكان الضرب يأتي من كل جهة — على الرأس، أو اليد، أو الظهر، لا أحد يعلم أين ستقع الضربة. كان بعض الناس يموتون، وكنا نخفض رؤوسنا للأمام حتى نتلقى ضربات أقل على الرأس

في النهاية فصلوا القتلى عنا. ثم أخذونا إلى الطوابق العليا، وهناك سجّلوا بياناتنا الشخصية، وبعدها أنزلونا مجددًا إلى الطابق السفلي، إلى زنزانة كبيرة. وكانت تلك الزنزانة مساحتها تقارب مئة متر مربع (عشرة في عشرة أمتار)، لكنها كانت تضم أكثر من أربعمئة شخص. كنا مكدّسين فوق بعضنا، كما تُحشر الحيوانات في الحظيرة. وكان في وسطها دورة مياه واحد، لكن الماء كان ينقطع معظم الاوقات. لقد بقيت هناك نحو خمسة أشهر، وخلال تلك المدة لم أر الماء إطلاقًا. لم يكن علينا سوى ملابس داخلية فقط. البطانيات التي جاؤوا بها كانت ملوثة ببول الآخرين وأوساخهم. وبقيت على هذا الحال لمدة خمسة أشهر

كان هناك أشخاص لم يستطيعوا تحمّل الظروف؛ اذ كانت جُروحهم قد تقيّحت وتمزقت جلودهم وظهورهم، وامتلأت أحشاؤهم بالديدان. كان ظهر الشخص الذي أمامي والذي لا يبعد سوى سنتيمترين، كانت الديدان تخرج من جسده الذي كان وكأن الجروح تتعفّن من شدة الضرب المتواصل. كنا نُستجوب بشكل يومي تقريبًا. استجوبتني المخابرات العسكرية، بينما استجوب الآخرون من قبل المخابرات الجوية، والأمن السياسي، وأمن الدولة. لقد كان المحقّق الذي حقق معي كان من المخابرات العسكرية. قبل كل تحقيق كنا نتعرض لشتى أنواع التعذيب، مثل «الدولاب» (وضع الشخص داخل إطار سيارة وضربه)، و»الساطورية» (الضرب بالسوط أو بالعصا)، و»الشبح»

(تعليق الشخص من معصميه). بعد ذلك كانوا يأخذونني إلى غرفة المحقق. وكان ذلك المحقق يطرح أسئلة غير منطقية على الإطلاق، فعلى سبيل المثال : «أي السيارات فجّرتها؟ أي النساء اغتصبت؟ ما ممتلكات الدولة التي نهبتها؟»، كان ذلك في أواخر عام ٢٠١٢، أي قبل أن تبدأ الاشتباكات المسلحة أصلًا. فكنا نُنكر كل شيء، وعندها كانوا يعودون ويضربوننا من جديد

بعد فترة وضعوني في زنزانة، وكانت قذرة إلى درجة لا تُحتمل؛ الرائحة كريهة جداً، والرطوبة لا تُطاق، والأرض مليئة بالأوساخ والبول. بقيت هناك نحو (١٥) يومًا. لم يكن أحد يأتي ليتفقد إن كنا أحياء أو أمواتًا. كانوا يعطوننا قطعة خبز جافة مرة في اليوم، لكن لم يكن أحد يرغب في الأكل أصلًا. حتى لو قدّموا لحمًا طازجًا ما كنت لتأكل؛ كنا نعيش على حافة الموت

كان بعض المعتقلين يموتون من الجوع أو من التعذيب أو بسبب اصابته بالفشل الكلوي أو بسبب تساقط الأسنان أو فقدان القدرة على الكلام. أكثر من (١٥) شخصًا ماتوا جوعًا أو من الضرب أو من الضغط النفسي. كان بعضهم يتلقى ضربة قوية على رأسه، فيعيش يومًا أو يومين ثم يموت. ومن بيننا من فقد عقله تمامًا. في أحد الأيام، طرق أحد السجناء الباب ونادى الحارس قائلاً: «عائلتي جاءت بالسيارة، هم في الأسفل، دعهم يدخلون لألقي عليهم التحية.» ثم التفت إلينا وقال وهو يضحك: «أحضروا عروسي، أحضروا عروسي.» بالطبع، بعد ذلك أخذوه وضربوه ضربًا مبرحًا حتى كاد يموت، ثم أعادوه إلى داخل الزنزانة

كنا في الغرفة الواحدة، حوالي أربعمئة شخص، وربما أكثر. كان الكلام صعبًا جدًا. في باب الزنزانة كانت هناك فتحة صغيرة مثل المنفذ أو النافذة، وعندما يفتحها الحارس ويراك تتحدث مع أحد، تكون فرص نجاتك شبه معدومة. كانوا يخرجونك من الزنزانة، ويضربونك، ثم يعيدونك، وحين تعود كنت تمشي مترنحًا بالكاد تتكلم. كانت تلك الفتحة صغيرة جدًا، حتى أنك لا تكاد تراها تُفتح أو تُغلق، لكنك تسمع الحارس يصرخ: «تعال أنت، تعال وينايك برقمك!» في مرة من المرات رآني الحارس وأنا أتحدث مع أحد، فنادانى. قلت له: «كنت أقول، لا يوجد ماء في الحمام.» كان الماء مقطوعًا في دورات المياه منذ فترة طويلة. فقال لي: «هل تريد الذهاب إلى الحمام؟ إذًا اذهب ونَم هناك!» فقلت له: «سيدي، أرجوك، لا تفعل.» فقال: «اذهب، ونَم في الحمام.» ذهبت، وكان المشهد مروّعًا؛ الكل كان مصابًا بالإسهال، والمكان مليء بالقاذورات. قال لي: «اذهب، واستلق على مقعد المرحاض.» وكانت دورة المياه تقع مقابل باب السجن تمامًا. وقف الجندي هناك يراقبني، ثم قال: «والآن أدخل رأسك في فتحة دورة المياه.» فأدخلت رأسي. فقال لي: «ابقَ هكذا.» ثم بدأ يضحك وقال: «حسنًا، عد الآن إلى زملائك.» كانت مثل تلك الأمور كثيرة جدًا؛ لم أكن وحدي من عانى منها، بل أغلب من كان هناك تعرّض لعقوبات مشابهة

المحاور: سمعناعن استخدام أساليب تعذيب سيئة السمعة في سوريا، كيف طبقت هذه الطرق؟ نحن بحاجة الى بعض التفاصيل لاضافتها الى التقرير

ق.ت.: طريقة «الدولاب» وهي كما يلي: يتم ادخال السيقان والرأس داخل إطار (إطار سيارة) فيصبح التحرك مستحيلاً. ويبرز الرأس والقدمان من الإطار بينما تبقى الساقان محبوستين بداخله ومقيدتين فلا تقدر على الحركة. ثم يبدأ الموجودون بضربك؛ ويركزون في الضرب على القدمين والرأس. لا يقتصر الأمر على ضرب الساقين فقط بل يستهدفون الرأس وأي مكان يرونه مناسبًا

على سبيل المثال، عندما كانوا يضربونني على قدميّ كنت أشعر بألم شديد، وكنت أحاول أن أحرّك ساقيّ أو أسحبهما لكنني لم أستطع. وعندما كنت أحاول يائسًا حماية رأسي، كانوا يضربونني، وعندها يبدأون بضرب رأسي. وبما أن رأسي كان داخل الإطار كنت أشعر بأنني افتقر لادنى وسيلة للدفاع عن نفسي. وأحيانًا اخرى كانوا يضربونني بقوة شديدة لدرجة أنني كنت أظن أنهم سيكسرون ذراعي أو سيحطمون يدي أو معصمي. في هذا الأسلوب كانوا يضربون عشوائيًا؛ حيثما تصيب الضربة. وأحيانًا يستهدفون اليدين، وأحيانًا الرأس، كل ذلك كان يعتمد على مزاجهم ورغبتهم، وبأختصار كنا تحت رحمتهم تمامًا

كما انهم لا يعبهون اي اهمية ان كانوا قد كسروا ساقيّ أو ظهري. بدأوا يضربون على رأسي. كنت أتوسّل إليهم، أقول أي شيء ليتوقفوا، لكن بلا جدوى، لا يتوقفون. استمرّ الأمر على هذا الحال. ثم أخرجوني من الإطار. رفعوني لأقف، لكن عندما وقفت أحسست بدوار شديد، كأن رأسي يدور، كأنني أدور حول نفسي (٣٦٠) درجة، وعلى الفور سقطت على الأرض. وعندما رآني الحارس قال: «ها، أنت مستلق على الأرض!» وبدأ يضربني. كان يضربني بالعصا دون ان يعبه بمكان اصابة الضربة. لم أكن قادرًا على النهوض، فقد كنت شبه فاقداً للوعي. لا طعام، لا ماء، اذ لم يكن هناك ما يساعدني على البقاء على قيد الحياة. حاولت أن أنهض، لكن حتى عندما كنت أقف كنت أسقط من جديد. قلت له: «حسنًا، سأقف، لا مشكلة، فقط لا تضربني بعد الآن.» لكنني كنت عاجزاً ولم اتمالك نفسي وسقطت. بعد ذلك انتقلوا إلى طريقة «الشبح» (تعليق الشخص من معصميه). في اللجنة الرباعية كان «الشبح» مختلفًا قليلًا: كانوا يعلقونني على باب الزنزانة. كان الباب كبيرًا، حوالي ثلاثة في ثلاثة أمتار. كانوا يربطون يديّ ويفتحون ساقيّ ويعلقونني على الباب، ثم يشدّون رجليّ بحبل ويقومون بفتحها قدر المستطاع. وفي تلك اللحظة كان الألم لا يوصف، العضلات والأعصاب تُسحب سحبًا مؤلمًا إلى درجة الجنون وأنت على تلك الحال، معلق هناك، كأنك تنتظر ظهور أحد الحراس في أي لحظة. وكان أولئك الحراس يحملون عصيًا ضخمة أو هراوات، لا يتوقفون لحظة عن الضرب، إما بصعقة كهربائية أو بالعصي، دون الاكتراث بمكان الضربة. وبشكل خاص كانوا يعشقون الضرب على الركبتين. فإذا رأوك شبه مغمًى عليك وأنت معلّق، يوجهون الضربة إلى الركبة لتنتفض وتستفيق من الألم

بهذه الطريقة بقينا ما يقارب خمسة أشهر. كانوا ينادوننا بأرقام مكوّنة من رقمين، فلم يكن أحد يعرف من يكون الآخر. نعم، كانوا يعطونك رقمين فقط، ويستخدمون هذا الرقم بدل اسمك. وهكذا كنت تُحرَم حتى من هويتك

وفي نهاية التحقيق تقريبًا، كنتُ أتعرض للضرب أمام المحقق، وعيني معصوبتين. سألني المحقق: «هل ستعترف أم لا؟» فقلت له وقد بلغ بي التعب حدّه: «حسنًا، سأعترف.» فبدأ يكتب ويسجّل أشياء كثيرة. سألته: «هل أنت متعب؟» فقال: «نعم.» فقلت له: «فليكن في علمك، أن كل ما قلته كذب، في الحقيقة أنا لم أفعل شيئًا، لكنني تعبت من الضرب والتعذيب.» فقال لي: «سواء فعلت أو لم تفعل، لا يهم، هنا ستعترف. ستوقّع على الاقوال، وبعدها ستُعرض على القاضي العسكري.» وقال بالحرف الواحد : «هو يعلّقك أو يمزقك، هذا لا يعنيني. أنا كل همّي أن توقع على هذا الاعتراف. إن كنت قد ارتكبت الجريمة أم لا، فهذا لا يهمني.»

بعد ذلك أقتادونا إلى القاضي. كان هناك قاضٍ مدنِي وقاضٍ عسكري. وجّه القاضي المدني إلَيّ تهمًا متنوعة مثل «المشاركة في التظاهرات،» وأضاف القاضي العسكري تهمًا أخرى. وعندما قلت له: «سيدي، أنا لا أقبل هذه التهم؛ كلُّ ما وقعت عليه كان تحت الضرب والتعذيب.» فأجاب قائلاً : «أنت قد اعترفت بهذه الجرائم، ولا أنظر إلى ما سواه.» وحتى عندما قلت: «سيدي، كلُّ ذلك كان قسراً، لقد ضربوني حتى الموت.» الا انه لم يكترث. وتبادر في ذهني: «انه لو وقفتَ مكاني ولو ساعةً واحدة فقط، لربّما اعترفتَ بعشرات الأضعاف — ربما بعشرين ضعفًا.» لكن القاضي أصرّ على حكمه. أدانني وأحالني إلى السجن.»

وهكذا، أُرسلت إلى السجن المركزي في حمص (السجن المدني). كان المكان أكثر راحة نسبيًا مقارنةً بالسجون العسكرية، لكنني لم أبقَ هناك طويلًا بسبب اندلاع أعمال شغب في سجن حمص. وأطلقت قوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع، ومات عدد من الناس. أذكر أنه في إحدى المرات قُتل أكثر من عشرين شخصًا دفعة واحدة. فتحوا النار، وحاولنا أن نمنعهم لكننا لم نستطع، فمات من مات. بعد ذلك بقيت في السجن نحو سنة وثلاثة أشهر، وفي النهاية أُفرج عني بحكم المحكمة، أو بالأحرى ما يُسمّى «إطلاق سراح مؤقت» أو «محاكمة من دون توقيف.» لكن في الحقيقة لا تخرج إلا إذا دفعت رشوة للوسيط. ولا يوجد طريق قانوني لذلك. وهكذا رتّبوا أمر خروجي، وكان في يونيو/ حزيران عام ٢٠١٤.

المحاور: إذًا إطلاق سراحك لم يكن قانونياً ؟

ق.ت.: كلا، بالطبع لا. كان الأمر نوعًا من السمسرة البحتة. تدفع المال فتخرج. خرجت في الشهر السادس من عام ٢٠١٤.

محضر رقم: ٧

التاريخ: ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥

المكان: رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا (ADMSP)

المحاور: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُقابَل: س.ب.، يبلغ من العمر ٤٢ عامًا، مهندس مدني

الأسئلة:

المحاور: سيد (س)، هل سبق أن اعتُقلت في سوريا؟

س.ب.: نعم، اعتُقلت في دمشق.

المحاور: في أي تاريخ؟

س.ب.: في عام ٢٠١٣، أو بالأحرى في نهاية عام ٢٠١٢، أي في الشهر الأخير من سنة ٢٠١٢.

المحاور: وهل وجهت لك اية تهمة اثناء اعتقالك أم كان الأمر بقرار رسمي؟

س.ب.: كان الأمر أشبه بما يفعله الشبيحة، أي لم يكن اعتقالًا رسميًا. لم يكونوا من أعضاء حزب البعث بالضبط، لكن كانت لهم صلة بالميليشيات الموالية لإيران

المحاور: تقصد حزب إيراني، أم حزب النظام؟ هل كانوا إيرانيين؟

س.ب.: نعم، كان هناك إيرانيون، مثلًا في منطقة جوبر وفي قرن البيض كانوا مكلّفين بالحراسة. أما في دمشق فكانوا يتحركون مع النظام. كان لهم نفوذ في الإدارة مثلنا، لكن في الحقيقة كانوا موالين لإيران

المحاور: إذًا لم يكن هذا اعتقالًا رسميًا، أليس كذلك؟

س.ب.: كلا، لقد كان الاعتقال من قبل لواءً مكون من عناصر شبه عسكرية تابعة للنظام.

المحاور: هل يمكن أن يكون هؤلاء الأشخاص من الميليشيات الشعبية المعروفة باسم «الدفاع الوطني؟» ماهي اسمائهم؟

س.ب.: كنا نسميهم «الشبيحة»، ميليشيات موالية للنظام...

المحاور: كيف حدث ذلك ؟ ولماذا تم اعتقالك؟

س.ب.: زوجي كان ينتمي الى صفوف الجيش السوري الحر، وأعتقد أن هذا هو السبب الرئيسي. لم يكن أحد من عائلة زوجي قد استُشهد، لكنه كان مع الشباب يدافع عن أرضه ووطنه. كنا نقيم في بيت عم زوجي، وكان هذا العم معارضًا للنظام. وبما ان زوجي لا يرغب بذكر اسم عمه، حتى اننا لم نتمكن من أخذ الإذن منه بذلك. كان هذا العم من المعارضين البارزين الذين شهدوا الهجمات الكيمائية في سوريا. نزحنا عدة مرات، ومن بين أماكن نزوحنا منطقة تُسمّى «لتو.» كنا نقيم هناك في ملجأ، ولم يخطر ببالنا أنهم قد يأتون. كان ذلك حوالي الساعة السابعة صباحًا. كانت ابنتي تذهب إلى الحضانة في ذلك الوقت. فجأة طرقوا الباب بعنف. وفي تلك الأيام كنت أحمل رضيعًا صغيرًا بين ذراعي، ومعي زوجتي، وأمي، وعمي ا(رحمه الله)، وزوجة عمي، وأخوات زوجي، وبنات أخت زوجي... كنا جميعًا هناك. اقتحم مسلحون المكان، وكسروا الباب، وبدأوا بالتحقيق مع الجميع، وهددونا وضغطوا علينا. ومن الخوف خرجت من البيت من دون أن آخذ هويتي، فقط بورقة صغيرة في يدي. أمام أعيننا ارتكبوا مجزرة جماعية في البيوت القريبة. كنا قد غادرنا ذلك البيت قبل ثلاثة أيام فقط، وذبحوا كل من فيه. تبيّن فيما بعد أن الذين جاؤوا كانوا ميليشيات إيرانية، وكان مكتوبًا على سكاكينهم «يا حسين.»

المحاور: وكم بقيتِ في قبضتهم؟

س.ب.: ثمانية أيام. في اليوم الثاني قالوا لنا: «لا يمكنكم البقاء هنا على الاطلاق، هذه نقطة استراتيجية، ونريد الاستيلاء عليه.» وعليه فقد غادرنا المكان على عجل. كان المكان في موقع مهم يشرف على عدة شوارع ومناطق. أرادوا أن يقتادوننا معهم أيضًا، لكن بفضل الله تمكنا في تلك اللحظة من الهرب. لم يلاحقونا. هربنا بسيارة، في ساعات الليل، وبالثياب التي كنا نرتديها فقط

المحاور: هل تعرضتِ لتعذيب جسدي؟ ضرب، شتائم، إهانات؟

س.ب.: كانت هناك شتائم وإهانات وتعذيب نفسي. لم أتعرض لتعذيب جسدي شديد، لكن أخي عاش أمورًا مشابهة. فقد اعتُقل لمدة سنة ونصف، ومزقوا يده. كل ذلك كان على يد حزب الله

المحاور: وأين تم اعتقاله؟

س.ب.: في لبنان، اعتقله حزب الله. على حدّ علمي، كان أخي هناك في الجيش. وكان أيضًا من الذين يدافعون عن شعبهم وأرضهم وكرامتهم. وقع في قبضة حزب الله، وتعرّض للتعذيب لمدة سنة ونصف. مزقوا يده، والآن يده مشلولة

المحاور: هل لديكم أفراد آخرون من العائلة معتقلون؟

س.ب.: نعم، أخي الأكبر أيضًا اعتُقل، وكان ذلك في لبنان. بقي فترة قصيرة في السجن، وبعد شهرين أُفرج عنه مقابل مقدلؤ من المال. أما أخي الآخر فكان قد أُخذ إلى السجن العسكري في عهد حافظ الأسد، وخرج بعد ذلك، لكنه أصيب باضطرابات نفسية شديدة. تلقّى بعدها علاجًا استمر لثلاث سنوات، لكن الطبيب قال: «إذا مرّ بأزمة جديدة فحالته ستسوء مجددًا.» وبالفعل، توفي لاحقًا بسبب مشاكل نفسية

المحاور: وهل استُشهد زوجك؟

س.ب.: نعم، استُشهد. اما كيف استُشهد ؟ فكان قائد كتيبة من الكتائب المعارضة (...). وكان هناك العديد من المفقودين في عائلته. فعلى سبيل المثال، هناك أقارب لزوجي مفقودون حتى الآن، وقد وصلت وثائق تُثبت أن بعضهم مات تحت التعذيب، لكن لا يزال هناك شخصان مفقودان، لا نعلم أهما أحياء أم أموات. ولا نعرف من أخذهم ولا لأي سبب

المحاور: هل وصلكم أي كتاب رسمي من الشرطة أو الدولة يبيّن السبب؟

س.ب.: لا، كل شيء تم بطريقة الشبيحة وبشكل تعسفي. ثم في الاستجوابات كانوا يضغطون عليّ من خلال طرح أسئلة مثل: «أين زوجك، أين أهل زوجك؟» قلت: «زوجي يعمل في حمص.» فردّوا: «لا، في الحرب.» وبدأوا بمهاجمتنا.

حتى انه شهد على تدمير منزلنا. كان هناك قناص أمام بيتنا. هذا البيت لم يعد لنا. عشنا أياماً صعبة جداً وخضنا تجارب قاسية. في النهاية وصلنا إلى تركيا. أصبحت تركيا بالنسبة لنا وطناً حنوناً. حتى أُختي تزوجت من تركي. كنا نتحدث معها اليوم فقلت: «لو اضطررت للخروج من تركيا لكنت سأواجه صعوبة كبيرة.» حقاً كانت تركيا الأكثر احتضاناً ومساعدة للسوريين، وقطر كذلك.

سبق وأن قلتُ؛ نحنُ مُؤتمنون على تركيا وقطر. قطر أيضًا قدّمت لنا ما استطاعت من دعم، تماماً كما قامت به تركيا، كانت تقف دائمًا الى جانب الحق. لقد أخبرتهم عن الظلم الذي عانت منه عائلتي. فعلى سبيل المثال، دخلوا منطقتنا بسيارات مدرعة، وكان منظرهم مرعبًا. دخلوا حديقة بابا عمرو، وكفر حايا، وجوبر، وحمص... ثم انتشر ووصل إلى المدينة. وكانت المجزرة الاولى

ترتكب في جوبر. هذا الأمر مهم بالنسبة لزوجي. الجميع يتحدث عن مجزرة الحولة لكن مجزرة جوبر لا تُسمَع كثيرًا. هناك اعتُقل وذُبح كثير من شبابنا. حتى الآن – رحمهم الله – مازلنا نسمع عن بعض المعتقلين ماتوا تحت التعذيب. فبعضهم أُطلق النار على رؤوسهم، وبعضهم لم يُقتل فورًا بل تعرّض للتعذيب ومن ثم مات بعد ذلك. الآن لو قلتُ «أريد العودة إلى بلدي، إلى شارعي».. كيف ؟ فلم يبق في المكان رجالٌ... كيف نعود مع أولادنا؟ لقد دُمّر كل شيء

وطوال الاعوام الثلاثة عشر، لم ترع أي دولة هذا العدد الكبير من اللاجئين، لكن تركيا فعلت ذلك. ربما لا يُظهر الجميع هنا وجهًا مبتسمًا دائمًا، لكن الأغلبية يحملون قلوب طيبة ونوايا حسنة. ومع ذلك، أتمنى أن أعود إلى وطني، إلى بيتي حتى وان كان مدمراً، لكن نظام بشار ومن حوله أساؤوا كثيرًا لسمعة السوريين. مع أن الغالبية من السوريين أناس طيبون ومتفهّمون. جزاهم الله خيرًا، لقد ساعدونا جميعًا، وأصبحنا كأننا أمة واحدة أنا امرأة أرملة، أطفالي أيتام، وبيتنا مهدّم. حتى بيت عائلتنا الكبير قد دُمر.

المحاور: وبأذن الله سيُعاد إعمار سوريا من جديد، وستعودون إلى أوطانكم سالمين إن شاء الله.

س.ب.: لقد كانت هذه المقابلة بالغة الأهمية. والشهادات مهمة للغاية. هناك أحداث لا تذكرها وسائل الإعلام على الاطلاق، وعليه فانه من الواجب توصيلها الى العالم على الأقل. عندما تحررت أجزاء من سوريا، ولو جزئيًا عرفنا تفاصيل التعذيب. مثلًا سجن صيدنايا كان معروفًا بصيته السيئ، لكننا علمنا أيضًا ما كانت تفعله فروع عسكرية أخرى. هذه الأماكن لم تكن تُذكر بأسمائها الرسمية، واكتشفنا أن التعذيب كان يُمارَس في أماكن غير رسمية كذلك. وربما ما زالت هناك أماكن لا نعرف عنها شيئًا. وإن شاء الله سيُكشف كل شيء أنا مثلًا شهدتُ قنابل البراميل، والهجمات الجوية، والصواريخ، ورأيت المدنيين يُستخدمون «كدروع بشرية.» الحمد لله ولحسن الحظ، تخلصنا من كل ذلك. بصراحة لم أصدق أنني نجوت. في يوم «التحرير» لم أنم ليلتين كاملتين من شدة الحماس. نعم، إن شاء الله كل شيء سيتحسن...إن شاء الله. شكرًا جزيلًا لكم، بارك الله فيكم

محضر رقم: ٨

التاريخ: ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥

المكان: رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا (ADMSP)

المحاور: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُقابَل: م.س.

الأسئلة:

المحاور: ما هو تأهيلك العلمي؟ ومن أين أنت في الأصل؟

م.س.: درست في سوريا، لكنني لم أستطع إكمال دراستي بسبب الثورة. أنا في الأصل من ريف دمشق

المحاور: هل تم اعتقالك سابقًا في سوريا؟

م.س.: نعم، تم اعتقالي. عندما بدأت الثورة السورية عام ٢٠١١ كنت أعمل في الهلال الأحمر السوري كمسعف ميداني منذ ٢٠٠٧ ، واعتُقلت أثناء عملي في المستشفيات الميدانية. كان أول اعتقال لي لمدة أربعٍ وعشرين ساعة فقط، وأُفرج عني في اليوم التالي. وكان قد تم هذا على يد وحدة أمنية في ريف دمشق

المحاور: هل تعرضتَ للتعذيب في تلك الفترة؟

م.س.: في الاعتقال الأول تعرّضنا للتعذيب، لكن بسبب جرح في يدي أطلقوا سراحي بعد فترة قصيرة، وذلك بناءً على توصية لتلقي العلاج في إحدى نقاط التفتيش التابعة للنظام

أما الاعتقال الثاني فكان مختلفًا تمامًا؛ صدر بحقي حكم إعدام من المحكمة الميدانية، أي أن الأمر كان سيُنفّذ كإعدام ميداني في الشارع. لكن في تلك اللحظة اندلعت اشتباكات بين قوات النظام ووحدات الجيش السوري الحر، فلم يتمكنوا من تنفيذ الحكم، واستطعنا أن نفلت من المجموعة التي قبضت علينا. وفي تلك المرة أيضًا بقيت محتجزًا ليوم واحد تقريبًا

وفي عام ٢٠١٢، أثناء ذهابي بسيارة إسعاف لنقل جريح، اعتُقلت مجددًا بتهمة «مساعدة المسلحين.» صدر بحقنا مرة أخرى أمر بالإعدام الميداني، لكن بسبب اندلاع اشتباك جديد تمكّنا من الفرار بعد ساعات قليلة كان التعذيب نفسيًا وجسديًا معًا، لكنه لم يكن بالوحشية نفسها التي تعرضت لها سابقاً، لأننا كنا محتجزين في الشارع وليس داخل مركز مغلق

المحاور: متى غادرتَ سوريا؟

م.س.: في نهاية عام ٢٠١٥.

المحاور: وهل شهدتَ استخدام أسلحة محظورة؟

م.س.: نعم. في أواخر عام ٢٠١٢، حاصر النظام منطقة الغوطة الشرقية في دمشق ومناطق أخرى، واستمرّ هذا الحصار حتى بداية عام ٢٠١٨. طوال ست سنوات قُطِعَت تمامًا المواد الغذائية والكهرباء عن المنطقة. كان الهدف تجويع الناس وإجبارهم على «المصالحة.» وخلال تلك السنوات وقعت العديد من الانتهاكات، من بينها مجازر استخدمت فيها بالأسلحة الكيميائية

استُخدم غاز الكلور لأول مرة في حرستا، وكنت في ذلك الوقت ضمن فريق إسعاف المصابين. وبعدها استُخدم الكلور مراتٍ عدة، إلى أن استُخدم غاز السارين في زملكا في آب/أغسطس ٢٠١٣. وكانت الخسائر فادحة جدًا؛ قُتل نحو (١٥٠٠) شخص، وكان معظم الضحايا من المدنيين، وبينهم أطفال ونساء. وأثناء عملنا في سيارة الإسعاف رأينا حالات تفطر القلب؛ فتاة صغيرة فقدت أسرتها بالكامل، وأمّ فقدت جميع أبنائها... في ذلك اليوم عاشت الغوطة الشرقية كارثة حقيقية بكل معنى الكلمة. وقد نقلت وسائل الإعلام العالمية، بما فيها قناة الجزيرة، الحادثة تحت اسم «مجزرة الغوطة الشرقية."

كما استخدم النظام النظام أيضاً ذخائر حارقة شبيهة بالنابالم المحظورة بموجب القانون الدولي. عمّي وزوجة عمّي استشهدا بعد أن أصابتهما إحدى هذه الصواريخ الحارقة وأُصيبا بحروق بالغة. وكذلك استُخدمت الصواريخ الحرارية، والقنابل الفراغية، والكلور، والسارين، استُخدمت تباعًا. ويعتبر الكلور أقل فتكًا نسبيًا، أما غاز السارين فقاتل لدرجة يُشلُّ الجسم حال ان ياخذ الشخص النفس. واستُخدم السارين في الغوطة الشرقية مرات متعددة، الأولى كانت مجزرة ٢٠١٣ التي دمّرت حيًا بأكمله

فـي يـوم الهجـوم الكيميائـي كنـت بعيـدًا عـن النقطـة المسـتهدفة، وكان واجبنـا يقتصـر علـى اسـتقبال ورعايـة الجرحـى. بقينـا فـي دومـا، وكنـا نوجّـه المرضـى القادميـن مـن كل أنحـاء الغوطـة إلـى مرافـق الـهلال الأحمـر. وعندمـا خرجـت بعـد عمـل اسـتغرق ثلاث أو أربـع سـاعات، واذا بـي وجـدت أمـام العيـادة أكوامًـا مـن الجثـث. فـي الجـروح التقليديـة، نـرى الـدم والأنسـجة، ونشـعر بهـا بطريقـة مـا؛ أمـا فـي ضحايـا غـاز السـارين، فلا نـرى أي جـروح أو دمـاء، فقـط أجسـاد بلا حيـاة... إنـه أمـر مخيـف

المحاور: هل هناك مفقودين من معارفك المحيطين بك ؟

م.س.: نعـم، أربعـة مـن زملائـي وهـم مسـاعدين طبييـن، مـا زالـوا مفقـودون. وفـي حزيـران/ يونيـو عـام ٢٠١٢، قبـل بـدء الحصـار، وأثنـاء عودتهـم مـن العمـل فـي سـيارة الإسـعاف التابعـة للـهلال الأحمـر، أُوقفوهـم عنـد نقطـة التفتيـش، واعتُقـل أربعـة مـن زملائنـا المسـعفين، ولـم نتلـقَّ أي أخبـار عنهـم منـذ ذلـك الحيـن. وكان النظـام قـد اسـتغل سـيارات الإسـعاف والأطبـاء والمستشـفيات لأغراضـه الخاصـة، وحـوّل سـيارات الإسـعاف إلـى أهـداف عسـكرية

بصفتنـا موظفـي الـهلال الأحمـر الذيـن بقـوا فـي الغوطـة الشـرقية، أُرسِـلت أسـماؤنا إلـى جهـاز المخابـرات العامـة. كانـت أوامـر النظـام واضحـة: أي شـخص مـن هـذه الأسـماء يُضبـط عنـد نقطـة التفتيـش يُعتقـل فـورًا. مـع أننـا كنـا نـؤدي عملنـا فقـط، لا علاقـة لنـا لا بالإرهـاب ولا بـأي نشـاط مسـلح. ومـع ذلـك، وضعـت الحكومـة السـورية أسـماء العامليـن فـي سـيارات الإسـعاف — سـواء مـن الـهلال الأحمـر أو مـن الكـوادر الطبيـة فـي المستشـفيات الميدانيـة — إضافـةً إلـى العامليـن فـي وسـائل الإعلام، علـى قوائـم «الاعتقـال الفـوري.» لـم يكـن الهـدف القبـض علـى المسـلحين بقـدر مـا كان تخويـف الكـوادر الطبيـة والصحفيـة وإسـكاتهم

ضمـن عائلتـي مـن هـم أيضًـا فـي حـالات صعبـة وخطيـرة: ابـن عمـي اعتُقـل عـام ٢٠١٥، بعـد خروجـه مـن المنطقـة بعاميـن. وعندمـا أُفـرج عنـه كانـت أضلاعـه مكسـورة، وفـي ظهـره آثـار ثقـوب حفرتهـا آلـة الحفـر الكهربائيـة، وقـد أصبـح أشـبه بهيـكل عظمـي. كان سـبب اعتقالـه مشـاركته السـابقة فـي المظاهرات

أما اثنين من خوالي، فقد اعتقلهما النظام منذ زمن بعيد للسبب نفسه — المشاركة في المظاهرات والأنشطة المعارضة — وتعرّضا لتعذيب منهجي ووحشي، لأنهما كانا من أبرز النشطاء السياسيين في تلك الفترة. شهاداتنا الشخصية، والمعلومات التي جمعناها حول أساليب التعذيب واستخدام الأسلحة الكيميائية، غاية في الأهمية. أملُنا أن تسهم هذه الوثائق في تقديم كبار مسؤولي النظام إلى العدالة أمام المحاكم الدولية.

المحاور: أشكرك جزيل الشكر. ونسأل الله أن تكون هذه الشهادات يومًا ما سببًا في محاسبة كبار المسؤولين في النظام

محضر رقم: ٩

التاريخ: ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥

المكان: رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا (ADMSP)

المحاور: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُقابَل: (م.أ.)، يبلغ من العمر ٥٩ عامًا، يحمل الجنسيتين التركية والسورية، من مدينة حماه، لم يتمكّن من متابعة دراسته بعد المرحلة الثانوية بسبب اعتقاله

الأسئلة:

المحاور: هل اعتُقلت سابقًا في سوريا؟

م.أ.: نعم، اعتُقلت عام ١٩٨٠ عندما كان عمري (١٥) عامًا فقط، وبقيت في السجن حتى عام ٢٠٠٩. في تلك الفترة كان هناك ما تسميه الحكومة «الحركة الإسلامية» في سوريا، وبدأ نظام حافظ الأسد، وألوية الدفاع التابعة له بممارسة القمع

كان الشعب السوري في ذلك الوقت مسلمًا، لكن الحكومة بدأت باستفزاز الإسلام والمسلمين؛ منعت الناس من الذهاب إلى المساجد والجوامع، وحرّمت الصلاة في بعض الأماكن، وأجبرت النساء المحجبات على خلع حجابهن بالقوة في عام ١٩٨٠، دخلت قوات ألوية الدفاع بقيادة رفعت الأسد إلى دمشق وعدة محافظات سورية، وبدأ الجنود بنزع حجاب النساء بالقوة. هذا الأمر أثار غضب الشعب المسلم في سوريا، فتفجّرت انتفاضات في حماه وحلب وحمص وبعض مناطق دمشق. ونتيجةً لتلك الأحداث تم اعتقالي

المحاور: ما كان السبب الدقيق لاعتقالك؟ وفي أي تاريخ تم اعتقالك؟

م.أ.: اتهموني بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين. فبعض المسلمين في ذلك الوقت نهضوا للدفاع عن شرفهم ونسائهم وعن المسلمين، لكن النظام المجرم لم يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم، بل بدأ باستخدام العنف. مارس القمع كما فعل بعد عام ٢٠١١، واعتقل الناس وقتلهم. بعضهم استطاع الخروج من سوريا، واضطروا التوجه إلى المنفى، لكن حتى المنفى لم يكن خيارًا أفضل من السجن، لأن المسلمين هناك أيضًا عانوا من المشقة والإهانة. أما أنا فاعتُقلت في تموز/ يوليو عام ١٩٨٠، وبقيت في السجن نحو (٢٤) عامًا و(٨) أشهر، أي ما يقارب من (٢٥) عامًا

المحاور: هل تم إبلاغك رسميًا عند اعتقالك؟ وهل كان اعتقالك قانونيًا؟

م.أ.: بالطبع لم يكن قانونيًا. فالوضع في سوريا لم يكن كغيره من البلدان. كانت البلاد تحت حالة الطوارئ، وكان النظام كله بيد الرئيس وحده. كان يستطيع أن يصدر القوانين كما يشاء، وكان مجلس الشعب خاضعًا له بالكامل. ما يقوله الرئيس هو الذي يُنفَّذ؛ إذا قال «صفّقوا» صفق الجميع، وإذا قال «لا تصفقوا» لم يجرؤ أحد على التصفيق. كان بإمكانه أن يصدر أي قانون يريد

القوانين التي استُخدمت ضدنا وُضعت بهذه الطريقة أيضًا. نحن — أي الإسلاميون الذين اعتُقلوا في تلك الفترة — حوكمنا بموجب قانون استثنائي يحمل الرقم (١٩٤٩). هذا القانون فُرض على الشعب السوري المسلم بالقوة، حتى إن مجلس الشعب نفسه لم تكن له إرادة، فقد فُرض عليه القانون فرضًا.

المحاور: ما مضمون هذا القانون؟

م.أ.: كان القانون ينصّ على أن كل من ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، أو يقدّم لها أي نوع من العون والمساعدة، بصورة مباشرةً أو غير مباشرة، أو حتى يُبدي تعاطفًا معها، يُحكم عليه بالإعدام. ولم يُسنّ مثل هذا القانون في أي مكان في العالم

كان الأمر إلى هذا الحد من الجنون: إذا صافح رجل، شخصًا آخر، واتضح أن ذلك الشخص عضو في جماعة الإخوان، يُحكم على الأول بالإعدام. وإذا قدّم أحدهم كوب شاي أو قهوة لشخص في الشارع أو في مقهى، وكان ذلك الشخص من الإخوان، عُدّ ذلك جريمة، حتى لو كان مجرّد بائع قهوة. وبعد صدور هذا القانون، بدأ النظام بمحاكمة جميع المسلمين وأبناء الشعب السوري وفقاً لذلك. وكان القانون يُعرف ايضاً باسم «قانون الطوارئ والأمن.» وأنا كنت أحد الذين حوكموا بموجبه.

كنت في الخامسة عشرة من عمري حين اعتُقلت. لا يوجد في أي نظام قانوني ما في العالم، يُجيز محاكمة طفل تحت الثامنة عشرة بوصفه مجرمًا، وحتى لو افترضنا ذلك، فإن القانون رقم (٤٩) نفسه ينصّ على أن من هو دون سن الثامنة عشرة لا يُسجن لأكثر من ست سنوات. لكنهم، رغم أنهم هم من وضعوا القانون، لم يلتزموا به. تحوّل القانون إلى قانون غابة

أنا وكل من اعتُقل معي حُكم علينا بموجب هذا القانون. وأُرسلنا إلى سجن تدمر (سجن بالميرا)، ثم نُقلنا إلى فروع المخابرات العسكرية، وأمن الدولة، والأمن السياسي، وفرع فلسطين، وسائر الفروع الأمنية الأخرى. لقد عوقب الشعب السوري بأكمله بهذا القانون الجائر، وتعرّض لاعتقالات جماعية واسعة

حقًّا، كانت سوريا وما زالت سجنًا كبيرًا قائمًا بذاته. تخيّل أن هذا النظام المجرم قد سقط منذ نحو شهر فقط، ومع ذلك ما زال بيننا أصدقاء لا يستطيعون الكلام، يخافون من مجرد الحديث. بل حتى في تركيا، يخاف بعضهم من الكلام. ولماذا هذا الخوف؟ لأن هذا القمع استمر طوال خمسين أو ستين سنة. فمنذ (٥٤) عامًا يعيش الناس في ظلمٍ متواصل. أجيال كاملة نشأت في القهر وبيئة تنعدم للعدالة. أنا الآن في الستين من عمري، وعندما فتحت عيني قبل خمسين سنة لم أرَ إلا حزب البعث. وُلدت تحت حكم الأقلية، وتحت جرائم عائلة الأسد. فماذا يُتوقَّع أن أكون؟ بالطبع نشأت بيئة يسوده الخوف. كنت دائمًا أقول لعائلتي وأصدقائي في السجن: «حين أخرج من هنا سأتحدث عن كل شيء.» ومع ذلك، هناك من لم يستطع الكلام حتى بعد خروجه من السجن، لأن الناس لا يعرفون ما الذي يمكن أن يحدث لهم حتى بعد صدور حكم الإعدام. ووفقًا لقوانين النظام السوري، حُكم عليّ بالإعدام. وبسبب عمري كان ينبغي أن يُخفّض الحكم إلى ست سنوات، لكنهم خفّضوه إلى اثنتي عشرة سنة لأنني كنت قاصرًا. ولكن ماذا كانت النتيجة؟ كان من المفترض أن أمكث في السجن ١٢ عامًا، لكنهم أعتقلوني لأكثر من (٢٤) عامًا. وبمعنى آخر ظلم مضاعف ! أن تبقى في السجن قرابة (٢٥) عامًا — هذا يعني عمر بأكمله، ربع قرن من الحياة!

المحاور: هل تعرضتَ للتعذيب في السجن؟

م.أ.: هذا السؤال يُضحكني في الحقيقة. بالأمس كنت أستمع إلى شهادة أحد الشبيحة من الحرس المقرّب لبشار الأسد. كانوا يسألونه:

«هل يُعذَّب الناس في السجون؟»

فأجاب قائلًا:

«هل تظنّون أننا عندما نضع أحدهم في السجن نقدّم له القهوة والأركيلة؟ طبعًا سيتعرض للتعذيب، طبعًا سيتحطم، طبعًا سيُهان.» قالها بسخرية وبلهجته المحلية، وكأنها أمر طبيعي بل وحقٌّ لهم أن يفعلوه.

المحاور: كيف كانت مراحل التعذيب التي مررت بها في السجن؟

م.أ.: تجربتي في السجن مرت بعدة مراحل. في المرحلة الأولى، تم احتجازنا في الفروع الأمنية. وقضيت في الفرع الأمني في حلب حوالي ثلاثة أشهر. وبعد ذلك نُقلت إلى سجن مستشفى حلب العسكري وقضيت فيها مدة تتراوح بين عشرة إلى خمسة عشر يومًا، لكن هذا المستشفى في الحقيقة لم يكن مستشفىً، بل مركزاً للتعذيب تابع لشعبة الأمن العسكري. وكان حوالي عشرين سجينًا سياسيًا في ذلك المكان. اما عن تلك المرحلة فكانت تبدأ بأخذ السجين أولًا إلى الطبيب.

اذ يعد الطبيب تقريراً مفصلاً عن حالة السجين الصحية، ثم تأتي الممرضة وتأخذه إلى غرفة التعذيب. الأشخاص الذين يُؤخذون إلى هناك بحجة العلاج، كانوا في الواقع يُعذَّبون حتى الموت! وكان ينقل من تكسرت عظامه أثناء التحقيق، أو أُحرقت أجسادهم، أو أصيبوا بإرهاق شديد بسبب النزيف، إلى هذا المستشفى العسكري. أمضيت هناك عشرة أيام في مستشفى حلب العسكري

المحاور: إلى أين نُقلتم بعد ذلك؟

م.أ.: أُرسلوني إلى سجن «هنانو.» كان سجن «هنانو» في الأصل إسطبل خيول في العهد العثماني، أي أننا كنا محتجزين في أماكن كانت تُربّى فيها الخيول في زمن العثمانيين. كان هذا السجن في الأصل ثكنة تابعة للجيش العثماني القديم، وفي داخله نحو (١٣ – ١٤) غرفة. مساحة كل غرفة كانت تقريبًا ثلاثة أمتار في مترين، أي بحجم المكان الذي تكفي فيه حصانًا واحدًا فقط.

لكننا كنا نُحشر في هذا الحيز الصغير أكثر من (٢٧ – ٢٨) شخصًا! لم نكن قادرين على النوم أو الأكل أو الاستراحة أو حتى رؤية ضوء النهار. الحمد لله أنني بقيت في سجن «هنانو» ثلاثة أشهر فقط، لكن هناك من بقي فيه لسنوات طويلة

المحاور: إلى أين أُرسلت بعد سجن «هنانو؟»

م.أ.: بعد سجن «هنانو»، أُرسلنا إلى سجن تدمر (سجن بالميرا). والغريب أننا شعرنا بالفرح حين علمنا أننا سنُرسل إلى تدمر! كنا نظن أنه أوسع وأن التعذيب فيه أقل. كنا «خبراء» في التعذيب، ونعرف أن فروع الأمن أسوأ من تدمر، لأنهم في الفروع الأمنية كانوا يجلبون معتقلين جدد كل ليلة، وكنا نسمع أصوات التعذيب حتى الصباح؛ أصوات الصاعقة الكهربائية، والإهانات، وكل أنواع الإيذاء الجسدي. النظام كان يجرب كل أساليب التعذيب الممكنة. على سبيل المثال: يومًا كانوا يصعقون القدمين بالكهرباء، واليوم التالي الأذنين، وبعدها الأعضاء التناسلية... بالنسبة لهم كان التعذيب «فنًّا!» كان سجن هنانو في الحقيقة محطة انتقالية قبل إرسال المعتقلين إلى تدمر أو السجون المركزية. وان الذين يتعرضون للتعذيب في فروع الأمن كانوا يُنقلون إلى سجن تدمر أو إلى سجن حلب المركزي أو إلى سجن كفر سوسة

المحاور: ماذا حدث بعد وصولكم إلى تدمر؟

م.أ.: دخلت إلى سجن تدمر في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٠. كنت من الدفعة الثالثة التي أُحضرت بعد مجزرة تدمر، التي وقعت في شهر حزيران/يونيو من ذلك العام. نُقلت إلى تدمر في شهر تشرين الأول/أكتوبر، ووضعوني في الجناح الرابع من السجن

سجن تدمر، بُنِي على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى شيّدها الفرنسيون في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، والمرحلة الثانية، بناها جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ في زمن الوحدة العربية، أما المرحلة الثالثة، فأضافها حافظ الأسد في السبعينيات

كان في السجن نحو (٤٤) جناحًا، منها (٣٨) جناحًا رئيسيًا. وكان مقسمًا إلى سبعة أقسام رئيسية، أُضيف كلٌّ منها في فترة مختلفة. أحد هذه الأقسام كان يضم غرفة تُستخدم كثلاجة لحفظ جثث الموتى، وكانوا يرمون فيها من مات بسبب المرض أو التعذيب

كنت أنا و(٤٣) شخصًا معي، قد نُقلنا من حلب إلى هناك. من بيننا كان هناك ثمانية أو تسعة لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة من العمر. لم يُعدِموهم بسبب صغر سنهم، أما الباقون — وعددهم ٣٦ شخصًا — فقد حوكموا في محكمة عسكرية وأُعدموا جميعًا

المحاور: ماهي آلية عمل تلك المحاكم؟

م.أ.: ما كان يُسمّى «محكمة» لم يكن في الحقيقة محكمة على الإطلاق. كان هناك رجل قصير القامة يُدعى سليمان الخطيب يشغل منصب القاضي، وإلى جانبه رجل ضخم يُسمّى «المساعد.» كانوا يسألون السجين الذي يدخل فقط سؤالًا واحدًا: «ما اسمك؟» وإذا كان في الملف أي تهمة، يُصدرون الحكم فورًا دون أي استجواب أو دفاع. بعض السجناء كانوا يعترفون زورًا تحت التعذيب. على سبيل المثال، كانوا يسألون أحدهم: «هل قتلت فلانًا؟» فيعترف تحت وطأة الألم بأنه فعل، فيُدان فورًا.

كانت هذه المحاكم من أبشع ما يمكن تخيله. هناك من أُعدم فقط لأنه رأى حلمًا وذكره! كان ذلك نظامًا من الظلم لا نظير له في التاريخ

أولًا، دعوني أروي لكم قصتين لكي تفهموا مدى الظلم والتعذيب الذي تعرض له الشعب المسلم في سوريا منذ عقود طويلة. دخل رجلٌ إلى المحكمة. كان القاضي هناك يُدعى سليمان الخطيب. سأله القاضي: «هل أنت طبيب؟» فأجاب الرجل: «نعم، أنا طبيب بيطري» تابع القاضي: «كنتَ في يومٍ من الأيام في قرية في يوم كذا وكذا، وهناك كانت توجد بقرة مريضة تخص عائلتي، أليس كذلك؟» فأجاب الرجل: «نعم، يا سيدي.» قال القاضي: «لقد اعتنيتَ بالبقرة وحاولتَ معالجتها لكنها ماتت، أليس كذلك؟» قال الرجل موضحًا: «يا سيدي، استدعَوني عندما كانت البقرة تحتضر، كتبتُ الوصفة وأبلغتُ الصيدلية لتحضير الدواء، لكن أصحابها لم يأتوا ليُعطوها العلاج، ولذلك ماتت. فقال القاضي ببرودٍ وظلم: سأُحاسبك على هذه البقرة. وبعد خمسة عشر يومًا، أُعدم الرجل بسبب البقرة!

وهناك قصة مؤثرة أخرى وهي «أن رجلٌ بينما كان مسجونًا في تدمر رأى في حلمه أن هناك ثورةً وأن حافظ الأسد قد أُطيح به. انتشرت هذه الحكاية بين الناس في الاعوام ما بين ١٩٨٢–١٩٨٣، وكان الجميع يروي هذا الحلم. حتى أنّ بعض الناس ذهبوا إلى الفرع العسكري ليبلغوه. اعترف رجلٌ ضعيف البنية تحت التعذيب بأنه رأى من رؤوا الحلم من هو. فقال: «فلان رأى في حلمه أن الرئيس قد أُطيح.» أُحضر هذا الرجل إلى المحكمة فسأله القاضي: «هل رأيت في حلمك أن الرئيس قد أُطيح؟» فأجاب: «يا سيدي، هذا مجرّد حلم لم أختَرْه.» فردّ القاضي: «لو لم تفكر أنت في الإطاحة لما رأيت هذا الحلم. اذهب، حوّلت حكمك إلى الإعدام.» فحُكم على ذلك الرجل بالإعدام لمجرّد أنّه رأى حلمًا

وأخيرًا، لننتقل إلى القصة الثالثة والأخيرة. كان عندنا هناك شاعرٌ مشهور يُدعى (أ.ب) كتب قصيدةً عن سجن تدمر تصف ما يجري فيه من عذابٍ ووحشية. فكان أحد الرجال يقرأ تلك القصيدة بصوتٍ مرتفعٍ بين أصدقائه، متأثرًا بكلماتها، ولم يكن يدري أنّ مجرد قراءتها يُعدّ جريمة في نظر النظام

حتى ولا أمر الجنود بسوقه..

حتى يحاكمه القضاء العسكري

كلا ولا أمر القضاء بسجنه..

عشرين عاماً في صحارى تدمر

على سبيل المثال، رُفِع ذلك الرجل إلى المحكمة، فسأله القاضي: «أأنت الذي قرأتَ القصيدة التي تقول فيها: عشرون عامًا في صحارى تدمر؟» فأجاب الرجل: «يا سيدي، أنا لم أكتبها، إنما قرأتها فقط.» فقال القاضي ببرودٍ وسخرية: «اذهب، لقد حكمتُ عليك: سيكون عقابك عشرين عامًا في صحارى تدمر!» وبالفعل، سُجن الرجل عشرين عامًا، ولم يخرج إلا قبل إتمامها بقليل بسبب مرضه، وهكذا بقيت قصته مثالًا على مدى عبثية أحكام القضاة وظلمهم في تلك المحاكمات الصورية.

في الحقيقة، في كلماتي مأساةُ الشعبِ السوري، وهي مأساةٌ لن تُمحى من الذاكرة؛ فالقريب والبعيد، الصغير والكبير، السياسي والمثقف، القارئ والكاتب، لا يمكن لأحدٍ أن يبقى غير متأثرٍ بها، تمامًا كما يحدث الآن عندما تنكشف جرائمُ اليهود في غزة

ففي السجن كان هناك بعضُ الجلادين من أهل السُّنَّة، وكانوا يُعذِّبوننا أكثر من الجلادين النصيريين أنفسِهم، والسبب ؟ كي لا يظهروا كأنهم يرحموننا. ذات يوم جاؤوا بسجينٍ جديد، وقد تبيَّن لاحقًا أنهم عذَّبوه تعذيبًا شديدًا، وكان قريبه أيضًا يعمل هناك جنديًّا. كان بابُ الزنزانة قديمًا، وفيه ثقبٌ صغير، ومن خلاله رأى السجينُ ابنَ عمِّه، فصاح بدهشة: «يا شباب، هذا ابنُ عمي!» فما كان من الجنديّ إلا أن انهال عليه بالضرب والتعذيب المبرِّح، حتى لا يظنَّ أحدٌ أنه يحنو على قريبه.

ولماذا كانوا يفعلون ذلك ؟ لأنّ عناصر الأمن، إذا كان أحدُهم قريبًا من السجين أو شعر نحوه بشيءٍ من التعاطف، كانوا يُبالغون في تعذيبه حتى لا يظنَّ أحدٌ أنّ بينهم صلةً أو يتعاطف معه. كان ذلك لإخفاء أيّ مظهرٍ من التعاطف، وكذلك لتجنب أعطاء انطباع بان الجلّاد يميل إليهم أو يرحمهم. ولهذا السبب، كان الجلّاد يُنزل بأقاربه أو بمن يشبهونه في المأساة، أشدَّ أنواع العذاب، كي لا يُكشف أنّ في قلبه ذرةَ إنسانية أو شفقة تجاههم.

في المرحلة الأولى، سنة ١٩٨٠، دخلنا سجن تدمر، وكانت آثارُ المجزرة الشهيرة ما تزال حاضرةً في كل زاوية. وُضِعتُ في الجناح رقم (٣٢)، وهي زنزانة طويلة يبلغ طولها نحو عشرين مترًا، وعرضها خمسة أمتار تقريبًا، وقد حُشرنا فيه ما بين (١٧٣ و١٧٥) سجينًا، منهم الشبان والقاصرين. كنت في الخامسة عشرة من عمري. وضعونا في آخر السجن، حيث بقايا الشظايا، وآثار القنابل، وبقايا الأجساد والشَّعر ما زالت على الجدران والأرضية. أنا بطبعي أحبّ مساعدة الآخرين، فأخذت أعاون الشباب في تنظيف المكان. كانت لدينا دورتي مياه فقط، لكن حالُهما مزرٍ لا يُطاق. جمعنا الأوساخ والقاذورات كلّها وألقيناها في القمامة

وصل رفعت الأسد، فجمعوا نحو (٩٠٠ إلى ١٠٠٠) شخص، لا أملك الرقم الدقيق، وحشروهم في الزنازين ثم أطلقوا عليهم النار بالرشاشات، وألقوا عليهم القنابل اليدوية من الأعلى. وبعد مرور نحو ساعتين من توقّف إطلاق النار، دخل رفعت الأسد ومعه (٥ أو ٦) من حراسه يتجوّلون بين الزنازين ويسألون: «هل بقي أحد؟ هل ما زال أحدٌ يتنفس؟» فإذا وجدوا أحدًا حيًّا قتلوه بالمسدس. كان ذنبُ هؤلاء الناس في الغالب أنّهم «إسلاميون» — أي يُصلّون ويُعرفون بتديّنهم. في الحقيقة، نحن جميع الإسلاميين فكّرنا بعد سقوط ذلك الطاغية (الأسد) في تأسيس جمعيةٍ تُعيد الحقوق التي سُلبت منذ عام ١٩٨٠. إنّ للشعب مأساةً عظيمة، ولكن ماذا نستطيع أن نفعل؟ نحاول، نحن الإخوة الذين عشنا تلك المرحلة، أن نؤسس جمعيةً أو منظمة دعم. أغلبنا تجاوز الستين من العمر، ومنّا المرضى والمُقعدون. على سبيل المثال، أكبر أولادي يبلغ من العمر (١٧) عامًا، وعائلتي بحاجةٍ إليّ. أنا في الستين من عمري، فماذا أستطيع أن أفعل؟ أبذل قصارى جهدي. الله هو الرزاق، هو من أنعم عليّ، فالحمد لله، لكن الوضع لدى الآخرين سيّئ، يعيشون على المساعدات والصدقات

كانت آثار المذبحة واضحة هناك؛ دخلنا بعد مرور أربعة أو خمسة أشهر على المذبحة في عام ١٩٨٠. ثم نُقلنا إلى الجناح رقم (٢٦). كان الجناح رقم (٢٦)، أريح قليلاً وأكبر حجمًا وعدد النزلاء فيه أقل قليلًا. لم تتوقف عمليات النقل إلى تدمر؛ بل استمرت حتى عام ٢٠٠٠. ووفق الإحصاءات، دخل سجن تدمر خلال العشرين سنة، ما بين (٤٠ ألفًا و٥٠ ألف) شخص، وربما خرج من بينهم ألفان أو سبعة آلاف فقط، أمّا الباقون فإما أُعدموا أو ماتوا. ربما دُفن ما بين الاعوام (١٩٨٠ -٢٠٠٠) نحو تسعين بالمئة ممّن دخلوا سجن تدمر. كانت الإعدامات في المرحلة الأولى، أي تقريبًا ما بين (١٩٨٠ -١٩٨٢)، تُجرى أربعًا أو خمس مرات في الأسبوع؛ كل يوم تقريبًا، ثم ربما يمتنعون يومين أو ثلاثة. لم تكن الأعداد كبيرة آنذاك لأن مجموعات جديدة كانت تصل إلى تدمر.

عندما دخلت كان هناك في تدمر نحو (٥٠٠–٦٠٠) شخص فقط، ثم مع عمليات النقل كانت تأتي مجموعة كل يوم جمعة، ومجموعة أخرى كل أسبوعين. وفي الوقت نفسه كانت المحاكم تعمل— ماذا تفعل هذه المحاكم؟ تقوم بالتنفيذ المباشر للإعدامات... فكان يبقى البعض شهرين أو ثلاثة ثم يُعدم. كانت مجموعتنا التي دخلت مكوّنة من (٤٣) شخصًا، الا انه أُعدم منهم (٣٦)

يعني في تلك الفترة التي عرفت بـ(٨٣/٢، ٨٣/٣، ٨٨/٢) كانت هناك بما يسمى «أحداث حماه» (أو ما يُقال عنها «أحداث حماه»). ربما سمعت عنها. آنذاك دخلت الوحدات (١١٧ و١٢١)، ودمّرت أحياءً في حماه، مثلما فعل ابنه فيما بعد. في تلك الفترة تراوحت أعداد القتلى ما بين حوالي (٣٥ ألفًا ـ٤٠ ألفًا). قُتل الناس في حماه وسُويت بيوتهم بالأرض. وصلت دفعات جديدة من السجناء من حماة. كنا قد شعرنا ببعض الارتياح، لكنّ في شباط/فبراير ١٩٨٢، كان فترةً بالغة الصعوبة على السجناء: التعذيب، والإهانات، والإعدامات، والموت... اما في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ وردتنا أوامر من إدارة السجن أو من الفروع العسكرية بأنه «سيكون هناك وفيات كل يوم.» بحسب ما سمعناه، سيُقتل شخص واحد يوميًا من كل جناح. وبمعنى آخر، ولكون عدد الاجنحة (٣٢)، فانه سيُقتل في اليوم الواحد (٣٢) شخصاً. طبعًا كان ذلك أمراً سارياً خلال أحداث حماه في تلك الفترة. وفي أحد الأيام؛ جاء دور جناحنا. ولكن سبحان الله، عمر الإنسان بيد الله. في تلك الفترة توفّي عندنا حوالي (١٣ أو ١٤) نزيلاً فقط؛ لأننا كنا قُصَّرًا فتعاملوا معنا «بنوع من الرحمة» نسبياً، ولم يمارسوا علينا نفس القدر من التعذيب. كانوا يقولون لنا «أنتم صغار فابقوا جانبًا.» لم يكونوا يجلدوننا مثل البالغين؛ فمثلاً إن كان البالغون يُجلدون بمئة سوط فإننا كنا نُجلد بنحو عشرين سوطًا فقط.

يحضرون إطارَ سيارةٍ (الدولاب). ثم يخفض رأس المسجون، وترفع ساقيه، ثم يمررهما من خلالهما. وياخذ وضع القرفصاء. ثم يأتون ويبدأون بالركل، وبشدة. وعندما تتعرَّض للركل تسقط على ظهرك، وترتفع ساقاك إلى الأعلى. ثم يأتون بـ»الفلّاقة»، حيث يمسك أحدهم من جانبٍ، وآخر من الجانب الآخر، وذلك كي لا تُحرّك ساقيك، ثم يربطون حبلًا بشدّةٍ ويدخلون قدميك فيه، أحيانًا كلا القدمين معًا، ويشدّون ذلك الحبل بقوة. كان الضرب بالفلّاقة، أشد ألمًا من السوط. تخيّل أن حبلًا أو سلكًا كهربائيًا يُشدّ هكذا، فتُقطع أوردة وشرايين ساقيك، ويذيب لحمك، ويسلخه. ويتمزق لحم الساق من شدة التوتر. وفي الوقت نفسه يوجد على الجانب الآخر اثنان أو ثلاثة أشخاص يضربونك بالسياط أو بالأسلاك، كما يحلو لهم. هذه هي السياط، وطريقة «الدولاب» (وضع الساقين والرأس داخل إطار السيارة) وطريقة «بساط الريح» (ربط اليدين والقدمين وإلقاؤك على الأرض ثم التعرض للضرب). كانت «بساط الريح» تُطبّق في الفرع الامني. ففي طريقة «بساط الريح» يوضع الشخص على لوح خشبي في وضعية الصليب، ثم يقلبونه رأسًا على عقب؛ ساقاك للأعلى، ورأسك للأسفل. تُقيد من اليدان والارجل، ثم يبدأ التعذيب، وقد يصل الأمر إلى القتل. هذا كان يحدث في الفرع. والحمد لله، أنا لم أتعرض لـ»بساط الريح.»

هناك أيضًا ما يُسمّى بـ»الكرسي»، أي كرسي التعذيب. كرسيّ كبير مصنوع من الحديد... يضعون ساقيك إلى الخلف، ويقيّدونهما هناك أيضًا. ثم يرفعون ذلك الكرسي إلى الأعلى ويُحنون ظهرك إلى الأسفل. يدفعون ظهرك إلى الوراء حتى تسمع طقطقة عمودك الفقري. يربطون صدرك بظهرك، ويكسرون عظامك. يحرّكونك كأنك لاعب جمباز... انهم يجبرونك على فعل ذلك، يجبرونك حتى يُصدر من ظهرك صوت «الطَقّطقة." ثم يرفعون قدميك ويضربونك بالاسلاك أو بالسوط. كانت هذه من أساليب التعذيب الممارسة في الفروع. أمّا أنا، فالحمد لله لم أتعرض للتعذيب المعروف باسم «بساط الريح»، ولا «الكرسي» ؛ تعرّضت فقط للجلد بطريقة «الدولاب.»

ومن بين أساليب التعذيب الأخرى كان هناك ما يُسمّى «الخازوق.» يمكننا أن نقول إنّها من أساليب التعذيب الممارسة من قبل النازيين. مثل ما فُعِل باليهود في زمن محاكم التفتيش، لعنهم الله... يُجلسون الضحية على الخازوق فيخرج من الأعلى، ويموت الشخص فوراً. أمّا عندنا، فلا تموت فورًا. وانما يأتون بزجاجة، مثل زجاجة بنزين أو زجاجة الخمر؛ يكسرون الفتحة العلوية، ثم يضعونها أمامك، ويمسكونك ويجعلونك تجلس فوقها. و يكون الجزء الداخلي من الزجاجة مغطى بالكامل بشظايا الزجاج، ثم يضغطون بجسمك عليه، حتى يتمزّق جلدك ويبدأ بالنزيف. هذا الأسلوب أيضًا جرى في الفرع. كان لي أخ من طرطوس أعرفه؛ ربما استُشهد. تركته هناك عندما غادرت «هنانو» بعد ثلاثة أشهر. كان في الغرفة الثالثة. كان هذا الأخ في عزلة تامة. في كل يوم خميس، عندما كانوا يسكرون، كانوا يخرجونه ويغتصبونه، ويرتكبون معه كل أنواع الفواحش. ثم يُعيدونه وهو يبكي. كان المسكين محطّمًا تمامًا. وما زلت، كلّما تذكّرت ذلك، رغم أنّي خارج السجن منذ عشرين سنة، الا انني ما زلت أواجه الحياة بكل حلوها ومرها، لأنّ الذاكرة تسجّل كلّ شيء. تخيّل، خمس وعشرون سنة بعيدًا عن عائلتك... لنفترض أنّك فتحت عينيك على الحياة في سن العشرين، فانك ستكون قد قضيت خمس سنوات على الأكثر مع عائلتك. ماذا تبقى؟ كنا هناك معًا أربعًا وعشرين ساعة يومياً. وطوال الساعات الأربع والعشرين، الدماغ يسجّل كل صغيرة وكبيرة. أنا متأكد أنّ في الدماغ قسمًا خاصًا بالذاكرة، وذلك القسم لا يزال يحتفظ بكلّ شيء، لانني ما زلت أرى السجن في أحلامي

بعد حوالي تسع سنوات، أُرسلتُ من سجن تدمر إلى سجن صيدنايا. كانت سجن صيدنايا أهون قليلًا، الحمد لله. لكن رغم ذلك، يبقى عقل الإنسان في تدمر، مع إخوته وأصدقائه وأحبّائه الذين ما زالوا يتعرّضون للتعذيب هناك. نعم، ارتحنا قليلًا، لم يكن هناك ضرب، ولا هذا ولا ذاك. ستة عشر عامًا ونصف، ثم ثمانية أعوام ونصف، في المجموع خمس وعشرون سنة..

الفترة التي ذهبنا فيها إلى صيدنايا كانت أفضل قليلًا. كانت صيدنايا، قبل الثورة وقبل داعش، سجنًا «أهون» أو يمكن القول إنّ المعاملة فيه كانت أفضل. لم يكن هناك تعذيب، وكان الطعام جيدًا. إذا كان لديك مال، يمكنك أن تعيش، وتعيش بكرامة. لكن في النهاية، يبقى ذلك سجنًا، أي أنك في صيدنايا أيضًا لست حرًّا، فجوهر الأمر هو أنّ حريتك قد سُلِبت منك

في عام ٢٠٠٢، جاء مدير السجن، كان اسمه «لوقية اليوسف». وكأنّ الإدارة أو المخابرات هي التي كلّفته بهذه المهمّة... من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨ كان ضبّاط الأمن يأتون ويلتقون بنا. مثل حسن خليل، حسن نيشان مختار، وكان هناك مجرم يُدعى يوسف، وآخر من حلب يُدعى مصطفى التاجر؛ جميعهم كانوا يأتون لإجراء مقابلات معنا. الهدف كان تحديد من سيتم الإفراج عنه. على سبيل المثال، كانوا يقولون: «وضعك ليس جيدًا، ألم تمت بعد؟ يبدو أنّك ستموت في السجن. كان يجب أن نُخرجك منذ زمن بعيد.» كانت هذه اللقاءات شخصية بالكامل. لقد كان هؤلاء ضبّاط أمن من المستوى الرفيع. كان حسن خليل في تلك الفترة رئيس الاستخبارات العسكرية، وكان في الوقت نفسه رئيس وفد المفاوضات مع إسرائيل. ففي عام ١٩٩٣ كان حسن خليل يتفاوض مع إسرائيل، وفي اليوم التالي يأتي ليتفاوض معنا. لكننا لسنا إسرائيليين ولا يهوداً. فلماذا «يتفاوض» معنا إذًا ؟ ...كانوا يأتون ليسألوا: «ما عملك؟ بماذا تشتغل؟ ماذا تفكّر؟ هل اعترفتَ بذنبك أم لا؟ ما رأيك في وضع سوريا؟ ما هو الحلّ؟» ... ماذا نقول؟ وكيف نتكلّم؟ كانت كلّها مجرد مقابلات شكلية، وكلام فارغ. في النهاية كان الناس يريدون الخروج والنجاة. ثم يقولون: «أمرك لم يُحسم بعد، سأنظر في شأنك السنة القادمة.» وهكذا كان الحال

المُحاوِر: كيف خرجتَ من السجن؟

م.أ.: بالطبع بفضل الله تعالى. ثم كانت هناك تطوّرات أخرى أثّرت على جميع السجناء. كانوا على يقين تام بحقيقة الوضع. في الشهر السابع من عام ٢٠٠٤ (تموز/يوليو)، استدعَونا وقالوا إنهم سيُخرجوننا من السجن. كنا مائةً وخمسين شخصًا. أعادوا خمسين منّا إلى الداخل، وأطلقوا سراح خمسين آخرين. ومن بين المائة والخمسين كان هناك ستة أو سبعة من المعتقلين القدامى. فصلونا عن الباقين وهيّأونا لاجراء مقابلة تلفزيونية معنا. أتت «بثينة شعبان»، ومعها اللواء حسن... هل كان اسمه حسن خلوف؟ لا أذكر... كانوا يأتون ويُجرون معنا مقابلات. كانوا يصوّروننا بهدف إرسالها إلى كبار المسؤولين في الدولة. وكانوا يقولون لنا: تحدّثوا، قولوا «بإذن الرئيس، وبعفوه»، و»قولوا إنكم نادمون»، وما إلى ذلك. لكن بعد أربعٍ وعشرين سنة، أيّ ندم يمكن أن تُظهر؟ أنا شخصيًا تكلّمت، لكن لم يكن ضميري مرتاحًا. بدأوا بطرح الأسئلة مجددًا، ولم تُعجب «بثينة شعبان» بالإجابات، فقالت: «أعيدوه واحتجزوه من جديد.» فاحتجزوني من الشهر الثامن (آب/ اغسطس) حتى الشهر الثاني عشر (كانون الأول/ ديسمبر)، ثم أخذوني مجددًا إلى رئيس الجمهورية.

في ذلك الوقت كانت هناك مفاوضات بين الحكومة السورية ووفد الاتحاد الأوروبي الثلاثي (الترويكا)). كانت أسماؤنا واردة في قوائم المؤسسات الدولية التي يمكن أن نسمّيها المحكمة الدولية (Tribunal)، لأنهم كانوا يعلمون أننا سُجِنّا ظلمًا. كان حافظ الأسد يقول للأوروبيين أو لذلك الوفد الثلاثي: «هؤلاء خطرون، إذا أطلقنا سراحهم سيسببون المشاكل والفوضى.» وكان يضغط عليهم قائلاً: «اطلقوا سراحهم، وسندفع لكم ما يلزم من المال. دعوهم معي.»

في كل سنة كان يُعلَن عفو عام، لكننا نحن الستة أو السبعة كنا نبقى في الداخل. لقد كانوا لا يرغبون باطلاق سراحنا مبررين ذلك بالقول: «هؤلاء مجرمون خطرون.» وكانت أوروبا والولايات المتحدة الامريكية تغدق الأموال على حافظ الأسد. فساد انطباع بأن «هؤلاء الرجال مجرمون فعلاً، وعليه فانه يجب بقائهم هناك.»

ثم في عام ٢٠٠٤ ، مارسوا ضغوطاً، وقالوا : «لقد مرّ وقت طويل، وكلّها قضايا قديمة.» ففي النتيجة، ان أقدم معتقل بيننا كان قد أمضى خمسًا وعشرين سنة، بل كان هناك من تجاوز اعتقاله أربعًا وعشرين سنة. استُشهد أحد أصدقائنا، والآخر ما زال في السجن، وهناك من مضى على اعتقالهم أربعة عشر أو خمسة عشر عامًا. في النهاية علمت رئاسة الجمهورية بالأمر، فأُفرج عنّا. بصراحة، أطلقوا سراحنا على كرهٍ منهم، لكنهم اضطرّوا إلى ذلك. وقد أعاننا الله، والحمد لله

ما عانيناه من الألم والمصاعب كان كبيرًا جدًّا. في الحقيقة، يعيش الشعب السوري كلّه في سجنٍ كبير. أنّه اشبه بسجنٌ ضخم... نعم، الناس يأكلون ويشربون، ويخرجون، ويرون أقاربهم. ولكن في أيّ لحظة يمكن أن يُوقَف أحدهم عند حاجز، ويُلقى به في السجن. وعندها، سيضطرّ أهله لدفع آلاف الدولارات ليعرفوا مكانه فقط. بل وحتى إن عرفوا مكانه، فسيتعيّن عليهم دفع مبلغٍ آخر ليتمكّنوا من زيارته

شكرًا لكم يا أستاذي. جزاكم الله خيرًا.

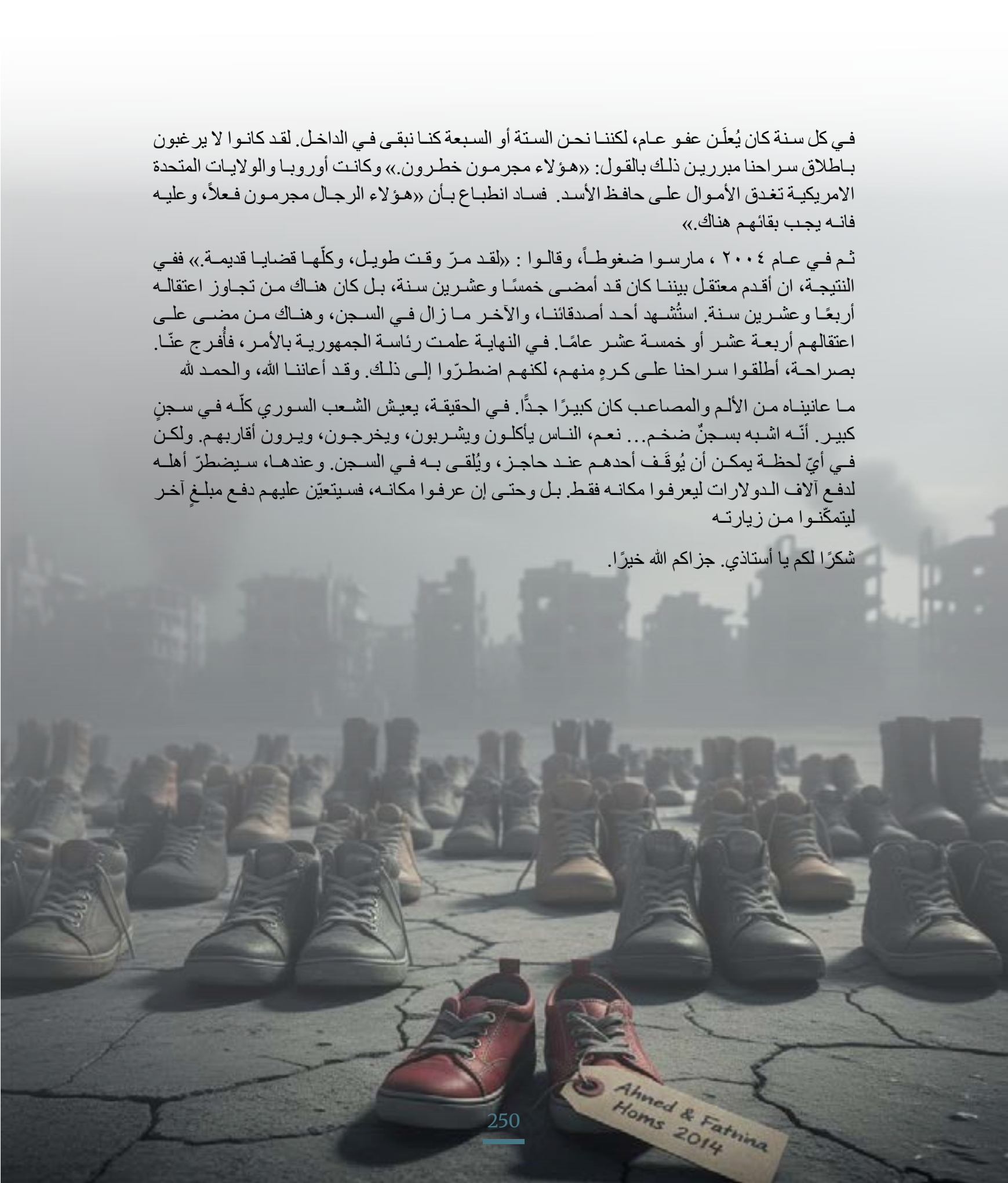

محضر رقم: ١٠

التاريخ: ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥

المكان: رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا (ADMSP)

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – معاون خبير

الشخص المُستجوَب: أ.ح.أ، عمره ٤٦ سنة، سوري.

الأسئلة:

المُحاوِر: مهنتك ؟

أ.ح.أ: مهنتي مُعلِّم صف.

المُحاوِر: في أي مدينة كنت تعمل؟

أ.ح.أ: في حلب.

المُحاوِر: هل تم اعتقالك سابقًا في حلب؟

أ.ح.أ: نعم، تم اعتقالي.

المُحاوِر: متى؟

أ.ح.أ: في ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٤.

المُحاوِر: ما سبب اعتقالك؟

أ.ح.أ: لا أعلم. حسب علمي أن أحدهم كتب تقريرًا ضدي، لكنهم لم يذكروا السبب بشكل واضح أثناء التحقيق. ومن خلال الأسئلة التي طرحوها، استنتجتُ أن الموظف الذي كان يعمل خادمًا في المدرسة، والذي كنا نعلم أنه مرتبط بالمخابرات العسكرية، قد يكون هو من قدّم بلاغ ضدي

المُحاوِر: من هي الجهة التي ألقت القبض عليك؟ الشرطة أم المخابرات العسكرية؟

أ.ح.أ: المخابرات العسكرية. في ذلك اليوم كنت عائدًا من حلب إلى قريتي، ركبت الحافلة من موقف الحافلات. كانت هناك نقطة تفتيش قريبة من الحافلة. جمعوا الهويات، وعندما أعادوها قالوا: «من هو (أ.ح.أ) ؟» فقلت: «أنا.» قالوا: «انزل.» ثم وضعوني في سيارة كانت تنتظر في الخلف، ونقلوني إلى الفرع: فرع المخابرات العسكرية، وكان المسؤول هناك يُدعى «وردان محفوظ، الملقب بأبو نبي.» وطوال الايام أربعة الأولى من احتجازي، لم يسألني أحد كلمة واحدة. الا انه مع دخوله الى الفرع، شعرت وكأنني سقطتَ من الجنة إلى الجحيم. وبعد أربعة أيام بدأ التحقيق. المحقق بأسئلته أوحى لي أن الشخص الذي يعمل خادمًا في المدرسة هو من كتب ضدي التقرير الذي ما زلت لا أعرف حتى الآن ما الذي كان مكتوبًا ضدي بالتحديد، لكن الأسئلة الموجهة لي كانت تتعلق بالمدرسة. كنا نعرف أصلًا في المدرسة أن ذلك الشخص مخبر ويعمل لصالح المخابرات

في الأيام الأولى للثورة؛ كانت المدرسة هادئة، لكننا نحن المعلّمين كنا نتحدث فيما بيننا في غرفة المعلمين أو في الساحة عن «ما الذي يحدث في درعا؟ ولماذا يموت الناس في حمص؟» المدير ونائبه كانا من مؤيدي النظام، اما خادم المدرسة فكان يحمل سلاحًا، في البداية حمل مسدسًا ثم بندقية كلاشنكوف مزودة بمخزني ذخيرة. لم نكن نتحدث في حضوره. الا انه في ذات يوم دخل

إلى غرفة الإدارة وصرخ قائلاً: «بعض المعلّمين لم يشاركوا في المسيرات المؤيدة لبشار الاسد.» اذ انه في الوقت الذي كانت فيه الدماء تسال في درعا وحمص، حاولوا إجبارنا على المشاركة في المسيرات الداعمة للاسد. فقلت له: «لماذا تتّهمنا؟ إن كانت شكواك تتعلق بالمعلّمات، فاذهب وتحدث معهن.» ويبدو أن هذه الجملة كانت قد دُوِّنت في تقريره المقدم ضدي

وبمجرد أن اقتيدتُ إلى الفرع، بدأ الضرب والشتائم والركل والصفع ينهال علي. حتى أثناء إدخالي إلى السيارة لم يُعامِلوني معاملة إنسانية. لم أتعرض لتعذيبٍ شديد، لكنني رأيتُ بعينيّ هول ما تعرّض له الآخرون. وأنا الذي لم أعرف في حياتي سوى التعليم، شعرتُ بالجحيم والنار في جسدي، وكأن أحشائي قد مُزقت

عندما تصل إلى الباب يمسكك الحارس من ذراعك ويطلق عليك الإهانات والشتائم قائلاً: «ومن هذا؟ من أين أحضرتموه؟» ولو حاولت أن تنطق بكلمة واحدة ستتلقّى ضربة على وجهك. حتى انهم لا يمنحونك الفرصة لكي تقول: «أنا لم أرتكب أي جريمة، فقط عبرتُ رأيي.» وببساطة، ان جريمتي هي كرهي للنظام، وأني همستُ مع زميلٍ أو زميلين في غرفة المعلمين: «الناس يتعرضون للمجازر في درعا، والأسد يقوم بتصفية الشعب.» وبنظرهم ان الكلام الوارد في التقرير لا يقبل النقاش او التشكيك. يغلقون آذانهم امام أقوالك. اذ بعد اعتقالك يفتحون تحقيقًا أمنيًا منفصلًا حول قريتك وعائلتك، وحتى حول منزلك

العار والذل في الزنزانة يصل الى عنان السماء. اذ يُحشر في الزنزانة الواحدة مئات الأشخاص، المساحة المخصّصة للشخص الواحد بلاط ونصف، وهذه المساحة بالكاد تكفيك إذا مددت رأسك وجمعت مرفقيك. وهناك نظام للنوم يُسمونه «سيف»؛ اي انه يجب عليك الاستلقاء على جانبك، ومن ثم تقوم بتنحيف جسمك حتى ياخذ شكل حد السكين، لان المعتقل الاخر يضطر الى وضع قدميه على وجهك، اما الآخر فظهره يلامس الحائط. وفي حال إن كان هناك مساحة فارغة فانه سيتم دفع القادمين الجدد وتكديسهم في المكان. اما فيما يتعلق باستخدام دورة المياه، فانه لا يحق لك الا استخدامه مرة واحدة في اليوم؛ وبعد أن يُدقّ الباب، لديك دقيقة واحدة تمامًا للخروج، ولو تأخرت عشر ثوانٍ تتلقى ثلاث أضعاف الضرب

في خضمّ تلك الفوضى لم أتحدث مع أحد، ومن شدّة خوفي كنتُ فقط أُصغي الى الاخرين بصمت. وكثيرًا ما قلتُ في نفسي: «ليتني أموت.» حتى انه في إحدى المرات، دخلت ورق شجر صغير من فتحة التهوية، فقلت في نفسي: «هذا يعني انه لا تزال هناك على الأرض، أشجار وزهور، أما أنا، فمجرد كائن حي يتحلل تحت الأرض.» في تلك اللحظة شعرتُ أن الحياة باكملها قد سُرقت منّي، لكن القسوة والعنف لا يقتل من كُتب له عمر جديد... ثم غادرت

عائلتي لم تكن تعرف إلى أين أقتادوني، ولم يكن من السهل عليهم معرفة ذلك. وبالصدفةً، أحد أبناء قريتي، وهو من الشبيحة، رآني عندما أنزلوني في موقف السيارات، فأرسل خبرًا لأخي يقول فيه: «المخابرات العسكرية أخذت علي، وعلى رأسها شخص يُدعى وردان محفوظ.» أخي كان يعمل في مكتب السجل المدني، وجمع مالًا ليُخلّصني، لكنه لم يستطع الذهاب مباشرة إلى الفرع، لأنّه لو دخله، لكانوا سيسجنونه معي. ولم يجرؤوا حتى على توكيل محامٍ، اضافة الى انه حتى لو كنت محامي، فهناك احتمال نسبته خمسون بالمئة أن تُزَجّ في السجن. حاولوا التدخّل عبر معارف ذوي رتب، أقاموا

لهم الولائم، ودفعوا مبالغ كبيرة للوسطاء، لكن جميعهم كانوا محتالين، أخذوا المال واختفوا.

وفي النهاية – حتى أنا تفاجأت – بعد ثلاثة عشر يومًا تم تحويل اوراقي من فرع المخابرات العسكرية إلى المحكمة. كان المدّعي العسكري، قد أرسل الملف رسمياً إلى قاضٍ مدني كإجراء شكلي، وعندها أمر القاضي بإخلاء سبيلي من دون أن يطرح سؤالًا واحدًا. تجربتي تُعَدّ قصيرة نسبياً مقارنةً بغيري. فهناك كثيرون ممن رأيتهم يتعفّنون لشهور وسنين. ومع ذلك، لن أنسى أبدًا الإهانة والظلم وتلك المساحة الضيقة التي لا تتجاوز «بلاط ونصف.»

يعلم القاضي أنك بريء، فيقول من دون أن يسأل أي سؤال: «يُفرج عنه» – طبعًا إذا تركوه على حريته، أما إذا تم تحويلك إلى دمشق، فكما يقولون هناك: «باي باي»؛ اذ لا يمكنك أن تخطو خطوة واحدة إلى الخارج ما لم يصدر أمر الإفراج. عادةً ما تصل يوميًا قافلة نقل جماعي تُسمى «جنزير» لتنقل المعتقلينمن حلب. و»الجنزير» لا يعني الإفراج عن المعتقلين، بل اسلوب خاص يمارس في خضم الحرب، وذلك لجمع المعتقلين من حلب. وفي عام ٢٠١٤ كانت البلاد ممزّقة؛ سمعنا إشاعات أن بعض المقاتلين كانوا يتظاهرون بانهم جرحى ويُنقلون بسيارات الإسعاف إلى دمشق. وأن أغلب المرحلين من حلب يُرسَلون أولًا إلى حمص، ويُحتجزون هناك ثلاثة أو أربعة أشهر، ثم يُحالون إلى محكمة الإرهاب، ومن هناك، كما يقول المحامون، «وداعًا.» وكان المحامي-الوسيط، قد وعد بأن يُبقي قضيتي في حلب، وطلب مقابل ذلك ستمئة ألف ليرة سورية (حوالي عشرة آلاف دولار) حسب سعر ذلك اليوم، رغم أنها كانت أقل مما طلبه من الآخرين. في النهاية خسرنا مئة وخمسين ألف ليرة، أي ما يقارب ثلاثة آلاف دولار، ولم نحصل مقابله على أي شيء

المُحاوِر: هل كان هناك معتقلون آخرون من عائلتك؟

أ.ح.أ: في التحقيق الأمني قالوا: «هذه عائلة مثقفة ولا نشاط لها ضدّ الأسد»، فتركونا وشأننا. لكن بين الأقارب من الدرجة الثانية هناك مفقودون. ابن عمي وابن عمي الآخر مفقودان منذ زمن طويل. حاولنا إنقاذهما بطريقة غير رسمية. اذ قال السمسار إنه سيُخرِج ابن عمي وأخذ مليون ليرة سورية (ما يعادل بين ٢٠ و٢٧ ألف دولار في ذلك الوقت). وفي النهاية خرج ابن عمي جثة من فرع المخابرات الجوية. ولم نستطع استرجاع المال، وقال السمسار ايضاً : «كما وعدتكم أنا أخرجته، ولكنه خرج جثة هامدة»، واستولى على الاموال ولم يعدها

المُحاوِر: متى أتيت إلى تركيا؟

أ.ح.أ: أتيتُ إلى تركيا في الشهر العاشر من عام ٢٠١٥.

المُحاوِر: هل شهدت بنفسك على استخدام الأسلحة الكيميائية؟

أ.ح.أ: شهدتُ على الهجوم الكيميائي الذي استهدف خان العسل، الواقع على بُعد عشرة كيلومترات من قريتي. لم نتأثر مباشرةً، لكن الناس الذين جاؤوا من هناك قالوا إن النظام هو من قصف. ورغم أن النظام اتّهم المعارضة، إلا أن الجميع كان يعلم أن ذلك من فعل الأسد

شكرًا جزيلًا، جزاك الله خيرًا. إن شاء الله الايام القادمة أفضل.

محضر رقم: ١١

التاريخ: ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

المكان: مخيم اللاجئين العشوائي في أعزاز، سوريا

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – معاون خبير

الشخص المُستجوَب: ح.ای.ع.

الأسئلة:

المُحاوِر: مرحبًا، أهلاً وسهلاً بكم. ما اسمك؟

ح.ای.ع.: (ح.ای.ع.)، من ريف معرّة النعمان، من قرية معصران.

المُحاوِر: هل تعرّضتَ أنت أيضًا للتهجير؟

ح.ای.ع.: نعم، تعرّضنا للتهجير

المُحاوِر: كيف حدث ذلك؟ هل يمكنك أن تروي لي قصتك؟

ح.ای.ع.: بدأت عملية التهجير قبل حوالي خمس أو ست سنوات. وكان النظام يقصف بالطائرات وراجمات الصواريخ، وكان يستخدم الأسلحة الكيميائية أيضًا. أجبرنا على ترك منازلنا. لقد دمّروا منازلنا وقصفوها بالطائرات. ومن وقع في يد النظام كان يتعرض لتعذيبٍ شديد. على سبيل المثال، ابن أختي كان طالباً في الجامعة، اعتُقل، وحُكم عليه بالسجن لمدة (١٢) سنة ... اثنتا عشرة سنة! وفي النهاية عُذِّب، وضغطوا عليه، وفعلوا به كل شيء. وإلى الآن لم نسمع عنه أي خبر. لذلك قلنا: إلى أين نذهب؟ ثم قررنا أن نتجه نحو الشمال. ذهبنا أولًا إلى ريف حلب، وبقينا هناك حوالي عشرة أيام، لكنهم بدأوا بقصفه بالطائرات وراجمات الصواريخ. فاضطررنا بعدها للانسحاب الى أبعد من ذلك، اتجهنا الى اقصى الشمال، إلى شمال سوريا. أخذنا عائلاتنا، ولم يكن لدينا غاية غير أن نحمي أطفالنا

المُحاوِر: في أي تاريخ حدثت هذه الأحداث؟

ح.ای.ع.: كان تقريبًا في عام ٢٠١٨.

المُحاوِر: هل تعرّضتم لهجومٍ بالسلاح الكيميائي ؟

ح.ای.ع.: نعم، في محيط خان شيخون. تم تنفيذ هجوم كيميائي. كان الاهالي مرعوبين جدًا. اذ انه حتى وان أُطلقت القنابل الى مسافة بعيدة، فان التأثير الكيميائي له سيمتدّ إلى المناطق المحيطة بها

المُحاوِر: هل تعرّضتَ أنت شخصيًا للمواد الكيميائية؟

ح.ای.ع.: نعم، حدث ذلك في منطقة قريبة منا. قالوا إنهم استخدموا غاز الكلور. وهناك أيضًا ما يسمونه «القنبلة العنقودية»، حيث تنفجر في الجو، الا انه ينتشر في المنطقة باكملها. على سبيل المثال، إذا وجدها طفل صغير وأمسكها، تنفجر بيده فورًا. لهذا اضطررنا إلى ترك بلادنا

المُحاوِر: هل تعرّضتم لهجوم أثناء النزوح؟ على سبيل وانتم في طريقكم الى مغادرة المكان ؟

ح.ای.ع.: نعم، على الطريق الرئيسي كانت النيران تطلق من الرشاشات. كانوا يلقون قنابل مثل البراميل المتفجرة. وكانوا يستهدفون السيارات. كنا نختبئ تحت الأشجار أو نهرب ونحن تحت إطلاق النار

المُحاوِر: متى جئت إلى أعزاز؟

ح.ای.ع.: جئت إلى أعزاز قبل أربع أو خمس سنوات.

المُحاوِر: إلى هذا المخيم؟

ح.ای.ع.: مجيئي إلى المخيم كان قبل ثلاث أو أربع سنوات.

المُحاوِر: ماذا عن الوضع المعيشي هنا؟

ح.ای.ع.: صعب جدًا. في البداية قدّموا لنا المساعدات لنا، الا انها كانت لفترة قصيرة، ثم انقطعت تمامًا. اما في الوقت الحالي وبعد ان شهد البلاد بما يعرف بـ»الثورة السورية»، قطعوا عنا المساعدات. بيوتنا وقرانا كلها مدمّرة، لا نستطيع العودة. ونحتاج إلى مدارس ومستشفيات ومياه صالح للشرب. لا توجد حياة هناك أصلًا. نفدت المساعدات، وليس لدينا حتى ثمن الخبز. الناس هنا يعانون كثيرًا، فلا برغل، ولا عدس، ولا أي شيء من هذا القبيل

المُحاوِر: هل عائلتك هنا أيضًا؟

ح.ای.ع.: نعم، عائلتي وأولادي هنا معي.

المُحاوِر: هل لديك أولاد؟

ح.ای.ع.: نعم، لدي ثلاثة أولاد، وجميعهم دون سن الثالثة عشرة. نرسلهم إلى مدرسة في أعزاز، لكننا ندفع أجرة النقل يومياً، وأحيانًا نستدين المال من اجل دفعه. لا يوجد عمل هنا، ولا يوجد دخل، وحتى عندما تعمل لا تستطيع أن تؤمّن ثمن الخبز. لو كانت هناك إمكانية في بلدنا لعُدنا، لكن بيوتنا مدمرة. وحتى وإن عدنا، فلا مدارس هناك، ولا مستشفيات. لا توجد أي خدمات

المُحاوِر: بعد تحرير المنطقة، هل زرتَ بلدك؟

ح.ای.ع.: نعم، زرته. كانت جميع البيوت مدمّرة. بيتي أيضًا دمر بالكامل. قرية معصران دُمِّرت تدميرًا كاملًا في الغارات الجوية والهجمات البرية التي استخدمت فيها القذائف والصواريخ. لذلك لجأنا إلى الشمال

المُحاوِر: هل هناك من استُشهِد من عائلتك؟

ح.ای.ع.: لا، الحمد لله لا يوجد، لكن في تلك المنطقة استُشهِد كثير من الناس، وكان من بينهم أجانب أيضًا. الحمد لله لم يستشهد أحد من عائلتي

المُحاوِر: شكرًا لك، جزاك الله خيرًا، وحماك.

ح.ای.ع.: جزاك الله خيرًا، شكرًا جزيلًا.

محضر رقم: ١٢

التاريخ: ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

المكان: مخيم اللاجئين العشوائي في أعزاز، سوريا

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – معاون خبير

الشخص المُستجوَب: م.ع.ج.

الأسئلة:

المُحاوِر: هل شهدت حالة تهجير قسري في سوريا، كيف حدث ذلك؟

م.ع.ج: والله يا أستاذ، تقريبًا نزحنا أربع أو خمس مرات. كنا نعيش في حلب. في عام ٢٠١٣ أصاب صاروخ سكود بيتي ودمّره بالكامل. اضطررنا أن نذهب إلى القرية. القرية تقع شرق حلب بحوالي ٢٠ كيلومترًا، ويُقال لها «صوران حلب.» بقينا هناك فترة. كنت أعمل كسائق شاحنة كبيرة (تريلا)، وأقوم برحلات دولية، الا ان هذه المهنة لم تعد موجودة في القرية، فقد عمّت الفوضى. كان لدينا في القرية ماشية، وأبقار، وأغنام، لكن لم يبقَ شيء منها. ثم جاء تنظيم داعش، فاضطررنا للنزوح مرة أخرى، وجئنا إلى أعزاز

قبل أن نأتي إلى أعزاز، كنا قد عدنا لفترةً قصيرة إلى حلب، وأقمنا في بيتٍ يعود لأحد أقاربنا. وبعد أن بقينا هناك بعض الوقت، اضطررنا للمغادرة مجددًا خلال فترة النزوح الجماعي من حلب – كان النظام يلقي يوميًا حوالي ٢٠٠ برميل متفجر. كان ذلك في عام ٢٠١٦. النظام الظالم الذي كان يلقي ٢٠٠ برميل في اليوم كان يقول: «لن أتوقف حتى أدمّرها بالكامل.» وفي النهاية، تمت السيطرة على حلب، ونُقل الناس بالحافلات الخضراء، وأرسلوهم إلى الريف الشمالي. وآنذاك جئنا إلى أعزاز واستقرّينا فيها

المُحاوِر: بمعنى آخر أنك تعرّضتَ لظلمٍ كبير من قِبَل داعش ومن قِبَل النظام أيضًا، أليس كذلك؟

م.ع.ج: نعم. داعش أخذت مواشينا وأموالنا، ولم يبقَ لنا شيء. والنظام أخذ منّا الشاحنة المبرّدة (المقطورة) ولم يعد له اي أثر. البيت في القرية دُمر، والبيت في حلب دُمر أيضًا. في النهاية لم يبقَ في أيدينا شيء

المُحاوِر: هل ضاع كل ما كنتَ تملكه لادامة حياتك ؟

م.ع.ج: نعم، لم يبق لنا شئ. الآن لا ملجأ لنا إلا رحمة الله. على سبيل المثال، عندنا أرض في القرية، لكن البيت مُدمر، والبيت في حلب مُدمر أيضًا. كان عندي بيتان، وكلاهما مُدمَّران. الشاحنة، المواشي... كل شيء ضاع. النظام، وتحديدًا ما يُعرف بـ»الفرقة الرابعة،» أخذ الشاحنة. حتى الأبواب والنوافذ الحديدية الموجودة في البيت، سرقوها. لم يتركوا لنا شيئًا. فجئنا إلى أعزاز وبدأنا من الصفر، والحمد لله ما زلنا على قيد الحياة

المُحاوِر: هل هناك من استُشهِد من عائلتك؟

م.ع.ج: نعم، زوجتي استُشهِدت. رحمها الله.

المُحاوِر: هل تعرّضتم لهجوم أثناء التهجير القسري؟

م.ع.ج: نعم، أكبر هجوم تعرّضنا له كان في حلب. كان النظام يُلقي (٢٠٠) برميل متفجر كل يوم. استخدموا كل أنواع الأسلحة: صواريخ سكود، والقنابل الفراغية، والقنابل العنقودية... لم يتركوا سلاحًا إلا واستخدموه في حلب

المُحاوِر: هل كانت هذه الهجمات مخططة أم عشوائية؟

م.ع.ج: كانت عشوائية تمامًا. كانوا يطبّقون سياسة «الأرض المحروقة»، يريدون حرق كل شيء وتدميره. كان هدفهم الاستيلاء على حلب بأي وسيلة ممكنة؛ لم يكترثوا لموت الناس. وفي النهاية حشروا الناس في الحافلات الخضراء ورحّلوهم إلى الشمال. في تلك الفترة، كثير من الذين كنت أعرفهم، عندما خرجوا من حلب أُخذوا إلى سجن صيدنايا أو إلى أماكن أخرى، ولم أسمع عنهم شيئًا بعدها

المُحاوِر: لو أردت الآن العودة إلى بلدك، هل هناك بيت يمكنك الإقامة فيه؟

م.ع.ج: كلا، البيتان مدمران بالكامل، لا يوجد سوى أنقاض. بيتي المتواجد في حلب، دُمّر في عام ٢٠١٣ بصاروخ سكود. وبيتي الواقع في القرية أيضًا، تحول الى أنقاض، لا أستطيع العودة إلى

أيٍّ منهما. المواشيَّ والشاحنتي لم يعد لها وجود، لم يبقَ لي أي مصدر للعيش. جنود النظام سرقوا الشاحنة، وضاع كل ما نملك، ولم يبقَ شيء نعود إليه

المُحاوِر: لماذا جئتُم إلى أعزاز تحديدًا؟

م.ع.ج: لأنها تقع في الريف الشمالي، وهي أكثر أمانًا من غيرها من المناطق. في إدلب كان هناك قصف، في معرّة النعمان وسراقب كذلك... كانت الهجمات مستمرة طوال الوقت. وفي بعض المناطق كان تنظيم داعش موجودًا. أعزاز كانت منطقة أكثر أمنًا نسبيًا. ومع ذلك، كان هناك تهديد من وحدات الحماية الكردية (YPG) أحيانًا كانوا يطلقون الصواريخ، وأحيانًا آخرى كنا نتعرض لهجوم النظام. لكننا جئنا في نهاية عام ٢٠١٧ أو بداية عام ٢٠١٨، وبعد عملية عفرين (عملية غصن الزيتون) تغيّر الوضع هنا قليلًا

المُحاوِر: هل هناك ما ترغب بإضافته؟

م.ع.ج: والله يا أستاذ، الظروف المعيشية صعبة جدًا. ومن بين النازحين الذين جاؤوا إلى هنا، نساء أرامل، وفتيات شابات، حتى ان بعض زوجات شهداء تزوجن من جديد. أنا مثلًا عندي ثلاث زوجات، وكل واحدة منهن كانت زوجة شهيد أو معتقل. ولدي ما مجموعه اثنا عشر طفلًا. الا ان الإمكانيات الاقتصادية محدودة جدًا، وفرص تعليم الاطفال شبه معدومة. فمنذ شهرين ارتفعت الأسعار أكثر من ذي قبل، حتى سعر الخبز أرتفع جداً، والماء أيضًا. ففي السابق كانت هناك منظمات تقدم بعض المساعدات، لكنها انقطعت الآن

حتى ان المساعدات لم تعد تصل الى هنا. الوضع ازداد سوءًا. إذا مرض أحد، فالأطباء أو المستشفيات التي تقدم علاجًا مجانيًا نادرة جدًا. فالحياة غالية، والمعيشة صعبة. كثير من الناس لا يملكون حتى مدفأة في بيوتهم، تخيّل، هذا أبسط مثال على ما قلت. لا مدفأة ولا غاز ولا طعام ولا خبز... ظروف الحياة سيئة جدًا والأسعار مرتفعة للغاية

شكرًا لك يا أستاذ، آمل أن تستخدم المعلومات التي قدمتها والواردة في تقريرك، كدليل في المحكمة. وآمل أن تنقل الصورة وتصف الوضع كما هو. فبيوتنا مدمّرة، وحتى لو أردنا العودة، لا يوجد شيء نعود إليه. إذا وُجد طريق أو وسيلة للمساعدة، فسنكون شاكرين لكم

المُحاوِر: نعم، إن شاء الله بعد التحرير، ومع تحسّن الأوضاع سيأتي يوم وتعودون فيه الى بيوتكم بأمان. نرجو أن يتمكّن الجميع من العودة إلى أوطانهم وأهاليهم وأعمالهم، وأن يرفع الله الكرب عن الأمة كلها. إن شاء الله تُعمر سوريا من جديد، ونراها مرة أخرى تعيش أجمل أيامها. شكرًا لك أستاذي

م.ع.ج: لا شكر على الواجب.

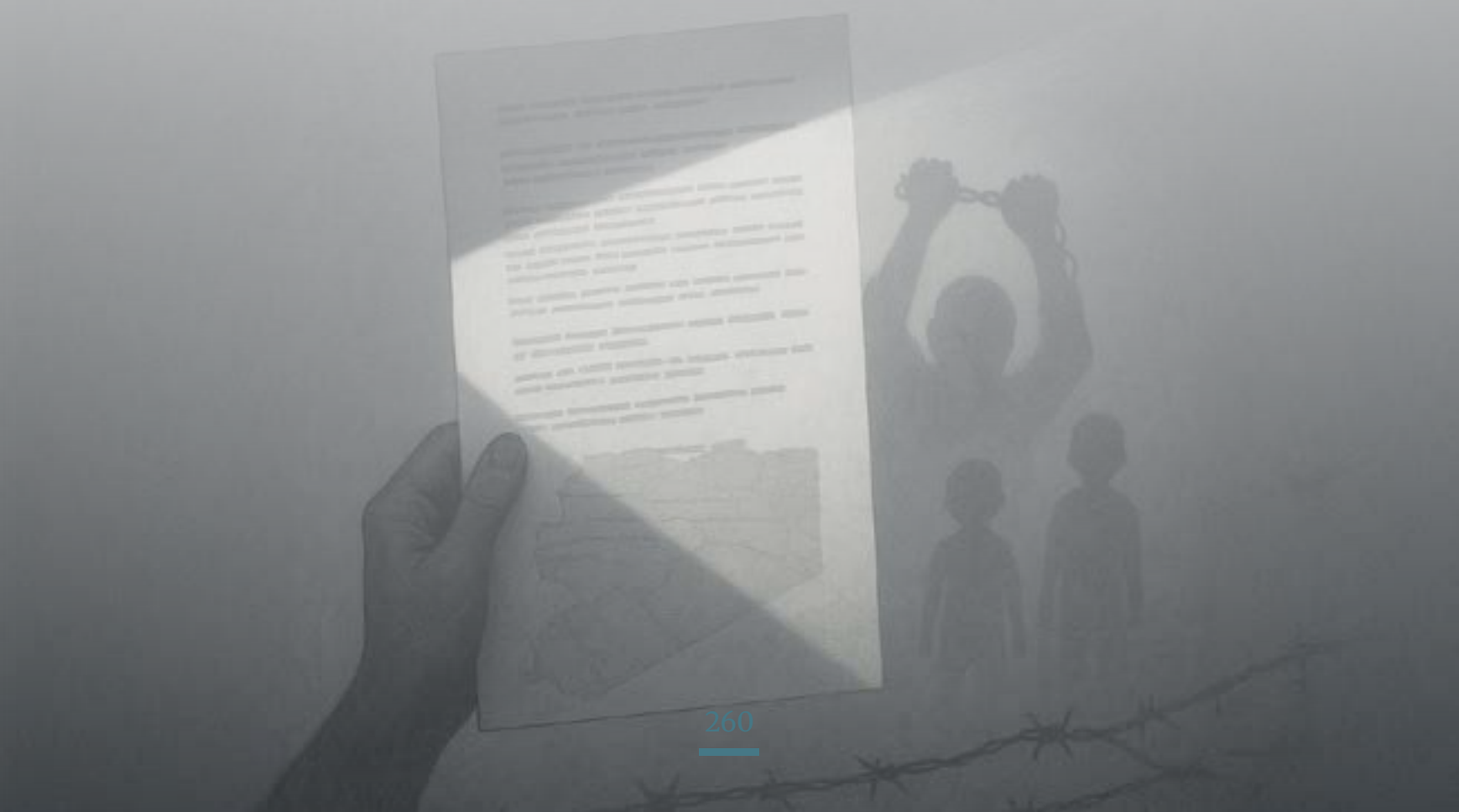

محضر رقم: ١٣

التاريخ: ٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

المكان: مخيم اللاجئين العشوائي في أعزاز، سوريا

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – معاون خبير

الشخص المُستجوَب: ع.ع.ع.

الأسئلة:

ع.ع.ع.: اسمي (ع.ع.ع.)، أنا من محافظة إدلب، من قرية معصران، منطقة معرّة النعمان.

المُحاوِر: كيف حصلت عملية النزوح؟ يعني لماذا تركتم منطقتكم؟ في أي تاريخ وكيف جئتم إلى هنا؟

ع.ع.ع.: تعرضنا لهجمات قوات نظام الأسد المسلحة المدعومة من قبل روسيا وايران والجماعات القمعية المماثلة. استخدوا شتى أنواع الأسلحة، من الطائرات الى قذائف المدفعية والصواريخ والتي اطلقوها من البحر. طبّقوا سياسة الحرق والتدمير، أي ساسية «الأرض المحروقة.» لم يعد هناك سبيلٌ للبقاء في قُرانا. فخرجنا نحن وعائلاتنا بملابسنا التي نرتديها، ولجأنا إلى هنا، إلى شمال سوريا. كان هدفنا أن ايجاد بعض الأمان، لأنفسنا ولعائلاتنا ولكرامتنا. تركنا أملاكنا وممتلكاتنا ومصادر رزقنا وراء ظهورنا، وطلبنا فقط الأمن والامان لأطفالنا وعوائلنا. نظام الأسد استعمل كل الأساليب الممنهجة ضدنا. وحتى أثناء وجودنا هنا، لم يتوقف عن القصف؛ هاجمنا بلا هوادة بالطائرات والصواريخ والدبابات ونيران المدفعية. دُمر وطننا بالكامل. قُرانا ومنازلنا، كلها سويت بالأرض. لم يبقَ منزل واحد قائم، الكل اخذ نصيله من ذلك القصف. حتى الأشجار قطعوها؛ بعد رحيلنا، اقتلعوها من جذورها. كان هدفهم إخلاء هذه المنطقة من سكانها، واستنزاف طاقاتها البشرية، وتحويلها إلى أرض قاحلة. كان جنرالاتهم وجنودهم يقولون: «سنحرثها وندفنكم فيها، وسنزرعها ونزرع مكانها أشياء أخرى.» وبالفعل، فعلوا ذلك.

المُحاوِر: كيف كانت حياتكم قبل الحرب؟

ع.ع.ع.: قبل الحرب كنا نعيش في وطننا؛ كان الكل مشغولاً بعمله. عملي كان في الزراعة. كان لديّ آلة حصد (حاصدة)، كنت أحصد بها ..أشتغل بالزراعة. بمعنى آخر، كنت امتلك آلات زراعية، وكانت لدي خبرة جيدة في هذا المجال. كنا نعيش حياة هادئة وسعيدة. ولم تكن لي

اية صلة لي بالدولة. بالطبع كان هناك ظلم قائم منذ زمن بعيد، فدولة بشار الأسد كانت قمعية ومتغطرسة منذ القديم. لم نكن نقترب من أقربائه، لكنّنا كنا في بلدنا وفي عملنا وبقوتنا. كان الناس سعداء في أعمالهم، ولا يتدخل أحد في شؤون الآخر. عندما اندلعت الأحداث تركت حتى محصولي هناك وخرجت؛ لقد نجوتُ أنا وأطفالي بصعوبة بالغة. تركتُ آلاتي الزراعية وآلة الحصد هناك

المُحاوِر: هل تتذكر ذلك اليوم، لحظة مغادرتك لبلدك؟ كيف كانت؟

ع.ع.ع.: والله لا يسعني القول إن الموت كان أهون. لو رأيتَ حال الناس على الطرقات... ازدحامٌ هائل .. السيارات تتدفق نحو الطريق السريع، الجميع خرج بعائلته وأطفاله. من لم يكن لديه سيارة كان يحاول التعلّق بسيارة شخص آخر أو يمشي على قدميه. كان مشهدًا مرعبًا. حتى الكاميرات التي سجّلت لم تستطع أن تنقل كل ما حدث، كان الأمر أفظع بكثير. فعلاً رأينا الموت باعيننا. لقد خرج الناس بثيابهم فقط متجهين نحو مصير مجهول. كان فصل الشتاء قد حل، والطقس بارد قارس، والثلج يغطي كل شيء. استمر هذا النزوح أيّامًا حتى وصلنا إلى هنا، إلى الشمال. الحمد لله، هناك أناس طيبون استقبلونا وأقامونا عندهم أيامًا حتى استطعنا أن نرتّب أمورنا. كانت تجربة كادت أن تودي بحياتنا. لقد كان ذلك في عام ٢٠١٨. خرجنا من منطقتنا عام ٢٠١٨. وكان قد سبق وان غادر غيرنا المنطقة، لكن منطقتنا كانت تستقبل نازحين من مناطق أخرى؛ من مدينة حماه وريفها، ومن حمص، ومن دمشق، كانوا يقيمون في قريتنا. وعندما شنّ الجيش هجومه الأخير، تقدّم شرق الطريق السريع باتجاه حلب. فرّ جميع من كانوا هناك، بمن فيهم ضيوفنا. توجّه حوالي ثلاثة ملايين شخص شمالًا

المُحاوِر: هل تم هذا في مرحلة واحدة؟

ع.ع.ع.: كانت على عدّة مراحل. أولًا هربنا نحو ريف حلب الغربي، ظنًا منا أنه سيكون أكثر أمانًا. لكن الهجوم استمر على طول الحدود. قلنا: «ليس لدينا خيار آخر. لنذهب إلى الحدود التركية. قد لا يتمكنون من الاقتراب.» وصلنا، والحمد لله، وجدنا الأمان على الحدود. نشكر الدولة التركية والشعب التركي جزيل الشكر. لقد دعمونا دعمًا كبيرًا، ومدوا لنا يدًا أخوية. نشكرهم جزيل الشكر

وبعد ذلك، ومع نجاح الثورة، سقط الطاغية بشار الأسد، بالطبع، بفضل دعم الشرفاء المتواجدين حول العالم أمثال السيد أردوغان. أطال الله في عمره؛ لقد كان بحق سندًا للشعب السوري

المُحاوِر: هل تفكرون في العودة إلى منطقتكم بعد التحرير؟

ع.ع.ع.: نعم، نريد العودة، ولكن كيف نذهب من دون ان نضمن ظروف مواتية للحياة ؟ هل من الممكن للانسان ان يعيش وحيداً في الصحراء؟ هناك لا يوجد مستشفى، ولا مدرسة، ولا بنية تحتية، ولا بيت. لا توجد حياة أصلًا. لو ذهبنا سنبقى وحدنا في العراء. لذلك سنبقى هنا، ندعو الله أن يفرج همّنا. بالطبع سنعود الى مناطقنا ولكن عندما تُبنى في منطقتنا على الاقل المخابز، والبنية التحتية، والمدارس، والمستشفيات، والمراكز الصحية، ونستطيع إعادة بناء بيوتنا. على سبيل المثال، سنقترض المال ونعيد بناء منازلنا. لو كان لديّ المال هنا، لاشتريت طوبًا وبنيت منزلي.

ولكن في الوقت الحالي، نحن هنا، نقيم في الخيام، وننتظر الفرج والنجاة. نسأل الله أن يفرج عنا جميعًا وعن المسلمين أجمعين، آمين

المُحاوِر: كم عدد أطفالك ؟

ع.ع.ع.: عندي ثلاثة أولاد وجميعهم معي هنا، وهناك اثنان آخران أكبر سنًّا، تجاوزوا مرحلة الطفولة. الثلاثة الصغار أعمارهم دون سن الثالثة عشرة. سجّلناهم في مدارس أعزاز. كل يوم نستأجر سيارة لتأخذهم وتعيدهم، ونحن من ندفع أجورها

المُحاوِر: ألا يوجد مدرسة في المنطقة ؟ هل تأخذونهم إلى أعزاز؟

ع.ع.ع.: نعم، نستأجر سيارة لتوصيلهم إلى المدرسة وإعادتهم كل يوم صباحًا ومساءً.

المُحاوِر: وهل بقي في ذاكرتك حادثة مررت بها من فترة النزوح؟ مثلاً موقف مؤلم أو حادث؟

ع.ع.ع.: نعم، أثناء النزوح، السيارة التي كانت أمامي تعرّضت لحادث. كانت الطائرات فوق رؤوسنا، فلم نجرؤ على التوقف لمساعدتهم. واصلنا السير فقط كي نصل إلى الشمال. عندما اقتربنا من سرمين أو الدانا، مات كثير من الناس على الطرقات. بعضهم لم يمت في بيته، بل مات في حادث سير أثناء النزوح. هناك قصص كثيرة جدًا..

وحين وصلنا إلى هنا لم يكن هناك بيت نلجأ إليه. المنطقة كانت مكتظة أصلاً؛ فقد هاجر أهل حلب والمناطق المحيطة بها منذ زمن طويل. نحن كنّا آخر موجة نزوح، جئنا من جنوب إدلب. كانت جميع البيوت ممتلئة. الناس كانوا ينامون في العراء، وكنا في فصل الشتاء والجو بارد. رأيتُ عائلات تنام داخل السيارات

بعد عشرة أيام من المعاناة، رزقني الله برجل طيب أعطاني بيتًا غير مكتمل. لم يكن فيه باب ولا نوافذ، لكننا رفعنا غطاءً بلاستيكيًا عليه وبدأنا بالإقامة فيه. وكان هذا حلًّا جيدًا مقارنةً بغيرنا، فبعض الناس لم يجدوا حتى ذلك. عندما كنت أخرج في الصباح الباكر، كنت أرى الناس يبيتون داخل السيارات، في البرد القارس. ثم عند شروق الشمس يبدؤون بالبحث عن مكان، عن خيمة، عن بيت يأويهم. الناس عانوا كثيرًا أثناء النزوح، والله وحده يعلم مقدار ما تحملوه. وحين جاء النصر، كان حقًا بعون الله وحده. أهل هذه المنطقة أظهروا صبرًا لم يره أحد من قبل، ولم يعشه أحد مثلهم. تحملنا الحلو والمرّ وصبرنا، ثم أكرمنا الله بالفرج، والحمد لله. والآن نحن بالانتظار. إن شاء الله تُعمَر بلادنا من جديد، ويعود الجميع إلى أرضه وبيته، ويكون لنا نصيب في العودة سالمين بإذن الله

أشكركم جميعًا، نسأل الله أن يكون بعوننا، الحمد لله رب العالمين. جزاك الله خيرًا يا أستاذ.

محضر رقم: ١٤

التاريخ: ٦ شباط / فبراير ٢٠٢٥

المكان: نقابة المحامين في حلب

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – معاون خبير

الشخص المُستجوَب: (ح.م.)، من مدينة أعزاز، عمره ٣٨ سنة.

الأسئلة:

المُحاوِر: هل تم توقيفك أو اعتقالك في سوريا؟

ح.م.: كنت في لبنان من أجل عمل، وعند عودتي إلى سوريا تم إيقافي عند حاجز تابع للمخابرات العسكرية في منطقة خان شيخون. أخبروني أنهم سيأخذون هويتي ويفحصونها عبر النظام. أعطيتهم هويتي، ففحصوها عبر النظام، للتحقق مما إذا كنت مطلوبًا أم متهربًا من الخدمة العسكرية. كنت أذهب وأعود ولم تكن هناك اية مشاكل من قبل. لكن بسبب مكالمات هاتفية مع أحد أصدقاء الطفولة – والذي التحق بالجيش الحر – اتهموني بأنني أرسل له معلومات، فاعتقلوني. قالوا إنني «خنت الدولة»، بينما كنت فقط أسأله: «كيف حالك؟ كيف زوجتك وأولادك؟» كانت أحاديث عادية بين أصدقاء، لكنهم اعتبروها «خيانة عظمى.» أخذوني إلى فرع المخابرات العسكرية المعروف باسم الفرع (٢٩٠) في حلب. في الأيام الأولى من اعتقالي لم يستدعني أحد، ولم يقل لي أحد شيئًا

المُحاوِر: هل أخبروك بالتهمة الموجهة إليك؟

ح.م.: لا، لم يقل لي أحد ما هي تهمتي. قال لي الموجودون عند نقطة التفتيش: «أذهب الى الفرع، ربما تكون الادلاء بالشهادة، ربما حادث مروري أو شيء آخر.» وهكذا، يذهب الإنسان وهو لايعرف شيئاً. أخذوني إلى هناك بكل أحترام. في الأيام الثلاثة الأولى لم يذكر أحد حتى اسمي، لا استجواب، لا شيء. ثم استدعوني ليلًا. قالوا: «أأنت فلان؟» فقلت: «نعم.» سألوني: «هل هذا الهاتف لك؟» فقلت: «نعم.» قالوا: «انظر، هناك محادثة بينك وبينه. هذا الشخص قائد في الجيش السوري الحر. ألا تعرفه؟» قلت: «أنا كنت أظنه مدنيًا." قلت إنني لم أره منذ سنوات... منذ بداية الألفينيات، ومنذ ذلك الحين لم أتواصل معه. قلت: «هو يعمل في تركيا، وأنا بقيت في سوريا.» قلت: «بيننا صداقة منذ الطفولة، لا أعرف مهنته ولا أعلم ماذا يفعل.» وطبعًا حذفت رقمه من هاتفي وما إلى ذلك... بدأ التحقيق وانهالوا عليّ بالسبّ والاهانات. قالوا: «أأنت خائن ؟» شتموني واهانوني. قلت: «هل ستحكمون عليّ استناداً على هذا القدر من المكالمات فقط ؟» وسألت: «يعني

لـو أمسكتموني فـي الجبهـة هل ستعدمونني فـورًا؟» فقالـوا: «يجـب أن تُطبَـق عليك أقصـى العقوبـات.» فسـألتُ: «لمـاذا؟» لقـد دار بيننـا القليل فقـط مـن الاحاديـث. قلـت: «اذا قررتـم اعدامـي، فأخبِرونـي مـاذا فعلـت؟» قالـوا: «أنـت تُسـرّب لهـم معلومـات مـن هنـا.» فأجبـت: «إن كان وراءهـم أجهـزة اسـتخبارات ودول، هـل تُـرك الأمـر لمعلوماتـي وحـدي؟» وقلـت: «وأنتـم تسَـمّونهم إرهابيين، فمـا علاقتـي بهـم؟» لكـن كلامـي لـم ينفـع. بقيـت هنـاك نحـو (٤٥) يومًـا. لـم نكـن نعـرف هـل هـو نهـار أم ليـل..

المُحاوِر: خلال تلك الأيام الخمسة والأربعين، هل عُرِضت على محكمة أو تمكنت من مقابلة محامٍ؟ وهل تم إبلاغ عائلتك؟

ح.م.: بعـد ذلـك، كمـا يقولـون، تدخلـت الرباعيـة (لجنـة الأمـن الرباعيـة). خلال تلـك الايـام الخمسـة والاربعين، لـم أُعـرض علـى أي محكمـة ولـم أرَ أحـدًا. لـم يكـن الاعتقـال رسميًا. لـم يكـن هنـاك محـامٍ ولا أي شـيء. أيّ شـخص كان يحـاول أن يسـأل عنـي ويقـول: «أيـن هـذا الرجـل؟» كانـوا يعتبرونـه شـريكًا فـي نفس التهمـة. يعنـي لـم يكـن هنـاك أي اعتقـال رسـمي. بعـد انقضـاء المـدة، كان الفـرع يرسـل رسـالة إلـى الوحـدات الأمنيـة الأخـرى. وكان يطبـق نظـام موحـد فـي جميـع الفـروع الأمنيـة فـي سـوريا؛ علـى سـبيل المثـال، فـرع حلـب يكتـب مذكـرة إلـى القيـادة العليـا يقـول فيهـا: «لدينـا هـذا الشـخص، وضعـه كـذا، مـاذا نفعـل؟ نرسـله إلـى القضـاء العسـكري؟ أم نُفـرِج عنـه؟ أم نحيلـه إلـى فـرع آخـر؟» وبعدهـا يصلهـم ظـرف مختـوم مـن القيـادات العليـا يحتـوي علـى اوامـر: «حاكمـوه»، أو «أرسـلوه إلـى المحكمـة العسـكرية»، أو «أطلقـوا سـراحه.» علمـاً ان هـذا النظـام سـارياً علـى الجميـع سـواء ان كنـت مدنيًـا أو لا. الامـر لا يتغيّـر. وفـي حـال ان تـم احالـة الشـخص الـى فـرع عسـكري فمصيـرك المحكمـة العسـكرية. ولحسـن حظـي، تُـرك ملفـي هنـاك، فاقتادونـي إلـى الشـرطة العسـكرية فـي حلـب. هنـاك توجـد «غرفـة أمنيـة» تُسـمى «الغرفـة رقـم ١»، وهـي مخصَّصـة فقـط للمعتقلين الأمنيين. أمـا الغـرف الأخـرى، فكانـت تضـم سـجناء عاديين، يمكـن لعائلاتهـم أن تزورهـم وتحضـر لهـم الطعـام. لكـن فـي الغرفـة رقـم (١) هـذا ممنـوع تمامًـا، فهـي للمعتقلين بتهمـة «الإرهـاب». اسـتغربت وقلـت: «ألا يمكـن لعائلتـي أن تزورنـي؟» وجـاء بعـض الجنـود، فقلـت لهـم: «لـو أعطيتكـم مـالًا، هـل يمكـن أن تدعونـي أتصـل هاتفيًـا؟ أريـد أن أخبـر عائلتـي أنـي علـى قيـد الحيـاة، ولـدي المـال.» فسـمحوا لـي بالاتصـال مقابـل مبلـغ مـن المـال. بعـد سـاعة تقريبًـا كانـت زوجتـي وأمـي وأولادي قـد ذهبـوا إلـى مكتـب المدعـي العـام. وعلمـوا مـن مكتـب المدعـي العـام العسـكري: «انني موقـوف، وملفـي كـذا وكـذا.» واضافـوا: «ان الزيـارات ممنوعـة لحيـن اكتمـال التحقيـق». وبالطبـع عرفـت هـذا فيمـا بعـد. فـي تلـك اللحظـة، كنـتُ أيضًـا خائفًـا مـن أن يـؤذوا عائلتـي أو يأخـذوا زوجتـي إلـى التحقيـق لأنهـا مسـجَّلة فـي إدلـب، أو أن يعتقلـوا أمـي. وطـوال الايـام الأربعـة أو الخمسـة انتظـرت فـي قلـق شـديد. ثـم وصلتنـي رسـالة عـن طريـق أحـد المعـارف: «عائلتـك بخيـر، نحـاول انقـاذك، إن شـاء الله خيـر.» فاطمئـن قلبـي قليلًا

بقينا هناك نحو أسبوع، خمسة أو ستة أيام. وفي أحدى الأمسيات قالوا لنا: «سيُقتادونكم إلى دمشق مُكبلين بالسلاسل (يُقيَّد فيها السجناء بعضهم ببعض بالسلاسل وينقلون بشكل جماعي).» لم نكن نعرف السبب. أولًا، أقتداونا إلى حمص، دون وجود قاضٍ أو أي إجراء رسمي

المُحاوِر: وهل تعرّضتَ للتعذيب خلال فترة احتجازك هناك؟

ح.م.: تعرّضنا في وحدة المخابرات العسكرية، لضغوط شديدة. ثم، عندما كنا نتعامل مع الشرطة العسكرية، كانوا يشتموننا ويهينوننا ويضربوننا... نعم، كان هناك ضرب أيضًا. نعم، كان هناك ضرب، لكن لم يكن بهدف القتل، بل للتخويف والإذلال. على سبيل المثال، لم يكونوا يضربون على الوجه أو الرأس، كانوا أكثر "تحكمًا" نوعًا ما، لكنهم كانوا يضربون بالعصيّ وبأي شيء يقع بأيديهم.

وعندما كانوا يسلّموننا، كانوا يقومون بذلك وكأنهم يسلّمون «أمانة.» ثم قضينا ليلة في حمص، في سجن الشرطة العسكرية هناك، المعروف باسم «البالونة.» وفي اليوم التالي أخذونا إلى المقر العسكري في القابون، ومن هناك إلى دمشق. وهناك جاء فريق من الفرع رقم (٢٣٥) (الفرع المعروف باسم «فرع فلسطين» التابع للمخابرات العسكرية) وقالوا: «أنتم مطلوبون في الفرع (٢٣٥).» فسألناهم: «ما هو ٢٣٥؟» فقد أصبحنا لا نسمع إلا الأرقام بدل الأسماء. فقالوا: «هذا هو فرع فلسطين.»

نقلونا بالسيارة إلى فرع فلسطين. وقبل ما نصل الى المبنى، اقتادونا إلى فناء واسع. فرع فلسطين مكان واسع؛ من الخارج، ويبدو كفندق جميل، لكن في الواقع، أرجوا ان لا يعيش أحد تجربة الدخول فيها. في الفناء، قالوا لنا: «انظروا، الأمور تتغير عندما تدخلون هنا. ستختفون حالما تدخلون؛ لن يجدكم أحد. إذا غادرتم، ستولدون من جديد.» وفي تلك اللحظة، انتهزت الفرصة لأسأل الجنود الذين أحضروني: «هل يمكنني إرسال رسالة إلى عائلتي؟» قالوا: «حتى لو علم القائد العسكري بمكانكم، لمنعك.» وعندما قال شيئ من قبيل : «لا تقلقوا، ستكتشف عائلتكم الأمر،» شعرتُ بنوع من الارتياح

هناك فصلونا: الى مجموعتين، العسكريين القدامى، والمدنيين. عصبوا عينيّ وألقوا بي أولًا في غرفة مكتظة، ثم في جناح آخر، وأخيرًا، في اليوم التالي، في زنزانة انفرادية. ببساطة، تركوني أنتظر دون أي استجواب. وبين الحين والآخر، كانوا يقولون: «سنأخذك للاستجواب.» في غرفة الاستجواب تلك، ضربوني بالعصي والقضبان الحديدية أمام الناس. هنا، على عكس حلب، كانت تبدو أن الهدف هو القتل، لا انتزاع المعلومات. ضربونا على رؤوسنا، وأعضائنا الحيوية، وأعضائنا التناسلية... تنوعت أساليب التعذيب. لم يسألوني أي أسئلة إلا في المرة الأولى والثانية والثالثة؛

كانوا يُظهرون للآخرين ما يفعلونه. مرت عشرة أيام على هذا النحو. ظللت أفكر: «أعتقد أن دوري قد حان الآن.» ثم، في اليوم الخامس عشر، استجوبوني بالفعل. سألوني: «هل تعرف قائد الجيش الحر؟ ما نوع الصلة التي تربطك به؟» قلتُ: «كان صديقًا لي من الحي، وأعتقد أنه في تركيا.» حتى أنني حاولتُ اختلاق كذبة، أملًا في إنقاذه. لكن أثناء الاستجواب، ركلني أحدهم في ساقي وقال: «كاذب!» ضربني بشدة حتى بدأتُ أنزف. عندما قلتُ: «حسنًا، قد أفعل الكثير، لكن المسلمين لا يكذبون»، في حينها جن جنونه؛ فهاجمني جميعهم دفعة واحدة. تحدثتُ بسذاجة، لكن بمجرد أن تكلمت انهالوا علي بالضرب مستخدمين العصي والقضبان الحديدية من كل جانب. لم يبقَ في جسدي لحم؛ بدت أعصابي متجمدة، وفقدت الوعي من شدة الألم

عندما استعدت وعيي، كنت في زنزانة انفرادية. كان المكان قذرًا لدرجة لا تُصدّق حتى لو حاولت تخيّلها. لا أدري كم قضيت هناك، ربما خمسة أو ستة أو سبعة أيام؛ يفقد المرء الإحساس بالوقت. كان يمرّر الطعام من ثغرة صغيرة تحت الباب. الفئران والحشرات تتجول؛ يأكلون نصف طعامك بالفعل، ثم مع الوقت تتعوّد عليهم... حقًا هذا هو الواقع. مكان مظلم لا تفرق فيه إن كان نهارًا أم ليلًا. كان هناك صراخ مستمر وأصوات تعذيب قادمة من الخارج؛ لم تتوقف الأصوات. في لحظة ما، أعادوني للاستجواب. سألوني: «هل تعرف فلان وفلان؟» عرفت بعضهم ولم أعرف بعضهم. قلت: «إذا كنت لا أعرف هذه الأسماء، فأنا لا أعرفها.» ضربوني مجددًا وأرسلوني إلى زنزانة. ثم سألوني: «ما اسمك؟» فأخبرتهم، فقالوا: «لا، انسَ الأمر من الآن فصاعدًا،» وأعطوني رقمًا. أجبروني على انتحال هوية جديدة، قائلين: «اسمك...». ثم دخلت غرفة الاستجواب وسألوني عن اسمي مجددًا. قلت: «(ح.) هل أنت حمار؟ ماذا قلنا لك؟ اسمك (٣٤٠٠). هذا الرقم هو اسمك.» كان الشخص هناك مجرد رقم؛ إذا مت، يمحى الرقم؛ وينتهي الأمر. في الأيام التالية، ظلوا يسألون: «من أنت؟»، «٣٤٠٠»، «حسنًا، ارجع!» بعد ذلك، تتقبل الأمر وتبدأ تنسى اسمك وماضيك وهويتك. مرت الأشهر الثلاثة الأولى كلها هكذا تحت وطأة التعذيب. حسب قوانين سوريا لا يجوز احتجاز الشخص في فروع الأمن أكثر من (٩٠) يومًا؛ ويجب خلال هذه المدة أن يُعرض على قاضٍ أو يُفرج عنه، مهما يكن وضعه سواء كان متهمًا بالإرهاب أو غير ذلك. لكن ما كانوا يفعلونه هو أنهم كل (٩٠) يومًا يعيدون تسجيل دخولك من جديد كما لو أنك معتقل جديد، ويعطونك رقمًا جديدًا. ثم أصبح رقمي الجديد (٣٢٠٠). خلال هذه الفترة كانوا يحاولون بكل الوسائل ربط علاقتي مع الصديق الذي ذكرتُه. وفي النهاية قلت: «حتى لو كان هذا الشخص إرهابيًا، كيف يمكن أن أساعده؟ أنا مدني أعمل في تجارة الملابس لست عسكريًا. لا أعرف شيئًا عن الشؤون العسكرية.»

قال لي: «أنت تُقدّم معلومات، ولأنك تُقدّم معلومات، سنُقضي عليك». وبين كل كلمة أخرى، كانوا يقولون: «سنُقضي عليك» . لقد رأيتُ كيف يُق سنُقضون على الناس. لا يُطلقون النار عليك أو يُعدمونك مباشرةً؛ هنا، يُقصونك بطريقة مختلفة. هنا يدخلونك في جدال ويقولون لك: «اذهب إلى الحمام!». الأرضية مُبلّلة بالماء والمواد الأخرى، وبطبيعة الحال تكون الارضية زلقة. وأثناء سيرك، يضربونك على رأسك بأنبوب معدني. وفي تقرير الطبيب الشرعي، بالطبع يرد أن الشخص مات نتيجة الوقوع والاصطدام بجسم صلب. سيقولون: «لقد وقع في الحمام وارتطم رأسه ومات». هل تفهم المنطق؟ لا يُطلقون عليك رصاصة حتى لا يُلاحظ ذلك. أحيانًا يموت الناس نتيجة تعرضهم لعدة ضربات. ثم يضعونهم في غرفة تُسمى «غرفة الملح» في فرع فلسطين. اذ تتحلل الجثة هناك، وتنبعث منها رائحة نفاذة للغاية. قضيتُ وقتًا طويلًا هناك، وفهمتُ كيف تسير الأمور. لفرع فلسطين أجنحة متعددة. ينقلونك من جناح إلى آخر، ويدخل معك جنود. هناك نقل أسبوعي. فعلى سبيل المثال، اليوم أنا في هذه الغرفة، وقد مكثت فيها أربعة أو خمسة أيام، ثم نقلونني إلى غرفة أخرى. بهذه الطريقة، لا يمكنك تكوين صداقات أو التعرف على أي شخص من حولك. لقد وضعوا هذا النظام لمنع أي شخص من نشر الأخبار. وفي مثال آخر، الآن يطلبون منك الانتظار، والجلوس والاستماع، وغدًا سيضعونك في مكان آخر، أو يجلسونك على الطاولة. لذا، لا يمكنك معرفة هوية ذلك الشخص. سيقولون لك: «نحن نحاول ادخال الاخرين بينكم». على سبيل المثال، إذا جاءك صديق أو معلم وجادلك، فسيخاف منك، وستخاف منه. لا يمكننا التحدث مع بعضنا البعض، ولا يمكننا مشاركة الأسرار مع الاخرين. الكلام ممنوع. أعقد نيتي في نفسي، وأقف في الصلاة بعينيّ. سألت أحدهم: «أنا أصلي»، فقال: «إذن سيأخذونك بعيدًا». ستقول: «أنا أبو جهل». ستقول: «لا أؤمن باي دين». كانت جميع علاقاتي ومواقفي على هذا النحو طوال عمليات النقل هذه. سترى، سينقلونك من هذه الغرفة إلى تلك. هناك نوع مختلف من التعذيب هنا. كل غرفة، أو جناح، يُعذب بطريقته الخاصة. على سبيل المثال، هذه الغرفة مُكوّنة بالكامل من أفراد مُسلّحين؛ يُمارسون التعذيب بطريقة مُحدّدة. اما الغرفة الأخرى، فتضمّ جنودًا ومدنيين. وفرع فلسطين ليس مُخصّصًا بالكامل لـ»الإرهاب»، فهناك ضباط من النظام مسجونون هناك. هناك لصوص، على سبيل المثال. لقد أصبح مكانًا مركزيًا بحق. سيضعونك في غرفة، وربما تكون «الدراما» أقلّ وطأةً، لكنك ستظل تُعذّب معهم. في السنة الأولى، قضيت ٤-٥ أشهر في الحبس الانفرادي، ثم خضعت لعمليات نقل لمدة شهرين أو ثلاثة، ثم قضيت ٤-٥ أشهر في الاستجواب، وبحلول السنة الأخيرة، نسوني. كان هذا أصعب تعذيب، لأنك أثناء الاستجواب ستتساءل: «لماذا يستجوبونك؟» وتدرك أن هناك خطبًا ما. لكن إذا لم يفتشك أحد أو يسألك، فالأمر أسوأ. ستبقى تتساءل: «لماذا وُضعتُ هنا؟»

في كل يوم، على سبيل المثال يقومون بأخذ بصمات أصابع المحتجزين، كما لو كانوا سيأخذونهم إلى المحكمة أو ما شابه ذلك. لا نعلم إن كانوا سيطلقون سراح بعضهم أم سيعدمونهم. كل ما عليك انتظار دورك فقط. تظل تنتظر: هل سيأتي دوري أم لا. في الفترة الاخيرة لم يأت دوري على الاطلاق. دخلت في اكتئاب شديد حتى فقدت صوتي. عندما ارتفعت درجة حرارتي بقيت هكذا نحو شهر. لا أزال أتلقى العلاج لأن صوتي يختفي ويعود. لا أستطيع الكلام، أروي ما حصل كتابةً. أخاف من كل شيء. حتى الآن لو جلسنا، مثلاً اذا جاءت مجموعة تنتمي الى الحكومة، اشعر بالرعب والخوف من جديد. لا يعرف ذلك إلا من عاش هذه التجربة. إذا مر بي شرطي أو جاء شخص يحمل سلاحًا، أرتعش خوفًا لأنهم قد يطلقون النار لأتفه الأسباب. كانوا يضربوننا حتى الموت، لكن الله لم يأخذ روحي؛ بل كتب لي عمر جديد ومازلت على قيد الحياة. كثيرون صمدوا يومين أو ثلاثة ثم ماتوا. تعرضوا للضرب لدرجة أن المرء يفقد حياته من شدته. يقول لك رجل: «سأقتلك»، ولا يُخفون من قول ذلك. وباسم الإنسانية، إذا مات شخص، سواءً بالضرب أو غيره، بطبيعة الحال يقول الانسان العادي : «هيا لنساعد»، لكنهم لا يقولون ذلك؛ وانما : «لقد مات» ويواصلون حياتهم دون اكتراث

عندما أدخلوني إلى غرفة جماعية، كنت مضطرًا أن أتكئ على أحد منهم بسبب الازدحام. لم أكن أعلم كم عدد الأشخاص؛ ربما كان أكثر من (٥٠). قد تكون المساحة المخصّصة لك بلاطة واحدة فقط. تخيّل تلك البلاطة المفروشة على الأرضية؛ كيف كنا ننام لا أعلم. لكني اعتدت على ذلك أيضًا. على سبيل المثال، يمدّ أحدهم رجليه فيزاحم الآخر الموجود إلى جانبه. اذ ننام جنبًا إلى جنب، ظهرًا إلى ظهر، ونستلقي على جانبٍ واحدٍ فقط. إذا كان رأس أحدهم هنا، فقدم الآخر تكون هناك. كلما ازداد الازدحام، يصعد أحدهم فوق الآخر، ولا مشكلة

المُحاوِر: كيف كانت التهوية؟ ألم يكن سببًا في انتشار الأمراض؟

ح.م.: يمكنك العثور على كل أنواع الأمراض. هناك يحتجزونك لتعاني من الألم حتى الموت. إن كتب الله لك الحياة، فبمشِيئته فقط. هم يضعونك هناك لتَموت. أكثر الأمراض انتشارًا كان الجرب، والقمل، وسوء التغذية، والربو... من كان عنده ربو أو ضيق في التنفس يموت من الرائحة. اليوم على سبيل المثال، في الغرفة، لا يوجد ماء؛ وماء الشرب كان اما من الحمّام أو من دورة المياه. وتأكدوا انني أخجل أن أقول هذا... بسبب انعدام ماء الشرب في الزنزانة فقد اضطررت في اليوم الأول والثاني والثالث، وفي اليوم الرابع ايضاً الى شرب «بولي.» عندما يكون الإنسان في حالة يئس يفعل مثل هذه الأمور

المُحاوِر: وماذا عن الطعام؟

ح.م.: الطعام أحيانًا كان عبارة عن حبة بطاطا واحدة في اليوم. على سبيل المثال، كنا شخصين نتقاسم بطاطا واحدة. ففي الأيام الأولى كان يصيبنا الغثيان من شدة الجوع، لكن بعد ذلك تتضور جوعاً. في اليوم الواحد ربما يعطونك قطعتين أو ثلاث قطع صغيرة من الخبز أو نصف حبة بطاطا. الكمية قليلة جدًا، يكفينا بالكاد للبقاء على قيد الحياة. انهم كانوا يعرفون بالضبط كم يحتاج الإنسان من الطعام ليعيش، فإن كنت تبقى على قيد الحياة بغرام واحد فقط، فانهم يعطونك ذلك الغرام الواحد فقط، ولا يزيدون عليه أبدًا. عندما اقتادوني كان وزني (٩٠) كيلوغرامًا وكنت رياضيًّا، وعندما خرجت كان وزني (٥٠) كيلوغرامًا، اي اني فقدت (٤٠) كيلوغرامًا من وزني هناك

المُحاوِر: كم سنة استمرّ التعذيب؟

ح.م.: في السنة الأخيرة لم أتعرض للتعذيب الجسدي، لكن كان هناك تعذيب نفسي فقط. أمّا السنة الأولى فكان تعذيبًا بمعنى الكلمة. استمرّ وضعي فترةً طويلة، بينما غيري كان يعترف خلال خمسة عشر يومًا أو شهرٍ واحد، فيُحال إلى المحكمة أو إلى سجن صيدنايا، لا أعلم. كل شخص له حالة مختلفة. لا أعرف لماذا كانت حالتي بهذه القسوة. خلال تلك الفترة كانت عائلتي تحاول عبر وسطاء معرفة مكاني، لكنهم لم يكونوا يعرفوا مكاني.

في فرع فلسطين، لا يستطيع رئيس الفرع أن يتحكم بالعسكري، ولا العسكري يستطيع أن يتحكم برئيسه. دولتنا كانت دولة فساد ورشوة. وان هؤلاء الوسطاء الذين يديرون هذه المعاملات المالية يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى الرئيس (الأسد) ولا يتلقون أوامر من أحد.

اما بالنسبة لحراس السجن، فيمكن وصفهم بانهم وحوش. تخيلوا، طوال سنتين لم نرَ وجه السجّان الذي كان يجلب لنا الطعام. فبمجرد أن نسمع وقع خطواته كان يجب أن نسند ظهورنا بالحائط فورًا. سنتان كاملتان، لا نعرف وجه من كان يطعمنا، ولا من يكون. خرجت من هناك كالأعمى الذي كان في ظلامٍ دامس. فعندما ينزعون العصابة عن عينيّ، يتصفر كل شئ، افقد القدرة على التعرف على من حولي.

المُحاوِر: رأينا أن الأشخاص الذين قابلناهم تعرّضوا للتعذيب بطرقٍ متنوعة، وأن بعض طرق التعذيب تُطبَّق على نطاقٍ واسع. هل تعرّضتَ أنت أيضاً للتعذيب بهذه الطرق؟

ح.م.: أن أساليب التعذيب تكون على مراحل. أولًا «اطارات السيارة»، ثم «الصدمة اللكهربائية»... لكن هناك أساليب أخرى أشدّ. على سبيل المثال، يربطون العضو الذكري ويجبرونك على شرب كميات كبيرة من الماء، ثم يعطونك حبوبًا مدرّة للبول. هكذا تكون مضطرًا للتبوّل، لكنك لا تستطيع

لأن العضو مربوط. هذا التعذيب أقوى من «اطارات السيارة»، وأقسى من «الصدمة الكهربائية»، وأسوأ من كل شيء. ويُقيدونك أيضًا بطريقة تُشدّ يديك وقدميك، فتُضغط على يديك ومفاصلك. الجسم يشرب بالماء، وبطبيعة الحال، فان الماء يتدفق طبيعيًا إلى الكليتين، وفي هذه الحالة تحتاد الى التبول. انهم يجبرونك على شرب لتر أو لترين من الماء حتى تمتلئ معدتك تمامًا، ومع المدرّ تشعر بألمٍ لا يُحتمل في جوانبك والظهر وفي كل مكان. في تلك اللحظة توافق على أي شيء يريدونه وتبصم فورًا. أنا من شدّة الألم فقدت عقلي؛ لو قالوا لي: «أنت أسامة بن لادن.» لقلت: «نعم، أنا وأسرتي كلنا أسامة بن لادن.» لا توجد مشكلة، فقط الأمر ينتهي. الموت أهون من هذا العذاب. مرّة واحدة تعرّضت لهذا النوع من التعذيب، وقلت: «فداءً لكم، فقط أنهوا الأمر. ماذا تريدون؟ أوقّع، أضع بصمتي، اكتبوا ما تشاؤون، أيّ تهمة قيدت ضد مجهول أنا أتحمّلها.» وعندما فكّوا الرباط، تبوّلت في اللحظة نفسها، وسقطت على ركبتيّ، ثم أخذوني إلى الداخل. هم يعرفون فن التعذيب جيّدًا، لديهم خبرة في هذا الامر، يعرفون تمامًا كيف يعذّبونك. ومن أساليبهم أيضًا، صعق الخصيتين بالكهرباء، وهذا النوع الاخر من أنواع التعذيب. وهناك أساليب أخرى. على سبيل المثال، عندما يضربونك يتشقق ويتمزق الجلد، بطبيعة الحال، يُجرح الجلد، وتحدث عدوى، وتنمو الديدان. اذ تزحف الديدان في الجسم. وعادةً، عندما يُدفن الشخص لفترة طويلة، تأكله الديدان. لكن هنا، تبدأ الديدان بأكلك وأنت لا تزال على قيد الحياة... وأنت على قيد الحياة، تقول: «أخي، عليك أن تأخذنا إلى الطبيب.» يوجد طبيب، لكن ليس من أجلنا. رأيته بعيني؛ الطبيب يأتي، يعطي المريض بعض الحبوب الصفراء، وينتهي الأمر

المُحاوِر: كيف نلتَ حريتك؟ وكيف علمتَ بسقوط الأسد؟

ح.م.: لم يتحدَّث أحد عن هذه الأمور. اذ قبل أن نَنِل حريتنا بساعتين، اي في اليوم الأول من التحرير، لم يظهر موزعو الطعام. عندما لم يأتِ مُوزعو الطعام، شعرنا أن هناك شيئًا ما يحدث. بدأنا نسمع أصواتًا من الأبواب والحنفيات. كانت تخرج أصوات غريبة من مواسير المياه. كانت مواسير المياه وسيلتنا للتواصل مع الغرف الأخرى. سمعنا أن حلب سقطت. لم نكن نتوقع أن يسيطر الجيش السوري الحر أو هيئة تحرير الشام على حلب. تساءلنا فيما بيننا إن كان «PYD» قد استولى على حلب ام جهة اخرى. فقلنا: «حسنًا، العلم عند الله».. كُنَّا نأمل أن يُصدر عفوٌ فيُطلق سراحنا، ليس لأننا كُنَّا نأمل أن نكون أحرارًا، بل لانه في السابق كانت تصدر قرارات العفو. فلهذا كان املنا ان يشملنا هذا العفو. في الفترة التي كنت اتواجد فيها صدَرت قرارات العفو، لكنّها لم تَشمَلنا. كانوا يطلقون سراح اللصوص والمتهمين بغسيل الاموال، حتى من يسرق الحديد يشمله العفو، أما الموقوفون أمثالنا فلم يشملهم. وبعد (٤–٥) أيام، عندما سمعناهم يقولون: «حلب

سقطت»، بدأنا فجأة نسمع إطلاق نار داخل الفرع، كان صوت اشتباكات عنيفة. وحينها ادركنا أن الأمر قد انتهى، وأنَّ مصير سوريا قد تغيّر بالكامل. كان هذا وضعًا عسيرًا على السجناء، لكن الله ألهمنا فقلنا: «لقد سقط» عندما اندلع القتال في المنطقة الأمنية التي يقع فيها فرع فلسطين، أدركنا أن حدثًا كبيرًا قد جرى. انتظرنا، ثم سمعنا أصواتُ إطلاق نار وعقبها فُتحت الأبواب وقالوا: «اخرجوا.» وكان أولئك الذين فتحوا بابنا معصوبي الأعين. وعندما رأيناهم، ظننا أنهم يأخذوننا إلى الإعدام. سمعنا أصوات ركض. بدأ الناس بالمغادرة، فرافقناهم وخرجنا معهم.

فبدأ الجميع بالخروج، وخرجنا نحن ايضاً مع الاخرين. كان الأمر كأننا نُولَد من جديد. خرجتُ ونزلتُ إلى حلب. رأيت ابنتي، أردت أن أتحدث معها، الا انها رفضت التحدث معي. عندما اعتُقلت كانت في الصف السابع، والآن صارت في الصف التاسع. الزمن الذي مضى بينهما كان فراغًا بلا حدود، كأنه زمن خارج الحياة. وكانت عائلتي، وزوجتي تحديدًا، متأكدة أنني على قيد الحياة. ففي السجل المدني، إذا ظهر في النظام أنك مُسجَّل كميت، فهذا يعني أنك ميت رسميًا. كانوا كل ستة أشهر يُرسلون إلى دائرة النفوس قوائم بمن مات ومن مازال على قيد الحياة، أحيانًا كل ستة أشهر، وأحيانًا كل سنة

كانت زوجتي تستطيع الحصول على أوراق تُثبت أنني ما زلت على قيد الحياة، لكنها لم تكن تعرف مكاني. على سبيل المثال، ذهبت أكثر من مرة إلى فرع سجن صيدنايا، وهناك ردوا عليها قائلين : «انه ليس من نزلاءنا.» وحتى لو كنت هناك، لما قالوا الحقيقة. ذهبت أيضًا إلى فرع فلسطين عدة مرات، لكنني لم أكن هناك. ذهبت إلى الفرع (٤٨)، وإلى المخابرات العسكرية أيضًا، وكان ردهم دائمًا: «ليس لدينا أحد بهذا الاسم.» أسماؤنا بالنسبة لهم مجرد أرقام. وحتى الأرقام التي بأيديهم لا يعترفون بها رسميًا، كما لا يعترفون بالأسماء ايضاً. كانت زوجتي تسألهم: «هل عندكم (ح.م.)؟» فيقولون: «لا.» لكن ربما كنتُ عندهم مسجَّلًا برقم (٣٤٠٠). هذا كان الوضع بالضبط.

المُحاوِر: ذكرتَ في حديثك «غرفة الملح»، هل يمكنك أن تشرح لنا أكثر عن ذلك؟

ح.م.: في المكان الذي كنا فيه، والذي يُسمَّى ايضاً «الفرع»، كانت هناك غرفة تُعرف باسم «غرفة الملح.» كان يُوضع فيها الجثث. وكانوا يتركونها لتتحلل بشكل طبيعي، وذلك لعدم وجود مقبرة جماعية.

حتى الآن، إذا بقيت خارج المنزل أكثر من ساعة، تشعر زوجتي بالقلق. لم نستطع أن نتخلّص من الخوف. الخوف، ومنظر الدم، والرعب الذي تسلل إلى روحي... لا يزال يخيم عليّ. اقتربنا من الموت مراتٍ كثيرة. السجن العادي أرحم بكثير، لأنك هناك تُعرض على المحكمة، وهناك قاضٍ،

وربما يتدخّل وسيط أو قريب لمساعدتك، ويمكن التواصل حتى بالرشوة أو بأي وسيلة

لكن إن كنتَ محبوسًا في الزنزانة... فأنت منسيّ تمامًا، منسيّ إلى الأبد. الحمد لله أن سوريا تحررت، الحمد لله، هذا من أعظم النِّعَم التي أنعم الله بها علينا

المُحاوِر: هل تتلقّى دعمًا نفسيًا؟

ح.م.: لا، أنا بين عائلتي ومعارفي فقط، هذا هو الدعم الوحيد. الحياة مستمرة، لكن عندما خرجت، كنت في البداية أرتعب واشعر بالخوف واختبئ، حتى وانا في المنزل. أما عن العمل، فوالله لا يوجد عمل. السوق أصلًا لا يوجد فيه شغل. مع أني في السابق، الحمد لله، كان عندي سيارة وورشة ومصنع صغير. في عام ٢٠٠٧ كنت أعمل في تركيا، وكنت أُصنع الستارات والكنزات الرياضية تحت اسم ماركة «بادي نور». كنت أنا من يصمّمها. كان لي هناك أصدقاء وأقارب، وكنت أذهب وأعود بالسيارة أحيانًا. وعندما بدأت الأحداث في سوريا، الكل بدأ يغادر. قالوا لي: «اخرج معنا.» فقلت: «أنا أحب بيتي، لا أريد أن أتركه.» تحملت القصف وبراميل الموت وصبرت، لكن لم يخطر ببالي أني سأُسجَن. ومع ذلك، الحمد لله على كل حال

المُحاوِر: هل استُشهد أحد من عائلتك؟

ح.م.: في عام ٢٠١٧ ، استُشهد اثنان من إخوتي وهما في منزلهما في حي الحيدرية. قصفوهم جواً، وكان في المكان نساء وأطفال أيضًا. نقلناهم إلى مستشفى الرازي، وهناك قالوا لنا: «قولوا لوسائل الإعلام إن الجيش الحرّ هو من قصفنا.»

ما زلت حتى الآن لا أجرؤ على الخروج للبحث عن عمل. أخاف أن أخرج ولا أستطيع العودة. الألم النفسي أشد من الألم الجسدي. على سبيل المثال، لو قطعت يدك أو انكسرت ساقك فمع الوقت تتعوّد، لكن الألم النفسي لا يُحتمل. أحاول أن أتجاوز ذلك مع أطفالي بالإيمان وبالقرآن. الحمد لله أنا رجل مؤمن، أُصلّي، وحتى اليوم أنا صائم. وكان كفرهم وألفاظهم البذيئة فظيعة. سمعنا كلامًا كأنهم اختلقوها. أبو جهل نفسه يُعَدّ تقيًّا بجانبهم! ربما يدخل الجنة، أما هؤلاء فلا... كانت كلماتهم من شدّة الكفر لا تُطاق

المُحاوِر: ما نوع هذه الشتائم؟

ح.م.: كانوا أناسًا يُنكرون وجود الله ورسوله، وكانوا يتلفظون بكلمات لا يمت باي صلة بالدين. لكن لم تكن الشتائم العادية التي نسمعها بين الناس، بل اخترعوا شتائم جديدة لم نسمع بها من قبل. كانوا يسبّون المسلمين والمسيحيين جميعًا بلا استثناء. من بين من تعرّضوا للتعذيب كان هناك

إخوتنا المسيحيون أيضًا. كان بجانبي رجل مسيحي معتقل، صرنا أصدقاء داخل السجن، ثم فقدت أثره. بعد اطلاق سراحي حاولت أن أبحث عن عائلته، لكن لم أجد له أي أثر

المُحاوِر: هل تتذكر أسماء الضباط هناك؟

ح.م.: لا، لم يكونوا يذكرون أسماءهم أمامنا أبدًا. كانوا يخافون كثيرًا من ذلك. ربما حتى لا نصبح شهودًا ضدهم فيما بعد. كانوا يعصبون أعيننا دائمًا، ولا يسمحون لنا برؤية وجوههم

وما زالت هناك أماكن احتجاز غير معروفة رسميًا. على سبيل المثال، قد يكون هذا المبنى الذي فوقنا، تحته ستة طوابق تحت الأرض، كلها سجون، ولا أحد يعلم عنها شيئًا. سجن صيدنايا اشتهر، والجميع تحدث عنه، لكن كم عدد الذين خرجوا منه أحياء؟ قليل جدًا. أما الباقون فلا يُعرف عنهم شيئاً. هناك سجون كثيرة لم نعرف أسماءها أصلًا. الناجون من صيدنايا قلة، والبقية لا يُعلم أين وصل بهم الحال

لقد عاشت سوريا كارثة حقيقية. يتحدثون اليوم عن «إعادة الإعمار»، لكنهم يقصدون ما فوق الأرض فقط، بينما تحت الأرض هناك مئات من مراكز التعذيب المجهولة. الله حرّم الظلم على نفسه، وحرّمه على عباده، لكن هؤلاء الظالمين تجاوزوا فرعون نفسه. فرعون لم يبلغ هذا الحدّ من الطغيان. كانت سوريا سجنًا كبيرًا بكل ما تحمله الكلمة من معنى

المُحاوِر: نحن في تركيا، نريد أن تُنشر الفظائع المرتكبة في سوريا على نطاق واسع، وأن يُعاقب المسؤولون عنها. ولهذا السبب نُعِدّ هذا التقرير. نحن نجمع هذه المعلومات لتقديمها أيضًا إلى المحاكم الدولية، ونرغب في أن نخطو خطوة الى الامام بأسم الإنسانية. نشكرك جزيل الشكر على مشاركتك معنا التجارب وما حل بكم خلال تلك الفترة الصعبة.

محضر رقم: ١٥

التاريخ: ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٥

المكان: خان شيخون

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: م.ح.، ناشط في مجال حقوق الإنسان، من خان شيخون.

الأسئلة:

المُحاوِر: ما أهمية خان شيخون من ناحية حقوق الإنسان؟

م.ح.: بالتأكيد، خان شيخون منذ بداية الثورة السورية، تعرّضت لعشرات من الهجمات والقصف والمجازر. وسقط فيها عدد كبير من الشهداء والمدنيين، وكان أغلبهم من الأطفال والنساء. خصوصًا في المجزرة التي استخدمت فيها الاسلحة الكيميائية، فقد استُشهِد أكثر من مئة شخص، وجُرح أكثر من خمسمئة آخرين. تلك القنبلة الكيميائية سقطت بالضبط في هذا الطريق، في هذه النقطة. هنا تحديدًا، هو مكان سقوط القنبلة الكيميائية. أُطلِقت هذه الذخيرة من طائرة تابعة لنظام الأسد في الرابع من نيسان/ ابريل عام ٢٠١٧، بين الساعة السابعة والسابعة والربع صباحًا. هذا هو الحي الذي تعرّض سكّانه لغاز السارين السام. في هذا الهجوم مات حوالي مئة شخص اختناقًا. أغلب من كانوا يسكنون هذه البيوت التي تراها أمامك كانوا أطفالًا. بعض العائلات أُبيدت بالكامل؛ الأطفال والنساء وكبار السن ماتوا اختناقًا. أنا وثّقت هذه المجزرة وجمعت الأدلة من هنا، وسلّمت ما جمعته إلى الجهات المختصّة التي كانت تُجري التحقيق

المُحاوِر: أنتم أيضًا من بين المتضررين، أليس كذلك؟

م.ح.: نعم، أثناء جمع الأدلة تعرّضت أنا أيضًا للهجوم الكيميائي، لأن بيتي قريب من هنا. عانيت من آثار المواد الكيميائية ثلاثة أيام كاملة. اذ ان آثار المواد الكيميائية ما زال يؤثر على حياة الناس حتى اليوم. خصوصًا الأطفال، فقد عانوا لسنوات من مشاكل في التنفّس. كما تأثّرت النساء الحوامل، حتى ان بعضهن وُلدن أطفال مشوهين خلقياً، وهناك حالات كثيرة من هذا النوع. كبار السن أيضًا عانوا طويلًا من ضيق التنفّس، وبعضهم توفّي لاحقًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الذين عاشوا لحظات الاختناق ما زالوا يعانون من صدمات نفسية. واضطرّ أهالي خان شيخون إلى مغادرة المدينة. في عام ٢٠١٩، عندما دخلت قوّات النظام إلى المدينة، خرج الناس منها رفضًا للظلم ولجرائم نظام الأسد. وكما ترى، فإنّ سكان خان شيخون منذ عام ٢٠١٩ ما زالوا نازحين ولم يتمكّنوا من العودة بعد. وان حجم الدمار في المدينة كبير جدًا. على سبيل المثال، كان هنا

صومعة للحبوب، لم تعد موجودة الآن. هذا الفرن الذي تراه مدمَّر بالكامل تقريبًا. وان أغلب البيوت تهدّمت ولم تعد صالحة للسكن. إعادة إعمار خان شيخون تحتاج إلى وقت طويل جدًا

المُحاوِر: كم عدد الشهداء في خان شيخون؟

م.ح.: يُقدَّر عدد الشهداء المدنيين ما بين ألفين إلى ألفين وخمسمئة تقريبًا.

المُحاوِر: هل وقع الهجوم الكيميائي لمرة واحدة فقط؟

م.ح.: نعم، الهجوم الكيميائي في خان شيخون حدث مرة واحدة فقط. لكن قبل ذلك، كانت المدينة قد تعرّضت للقصف بغاز الكلور السام. في ذلك الهجوم لم يكن هناك شهداء، لكن وُجد جرحى. فخان شيخون تعرّضت لشتى أنواع الهجمات: من الأسلحة الكيميائية إلى البراميل المتفجّرة، وحتى القنابل العنقودية المحظورة دوليًا، وغيرها من الأسلحة الممنوعة

المُحاوِر: بصفتك محاميًا متخصص في مجال حقوق الإنسان، ما الذي تطلبه من المجتمع الدولي؟

م.ح.: أولًا، نطالب بمحاكمة دولية عادلة. ثانيًا، نطالب الدول التي تدعم هذه المحاكمة بأن تُسلّم إلى العدالة كل من تلطّخت أيديهم بدماء الشعب السوري. فليس خان شيخون وحدها من عانت، بل سوريا كلها تألّمت. هناك مئات الآلاف من الشهداء ومئات الآلاف من المعتقلين. في خان شيخون وحدها يوجد نحو (٥٠٠) معتقل، أغلبهم لم يخرجوا من سجن صيدنايا، وقُتلوا تحت التعذيب. نحن وثّقنا أسماء (٢٥٠) معتقلًا في سجن صيدنايا، وكنا ننتظر اطلاق سراحهم مع تحرّر سوريا، لكن اكتشفنا لاحقًا أنهم استُشهدوا جميعًا. لدينا مطالب واضحة من المجتمع الدولي. نطالب الحكومة الجديدة بتطبيق العدالة الانتقالية بشكلٍ كامل. ونطلب من الدول المعنية أن تساعد في تسليم المجرمين إلى العدالة، ومحاكمتهم في المحاكم الوطنية. وإذا كان من الضروري إنشاء آلية رقابة أو مراقبة دولية، فنحن مستعدون للقيام بذلك. يجب أن تكون هناك محاكمات علنية وشفافة. الآن الدول المتدخلة تتحدث عن «السلام الوطني» و»بناء السلام»، وهذا أمر مهم، لكنه لا يمكن أن يتحقّق قبل تحقيق العدالة. يجب حماية حقوق الضحايا. العدالة الانتقالية تعني كشف الحقيقة، ومحاسبة الجناة، وتعويض الضحايا، وردّ حقوق من دُمّرت بيوتهم، ومن اعتُقل أبناؤهم، وكشف مصير المفقودين. لكن ما يحدث الآن هو أن الدول المعنية تتحدث فقط عن بناء السلام، دون أن تبدأ أولًا بتحقيق العدالة

المُحاوِر: نحن في المؤسسة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، مستعدّون لتوثيق هذه الجرائم والعمل من أجل تحقيق العدالة. وباذن الله، سنعمل معكم جنبًا الى جنب لإرساء العدالة وحقوق الإنسان في هذه الأرض. نشكركم على تلبية الدعوة والحضور إلى هنا. نحن نعتبركم إخوة لنا، ونؤكّد أننا جاهزون لتقديم كافة أنواع التوثيق والتعاون المشترك. شكرًا جزيلًا لكم

محضر رقم: ١٦

التاريخ: ٧ شباط / فبراير ٢٠٢٥

المكان: مقبرة خان شيخون

المحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: م.ح.، ناشط في مجال حقوق الإنسان، من خان شيخون

الأسئلة:

المُحاوِر: نرى هنا مقبرةً للشهداء وقبورًا محفورة، ما طبيعة هذا المكان؟

م.ح.: للتوضيح، هذه هي مقبرة الشهداء في خان شيخون. الجزء الذي تراه أمامك يعود معظمه لشهداء مجزرة خان شيخون التي وقعت أثناء زيارة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية

(وأما القسم المقابل للمقبرة) فهو في الأصل مبنى تابع لجهاز الأمن التابع للنظام السوري. في فترة حكم نظام الاسد، كان عناصر الأمن الذين يعملون هنا يقولون: «إن مشهد هؤلاء الشهداء يزعجنا»، وكانوا يُجبرون عائلات الشهداء على نبش قبور أبنائهم بحجج واهية. لقد تعرّضت المقبرة من قبل لعمليات تخريب كثيرة، بل إن النظام السابق خطّط لتسويتها بالجرافات وتحويلها إلى حديقة عامة، في محاولة لطمس معالم الجريمة ومحو ذاكرة الشهداء

انظروا إلى هذا القبر المفتوح هناك، كان فيه جثمان أحد الشهداء، وقد نُقل إلى مكانٍ آخر. هذه هي بقايا أجساد الشهداء، وهذه الحجارة التي تراها تعود إليهم، وما زالت باقية حتى الآن. كما ترى، تعرّض المكان لاعتداءات متكرّرة. لقد كان النظام الظالم لا يترك الأموات بسلام، حتى الشهداء لم يسلموا من ظلمه

كل الذين دُفنوا هنا استُشهدوا إمّا بنيران المدفعية، أو برصاص القنّاصة، أو في المجازر الجماعية. جميعهم شهداء الثورة السورية... نسأل الله أن يتغمّدهم برحمته الواسعة وأن يتقبّلهم في عليّين

محضر رقم: ١٧

التاريخ: ٧ شباط / فبراير ٢٠٢٥

المكان: خان شيخون

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: أ.ي.، من أهالي خان شيخون

الأسئلة:

أ.ي.: أنا أ.ي.، من إدلب – خان شيخون. في صباح يوم ٢٠١٧/٤/٤ عند الساعة ٦:٣٠ شنّت طائرات حربية تابعة للنظام، أربع غارات جوية محمّلة بغاز السارين. في البداية لم نفهم أنّه غاز السارين لأنّنا لم نسمع صوت انفجار. سقطت القذائف على بعد حوالي (١٠٠) متر من هنا، عند التقاطع، مقابل المخبز. كان الناس هناك يختنقون، وكان إخوتي أيضاً هناك. رحمهم الله، استشهدوا هم ايضاً

عند السادسة والنصف صباحًا، ظننا في البداية أنّ الأمر غير حقيقي، لكن خلال وقت قصير فهمنا خطورة الوضع، فأخذت أطفالي، التوأم (أ.) و(أ.)، وقلت لزوجتي: «هيا نخرج من هنا.» كانت سيارتنا عند الباب، لكن لم نستطع التحرك فوراً. غادرنا المكان واتجهت نحو هذا الطريق. كان جيراننا يصرخون لي: «تعال وساعدنا!» عندما ذهبت إليهم، كان يخرج الزبد من أفواههم، وكانت أجسادهم ترتجف بشدة، وفي عيونهم نظرات ثابتة. نقلناهم إلى السيارات وساعدنا باقي الجيران. ثم عدت إلى بيت عائلتي. كان أخي (ي.) هناك، وكان يحاول إنقاذ ابنه (أ.) البالغ من العمر ٥ سنوات. لم يكن (أ.) يستطيع التنفس، حتى انه بعد ذلك استُشهد

ذهبت إلى أخي الآخر (أ.)، وكان قد فارق الحياة أيضاً. كان أمام الباب. كانت زوجة (ي.)، وأبنة أختي البالغة من العمر (١٥) عاماً هناك أيضاً. كانوا جميعاً يسكنون في هذا المبنى. أعطيت أطفالي لزوجتي وقلت لها: «ابتعدي من هنا.» ظننت أن زوجتي ابتعدت عن المنطقة. حاولت إنقاذ إخوتي، لكنني لم أستطع. ثم فقدت الوعي ووجدت نفسي على ملقى على الأرض. نقلوني إلى مركز طبي. أولاً، أخذوني إلى مستشفى الرحمة في خان شيخون، لكنها كانت مليئة بالجرحى ولم يقبلوني. ثم نُقلت إلى مركز طبي آخر في جرجناز. وهناك أيضاً كانت الحالة سيئة جداً؛ الناس كانوا يختنقون ويُغمى عليهم، كانت مجزرة بمعنى الكلمة. فمعظم جيراننا ماتوا في السيارات. وبعد بضعة أيام عندما عدت، علمت أنهم استُشهدوا

بعد ان تلقيت العلاج وغادرت مستشفى جرجناز، عدت إلى بيتي. كنت كأنني فقدت ذاكرتي، وبدأت أتذكر كل شيء تدريجياً. سألت عن إخوتي، فقالوا لي إن (ي.) و (أ.)، وزوجة (ي.) والآخرين قد

استُشهدوا. ثم بدأت أبحث عن أطفالي وزوجتي. لم أجدهم. سألت الكثير من الناس، لكنهم لم يكونوا في أي مستشفى. سألت أقاربنا ومعارفنا، وبحثنا عنهم في كل مكان، وتبيّن في النهاية أنهم كانوا بجانبنا في القبو تحت البيت. وعندما عادت الطائرات، لجأوا إلى القبو تحت المنزل. كانت هناك زوجتي وأطفالي وأربعة أطفال من جيراننا أيضاً... جميعهم استُشهدوا هناك، رحمهم الله

المُحاوِر: كما نرى، لا توجد هنا أي مواقع عسكرية، بل هي منطقة سكنية مدنية فقط. برأيك، لماذا هاجموها؟

أ.ي.: لم يكن هنا أي هدف عسكري. هذه منطقة مدنية بالكامل. كانت هناك صوامع للحبوب، وفرن، ومنازل. لم يكن هناك أي عنصر عسكري. حتى لو كانت منطقة عسكرية، فبحسب القوانين الدولية، مثل هذا الهجوم، محظور تماماً. وانه في هذا الهجوم استُشهد أكثر من (٩٣) شخصاً وجُرح أكثر من (٥٠٠) آخرين. ما زلنا حتى اليوم نعاني من آثاره، خصوصاً الآثار النفسية. لماذا؟ لأن المجرمين ما زالوا أحراراً. نحن نطالب بمحاكمة بشار الأسد. لديّ (٢٥) شهيداً من عائلتي: أطفالي (أ.) و (أ.)، وزوجتي (د.)، وأخي (ي.)، وزوجته (س.ح.أ.)، وأولادهما (أ.) (٥ سنوات)، و(م.) (١٣ سنة)، وابنة أختي (ش.) (١٥ سنة)... جميعهم من عائلتي وأقاربي

المُحاوِر: هل قدّمتم شكوى إلى أي جهة بخصوص هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية؟

أ.ي.: بالطبع تواصلنا بخصوص هذه الجريمة مع منظمة «هيومن رايتس ووتش»، ومنظمة العفو الدولية، ولجنة التحقيق الدولية. قدّمنا الأدلة والبراهين عبر «الخوذ البيضاء.» جمعوا الأدلة أثناء الحادث وبعده، بل حتى أخذوا عينات من الدم. جميع فرق التحقيق في ذلك الوقت أجرت تحقيقاتها، وتبيّن أنّ بشار الأسد استخدم أسلحة كيميائية. وأكّدوا أنّ الأسلحة الكيميائية استُخدمت في خان شيخون. ففي ٢٢ نيسان/ابريل، تبيّن أنّ الأسلحة الكيميائية استُخدمت بالفعل، ومن خلال المراقبين تمّ تحديد أنّ الطائرة أقلعت من حمص، ومن قاعدة الشعيرات الجوية. كان اسم الطائرة «قدس-١»، وتأكد أن اسم الطيار محمد يوسف الحاصوري. وهو من مدينة «تل كلخ» في سوريا. وتم تحديد هويته، وبالطبع تم تحديد وقت إقلاع الطائرة من قاعدة الشعيرات، ووقت تنفيذ الهجوم الكيميائي في خان شيخون. وكان المراقبون على طول الطريق يطلقون التحذيرات

بعض الهيئات، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، أدانت استخدام الأسلحة الكيميائية وأكدت استخدامها من قبل بشار الأسد. الحمد لله، وبفضل ربنا عدنا إلى سوريا. ولكن بشار الأسد اليوم هارب ولم يُحاكَم بعد. نأمل أن تساعدنا الحكومة التركية أو أي جهة يمكنها المساعدة في الوصول إلى هدفنا، وهو محاكمة بشار الأسد بشكل عادل، لكونه بسبب استخدامه للأسلحة الكيميائية في خان شيخون أو في أماكن أخرى أو بسبب الانتهاكات الأخرى التي مارسها في سوريا.

المُحاوِر: هل ما زالت آثار الاسلحة الكيميائية مستمر حتى الآن؟

أ.ي.: بالتأكيد، لا تزال الآثار النفسية قائمة حتى الان. بالإضافة إلى ذلك، هناك أشخاص يعانون من ضيق في التنفس بسبب تأثير الغاز الكيميائي. فبعض أقاربي أصيبوا بحالات شبيهة بالشلل نتيجة استنشاق الغاز الكيميائي. وبعض النساء الحوامل فقدن أطفالهن. كما ان الحالات النفسية تفوق الحالات الجسدية في شدّتها

المُحاوِر: كيف حاولت أن تحمي نفسك من هذا الهجوم في تلك اللحظة؟

أ.ي.: حاولت قدر المستطاع أن أفعل شيئاً، وحاولت أن أساعد من يمكنه مساعدة الآخرين. لذلك تدخلت فرق الدفاع المدني لدينا فوراً. عندما قالوا إنه غاز السارين، صُدمنا. لم نكن نتوقع أن تُرتكب جريمة بهذا الحجم، وأن يُلقى غاز السارين على منطقة مدنية. كثير من الأشخاص الذين جاؤوا للمساعدة من خارج المنطقة، استُشهدوا أيضاً، لأنهم لم يتخذوا احتياطات أو لم يسبق أن واجهوا شيئاً كهذا. لذلك كانت الكارثة كبيرة جداً

المُحاوِر: هل تود إضافة شيء آخر ؟

أ.ي.: كما قلت، بعد تقديم الأدلة والبراهين، لا بد من محاكمة عادلة. المكان الذي استُهدف واضح، ولم يكن هناك أي مخزن أو مرفق عسكري هناك. كانت منطقة مدنية بالكامل، ولم يكن هناك أي مقاتل أو مجموعة مسلحة. اليوم نتمسّك بالحقائق. ويمكن لأيّ شخص أن يعود ويرى ما حصل. هدفنا أن نخفّف من ألم شهدائنا الذين فقدناهم في الهجوم الكيميائي، وأن نضمن محاكمة بشار الأسد بشكل عادل في المحاكم الدولية والتركية على حد سواء. وعليه فاننا بانتظار تقديم إخواننا الأتراك الدعم والمساعدة في هذا الموضوع

بالطبع، لا يمكنني أن أنسى أبدًا لطف إخواننا وأخواتنا الأتراك، والاحسان الذي قدموه لنا منذ البداية وحتى النهاية، وخاصة السيد رجب طيب أردوغان، وأنا ممتن لهم جميعاً. لقد وقفتم الى جانبنا في أوقاتنا الصعبة، في الفترة التي سقط فيها الشهداء في خان شيخون نتيجة الهجوم الكيميائي، استقبلتمونا بحفاوة بالغة. لن أنسى هذا الجميل أبداً. الشعب التركي وقف إلى جانب السوريين، ونحن سنبقى دائماً نتذكر تلك المواقف. نحن إخوة ونحب بعضنا بعضاً. أحيّي بكل احترام فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان وجميع الشعب التركي . وإن شاء الله تكونوا دائماً بخير وعافية

المُحاوِر: نشكركم على المعلومات التي قدّمتموها. نسأل الله أن يرحم شهداءنا. إن شاء الله ستكون المعلومات التي قدّمتموها دليلاً في المحكمة الجنائية الدولية، ويُسهم تقريرنا هذا، في محاكمة بشار الأسد

محضر رقم: ١٨

التاريخ: ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٥

المكان: المبنى الذي وقع فيه الهجوم الكيميائي في دوما، المنطقة التي سقطت فيها القنبلة – دمشق.

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: ع.ز.

الأسئلة:

ع.ز.: أثناء الهجوم الذي استُخدمت فيه الأسلحة الكيميائية في دوما، كنتُ مسؤول منطقة دوما في الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء). المكان الذي نقف عليه الآن هو نفسه المكان الذي كنتُ أقف فيه في نيسان/ابريل عام ٢٠١٨، أي قبل سبع سنوات تماماً. هذه الحفرة التي تحت أقدامنا هي الحفرة نفسها التي تسرّب منها الغاز في ذلك اليوم، وتسبّب بموت الضحايا الذين كانوا في هذا المبنى والمباني المجاورة. الوقوف هنا بعد سبع سنوات أمرٌ صعب جداً. في ذلك اليوم مات عدد كبير من الناس اختناقاً بسبب استنشاقهم الغاز الكيميائي. وأنا الآن أتذكّر الصعوبات والآلام التي عشناها ونحن نحاول إنقاذ الجرحى والضحايا في موقع الهجوم. في ذلك الوقت كانت مدينة دوما تتعرض لهجوم عسكري عنيف، وكان هناك نقص كبير في الخدمات الصحية والكوادر الطبية. لكن، والحمد لله، بعد مرور سبع سنوات ما زال لدينا أمل كبير بأن يتحقق العدل لضحايا الأسلحة الكيميائية، ولضحايا حرب/ثورة سوريا عامةً. نحن نؤمن بأنّ المنظمات الدولية وهيئات حقوق الإنسان يمكن أن تسير معنا في طريق ارساء العدالة

المُحاوِر: بداية اقدم لك شكري؛ إلا انه لو عدنا إلى موضوع اطلاق القذيفة؛ من اطلق هذه الذخيرة وكيف ؟

ع.ز.: أُلقيت هذه القنبلة من مروحية؛ مروحية حربية عمودية استهدفت هذه المنطقة، وسقطت هنا بالضبط. وثّقنا لحظة السقوط. ففي هذه النقطة بالتحديد التي أقف فيها الآن، صوّرت تلك اللحظة بالفيديو، لقد سجّلتُ حالة القنبلة ونوع الغاز المتسرب من البرميل. جمعتُ الأدلة والعينات في هذا المنزل. في ذلك اليوم، خاطرتُ بحياتي وحياة عائلتي، بنقل العينات إلى شمال سوريا لنقلها بأمان إلى مختبرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)لتحليلها. وبفضل ذلك تَمّ تَحديد نوع المادة الكيميائية المستخدمة، وبالتالي تَمّ تحديد الطرف الذي استخدم السلاح. أدليتُ بشهاداتي لفرق

مختلفة، بما في ذلك آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (JIM)، وبعثة تقصي الحقائق (FFM)، وفريق التحقيق في الأسلحة الكيميائية (IIT). وأشارت التقارير إلى أن المادة الكيميائية المستخدمة كانت الكلور عالي التركيز، وأن الجاني هو نظام بشار الأسد. حصلت السلطات على جميع المعلومات، بما في ذلك نوع الطائرة ورمزها

في البداية، قام نظامُ الأسد وحلفاؤه بالدعاية وكأنّ الخوذ البيضاء هم من كانوا وراء الهجوم. حتى انهم زعموا أنه «لم تُستخدم أي أسلحة كيميائية؛ وان الخوذ البيضاء فبركت تلك المسرحية.» وعندما أثبت التقرير العثور على المادة الكيميائية، لجؤوا إلى كذبة جديدة: «الخوذ البيضاء اطلقوا النار على أنفسهم.» وبعد أن تبيّن أن الفاعل هو نظام الأسد، بدأوا بتشويه سمعة الخوذ البيضاء والتشكيك في طرق جمعها للأدلة. لكننا في الحقيقة كنا قد تلقّينا التدريب اللازم، وجمعنا العينات بنظامٍ احترافيٍّ للغاية، وأرسلنا النماذج إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) وبشكلٍ آمن. وأكّدت التحاليل المخبريّة نوع المادة الكيميائية، كما استُند إلى إفاداتنا في تحديد هوية الفاعل

المُحاوِر: بالطبع نحن نُقدّر جهود الخوذ البيضاء في توثيق هذه المجزرة ومساعدة الضحايا. سيد (ع.)، كيف كان شكل المبنى من الداخل لحظة سقوط القذيفة؟

ع.ز.: عندما بدأنا نصعد السلالم، كان الضحايا منتشرين عند مدخل المبنى حتى الطابق الرابع، والطابق الذي نقف فيه الآن هو الطابق الرابع نفسه. كان هذا المبنى سكنياً بالكامل، يُستخدم من قبل المدنيين للسكن فقط. سكان المبنى المجاور كانوا في الطابق السفلي. لم يكن هناك أي هدف عسكري أو عنصر مسلح. جميع من فقدوا حياتهم في الهجوم الكيميائي كانوا من المدنيين...

كما قلت سابقاً، كانت المنطقة تحت تهديد عسكري شديد، ولهذا نزل الناس فعلاً إلى الأقبية محاولين الاحتماء من الشظايا المتطايرة جراء القصف. ولكن عندما استنشقوا الغاز السام، كانت أول فكرة خطرت ببالهم: «الغاز أثقل من الهواء، فلنصعد إلى الأعلى.» فقرروا بسرعة الصعود نحو الطابق الرابع. غير أنّه كلّما صعدوا طابقاً، كانت كثافة الغاز تزداد، وكأنهم كانوا يسيرون بأقدامهم نحو الموت. في الطابق الرابع الذي نقف فيه الآن، كانت هذه الفتحة هي المصدر الذي بثّ الموت في بئر السلم. وإذا شاهدتم الفيديوهات والصور التي التقطناها في ذلك اليوم، سترون الضحايا مكدّسين على الدرج من مدخل المبنى حتى الطابق الرابع

حتى في الأقبية حاول بعض الناس الوصول إلى المراكز الطبية أو المستشفى التي تبعد من هنا حوالي خمسين متراً فقط، لكنهم لم ينجحوا؛ بعضهم مات في الطريق، وبعضهم داخل النفق (المستشفى الذي بناه المعارضون تحت الأرض). والآن سنُريكم ذلك النفق، والمركز الطبي، ومدخل

النفق. نظام الأسد ادّعى أن هذا النفق كان يُستخدم لأغراض عسكرية، لكن هذا غير صحيح أبداً. النفق حُفر فقط لنقل الجرحى إلى المستشفى عبر طريقٍ آمن، أي لغرض طبيّ وإسعافي بحت، ولم تكن له أي وظيفة عسكرية أو هجومية. ولماذا حُفر؟ لحماية عمال الإنقاذ من شظايا البراميل المتفجرة ونقل الضحايا إلى المستشفى لتامين علاجهم

المُحاوِر: برأيك، ما الهدف من استخدام النظام للسلاح الكيميائي في هذه المنطقة؟

ع.ز.: الهدف الرئيسي كان ممارسة الضغط وإجبار الفصائل المسلحة على الخروج من مدينة دوما. لكن نظام الأسد مارس هذا الضغط مباشرة على المدنيين، ليُجبر الفصائل المسلحة على التفاوض معه، وقبول الخروج من المدينة. القرار الأول الذي اتخذته تلك الفصائل كان: «كفى، لقد حان الوقت.» فقبلوا تلك الشروط

كان هناك نقصٌ هائل في المجال الطبي. فمنذ عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٨ كانت الغوطة الشرقية تحت الحصار. وخلال تلك الفترة كنا محرومين من كل أدوات الحماية والمستلزمات الشخصية للأمان، بل حتى من أبسط الأدوية. وان العديد من حالات البتر التي وقعت في تلك الفترة، كانت بسبب انهيار البنية التحتية الصحية، وعدم توفر العلاج اللازم. فجميع أصدقائنا في الغوطة الشرقية عانوا آلاماً كبيرة في تلك الفترة

تحت هذه الظروف لم يبقَ أمامنا سوى خيار واحد؛ قبول شروط نظام سوريا، والموافقة على النزوح القسري والخروج من دوما

نرى الآن أن المنطقة كانت تُستهدف بقسوة بالبراميل المتفجرة، بهدف منع وصول الناس والجرحى إلى المستشفى الميداني، ومنع فرق الدفاع المدني من الوصول للمساعدة ومحو آثار الجريمة. وبهدف رفع جميع الأدلّة ومحوها، استخدم السلاح الكيميائي، اذ قاموا باضرام النار في الحي بأكمله، وسووه بالأرض. كما ان المعاناة والآلام والصعوبات التي عانيناها أثناء محاولتنا جمع الجثث، مازالت حاضرة أمام عيني. رحم الله الموتى وصبر أهلهم؛ آمل أن يتحقق العدل يوماً ما لهؤلاء الضحايا وذويهم

الآن لننظر إلى هذين المبنيين المقابلين: سقط أكبر عددٍ من الشهداء والجرحى في هذين المبنيين. الناس لا يزالون يسكنون في هذين المبنيين. في تلك الأيام كانت الأقبية متصلة بعضها ببعض؛ كان أهل دوما يعيشون تحت الأرض لحماية أنفسهم من شظايا الحرب. وعندما تُغلق الأبواب، كانت الأقبية موصولة بممرات حتى يتمكن الناس من الوصول الى القبو الآخر وإنقاذ حياتهم. دخلتُ تلك الممرات، ونزلت حتى الأسفل، فوجدت عدد من الجرحى والقتلى

الآن وأنا أتحدث معكم، أتكلم بصفتي مسؤول توثيق، ومسعف، وجامع أدلة، وأحد الضحايا الناجين. في السابع من نيسان/ابريل، عندما تمّ قصف هذا المكان، تعرّضتُ للهجوم الكيميائي. وأثناء إسعاف الجرحى ونقلهم إلى المستشفى شعرتُ أنا أيضاً بأعراض يمكن أن أصفها بأنها خفيفة نسبياً

في اليوم التالي، عندما دخلت الشرطة العسكرية الروسية، إلى دوما وأعلنت: «عدم أستخدام اي سلاح كيميائي،» انتقلتُ إلى الموقع الثاني الذي كان فيه صاروخ آخر لايزال يتسرّب منه الغاز ببطء. في ذلك الوقت أصدر رئيس الدفاع المدني (الخوذ البيضاء) رائد الصالح تعليماته «بالذهاب الى الموقع وتوثيق التسرب أثناء وجودهم في المدينة.» كانت هذه مخاطرة كبيرة. كان علينا تصوير الصاروخ المتسرب بالفيديو وتسجيل التاريخ والوقت

توجهنا إلى الموقع مع الفريق الإعلامي؛ شغلنا الكاميرا وسجلنا: «في هذه اللحظة الشرطة العسكرية الروسية تنكر استخدام الكيميائي في المدينة، ونحن أمام البرميل الثاني المحمّل بالمواد الكيميائية، وان الغاز مازال يتسرب من البرميل.» وعلى الفور أخلينا المباني المحيطة؛ لم نلمس البرميل لأنّ أدنى خطأ كان سيؤدي إلى تفريغ الغاز بسرعة ويخلق هنا مجزرة ثانية. بمشيئة الله، لم ينفجر هذا البرميل كما في الانفجار الأول؛ اذ انه في الانفجار الأول كان هناك (٤٣) شهيداً، و(٦٠٠-٧٠٠) جريحاً.

بينما كان البرميل يفرّغ غازَه ببطء، كنا نصور ونجمّع الأدلة. ثم عندما قيل: «المفتشون الدوليون سيدخلون المدينة.» قررنا ترك البرميل كما هو. وبعد يومٍ أو يومين، وبينما كنا نستعد للهجرة القسرية إلى شمال سوريا، حملنا معنا كل الأدلة التي جمعناها، ومقاطع الفيديو التي صوّرناها، والموت والرعب والوداع الذي رافق تلك الساعات الثماني والأربعين الأخيرة في دوما.

رحم الله من قضى حياته في هذا الهجوم.

محضر رقم: ١٩

التاريخ: ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

المكان: دوما – دمشق

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: أحد سكان الحي

الأسئلة

المُحاوِر: السلام عليكم، هل تسكن في هذا المبنى؟

أحد سكان الحي: نعم، في الطابق الرابع.

المُحاوِر: والآن، هل هناك أحدٌ غيرك يسكن هنا ؟

أحد سكان الحي: نعم، الناس ما زالوا يعيشون هنا.

المُحاوِر: عمّي، هل كنتَ هنا أثناء الهجوم الكيميائي؟

أحد سكان الحي: نعم، كنتُ في المكان الذي وقعت فيه الحادثة، أنا من عائلة محبّاني.

المُحاوِر: هل فقدتَ أحداً من عائلتك في ذلك الهجوم؟

أحد سكان الحي: ابنةُ ابن أخي توفيت في هذا المبنى، وجميع من في المبنى أُصيبوا. أتذكر كل الضحايا الذين أُخرجوا من هذا المبنى في ذلك اليوم. كنا نتحدث عن ما مجموعه ستمائة جريح تقريباً؛ لقد تأثر الحيّ بأكمله ، ولكن في الأماكن التي كان فيها الغاز أكثر كثافة، قُتل على الفور من صعدوا من الطابق السفلي إلى الطابق الرابع من هذا المبنى. و مات من حوصروا في سحابة الدخان، بينما تأثر من كانوا بالخارج بشدة. نحن كنا هنا ونجونا، أمّا الذين كانوا في الجانب الاخر من الشارع، فكلهم ماتوا

المُحاوِر: كيف كانت الذخيرة؟ هل رأيتموها؟

أحد سكان الحي: لا، لم نرها. سقطت داخل المبنى. لقد سمعنا صوتها ما إن هبطت سحابة من الدخان. كنا نسمع دائماً صوت الطائرات، ولم تكن أصوات انفجارات البراميل المتواصلة. قالوا

لنا: «ضربونا بسلاح كيميائي.» في البداية، قالوا: «غطوا أفواهكم بقطعة قماش مبللة»، لكننا لم نستطع الوصول إليها. ثم قالوا: «اصعدوا إلى الأعلى.» فصعدنا، جلسنا حوالي ساعتين، لم يبقَ لا رائحة ولا شيء. ثم بدأوا يصرخون: «اركضوا، اركضوا، اذهبوا إلى المطبخ.» فركضنا، أعطونا شيئاً يشبه جهاز التنفس، فبدأنا نتعافى قليلاً. الأطفال كانوا في حالة يرثى لها، حتى نحن الكبار لم نكن نستطيع التنفس، لكن الأطفال كانوا في وضع مأساوي. بعد ذلك أخذونا إلى المركز الطبي الواقع في الشارع المجاور. في المبنى استطاع أربعة أشخاص فقط الزحف والخروج، والباقون ماتوا. فلو خرج احدهم في تلك اللحظة وقال: «لا يوجد خطر هنا، تعالوا إلى هنا.» لما مات أحد، الا ان احداً لم ينطق بهذا. وحينها كنا قد ظننا أن دوما بأكملها قد تعرضت لقصف كيميائي

ع.ز.: في ذلك الوقت كانت دوما تتعرض لهجوم عسكري عنيف؛ مما حال دون وصول الدفاع المدني في الدقائق الأولى، وإعطاء التعليمات اللازمة، وتقديم خدمات الإخلاء والإسعاف الأولي. ورغم تأخرنا قليلاً، دخلنا وأنقذنا عدداً كبيراً من الجرحى. أما الشهداء فاضطررنا لتركهم في أماكنهم حتى اليوم التالي. ثم جمعناهم في هذه الساحة، وقمنا بتطهير الجرحى، ونقلهم إلى المركز الطبي؛ وكفنا الشهداء، ودفناهم في المقبرة الجديدة التي فتحناها على وجه السرعة، لأن المقبرة القديمة كانت هدفاً للقناصة

بعد مغادرتنا، نبش النظام المقبرة، ونقل جثث الشهداء إلى مكان مجهول، وحتى اليوم نجهل مكانهم. وكان من بين القتلى أخي الذي مات بالشظايا المتناثرة، ودُفن في نفس المقبرة. نقلت الجثث الى مصير مجهول؛ ما الذي حلّ بها من إجراءات مظلمة، لا يعرف أحد حتى الآن

المُحاور: أنتم مدنيون، وجيرانكم أيضاً مدنيون. هل كانت هناك مجموعات عسكرية في المنطقة؟

أحد سكان الحي: برأيي، الهدف الأساسي من القصف كان ضرب النفق وتعطيل المركز الطبي الموجود عند نهاية النفق. كان النظام يضغط بكل قوته على الفصائل المسلحة، ويستهدف كل مركز طبي يقع في مرمى البصر. حتى مراكز الدفاع المدني، كانت أول من تعرّض للقصف. في الحي قُصفت جميع المراكز الطبية الموجودة. وبعد أن تم تهجيرنا قسرياً إجلاؤنا إلى الشمال، إلى المنطقة الآمنة، دخلوا وغيّروا ملامح المكان

ثم وصل وفد روسي لإجراء المقابلات. أوقفوني أمام هذا المبنى بحضور جنودٍ مسلحين. قالوا: «سنذهب إلى الغابة، وستجلس على الكرسي هناك.» كانت زوجتي وابن أخي معي. سألوني: «هل رأيت شيئاً؟» كانوا يدركون تماماً اهمية الإجابات المعطاة تحت الاكراه. سواء قلت: «كنت ضحية أيضاً» أو لم أقل، كانت النتيجة معروفة، لذلك لم أرغب في الكلام. كانت تلك «المقابلات» تهدف إلى تشويه الأدلة. أُجبر سكان المبنى وأهالي الحي على الإدلاء بشهادات تنفي استخدام السلاح الكيميائي.

سألوني: «هل تعرف هؤلاء الضحايا؟» فقلت: «لا، لا أعرفهم.» ومع أنّهم كانوا جميعهم أشخاص أعرفهم؛ ابنة ابن أخي، وأصدقائي (ع.أ.ش.) و(ع.أ.ب) ....كنا نصلي معاً في المسجد. ومع ذلك لم نتمكن من القول إننا نعرفهم. تخيلوا، ماذا قد يحدث لك إن قلتَ الحقيقة ؟ فعلى سبيل المثال، أعتقل جارنا (ع.أ.ب.)؛ الذي استشهدت زوجات أبناءه، وسُجن أربعة أشهر، لمجرد قوله: «زوجات أبنائي توفين في الهجوم الكيميائي. وعليه فان قال النظام: «لم يكن هناك هجوم كيميائي»، فعليك التأييد، والا سيُسكتك.

أعرف هذا المتجر، كان مغلقاً منذ سنوات. كسروا القفل ودخلوا إليه، واحضروا أدوات ومعدات ووضعوها في الداخل، ثم دعوا الكاميرات وقالوا: «انظروا، الإرهابيون كانوا يصنعون هنا أسلحة كيميائية، وكانوا سيُسمّمون المدينة كلها." كل ذلك كان مزيفاً. عادوا مرة أخرى بحجة إجراء مقابلة. بدأتُ بالهرب. أجبروني مرة واحدة على الكلام، وبعدها رفضت أي مقابلة لأن كل ما قيل عاري عن الصحة. نحن نعرف الحقيقة، ولكن إن تكلمنا نُجبر على الادلاء باقوال كاذبة؛ وإن قلنا الحقيقة فالعقاب هو التعذيب، أو السجن، أو حتى الموت. لو اعتُقل أحد من سكان مبنانا، ربما يُلقى في أحد سجون دمشق، ويصبح مصيره لا يختلف عن مصير (٣٤٠) ألف سوري مفقود حتى اليوم

كنا نأمل أنه مع سقوط النظام سيُطلَق سراح معظم المفقودين، لكن أين هم ؟ الحمد لله ولحسن الحظ، أنني ما زلت حياً. ونجوت من التعرض الأسلحة الكيميائية، ونجوت أيضاً من الوقوع في سجون النظام، التي كانت وحدها كفيلة بإنهاء حياتي

المُحاوِر: نسأل الله أن يعينكم ويمنحكم الصبر. جزاكم الله خيراً.

محضر رقم: ٢٠

التاريخ: ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٥

المكان: دوما – النفق

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: ع.ز.

الأسئلة:

ع.ز.: نحن الآن أمام مدخل النفق الذي كان سينقلنا بسيارة الإسعاف إلى المستشفى، أي المركز الصحي، والذي كنا نسمّيه "النقطة ١.» كان المدخل تحت الارض؛ وكنا نقود سيارات الإسعاف عبر هذا النفق، ونتوجه به إلى ردهة الطوارئ، ننزل الجرحى، ثم نخرج من المخرج الآخر ومنها إلى سطح الأرض مرةً أخرى

حُفر هذا المدخل من قبل أهالي المنطقة الذين كانوا يعيشون هنا في يوم ما. كان الهدف منع استهداف مدخل المركز الصحي من قبل الطائرات الحربية. وكلما حدثت حملة عسكرية مكثفة، كانت سيارات الإسعاف تتجمع أمام المستشفى. وكان النفق يُستخدم فقط للنقل الطارئ. وبما أنّه حُفر بين مبنيين، فان الطائرات المسيرة لم تكن ترصده. تدخل سيارة الإسعاف من هنا، تسلّم الجرحى إلى قسم الطوارئ، وتخرج من مخرج آخر، وذلك بهدف ان يحمي المستشفى أو المركز الصحي من قصف النظام.

دخل الضحايا الذين استنشقوا الغاز المتسرب من السلاح الكيميائي، النفق أيضاً والذي يبعد مسافة خمسين إلى ستين متراً، وتلقوا العلاج في قسم الطوارئ. النفق مغلق الآن، وإن شاء الله في الأيام القادمة سننظف الركام ونفتحه من جديد حتى يتمكن الجميع من المجيء ورؤية سبب حفر النفق والغرض منه، بأعينهم. لم يكن كما يدّعي النظام، بانه كان يستخدم لأغراض هجومية، بل كان بغرض حماية الكادر الطبي، وفرق الدفاع المدني، ونقل الجرحى بأمان إلى قسم الطوارئ

نحن الآن داخل النفق. هذا هو مخرج النفق الذي يمرُّ مباشرة عبر قلب المركز الصحي. الآن ندخل إلى أعماق النفق. صوّرت وسائل إعلام النظام هذا النفق بأنه «ممر يستخدم من قبل الارهابيين لأغراض عسكرية.» لكن في الواقع كان هذا مدخلاً لسيارات الإسعاف. عندما كانت المدينة تتعرّض لقصفٍ عنيفٍ، وكانت سيارات الإسعاف تتجمّع أمام المستشفى، كان النظام وحلفاؤه يقصفون تلك النقطة مرتين متتاليتين، ليمنعوا وصول الجرحى وفرق الدفاع المدني إلى المركز الصحي. لذلك حُفر النفق بحيث تدخل سيارة الاسعاف من جهة وتخرَج من الجهة الأخرى، وذلك من اجل ان لا تتكدّس سيارات الإسعاف أبداً في نفس المكان

النفق قريب جداً من نقطة الهجوم التي وقفنا أمامها قبل قليل. تدخل سيارة الإسعاف من هناك، وتتقدّم في هذا الممر، تُنزل الجرحى إلى هنا -ردهة الاستقبال الطارئ- ثم تخرج من المخرج الآخر إلى الخارج. الهدف تجنب الازدحام والتكدّس المفاجئ لسيارات الإسعاف. هذه القاعة هي المكان الذي يتلقى فيه ضحايا الأسلحة الكيميائية الإسعافات الأولية. كان جميع ضحايا القصف التقليدي أو الكيميائي يتلقون العلاج هنا

المُحاوِر: ماهي أكثر الذكريات التي أثرت في نفسك ؟

ع.ز.: أجد صعوبة في التعبير. طوال سنوات عملي في الدفاع المدني كان هدفنا دائمًا إيصال الجرحى، أحياء إلى هذا الباب. ولتحقيق ذلك خاطرنا بحياتنا وسط القصف المزدوج. بالنسبة للجرحى، كان الوصول إلى هنا يعني التمسك بالحياة. وبعد سنوات، فان تجربة الوقوف مرة أخرى يجعلني أشعر بغصة في حلقي. اذ لا يزال بإمكاني ان أستحضِر أرضية هذه القاعة: دم أحمر ممزوج بالرغوة البيضاء المتدفقة من أثر استنشاق الغاز الكيميائي. من جهةٍ اخرى، كان هناك أشخاص مبتوري الأعضاء وينزفون، بفعل الأسلحة التقليدية، ومن جهةٍ أخرى كانت الرغوة البيضاء تتدفق من أفواه أولئك الذين استنشقوا الغاز. لقد كان الطاقم الطبي غير كافٍ تمامًا، لذا أنشأنا سريعًا قسمًا داخل غرفة الطوارئ لإدارة الموقف. ونقلنا المصابين بإصابات تقليدية إلى قسم آخر، وأصبحت غرفة التطهير والعلاج لضحايا المواد الكيميائية. وبعد تلقي العلاج الأولي والتطهير والأدوية، نُقلوا إلى الأقسام الداخلية للمستشفى

اتبعنا نفس الإجراءات مع الذين فقدوا حياتهم: قمنا بتطهير جثثهم في موقع الحادثة ومن ثم ننقلهم إلى وحدة التكفين داخل المستشفى. جُهّزت جميع الجثامين وكُفّنت وجُمعت هنا في هذا النفق بالذات. وبعدها نُقلت إلى المقبرة التي تحدثنا عنها سابقاً، تلك التي حفرها النظام لاحقاً لإخفاء الأدلة. كل هذه العملية وُثّقت بالتفصيل في أرشيف الدفاع المدني بالصوت والصورة

النفق طويلٌ بعض الشيء، ويمكننا أن نمشي جزءاً منه إن أردتم. كما ترون، عرضه كافٍ لدخول سيارة إسعاف، بسهولة

الجزء الأمامي من النفق مغلق، والمخرج في الجهة المقابلة –الذي أشرنا إليه في الخارج قبل قليل– الآن مغلق بالركام بعد هجمات النظام. يمكن السير حتى نهايته، لكن الطرف الآخر منه منهار تماماً.

في هذا الطرف من النفق الذي نقف عنده، يوجد خط لدخول سيارات الإسعاف. انه قريب جداً من المكان الذي وقفنا عنده قبل قليل، حيث استُخدم السلاح الكيميائي. كانت سيارات الإسعاف تدخل من هناك، تقطع مسافة طويلة نسبياً وتصل إلى صالة استقبال المصابين. الفرع الثاني الذي ترونه أمامنا هو طريق الخروج؛ أي أن الدخول يكون من نقطة والخروج من نقطة أخرى لاصلة لها بنقطة الدخول. الهدف الأساسي كان إيصال الجرحى بأمان إلى مبنى المستشفى مع حماية عناصر

الدفاع المدني والكوادر الصحية، لأن نظام سوريا كان يستهدف سيارات الإسعاف عمداً خاصة أثناء العمليات العسكرية، وكان يقصف المراكز الصحية «بالضرب المزدوج.»

حُفر النفق أواخر عام ٢٠١٧. بدأنا باستخدامه للمرة الأولى مع بدء الهجوم الكبير على دوما في أوائل عام ٢٠١٨، وعلى مدار نحو أربعة أشهر أنقذنا عددًا لا يحصى من الجرحى. وبذلك حُمِيت سيارات الإسعاف وفرق الدفاع المدني وطاقم الهلال الأحمر من الضرب المزدوج

كان النفق يتصل بشبكةٍ، يصل عمقه في بعض الاماكن إلى عمق ٢٥ متراً، وكان المدنيون يستخدمونه أيضاً كملاجئ. كان هذا العمق كافياً للاحتماء من البراميل المتفجرة والصواريخ التي تُلقى من الطائرات، لكن بما أن الغازات الكيميائية أثقل من الهواء، فإن الاحتماء في الأنفاق أثناء مثل هذا الهجوم كان في الواقع خطأً قاتلاً بصراحة، لم يخطر ببال أحد أننا سنواجه قصفاً كيميائياً كثيفاً إلى هذا الحد كما في ٧ نيسان/ابريل. في ذلك اليوم كان الناس في الأقبية، وعندما بدأ الغاز بالانتشار فكروا قائلين: «لنصعد إلى الطابق العلوي، على الأقل نموت من الشظايا.» فاتجهوا إلى الدرج. كان الموت اختناقاً أمراً مرعباً... لقد تعرضتُ أنا أيضاً للغاز السام في ذلك الهجوم. من الصعب وصف الإحساس، لكنني ما زلت أذكر آثاره في جسدي حتى الآن. جميع الجرحى عولجوا في هذا المستشفى

في تلك الليلة استقبلنا في هذه القاعة ما بين (٦٠٠ إلى ٧٠٠) شخصٍ تأثروا من الغاز السام، وكان معظمهم قد وصل سيراً على الأقدام. نقلنا المصابين نتيجة القصف التقليدي إلى قسمٍ آخر، وتحولت هذه القاعة إلى منطقة تطهير ومعالجة. وفي اليوم التالي جمعنا جثامين الشهداء، وطهرناهم في موقع الحادث، كفّناهم، وجمعناهم جميعاً في هذا النفق الذي نقف فيه الآن

ثم نقلناهم إلى المقبرة الجديدة التي افتتحناها فوراً، قبل أن نُجبر على الخروج من المدينة. وبعد مغادرتنا المنطقة، حفر النظام القبر ونقل الجثث إلى مكان مجهول. الهدف كان محو كل أثر يثبت أنهم قُتلوا بالسلاح الكيميائي. وبالفعل، كان الهدف الوحيد من القصف المزدوج الذي تعرّضت له المنطقة هو تنظيف مسرح الجريمة

النظام لم يكتفِ بمحو الأدلة؛ بل هدّد الشهود والناجين وأسرهم، وأسكتهم أيضاً. كما أُجبرَ الأطبّاءُ على الإدلاء بشهادات زور مفادها: «لم يُستخدم سلاح كيميائي.» اليوم، ومع وصولنا إلى عام ٢٠٢٥، ظهر كثير من هؤلاء الأطباء على منصات التواصل الاجتماعي واعتذروا للناجين، وأكدوا في الواقع أنّ النظام استخدم أسلحة كيميائية

أجبر النظام، الأطباء والشهود على إنكار استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما. أما أنا فقد اتخذت قرارًا وعهدتُ نفسي أن أجمع الأدلة وتجميعها ونقلها بأمان. وكان هذا قد عرض حياتي وحياة عائلتي التي بقيت محاصرةً في دوما، لخطرٍ كبير. ومع ذلك أصبحت هذه القضية، الأولويةً بالنسبة لي، لإيماني الراسخ بها. كانت الأسلحة الكيميائية تهديدًا مباشرًا لحياتي. لذا أقسمتُ أن أُخرِج هذه الأدلة خِفيةً وأوصلها إلى أيادٍ أمينة، حتى وإن كان ذلك بوضع حياة عائلتي المحاصرة في الداخل للخطر.

هددنا النظام السوري وحلفاؤه، قائلين: «لن تتكلموا، ستتكرون!»، لكننا آمنَّا بقضيتنا وبحقوق الضحايا؛ كما قلت حينها، حياتي وحياة عائلتي ليست أثمن من حياة الشهداء. مهما كان الثمن سنقول الحقيقة. فمنذ اللحظة الأولى التي تطوّعنا فيها في الدفاع المدني ونحن نوثّق الحقائق ونكشفها. نحن أول من وصل إلى الميدان وبالتالي أول الشهود على جرائم النظام

كان النظام وحلفاؤه، لا يزعجهم الخوذ البيضاء التي على رؤوسنا بقدر ما كانت تزعجهم الكاميرات المثبّتة على تلك الخوذ. لأن هذه الكاميرات كانت توثّق كل عناصر الجريمة وتُظهر للمجتمع الدولي وحشية النظام السوري ضد المدنيين العزّل

حتى اليوم ما زالت روسيا تحاول تشويه سمعة الخوذ البيضاء : يومًا يقولون أننا «عملاء لوكالة الـCIA»، ويومًا «أعضاء في جبهة النصرة»، وتارة اخرى، «أعضاء في تنظيم داعش». وجّهوا إلينا اتهاماتٍ لا تُحصى. لكن الحمد لله، وعي الناس أفشل هذه الدعاية. الشعب يعرف جيدًا من هم الخوذ البيضاء، وما هي خدمتهم، ولمن ينتمون. لقد وثقوا بنا، وهذا أثبت عكس ما تروّجه روسيا ونظام الأسد من أكاذيب

أشكركم جميعًا.

محضر رقم: ٢١

التاريخ: ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

المكان: مقبرة دوما – دمشق

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: ع.ز.

الأسئلة:

ع.ز.: هذه هي المقبرة التي دفنّا فيها الضحايا. بل لم يقتصر الأمر على من ماتوا بسبب السلاح الكيميائي فقط؛ فقد دُفِن هنا كل من فقد حياته خلال تلك الهجومات الكثيفة التي استمرت طوال ثلاثة أيام، بما في ذلك من تمزّقوا نتيجة البراميل المتفجرة وصواريخ الطائرات وقاذفات الصواريخ

إذا لم تخني ذاكرتي، فإن أول ثلاثة شهداء نُقِلوا إلى هذه المقبرة كانوا من متطوعي الدفاع المدني (الخوذ البيضاء). استُشهدوا في يوم ٢١ مارس/آذار. وبما أن «مقبرة الشهداء» القديمة في المدينة كانت تحت نيران قصف قوات النظام، نشأت حاجة إلى مقبرة جديدة. ففتحنا هذا المكان ودفنا فيها المتطوعين الثلاثة الاوائل فيها. ثم اعتمدنا هذا الموقع كمقبرتنا الرسمية، وفي ٨ نيسان/ابريل، أي بعد يومٍ من الهجوم الكيميائي، دفنا ضحايا الغاز بجانب بقية الشهداء الموجودين هناك

بعد مغادرتنا المدينة، وصل النظام السوري. حُفِرت القبور، وأُخرِجت جثث جميع ضحايا السلاح الكيميائي وباقي الشهداء ونُقلت إلى مكانٍ مجهول. وكما ترون المكان الآن لا يبدو وكأنه مقبرة. حتى اليوم ما زلنا لا نعرف أين تلك الجثث وما الذي حلّ بها. كان الهدف واضحاً: محو كل أثر قد يدفع فرق التحقيق إلى التوصّل إلى نتيجة «إنّ هؤلاء الناس ماتوا جراء استنشاقهم للغاز السام»، وطمس الأدلة تماماً. شكراً

محضر رقم: ٢٢

التاريخ: ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

المكان: حيّ الخالدية – حمص

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: م.ت.، من مدينة حمص، صحفي.

م.ت.: نحن الآن في حي الخالدية، في «ساحة الحرية» أو كما يسميها الناس «ساحة الفردوس.» كانت الخالدية من أوائل الأحياء في حمص التي انتفضت ضد نظام بشار الأسد عام ٢٠١١؛ وكانت هذه الساحة مركز للتظاهرات السلمية ضد الأسد. كان الآلاف من أهل حمص من الخالدية والأحياء المجاورة يتجمعون هنا. وأُستقبل عبد الباسط ساروت، قائد بيادزة، مع الحشود المرافقة له، من قبل أهالي الخالدية. وكان شعارنا: «ليسقط النظام، نريد الحرية.» كانت مطالبنا بسيطة جداً ولم يخطر ببالنا أننا سنواجه هذا القدر من الوحشية. الحرية، وإصلاح المؤسسات، وإقالة المحافظ؛ كلّها مطالب بسيطة. كان شعارنا الأول: «يا درعا، أرواحنا ودمنا فداءً لك، ثأرًا لأطفال درعا!» وربما كان بالامكان القيام بالتعويض عن هذه الكلمات. لكن في حمص، وبعد شهرٍ واحد فقط من الثورة، ارتُكبت «مجزرة ساحة الساعة الجديدة» وكانت نقطة تحول كبيرة لحمص وما حولها. بعد ذلك صار مطلبنا المشترك في مظاهراتنا لا يقل عن إسقاط النظام. لأن هذا النظام المجرم لا يصلح لحكم شعبٍ حرٍّ كريمٍ

في بداية الثورة، لم تكن الأزمات الاقتصادية سبباً لنزولنا إلى الميادين ؛ نحن، أهل حمص، كنا بالفعل نعاني من الاختناق. كنا نعاني من وطأة الطائفية، لكننا لم ننشأ على هذه الطائفة. لكن النظام رسخ هذه الطائفة منذ البداية، راسخ فكرة «نحن السلطة» في عقول طائفة معينة. انضمت بعضٌ من تلك الطوائف إلى الثورة، لكنهم لم يكونوا طائفيين في الواقع. ومع ذلك، زرع النظام في نفوسهم الخوف من أن «هؤلاء سيذبحونكم إذا وصلوا إلى السلطة.» وبالطبع لم يكن هذا صحيحاً. والدليل على ذلك : «انه عندما دخلنا المدينة، لم تكن هناك مجازر كتلك التي مارسها النظام؛ كان الجميع يعيش بسلام. لو كان ذلك مقدّرًا، لكان قد حدث منذ زمن بعيد. ومع مرور الوقت، تغيّرت نظرتهم، وأدركوا أن دعم النظام لمدة ١٤ عامًا كان منذ البداية خطأً.»

كما ترون، تحوّل حيّ الخالدية اليوم إلى أنقاض. تم إصلاح بعض المنازل لاحقًا. عندما سيطر النظام على الحي دخلت الشبيحة، فنهبوا ممتلكات المدنيين. سرقوا كل شيء حتى أسلاك الكهرباء، والحنفيات، وخزانات المياه.. لم يتركوا شيئًا. وفوق كل ذلك، تعرّض الحيّ لقصفٍ رهيب من قبل الطائرات والدبابات. لم يكن لدى مقاتلي المقاومة سوى أسلحة خفيفة فقط. غادرنا حمص عام ٢٠١٤، وكنتُ من بين من شملهم التهجير القسري الذي يعتبر أول تهجيرٍ كبير في سوريا. عندما خرجنا كنا نشعر أننا محطمون تمامًا. بصراحة، انخفض وزني إلى (٣٥) كيلوغرامًا من شدّة

الجوع. لم يبقَ طعام ولا شراب؛ في النهاية كنا نأكل أوراق الأشجار والأعشاب. وعندما استولى النظام على الخالدية عام ٢٠١٣ ، حُوصِرنا في أحياء جوْرة الشياح وعربين وحمص القديمة. بقينا عامين كاملين غير قادرين على التحرك. كنا على وشك الموت جوعًا، كان حصارًا تامًا. لكن بقدرة الله بقينا على قيد الحياة، وهكذا استطعنا أن نواصل الشهادة على هذه الثورة العظيمة وعلى انتهاكات هذا النظام المجرم

لم تُلقّب حمص بـ»عاصمة الثورة» و»أم الشهداء» عبثًا. في السنة الأولى من الثورة السورية، صمدت حمص ولوحدها. على الرغم من أن النظام قمع الانتفاضات في مناطق كثيرة من البلاد، الا ان حمص واصلت مقاومتها. لذلك لم نمنح نحن لأنفسنا هذا اللقب، بل المحافظات الأخرى هي من أطلقته علينا بعد أن رأت بطولة شباب حمص وأهلها. لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد الشهداء، لأن هناك عددًا كبيرًا من المفقودين والمجهولي المصير. كان عدد سكان الخالدية وحدها (١٢٠) ألف نسمة. لم يشارك الجميع في الثورة، فهناك من قال: «لن أشارك.»، لكن إذا كان مكتوب على بطاقة الهوية «خالدية حمص»، يسألك النظام على الحاجز «أأنت من الخالدية؟» يخفيك ويعتقلك قسرًا

انظروا، هذه والدة «أو.». «أو.» صديقي، وكان صحفيًا. اعتُقل عام ٢٠١٢. عندما رأت والدته جثته بين «صور قيصر» اصيبت بالانهيار وانفرط قلبها. كان بيتها قد احترق، فأصلحته، وما زالت تسكن في الخالدية. ما جريمته ؟ هل لكونه من الخالدية! عندما استعاد النظام الحي صرنا نحن – بحسب وصفهم– «إرهابيين»، وطُردنا من الخالدية. تخيّلوا، اليوم لا كهرباء في الخالدية، ولا ماء، ولا حتى برج اتصالات واحد. اما عن مبررات النظام، فكانت أنّ سكّان هذا الحي «إرهابيون.» وان (٢ إلى ٣ بالمئة) فقط من سكان الحي تمكنوا من العودة، أما (٩٧ بالمئة) فما زالوا لاجئين. خالتي عادت إلى هنا، ورمّمت بيتها، و الآن ستروي لكم ما شهدته بنفسها بعد سيطرة النظام

لقد تمزقنا إربًا إربًا. وان حيّ الخالدية بدا وكأنه المكان الذي نزل عليه الغضب الإلهي. ففي حمص كانت هناك أحياء أخرى مثل بابا عمرو والرستن وتلبيسة، وكلها مناطق انتفضت بسبب الاحتجاجات السلمية. وبعد المعارك التي جرت هناك أصبح الوضع في تلك المناطق مشابهًا تمامًا لما حدث هنا

محضر رقم: ٢٣

التاريخ: ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٥

المكان: حيّ الخالدية – حمص

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: ن.أ.

الأسئلة:

ن.أ.: نحن سوريون، وخاصة من أهل حمص. والله العظيم، نحن نحب الضيوف حبًا حقيقيًا. عندما رأيت السيارات القادمة من إدلب أوقفتها وقلت لهم: «تفضلوا، دعوني أقدّم لكم حلوى النصر.» ...توقفوا هنا، فقلت لهم: «نصركم مبارك، تعالوا انت في سلام وأمان.» كنا في غاية الفرح لدرجة أنني أردت أن أقدّم لهم حلوى النصر. لأن فرحة النصر عظيمة جدًا ولا توصف، لا تكفي الكلمات للتعبير عن المشاعر والحماس اللذين اكنهما في داخلي. تجاوزت الخامسة والستين من عمري، ولم أذق في حياتي فرحًا كهذا، ولا أظن أنني سأذوق مثله أبدًا. ان نشوة النصر لا تُقدَّر بثمن ولا يمكن وصفها. لقد عشنا سنواتٍ من الذلّ والظلم والإهانة؛ كلما كنا ندخل إلى دائرة رسمية نُهان ونُعامل بذل. لقد كانت رؤوسنا تحت وطأة احذية الجنود. تألّمنا كثيرًا. وعلى وجه الخصوص في عاصمة الثورة، حمص، صبّوا علينا عضبهم وحقدهم الشديد صباً. وفي حيّ الخالدية وقعت أعداد لا تُحصى من الشهداء والاعتقالات والدمار؛ لم يبقَ بيت واحد إلا وطاله الخراب

بعد كل هذا الدمار، جاء من يسمّون أنفسهم «الجيش الوطني» أي الشبيحة، فنهبوا بيوتنا. اقتلعوا حتى أسلاك الكهرباء وأنابيب المياه، وتركوا البيوت هياكل عارية. الآن كثير من الناس –ومنهم أخي– يريدون العودة من تركيا، لكنهم لا يستطيعون لأنّه لم تبقَ بيوت يعودون إليها. لا يوجد مكانٌ للناس ليعودوا إليه

اعتُقل ابني في آب/ أغسطس عام ٢٠١٢. كان منذ اليوم الأول للثورة يشارك في المظاهرات، ويوثّق جرائم النظام ويرسلها إلى قناة الجزيرة. قبل اعتقاله كان قد أُصيب بقذيفة هاون، وبعد أربعة أشهر من ذلك اعتُقل وتوفّي تحت التعذيب. أخي وابن أخي ماتا أيضًا تحت التعذيب

المُحاوِر: أين تم تعذيب ابنك ؟

ن.أ.: ابني قُتِل في فرع فلسطين. اما ابنتي فاعتُقلت بعده بثلاثة أشهر. في فرع الأمن العسكري عُلِّقت في السقف وتعرّضت للتعذيب، وبعد شهر نُقلت إلى فرع فلسطين. وهناك، أثناء تعذيبها، جاء أحد الجنود وأخبرها أن أخاها «أو.» قد مات. أما أخي وابنه فكانا في الفرع (٢١٥) في دمشق.

اما عن التهمة الموجهة الى ابن اخي –وهو طالب في الثانوية العامة– مشاركته في المظاهرة. هذا هو ذنبه. المخبرون في الحي هم من وُشوا بهم

أما تهمة ابني فكانت توثيق مجازرهم. هاجموا منزلنا لقتله. الصواريخ دخلت من شرفتنا؛ عادةً تسقط القنابل من الأعلى، لكننا كنّا في الطابق الأول، فاخترقت القذيفة الشرفة مباشرة، وانهارت الجدران، وثُقبت الأرضية والسقف، واحترق المنزل بأكمله. وعندما دخل ما يُسمّى «الجيش الوطني» حطّموا كل شيء، وثنَوا صفائح الحديد وقطّعوها إلى أجزاء. لم تبقَ حتى مصراع باب واحد في البيت. ما أقصده بـ»الجيش الوطني» هنا ليس سوى الشبيحة، وهم جميعاً موالون للنظام

دمّروا الخالدية تدميرًا تامًا؛ دمار، واعتقالات، وشهداء... خرج الأمر عن السيطرة. الثورة بدأت أولاً في الخالدية وبابا عمرو، وبرأيي كانت الخالدية هي التي انتفضت قبل الجميع. قبل سقوط القذيفة على بيتنا بعشرة أيام فقط أُصيب ابني بقذيفة هاون، وكان ذلك أيضًا نتيجة بلاغٍ عنه. لقد كان متوجهًا إلى المستشفى الميداني داخل مدرستَي نذير زيتون وزنوبيا ليجلب الدواء. سقطت قذيفة الهاون إلى يمينه فمزّقت عنقه تمزيقًا. يمكنني أن أعرض عليكم الصور إن شئتم

أُجريت له عملية جراحية في مستشفى الكندي، ثم خضع لثلاث عمليات أخرى في لبنان. كانت إصابته في بداية الشهر الرابع، ثم اعتُقل في ١٨ آب/اغسطس، عشية عيد الفطر. في ذلك اليوم كان عائدًا من تركيا. كان قد التقى بهيلاري كلينتون وجلس معها. لم يكن لدينا مطار حينها، فانتقل من تركيا إلى لبنان، وعندما حاول دخول البلاد من دَبّوسية تم القبض عليه

المُحاوِر: بعد أن دُمّر منزلكم إلى أين لجأتم؟

ن.أ.: عندما دُمّر بيتنا هاجرنا إلى إدلب. كنا قد غادرنا البيت قبل إصابة ابني بـ(١٠) أيام. بقينا في الغوطة شهراً، وفي دمشق (٦) أشهر. ثم استأجرت بيتاً في حيّ الخضرة بمدينة حمص، عشت هناك (٩) سنوات. وأثناء ترميم البيت، لم نتلقى من اية جهة اي مساعدة. كان البيت مدمراً، ولم تقدم لنا أي جمعية، اي نوع من المساعدات. لقد ركبنا الأبواب الخارجيّة، لكن لم نكن نمتلك أبواب للغرف؛ فاضطررنا لتعليق البطانيات بدل الأبواب

ساكن آخر في الحيّ: أشعر بنفس الألم هنا أيضًا. أُصيب أطفالي، وكل ما روته (ن.أ.) حدث معنا حرفيًا. في كل عائلة يوجد جريح وأكثر من مأساة. كان لديّ خمسة أبناء، ولم يبقَ معي الآن سوى أصغرهم. عندما خرجنا من الخالدية كان في الصف السابع، والآن في الجامعة. الآخرون تفرّقوا؛ منهم من جُرح، ومنهم من استُشهد، ومنهم من بقي على قيد الحياة... لكن الألم واحد. ما روته أختنا (ن.أ.) هو ذاته ما عشناه جميعًا. الفرق الوحيد أن بعضنا لديه شهيد، وبعضنا معتقل... وبعضنا بيته مدمر تمامًا. حتى لو كان المنزل قائماً، فقد نُهب؛ لم يبقَ منه إلا الهيكل؛ وان ترميم وإصلاح السباكة فقط يحتاج الى الملايين، ولم أتلقَّ أي مساعدة حتى الان

ن.أ.: لـم أتلـقَّ أي دعـمٍ فيمـا يتعلـق بمنزلـي. والله لـم أحصـل علـى ليـرةٍ واحـدة، ولـم تمـدّ أي جمعيـة يـد العـون لنـا. ذهبـتُ إلـى جمعيـة الراهبـات وقلـتُ لهـم: «بيتـي شـبه جاهـز، لكـن لا توجـد أبـواب، أحتـاج للأبـواب فقـط كـي أتمكّـن مـن السـكن فيـه.» لكنهـم لـم يوافقـوا علـى مسـاعدتي

المُحـاوِر: نـرى أن العقوبـات الدوليـة تشـكّل عائقًـا كبيـرًا أمـام إعـادة إعمـار سـوريا. مـا رأيـكِ فـي هـذا الموضوع؟

ن.أ.: نعـم، هنـاك عقوبـات، ولكـن حتـى قبـل الثـورة، فُرضـت عقوبـات علـى الشـعب السـوري. أفضـل وأفخـم السـيارات التـي دخلـت سـوريا كانـت مـن نصيـب النظـام. أُدخلـت ألـواح الطاقـة الشمسـية، بزعـم أنهـم قالـوا: «لا كهربـاء.» الا انـني لا املـك المـال الكافـي مـن اجـل تركيـب ألـواح الطاقـة الشمسـية؛ مـن أيـن لـي أن أجـد المـال؟

لا بـارك الله فـي أسـماء الأسـد. ليحتـرق قلبهـا علـى ابنهـا كمـا أحرقـوا قلـوب الأمهـات! هـي وزوجهـا سـمحا بدخـول واط واحـد مـن الكهربـاء إلـى البـلاد لأنفسـهما فقـط. وبعـد حيـن، أنشـأت أسـماء الأسـد مصانـع للألـواح شمسـية. بمعنـى آخـر، أن بعـض الأشـياء تُخصـص حصريًـا للنظـام وأعوانـه فقـط، وتُحـرّم علـى الآخريـن. بـدا وكأن العقوبـات تُفـرض علـى النظـام والشـعب علـى حـد سـواء. لا نعـرف مـا هـو الوضـع الآن؛ لا يـزال علـى الشـعب. إن شـاء الله، سيسـتيقظون ليتنفـس هـؤلاء النـاس. نريـد كهربـاء، كهربـاء!

أجلـس حاليًـا فـي منـزل لا فيـه كهربـاء ولا إنترنـت. وحـيّ الخالديـة، الـذي يُسـمّى زعمًـا «المنطقـة الإرهابيـة»، حُـرِم مـن الخدمـات. قـال مديـر التشـغيل والصيانـة فـي شـركة كهربـاء حمـص إيـاد حـزوري - الله لا يرضـى عنـه -: «أنتـم حـي إرهابـي.» ليـس لدينـا إنترنـت نمنحـه لكـم إطلاقًـا، كنـت أضطـر للخـروج مـن الحـي للدخـول إلـى الإنترنـت. كيـف أصعـد إلـى السـطح عندمـا يكـون الجـو بـاردًا؟ حتـى علـى السـطح لا تصـل الإشـارة. وصمـة «الحـي الإرهابـي» لا تـزال تلاحقنـا، ووضعـي لـم يتحسّـن حتـى الان.

تُفـرَض العقوبـات علـى الشـعب السـوري، وعلـى الحكومـة، وعلـى بشـار الأسـد أيضًـا؛ وهـذه مسـألة فـي غايـة الأهميـة. نحـن نشـكركم جزيـل الشـكر. ونشـعر بالفخـر لزيارتكـم حمـص، وخاصـة إلـى حـيّ الخالديـة. ألـف مرحبًـا بكـم، شـرّفتمونا وأكرمتمونـا. نشـكركم جزيـل الشـكر علـى زيارتكـم ونعـرب عـن امتناننـا لكـم. اسـمي (ن.أ.)، مـن حـيّ الخالديـة فـي حمـص. أهلًا وسـهلًا بكـم مـرة أخـرى، شـرّفتمونا، وألـف شـكر لكـم

محضر رقم: ٢٤

التاريخ: ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٥

المكان: مخيّم اليرموك للاجئين – دمشق

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: إ.س.، من اليرموك

الأسئلة:

المُحاوِر: مرحبًا، أهلًا وسهلًا بكم. ما اسمك ؟

إ.س.: أنا (إ.س.)، الله يحميكم، تفضلوا، شرفتمونا. أنا من اليرموك، وأصلي فلسطيني من الذين هُجّروا من أرضهم عام ١٩٤٨. وان جميع المتواجدين هنا من عرب ١٩٤٨ (فلسطينيو ٤٨)

المُحاوِر: كان نظام بشار الأسد يقول: «نحن نحارب من أجل حق الفلسطينيين»، ولكن انظروا ماذا **فعلوا بمخيّم اليرموك الفلسطيني. ما رأيكم؟**

إ.س.: كان يُقال إن شارون قال يومًا: «يا يرموك، سيأتيك دورك.» مات شارون، لكن رجال الأسد نفّذوا كلماته حرفيًا. لم يتركوا حجرًا على حجر، ولا روحًا على روح. قتلوا الإنسان قبل الحجر والتراب، وارتكبوا مجازر لا تُصدَّق. رأينا شبابنا يموتون جوعًا وعطشًا. نسأل الله أن يُصلح حال هذا البلد، وأن تستقيم الأمور مع الحكومة الجديدة بإذن الله

المُحاوِر: هل تعرّضتم أنتم أيضًا للهجوم؟

إ.س.: نعم، ابن أختي قُتل. ليس لدي ما اقوله غير «لا حول ولا قوة إلا بالله.» مات طفل، وأخي أُصيب. جراحنا عميقة، لا تُحصى ولا تُوصف، ولو كتبت عنها فان حتى الصفحات لن تكون كافية لتدوينه. ما جرى في السجون والمشاهد التي رأيناها لا شك أنك سمعتَ بها

المُحاوِر: هل تعرّضتم للتهجير القسري؟

إ.س.: نعم. كان دخول المخيم والخروج منه ممنوعًا، لم يكن هناك طعام ولا شراب؛ كان الناس يأكلون من حاويات القمامة وبقايا الأسواق. استمر الحصار نحو سنة كاملة. وفي النهاية، لأنّه بقي في الداخل ربما مئة مسلّح فقط، دمّروا المخيم كله. ترى بعينيك، لم يتبقَّ سوى الخراب

المُحاوِر: كيف كان الناس يعيشون خلال أيام الحصار؟

إ.س.: لا املك غير «أمرنا بيد الله.» كان من الممكن ان تشبع بسندويتش فلافل أو حتى عشبة برية... هل هذه حياة؟ لم يبقَ شيء من الذي يُسمّى حياة. كنا نطحن العدس لنصنع منه خبزًا. الله يعين الناس، ومع ذلك نقول دائمًا: الحمدلله

المُحاوِر: كم كان عدد سكان المخيم؟

إ.س.: كان يعيش في مخيم اليرموك مليونٌ وستمائة ألف شخص. أما الآن، ففي المخيم باكمله لا يسكنه سوى خمسون ألفاً فقط. كان اليرموك والتضامن معًا، اذ يفوق عدد سكانه الثلاثة ملايين نسمة، عاصمةَ الشتات الفلسطيني؛ أكبرَ تجمّعٍ للاجئين الفلسطينيين في المنطقة. حتى جيراننا السوريون عاشوا مثلنا تمامًا، لم يكن بيننا أي تمييز. الآن لا يمكنك أن تُريني عائلةً واحدة ليس فيها شهيد. حتى عائلتي فقدت عشرة بالمئة من أفرادها. الحجر والتراب يمكن إعادة بنائهما، لكن الأرواح التي رحلت لا تُعوَّض

وكما في غزة، نحاول نحن أيضًا أن نعود ونُعيد الحياة هنا من جديد. كما ترى بعينيك، نحن نبني ونُعمِّر شيئًا فشيئًا

المُحاوِر: قدمنا تقرير منظمتنا بشأن المجازر في غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية. الآن نريد إعداد ملف عن انتهاكات حقوق الإنسان في عهد الأسد وتقديمه أيضاً إلى المحكمة

إ.س.: بارك الله فيك يا أخي، لكن اعلم أنّ تلك المحكمة أيضاً تحت رحمة القوى العظمى. إذا اعترضتْ أميركا فلن يصدر قرار. هذه الأمور عبارة عن مؤامرات ومخططات لموساد والصهاينة... الفلسطينيون لم يقاتلوا إسرائيل فقط، بل حاربوا أيضاً المقاتلات الفرنسية، والإيطالية، والبريطانيةا، والامريكية. هل تعتقدون أن الصواريخ التي دمرت تلك المباني السورية ؟ جميعها أسلحة أوروبية، وذخائر أجنبية

ومع ذلك نعرض شكوانا الى الله. إن لم تنصفنا المحكمة الجنائية الدولية، فلن نتخلّى عن قضيتنا. العقوبات التي تفرضها أوروبا على سوريا لا تطال النظام فحسب، بل تضرّ بالشعب؛ تضرُّ بي وبك وبالناس العاديين... على الأقل عليهم رفع الحصار ليتنفس الناس الصعداء.

إ.س.: الحمد لله أنا على قيد الحياة، وحالتي المادية جيدة، وأعمل في التجارة. لكن اعلموا أن ربطة الخبز في سوريا اليوم صارت بأربعة آلاف ليرة. متوسط الراتب عشرون ألف ليرة. يكفي

ثمن ربطتين من الخبز ثمانية إلى عشرة آلاف، وإذا أضفتَ أجرة المواصلات فلا يبقى في اليد شيء. راتب الناس لا يكفي شيئًا أبدًا. يعيش معظم الناس هنا ببركة الله وحده. ومن ليس له أقارب مغتربون في الخارج، يعيش حالة من البؤس الشديد. عندي سبع أخوات، وليس لي إخوة ذكور. أنا الوحيد من عائلتي الذي بقي في سوريا. الحال نفسه عند أخواتي أيضًا. نسأل الله أن يجمع شملنا من جديد، وأن يُصلح هذا البلد بالخير، فلا أمنية لنا غير ذلك

المُحاوِر: هل سمعتم عن من مات جوعًا، أثناء الحصار؟

إ.س.: الآلاف، بل عشرات الآلاف... أطفال، شيوخ، نساء، شباب مرضى، أجداد مقعدون... جميعهم فقدوا حياتهم. حتى المساجد قُصفت، رحم الله الجميع. في مسجد عبد القادر مثلًا حدثت مجزرة، ولم يبقَ مسجد واحد سليمًا. ومع ذلك، وبإذن الله وبجهود الناس الطيبين، تُرمَّم المساجد الآن. إن شاء الله في رمضان القادم ستُفتَح ابوابها للعبادة من جديد

شكرًا لكم، وأهلًا وسهلًا بكم.

محضر رقم: ٢٥

التاريخ: ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

المكان: سجن صيدنايا – دمشق

المُحاوِر: محمد طارق أونالدي – مساعد خبير

الشخص المُستجوب: اى.ح.ل.، سجين سابق

* أُجري هذا اللقاء استنادًا إلى رواية سجينٍ سابق تعرّض للتعذيب في سجن صيدنايا، وذلك ضمن مقابلاتٍ ميدانية أُقيمت في الأماكن التي وقعت فيها الأحداث.

الأسئلة:

(المدخل إلى سجن صيدنايا)

المُحاوِر: السيّد (إ.)، متى تمّ اعتقالكم؟

اى.ح.ل.: اعتُقلت في مطلع عام ٢٠١٢. نُقلت إلى فرع المخابرات الجوية في المزة بدمشق، ومن هناك أُحلت إلى المحكمة، ثم حُوّلنا إلى سجن صيدنايا. ومن أصل قائمةٍ تضم ثلاثين شخصًا، كنّا تسعة عشر مقيّدين بسلاسل حديدية غليظة تُسمّى «السلسلة»، تربطنا ببعضنا البعض. عندما تمّ نقلي إلى سجن صيدنايا جرى وصولنا على النحو التالي: أُحضرنا في أول سيارة نقل قبل أن تُضمّد جراحي. كنّا تسعة عشر شخصًا مكبّلين بالسلاسل ذاتها. وما إن أنزلونا من السيارة حتى ألقوا بنا فوق بعضنا البعض، ونحن لا نزال مقيّدين معًا. الشخص المتواجد في المقدّمة بدأ يتقيّأ، ثم تبعه الثاني، بينما كنّا نحاول الوقوف على قدمينا. في تلك اللحظة جاء الحرّاس بالعصي وبدأوا يصرخون: «امشِ يا كلب! امشِ!» ثم سحبونا من بوابة الدخول نحو الداخل، ثم الى أعلى الدرج وأوقفونا على الأرضية الخرسانية. ما إن وصلنا إلى هناك حتى أمرونا بالاصطفاف ونزعوا عنّا كل ملابسنا. عندما أنزلونا أول مرة جاؤوا بنا مباشرة إلى هذا القسم من سجن صيدنايا. وقالوا إنهم سيقومون بالتحقق من الهوية أولًا.

عندما اقتيدنا إلى الطابق الأرضي من السجن، وُضِعنا في طابور، ثم أُمِرنا بخلع جميع ملابسنا. لم يبقَ علينا قطعة واحدة. كانت الأرضية كلّها مبلّلة. أُجبرنا على الاستلقاء على بطوننا. الموظّف المسؤول عن تسجيل الهويّات كان يدوّن أسماءنا وألقابنا كما لو كنّا «أمانات»، ثم كان يدفعنا بالهراوات نحو الأسفل، إلى الطابق الذي توجد فيه الزنزانات. لم يكن هناك طبيب ولا فحصٌ طبي... وان عملية التسجيل والضرب كانتا تجريان في ذات الوقت

عندما نزلنا إلى الطابق السفلي، استقبلنا السجّان المسؤول عن الزنازين، بعنف. كانت التهمة الموجّهة إلينا هي «الإرهاب»؛ في ملفّي كان مكتوبًا أنني على صلةٍ بمجموعاتٍ مسلّحة معارضة. حين عُرضنا على المحكمة، أخذوا بصماتنا فقط، لم يُوجَّه إلينا أي سؤال، ولم يُطلب منّا أي دفاع؛ كانت محاكمةً صوريّة بالكامل. كنّا تسعة عشر شخصًا في القضية نفسها، وجميعنا أُدين بتهمة «الإرهاب»، بحكم صادر عن «محكمةٍ ميدانية» تُعقد في المناطق العسكرية

ان معظم المعتقلين في سجن صيدنايا كانوا سجناء سياسيين. بعضهم كان يقضي عقوبة السجن بتهمة مخالفة النظام العسكري، أو القتل، أو الفرار من الخدمة العسكرية، لكن الغالبية كانوا من الناشطين المدنيين، أو المتظاهرين، أو المدنيين الذين اتُّهموا زورًا بالتعاون مع المعارضة. جميع الأجنحة كانت مخصّصة للرجال فقط. كانت عائلتي تعلم أنني في سجن صيدنايا، لكن بسبب ظروف السجن كان التواصل شبه مستحيل

(الزنزانة)

المُحاوِر: كم كان عددكم ؟

ای.ح.ل.: كنّا تسعة عشر شخصًا. كان من شبه المستحيل على تسعة عشر شخصًا أن يتسعوا في مثل هذه المساحة الضيقة. وفوق ذلك لم يكن على أجسادنا قطعة ثيابٍ واحدة. ما يسمّونه «الحمّام» أو «المرحاض» لم يكن سوى تلك الفتحة الموجودة في الزاوية. الأرض ترابية، لا بطّانيات، لا شيء على الإطلاق... كان لكلّ واحدٍ منّا سروالٌ داخلي واحد فقط، لا غير. بقينا نحو عشرين يومًا عراة، بلا تدفئة ولا ضوء. النوم لم نعرفه إلا عندما كنّا نستلقي فوق بعضنا البعض. في البداية شعرنا بالخجل، ثم لم يعد أمامنا خيارٌ سوى الوقوف أو الجلوس متلاصقين

المُحاوِر: كيف كنتم تأكلون؟

ای.ح.ل.: كان الطعام يُقدَّم مرة واحدة في اليوم؛ كمية لا تتجاوز فنجان قهوة من البرغل المسلوق وربع رغيف خبز. الماء كان يُجلب أحيانًا، وأحيانًا لا يصل طوال الليل. الزنزانة مظلمة تمامًا، نافذتها الصغيرة مغلقة بلوحٍ من الحديد السميك. لم نرَ الشمس قرابة عامين؛ رأيتها مرة واحدة فقط، لخمس دقائق، عندما أخرجوني إلى الساحة. كان هذا المكان منذ البداية مصمَّمًا ليكون موقع تعذيب. حتى تركك عارياً كان بمثابة تعذيب في حد ذاته

مـا إن نصـدر صوتًـا حتـى يُفتـح البـاب ويقـوم الحـارس بسـحبنا إلـى الخـارج وضربنـا. لـم يكـن هنـاك علاج لأي مـرض أو جـرح. إذا مـات أحدهـم كانـوا يأخـذون جثتـه ويختفـون بهـا. فـي الشـهر الأول حاولنـا الصمـود، ثـم صعـدوا بنـا إلـى الطابـق العلـوي حيـث بـدأ التعذيـب المنهجـي. الزيـارة كانـت ممنوعـة تمامًـا. حتـى الـصلاة كانـت سببًا للمـوت. مـرةً رآنـي الحـراس أصلّـي، فانهـال علـيّ سـبعة أو ثمانيـة جنـود بالـركل حتـى هشّـموا أضلاعـي، وكنـت بالـكاد أزحـف إلـى المرحـاض

حتـى الذهـاب إلـى المرحـاض لـيلاً كان خطـرًا؛ مـن شـدّة الخـوف كان بعضهـم يحبـس نفسـه حتـى يمرض. مـرةً ضغطـوا بصـدري علـى الأرض حتـى كسـروا أضلعـي. منـذ اليـوم الأول في سـجن صيدنايـا ضربونا بيـن الممـرات الضيقـة بخراطيـم بلاسـتيكية خضـراء، فتمزّقـت جلودنا وتقرّحـت بعدها

كانـت زنزانتـي تحمـل الرقـم (٢٣). وكانـت اماكـن النـوم والتعذيـب هـي ذاتهـا. كنـت أضـع رأسـي فـي ذلـك الركـن، وإلـى جانبـي سـجين آخـر؛ لضيـق المـكان كانـوا أحيانًـا يضطـرّون إلـى دفعنـا قـرب المرحـاض. أمّـا السـبعة عشـر الباقـون فبعضهـم كان يقـف طـوال الليـل، وبعضهـم يقضـي الليـل جاثيًـا علـى ركبتيـه. كنّـا نعـرف أن النهـار قـد بـدأ مـن خيـط الضـوء الصغيـر المتسـرّب مـن شـقٍّ فـي السـقف، وكنّـا نحـاول أن نُبـدّل الهـواء الخانـق فـي الداخـل بنفـسٍ ضعيـف يأتـي مـن ذلـك الشـقّ ذاتـه

المُحاوِر: هل يمكن أن تشرح لنا بتفصيلٍ أكثر نوع التعذيب الذي تعرّضت له ؟

اى.ح.ل.: سـأحكي لـك كيـف كان يمـرّ يـوم التعذيـب. فـي هـذا المـكان، كلمـة «تعذيـب» تعنـي أن الحـارس إذا سـمع أدنـى صـوت يبـدأ فـورًا. فـي يـومٍ يملّ فيـه، يخـرج إلـى الممـر، يدخـل الزنزانـة، يختـار مـن يصادفـه، يجلـده بالسـوط ويسـحبه، ثـم يعـود ليجلـده مـن جديـد

ضربـات السـوط كانـت تمـزّق ظهورنـا وتتـرك جروحًـا مفتوحـة. بعدهـا تلتهـب الجـروح ويسـيل القيـح ، ونتلـوا مـن شـدّة الألـم. لا شـاش، لا مـواد للتضميـد؛ كنّـا نحـاول عصـر القيـح مـن جـراح بعضنـا، ومـن ثـم تنظيفهـا ببضـع قطـرات مـن المـاء، فلا وسـيلة أخـرى. فـي الزنزانـة حتـى حمـل أوعيـة الطعـام ممنـوع. وإن حاولنـا الاحتفـاظ بقليـل مـن المـاء كانـوا يأخذونـه فـورًا. الطريقـة الوحيـدة التـي تُطبّـق هنـا هـي الجلـد، جلـد متواصـل، دائمًـا علـى الظهـر. كلّ التعذيـب كان يُنفَّـذ هنـا، داخـل هـذه الزنزانـة

كان هنـاك سـجان مسـؤول عـن هـذا القسـم، يرسـل إشـعاراتٍ إلـى الحـراس الآخريـن قـائلاً: «أولئـك المقيّـدون بالسلاسـل، عشـرون أو ثلاثـون شـخصًا، يثيـرون المشـاكل.» وفـي النهايـة، هـو الـذي يقـرّر مصيـر هـؤلاء السـجناء

المُحاوِر: نحن الآن في فصل الشتاء، والجو هنا بارد جدًا، درجة الحرارة لا تتجاوز درجةً مئوية واحدة

كيف كانت الأوضاع في أيام الشتاء؟

اى.ح.ل.: في الشتاء لم يكن أحد يسأل عن حالنا. فقط إذا افتعل أحد عناصرهم مشكلة في الطابق العلوي، كانوا يُنزِلونه إلى هنا ويعطونه بطانية، أي كانوا يُظهرون دعمهم له. أمّا نحن... فحتى لو متنا لم يكن يهمّهم. لا بطانيات، لا شيء

يوجد ما يسمّونه «مكيّف الهواء» – هذا الجهاز هنا – لكن طوال الشهر الذي قضيتُه في هذا المكان لم يُشغَّل ولو لثانية واحدة. يُقال إنّه متّصل بأسلاكٍ من أجل التدفئة، لكن عمليًا لا يعمل. في الصيف الوضع أكثر احتمالًا قليلًا مقارنةً بهذا البرد القارس، ومع ذلك لا يخلو من البرودة. أمّا في الأيام الباردة فلا يشغّلونه أبدًا، وإن شغّلوه فحتى في الطابق العلوي لا يستمرّ أكثر من عشر أو خمس عشرة دقيقة في اليوم، وهي مدة لا تكفي لتدفئة أحد

المُحاوِر: هل سبق لك ان شهدتَ على أحدًا يموت نتيجة التعذيب؟

اى.ح.ل.: لم نشهد على شخص يُقتل أثناء التحقيق، لكننا كنّا نسمع دائمًا أصوات الضرب وآهات الألم الصادرة من الزنازين الأخرى. ثمّ يسود الصمت، فلا نعرف إن كان قد مات أم لا، لكن إن توقف الصوت تمامًا فغالبًا يعني أنه فارق الحياة

كنّا نعيش في خوفٍ دائم، لا نجرؤ على الكلام أو الصراخ حتى لا نتعرّض للضرب.

عندما يُضيئون المصباح ندرك أن هذا المكان زنزانة انفرادية، والقسم السفلي كذلك مخصّص للعزل. يُقال إنه بُني لمنع تسرب البرد، لكن لم يتبقَّ سوى بضع من البطانيات، فالوضع سيء للغاية لدرجة أنه لا توجد بطانيات كافية لكل شخص. عندما زُجَّ بنا هنا أول مرة كنّا خمسةً وثلاثين شخصًا.

أدخلونا جميعًا إلى الداخل، ثم دفعونا وحشرونا. كان لون الثياب التي نرتديها في البداية أزرقًا. بعد ذلك غيّروا تلك الثياب وألبسونا ملابس مختلفة. أثناء العزل لم يكن لدينا حتى الملابس الداخلية

هناك ما يسمّونَه حمّامًا/مرحاضًا، وهو في الحقيقة مجرد فتحة واحدة. ما إن تدخل حتى تنبعث منها رائحة كريهة وقوية وحارقة في ذات الوقت؛ لا أتمناها حتى لعدوي

المُحاوِر: ما هذه الأواني؟

ای.ح.ل.: هذه أواني الطعام. يُدخلون بها الأكل، وبمجرد انتهاء التوزيع تُسحب مباشرة، يُمنع أن تبقى في الداخل. كما ترى في القاع، تبقى كمية صغيرة جدًا من البرغل، هي كل ما يُخصَّص لخمسةٍ وثلاثين شخصًا، مقدار حفنة يد فقط... أما الشوربة فهي مجرّد ماء يُغرف بمغرفة واحدة... هذا هو الغداء

أمّا الفطور، فـ»الجبن» الذي يعطونه لا يتجاوز حجمه رأس الإبرة، والقليل من اللبن، وفوقه خمس أو ست بيضات فقط، هي حصة (٣٥) شخصًا. عندما كانوا يُحضّرون الشاي، كانوا يحضرونها أحيانًا داخل علبة معدنية، لكن لم يكن هناك سكر أو اي نكهة؛ حتى في بعض الاحيان كان يُضاف اليه الديزل

المُحاوِر: أي بمعنى آخر، حتى الطعام يحوّلونه إلى وسيلة تعذيب؟

ای.ح.ل.: ما يُسمّى طعامًا هو بحدّ ذاته نوع من التعذيب. لا وجود لما يُدعى بالصحة أصلًا. هذا الذي تراه حمّامًا أو مرحاضًا... الماء فيه لا يجري دائمًا، يأتي من خزانٍ صغير خلف الجدار. لا ماء ساخن إطلاقًا، دائمًا مثلج. وعندما تضطرّ إلى الاغتسال، لا خيار لك سوى الاستسلام للقدر والدخول تحت ذلك الماء المتجمّد.. ليس امامك خيار آخر.

في إحدى الليالي، والتي يسمّونه «عيد الشهداء»، اقتحم الحرّاس المهجع وبدؤوا بضربنا على ظهورنا حتى الموت؛ مستخدمين الأنابيب الحديدية، وخراطيم المياه الخضراء، وبكلّ ما تقع عليه أيديهم... كنت أنا وأخي ممدّدَين على بطوننا على الأرض؛ داسوا على ظهري وانهالوا عليّ بالضرب... ثم تركوني وبدأوا يضربون أخي. كنت أصرخ له: «اجمع ساقيك! احمِ نفسك!» لكنه لم يسمعني. رفعتُ يدي لأكرّر الكلام، فضربوني بالأنبوب مباشرة على يدي، فانكسرت. احتاجت يدي شهرًا ونصفًا حتى استطعت تحريكها من جديد

بسبب شدّة الضرب، توفّي أخي في صباح اليوم التالي. جاء أحد الحرّاس في الصباح يصرخ: «هل عندكم جثّة؟» أخفيناه ليومٍ ثانٍ، غسّلناه بصمت، وألبسناه فانيلة بدلاً عن الكفن، وربطنا ساقيه معًا وضممنا ذراعيه إلى صدره، ووضعنا على وجهه قطعة قماش صغيرة. وفي اليوم الثالث جاؤوا وأخذوا الجثمان. كان السؤال عن المكان الذي سيدفن فيه ممنوعًا تمامًا. الصلاة عليه كانت أيضًا محرّمة؛ أحد السجناء حاول أن يبلغ الحراس قائلاً «أريد أن أُريح ضميري»، فاضطررنا لإسكاته بإعطائه حصتنا من الطعام ليومين. أدّينا صلاة الجنازة سرًّا، جالسين، وهمسنا بالفاتحة بصوتٍ خافت. ثم أخذوا الجثمان. نعلم أنه أُلقي في مقبرة جماعية، لكن لا نعرف أين موقعها بالضبط.

المُحاوِر: هل علمت عائلتك بما حدث؟

اى.ح.ل.: وصلت الأخبار إلى عائلتي، وفي يوم الزيارة سألتني أمي من خلف الأسلاك: «كيف مات أخوك؟» فقلت لها: «كان مريضًا يا أمي، رحمه الله.» لو قلت لها «ضربوه حتى الموت» لكنا نحن الاثنان قد قُتلنا في الحال. في التقارير الرسمية هناك سببان ثابتان للوفاة: نوبة قلبية أو نزيف في الدماغ. بعد وفاة أخي، بدأت أمي تذهب إلى المحاكم، فقد فقدت اثنين من أبنائها ولم يبقَ لها سوى واحد. بعد يومين أو ثلاثة من الحادثة، ناداني الجنود أنا وأخي وسألوني: «أين الأخ الآخر؟» قلت لهم: «مات.» لم يصدقوني، فدفعوني نحو الحائط واستدعوا مسؤول المهجع، فقال لهم: «كان مريضًا، ومات.» ومع ذلك أنزلوني إلى القسم الأسود، إلى قبو التحقيق، وانتظرت من الثانية ظهرًا حتى الحادية عشرة ليلًا. جاء العريف ثم الضابط، وكررا السؤال مرارًا وتكراراً : «كيف مات أخوك؟» كنت أجيب دائمًا بنفس الجواب: «كان مريضًا، ومات، أصيب بنزلة برد، ولم يكن يأكل.» وفي النهاية قال الضابط: «رحمه الله»، وسمحوا لي بالعودة. رحم الله أخي، ورحم جميع الشهداء.

عندما جاؤوا بي أول مرة كانوا قد وضعوني في مهجع آخر، وهناك رأيت ما يفعلونه. الآن، كما ترى، وُضعت على الأرض صفيحة حديدية، ربما استبدلوها أو وضعوا واحدة جديدة. كانوا يُدخلون يد السجين تحت هذه الصفيحة بهذا الشكل، ثم يأتي السجّان ويمسك أنبوبًا حديديًا ويضرب من الأعلى حتى تتفتّت عظام الأصابع تمامًا، وبعدها يضحك بصوت عالٍ ظانًّا أنه أظهر براعته في التعذيب.

بعد الفطور، ولشغل وقتنا، كنا نُعدّ دفاتر القرآن الكريم ونحفظها. بين الحين والآخر يأتي تفتيشٌ مُفاجئ، ثم يخرجوننا ليتعرّضوا للضرب؛ يدخلون الأرجل داخل إطار مطاطي ويجلدون (١٠-٢٠) جلدة... يقولون: «هيا إلى الداخل!» يُرمون كلّ ما كتبناه في الفناء، وعندما نعود نبدأ من جديد بالكتابة على قطع القماش مستهلّين بـ «بسم الله الرحمن الرحيم.» إذا سمع الحارس أدنى صوت يفتح الباب، ومُتعة يومه من لحظة قدومه إلى نهايته هي الضرب؛ اذ ان التزام الصمت أمرٌ مستحيل

بعد الساعة الواحدة بعد منتصف الليل كنّا نسمع في الممرّ أصواتَ أقدامٍ تقترب. حينها يُنزَل المعتقلون إلى الطابق السفلي حيث تتمّ «التصفية.» ترى هذه الأنابيب التي بأيديهم؟ تلك التي يسمّونها «الأخضر الإبراهيمي»، وهي أنبوبة ماء خضراء طويلة. كانوا يمسكونها من طرفيها ويضربون بها الساق حتى تنكسر العظام. وقد سُمّيت بهذا الاسم نسبةً إلى الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الأممي الذي جاء آنذاك للتوسّط في الأزمة السورية. كنّا نحن كذلك نطلق عليها اسم «الأخضر الإبراهيمي.» أمّا الأنابيب الحديدية وسلاسل الدبابات والأحزمة الغليظة، فكلّها كانت

موجودة. الأشياء التي تراها هنا الآن هي من بقايا المعتقلين الذين أُفرج عنهم، تركوها خلفهم عند خروجهم، إذ لم يكن في بال أحدٍ أن الخروج ممكن أصلًا

المُحاوِر: هل كان يُسمح لكم بالتواصل مع العائلة عبر الهاتف أو الرسائل؟

ای.ح.ل.: كان الأمر ممنوعًا تمامًا. حتى الزيارة نفسها كانت نوعًا من التعذيب... كانوا يقتادون ذوي المعتقلين إلى السجن من الساعة السادسة صباحًا، ولا يعودون إلا في الخامسة أو السادسة مساءً. الطريق، والإذن، والانتظار، وتفتيش الملابس... اثنتا عشرة ساعة كاملة. أمّا نحن فكان يُسمح لنا بزيارةٍ واحدة كل خمسة عشر يومًا، لكنّك تتكلّم وأنت تعلم أن الحارس يقف خلفك ويسمع كل كلمة. كان أخي (قبل أن يُستشهد) يقول لأمّي: «لا تأتي، فكلها مذلّة.» أمّا أنا فكنت أقول لها: «الحمد لله، نحن بخير.» وأُرسلها في حال سبيلها

المُحاوِر: هل كان بإمكانك مقابلة محامٍ؟

ای.ح.ل.: لا يوجد محامٍ لأن الملف أُحيل إلى المحكمة العسكرية الميدانية. يجب أن تدفع مالًا لتوكيل محامٍ. كانت هذه المحكمة في السابق محكمة أمن الدولة، ثم حُوّلت إلى محكمة ميدانية. القاضي الرئيسي هو محمد كانجو، وتحت يده قضاة مساعدين. أغلب الحراس لا تُعرف أسماؤهم إلا بألقابهم: أبو إسكندر، أبو جعفر... لا يستخدمون الأسماء، وأحيانًا يستعملون الأرقام فقط، لكن هنا في سجن صيدنايا لا يوجد نظام أرقام؛ ذلك يكون في فروع الأمن فقط.

في يوم الزيارة، عندما تُفتح الأبواب، يصرخون: «استعدّوا!» وعند الركض نحو الباب يدفعون البعض ويضربون البعض الآخر ليصطفوا في طابور. في سوريا توجد سجون كثيرة غير صيدنايا؛ تدمر، فرع فلسطين... جميعها تمارس التعذيب، ولا يوجد ما يُسمّى بسجن جيد. كان سجن تدمر يُعتبر الأشهر، لكن بعد اندلاع الأحداث أصبحت كل السجون متشابهة. في صيدنايا يظهر جميع السجناء في ظروف واحدة، لكن إن وُجد علوي بينهم، فإن الحارس يحميه ويميل إليه، ويعطيه الجزء الأكبر من الطعام القليل الذي يصلنا. على سبيل المثال، في إحدى المرات جاءنا أربع ربطات خبز لتسعة عشر شخصًا، فرمى الحراس رابطتين في القمامة، وأعطوا الخبز إلى «مفضليهم.»

كلّ شيء كان يعتمد على مزاج الحارس. هناك من يقول: «كانت هناك زنازين خاصة مخصّصة للمعتقلين العلويين.» لا، الزنازين هي نفسها؛ مثل التي أريتكم إياها تمامًا. لكن عندما يُنزَلون إلى الزنزانة، يُجلب لهم «دعم» إضافي؛ بطانية زائدة، وطعام أفضل قليلًا... أي أن الفرق يقتصر على هذا فقط

الحارس يدخل الزنزانة دفعةً واحدة، ويرمي الطعام بحركة واحدة داخلها، ثم يغلق الباب وكأنّه لم يفعل شيئًا. ونحن، لأننا نعرف مسبقًا ما سيحدث، نكون على الأرض في حالة تأهّب. نُلقي بأنفسنا على الأرض لنلتقط الطعام منها. كنا مضطرين أن نأكل الطعام من الأرض بهذه الطريقة. لكنني لم أكن أستطيع الأكل جيدًا؛ لا أستطيع أن أرفع اللقمة إلى فمي، ومعدتي لا تتحمّل، حتى إن شعري بدأ يتساقط.

المُحاوِر: كم كان وزنك عندما دخلت السجن؟ هل خسرت من وزنك؟

ای.ح.ل.: عندما دخلت السجن كان وزني حوالي (٧٠) كيلوغرامًا. وعندما خرجت أصبح (٤٠) كيلوغرامًا. بقيت جلدًا على عظم، والحمد لله ما زلت حيًّا

الناس كانوا يموتون فعلاً من الجوع، والله كانوا يموتون...

كان عدد الذين ماتوا كثيرًا، ولا أستطيع أن أحفظ أسماءهم. انظر، لديّ هذه القائمة: دخلنا إلى صيدنايا تسعة عشر شخصًا، ولم يخرج إلا ثلاثة. هل تستطيع أن تفتح هذه الورقة؟ هذه قائمة بأسماء الذين دخلوا معي

حصلت على القائمة من وزارة الدفاع؛ جميع الأسماء مُسجَّلة، بما في ذلك اسمي، والمجموع تسعة عشر شخصًا

المُحاوِر: كم شخصًا نجا؟

ای.ح.ل.: فقط ثلاثة: (إ.ل.) و(م.ر.ب.) وصديقي الذي اسم عائلته (د.)، الباقون جميعهم فقدوا حياتهم.

(ردهة زيارة النزلاء)

كانوا يخرجونني من الزنزانة ويُحضرونني إلى هذه النقطة المخصَّصة للانتظار. في تلك الأثناء يُحضّرون عائلتي وراء السياج السلكي هناك، في مكان الزيارة. نعم، كنا ننتظر أمام هذا المنهول بالضبط. نجلس هنا ننتظر دورنا، ولا نعرف كم دقيقة سيُسمح لنا بالزيارة إلا في تلك اللحظة. أحيانًا كنا نجلس ساعة، وأحيانًا ساعتين من أجل زيارة واحدة. اسم هذا المكان هو «غرفة الانتظار.» حتى حلاقة الشعر تُجرى هنا. قبل أن يُخرجونا للخارج، كانوا يقصّون شعرنا هنا لكي نبدو «مرتّبين» عند رؤيتهم لنا، ثم يسمحون لنا بالخروج.

هذا المكان، رغم أنه يبدو كمنطقة انتظار، الا انه في الحقيقة زنزانة. في إحدى المرات قيّدوني بالأصفاد إلى القضبان الحديدية، وأجبروني على الجلوس هنا، وانتظرت دوري. الغرفة مغلقة، والإضاءة ضعيفة. لا تستطيع أن تتحرّك حتى يُعلنوا عن موعد الزيارة

عندما يحين موعد الزيارة، تُفتح الابواب، ويأخذوننا عبر الممر حتى نصل إلى تلك النافذة المغطاة بالشبك، والتي كانت دائماً مغلقة. قبل الوصول إليها، يعطوننا التعليمات في الممر، فيقولون: «ماذا ستقول؟» ويهمس الحارس من خلفي: «ماذا ستقول الآن يا إسلام؟ أنت ذاهب إلى الزيارة؛ ماذا يجب أن تقول؟» فأكرر الجملة التي حفظتها: «الحمد لله، أنا بخير، كل شيء على ما يرام. كيف أنتم؟» فقط هذا... كلمة واحدة أكثر من ذلك ممنوعة. ويقف معنا دائمًا جندي أو رقيب أول، يراقب ما نقوله أثناء الزيارة ويذكّرنا بتعليماته

بعد الزيارة حاولت أن أرى والد زوجتي أيضًا، لكن ما إن خرجت من الباب حتى أنزلوا بي «عقوبة الزيارة.» الحارس الجالس وراء الطاولة يكتب شيئًا في الدفتر، ويقول: «تم إيداع (٢٠٠٠٠) ليرة، و(٢٥٠٠٠) ليرة»، لكن لا أرى أثرًا لهذا المال بعيني. يعطونني فقط ورقة إيصال صغيرة، ويقولون: «اذهب بهذا لتشتري طعامًا وشرابًا، وقليلًا من مسحوق الغسيل والصابون؛ فقط للغسيل.» ثم يصرخون: «هيا إلى الداخل!» ويبدؤون بضربي؛ أحيانًا كان جسدي يزرقّ من شدة الضرب في تلك اللحظة، وأحيانًا أخرج بخدوش خفيفة. ومع ذلك كنت أقول لنفسي: «الحمد لله، لقد رأيت عائلتي»، وأتقبّل الأمر.

وعندما أصل إلى باب ممر الزيارة يكون الإجراء نفسه؛ ما إن تنتهي الزيارة بالداخل حتى يُنادى اسمي، فأضطر إلى الانحناء والنظر إلى الأرض والخروج كأنني أزحف. أواصل السير ووجهي يكاد يلامس الأرض. لا أغيّر وضعي حتى يقول الحارس: «انهض!» ثم يمسكني أحدهم من ذراعي ويأخذني إلى الزنزانة مجددًا

(مهجع السجناء النصيريين)

المُحاوِر: نرى على الأرض بعض الأدوية، هل كانوا يعطونكم الدواء؟

ای.ح.ل.: كانت ممرضة عسكرية مكلَّفة، تدخل داخل الزنزانة وتوزّع دوائي بنفسها. عندما كنت في الطابق العلوي لم يكونوا يعطونني هذا الدواء إطلاقًا، أما هنا فكانوا يعطونه، لكنهم لم يقتربوا أبدًا من الجرعة الكاملة التي كانوا يعطونها للمعتقلين العلويين. كانت تفتح علبة الدواء، وتسكب في كفي جرعة واحدة فقط، وتترك الباقي لهم. لم يكن نصيبي أكثر من حبة واحدة في اليوم، بينما كانت تقول لهم: «خذوا، هذا كله لكم.» ورغم أن معاملتهم كانت فظة معهم أيضًا، إلا أن هناك تمييزًا واضحًا بيننا.

طعامهم أيضًا كان أفضل عندهم من طعامي. أنا مصاب بمريض بالسكري، وكان يجب أن أتناول حبوب الدواء بانتظام أثناء اعتقالي، لكن إدخال الدواء إلى الداخل كان يعتمد كليًا على مزاج الحارس. عندما دخلت الزنزانة كنت أعاني أصلًا من آلام في الظهر، وفوق ذلك لم أستطع الحصول على الإنسولين. كان يجب أن أتناول ثلاث حبات في اليوم، لكنهم كانوا يعطونني واحدة فقط. أما المعتقلون العلويون فكانوا يحصلون على العلاج الكامل، بل وحتى على المكملات الغذائية من الفيتامينات. أما أدويتي فكانوا يجمعونها عند الباب ويرمونها في القمامة كما ترى، هناك تمييز واضح. يقولون عنهم: «هؤلاء منّا»، فيوفّرون لهم كل الإمكانيات، ويقولون لي: «أنت لست منهم»، فيمنعون عني حتى أبسط أنواع العلاج

المُحاوِر: خلال الفترة التي قضيتها هنا، هل أُتيح لك الخروج إلى الهواء الطلق؟

إ.ح.ل.: كانوا يجرّوننا إلى الأسفل بهذه الطريقة. يقف الجنود الحراس على جانبي الممر، وفي الوقت نفسه تنهال السياط على ظهورنا. كنا نسير مقيّدون بالسلاسل، دون ان نرفع رؤوسنا منحنية. عندما نصل إلى الساحة، التي يطلق عليه «ساحة رؤية الشمس (ساحة التنفس)»، ننزل أذرعنا إلى جانبينا، ونصطفّ الواحد تلو الآخر؛ ونجلس على شكل دائرة، ووجوهنا نحو الشمس، فوق أرضٍ إسمنتية عارية. الوقت المسموح لنا هو خمس دقائق فقط، ثم يأتي الأمر: «كفى، انهضوا!»

هذا «حقّ الشمس» لم يكن يُمنح كل يوم، بل لم يُسمح لي به إلا عندما دخلت عامي الثاني في الاعتقال. وبعد سنتين، كانت أول مرة أرى فيها الشمس لخمس دقائق فقط... أمّا المرة الثانية فلم تأتِ إلا بعد شهرٍ كامل. وذات السيناريو يتكرر تمامًا... كان الحراس المسلّحون مصطفّين حول الساحة. وفي إحدى المرات اقترب مني أحد الحراس وبدأ يصرخ: «أأنت من درعا؟» ثم شرع بضربي. يبدو أن اسمي ذكّره بشيء ما؛ فقد تبيّن أن أخاه كان يخدم في درعا وقد قُتل هناك، فتصرف معي وكأنه ينتقم لاخيه. لكن عندما قال السجين الذي بجانبي: «هذا من دمشق، ليس من درعا»، تركني الحارس

رحلة العودة أيضًا لا لم تكن تخلو من التعذيب: «اخفض رأسك، أسرِع!» ثم الهراوة والركلات من جديد، ولا يُسمح لك برفع رأسك. أي إن ما يسمّونه «حمام الشمس»، ليس الا جلسة تعذيب لا تتجاوز خمس دقائق؛ ليست راحةً ولا تدفئة، بل مجرد إلقاء نظرة خاطفة على السماء قبل أن تُعاد إلى الظلام من جديد.

وبمجرد إن نلمح الشمس للحظة حتى يأتي الأمر: «كفى، انهضوا!» فنقف واحدًا تلو الآخر، ويُسحب كلٌّ منا إلى المهجع من جديد. الإجراءات ذاتها في كل مرة... لا يكترثون إن كان الوقت قد مرّ أم لا. بعد أن تعيش في الظلام لعامين كاملين، لو سألت: «هل سنخرج إلى الشمس مرة أخرى؟» فالإجابة واضحة: «لا، لا شمس بعد الآن.» الضوء الوحيد الذي كنا نراه هو خيطٌ ضعيف من نور النهار يتسلّل من خلال الفتحة الصغيرة في سقف الزنزانة، لا أكثر...

المُحاوِر: السيد (ای)، المعلومات التي قدّمتها لنا مهمة جدًا. المقابلة التي أجريناها في سجن صيدنايا سيخصص لها حيزاً مهمًا في التقرير الذي سنعدّه. نشكركم جزيل الشكر

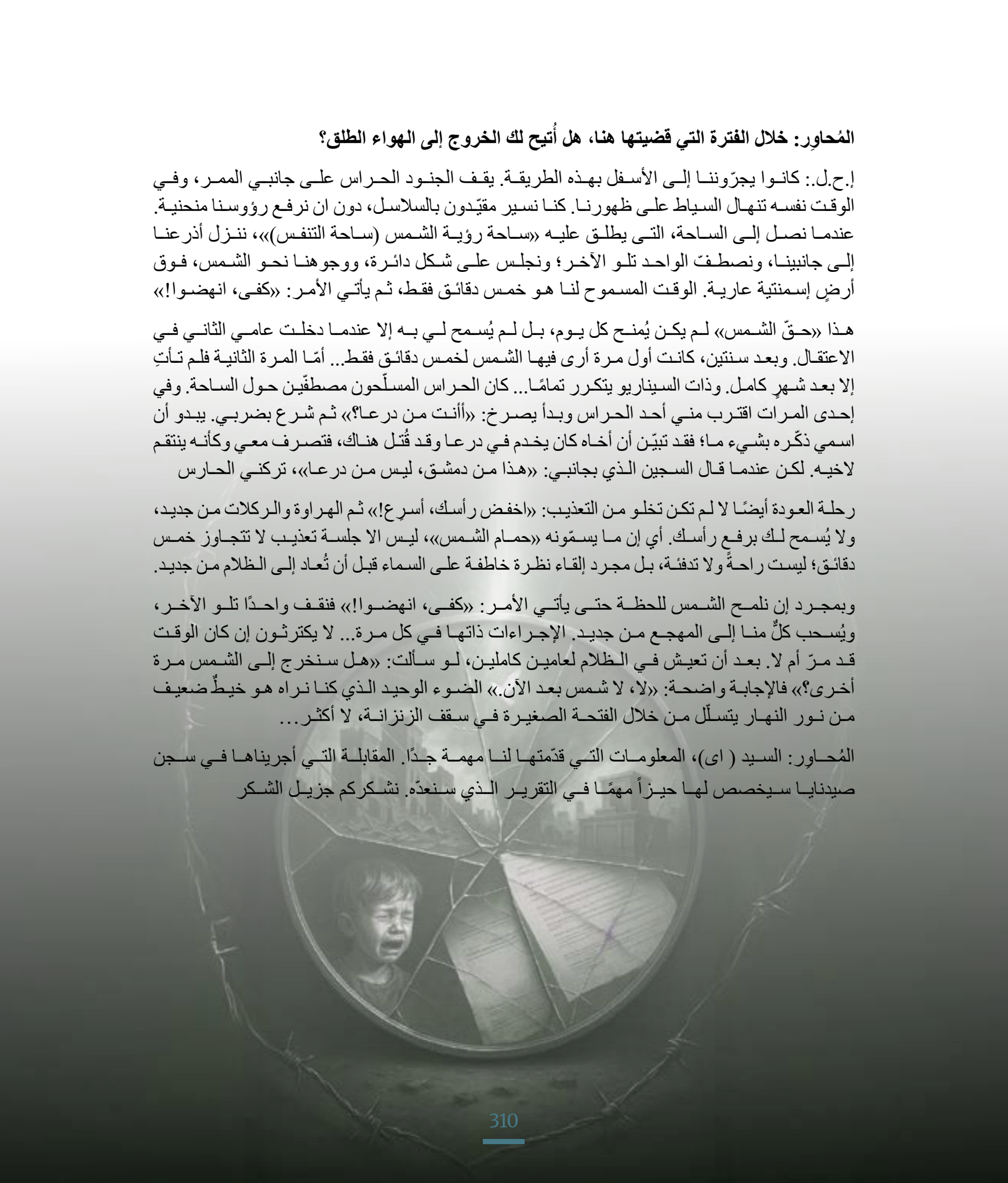

المراجع

آل، ك.، شورش، م.، الكيلاني، إي. بي. إتش.، وولف، ف. (٢٠١٨)، «فيسبوك ووسائل الإعلام في تونس»، الإعلام في العمل. مجلة متعددة التخصصات حول الإعلام التعاوني. المجلد: ١.

عبد الله، عمر فاروق (١٩٨٥)، ملفّ سوريا، الترجمة: حسن بصري، منشورات عقبة، إسطنبول.

عجم أوغلو، د.، روبنسون، جيمس أ. (٢٠١٣)، لماذا تفشل الأمم: أصول القوة والازدهار والفقر، العملة التاجية.

أجيكالين، شواي ن.، بولوجيك، جمال أ. (٢٠١٤)، فهم الربيع العربي من خلال نظرية الفوضى - الانتفاضة أم الثورة، بانيرجي، س.، إرتشتين، ش.، تكين، أ. (المحررون) نظرية الفوضى في السياسة (فهم أنظمة كومبليكس)، سبرينغر، دوردريخت.

أجيكالين، شواي ن. وآخرون (٢٠٢١)، "قياس التكامل الاجتماعي: المرأة السورية في تركيا"، مجلة دراسات اللاجئين، المجلد: ٣٤، العدد: ٣.

عفلق، ميشيل (١٩٨٧)، في سبيل البعث: الكتابات السياسية الكاملة، بغداد: المكتبه الوطنية، الجلد ١.

المحكمة الاوربية لحقوق الانسان، كايا/ تركيا، رقم الطبعة ٢٢٧٢٩ / ٩٣، ١٩ / ٢ / ١٩٩٨.

أكسار، يوسف (٢٠١٩)، القانون الدولي الاول، دار نشر سئچكين، انقرة.

أكسار، يوسف (٢٠١٩)، القانون الدولي الثاني، دار نشر سئچكين، انقرة.

علي بابا، أرزو (٢٠٠٠)، «إنشاء المحكمة الجنائية الدولية»، مجلة كلية الحقوق بجامعة انقرة، المجلد: ٤٩، العدد: ١، انقرة.

الرشيدي، مدويس (٢٠١٢)، "المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة للبنان: الدروس المستفادة من إنشاء وتكوين واختصاص محكمة دولية"، مجلة أنقرة للقانون، المجلد: ٩، العدد: ١، انقرة.

ألفاريز أوسوريو، إغناسيو (٢٠١٩)، "الديناميكيات الطائفية للصراع السوري"، مجلة فيث آند إنترناشونال أفيرز. المجلد: ١٧، العدد: ٢.

منظمة العفو الدولية ومنظمة " ايرورس"، سوريا: تحقيق غير مسبوق يكشف أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة قتل أكثر من ١٦٠٠ مدني في "فخ الموت" في الرقة. (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/٢٤).

منظمة العفو الدولية، سوريا ٢٠٢٣. (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/١). https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/middle-east/syria/report-syria/

أندرسون، ليزا (٢٠١١)، «كشف غموض الربيع العربي»، الشؤون الخارجية، المجلد: ٩٠، العدد: ٣.

أرديتش، زينب، «البحث عن آليات العدالة الانتقالية في القضية الكردية في تركيا: معالجة انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية»، أطروحة دكتوراه، جامعة سَسِكس، ٢٠١٨.

أرتوك، م. أمين، كوكجن، أحمد (٢٠١٩)، الأحكام العامة للقانون الجنائي، الطبعة ١٣، دار نشر العدالة ، انقرة.

أتامان، محي الدين (٢٠١٢) الصراع على السلطة في سورية: نظام البعث، والمطالب الاجتماعية، والمجتمع الدولي. مؤسسة البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا).

المجلس الأطلسي، عن البراميل المتفجرة والجينز. (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥). https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/of-barrel-bombs-and-jeans/

لجنة وزراء مجلس أوروبا، التوصية رقم (٥) بشأن حماية المرأة من العنف في الدول الأعضاء، Rec(٢٠٠٢)٥، بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٢.

أيدن، أونور (٢٠٢٠)، أسطورة ثورة وسائل التواصل الاجتماعي والانتفاضات العربية، في أوزكان، م. وميركان، ح.م. (المحرران) إعادة التفكير في الانتفاضات العربية: العملية والجهات الفاعلة، الطبعة الأولى. مطبوعات كُرَة.

أزاركان، إيزيلي (٢٠٠٣)، «المسؤولية الجنائية الدولية للفرد وقضية ميلوسيفيتش»، مجلة كلية الحقوق بجامعة سلجوق، المجلد: ١١، العدد: ٣-٤، قونيا.

بلانش، فابريس (٢٠١٨)، الطائفية في الحرب الأهلية السورية، معهد واشنطن، واشنطن.

ألكسندر بالغي-غالوا (٢٠٠٤)، حماية الصحفيين ووسائل الإعلام في فترة النزاع المسلح، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد: ٨٦، الرقم : ٨٥٣، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/١)، (الترجمة، ICRC: https://casebook.icrc.org/case-study/protection-journalists).

بانج، سي. سي، لي، جيه، راو، إتش. آر. (٢٠٢١)، "حركة الاحتجاج المصرية في فضاء تويتر: دراسة في مسارات المشاعر المزدوجة في التواصل"، المجلة الدولية لإدارة المعلومات، المجلد: ٥٨، ١٠٢٣٢٨.

«بشار الأسد: مجرم ضد الإنسانية - تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا»، تقرير الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، www.fidh.org/IMG/pdf/reportSyria2807eng.pdf

بسيوني، م. شريف (٢٠٠٨)، القانون الجنائي الدولي، دار مارتينوس نيجهوف للنشر.

بايندر، كريستينا (٢٠١٣)، «مقدمة لمفهوم العدالة الانتقالية»، العدالة الانتقالية - تجارب من أفريقيا وغرب البلقان، ٢٠١٣.

الأمانة العامة للأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع: تقرير الأمين العام، تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة رقم S/٢٠٠٤/٦١٦، ٢٠١٦، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/٢٠)، https:// www.unhcr.org/media/rule-law-and-transitional-justice-conflict-and-post-conflict-societies-report-secretary

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع: مبادرات الملاحقة القضائية، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/٢١)، https://digitallibrary. un.org/record/580041?v=pdf

الجمعية العامة للامم المتحدة، حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٢١.

الجمعية العامة للامم المتحدة، المؤسسة المستقلة للأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، A/ RES/٧٧/٣٠١, ٢٠٢٣.

الجمعية العامة للامم المتحدة، تطبيق القرار المتعلق بتاسيس المؤسسة المستقلة للأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، A/ ٧٨/٦٢٧، ٢٠٢٣.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٤/٢٣)، https://digitallibrary.un.org/record/420605

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٠٤٢ (٢٠١٢)، بتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠١٢.

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بتاريخ ٢١ / ٤ / ٢٠١٢.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢ (٢٠١٣)، ٢٦٢/٦٧/A/RES، بتاريخ ٤ / ٦ / ٢٠١٣.

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢١١٨ (٢٠١٣)، بتاريخ ٢٧ / ٩ / ٢٠١٣.

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٣٩ (٢٠١٤)، بتاريخ ٢٢ / ٢ / ٢٠١٤.

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٦٥ (٢٠١٤)، بتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠١٤.

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بتاريخ ١٨ / ١٢ / ٢٠١٥.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٠ (٢٠١٦)، ١٣٠/٧١/A/RES، بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠١٦.

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الجرحى والمرضى، والعاملين في المجال الطبي، وأفراد الإغاثة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، ٢٢٨٦/RES، ٣ / ٥ / ٢٠١٦،

تاريخ الاطلاع: ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٥https://www.refworld.org/legal/resolution/unsc/2016/en/110092

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣١٤ (٢٠١٦)، بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠١٦.

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بتاريخ ٢٤ / ٢ / ٢٠١٨.

قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)، بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٢٠.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٦ (٢٠٢٢)، ١٧٦/٦٦/A/RES، بتاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠١٢.

تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ٥٤ (٢٠٢١) الصادر عن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، ٥٤/٤٦/A/HRC، بتاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠٢١.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لجنة التحقيق الدولية المستقلة في الجمهورية العربية السورية، الحصار كسلاح حرب: تطويق، تجويع، استسلام، إخلاء، ٢٠١٨.

تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨ (٢٠٢٢) بعنوان الوفيات بين المدنيين في الجمهورية العربية السورية: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٦٨/٥٠/A/HRC، لعام ٢٠٢٢.

اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تاريخ الاطلاع: ٢٢ / ٢ / ٢٠٢٥. https://www.refworld.org/legal/agreements/unga/1984/en/13941

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (١٩٦٦)، تاريخ الاطلاع: (٢٠٢٥ /٢/١٨). https://www.refwor-ld.org/legal/agreements/unga/1966/en/17703

بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، التقرير النهائي، ٦٦٣/٦٨/A- ٧٣٥/٢٠١٣/S، ٢٠١٣، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٠). https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2013_735.pdf

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨) , (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥) .https://www.refworld.org/legal/constinstr/unga/1998/en/64553

براونلي، جيه، مسعود، طارق إي، رينولدز، أ. (٢٠١٥)، الربيع العربي: مسارات القمع والإصلاح، مطبعة جامعة أكسفورد

كاستيلز، مانويل (٢٠١٥)، شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، جون وايلي وأولاده.

كلارك، دونالد سي. (٢٠١٨)، «النظام القانوني الصيني وعولمة القانون»، في العولمة ومستقبل القانون، (محرر) ديفيد ب. ويلكنز، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد

كروفورد، جيمس (١٩٩٥)، «آفاق إنشاء محكمة جنائية دولية»، المشكلات القانونية الحالية، العدد: ٤٨، المجلد: ٢.

تشوبرسكي، م.، عيتاني، ف.، نيمو، ب.، هيغنز، إي.، بيلز، اقتحام حلب، تقرير الحصار، http://www.jstor.org/stable/resrep03700.6

تشيتين، موغ (٢٠١٠)، "المحكمة الجنائية الدولية وحالة تركيا"، مجلة نقابة المحامين في أنقرة، المجلد.

تشيفيك، سينيم، سيفين، افاه (٢٠١٧)، "السعي إلى القوة الناعمة: تركيا وأزمة اللاجئين السوريين"، مجلة إدارة الاتصالات، المجلد: ٢١، العدد: ٤.

داغ، أحمد أمين (٢٠١٣)، سوريا بلاد-ي شامنين هازين أويكوسو، هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات(İHH)

ديفلين، جون ف. (١٩٧٦)، حزب البعث: تاريخ من نشأته إلى عام ١٩٦٦، ستانفورد: مطبعة مؤسسة هوفر.

دهيلون، ن.، يوسف، ت. (٢٠١١)، (محرر) جيل في الانتظار: الوعد غير المحقق للشباب في الشرق الأوسط، رومان وليتل فيلد.

ديكنسون، لورا أ.، «وعد المحاكم الهجينة»، المجلة الأمريكية للقانون الدولي، المجلد: ٩٧، العدد: ٢.

إكزايز، عبد الكريم (٢٠٢١)، الهجمات على الرعاية الصحية في الصراع السوري، برنامج الصحة العالمي، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٨)،

attacks-on-healthca--٢٣-١١-٢٠٢١/١١-٢٠٢١/https://www.chathamhouse.org/sites/default/files re-in-syria-ekzayez.pdf

القيادة القومية، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٣-١٩٧٥: دراسة تاريخية تحليلية موجزة (دمشق: حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية)، ١٩٧٨.

إردولن، يونس إمره، «التطهير في عدالة فترة الانتقال إلى الديمقراطية وفقًا لفقه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان»، رسالة ماجستير، جامعة غلطة سراي, ٢٠٢٤.

إركينر، حقي هاكان (٢٠١٠)، مجلة كلية الحقوق بجامعة مرمرة للدراسات القانونية, المجلد: ١٦, العدد: ١-٢, إسطنبول.

فيشر، مارتينا، «العدالة الانتقالية والمصالحة: النظرية والتطبيق»، تعزيز تحويل الصراع: دليل بيرغوف الثاني، (المحرر) ب. أوستن، م. فيشر، هـ. ج. جيسمان، دار نشر باربرا بودريتش، فرانكفورت.

فريمان، مارك، «برامج العفو ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج» (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٠).

جورج، آلان (٢٠٠٣)، سوريا: لا خبز ولا حرية، نيويورك: زيد بوكس، لندن.

جولدسميث، جاك إل. (٢٠٠٣)، "المحكمة الجنائية الدولية التي تهزم نفسها بنفسها"، مجلة جامعة شيكاغو للقانون، المجلد: ٧٠، العدد: ١.

مديرية إدارة الهجرة، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٣) . https://www.goc.gov.tr/gecici-koruma5638,

غولنر، سردار (٢٠١٢)، «السعي لتحقيق العدالة في الانتقال من الماضي المتضارب إلى المستقبل التصالحي: نظرة عامة على العدالة الانتقالية وآلياتها»، مجلة القانون الدولي والسياسة, المجلد: ٨، العدد: ٣٢.

حداد، بسام (٢٠١٢)، «سوريا والانتفاضات العربية»، مجلة سياسة الشرق الأوسط، المجلد ١٩, العدد ٤.

هاشمي، نادر (٢٠١٢)، «الربيع العربي، والسياسة الخارجية الأمريكية، ومسألة الديمقراطية في الشرق الأوسط»، مجلة دنف الدولية للقانون والسياسة، المجلد: ٤١، العدد: ١.

حكيم أوغلو، كبرى تشاغلار (٢٠٢١)، «سياسة روسيا في سوريا في سياق الأزمة السورية»، مجلة جامعة أتاتورك للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد: ٣٥، العدد: ٤.

هنكارتس، جان ماري، دوسوالد بيك، ل. (٢٠٠٥)، القانون الإنساني الدولي العرفي، المجلد: ١، مطبعة جامعة كامبريدج، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/١٩)./https://www.refworld.org/reference/research/icrc/2005/en/98261

هنكارتس، جان ماري، دوسوالد بيك، ل. (٢٠٠٥)، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد: ١، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٥، (تاريخ الاطلاع: ٣ / ٣ / ٢٠٢٥).

https://www.refworld.org/reference/research/icrc/2005/en/98261

هينبوش، ريموند أ. (١٩٨٢)، سوريا في ظل البعث: تشكيل الدولة في مجتمع مجزأ، الدراسات العربية الفصلية، الصيف، المجلد. ٤، رقم ٣.

حوراني، ألبرت (٢٠١٤)، جاغداش عرب دوسونسي، (الترجمة. لطيف بوياجي وحسين يلماز)، مطبوعات الإنسان، إسطنبول.

هاوارد، فيليب ن.، مزمل، م. ح. (٢٠١٣)، الموجة الرابعة للديمقراطية؟ الوسائط الرقمية والربيع العربي، مطبعة جامعة أكسفورد. (اعتبارًا من ٣١ / ٥ / ٢٠٢٥) (تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://data.unhcr.org/en/situations/syria

https://snhr.org/blog/2024/08/20/the-11th-anniversary-of-the-two-ghoutas-attack-despite-perpetrating-its-largest-most-lethal-chemical-weapons-attack-on-syrian-citizens-the-syrian-regime-is-still-protected-by-its-impunity/ (تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://snhr.org/public_html/wp-content/pdf/english/Targeting-October.pdf

(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/١٩).

https://snhr.org/wpcontent/pdf/english/The_Most_Notable_Human_Rights_Violations_in_Syria_in_September_2021_en.pdf (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥).

https://snhr.org/wp-content/uploads/2022/10/R221009E.pdf

https://snhr.org/wp-content/uploads/2023/12/R230815E-1.pdf

https://syriaaccountability.org/ghouta-siege-un-must-respond-to-government-sanctioned-starvation-and-civilian-harm/ (تاريـخ الاطلاع: ١٦ / ٥ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/en/europe/15-individuals-arrested-for-allegedly-smuggling-migrants-from-syria-to-eu-europol/2936765 (تاريـخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

http://aa.com.tr/tr/analiz/gorus-idlib-in-bize-anlattiklari-/1764689

(تاريخ الاطلاع: ٩ / ٧ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/analiz-haber/cehenneme-donusen-cennet-dogu-guta/1070583

(تاريخ الاطلاع: ١٧ / ٥ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/ayrimcilikhatti/ayrimcilik/esed-rejiminin-iskencelerini-duyuran-sezar-oldurulenlerin-fotograflanmasi-emri-en-ust-kademeden-geliyordu/1823582

(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/ayrimcilikhatti/musluman-karsitligi/fransada-toplum-disina-itilen-suriyeli-multeciler-entegrasyon-sorunu-yasiyor/1815533 (تاريـخ الاطلاع: ١٧ / ٧ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/aa-ekibi-han-seyhun-a-girdi/789915

(تاريخ الاطلاع: ١٣ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/aa-idlibde-vurulan-cadir-kampi-havadan-goruntuledi/1651790 (تاريـخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/atme-kampinda-bombardiman-endisesi/16862

(تاريخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/baas-rejiminin-temsilcisi-esed-ailesi-katliamlarla-hafizala-ra-kazindi/3418840 (تاريـخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/elektrik-kesintilerinin-zirve-yaptigi-samda-muma-ragbet-arti/2795833 (تاريـخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/esed-rejiminin-katliamlarindan-banyasin-taniklari-ilk-kez-konusurken-aa-vahsetin-izlerini-goruntuledi/3424985

(تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/idlibdeki-kamplarda-yasayan-sivilleri-aclik-korkusu-sardi/2284921 (تاريـخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/idlibde-multeci-kamplarina-saldiri/810754

(تاريخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/idlibde-yerinden-edilen-50-bin-sivilin-cadiri-sular-altinda-kal-di/2113566 تاريـخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥)).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/iskencenin-fotograflarini-anlatti/135412

(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriyede-insanlik-sucu-yeni-fotograflarla-belgelendi/157365 (تاريـخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriyede-rejim-camileri-vuruyor/10748

(تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٧ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriye-insan-haklari-agi-dogu-gutadaki-kimyasal-silah-saldirisinin-sorumlulari-yargilansin/1561433

(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suriyedeki-rukban-kampi-bir-ramazani-daha-esed-rejimi-gucle-rinin-kusatmasinda-geciriyor/2871839.(تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٦/١٢)

https://www.aa.com.tr/tr/dunya/turkiye-insani-yardimlarda-olaganustu-bir-ornek/1235386 (تاريـخ الاطلاع: ٨ / ٧ / ٢٠٢٥)

https://www.aa.com.tr/tr/pg/foto-galeri/atme-kampinda-yaklasik-80-bin-suriyeli-hayatini-sur-duruyor -(تاريـخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/pg/foto-galeri/20241216111254_suriyeliler-samin-merce-meydani-na-astiklari-ilanlarla-yakinlarini-ariyor (تاريـخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٠)

https://www.aa.com.tr/tr/ramazan-2025/idlibde-yuzbinlerce-cadir-kamp-sakini-bir-ramaza-ni-daha-evlerinden-uzakta-karsilamaya-hazirlaniyor/3495842 .(تاريـخ الاطلاع: ٦/١٦/ ٢٠٢٥)

https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/bmden-turkiyeye-ovgu/266808 (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/dunyayi-sarsan-aylan-bebegin-olumunun-dorduncu-yi-li/1570828 (تاريـخ الاطلاع: ١٦ / ٦ / ٢٠٢٥)

https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/suriye-de-savas-sucu-belgeleri/189119 (تاريخ الاطلاع: ١٣ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.aljazeera.com/program/newsfeed/2025/2/7/syrian-whistleblower-caesar-reveals-himself-to-al-jazeera (تاريـخ الاطلاع: ١٣ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.amnesty.org.uk/yarmouk-camp-starvation-siege-syria (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.goc.gov.tr/gecici-koruma5638

(اعتباراً من ٢٠٢٥/٦/٥, ((تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

تقريـر نفقـات السـنة الماليـة لعـام ٢٠٢٤ بشـأن المخصصـات المحولـة إلـى «الحسـاب الخـاص» علـى أن يتـم تسـجيلها كنفقـات فـي ميزانيـة الرئاسـة لتشـغيل وإدارة مراكـز الإقامـة المؤقتـة (تاريـخ الاطلاع: ٨ / ٧ / ٢٠٢٥).

https://www.goc.gov.tr/kurumlar/goc.gov.tr/Mali-Tablolar/2024/03-MART/10-Mart/2024-Yili-Gecici-Barinma-Merkezleri-Ozel-Hesap-Giderleri-ve-Odenek-Tablosu.pdf

https://www.hrw.org/news/2011/03/28/syria-security-forces-fire-protesters

https://www.hrw.org/news/2011/03/24/syria-security-forces-kill-dozens-protesters

https://www.hrw.org/news/2018/04/04/syria-year-chemical-weapons-attacks-persist

(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.hrw.org/news/2018/05/29/qa-syrias-new-property-law

https://www.hrw.org/report/2011/11/11/we-live-war/crackdown-protesters-governorate-homs-syria

https://www.hrw.org/report/2015/12/16/if-dead-could-speak/mass-deaths-and-torture-syrias-detention-facilities (تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.hrw.org/world-report/2015/country-chapters/syria (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.icmpd.org/news/press-releases/the-least-bad-option-for-many-syrians-exploitation-is-the-only-way-to-survive. (تاريـخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥)

https://www.iletisim.gov.tr/images/uploads/dosyalar/Gu%CC%88venli_Liman_Dijital_1.pdf ، (تاريـخ الاطلاع: ٨ / ٧ / ٢٠٢٥)

https://www.mfa.gov.tr/no_147_26-mayis-2012_-suriye-yonetimi_nin-humus_un-el-hule-ilce-si-halkina-karsi-gerceklestirdigi-katliam-hk_.tr.mfa (تاريـخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.setav.org/yorum/musluman-yasamayan-ulkelerde-bile-islamofobi-var

(تاريخ الاطلاع: ١٧ / ٧ / ٢٠٢٥).

https://snhr.org/blog/2014/03/26/41626/. (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٧ / ٢٠٢٥)

https://snhr.org/blog/2014/10/13/the-syrian-regime-targets-a-hospital-a-clinic-a-market-a-school-and-two-mosques-in-saraqeb/ (تاريـخ الاطلاع: ١٨ / ٧ / ٢٠٢٥).

https://www.tihek.gov.tr/tihek-heyetinden-suriyede-bessar-esed-rejimi-tarafindan-gerceklestirilen-insan-haklari-ihlallerine-yonelik-raporlama-calismalari-kapsaminda-idlipe-bagli-maaret-el-numan-kentine-ziyaret/ (تاريـخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٧/١٨).

https://www.unhcr.org/news/stories/million-children-are-now-refugees-syria-crisis

(تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.unrefugees.org/news/syria-refugee-crisis-explained/#Whatisthecurrentsituatio-ninSyria (تاريخ الاطلاع: ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥)

https://www.trthaber.com/haber/dunya/esed-rejiminden-hamada-camiye-saldiri-403843.html (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٧ / ٢٠٢٥).

https://www.trthaber.com/haber/dunya/esed-rejiminin-2013teki-katliam-goruntuleri-ortaya-cik-ti-676842.html (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥)

https://www.yenisafak.com/dunya/esed-cami-vurdu-5-olu-20-yarali-2313709

(تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٧ / ٢٠٢٥).

هيومن رايتس ووتش، «الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات الأمن السورية».

هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي ٢٠١٨: سوريا، (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥)، https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/syria

منظمة مراقبة حقوق الإنسان، استهداف الحياة في إدلب: هجمات سوريا وروسيا على البنية التحتية المدنية، ٢٠٢٠، (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥).

https://www.hrw.org/sites/default/files/media_syria٢٠٢٠/١٠/٢٠٢٠_web.pdf

تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتقديم كل من كندا وهولندا طلب مشترك لدى محكمة العدل الدولية (ICJ)، ضد الجمهورية العربية السورية، من أجل البدء بإجراءات المحاكمة

كابيسزوسكي، ديانا، ماكلين، لورين م، ريد، بنيامين ل، البحث الميداني في العلوم السياسية: الممارسات والمبادئ (مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٥)

كابلان، فاتح خليل (٢٠١٣)، «جريمة الإبادة الجماعية في قرارات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة»، مجلة محكمة المنازعات, المجلد : ٣, انقرة

كايا، بوراك (٢٠٢٠)، "مبدأ العالمية في القانون الجنائي الدولي"، مجلة أبحاث القانون الدولي والعلوم الاجتماعية, المجلد ٢, العدد : ١.

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ١٩٩٧.

كوجاه أوغلو، س. سنان (٢٠٠٥٢)، "السلطة العالمية"، مجلة اتحاد نقابات المحامين في تركيا, العدد: ٦٠.

كوتش، جيزيم، «القضاء الخاص من أجل السلام في كولومبيا: تحليل في سياق العدالة الانتقالية»، رسالة ماجستير, جامعة إسطنبول بيلغي، ٢٠٢٣.

كولداس، أوموت، كوبرولو، نور (٢٠١١)، «الانتفاضة العربية؟ الديناميكيات الداخلية والإقليمية والدولية للحركات الاجتماعية في العالم العربي"، مجلة الشرق الأوسط الأكاديمية, المجلد: ٦, العدد: ١.

كوبرولو، تيموتشين (٢٠٢١)، "المحاكم المختلطة في القانون الجنائي الدولي"، كتاب أعمال الندوة الدولية الأولى حول القانون الدولي والعلوم الاجتماعية في أستانا، منشورات أستانا, انقرة

كوس، طلحة (٢٠٢٥)، خارطة الطريق لتحقيق السلام والاستقرار في سوريا، الأكاديمية الوطنية للاستخبارات.

كويلو، مراد (٢٠١٨)، "بنية حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب في سوريا وعملية غصن الزيتون"، مجلة آسام (مركز المدافعين عن العدالة للدراسات الاستراتيجية) الدولية المحكمة، العدد: ١١.

كوربان، ديلك، يجين، مسعود (٢٠١٢)، على حافة العدالة: الدولة والأكراد بعد الهجرة «القسرية»: تقييم لقانون التعويض رقم ٥٢٣٣ - نموذج فان، مطبوعات تيسيف، إسطنبول.

المركز العالمي لمسؤولية الحماية، (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٧ /٢٠٢٥).

/https://www.globalr2p.org/countries/syria

لاجي، م.، برتراند، ك. ز.، بار يام، ي. (٢٠١١)، "أزمات الغذاء وعدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، طبعة مسبقة من أرشيف أرشيف: ١١٠٨.٢٤٥٥.

لوبماير، هانز غونتر (١٩٩٧)، "سوريا: أرض الطاغوت"، (محرران) فرهاد إبراهيم وهايدي فيدل، مشاكل المجتمع المدني في الشرق الأوسط، (الترجمة. إيرول أوزبك)، مطبوعات ايلەتيشيم, إسطنبول.

لوست، إيلين (٢٠١١)، «لماذا الآن؟ التحولات الجزئية والانتفاضات العربية»، مجلة الديمقراطية المقارنة، المجلد: ٩، العدد: ٣.

لينش، مارك (٢٠١٣)، الانتفاضة العربية: الثورات غير المكتملة في الشرق الأوسط الجديد، هاشيت المملكة المتحدة.

مالك، ع.، عوض الله، ب. (٢٠١٣)، «اقتصاديات الربيع العربي»، التنمية العالمية، المجلد: ٤٥.

مازور، كيفن (٢٠١٩)، "شبكات الدولة والتباين داخل المجموعات العرقية في الانتفاضة السورية ٢٠١١"، دراسات سياسية مقارنة، المجلد: ٥٢, العدد: ٧.

ميرجان، محمد حسين (٢٠١٢)، سوريا: النظام والسياسة الخارجية، مطبوعات آچيلم، إسطنبول.

ميرجان، محمد حسين (٢٠٢٣)، "البعثية في العالم العربي: من الخيال السياسي والاجتماعي الرومانسي إلى الواقع الاستبدادي"، الفكر المعاصر في العالم الإسلامي: الفكر الإسلامي المعاصر في العالم العربي، (تحرير) لطفي سونار، مطبوعات رئاسة شؤون الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة.

ميلانوفيتش، ماركو (٢٠٠٨)، «من التسوية إلى المبدأ: توضيح مفهوم اختصاص الدولة في معاهدات حقوق الإنسان». مراجعة قانون حقوق الإنسان، المجلد: ٨، العدد: ٣.

أوباغي، إليزابيث (٢٠١٣)، تقرير أمن الشرق الأوسط ٩: الجيش السوري الحر، واشنطن العاصمة: معهد دراسة الحرب، واشنطن.

OCHA، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٢٤. (تاريخ الاطلاع: ٢ / ٣ / ٢٠٢٥).

OCHA، أولويات الاستجابة الإنسانية: الجمهورية العربية السورية، يناير/كانون الثاني - مارس/آذار ٢٠٢٥، ٢٠٢٥. (تاريخ الاطلاع: ٢ / ٣ / ٢٠٢٥).

https://www.unocha.org/attachments/f52c8967-2d37-4d7e-91376123313b2c24/Humanitarian%20Response%20Priorities_Jan%20-%20Mar%202025%20-%20Syrian%20Arab%20Republic%20%281%29.pdf

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «أدوات سيادة القانون للدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع: تعظيم إرث المحاكم الهجينة»، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨.

أوغبونايا، أوفيم موريس (٢٠١٣)، «الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا: تحليل مقارن للأسباب والمحددات»، البدائل: المجلة التركية للعلاقات الدولية، المجلد: ١٢، العدد: ٣.

(OHCHR) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير بتاريخ ٢٠١١/٨/٢، وتقول بيلاي: «إن العالم يراقب المذبحة في سوريا على الرغم من محاولات قطع الوصول إليها».

OPCW، تقارير بعثة تقصي الحقائق، ٢٠١٤-٢٠٢٤. (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٠).

https://www.opcw.org/fact-finding-mission

أوزجان، إلياس (٢٠٢٢)، "العدالة الانتقالية ولجان الحقيقة في مرحلة بناء السلام: نموذج الأرجنتين وتشيلي"، مجلة دراسات السلام ونضال أيضاً، المجلد: ١٠، العدد: ٢، يالوفا.

فيليبس، كريستوفر (٢٠١٦)، معركة سوريا، مطبعة جامعة ييل، نيو هافن.

فيليب شكري خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسات القومية العربية، ١٩٢٠-١٩٤٥، الطبعة الأولى، برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٧.

أطباء لحقوق الإنسان والكوادر الطبية مستهدفون في سوريا. (تاريخ الاطلاع: ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٥).

/https://phr.org/our-work/resources/medical-personnel-are-targeted-in-syria

بيريت، توماس (٢٠١٣)، الدين والدولة في سوريا: علماء السنة من الانقلاب إلى الثورة، دراسات كامبريدج للشرق الأوسط، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، https://doi.org/10.1017/CBO9781139207720.،

رابينوفيتش، إيتامار (١٩٧٢)، سوريا في ظل البعث ١٩٦٣-١٩٦٦: التكافل بين الجيش والحزب، مطبعة جامعات إسرائيل، القدس

رومانو، سيزار ب. ر. ف. د. (٢٠٠٤)، المحاكم الجنائية الدولية، مطبعة جامعة أكسفورد.

«أدوات سيادة القانون للدول الخارجة من الصراعات: تعظيم إرث المحاكم الهجينة».

ساريغوزيل، حاجي (٢٠١٣)، «المحكمة الجنائية الدولية»، مجلة المحكمة المختصّة بحلّ النزاعات, المجلد: ٣, انقرة.

اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، ١٩٤٩، (تاريخ الاطلاع: ١٧ / ٢ / ٢٠٢٥).

https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1949/en/32227

شاباس، ويليام أ. (٢٠٠٩)، الإبادة الجماعية في القانون الدولي: جريمة الجرائم، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة كامبريدج.

سيل، باتريك (١٩٩٥)، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، مطبعة جامعة كاليفورنيا، بيركلي.

سيل، باتريك (١٩٨٧)، الصراع على سوريا: دراسة في السياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨، ١. باسكى، مطبعة جامعة ييل، نيو هافن

SETA، البعد الحقوقي للحرب الأهلية في سوريا: فقدان الإنسانية.

SETA، دور الأسد ومكانته ومستقبله في الحرب الأهلية السورية، اسطنبول، ٢٠١٨.

شامية، لونا، سزينيس، زولتان (٢٠١٥)، «ظهور الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)»، AARMS – البحوث الأكاديمية والتطبيقية في العلوم العسكرية والإدارية العامة، المجلد: ١٤، العدد: ٤.

شو، مالكولم ن. (٢٠١٨)، القانون الدولي، الاكاديمية التركية للعلوم، انقرة.

النظام الاساسي للمحكمة الخاصة بسيراليون.

اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، ١٩٤٩، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٨) https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1949/en/18884 اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار، ١٩٤٩، (تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/٢٨) https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1949/en/19862

اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب|، (تاريخ الاطلاع:٢٠٢٥/٢/٢٨)

https://www.refworld.org/legal/agreements/icrc/1949/en/32227

SNHR، ٢٠٦٧٨ قُتل مدنيون خلال شهري رمضان وعيد الفطر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩، كما تم استهداف مئات المساجد، ٢٠١٩.

SNHR، بين الألم والمعاناة: اثنا عشر عامًا من جرائم الأسلحة الكيميائية في سوريا. (تاريخ الاطلاع:٢٠٢٥/٦/١٢).

https://snhr.org/wp-content/uploads/2024/11/S241110E.pdf

SNHR، القوات الحكومية تستهدف أماكن العبادة عمداً (قصف مسجد يحتوي على مدرسة) ٢٠١٤.

SNHR، في الذكرى الثالثة عشرة لانطلاق الانتفاضة الشعبية ٢٠٢٤، (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٢ / ٢٠٢٥).

https://snhr.org/wp-content/uploads/2024/03/R240209E-1.pdf

SNHR، في اليوم العالمي لحرية الصحافة: تم توثيق مقتل ٧١٧ صحفياً وعاملاً في وسائل الإعلام على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مارس/آذار ٢٠١١، من بينهم ٥٣ لقوا حتفهم بسبب التعذيب،٢٠٢٤. htt-ps://snhr.org/wp-content/uploads/2024/05/S240419E.pdf .(تاريخ الاطلاع: ١ / ٣ / ٢٠٢٥).

SNHR، سوريا بلا مساجد ٢٠١٤.

SNHR ، استهداف أماكن العبادة المسيحية في سوريا يشكل تهديدا للتراث العالمي، ٢٠١٩.

SNHR ، النظام السوري هو على الأرجح المسؤول عن قصف مخيم للنازحين في إدلب ومقتل أحد عشر طفلاً سورياً ٢٠١٩.

SOHR، الثورة السورية بعد ١٣ عامًا: نحو ٦١٨ ألف قتيل منذ اندلاع الثورة في آذار/مارس ٢٠١١. (تاريخ الاطلاع: ١٨ / ٢ / ٢٠٢٥).https://www.syriahr.com/en/328044/

ستيفنز، بنيامين (٢٠٠٢)، «لاأخلاقية الربح: الشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان»، مجلة بيركلي للقانون الدولي، المجلد: ٢٠، العدد: ١.

سونغا، ليال س. (١٩٩٢)، المسؤولية الفردية في القانون الدولي عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، دار مارتينوس نيهوف للنشر، دوردريخت

تقرير اللجنة الدولية المستقلة المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقم A/HRC/٤٦/٥٤،

.https://docs.un.org/en/A/HRC/46/54

تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية رقم A/HRC/٥٥/٦٤،

.https://docs.un.org/en/a/hrc/55/64

اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية، «شبكة عذاب «: الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة من قبل القوات الحكومية السابقة في الجمهورية العربية السورية – التقرير المرافق للوثيقة A/HRC/٥٥/٤٦). A/HRC/٥٨/CRP.٣, ٢٠٢٥.

تقارير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، A/HRC/٥٥/٣٦, A/HRC/٧٢/٣٧, A/HRC/٦٥/٣٩, A/HRC/٥٧/٤٣, A/HRC/٥٧/٤٣, A/HRC/٦١/٤٤, A/HRC/٦١/٤٤, A/HRC/٧٧/٤٩.htt-ps://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation ((تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/٢/١٩).

اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، تقرير بعنوان: «المفقودون والمختفين في سوريا: هل من سبيل للمضي قدمًا؟ توصيات لإنشاء آلية ذات ولاية دولية.” ٢٠٢٢، https://www.ohchr.org/sites/default/files/202206/PolicyPaperSyriasMissingAndDisappeared_17June2022_EN.pdf (تاريخ الاطلاع: ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٥).

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، «لا نهاية في الأفق»: التعذيب وسوء المعاملة في الجمهورية العربية السورية ٢٠٢٠–٢٠٢٣.CRP/٥٣/A/HRC. ٥، ٢٠٢٣.

الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا (IIIM)، تقرير نظام الاحتجاز الحكومي السوري كأداة للقمع، الملحق ب، أسماء مراكز الاحتجاز وإحداثياتها الجغرافية. ٢٠٢٤، https://iiim.un.org/wp-content/uploads/2024/12/IIIM_DetentionReport_Public_Annex-B_Mapping-Geolocation-1.pdf (تاريخ الاطلاع: ١٣ / ٦ / ٢٠٢٥).

سوريا - تقييم مشترك للأضرار الواقعة في المدن المختارة، واشنطن العاصمة، مجموعة البنك الدولي. http://do-cuments.worldbank.org/curated/en/099173502272397116 . (تاريخ الاطلاع: ١٩ / ٢ / ٢٠٢٥).

شان، عبد القادر (٢٠١٦)، أطول مسرح في القرن: كل جوانب الثورة السورية ٢٠١١-٢٠١٦، الطبعة الأولى، منشورات يابي بوزوم، إسطنبول

وقف الديانة التركية، دائرة المعارف الإسلامية لوقف الديانة، مادة «ابن النُصير»، (تاريخ الاطلاع: ٩ / ٧ / ٢٠٢٥).

تيتل، روتي ج. (٢٠٠٣)، ”أنساب العدالة الانتقالية“، مجلة هارفارد لحقوق الإنسان، الرقم : ١٦. (مجلة حقوق الإنسان في جامعة هارفارد، العدد : ١٦).

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، حصار الغوطة الشرقية في دمشق شكل من أشكال العقاب الجماعي، ٢٠١٧.

TİHEK (٢٠٢٥)، مؤسسة حقوق الإنسان والحريات في تركيا (٢٠٢٥)، تقرير حماية وتعزيز حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٣، انقرة.

TİHEK (٢٠٢٣)، مؤسسة حقوق الإنسان والحريات في تركيا (٢٠٢٣)، التقرير الوطني التركي حول مكافحة الاتجار بالبشر، انقرة

TİHEK (٢٠٢٢)، مؤسسة حقوق الإنسان والحريات في تركيا (٢٠٢٢)، تقرير حول تقييم إجراءات الإعادة القسرية لطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين من منظور حقوق الإنسان

وزارة الداخلية التركية (٢٠٢٤)، تقرير إحصاءات الهجرة.

مؤسسة الأبحاث التركية، الجماعات العرقية والدينية في سوريا، ٢٠٢٥.

(محكمة العدل الدولية، تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كندا وهولندا ضدّ الجمهورية العربية السورية، المحكمة الدولية للعدل (ICJ)، طلب مشترك لبدء الإجراءات(. ٦/٨ /٢٠٢٣، https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/188/188-20230608-REQ-01-00-EN.pdf

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

المنظمة الدولية للهجرة، قاموس مصطلحات الهجرة، الطبعة الثانية - (المحرر) ريتشارد بيروشود – جيليان ريدباث – كروس

اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، سوريا- وكالة أنباء الشرق الأوسط. (تاريخ الإطلاع: ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٥).

/https://icmp.int/what-we-do/geographic-programs/syria-mena

UNHCR، التحديث الإقليمي السريع رقم ١٥، الوضع في سوريا والأزمة، ٢٠٢٥. (تاريخ الإطلاع: ٢ / ٣ / ٢٠٢٥). https://reporting.unhcr.org/syria-situation-crisis-regional-flash-update-15

UNHCR، حالة الطوارئ في سوريا. (تاريخ الإطلاع: ٢٠ / ٤ / ٢٠٢٥).

https://www.unhcr.org/syria-emergency.html

UNHCR، شرح أزمة اللاجئين السوريين. ٢٠٢٤، (تاريخ الإطلاع: ٢٣ / ٢ / ٢٠٢٥).

/https://www.unrefugees.org/news/syria-refugee-crisis-explained

UNHCR، الوضع الإنساني المتردي الذي يواجه العائدين السوريين. ٢٠٢٤، (تاريخ الإطلاع: ٢٤ / ٦ / ٢٠٢٥).

https://www.refworld.org/reference/countryrep/ohchr/2024/en/147588

أوسطا، ميرفي يوجي (٢٠٢٤)، «تحليل موجز لمنظمة داعش الإرهابية في إطار العدالة الانتقالية»، مجلة كلية العلوم السياسية بجامعة إسطنبول للحضارة، المجلد: ٩، العدد: ٢، إسطنبول

فان دام، نيكولاوس (٢٠٠٠)، الصراع على السلطة في سوريا، (ترجمة سميح إيديز-أصلي فالاي تشالكيفيك)، منشورات إليتيشيم، اسطنبول

فان دام، نيكولاوس (٢٠١١)، الصراع على السلطة في سوريا: السياسة والمجتمع في ظل حكم الأسد وحزب البعث، لندن: آي. بي. توريس

فولبي، فريدريك (٢٠١٣)، "تفسير (وإعادة تفسير) التغيير السياسي في الشرق الأوسط خلال الربيع العربي: مسارات التحول الديمقراطي والاستبداد في المغرب العربي"، التحول الديمقراطي، المجلد ٢٠، العدد ٦.

قانـون الأجانـب والحمايـة الدوليـة، رقـم القانـون: ٦٤٥٨، تاريـخ الاعتمـاد : ٤ / ٤ / ٢٠١٣، تاريـخ النشـر فـي الجريـدة الرسـمية: ١١ / ٤ / ٢٠١٣، العـدد: ٢٨٦١٥.

يشيلتاش، مراد، كارداش، تونكاي (٢٠١٧)، أورتادوغودا غوتش و استقلال، سيتا، انقرة .

زيسـر، إيـال (٢٠٠٥)، "بشـار الأسـد: داخـل أو خـارج النظـام العالمـي الجديـد؟"، واشـنطن كوارترلـي ٢٨، العـدد: ٣، الصحابيـه. ١١٧، https://doi.org/10.1162/0163660054026506.

زيسر، إيال (٢٠٠٧)، قيادة سوريا: بشار الأسد والسنوات الأولى في السلطة، آي. بي. توريس، لندن.

«ما هي العدالة الانتقالية»، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، (تاريخ الاطلاع: ٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥).

ويديـن، ليـزا (٢٠١٣)، «الأيديولوجيـا والفكاهـة فـي الأوقـات المظلمـة: ملاحظـات مـن سـوريا»، التحقيـق النقـدي ٣٩، العـدد: ٤، ٧٣) – ٨٤١)، https://doi.org/10.1086/671358

فيدل، كاترين نينا (٢٠٠٦)، مذبحة حماة - الأسباب، مؤيدو التمرد، العواقب.

٣RP : الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة، نظرة عامة استراتيجية إقليمية ٢٠٢٤. (تاريخ الاطلاع: ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٥).

https://reporting.unhcr.org/syria-situation-regional-refugee-and-resilience-plan

دسـتور الاتحـاد الروسـي الصـادر فـي ١٢ كانـون الأول / ديسـمبر ١٩٩٣م. (تاريـخ الاطلاع: ٢٣ / ٤ / ٢٠٢٥). http:// www.constitution.ru/en/10003000-02.htm

دستور الجمهورية العربية السورية، الصادر في ١٩٧٣/٣/١٣، (الدستور السوري، ١٩٧٣)

قانـون الإجـراءات الجنائيـة للاتحـاد الروسـي الصـادر بتاريـخ ١٣ / ٦ / ١٩٦٦. الرقـم : Ф٣ -٦٣. (Уголовный кодекс Российской Федерации)

القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية الصادر بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٩٧.

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر بتاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٩٨.

قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الروسي الصادر بتاريخ : ١٨ / ١٢ / ٢٠٠١. الرقم : Ф٣ -١٧٤.

الدستور السوري، ١٩٧٣.

الدستوري السوري، بتاريخ : ٢٠١٢/٠٢/٢٦

نشكر
وكالة الأناضول للانباء
على مساهمتها وإجازتها لاستخدام بعض الصور
والرسوم المعلوماتية الواردة في هذا التقرير،
كما نتقدّم بالشكر إلى
جمعية المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا
على مساهمتهم ودعمهم في إعداد هذا التقرير.